

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الشراكات الاستراتيجية في آسيا

توازنات بلا تحالفات



فيديا نادكارني

تصوير

أحمد ياسين



الشراكات الاستراتيجية في آسيا

توازنات بلا تحالفات

Strategic Partnerships in Asia

Balancing without Alliances

by Vidya Nadkarni

This edition has been translated and published under license
from the publisher, Routledge.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

النسخـة العاديـة ISBN 978-9948-14-897-5
النسخـة الفاخـرة ISBN 978-9948-14-898-2
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-899-9

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 64

الشراكات الاستراتيجية في آسيا

توازنات بلا تحالفات

فيديا نادكارني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحتويات


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

القطبية الأحادية وانعكاساتها على الأمن الآسيوي/الأوراسي

يتبدّى دور الصين كبيراً في المناقشات الأكاديمية والعامة الدائرة حيال الأفول المرهوب لعصر **السلام الأمريكي** *Pax Americana* (Shaplen and Laney 2007; Cha 2007). فالحيلولة دون قيام اضطرابات سياسية محلية كارثية في تلك الدولة، وفي حال استمرار ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي البالغ متوسطها 10٪ سنوياً، بموازاة برامج تحديثها العسكري الطموحة، من شأنه أن يجعل الصين على وشك التحول إلى قوة هائلة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الساحة الأوروبية قد مثّلت ميدان المعركة الرئيسي للأيديولوجيات والجيوش إبان الحرب الباردة، فإن القارة الآسيوية الواسعة ستكون مسرحاً لصراع حاد على النفوذ يهدف إلى التحكم بمستقبل القارة مع تقليب أوراق وفصول القرن الحادي والعشرين.

وستنضم الهند، عملاق آسيا الآخر، إلى الصراع بالتأكيد. فبسير الهند على خطى برنامج اللَّبرَلة الاقتصادية [التحرير الاقتصادي] الذي انتهجته الصين طوال عقد من الزمن، تحسنت ملامح الهند الاقتصادية بشكل ملحوظ مع نهاية القرن العشرين. ويستشهد جيمس مانور James Manor، في تحليله لإصلاحات الهند، بتوقعات جولدمان ساكس Goldman Sachs [مؤسسة مصرفية استثمارية أمريكية] بأن الهند، بحلول منتصف العقد، لن تكون منافساً في الشؤون الدولية فحسب، بل وسوف تكون ثالث اقتصاد في العالم أيضاً، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين (2005: 97). ومنذ التحاق الهند بمصاف دول السلاح النووي في العام 1998، سعت بإصرار إلى تحسين

قوتها العسكرية بشكل كلي، وظهرت بوصفها القوة الإقليمية الرئيسية في جنوب آسيا. وسيكون لمسار العلاقة بين الهند والصين انعكاسات مهمة على طبيعة النظام/ الأنظمة الأمنية الآخذة في التطور في آسيا.

وبوجود بصمة كبيرة لروسيا في آسيا الوسطى وحضورها الجغرافي في شمال شرقي تلك القارة، لا يمكن إغفالها من حيث هي لاعب مهم في ذلك الجزء من العالم؛ وذلك بحكم حجمها، ومواردها، وقوتها العسكرية التي لا يستهان بها. ومنذ العام 1993، استثمرت روسيا بسخاء في إشراك الهند والصين معاً، وفي تعزيز علاقة ثلاثية قوية فيما بينها. أضف إلى ذلك أن رغبة روسيا في إحياء نفوذها في أوراسيا تتجاوز الحدود الأمنية المضطربة لآسيا إلى التخوم الشرقية لأوروبا. ومع وفرة العائدات المتأتية من بيع النفط والغاز وتخفيض قيمة الروبل عقب الانهيار المالي في العام 1998، تحسنت آمال روسيا الاقتصادية، لتؤكد البلاد من جديد قوتها بوصفها مُطالباً رئيسياً بالنفوذ في أوراسيا وآسيا (Perkovič 2006).

وتنطوي مسيرة التطورات في آسيا وأوراسيا على صلة مباشرة، بل وملحّة، بالولايات المتحدة الأمريكية، التي بوصفها القوة العالمية المهيمنة، تعد الدولة الوحيدة من خارج المنطقة ذات الذراع الطولى والقدرات اللازمة للتأثير في سير النتائج على الساحتين الآسيوية والأوراسية. ولكن على الرغم من القطبية الأحادية، فإن الأفضليات الأمريكية وحدها هي ما سيحدد النتائج الإقليمية. ولسوف تكون الأدوار التي تلعبها قوى ثانوية مثل الصين، والهند، وروسيا، ذات دلالة أيضاً على طبيعة الأنظمة الأمنية الناشئة في آسيا وأوراسيا.

ويتناول هذا الفصل أربعة أسئلة: (1) في عالم أحادي القطبية، ما هو أفضل وصف لطبيعة قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في آسيا وأوراسيا؟ (2) ما هي الرؤى التي يمكننا استقراؤها من نظريات العلاقات الدولية الرئيسية الخاصة بديمومة القوة

الأمريكية المتفوقة وتأثيرها؟ (3) كيف يمكننا عزل أثر الضـرورات المنهجية عن المتغيرات الإقليمية والمحلية عند شـرح الديناميات الأمنية الإقليمية؟ (4) ما الذي يستدعي التركيـز على الصين، والهند، وروسيا، في أي دراسة تعنى بمستقبل الأمن الآسيوي والأوراسي؟

ويمضـي النقاش كما يلي: تعد الصـين، والهنـد، وروسـيا، دولاً كبـيرةً تمتلـك سـلاحاً نووياً، حيث تسعى صـراحة إلى تلبية تطلعات معلنة تهدف إلى تحقيق مكانة القوة الكـبرى في ظل التفوق الأمريكي المديد. وتقع البلدان الثلاثة كلها خارج المنظومات الأمنية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكيـة: فالصـين والهنـد ليسـتا جـزءاً مـن شـبكة الولايـات المتحـدة الأمريكية للتحالفات الأمنية الثنائية في آسيا؛ كما أن روسيا ليسـت عضـواً في منظمـة حلـف شمال الأطلسـي (الناتو) NATO. ولكون الولايات المتحـدة الأمريكيـة هـي القـوة العالميـة المتفوقة، فإن سعيها الحثيث لاستمرار نفوذهـا في آسـيا وأوراسـيا يصـطدم مـع التطلعـات الصينية، والهندية، والروسية، المتنافسة فيما بينها لتحقيـق المكانـة والنفـوذ، مما يعقـد المشـهد الأمني في هذه المناطق عـلى نحـو بـالغ. ولا تقـدّم نظريـات الواقعيـة realism، والليبراليـة الجديدة neoliberalism، والبنائية constructivism، المستندة إلى مفاهيم متباينة لـ"النظام"، إذا ما تم نشـرها على المستوى العالمي فقط، سوى رؤى جزئيـة تسـبر أغـوار هـذه الديناميـة الأمنية المتكشفة. ولابد من إدراج المتغيرات المحلية والإقليمية لتوفير شـرح أشمل.

القطبية الأحادية، والهيمنة، والإمبريالية

القطبية polarity مفهوم بنيوي يمثل تركيز/ تركيزات القوة أو القطب/ الأقطـاب في المنظومة الدولية. ويستند الباحثون الذين يصفون عالم ما بعد الحرب البـاردة بأنـه أحـادي القطبية إلى دليـل التفـوق السـاحق للقـدرات الماديـة الأمريكيـة. وتمثـل القطبيـة متغـيراً توضيحياً مهماً للواقعيين البنيويين الذين يجادلون بأن الفوضـى المنهجية، التـي تعـد سـمة ثابتة من سمات السياسة الدولية، تُعلي شأن توزيعات القوة المتغـيرة فـيما بـين الـدول عنـد شـرح النتائج الدولية، مثل احتمال نشوب الحروب، ونشوء أنماط تشكيل التحالفات.[1] بيد

أن ترجمة القدرات إلى نفوذ يبقى رهناً برغبة الدولة/ الدول القوية في حشد الموارد من أجل استعراض قوتها. وعادة ما تكون العلاقات غير المتكافئة الناتجة بين قوة كبرى ودول تابعة إما علاقات هيمنة وإما إمبريالية.

بلغة العلاقات الدولية، يُنظر إلى ممارسة **الهيمنة** و**الإمبريالية** على أنها تتطلب تطبيق القوة الصلبة [أو "القوة الخشنة" وهي نقيض "القوة الناعمة"] من جانب الدول المتفوقة للتأثير في سلوك الدول التابعة. أضف إلى ذلك أن الإمبريالية تنطوي دائماً تقريباً على وجه من وجوه الإكراه؛ لكن كما أشار جون أغنيو John Agnew، حتى الأنظمة الإمبريالية ليست دائمة على المدى البعيد إلا إذا كان هناك حد أدنى على الأقل من عنصر الرضوخ لدى الشعوب التابعة (2003: 876). ومن ناحية أخرى، يعتمد أي نظام مهيمن كثيراً على الاستمالة من خلال توفير الفوائد المادية والأمنية؛ لكنه قد يسلتزم أيضاً استخدام القوة.

ويطرح هيدلي بُل Hedley Bull من خلال تطويره تصنيفاً للعلاقات بين دولة متفوقة ودول تابعة، ثلاثة بدائل: **السيطرة** dominance، أو **الهيمنة** hegemony، أو **الصدارة** primacy (1977: 207–12). وتشتمل العلاقة **المسيطرة** على التحكم الشديد بالدول التابعة، من دون أي احترام للمعايير الدولية أو القانون الدولي. وفي النظام **المهيمن**، تمارس الدولة المتفوقة التحكم في الخاسر، وتلتزم بشكل عام بجلّ معايير القانون الدولي، لكنها لا تتخلى كلياً عن اللجوء إلى الإكراه المسلح لإبقاء التوجهات الداخلية والخارجية للدول التابعة منسجمة مع خياراتها وأفضلياتها. وفي علاقة **الصدارة**، تتجنب الدولة المتفوقة التهديد باستخدام القوة في علاقاتها مع الدول التابعة، حيث تستخدم الوسائل الدبلوماسية لممارسة النفوذ.[2]

ويستخدم مارك كريمر Mark Kramer تصنيف بُل لدراسة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إبان الحرب الباردة، ويحاجج بأن العلاقة تطورت من **سيطرة** في عهد ستالين إلى **هيمنة** بعد وفاة ستالين، لكنها لم تنجح في الانتقال إلى **صدارة**، وربما هذا

ما جعل النفوذ السوفيتي أكثر ديمومة (1996). وبتعريف كريمر مجال النفوذ بأنه "منطقة من العالم تكون فيها جهة خارجية متفوقة (دولة أ) قادرة على إجبار الدول المحلية على الامتثال لأفضليات الدولة أ"، يجادل كريمر أنه فقط النظام المسيطر أو المهيمن هو الذي يمكن "حقاً أن يُعدّ وصفاً لمصطلح 'مجال النفوذ'" (1996: 99). وبشكل عام، إذاً، تشمل الهيمنة جهداً متضافراً، وقسرياً أحياناً، من قبل دولة متفوقة لفرض أفضلياتها على الدول التابعة، والمحافظة على نظام أمني من خلال قدراتها وامتداد نفوذها. واستناداً إلى المعايير التي حددها بُل للسيطرة، والهيمنة، والصدارة، يمكن للمرء أن يفترض أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا الغربية إبان الحرب الباردة كانت علاقة صدارة، أما علاقتها بدول آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية فتوصف بأنها علاقة هيمنة.

ووفقاً لجون إيكنبيري John Ikenberry، يمكن أن تراوح ممارسة الأنظمة المهيمنة بين القسرية (مقارباً بذلك وصف بُل **للسيطرة**) وأخرى قائمة على بعض الانسجام في المصالح (مساوياً تقريباً مفهوم بُل الخاص **بالهيمنة**)، إلى تلك التي جرت مأسستها (حيث يقترب مفهوم بُل حول **الصدارة** من هذه الصيغة، وإنْ كان بُل لا يُدرج مفهوم النظام الذي تمت **مأسسته** في تعريفه) (Ikenberry 2002b: 9–10).[3] وهكذا، يمكن لليبراليين من أمثال إيكنبيري أن يقارنوا بشكل صادق بين الهيمنة السوفيتية القسرية والهيمنة الأمريكية، الليبرالية، المؤسساتية، الحميدة إبان الحرب الباردة. علاوة على ذلك، يقول إيكنبيري إنه بما أن الأنظمة الإمبريالية تشمل ضمناً، ودائماً تقريباً، درجة من الإكراه أو القسر، تعد الهيمنة القسرية في الواقع "نظاماً إمبريالياً غير رسمي" (2002b: 9–10). وحيث إن الدول المسيطرة تميل إلى بثّ قيمها، وأولوياتها، وأهدافها في المشروعات المهيمنة، يجادل إيكنبيري بأن خصائص الهيمنة الأمريكية في أوروبا (يصف بُل، كما أشرنا آنفاً، هذه الحالة بأنها نمط من أنماط **الصدارة**) برزت من خلال عملية تفاعلية تتجاذب فيها وتتنافر شتى المصالح والتسويات التي تم التوصل إليها حيال المواقف المختلفة للسياسات التي اعتمدها صانعو القرارات على جانبي الأطلسي.

ويشير إيكنبيري إلى أنه بالنسبة إلى الدول في أوروبا الغربية إبان الحرب الباردة، يعود الفضل في صمود القيمة الدائمة لـ"الهيمنة" الأمريكية إلى مناعتها ضد التهديد السوفيتي وإلى ثوابتها الليبرالية. ولم يمثل مشروع الولايات المتحدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية "إمبراطورية عن طريق الدعوة" فحسب (Lundestad 1986) بل و"قوة مطلقة" تأثرت خصائصها وتشكلت، إلى حد كبير، من قبل الدول المستهدَفة. وكان لابد من عكس اتجاه فك الولايات المتحدة الأمريكية ارتباطها مع أوروبا الغربية فوراً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في مواجهة هاجسين متلازمين: الأول، الخوف من اتحاد سوفيتي شرس؛ والثاني، الخوف من مشهد أوروبي مدمَّر اقتصادياً وشعب مزقته الحرب وبات سريع التأثر بوعود الإنقاذ الاقتصادي التي كانت في صلب البرامج الحزبية للاشتراكيين والشيوعيين؛ وهو ظرف ربما كان الاتحاد السوفيتي قادراً تماماً على استغلاله لمصلحته.

وقد أتاحت هذه المخاوف لفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، بشكل خاص، التأثير في طبيعة انخراط الولايات المتحدة في شؤون أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وبرأي إيكنبيري، لم يكن يتعيّن فقط التخلي عن المشروع الأوّلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية والقاضي باعتماد نظام اقتصادي بعد الحرب متعدد الأطراف، ضمن مبادئ تدعو إلى تحرير التجارة والعلاقات المالية في وجه الحقائق السياسية والاقتصادية في أوروبا؛ بل وتعيّن أيضاً تعديل خطط الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إنشاء "قوة ثالثة" أوروبية لتوفير قاعدة مستقلة للقوة، والسماح بدلاً من ذلك بوجود أمني أمريكي مباشر. اقتصادياً، تعيَّن على الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة للضغط الأوروبي، أن توافق على برنامج يدعم أهداف الرفاهة ويعزز دور الدولة، مستبدلة التعددية الليبرالية بـ"الليبرالية المُتضمَّنة"* Embedded liberalism (2005). وهكذا، لم تكن طبيعة دور

* الليبرالية المتضمنة Embedded liberalism: مصطلح يصف المنظومة الاقتصادية العالمية والتوجه السياسي الدولي المرتبط بها الذي كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن العشرين. تم صوغ المنظومة لدعم توليفة من التجارة الحرة

أمريكا في أوروبا إبان الحرب الباردة دالة على أفضليات الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وصاغتها رغبات حلفائها الأوروبيين إلى حد كبير.

ومع أن مشروع الحرب الباردة الأمريكي في أوروبا أورث في النهاية نظاماً أمنياً مستداماً ومؤسساتي الطابع على شكل مجتمع أمني تعددي عابر للأطلسي، فإن الأمر نفسه لا ينسحب على آسيا، حيث عززت التحالفات الثنائية المهمة مع اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، النظام الأمني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي إثر فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء ترتيبات أمنية متعددة الأطراف في آسيا كما فعلت في أوروبا، لم تكن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة داعمة بشكل عام لمبادرات متعددة الأطراف في آسيا طرحتها دول في المنطقة. فمثلاً، "قاومت" واشنطن اقتراحاً يابانياً لتخفيف المصاعب الاقتصادية لشركائها الاقتصاديين الآسيويين من خلال تقديم مساعدة مالية موسعة عبر بنك التنمية الآسيوي (Ikenberry 2003a: 10–11).

وقد أصاب مايكل ماستاندونو Michael Mastanduno في وصف الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادي بأنها "هيمنة غير تامة"، لأنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية "لعبت دوراً رئيسياً في إدارة الأزمات الإقليمية ونزع فتيلها"، وفي "تعزيز التحرير الاقتصادي في المنطقة"، فإنها "أثبتت عدم قدرتها على تبني أي حل أساسي لتلك الأزمات أو على معالجة الأسباب الكامنة وراءها". ويرى ماستاندونو أن التحدي الأمريكي في آسيا يكمن في عجزها حتى الآن عن دفع الصين والهند للدخول في النظام المتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية، كما فعلت مع اليابان (2002: 183). ويمكن للمرء أن يضيف أيضاً أن عدم قدرتها على إدماج روسيا في نظام أمني أوراسي يمثل تحدياً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على حد سواء. وتعد ذراع القوة

مع حرية الدول في تعزيز توفير الرفاهة وتنظيم اقتصاداتها لخفض معدلات البطالة. وكان العالم والباحث السياسي الأمريكي جون روغي هو أول من استخدم المصطلح وذلك في العام 1982. (المحرر)

الأمريكية طويلة في المنطقتين الآسيوية/ الأوراسية، كما أن وجودها حيوي، لكن قبضتها ليست مضمونة كلياً.

ولأغراض هذه الدراسة، سنعتمد على عناصر مفهوم الهيمنة كما استخدمه بُل، وعلى السمات التي ذكرها إيكنبيري عن النظام المهيمن الثاني. وهذا لن يتيح فقط فهم طبيعة العلاقة في آسيا/ أوراسيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثانوية في عالم أحادي القطبية، بل ومعاينة دور الديناميات الإقليمية في صوغ النتائج الإقليمية أيضاً، مادامت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على التحكم كلياً بسير التطورات الإقليمية وممارسات الدول الإقليمية الرئيسية. ولا تعد الهيمنة الأمريكية في المناطق الآسيوية/ الأوراسية قسرية بشكل صرف، كما أنها ليست مؤسساتية على نحو راسخ، لكنها تفترض مسبقاً وجود بعض الانسجام في المصالح بين الدولة المسيطِرة من ناحية والدول الثانوية والتابعة من ناحية أخرى. ويعتمد هذا النهج بدرجة معقولة على استمالة دول المنطقة من خلال توفير فوائد اقتصادية وأمنية، وليس الاعتماد ببساطة على الإكراه؛ كما يعتمد على مراعاة عامة للقانون الدولي والمعايير الدولية؛ وعلى شروط محددة للجوء إلى العنف؛ وعلى ممارسة الدبلوماسية في سياقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز المصالح والأفضليات الأمريكية.

حتى هذا الحين، كانت الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا/ أوراسيا، ومازالت، هي عرقلة صعود أي قوة مهيمنة إقليمية قادرة على الحلول محل النفوذ الأمريكي، إلى جانب ضمان استمرار الحاجة الماسة إلى الوجود الأمريكي في المنطقة. ومن منظور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المشروع الأمريكي المثالي في آسيا بعد الحرب الباردة هو تحويل هيمنتها إلى نظام أمني مؤسساتي الطابع متجدد ذاتياً، لكن توجد عقبات مهمة تقف في طريق تحقيق مثل هذه النتيجة. فالهيمنة الأمريكية ليست أمراً مسلَّماً به على الامتداد الآسيوي/ الأوراسي الواسع من جانب الصين، وروسيا، والهند، لكنها

لا تلقى، مع ذلك، مواجهة مباشـرة من قبل هذه الدول. ويمكـن تعليـل اختيـار "مسـار وسط" بعاملين: الأول، لأن الاختلال الشديد في توازنات القوة غير المتماثلـة بـين الدولـة المسيطرة والقوى الثانوية يجعل نجاح التحديات المباشـرة بعيـد الاحـتمال؛ والثـاني، لأنـه يتعين على القوى الثانوية أن تُدخل وجهات نظر الدول الآسيوية/ الأوراسية في حساباتها، وبخاصة حين تكون هذه الـدول قـد رحبـت بـالانخراط الأمريكـي في القـارة لأسـباب اقتصـادية وأمنيـة. وبخصـوص النقطـة الأخـيرة، وكـما أشـار إيكنبـيري وإنوغوتشـي Inoguchi، يعد النظام المهيمن الآسيوي الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكيـة جـذاباً لعديد من الدول لأنه لعب دوراً في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وأدار العلاقـات فـيما بـين الحلفاء، وعزز اقتصاداً إقليمياً وعالمياً منفتحاً (Ikenberry 2007: 8–9).

لقد تم توثيق اللاتماثلات الصارخة في الأبعاد الرئيسية للقوة العسكرية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقرب منافسيها المحتملـين في أوروبـا وآسـيا في دراسـة حديثة توثيقاً جيداً، كما لاحظها صحفيون وصانعو سياسات على حد سواء. وكان زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski قد عرّف الولايات المتحـدة الأمريكيـة بأنهـا "القـوة العالمية الأولى والوحيدة حقاً" (1997: 10). كما صـرّح جوزيـف نـاي Joseph Nye بأنـه "لم نشهد منذ روما دولة واحدة تبدو أكبر من سـواها مـن الـدول" (2002: 1). ووصـف أوبير فيدرين Hubert Vedrine، وزير الخارجيـة الفرنسـي السـابق، الولايـات المتحـدة الأمريكية بأنها "قـوة مفرطـة" (Boniface 2002: 108). في حـين أشـار وو شـينبو Wu Xinbo بشكل يتسم بالمبالغة إلى حد ما إلى أنه "مـع دخولنـا القـرن الحـادي والعشـرين، جعل سحرُ العولمة وعصـر المعلومات نفوذَ الولايات المتحدة الأمريكيـة حاضـراً في كـل مكان على وجـه الأرض" (2002: 3). وقـد شـبّه محـررو مجلـة **إيكونوميست** الولايـات المتحدة الأمريكية بتمثال ضخم يعتلي الكرة الأرضية (*Economist* 1999: 15). كـما بـيّن ويليام وولفورث William Wohlforth بشكل مقنع أن القوة الأمريكية لم يسبق لها مثيل، ومن غير المحتمل أن يتم إسقاط القطبية الأحادية الأمريكية في القريب العاجـل (1999).

ولذلك ركزت المناقشات العلمية حول مستقبل ملامح النظام بين الدول على معنى التفوق الأمريكي العالمي، وديمومته، وآثاره.

وقد تمخضت كل مناقشة من هذه المناقشات عن نسيج غني من الأسئلة المتشابكة. هل يمنح التفوق العالمي الولايات المتحدة الأمريكية قدرة غير محدودة على إعادة تشكيل العالم بما ينسجم والأولويات الأمريكية؟ وبما أن أفضليات الدول الثانوية قد تتصادم مع أفضليات الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الوقت على الأقل، ماذا لو كان أي من تلك الأفضليات يحدّ من قوة أمريكا ونفوذها؟ أَمِن المحتمل أن يتنامى التفوق الأمريكي أم يتضاءل اعتماداً على الاستراتيجيات الأمريكية؟ بعبارة أخرى، هل تعتمد ديمومة القوة الأمريكية على القدرات، أم تدفعها الاستراتيجية، أم أنها تستند إلى توليفة متغيرة من القدرات والاستراتيجية؟ وما هي الاستراتيجيات التي يحتمل أن توظفها الدول الثانوية سواء إذعاناً للقوة الأمريكية أو في محاولة لتقويضها؟ هل يهيّئ التفوق الأمريكي الوضع لإنشاء أنظمة إقليمية يتغلب منطق التعاون فيها على منطق الصراع والعنف، أم من المرجح أن تظهر محاولات تصحيحية مثقلة بالصراع مع تضاؤل القوة الأمريكية؟ وما الدور الذي ستلعبه الديناميات الإقليمية في صوغ النتائج الإقليمية؟ وإذا كانت الديناميات الإقليمية متغيراً مهماً، كيف سيمكن للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التلاعب الاستراتيجي أو التكتيكي بمواردها وحلفائها، التأثير في أداء القوى الإقليمية؟

تتمخض الإجابات عن هذه الأسئلة، التي هي أبعد ما تكون عن الوضوح الذاتي، عن سيناريوهات متعددة حين يتم النظر إليها من منظور التقاليد النظرية الواقعية، والليبرالية، والبنائية. وكما لفت ستيفن والت Stephen Walt على نحو صائب: "الكل يستخدم النظريات - سواء أكان يعرفها أم لا - وتعتمد الاختلافات في الرأي حول السياسات عادة على اختلافات أكثر جوهرية في الرأي حيال القوى الأساسية التي تصوغ النتائج الدولية" (1998: 29).

وعليه، يمهِّد هذا الفصل لمعاينة آثار القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية "غير التامة" في آسيا بهدف دراسة طبيعة الأنظمة الأمنية الناشئة في آسيا/ أوراسيا من خلال استكشاف رؤى الباحثين الواقعيين، والليبراليين، والبنائيين، حول طبيعة القوة الأمريكية والمنافسين المحتملين للتفوق العالمي الأمريكي.

التفوق الأمريكي ومظاهر الاستياء المرتبطة به

يمكن النظر إلى طبيعة التفوق الأمريكي وديمومته على أنه يمثل متغيرات متشابهة؛ لأنه إذا افترض المرء، كما يفعل الليبراليون، أن القوة الأمريكية والهيمنة التي تبشر بها هذه القوة حميدة، يكون احتمال قبولها من جانب الدول الأخرى أكبر وديمومتها بالتالي مرجحة أكثر. ويمضي البنائيون بهذا المنطق على نحو أبعد بالقول إنه لو قُدِّر لمعايير التعاون المؤسساتي (التي تعد الولايات المتحدة الأمريكية حامل لوائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) أن تصبح مقيّماً أساسياً في المجتمعات الإقليمية في أنحاء المعمورة، ومضمَّنة فيها، كما هي في أوروبا، يمكن أن تنشأ بنى أمنية مستقرة وتعاونية في مكان آخر، مما سيكون لها تأثير تحويلي في الدول، الأمر الذي يجعلها تعيد تحديد هوياتها ومصالحها بطرق تفضي إلى تحقيق السلام والازدهار.

ويرفض الواقعيون، بوجه العموم، الفرضيات التي تشكل أساس المقاربات الليبرالية والبنائية للتفوق الأمريكي، ويقولون إن القطبية الأحادية، في المحصلة، ستولّد حتماً مظاهر الاستياء المرتبطة بها؛ وبما أن الطبيعة تكره الخواء، فسوف يؤدي تركز القوة في قطب واحد إلى ظهور منافسين. وبالنسبة إلى الواقعيين، فإن **الهيمنة** الأمريكية، مع أنها قد تتخذ طابعاً مختلفاً، تبقى هيمنة على الرغم من ذلك؛ ولذلك ستلقى مقاومة من قبل الدول غير الراغبة في الخضوع أو في إعادة تحديد هوياتها و/ أو مصالحها لتتزامن مع الأفضليات الأمريكية (Waltz 2000; Layne 1993).

ومع أن التوصيفات الآنفة تلتقط جوهر الفكر الليبرالي، والبنائي، والواقعي، فثمة في الحقيقة تباين كبير في التحليلات والاستنتاجات داخل كل مدرسة من المدارس الفكرية. وحيث إن الواقعية تمثل المعيار مقابل كل ما تقدمه التقاليد الأخرى من مزاعم مضادة فيما يخص أنطولوجيا* الكون السياسي العالمي، فستكون الواقعية منطلق بحثنا هذا.

الواقعية

ثمة أربع فرضيات جوهرية توحِّد الواقعيين، هي: أن الدول هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في السياسات الدولية، وكذلك أن الدول **المسيطرة** بوصفها "محرّكة ومزعزعة" للمنظومة الدولية ينبغي أن تكون محطّ تركيز العمل البحثي؛ وأن تأثير البيئة الخارجية في سلوك الدولة يُبطل دور الخصائص الداخلية للدول؛ وأن حماية الأمن الوطني هو الهدف الأسمى للدول؛ وأن القوة الصلبة تمثل الوقود الرئيسي للسياسات الدولية. وخارج هذه الفرضيات الأساسية، ينقسم الواقعيون حيال الأسئلة المتعلقة بدوافع الدول وأهدافها؛ وحيال بروز المواقف الهجومية للدولة مقابل المواقف الدفاعية؛ وحيال تأثير القدرات مقابل التهديدات في صوغ طبيعة ردود أفعال الدولة.

ويحبّذ الواقعيون الكلاسيكيون الجدد من أمثال هانز مورغنتاو Hans Morgenthau دور الفعل الإنساني** في شرح السعي إلى القوة فيما بين الدول. بالنسبة إلى مورغنتاو، فإن رغبة الإنسان الفطرية في الاستحواذ على القوة هي التي تدفع قادة الدول في النهاية إلى

---

* الأنطولوجيا أو "علم الوجود" Ontology: مبحث فلسفي، يندرج ضمن فلسفة "الميتافيزيقيا"، حيث يُعرَّف بأنه الدراسة الفلسفية لطبيعة الوجود، ككيان موجود وقائم بذاته. (المحرر)

** الفعل الإنساني human agency: في علم الاجتماع يشير هذا المصطلح إلى قدرة المرء على "الفعل" أو التصرف في العالم، من منطلق أن كل شخص لديه القدرة على أن يتحكم بجانب ما - على الأقل - في نوعية حياته وطبيعتها. لا توجد ترجمة واحدة معتمدة وموثقة للمصطلح باللغة العربية؛ فهناك "الفاعلية الإنسانية"، و"الفاعلية الفردية"، و"فاعلية الفرد" وغيرها من مصطلحات اجتُرحت لتعكس المعنى. وعموماً فإن مقاربة "الفعل الإنساني" تأتي على خلفية المجتمع بوصفه البناء structure الذي هو محصلة الأفراد، حيث يسهم البناء في صوغ الفعل الإنساني ضمن علاقة تأثير متبادلة. (المحرر)

السعي لتحقيق هدف السيطرة على الدول الأخرى، وذلك على خلفية فوضى دولية عارمة تولِّد انعدام الأمن (1978: 36–38). وفي الفكر الواقعي البنيوي، أو الواقعي الجديد، يُفضّل البنيان الدولي على الفعل الإنساني في إعادة صوغ هذا المسألة. ويقود الدافع إلى البقاء الدولَ للسعي إلى تحقيق هدف الأمن في منظومة فوضوية من خلال تحقيق التوازن ضد قوة متفوقة. وهذا البحث الدؤوب من قبل الدول عن الأمن في ظل ظروف الفوضى يجعل كينيث والتز Kenneth Waltz يذهب إلى الزعم بأنه في المنظومة الدولية تعد الفوضى الظرف المتساهل المسؤول عن التشكيلة المتكررة لتوازنات القوة (1979: 102–28). ويمكن أن يكون التوازن إما داخلياً (تكديس الأسلحة)، وإما خارجياً (إنشاء تحالفات مع دول أخرى)، وهو ما يمثل السلوك النموذجي للدول الكبرى الطامحة أو القوى الكبرى التي تواجه منافسين أقوى. لكن إذا كان البقاء، وليست السيطرة، هو هدف الدول، فمن الوارد أن تسعى الدول إلى تطبيق إجراءات أمنية تعاونية، إذا ما كانت هذه الإجراءات متوافقة مع البقاء. ووفق ردود الأفعال المتباينة تجاه هذه المسألة، يمكن تصنيف الواقعيين الكلاسيكيين الجدد والبنيويين بأنهم إما واقعيون دفاعيون وإما هجوميون.

ويؤمن الواقعيون الدفاعيون أن المنظومة الدولية تقدم حوافز التوسع ومثبطاته على حد سواء، وأن الدول ستسعى إلى التعاون وتبني الاستراتيجيات المعتدلة حين تسمح الظروف (Taliaferro 2000/01). وبالنسبة إلى الواقعيين البنيويين الدفاعيين من أمثال والتز، فإن هدف الدول هو البقاء من خلال السعي لتحقيق الأمن. ويؤمن الواقعيون الدفاعيون أن احتمالات الحرب أقل والتعاون أكثر في ظل ظروف معينة، مثلاً حين تكون التقنيات الدفاعية، وليست الهجومية، هي المسيطرة، وحين تكون الدول قادرة على التمييز بين الاثنتين (Van Evera 1998; Glaser 1994/95). لكن التعاون الذي يتحدث عنه الواقعيون الدفاعيون محدود جداً، وهو مصمم بشكل رئيسي لتقليل حوافز سباقات التسلح والسعي إلى تحالفات عسكرية ضيقة بين القوى الكبرى، وليس ذاك التعاون الدائم المتعدد المستويات الذي يتطلع إليه الليبراليون والبنائيون. وتشكل مسألة التعاون هذه

نقطة الخلاف بين الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين، الـذين يعـد هـدف الهيمنـة العالمية بالنسبة إليهم نتيجة حتمية للفوضـى الدولية.

ويجادل الواقعيون الهجوميون بأن الحوافز البنيوية تفضل سـعي الـدول الـدؤوب إلى الهيمنة. ويعـرض جـون ميرشـايمر John Mearsheimer البيـان النظـري الأكثـر إقناعـاً بخصوص وجهة النظر هذه، محاججاً بأنه "نظراً إلى صعوبة تحديد كمية القوة الكافية لليوم والغد، تدرك القوى الكبرى أن الطريقة الفضلى لضمان أمنها تتمثل في تحقيق الهيمنـة الآن، وبالتالي القضاء على أي إمكانية نشوء تحدٍّ من قبل قوة كبرى أخرى" (2001: 35). وحيث إنه لا يمكن للدول حساب كمية القـوة الكافيـة، تراهـا تـدفع باسـتمرار مـن أجـل نيـل المكاسب. وبرأي ميرشايمر، تعد القوى الكبرى كلها دولاً تصحيحية حين تسمح بـذلك الظروف الخارجية والقدرات الداخلية. وهكذا، "أي قوة كبرى تواجـه خصـوماً أقويـاء، ستكون أقل ميلاً للتفكير في عمل هجومي وأكثر اهتماماً بالدفاع عن تـوازن القـوة القـائم ضد التهديدات التي يمثلها خصومها الأقوياء". غير أن هـذه الـدول الأضـعف سـتغدو دولاً تصحيحية فيما لو سنحت الظروف لمواجهة تحدٍّ ما (2001: 37).

وأخيراً، يختلف الواقعيون حيال ما إذا كانت القوة التي تتخذ شكل قدرات مادية وحدها تحفز سلوكاً توازنياً، أو ما إذا كان هذا السلوك نتيجة لقـدرات هجوميـة ونيّـة هجومية معاً، مما يولّد تصورات قويـة للتهديـد. وبعبـارة أخـرى، هـل تحقـق الـدول التوازن ضد قوة أم ضد تهديـد؟ يبـدو سـتيفن والـت ميـالاً بشـدة إلى الـرأي الأخـير (1987). وباختصار، في عـالم فوضـوي، يتوقـع الواقعيـون أن يطغـى منطـق المنافسـة والصـراع على التعاون الدائم والمفيد في المنظومة بين الـدول، ممـا يخلـق ظروفـاً يكـون احتمال الحرب أو الصـراع العنيف قائماً فيها على الدوام. وفي حـين يختلـف الواقعيـون على مسألة ديمومة القطبية الأحاديـة الأمريكيـة، تـراهم لا يؤيـدون أيضـاً فرضـية أن الدول الأخرى تنظر إلى الهيمنة الأمريكية بوصفها حميدة. ويتفق الواقعيـون البنيويـون

على أن الدول تحافظ على توازنها ضد القوة، وأن سلوك الدولة تحركه القدرات. وهكذا، يتوقع كينيث والتز وكريستوفر لاين تحقيق التوازن في نهاية المطاف في مواجهة القوة الأمريكية (Layne 1993). وبالعمل من منطق مماثل تحركه القدرات، يتوصل وولفورث Wohlforth إلى استنتاج معاكس: هو أن تفوق القدرات الأمريكية الصرف سيحبط التوازن الذي تحرزه الدول الأخرى، وذلك بصرف النظر عن الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (2002: 112–14). أما والت، من الناحية الأخرى، فيتوقع حدوث التوازن فقط في حال افتقرت السياسة الخارجية الأمريكية إلى ضبط النفس (2002). لكن، على الرغم من أن وولفورث يجادل بأن "غياب توازن ضد القوة الأمريكية هو نتيجة بنيوية إلى حد كبير"، فإنه يعترف بأن "غياب التوازن التنافسي (أو على الأقل المستوى الخافت منه) فيما بين القوى الكبرى في أوراسيا قد يكون مرده استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، بما أن "جل الخبراء الإقليميين يتوقعون عودة التوازن التنافسي فيما لو اقتلعت واشنطن وجودها من المنطقة" (Wohlforth 2002: 115).

وتركَّز كثير من الجدل فيما بين الواقعيين حول أسباب غياب أي دليل على التوازن الصعب ضد التفوق الأمريكي في ظل ظروف القطبية الأحادية؛ مع تعريف التوازن الصعب بأنه إما برنامج حيازة أسلحة حازم هدفه مواجهة القوة الأمريكية من خلال تعاظم القوة العسكرية، وإما جهود متضافرة لتشكيل تحالفات تعويضية، وإما توليفة ما تجمع بين الاستراتيجيتين. وقد شدد الواقعيون البنيويون، على وجه الخصوص، وبقدر من المغالاة، على القطبية الأحادية والقوة الصلبة الأمريكية التي لا تُضاهى باعتبارهما المحركين الرئيسيين لسلوك القوى الإقليمية التحالفي. حتى مع إدخال والت حساب التهديد في هذه المعادلة، فإن العبء التفسيري لردود الفعل الأمنية للقوى الإقليمية يقع على عاتق تقصّيه طبيعة الاستراتيجيات **الأمريكية**.

يحذر والت في أحد أعماله الأخيرة من أنه:

> لدى الدول الأخرى طرق كثيرة لترويض القوة الأمريكية. وقد تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الأقوى منذ روما، لكنها لا تمارس هيمنة مطلقة على المنظومة الدولية ولا يمكنها إجبار أي دولة على فعل ما تريده.... وعليه، فالسؤال هو ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة سياستها الخارجية بطرق تجعل موقعها في الصدارة مقبولاً من الآخرين، من دون منحها [تلك الدول] حق النقض [الفيتو] ضد سلوك الولايات المتحدة الأمريكية والسماح لها بجرّ الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بممارسات مكلفة أو خطيرة... (2005: 217)

واستجابة للتحديات التي تواجهها القوة الأمريكية في آسيا، يعكس تشارلز كوبشَن Charles Kupchan أيضاً مثل هذا الميل حين يجادل لمصلحة دور قوي للولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح العلاقات بين اليابان والصين وتسهيل تقاربهما، مضيفاً أنه "تماماً كما كانت المصالحة بين فرنسا وألمانيا عنصراً حاسماً في بناء منطقة سلام مستقرة في أوروبا، يعد التقارب الصيني-الياباني الشرط الذي لا غنى عنه لنظام إقليمي مكتفٍ ذاتياً في آسيا" (2002a: 209). ومع أن تحسن العلاقة الصينية-اليابانية، المتوترة في الغالب، قد يكون حقاً الشرط المسبق الضروري للسلم في آسيا، فإن السؤال الأكبر والمتمثل في ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة الأمريكية التوسط لتحقيق مثل هذا التقارب في ظل غياب ظروف محلية وإقليمية مؤاتية؛ يبقى خاضعاً للأخذ والرد. والنتيجة غير المتعمدة لتركيز متمحوِر حول أمريكا وحدها، حين نفكر في الأمن الآسيوي، تتمثل بإهمال دور العوامل المحلية والإقليمية في صوغ النتائج الإقليمية. وتلعب الديناميات الإقليمية دوراً حيوياً في التأثير في المناخ الأمني في آسيا وأوراسيا، وفي تلطيف دور الضرورات المنهجية العالمية في تلك المناطق. والأخذ في الاعتبار التفكير في القطبية الأحادية والاستراتيجية الأمريكية، وإن كان ضرورياً، لينطوي في حد ذاته على قيمة محدودة في سبر استراتيجيات القوى الإقليمية في عالم أحادي القطبية.

الليبرالية

إن الذي يميز الليبراليين عن الواقعيين هو أن الفرد يمثل بالنسبة إلى الليبراليين الإطار المرجعي الرئيسي الذي يتم حوله تنظيم الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.[4] وانطلاقاً من هذه الأنطولوجيا الليبرالية، فإن التركيز ينصب على قضايا مثل نمط الدولة الأفضل لحماية الحقوق الفردية وتعزيز الرفاهة الفردية؛ والمعايير والمؤسسات الدولية التي تؤدي إلى إنشاء أساس للتعاون الدائم بين الدول؛ ونوع الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول والأقدر على تحقيق هدفَي الرخاء والسلام المتلازمَين. هذه التساؤلات مجتمعة تشكل العناصر المركزية للفكر الليبرالي؛ حيث تمكن ترجمتها، على وجه التقريب، إلى الأفكار التي تقول بأن الدول الديمقراطية، بحكم تركيبتها الداخلية وخصائصها المعيارية، مسالمة أكثر من الدول الاستبدادية؛ وأنه يمكن للقانون، والمؤسسات، والمعايير الدولية، تحسين سلوك الدول التنافسي عبر تخفيف تأثيرات الفوضى؛ وأنه يمكن للاعتماد المتبادل الاقتصادي، عن طريق جعل أصحاب المصلحة خارج الدول المتنافسة، أن يعزز الحوافز الاقتصادية للسلام من خلال الوعد بالازدهار.

ويختلف الليبراليون حول الدرجة التي تُبدي الديمقراطيات عندها ميلاً للسلام. ويشير مايكل دويل Michael Doyle إلى أنه في حين من غير المحتمل أن تتناحر الديمقراطيات، فإنها قد تخوض الحرب ضد اللاديمقراطيات في ما تعتبره مهمات صالحة messianic quests (1983). ويخلص إدوارد مانسفيلد Edward Mansfield وجاك سنايدر Jack Snyder إلى استنتاجات واقعية من أجل أولئك الذين يؤيدون ترويج الديمقراطية بوصفها سبيلاً إلى عالم مسالم أكثر من خلال التأكيد بأن الدول التي تعمل على إحلال الديمقراطية هي أكثر عرضة للحرب بشكل عام (1995). كما يختلف الليبراليون حول المدى الذي يمكن للمؤسسات عنده تعزيز التعاون حين تكون القضايا التوزيعية على المحك، أو حين لا تكون مصالح الدول مرعية بشكل حازم. وفيما يتعلق بالاعتماد

الاقتصادي المتبادل، تراوح ادعاءات الليبراليين بين الاقتراح بأن مثل هذا الانخراط يقوّي السلام بجعل الحرب باهظة التكلفة بالنسبة إلى المشاركين فيها، إلى الحجة القائلة إن عمليات العولمة الاقتصادية تقوّض قوة الدول وتستبدل المخاوف المتعلقة بالأمن العسكري بتلك المتعلقة بالمصالح الاقتصادية في التسلسل الهرمي لأولويات الدولة.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين الليبراليين، فإن الفجوة التي تفصل بين الليبراليين والواقعيين أوسع كثيراً من تلك التي تفصل بين الليبراليين المتنافسين. وحيث إن الدولة وبقاءها وأمنها تمثل بالنسبة إلى الواقعيين غايات بحد ذاتها، يُنظر إلى الدولة في الفكر الليبرالي على أنها وسيلة يمكن للأفراد من خلالها تفعيل قدراتهم البشرية الكامنة. وبوصف الليبراليين ورثة لتقاليد عصر التنوير، فهم يُبدون تفاؤلاً أكبر من تفاؤل الواقعيين بقدرة الفعل الإنساني، من خلال استخدام المنطق، لخلق مؤسسات وتفاعلات يمكن أن تتيح الهروب من معضلة أمنية مفروضة بنيوياً. ويمكن لقوة دولة مهيمنة، حين يتم ترويضها بفعل غايات ليبرالية، وتسخيرها من أجلها، أن تحول دون توجه الدول إلى استخدام القوة، بحيث توجه مسار الصراع نحو تنافس اقتصادي سلمي، بل حتى تعاون.

ويجادل الليبراليون بأن الطبيعة الحميدة للهيمنة الأمريكية مهمة، لأن الهيمنة الليبرالية تستميل المنافسين المحتملين وتدمجهم. ويشدد إيكنبيري وناي على الأساس الليبرالي للهيمنة الأمريكية ذات الصبغة المؤسساتية القوية لتفسير استقرارها وتوسعها (Ikenberry 2002a; Nye 2002). ويشرح إيكنبيري قائلاً إن القوة المستمرة لمجتمع أمني تعددي ملزمة للولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان تقوم على "الأساس المؤسساتي للنظام السياسي الغربي، وهو منطق يخص النظام الذي تقوم فيه التأثيرات الملزمة والمقيدة ذات الصلة بالمؤسسات والسياسات الديمقراطية بتقليص حوافز الدول الغربية للانخراط في منافسة استراتيجية أو التوازن ضد الهيمنة الأمريكية"

(2002a: 214). ويمثل افتقار دول ثانوية إلى التوازن دالة على "نظام معياري يتمحور حول صفقة أساسية: تحصل الدولة المهيمنة على التزامات من جانب دول ثانوية للمشاركة ضمن نظام ما بعد الحرب، وفي المقابل، تضع الدولة المهيمنة حدوداً لممارسة قوتها" (Ikenberry 2002a: 215).

ويكرر ناي هذا التقويم بالقول إن الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، على غرار بريطانيا في القرن التاسع عشر، عززت قوتها بإنشاء "مؤسسات اقتصادية دولية ليبرالية منسجمة مع البنى الليبرالية والديمقراطية للرأسمالية البريطانية والأمريكية..."، الأمر الذي "جعل قوتها شرعيةً في أعين الآخرين مما قلّل احتمالات مواجهتها مقاومة" (2002: 10). وبالنسبة إلى الليبراليين، فإنه ليست هناك قيود بنيوية تعرقل منطق التعاون المفيد الذي يمكنه في الواقع التفوق على منطق التنافس الأمني والصراع العنيف، الذي يمكن التغلب عليه من خلال إنشاء نظام دولي ليبرالي يحدّ من حوافز القوى الثانوية للعمل كقوى متنافسة. ويمكن لهيمنة أمريكية ليبرالية ومؤسساتية الطابع أن تكون مكتفية ذاتياً ودائمة.

وقد جادل إيكنبيري، الذي يصف الهيمنة الأمريكية بأنها فريدة لأنها ليبرالية، بأنه إذا كان الوجه الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية للعالم هو هيمنة ذات "خصائص ليبرالية" تشجع النظام "القائم على تعددية الأطراف، والشراكات التحالفية الوثيقة، والالتزام الاستراتيجي وضبط النفس، والمؤسسات والأحكام المتفق عليها بشكل واسع النطاق والخاصة بإدارة العلاقات"، فإن حوافز الدول للانخراط في سلوك تعاوني مع الولايات المتحدة الأمريكية تعد أعظم. ومن ناحية أخرى، إذا ما نظمت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على أساس "الخصائص الإمبريالية" من خلال "الهيمنة القسرية" و"حطت من قدر القواعد والمؤسسات العالمية"، فعلى الأرجح أن تقاوم الدول القوة الأمريكية (2003b).

ويحاجج الليبراليون أنه إذا كانت الهيمنة الأمريكية حميدة، فمن غير المحتمل كثيراً أن يتم إحباطها علناً. أضف إلى ذلك أنه مع أن احتمالات قيام مجتمع أمني تعددي مؤسساتي في آسيا/ أوراسيا ضئيلة، إلا أن قيام أنظمة أمنية تعاونية متعددة الأطراف يعد أمراً وارداً. ويؤكد هذا الخط الليبرالي من النقاش الحاجة إلى تفحص الكيفية التي تتفاعل بها الديناميات الإقليمية مع الضرورات المنهجية لإنتاج استراتيجيات انخراط ومقاومة محددة قد تسعى لها دول ثانوية في عالم أحادي القطبية، بالإضافة إلى تحري مجالات الاهتمام المشتركة والمتباينة التي تبعث الحياة في أطراف فاعلة إقليمية بعضها مقابل بعض. وأخيراً، بما أن المحللين الليبراليين يعربون بوضوح عن تفضيل معياري لاستمرارية الهيمنة الأمريكية، فإن تحليلاً للعوامل الإقليمية التي يحتمل أن تحرك مقاومة قوى إقليمية ضد ممارسة النفوذ الأمريكي يعد ضرورياً بجلاء.

ومثل هذا التحري مسوّغ أيضاً لأن الليبراليين يؤمنون أنه وإن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تيسير إنشاء مجتمع أمني تعددي في أوروبا الغربية، فإن إمكانية تطور أنظمة أمنية تعددية في آسيا وأوراسيا يعد أقل احتمالاً، وذلك نتيجة للتنوع الثقافي والسياسي الهائل، والقضايا الإقليمية التي لم تُحلّ بعد والناشئة غالباً من حدود متنازع عليها في فترة ما بعد الاستعمار، والتنافسات التاريخية المتأصلة، بالإضافة إلى دوافع التنمية الاقتصادية التي تحرك عجلة بحث تنافسي عن مصادرة طاقة نادرة. ويجادل الليبراليون، الذين يستندون إلى الإرث الفكري لإمانويل كانط Immanuel Kant، بأن احتمال نشوب حرب بين الديمقراطيات الليبرالية الناضجة أمر مستبعد كثيراً، لكنهم ليسوا واثقين تماماً من احتمالات قيام علاقات مسالمة بين الديمقراطيات الليبرالية والحكومات غير الليبرالية.

ومن بين القوى الرئيسية في منطقتي آسيا/ أوراسيا، يعد المسار الديمقراطي في روسيا متزعزعاً؛ أما الصين فهي دولة استبدادية غير ليبرالية سياسياً، وقد تبنى قادتها انتقائياً سياسات تحرير اقتصادية لتعزيز التنمية المتسارعة. وبما أن الهند واليابان وحدهما تتأهلان

بوصفهما ديمقراطيتين، فإنه لا يمكن الإبقاء على آمال ليبرالية بـ"سلام ديمقراطي". وفيما يتعلق بالمنظمات التعددية الإقليمية التي تقودها قوى ثانوية (الهند في "رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" SAARC؛ والصين وروسيا في "منظمة شنغهاي للتعاون" SCO)، فإن أياً منها لم يحرز تقدماً كبيراً خارج المبادئ المعلنة حول قضايا السلام والأمن والجهود الرامية إلى تنسيق سياسات مكافحة الإرهاب.

وقد حازت الدول الصغرى في "رابطة دول جنوب شرقي آسيا" (آسيان) ASEAN قصب السبق في ربط الهند والصين بالمبادئ ذات الصلة بحل الصراع السلمي الذي يشكل أساس "طريقة آسيان" ASEAN WAY. ويترك هذا الباب مشرعاً أمام تساؤل عما إذا كانت الدول الأصغر حجماً في آسيا تتمتع بنفوذ أكبر يمكّنها من الريادة في إنشاء أنظمة أمنية متعددة الأطراف في قارة تتجاور فيها القوى الكبرى. أضف إلى ذلك أن معدلات التجارة بين البلدان الآسيوية تتزايد، حيث تمثل الصين المحور الاقتصادي، وهذا ظرف يحمل في طياته إمكانية تعزيز أهمية السلام، وكذلك إمكانية إثارة المخاوف المتصاعدة حيال المكاسب النسبية. وهكذا، فإنه لابد من توسيع نطاق المناقشات الليبرالية المتمحورة حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية "في الصوغ والتشكيل" من خلال تيسير أنظمة أمنية، بحيث تضم هذه المناقشات تحقيقاً يشمل الديناميات المحلية والإقليمية.

البنائية

في حين يعزو الواقعيون، بشكل عام، الدور الأكبر في تشكيل العلاقات بين الدول إلى عوامل بنيوية، ويميل الليبراليون إلى نسبها إلى فاعليات إنسانية، باستخدام المنطق، بحيث تعمل تدريجياً على صوغ مؤسسات وتفاعلات محلية ودولية من شأنها أن تمهد الطريق إلى عالم أكثر سلاماً؛ يرى البنائيون دينامية تفاعلية مستمرة بين الفعل والبناء [والفعل هو الفعل الإنساني أو الفاعلية الإنسانية]، من خلال الخطاب الاجتماعي. وبالنسبة إلى البنائيين، لا يوجد للّغة والتواصل معنى إلا في السياقات الاجتماعية، وبالتالي

لا يمكن إدراكها بشكل كامل إذا خرجنا عن تلك السياقات. وها هي عبارة ألكسندر وينت Alexander Wendt: "الفوضى هي ما تصنعه الدول" (Wendt 1992) تستعيد ببلاغة، وإن بثوب بنائي، ملاحظة ماركس أن "الشعب يصنع التاريخ لكن ليس في ظروف من اختياره" (Dessler 1989: 443). وفي النقاش الدائر حول الأدوار ذات الصلة بالفعل والبناء، يؤكد البنائيون على العملية التي تصل بين الفعل والبناء في "شبكة من القواعد الاجتماعية التي تشكل الفعل وتنظمه" (Frederking 2003: 364).

وبقلب المادية الجدلية لماركس رأساً على عقب، يولي البنائيون أهمية كبرى لدور الأفكار في صوغ البنى من خلال الخطاب الاجتماعي. وخلافاً للواقعيين الذين اشتقّوا الهويات والمصالح الثابتة "المتماثلة وظيفياً" الخاصة بالدول من خلال الافتراض، يؤمن البنائيون أن هذه الهويات والمصالح تستجيب، بدلاً من ذلك، للبنى الاجتماعية المعنية المتضمنة فيها، وبالتالي فهي دينامية، وآخذة في التطور، وتستحق الدرس والتفسير. وتغدو مصالح الدولة وهوياتها متغيرات تابعة في عملية إعادة التأطير البنائية لهذه المسألة.

ويركز البنائيون من أمثال إيمانويل أدلر Emmanuel Adler، الذين يعاينون أثر الأفكار في السياسات العالمية، على دور أطر التفاهم المشتركة في تكوين "مجتمعات معرفية" تصوغ الممارسات البشرية عبر حدود مكانية (1992). ومن حيث النتيجة للنهاية السلمية لكل من الحرب الباردة والنظام الثنائي القطبية، وهي النتيجة التي فشلت الليبرالية والواقعية خصوصاً في التكهن بها أو شرحها بشكل مناسب، يجادل البنائيون بأن تبني الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev "التفكير الجديد" في السياسة الخارجية، مع التأكيد على الأمن العالمي والتعاوني، قد ساعد على تحويل انعدام الأمن وعدم الثقة اللذين كانا جزءاً من النظام الأمني التنافسي إبان الحرب الباردة (Checkel 1997). أما البنائيون الآخرون، من أمثال كراتكويل Kratochwil وكوزلوسكي Koslowski، فيشيرون إلى تأثير وانتشار معايير النفور من العنف في نهاية الحرب الباردة (1994).

لكن هناك آخرين يعاينون طرقاً تتشكل بها هويات الأطراف الفاعلة ويمنحون معنى للعلاقات التي تشمل ذواتهم و"الآخر". يقترح وينت، على سبيل المثال، أن "المعاني الجماعية هي التي تشكل البنى التي تنظم أفعالنا"، مضيفاً أنه مادامت "أهمية القوة العسكرية الأمريكية بالنسبة إلى كندا تختلف عن أهميتها بالنسبة إلى كوبا"، فإنه لا تقوم حسابات أي دولة على توزيع القوة فحسب، بل وعلى "التفاهمات والتوقعات الحدسية... التي تشكل مفاهيمهم عن الذات والآخر" (1992: 397). ويستند توماس رِيسّه Thomas Risse إلى مفاهيم الهوية الجماعية المشتركة، والاعتماد المتبادَل العابر للحدود الوطنية، والشبكة الكثيفة من المؤسسات المتعددة الأطراف لشرح قوة ومرونة مجتمع أمني ليبرالي عابر للأطلسي (حتى بعد الحرب الباردة)، تعمل فيه معايير إجرائية قوية قائمة على التشاور المتبادل وتنسيق السياسات على تخفيف تأثيرات "أشكال عدم التكافؤ في القوة بين أفراد المجتمع" (2002: 274). وبالعودة إلى الرؤية الأمريكية المتعددة الأطراف للنظام العالمي وصولاً إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يقول جون روغي John Ruggie إن "خلفاء فرانكلين ديلانو روزفلت FDR المباشرين لم يتخلّوا ببساطة عن الأجندة المتعددة الأطراف السابقة؛ ولكن عدّلوا بعضاً من أجزائها بما يتوافق وظروفاً جيوسياسية مختلفة جداً" نجمت عن التهديد السوفيتي. وهكذا،

> وافق ترومان وأيزنهاور على إشراك الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الدفاع عن أوروبا **فقط** ضمن الأطر المؤسساتية التي اشتملت على مبادئ معينة تخص أطرافاً عديدة، والتي بالنسبة إليهما وعدت، نتيجة لذلك، بتحويل نظام أمني قائم بين الدول الأوروبية تمخض عن حربين عالميتين عايشهما جيل واحد (1996: 40).[5]

وإذا كانت المسألة أن مجموعة من الدول تشكل مجتمعاً أمنياً، أو هي ضمن علاقة أمنية تنافسية، فهي تتوقف على تعريفات ذات صلة وتفاهمات لسياقات اجتماعية. وبحسب برايان فريدركينغ Brian Frederking، يمكن تصنيف الترتيبات الاجتماعية المتعلقة بالأمن العالمي وفقاً لقواعد تحكم مسائل الهوية، والحكم الذاتي، وطبيعة الأمن،

والردع، وتطبيق القانون، واستخدام القوة. وتثمر هذه الترتيبات النوع المثالي من الحروب، والتنافسات، والتجمعات الأمنية الجماعية، والمجتمعات الأمنية (2003). ومع أن القواعد الخاصة بالهوية، والحكم الذاتي، والأمن، مميزة عبر الترتيبات الاجتماعية، فإن القواعد الخاصة بالردع، وتطبيق القانون، واستخدام القوة، يمكن أن تتداخل وتؤدي إلى "صراع بين الوكلاء على الترتيب الاجتماعي المعمول به" (2003: 369). ومن هنا، يفيد تفحص "التفاهمات" الثابتة أو الآخذة في التطور على هذه الأبعاد بين الدول في تقديم رؤى تنبئ باحتمالات تراجع العلاقات بين الدول، أو ركودها، أو تحولها.

والجواب البنائي عن التساؤل عن منطق التنافس الأمني إن كان هو الذي سيسود أم التعاون المتعدد الأطراف في العلاقات بين الدول يعد أمراً مشروطاً: فالأمر كله يعتمد على ما إذا كان السياق الاجتماعي-التاريخي وطبيعة تفاعلات الدولة تخلق زخماً يكفي لتحويل هويات الدولة ومصالحها، وتحويل الخصوم والمنافسين إلى شركاء. ومن شأن الموقف البنائي تجاه آثار التفوق الأمريكي أن يكون مرتهناً بالمثل على مدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال قوتها الصلبة، والأهم، قدرة قوتها الناعمة على تكييف القوى الإقليمية مع معايير أمنية مؤسساتية الطابع ومتعددة الأطراف. ولكن هنا أيضاً لا يمكن تجاهل دور المتغيرات الإقليمية والمحلية.

قد يقول قائل: في المنطقتين الآسيوية والأوراسية، إن التحويل الإيجابي لهويات الدول المتماثلة من منافس إلى حليف/ شريك في تفاعلات ثنائية مثقلة بالشكوك، أو انقلابها إلى هويات عداء متماثلة تؤدي إلى صراعات مفتوحة، كما في حالات العلاقات الصينية-اليابانية، والصينية-الهندية، والروسية-الأوكرانية، سيستلزم دراسة الطرق التي تترابط بها القوى الإقليمية وكذلك الطرق التي تتفاعل بها كل منها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويكمن اللغز في التقصيات البنائية للعلاقات بين الدول في الغموض المتعلق بكيفية تطور المعايير المشتركة والهويات الجماعية؛ أهي نتيجة للسلام أم تمهيد له؟

التحديات التي تواجه التفوق الأمريكي

يقدم كل تقليد من التقاليد النظرية المشار إليها آنفاً سيناريوهات يحتمل وفقها أفول التفوق الأمريكي. واستناداً إلى عامل أو أكثر من عوامل الحجم، والموقع الجيوسياسي، والقوة الاقتصادية الفعلية أو المحتملة، والقوة العسكرية، والقدرة على بسط النفوذ إقليمياً وعالمياً، نجد أن المرشَّحين المرجَّحين الذي يرد ذكرهم باستمرار على أنهم سيظهرون بصفة منافسين مستقبليين للقوة الأمريكية هم الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا، والهند (Nye 2002: 17–35; Brzezinski 1997: 41; Kissinger 1994: 23).[6]

ومن هؤلاء المرشحين، تتشابك الدول الأوروبية واليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية في نظام شامل ومؤسساتي ضارب في العمق. فاليابان ودول أوروبا الغربية كانوا حلفاء أمريكا الرئيسيين إبان الحرب الباردة. ولخص الناتو، بوصفه تحالفاً عسكرياً، قوة العلاقة عبر الأطلسي التي ربطت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معاً. وفي الحقيقة، لم يكن لينجح التكامل الأوروبي لولا الدعم الاقتصادي الكبير والتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية التواقة إلى ضم ألمانيا إلى شبكة من المؤسسات الأوروبية. وبالمثل، مثّلت المعاهدة الأمنية الأمريكية-اليابانية قطب الرحى في استراتيجية الحرب الباردة الأمريكية في دول آسيا الواقعة على المحيط الهادي. لكن مع نهاية الحرب الباردة، ذكر واقعيون بارزون أنه مع تفكك المصالح الأوروبية المشتركة التي وثّقت عُرى العلاقات عبر الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية-أوروبا) والمحيط الهادي (الولايات المتحدة الأمريكية-اليابان)، قد تفسح الشراكات السابقة الطريق للتنافس الاقتصادي، بل وحتى الأمني.

وجادل جون ميرشايمر، على سبيل المثال، بأن نهاية الحرب الباردة ستعني عودة السياسات التنافسية فيما بين الدول الأوروبية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية غير العابئة بشؤون أوروبا. ولإحباط مثل هذه النتيجة، اقترح نشر الأسلحة النووية في ألمانيا

بشكل منظَّم وموجَّه، والاضطلاع الفعال بدور موازن عبر البحار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للحؤول دون ظهور دولة معتدية (1990). وبالمثل، قد يصبح شمال شرقي آسيا، بحسب ميرشايمر، مسرح تنافس أمني شديد بعد الحرب الباردة (2001: 373–77). ومن ناحية أخرى، رأى كوبشَن أن نهاية الحرب الباردة تمثل أفول الحقبة الأمريكية وصعود أوروبا متكاملة تكاد تزيح الولايات المتحدة الأمريكية عن موقعها كقطب أوحد في عالم أحادي القطبية (2002b). وبطرح إمكانية أن تمثل الصين أو اليابان منافساً مباشراً، قال كوبشَن: "في الوقت الراهن، تعد أوروبا هي الصاعدة بصفة منافس أمريكا الرئيسي الوحيد" (2002b: 159).

أما آخرون؛ الليبراليون بشكل رئيسي، وبعض الواقعيين أيضاً، فقد جادلوا بأن مرونة المجتمع الأمني* الذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان، ستستمر حتى بعد الحرب الباردة. واقترح توماس ريسّه بأن "المجتمع الأمني الخاص بالديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية تشمل معظم القوى الرئيسية في يومنا الحالي"، وجادل بأن الرؤية الكانطية [نسبة إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط] للسلام والعدالة "متحققة أكثر ما يكون في منطقة شمال الأطلسي؛ أي أمريكا الشمالية ومعظم أوروبا، التي تشكل المجتمع الأمني الأوثق صلةً بعضه ببعض في المنظومة العالمية الحالية" (2002: 276–77). وشاطر روبرت جيرفيس Robert Jervis رِيسّه رأيه قائلاً إن "الدول المتزعمة تشكل ما أسماه كارل دويتش Karl Deutsch مجتمعاً أمنياً تعددياً"، وشدد على أن

---

* المجتمع الأمني security community: مصطلح يشير إلى منطقة بات فيها العنف (كالحرب) على نطاق واسع أمراً بعيد الاحتمال، بل غير وارد على الإطلاق. وكان العالم السياسي الأمريكي كارل دويتش صاغ هذا المصطلح في العام 1957. وبحسب دويتش، يتألف المجتمع الأمني من مجموعة من الناس يرون أنهم توصلوا إلى اتفاق حول نقطة واحدة على الأقل، وهي: أن المشكلات الاجتماعية العامة يمكن حلّها، بل يجب حلّها، من خلال عمليات "التغيّر السلمي"، حيث يُعرِّف دويتش التغير السلمي بأنه "حل المشكلات الاجتماعية من خلال تدابير مؤسساتية في العادة، من دون اللجوء إلى عنف مادي على نطاق واسع". (المحرر)

"الحرب بين القوى الكبرى المتزعمة – الولايات الأكثر تقدماً في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، واليابان – لن تقع في المستقبل، وفي الحقيقة، لم تعد تشكل مصدر قلق لها" (2005: 12).

واعتمد جيرفيس في معرض تفسيره لهذه الظاهرة، على الحجج الواقعية، والليبرالية، والبنائية، التي مفادها أن أعضاء المجتمع الأمني "راضون بصفة عامة عن الوضع الراهن"، ويرون أن المكاسب لا تتحقق من الحرب ولكن من المشاركة الاقتصادية. علاوة على ذلك، ثمة تراجع بيِّن في النزعة العسكرية مرده جزئياً الحقيقة بأن كل الدول أعضاء المجتمع الأمني تعد ديمقراطيات وتتشاطر قيماً مشتركة عززها "تراجع أهمية الأقاليم". وجادل جيرفيس بأنه في حين قد تكون الحرب الباردة قد وفّرت الزخم الأولي لإنشاء المجتمع الأمني، فإن "هذه الصيغ من التعاون أطلقت ردود فعل إيجابية وهي الآن مكتفية ذاتياً" (2005: 26–29).

وعلى الرغم من أن الخلافات في السياسات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين والآسيويين كانت شائعة مع نهاية الحرب الباردة، فإن هذه البلدان لاتزال متجذّرة بقوة في الشبكات المؤسساتية المتعددة الأبعاد التي بادرت بها الولايات المتحدة الأمريكية. بالمقابل، وفي أثناء الحرب الباردة، كانت الصين، وروسيا، والهند، من خلال التنافس أو عن قصد، تقع خارج هذه الأطر المؤسساتية التي شملت دول أوروبا الغربية واليابان. ومع نهاية الحرب الباردة، فإن تطلعات هذه البلدان، التي تعد قوى كبرى في آسيا وأوراسيا، واستراتيجياتها لإحراز المكانة، تعد بارزة للغاية في أي معاينة للأنظمة الأمنية الناشئة في هذه المناطق. ومن الأهمية بمكان أيضاً تأمّل الطرق التي تتقاطع بها هذه التطلعات والاستراتيجيات مع كل من النظام الأمني الآسيوي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ومع الاستراتيجيات الأمريكية العالمية والإقليمية.

وإذا قسمنا القارة الآسيوية الواسعة إلى أرباعها وهي: آسيا الوسطى، وشرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، تغدو أهمية الصين، والهند، وروسيا، والدور المحدِّد أو الوسيط الذي تلعبه كل منها في هذه المناطق، واضحة. ولم تعد الهند ترى نفسها قوةً في جنوب آسيا وحده فقط، كما لا تقصر الصين نفوذها على منطقة شرق آسيا الكبرى، وترغب روسيا في تأكيد تفوقها في آسيا الوسطى وأوراسيا. كما عملت جهود إيران الرامية إلى لعب دور قوي كي تتبوأ مكانتها من حيث هي قوة إقليمية في الشرق الأوسط، جنباً إلى جنب مع موقعها من حيث هي مورّد رئيسي للنفط والغاز، على تعقيد العلاقات بينها وبين والصين، والهند، وروسيا، على التوالي. وكما أشار تي. في. بول T.V. Paul وجون هول John Hall، فإنه إذا تم التكهن بأي نظام أمني ناجح بناء على مدى "استيعابه التغيير من دون عنف" (1992: 2)، يمكن للمرء أن يجادل بأن نتائج الأمن المستقبلية في آسيا ستتوقف على الطريق الذي ستختاره الصين، إما بوصفها طرفاً مؤثراً تمكن استمالته في النظام المتعدد الأطراف الذي ترعاه أمريكا، وإما بوصفها منافساً تصحيحياً ومزوّداً رئيسياً لنظام آسيوي محوره الصين.[7] وستؤثر الخيارات الروسية بالمثل في النتائج في أوراسيا ما بين نظام أمني مدعوم من الغرب ونظام أوراسي محوره روسيا.

وبما أن الهند، من حيث هي قوة في جنوب آسيا، تهتم بطبيعة النتائج الأمنية في آسيا، فسوف تلعب الديناميات الإقليمية دوراً حاسماً في تطور الأنظمة الأمنية في المنطقتين الآسيوية/ الأوراسية. أضف إلى ذلك، أنه لما كان النظام الأمني القائم في منطقة آسيا والمحيط الهادي راسخاً في تحالفات أمنية ثنائية، برعاية أمريكية، مع اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وأستراليا، فسوف تلعب الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً دوراً رئيسياً في هذه العملية، سواء من خلال الانخراط المستمر أو بالانسحاب من المنطقة. ولسوف يتوقف نجاح الأنظمة التي ترعاها أمريكا على ممارسة مناورات دبلوماسية كبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لحشد دعم القوى الإقليمية ودول المنطقة الأخرى، والحفاظ على دعم هذه القوى والدول، التي من أجلها سيكون الانخراط الأمريكي

المستمر والدائم في هذه المناطق حيوياً؛ كما ستكون السيناريوهات التصحيحة محفوفة بالشكوك واحتمالات الصراع، بل وبالعنف فيما لو عمدت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الفاعلة الإقليمية إلى مقاومة مثل هذه الخطوات، على نحو فعال أو بصورة غير مباشرة. ولكن نظراً إلى مستوى قدراتها الحالية مقارنة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لا الصين في آسيا، ولا روسيا في أوراسيا، ستكون في وضع يمكّنها من تقديم خيارات تصحيحية لعدة عقود أو أكثر. وفي هذه الأثناء، تظل إمكانية توجيه مجرى التطورات في القارة نحو قرن سلمي مغرية.

ولم يكن التفوق الهائل للقوة الأمريكية خافياً على الصين، أو روسيا، أو الهند. وقد تحاشت هذه الدول جميعها تحقيق توازن علني ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو السير في ركابها. وبالمثل، في سياق الدينامية الإقليمية الآسيوية/ الأوراسية، تجنبت الهند وروسيا تحقيق توازن مفتوح ضد الصين أو السير في ركابها. وسعت هذه البلدان، بدلاً من ذلك، إلى شراكات استراتيجية متعددة الاتجاهات بعضها مع بعض ومع غيرها من الدول، وجعلت ذلك استراتيجيتها المفضلة خلال هذه الفترة، لأن مثل هذا النهج يوفر أقصى قدر من المرونة الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، وأدنى حد من الالتزامات من جانب الأطراف المعنية. وهذه الاستراتيجية التي تتضمن سياسات انخراط ومقاومة أصبحت ملحة بشكل خاص، حيث إن الآمال في بكين، وموسكو، ونيودلهي، بتحول وشيك إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بعد انهيار نظام القطبية الثنائية أثبتت أنها سابقة لأوانها. فحين انهار النظام السوفيتي المهيمن وأسقط معه تحالف الحرب الباردة الذي رعاه الاتحاد السوفيتي – حلف وارسو – أعقب ذلك نشوء نظام أحادي القطبية؛ غير مؤكد في البداية، بسبب الآمال الأمريكية غير الواقعية بتدشين نظام عالمي جديد وتعاوني. وقد بدا أن تجربة تعاون القوى الكبرى إبان حرب الخليج في العام 1991 تبشر بعالم ستلقى الصراعات والحروب فيه مقاومة جماعية من القوى الرئيسية.

بيد أن لحظة الأمل هذه كانت سريعة الزوال. فكما أظهرت الأحداث في يوغوسلافيا السابقة، فإن زمن نظام أمني عالمي متعدد الأطراف لم يَحِن بعد؛ وأن القوة الأمريكية ليست في طريقها إلى الزوال. ولم تكن القطبية الأحادية مرنة فحسب: فالقوة الأمريكية كانت منبعثة، وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبة واضحة بتأكيد نفوذها على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك، وعلى النقيض من التطورات الاقتصادية في آسيا، كالأزمة المالية الآسيوية في العام 1997، وبعدها انهيار الروبل الروسي في العام 1998، ظل الاقتصاد الأمريكي قوياً نسبياً. وتعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا رداً على الاضطرابات الاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن العشرين، كما اتسع وجودها العسكري-الأمني وتعمَّق في أعقاب هجمات 9/11 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اندلعت الحرب في أفغانستان في العام 2001، وفي العراق في العام 2003. وفي أوروبا، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون طرفاً فاعلاً لا غنى عنه طوال تسعينيات القرن الفائت، فتدخلت لتهدئة الصراعات العنيفة أولاً في البوسنة، ثم في كوسوفا؛ وأخذت زمام المبادرة في توسيع الناتو، ومن ثم تعزيز هذه المنظمة بمهمة وغرض جديدين.

على ضوء هذه الخلفية من النشاط الأمريكي العالمي المتجدد، اتّهم مسؤولون صينيون الولايات المتحدة الأمريكية بـ"نزعة الهيمنة"، كما دأبوا على اتهامها بذلك خلال عقود الحرب الباردة الطويلة. في تلك الحقبة، كرر المسؤولون الصينيون كثيراً اتهامات الإمبريالية ونزعة الهيمنة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد السوفيتي، أو كليهما معاً، وذلك تبعاً لحالة علاقاتهم الثنائية مع البلدين (Foot 1996).[8] ومع أن الصين خففت من غلوّ هذه اللغة بعد أحداث 11/ 9، حين وفرت المواقف الأمريكية والصينية في مجال مكافحة الإرهاب أساساً مشتركاً لتعاون محدود، أذكت القطبية الأحادية الأمريكية في حرب العراق في العام 2003 مخاوف الصينيين من جديد.[9] وبحسب تعبير أحد الباحثين الصينيين في معهد شنغهاي للعلاقات الدولية:

> لا يكمن التناقض الرئيسـي في المجتمع الدولي الحالي فقط في المواجهة بين التصور المثـالي المتعدد الأقطاب والواقعيـة الأحاديـة القطبيـة، ولكـن في التنـافس بـين الـزعم المتعـدد الأطراف والعمل الأحادي الجانب، الذي سوف يحدد تطـور علاقـات القـوى الكـبرى واتجاهها الأساسـي (Pan 2005: 85–86).

التطلع إلى القوة والنفوذ: الصين، وروسيا، والهند

يشير الزعماء الصينيون بشكل روتيني إلى اعتلاء الصين المســـرح العـالمي عـلى أنـه "صعود سلمي". وقد افترض المحللون وصانعو السياسات في ذلك البلد وجـود منـاخ دولي مؤاتٍ لتحقيق الأهداف الصينية. ففي تقرير قُدّم إلى المؤتمر السادس عشـر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2002، صـرّح الرئيس الصيني جيانغ زيمين Jiang Zemin أن الصين واجهت "فترة 20 عاماً من الفرص الاستراتيجية" التي من شـأنها أن تسـمح للبلد بصوغ وانتهاج استراتيجية دولية "معتدلة وبراغماتية" تركـز عـلى التنميـة المحليـة (Wang 2004: 6–7). وتقوم استراتيجية الصين الدولية، وفقاً لباحث صيني بارز، على افتراضات رئيسية عديدة، منها: أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة العالمية الوحيدة لعقود قادمة، وأن الصين تفتقر إلى القدرة والإرادة اللازمتين لمواجهة القوة الأمريكيـة؛ وأنـه حتى من دون "مقاومة صينية فاعلة"، لن تظل قوة الولايات المتحدة الأمريكية بـلا رقابـة في المنظومة الدولية؛ وأنه ثمة تنوع في الرأي الرسمي وغير الرسـمي داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية حول أفضل السبل للتعامل مع الصين (Wang 2004: 14–16).

وهكذا، حاول القادة الصينيون الالتفاف على الوجـود الأمريكـي العـالمي بتحسـين العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة والمشاركة الفاعلة في الترتيبات الأمنيـة والاقتصـادية المتعددة الأطراف حتى مع شـروعهم في برنامج تحديث عسكري، بحري بشكل خـاص. وتتمثل الخطوة الأولى في صعود الصـين في إقنـاع القـوى الآسـيوية الأخـرى – صـغيرها وكبيرها – بأن القوة الصينية لا تشكل تهديداً لمصالحها. وما إذا كانت لغة الصعود السلمي ستهدئ هذه المخاوف مسألة تظل موضع خلاف، ولاسيما على المدى البعيد.

ومافتئ القادة الروس يجادلون بأن حجم روسيا، وموقعها الجيوسياسي، ومواردها، تمنحها جميعها قطعاً مكانة القوة الكبرى. وقد صيغت الأهداف الاستراتيجية لروسيا في سياق إدارة عواقب الانحدار. وحيث إن روسيا بصيغتها الحالية لم تعد قوة عظمى في عالم ثنائي القطبية، استحضر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين روح دبلوماسي في القرن التاسع عشر؛ وهو ألكسندر غورشاكوف Aleksandr Gorchakov لشرح أوجه التشابهات السياقية والخيارات الوجودية التي تواجهها روسيا بعد هزيمتها في حرب القرم والتحديات التي تواجهها روسيا اليوم. وكما كتب إيغور إيفانوف Igor Ivanov، وزير الخارجية الروسي السابق:

> على الرغم من كل الاختلافات بين ظروف روسيا في أواسط القرن التاسع عشر وظروفها اليوم، فإن بلادنا تواجه تحديين معقدين في مجال السياسة الخارجية كانا مألوفين لغورشاكوف: خلق أفضل الظروف الممكنة للإصلاح الداخلي، وفي الوقت نفسه – وهذا هو الوجه الآخر للعملة نفسها – عدم السماح بإضعاف موقف البلاد على الصعيد الدولي (2002: 27).

هذا، وتنبع أهداف روسيا الاستراتيجية الرئيسية من المحاولات الروسية لصون البلاد، وحمايتها من إلغاء أهم جوانب مكانة قوتها الحالية؛ قوتها العسكرية التي مازالت مهمة وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، بذلت روسيا في عهد بوتين جهوداً جبارة لتعزيز مبيعات الأسلحة لحلفاء الاتحاد السوفيتي التقليديين وللصين؛ بغية توفير تدفق للإيرادات يسهم في تنشيط صناعة الدفاع الروسية والاقتصاد، وأصرت على أنه "ينبغي أن تبقى الأمم المتحدة المركز الرئيسي لإدارة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين" (Ivanov 2002: 171). كما ركزت روسيا على الحفاظ على نفوذها في المنطقة الأوراسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وهي استراتيجية يسميها دميتري ترينين Dmitri Trenin عملية "رابطة الدول المستقلة"* Operation CIS، من خلال "القضاء

* رابطة الدول المستقلة Commonwealth of Independent States: منظمة تأسست في ديسمبر 1991، مقرها مينسك في بيلاروسيا، وتضم الرابطة إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، من بينها تسع دول كاملة العضوية ودولتان بعضوية غير رسمية. (المحرر)

على النفوذ 'المفرط' للأطراف الثالثة"، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين.

يشير ترينين إلى أنه ثمة واقعية عنيدة في السياسة الخارجية الروسية:

> ترفض النخبة الحاكمة تحويل روسيا إلى شريك صغير للولايات المتحدة الأمريكية أو إلى عضو غير مهم في الغرب. وما يعني نخبة روسيا هو أن السياسة الواقعية في القرن الحادي والعشرين عبارة عن اندماج جيوسياسي وجيواقتصادي، أضيفت إليهما القوة العسكرية. ولا تلعب الأيديولوجيا والقيم سوى دور ضئيل (2004).

ويشير الباحث جيرونيم بيركوفيتش Jeronim Perkovič، إلى أن السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين قد تحولت بشكل ملحوظ "من التركيز العسكري والسياسي إلى التركيز الجيواقتصادي". ويجادل بأن هذا التحول "يتجاوز التكتيكات المحضة ليعيد تعريف مفهوم القوة الروسية بشكل أعمق" ولينشر تلك القوة بغية نقض ما يراها القادة الروس باعتبارها النتيجة الجيوسياسية الأهم لانهيار الاتحاد السوفيتي؛ ألا وهي توسع قوى خارجية أخرى في مناطق النفوذ الروسي التقليدي في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى (2006: 65).

وتتطلع الهند إلى أن تكون طرفاً إقليمياً وعالمياً رئيسياً في القرن الحادي والعشرين. وتدعم الأحزاب السياسية الرئيسية في الهند جميعها هذا الهدف. ففي العام 2003، أعلن ياشوانت سينها Yashwant Sinha، وزير الشؤون الخارجية آنذاك، بجرأة أن "سياسة الهند الخارجية في القرن الحادي والعشرين ستهدف إلى تمكين وتيسير ظهور الهند الحثيث على الساحة العالمية من حيث هي طرف فاعل رئيسي من خلال تعزيز نفوذها على الصعيدين المحلي والعالمي" (2003a). وفي العام 2005، سوّق ناتوار سينغ Natwar Singh، وهو وزير شؤون خارجية سابق آخر، متحدثاً في تشاتام هاوس [المعهد الملكي للشؤون الدولية] في لندن بشأن مسألة ما يلزم لتكون قوة عالمية، سوّق توقعات مجلس الاستخبارات القومي

الأمريكي وشـركة ماكينزي Mckinsey [المختصة في استشارات إدارة الأعمال] وجولـدمان ساكس بدور عالمي محوري للهند. حيث اعتلى المنصة، كما قال، بالأصالة عـن بلـد "مسـتعد للقيام بدور محوري في منطقته، وكذلك في المجتمـع العـالمي". وفي معـرض دعـوة سـينغ إلى سياسة خارجية مستقلة تقوم على المصالح بـدلاً مـن الأيـديولوجيات، أشـار إلى شـراكات الهند الاستراتيجية القوية مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة، وروسـيا، وشـراكة ناشـئة مـع المملكة المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع الجوار الأوسع الذي يضم آسيا الوسـطى، والخليج العربي، والمحيط الهندي، وجنوب شـرقي آسيا (2005).

وتتناقض هذه الثقة بالنفس، التي أبداها قـادة الهنـد، بشـكل صـارخ مـع السـنوات السابقة التي جرى التعبير فيها عن طموحات الهنـد الإقليميـة بشـكل مـتردد، كـما كانـت مقيدة إلى حد كبير بتنافسـها مـع باكسـتان والصـين والصـعوبات الظـاهرة للعيـان التـي واجهتها في الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي والسياسـي للشعب الهنـدي. وقـد أقـر ياشوانت سينها بأن:

> حقيقة أننا نلتقي هنا في اجتماع خاص نناقش فيه تأسيس قرن هندي وتركيزنـا المحـدد على مسألة ما يلزم لنكون قوة عالمية تعني ضـمناً تغـيّراً كبـيراً في المواقـف والأهـداف السياسية التي ترسمها الأمة لنفسها. والتحول من التصور الذاتي لبلد نامٍ ضـعيف إلى قوة عظمى في طور التشكل يشكل قفزة ذهنية هائلة للهند.... واليوم، تبدو الحكومـة الهندية وكذلك قطاعات الأعمال والصناعة في بلدنا على استعداد لجعل حلمهـا كبـيراً وعملها جريئاً (2004).

وفي كلمة براناب موخيرجي Pranab Mukherjee، وزير الشؤون الخارجية الهنـدي [والرئيس الحالي للهند]، ألقاها أمام ضباط من البحرية تحت عنـوان "العلاقـات الدوليـة والشؤون البحرية – الضـرورات الاسـتراتيجية"، أسـهب في الحـديث عـن هـذه الرؤيـة للهند، من حيث هي لاعب عالمي، مشيراً إلى أنه:

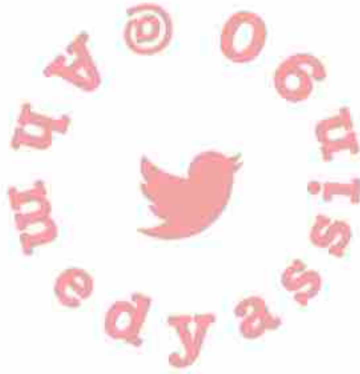
> بعد آلاف السنين تقريباً من التركيز الداخلي وفي اتجاه البر، نحوّل أنظارنـا مـن جديـد إلى الخارج وفي اتجاه البحر، الذي هو اتجاه النظـر الطبيعـي لأمـة تسـعى إلى إعـادة تأسـيس نفسها، لا باعتبارها قوة قارّية فحسب، بل وأكثـر مـن ذلـك، بوصـفها "قـوة بحريـة"؛ وبالتالي، قوة ذات أهمية على المسـرح العالمي (2007d).

تشير التصورات الذاتية والأدوار الوطنية في الصين، والهند، وروسيا، كما عـبّر عنهـا قادة تلك البلدان إلى أن هناك عديداً من التحديات الكامنة في تطور أنظمـة أمنيـة متعـددة الأطراف في آسيا وأوراسيا. وفي النقطة التي تتقاطع فيها تطلعات المكانة والقـوة للصـين، وروسيا، والهند، والصـراع الكامن في الطموحـات المشـتركة لهـذه الـدول في آسـيا، ثمـة مساحة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية فيهـا التـأثير في اتجـاه التطـورات هنـاك. ففـي أوراسيا، قد تتصادم الأهداف الروسية مباشـرة مع توسع النفوذ الغربي شـرقاً في المسـاحة الجيوسياسية السوفيتية السابقة التي تعدها روسيا مجال نفوذها.

ومن ناحية أخرى، وقّعت الصين، والهند، وروسـيا، ثـلاث شـــراكات اسـتراتيجية ثنائية، الهدف المعلن منهـا هـو التعـاون لـيعم السـلام والازدهـار. وتحفـل التصـــريحات الرسمية التي يدلي بها القادة في كل من هذه البلدان بالكلام عـن التعـاون والتطلعـات إلى الأمن المتبادل والسعي إلى تحقيـق المنفعـة المشـتركة. ولـو تمكّنـت المسـاعي التعاونيـة، في المجالات الوظيفية التي بدأت على أساس هذه الشـراكات، من تجاوز الجوانـب التنافسـية للعلاقات وإرسـاء الأسـاس لتغيـير مصـالح هـذه الـدول وهوياتهـا، لـربما ذاب صـقيع المخاوف الأمنية المتبادلة.

وسنعاين في الفصل التالي كيف تحتوي الشـراكات الاستراتيجية التي يجري صـوغها على البدايات الهشّة وغير المكتملة لعملية قد تتطـور في النهايـة إلى وسـيلة لـربط الصـين، والهند، وروسيا، بنظام أمني تعـاوني يغطـي منطقتـي آسيا/ أوراسـيا، واحـتمال أن يكـون وجود هذه البلدان في مثل هذا النظام الأمني تدبيراً مؤقتاً ريثما يأتي وقت يفكر فيـه بلـد أو

أكثر في التحرك باتجاه مساعٍ تصحيحية علنية. هذه المقاربة لاستراتيجيات القوى الإقليمية في آسيا وأوراسيا ستبيّن لماذا يعد السؤال ما إذا كانت آسيا وأوراسيا "مهيأة للمنافسة"، أو مثل أوروبا، "معدَّة للسلام"، سؤالاً مشروطاً (Friedberg 1993/94; Van Evera 1990/91).



الفصل الثاني

الشراكات الاستراتيجية في آسيا وأوراسيا

القول إن التغيير في تاريخ المجتمع البشري هو الثابت الوحيد قد يبدو مبتذلاً. لكن التفاهم، والأهم منه شرح منابع التغيير، يقع في صلب الاستقصاء الاجتماعي. فطبيعة التغيير واتجاهه يعتمدان على السياق والمسار معاً. وبالإمكان تطبيق منطق التغيير هذا بشكل هادف على سير العلاقات بين الدول. وقد يتغير مدى واتجاه المسارات – الانخراط، والتحالفات، والتناغمات، والمقاومة، والتنافسات، والحروب – المتاحة للدول في تفاعل بعضها مع بعض، وذلك تبعاً للتفاعل بين السياق التاريخي والخيارات البشرية. وهكذا، فقد يؤدي سياق بنيوي معين إلى إعلاء شأن العوامل على نطاق المنظومة، في حين أن وضعاً آخر قد يسمح بمزيد من التأثير في المتغيرات الإقليمية والمحلية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما ألغت الضرورات المنهجية الديناميات الإقليمية إبان القطبية الثنائية، لكن من غير المحتمل تماماً أن تلعب مثل هذا الدور القيادي في عالم أحادي القطبية. علاوة على ذلك، ضمن سياق ما وفي ظرف زماني بعينه، حين تختار دولة ما مساراً محدداً في علاقتها مع دولة أخرى، قد يتعذّر الوصول إلى بعض الطرقات لفترة من الوقت، لكن الدخول من طرق أخرى قد يكون ممكناً. وقد وفّرت القطبية الأحادية المنهجية مقرونة بالتعددية القطبية الإقليمية في منطقة آسيا/ أوراسيا حوافز للقوى الثانوية كي تترك ما أمكن من المسارات مفتوحاً للتفكير مستقبلاً في علاقاتها المتبادلة.

وتاريخياً، أدت الأنماط الإقليمية للتفاعلات – العنيفة، أو التنافسية، أو التعاونية – فيما بين الدول إلى ظهور أنماط معينة من الأنظمة الأمنية. وفي تاريخ أوروبا الحديثة، قطع نظام الدولة رحلة مضنية من نظام أمني تنافسي في القرن الثامن عشر إلى مجتمع أمني تعددي مع حلول نهاية القرن العشرين. في أثناء ذلك، شهدت الدول الأوروبية استعادة

نظام معدّل خفَّف من وطأة المنافسة، من خلال التشاور والتنسيق فيما بين جميع القوى الكبرى الأعضاء في "الكونسرت الأوروبي"* في القرن التاسع عشر، وذلك بعد إرهاصات الثورة الفرنسية والحروب النابليونية. وقد تبع ذلك تفكك النظام في النصف الأول من القرن العشرين، حيث خاضت الدول الأوروبية الحربين العالميتين الأولى والثانية بين الأشقاء، وفصلَ بين الحربين سلامٌ مضطرب دام عشرين عاماً وتميز بالمحاولة الفاشلة الأولى لمأسسة الأمن الجماعي على المستوى العالمي تحت لواء عصبة الأمم League of Nations. وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية، محاولة ثانية دامت أكثر (لكنها كانت متقلبة) لتحقيق الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة، التي تعايشت مع تحالف غربي عبر أطلسي ضم ديمقراطيات رأسمالية متقدمة موجهة ضد التحالف السوفيتي مع دول أوروبا الشرقية الشيوعية. وفي أوروبا الغربية، ترافقت هذه التطورات مع الخطوات الأولى نحو إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، والمجموعة الأوروبية، وأخيراً الاتحاد الأوروبي (EU)؛ وهي عملية امتدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين.

وبين القرنين الثامن عشر والعشرين، كان النظام بين الدول، في الظاهر، نظاماً أوروبي التمحور. وكانت القوى الأوروبية قد استعمرت جل آسيا، وعملياً كل أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولم تكن اليابان والصين مستعمرتين، لكن تم اختراق كل من هاتين الإمبراطوريتين بكثافة من قبل الأوروبيين؛ وفي حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية

---

* الكونسرت الأوروبي Concert of Europe: منظومة تشير إلى ميزان القوى الذي وُجد في أوروبا منذ نهاية الحروب النابليونية (1815) وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914). شاركت أربع قوى أوروبية رئيسية آنذاك في تأسيس الكونسرت، هي: النمسا، وبروسيا، والإمبراطورية الروسية، وبريطانيا، قبل أن تنضم فرنسا إلى المنظومة لاحقاً كعضو خامس. يُعرف الكونسرت أيضاً باسم "منظومة المؤتمر"، نسبة إلى "مؤتمر فيينا"، وهو مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية عُقد في فيينا من سبتمبر 1814 وحتى يونيو 1815، حيث سعى المؤتمر إلى تسوية عديد من القضايا الناجمة عن حروب الثورة الفرنسية، والحروب النابليونية، وانهيار الإمبراطورية الرومانية. (المحرر)

بعد استقلالها في العام 1776 تتصارع مع القوى الأوروبية على النفوذ في الأمـريكتين، لم يكن قادة الولايات المتحدة الأمريكية مهتمين بإقحام أنفسهم في شؤون سياسـية تتعلـق بأوروبا تماماً. وقد عنى هذا السياق التاريخي أن الشؤون الأوروبية كانت إلى حـد كبـير تحت قيادة القوى الأوروبية، وأن تفاعلاتها تشكلت أساساً بفعل تنافسـاتها ومصـالحها المتبادلـة. أمـا دور القـوى مـن خـارج المنطقـة في إدارة المنظومـة الأمنيـة التنافسـية أو الكونسـرت الأوروبي فلا يكاد يذكر. وكانت الاضطرابات والتغيرات في المنظومة دالـة إلى حد كبير على غليان شعبي ناجم عن انتشار الأفكار الليبرالية والقومية بفعل الثورتين الأمريكية والفرنسية.

في إثر الحرب العالمية الثانية، ظهرت عناصـر جديدة عديـدة غـيّرت نطـاق وطبيعـة المنظومة بين الدول. أولها، إنهاء الاستعمار، هذه العملية التي بـدأت في العـام 1945 وأدت إلى ظهور دول جديدة بشكل مطرد. ومع مـرور الوقـت، توسـعت المنظومـة بـين الـدول لتشمل العالم بأسـره وتصبح منظومة عالمية. وثـاني العناصـــر، أنـه مـع ظهـور الولايـات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بوصفهما متنافسين رئيسيين في الحرب الباردة، تحـول الموقع الجغرافي للقوى الكبرى بعيداً عن وسط أوروبا، وإن ظلت القارة الأوروبية سـاحة النزاع الرئيسـي بالنسبة إلى القوى العظمى. ولم تعنِ هذه التطورات أن المنظومة بين الدول لم تعد متمحورة حول أوروبا فقط؛ بل وهي غير خاضعة لهيمنة القوى الأوروبية أيضاً.

وأخيراً، مثلت الثورة النووية تطوراً عسكرياً-تقانياً نوعياً غيّر القواعد السـائدة منـذ أمد طويل والمتعلقة باستخدام القوة. فقد أدى الدمار المادي الفوري والآثـار المتبقيـة مـن التسمم الإشعاعي في الأجيال المقبلة جراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية إلقـاء قنبلتـين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين [في أغسطس 1945] إلى إعـادة تفكـير جدية في دور القوة في المواجهات بين القوى الكبرى. واكتسبت إعادة النظر هذه زخماً حين كسـر الاتحاد السوفيتي الاحتكار النووي الأمريكي وأصـبح قـوة نوويـة في العـام 1949،

وكذلك حين أثارت التطورات المتعاقبة في تقنيات الرؤوس الحربية النووية والصواريخ شبح الإبادة المتبادلة في حال وقوع حرب نووية شاملة بين القوى العظمى.

وعنى توسع منظومة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية أن العالم بأسره أصبح إبان الحرب الباردة مسرحاً لدراما السجال التي أخذت تتكشف فصولها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وكان هذا السجال، خلافاً للتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى في القرون السابقة، مدفوعاً بالمصلحة والأيديولوجيا معاً. فالحرب الباردة كانت معركة بين الأيديولوجيات، مقرونة بالمعركة على القوة. وغالباً ما كانت المصالح الإقليمية تُحجب بفعل الضرورات المنهجية القطبية الثنائية الكبرى والعظمى المفروضة في كل مكان تقريباً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ففي السنوات الأولى من الحرب الباردة، سادت حالة من القطبية الثنائية الضيقة، تم فيها تحريض الغرب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الشيوعي الذي تزعمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية USSR. وأكد التحالفان العسكريان للجهتين المعنيتين (حلف الناتو في الغرب وحلف وارسو Warsaw Pact في الشرق) وجود شرخ عميق بين المتنافسين. ولم يفسح هذا التقسيم المجال واسعاً أمام الدول المستقلة حديثاً، مثل الهند التي اختارت انتهاج سياسة عدم الانحياز الأيديولوجي. وفي ستينيات القرن العشرين، دفع تحدي فرنسا في الغرب، والصين في الشرق، قادةَ كتلتيهما إلى تدشين حقبة من القطبية الثنائية الفضفاضة.

وكان للتحدي الصيني، على وجه الخصوص، عواقب جيواستراتيجية مهمة بالنسبة إلى مسار العلاقات بين الدول وداخل الكتلة في آسيا والعالم. فخلال السنوات العشر التي أعقبت الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي مباشرة، شجبت الصين الشيوعية "الهيمنة" الأمريكية و"الإمبريالية الاشتراكية" السوفيتية. لكن مع أوائل سبعينيات القرن الماضي، كتم القادة الصينيون انتقاداتهم للولايات المتحدة الأمريكية حين قرروا العمل

باتجاه تطبيع العلاقات معها. وفي تلك الفترة، سعت الصين والولايات المتحدة الأمريكية - ولكل منهما أسبابه الخاصة - إلى الالتفاف على الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى نشوء علاقة ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد السوفيتي. واستعيض عن التحالف الصيني-السوفيتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين بعلاقة صينية-أمريكية دافئة في السبعينيات.[1]

ودفعت أصداء هذا التطور بالهند الديمقراطية إلى توقيع معاهدة أمنية مع الاتحاد السوفيتي في العام 1971 نتيجة للمخاوف من محور أمريكي-صيني-باكستاني في طور التبلور. وكان القادة الأمريكيون قد توددوا لباكستان إبان الحرب الباردة، ولاسيما أن الهند غير المنحازة فشلت في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بموطئ قدم جيوسياسية ذات مغزى أو آمنة ضد الاتحاد السوفيتي في جنوب آسيا. وقد دفع التنافس الصيني-الهندي والهندي-الباكستاني الصين إلى استثمار علاقاتها مع باكستان بهدف حصر الهند في منطقة جنوب آسيا. وعلى الرغم من اقتران الهند الديمقراطية والاتحاد السوفيتي الشيوعي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية والصين الشيوعية من جهة أخرى، استمر المنطق الكامن المتمثل في التنافس الأيديولوجي بين الكتل بلا هوادة إلى أن بدأ الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف ثورة في السياسة الخارجية السوفيتية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين أدت إلى نزع الصبغة الأيديولوجية تدريجياً عن العلاقات الدولية ووضعت حداً للحرب الباردة.

وختمت نهاية الحرب الباردة في العام 1989، التي تلاها انهيار الاتحاد السوفيتي السلمي والمفاجئ في العام 1991، فصلاً في حقبة تم فيها اشتقاق الاستراتيجيات الجيوسياسية للدول إلى حد كبير من الصراع العقائدي الثنائي القطبية بين الشرق والغرب. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991 ونهاية القطبية الثنائية إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية في موقع التفوق العالمي. ولكن كما أشار زبيغنيو بريجنسكي،

مع أن مدى النفوذ الأمريكي كبير، إلى أن عمقه ضحل، إذ "تحدّه قيود داخلية وخارجية معاً" (1997: 35)؛ فالولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على فرض أفضليات أمريكية في جميع أنحاء العالم، ولاسيما حين تواجه تلك الأفضليات مقاومة من جانب قوى إقليمية. وتتميز الأهداف التي تحفز التفاعلات بين ثلاث قوى ثانوية – الصين، والهند، وروسيا – حيث ينافس كل بلد لضمان حصة أكبر من النفوذ في آسيا وأوراسيا في ظل الوجود العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، بأنها أهداف معقدة ومتنافسة في الغالب. وتسعى كل دولة من هذه الدول إلى توسيع نفوذها، وتقوم في الوقت نفسه بدرء التحديات الأمنية غير التقليدية التي تقوض سيادة الدولة، كما تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في عالم يسير إلى العولمة.

وبعد أن حُرمت الحسابات الجيوسياسية للدول من مرافئ الأمان الأيديولوجية لحقبة الحرب الباردة، تمحورت حول تهديدات أمنية تقليدية (بين الدول) وتهديدات جديدة (من غير الدول)، وتركزت على مخاوف تخص التنمية الاقتصادية المحلية في حقبة العولمة المتزايدة. فنهج السياسات الخارجية للصين، والهند، وروسيا، متنوع بما يكفي ليؤدي إلى نتائج إقليمية مشروطة (السلام، والاستقرار، والنمو الاقتصادي، مقابل التنافس، والصراع، والمنافسة الاقتصادية، والتوترات الأمنية). وتنبع هذه النتائج من الطبيعة المتغيرة للعلاقات الثنائية التي تشمل القوى الثانوية في منطقة آسيا/ أوراسيا (الصين-روسيا، والهند-روسيا، والهند-الصين)؛ والعلاقات الثلاثية بين القوى الثانوية والقوة الرئيسية (وبخاصة، الصين-الهند-الولايات المتحدة الأمريكية والصين-الهند-روسيا)؛ كما تنبع من طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية) وكلٍّ من القوى الثانوية.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، تبنى قادة الصين، والهند، وروسيا، بلا تردد، نهجاً عملياً براغماتياً في السياسة الخارجية. وكما أشرنا في الفصل السابق، تسعى البلدان الثلاثة

إلى تعزيز دورها في العالم. ويشكل تحقيق التفوق في منطقتها وخارجها أول خطوة حاسمة تقوم بها في التعجيل بتجسيد هذا الهدف. فتطلعات الصين إلى أن تصبح لاعباً على الساحة العالمية، مع أنها أكثر إلحاحاً من تطلعات الهند، يرددها زعماء الهند أيضاً. في الأثناء، تنشغل روسيا بكبح تدهورها وبإحياء موقعها السابق باعتبارها قوة كبرى من خلال الاضطلاع، في حد أدنى، بدور إقليمي قوي في آسيا الوسطى وأوراسيا. وبإسباغ البراغماتية – من حيث هي عنصر ملطِّف ومخفِّف – على الأهداف الساعية إلى بلوغ القوة والمكانة، حرصت هذه القوى الثانوية أيضاً على إقامة علاقات متبادلة تربط فيما بينها ضمن مساع تعاونية بالمفهوم العملي. فمحاولات القادة الصينيين، والهنود، والروس، تطوير شراكات استراتيجية ثنائية وعلاقات ثلاثية، ممنهجة ورسمية، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم استعداء أو احتضان بعضها بعضاً أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ هذه المحاولات تبيّن حجم التحديات التي تواجه السلام والأمن وفرص التعاون الكامنة في استراتيجياتها. فإذا كانت هذه الشراكات الاستراتيجية، التي توفر الفرصة للدول الثانوية كي تسلك أي عدد من المسارات الأمنية المتعددة، قد حلت مكان تحالفات ملزمة بوصفها وسائل لتحقيق أهدافها، فكيف كان أداء تحالفات الحرب الباردة السابقة؟

مصير تحالفات الحرب الباردة ومستقبل التحالفات

مع انتهاء الحرب الباردة، تلاشى التحالف العسكري الذي رعاه السوفييت – معاهدة وارسو – أما تحالف الحرب الباردة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية – الناتو – فتوسع في العامين 1999 و2004 على التوالي، ليضم في صفوفه بلدان شرق أوروبا ووسطها، وكذلك جمهوريات لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، السوفيتية السابقة. كما يتاخم الناتو الآن المحيط الغربي للاتحاد الروسي. لكن الناتو الموسع غدا هيولياً أكثر بوصفه منظمة، وأضحت مهمته أكثر غموضاً. ورأى كثير من الباحثين، أن الناتو لم يعد يمثل بعد الحرب الباردة تحالفاً عسكرياً دفاعياً محكماً (Menon 2003; Rubinstein 1999). وشبّه هنري

كيسنجر Henry Kissinger الناتو بمنظمة أمنية جماعية، كالأمم المتحدة مثلاً، قائلاً إنه "تحالف يحدد سبباً للحرب، يضع خطاً فاصلاً ومجموعة محددة من الالتزامات؛ إنه يفترض وجود تهديد لا لبس فيه. وتحدِّد منظمات الأمن الجماعي التهديد القادم على أساس كل حالة على حدة، وتُفاوض على أسلوب المقاومة، إن وجدت، تبعاً للظروف" (2002: G1).

لقد أصبح الناتو، على نحو متزايد، أداة أخرى في ترسانة السياسة الخارجية الأمريكية تدعم بها قرارات السياسة الخارجية التي تتخذها من جانب واحد غالباً. وقد استبدلت مهمة الناتو الهشة إبان الحرب الباردة بعملية مطلقة لبناء الأمة وبأهداف أمنية غير محصنة في مسارح تقع "خارج المنطقة"؛ في منطقة البلقان في النصف الأخير من تسعينيات القرن العشرين وفي أفغانستان بعد العام 2001. وكان السخط المستعر في بعض الدول الأوروبية حيال المفهوم المنفرد للاندفاع الأحادي الجانب في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن قد خرج إلى العلن مع الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق في العام 2003. فقد أحدثت تلك الحرب شروخاً عميقة بين دول الناتو، وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الناتو الأخرى. وفي ظل غياب الإجماع على العمل العسكري من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، تعيّن على الولايات المتحدة الأمريكية تجميع "تحالف للراغبين" لإعطاء انطباع بتعدد الأطراف في عملية عسكرية أمريكية أساساً في العراق. ولم تؤت جهود الرئيس باراك أوباما الرامية إلى إعادة تقويم العلاقات الأمريكية مع الحلفاء والخصوم على حد سواء أكلها حتى الآن.

وبالاستناد إلى مفاهيم "عقيدة بوش" التي تشمل "الأحادية unilateralism، والاستباقية preemption، والصدارة primacy، وتعزيز الديمقراطية"[2] بوصفها مبادئ توجيهية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 9/11، كان واضحاً أن بيان وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رمسفيلد، بأن المهمة (على النحو المحدد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية) ستحدِّد التحالف من الآن فصاعداً، كان دعوة صريحة

لإنهاء التحالفات من الطراز القديم (Jervis 2005: 87). حتى في شرق آسيا حيث انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على روابطها العسكرية القوية مع كوريا الجنوبية واليابان وتعزيزها في تحالفات توطدت إبان الحرب الباردة، شكك بعض الباحثين في ديمومة مثل هذه التحالفات الرسمية على المدى البعيد، في ضوء تغير الظروف وانبعاث إصرار جديد في كلا البلدين، مجادلين بأنه ينبغي ألا يتم توقع الانخراط الأمريكي في شرق آسيا على أساس الحاجة إلى تحالفات عسكرية (Menon 2003).[3]

وفي عالم أحادي القطبية، لا يندرج تطوير تحالفات رسمية جديدة موجهة ضد دول العالم الثالث في قائمة الخيارات الاستراتيجية للقوة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية) ولا القوى الثانوية (في هذه الحالة، الصين، والهند، وروسيا). وما ذكره روبرت جيرفيس فيما يتعلق بروسيا والصين يمكن تطبيقه بالمثل على الهند:

> لا تسعى روسيا والصين للحلول محلّ الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأيّ صدام سيكون مبعثه رغبة هذه الدول في خلق مجال نفوذ والاعتقاد الأمريكي بأن هذه الترتيبات ليست مناسبة في عالم اليوم؛ على الأقل بالنسبة إلى الآخرين.... فالولايات المتحدة الأمريكية لا تدافع عن المصالح الوطنية التقليدية، ناهيك عن المصالح الحيوية، ولكن تسعى إلى ما أسماه أرنولد ولفرز Arnold Wolfers "أهداف البيئة المحيطة": التمسك بقيم مثل الديمقراطية، وتقرير المصير، ورفض الإكراه وسيلةً لتغيير الوضع الراهن (2005: 14).

وتتجسد أهداف البيئة المحيطة هذه في إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن أي توحيد لتايوان مع برّ الصين الرئيسي يجب أن يتم سلمياً، وفي الانتقادات الأمريكية لتراجع الديمقراطية في روسيا مترافقة مع تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لزعماء موالين للغرب في أوكرانيا وجورجيا، ولامبالاتها الملحوظة إزاء مخاوف روسيا من التعدي الأمريكي على المجال التقليدي لنفوذ روسيا. وبالتوازي مع أهداف البيئة المحيطة هذه، أدت المصالح الاقتصادية البعيدة للولايات المتحدة الأمريكية إلى قيامها بتعزيز حضورها

عالمياً من أجل الحفاظ على ممرات الاتصال البحرية آمنة ومفتوحة. ولذلك بنت الاستراتيجية العالمية الأمريكية هدفها على أساس منع ظهور أي منافس إقليمي يتحدى قوة أمريكا ونفوذها، ولاسيما في آسيا وأوراسيا. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو فعال، نسختها الخاصة من استراتيجية "الانخراط والمقاومة"، كما هي الحال مثلاً بتزعمها تأييد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO، وفي الوقت نفسه التحوط ضد ظهور هيمنة آسيوية منفردة، وذلك من خلال التطوير والتعزيز التدريجي لشراكة استراتيجية مع الهند تكمل تحالفاتها مع اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، التي بُنيت إبان الحرب الباردة. وفيما لو كانت التحالفات بوصفها آليات لتوفير الأمن والنظام آخذة في الأفول، ما هي يا ترى السبل الأخرى المتبعة لتعزيز النظام والأمن في عالم الدول؟

أنواع الأنظمة الأمنية

ما هي الظروف التي تعمل الدول في ظلها على إنشاء تحالفات، واتفاقيات، وترتيبات أمنية جماعية، أو مجتمعات أمنية تعددية؟ وما هو بالضبط موقع "الشراكات الاستراتيجية" في هذا السياق؟ قبل النظر في هذه الأسئلة، علينا أن ندرك أن "الأمن" و"النظام" مفهومان يخضعان للجدل. ويدور الجدل حول أسئلة على شاكلة: أيُّ دولة أمنها على المحك؟ وما هو النظام الأنسب لتحقيق أهداف العدالة والاستقرار؟ وهل تعد حماية الأمن القومي أهم من كل الاعتبارات الأخرى، أم أن تحقيق الأمن البشري والأمن الشامل يمثل المعيار النهائي الذي ينبغي وفقه تقييم نجاح أي نظام؟ وهل ينبغي منح النظام الدولي القيمة العليا؟ أو هل يحل النظام العالمي محلّ النظام الدولي؟

ويأخذ الواقعيون النظام بين الدول والأمن القومي على أنهما قيمتان أساسيتان وبديهيتان، وبالتالي يواصلون دراسة آليات لصون تلك المنظومة والحفاظ عليها. وقد أدت

التوقعات باستمرار المنافسة بين الدول داخل منظومة فوضوية يتسم الأمن فيها بالندرة إلى جعل الواقعيين ينظرون إلى النظام من حيث "الحد الأدنى" أو "التعددية"؛ وهو مصمَّم بهدف تنظيم منظومة الدولة وليس تحويلها.[4] ويُنظر إلى التحالفات، والاتفاقيات، والهيمنات، والائتلافات، بدرجات متفاوتة، بأنها تعزز الاستقرار. ويُعرَّف الاستقرار بأنه غياب الحروب التي تهدد منظومة القوى الكبرى. وهذا الاستقرار مرادف للنظام. وكما يشير ستيف سميث Steve Smith، فإن مثل هذا الرأي بالنظام الدولي "يصبّ في صالح الدولة والسيادة" (1999: 104).

ويبدأ الليبراليون أيضاً بالدولة بوصفها نقطة مرجعية مهمة، لكنهم ينظرون إلى الدول على أنها تعمل في سياق مجتمع دولي وليست منظومة دولية. ويقارن هيدلي بُل بين منظومة يعد سلوك كل دولة فيها "عنصراً ضرورياً في حسابات الآخر" وبين مجتمع من الدول ترى مجموعة دول فيه نفسها بأنها "ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقات بعضها مع بعض، كما تشترك في عمل المؤسسات المشتركة" (1977: 10، 13). وتدعو آليات النظام في هذه الحالة، التي لم يُصمم النظام فيها للحفاظ على المنظومة فحسب ولكن لحماية المجتمع الدولي أيضاً، الدول إلى تبني مؤسسات دولية تنطوي على معايير، كالترتيبات الأمنية الجماعية وأنظمة الحكم المتعددة الأطراف. وهكذا فالليبراليون أكثر استعداداً لانتهاك قاعدة سيادة الدولة في حالات يتم فيها إبطال القواعد والمعايير الأخرى، كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان مثلاً، من جانب الدول.

وتلتقي وجهات النظر "التضامنية" حيال النظام مع التفاهمات الليبرالية والبنائية، وتتمحور حول مفهوم مجتمع عالمي ناشئ، تحركه مخاوف مشتركة إزاء مشكلات عالمية، ويمضي أبعد من التركيز المفرد على الدول بوصفها أطرافاً فاعلة ومستودعات أخيرة للدفاع عن العدالة، بحيث يتم إدراج "هياكل حكم عابرة للحدود القومية" و"هياكل سلطة خاصة" في إطار السعي لتحقيق العدالة (Hurrell 2003: 40). وكما أشار هَرل Hurrell:

لا شك في أن كثافة المجتمع الدولي والعالمي ازدادت إلى جانب الأبعاد التضامنية والعابرة للحدود الوطنية معاً، الأمر الذي يعكس تغيرات من غير المحتمل أن يتم تغيير اتجاهها بسهولة، ومع ذلك تعد عناصر التشوّه واضحة بالقدر نفسه. إننا لا نتعامل مع "عالم وستفالي* متلاشٍ الآن"... ولكن مع عالم تتعايش فيه نماذج الحكم التضامنية والعالمية، بتعاسة نوعاً ما في العادة، مع كثير من جوانب النظام الوستفالي القديم (2003: 41).[5]

ويحدّد هَرل أربعة تشوهات: أشكال انعدام المساواة التي توجد على هيئة مزايا وعيوب توزيعية في المجالين الأمني وغير الأمني (الاقتصادي، البيئي)؛ والواقع التجريبي لجميع المؤسسات بوصفها مواقع للقوة والهيمنة؛ والقدرات المتفاوتة للدول والمجتمعات على التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي؛ والقدرة المحدودة للقانون الدولي والمؤسسات الدولية على التقييد الفعال للدول القوية والمتنفِّذة لمنعها من القيام بأعمال غير مشروعة أو من طرف واحد. ويخلص إلى القول إن تعقيد وتنوع ثقافات العالم وتواريخه تجعل العملية المنصفة وليس الإجماع الموضوعي "المسار الأكثر منطقية للتوصل إلى اتفاق موضوعي"، وخصوصاً حين يأخذ المرء في الاعتبار "السهولة التي يتم بها تدنيس القانون الدولي والمؤسسات الدولية بمصالح القوة المتنفذة والقيم الخاصة بها" (2003: 41–42، 44). ويخلص هَرل إلى أن هذا الخليط من الكثافة والتشوهات "لا يعقّد البحث عن مبادئ مشتركة فحسب"، بل ويتركنا أيضاً مع نظام سياسي عالمي "مازال متمحوراً بشكل كبير حول آليات تعددية موروثة" (2003: 48).

* في إشارة إلى مفهوم السيادة الوستفالية Westphalian sovereignty، وهو المفهوم الخاص بسيادة الدولة–الأمة على أراضيها، من دون أن يكون لأي عوامل خارجية دور في البنية الداخلية للدولة. يعود هذا المفهوم إلى "معاهدة وستفاليا" أو "صلح وستفاليا" Peace of Westpahlia، وهي سلسلة من معاهدات السلام التي وُقعت في العام 1648 والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً (1618–1648) في أوروبا، حيث اتفقت القوى الأوروبية الكبرى في حينه على احترام مبدأ سلامة الأراضي. وتشكل "معاهدة وستفاليا" الأساس الذي تقوم عليه النظرية الحديثة في العلاقات الدولية. ومن أبرز مبادئ المعاهدة، التي يرى باحثون أنها تشكل بداية ما تُعرف بـ"المنظومة الدولية": (1) مبدأ سلامة أراضي الدول وحق تقرير المصير السياسي؛ (2) مبدأ المساواة القانونية بين الدول؛ (3) مبدأ عدم تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وانتهاك سيادتها. (المحرر)

وتعد طبيعة المفاهيم الصينية، والهندية، والروسية، المتعلقة بالنظام والعدالة وثيقة الصلة بجدل الحد الأدنى-التعددي مقابل الجدل التضامني المتمحور حول أَمْن مَنْ له الأولوية (الدولة أم الإنسان)، ومدى النظام العادل (الدولي أم العالمي). ويعتمد الخطاب المعاصر بشأن هذه المسائل في الصين، والهند، وروسيا، اعتماداً شديداً، إن لم يكن حصرياً، على التقليد الوستفالي. غير أن جذور القلق على سيادة الدولة، ولاسيما في حالتي الصين والهند، تنبثق من تصورات لتاريخ من النهب مارسته القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر أكثر من انبثاقها من التزام صاغر "بالمبادئ" الوستفالية. فالصينيون، وإن لم يُستعمروا بشكل مباشر قط، يشيرون إلى هذه السنوات باسم "قرن الإذلال". وبعد أن أُجبرت روسيا على سلخ غطائها الإمبريالي، انضمت ما بعد الحرب الباردة إلى الهند والصين في تأويل غيور للسيادة يرفض شرعية التدخل الخارجي في الشؤون الروسية.

وما يبعث على المفارقة أن السرد التاريخي الصيني الحديث لفكرة حق الصين الطبيعي في العظمة يتجاور مع فكرة الدولة الضحية. فمن ناحية، يطالب القادة الصينيون بالتعويض عن قرن من الإذلال والاستغلال الاقتصادي مارسته القوى الأوروبية التي استخدمت مزاعم "الحصانة" على نحو ملتبس قانونياً، والتطبيق الملائم لـ"المعاهدات غير المتكافئة" لانتزاع تنازلات مؤاتية من الصين الإمبراطورية الضعيفة والمنقسمة. ومن ناحية أخرى، يتبدى حق الصين الذي لا يرقى إليه الشك في أن تكون في مصاف القوى الكبرى أيضاً كفكرة محورية في الخطاب الصيني (Tang 2007: 15). وإلى أن تَصادم بغتة عالم الصين الإمبراطورية المتحفِّظ نسبياً مع الإمبريالية الغربية واليابانية مطلع القرن التاسع عشر (التي أجبرت الصينيين على مواجهة أفكار ومفاهيم دخيلة على ثقافتهم الخاصة)، كانت الصين قد طورت شبكة معقدة نوعاً ما من العلاقات المتبادلة التي ربطت أراضي إمبراطوريتها المترامية الأطراف (المحيط الخارجي الذي شمل معظم شرق آسيا) بالمركز في بكين. وقد حافظت الصين على تماسك إمبراطوريتها على أساس "المنظومة الرافدة" التي تعترف بموجبها السلطات المحلية رسمياً بالسيادة الصينية، وفي المقابل تتلقى المنافع

العامة في شكل حقوق تجارية، وحماية أمنية، واستقلالية كبيرة في مسائل الإدارة المحلية (Chan 1999: 200).

وقد شكّلت المبادئ الكونفوشيوسية أساس المعايير والقيم المشتركة التي وحّدت المناطق المختلفة من الإمبراطورية، وصاغت هوية وطنية "يحددها الاندماج الثقافي أكثر من الانتماء السياسي" (Chan 1999: 199). وفي حين قَبِل كونفوشيوس Confucius بحتمية مجتمع طبقي وهرمي، فإنه شدد على أهمية القيم الأخلاقية التي تحكم جميع العلاقات. أما تلميذه منسيوس Mencius فلاحظ كذلك أن الحاكم في حاجة إلى موافقة ضمنية من رعاياه كي يحكم بالعدل. والحاكم المستبد الذي يجرَّد من الدعم الشعبي يخسر "تفويض السماء". لكن شون جي Xun Zi، أحد تلامذة كونفوشيوس الآخرين، آمن أنه لا يمكن التغلب على أنانية البشر إلا من خلال التعليم، وأن وجود حكومة استبدادية يعد ضرورياً لترويض العواطف البشرية. وصاغ هان فاي جي Han Fei Zi أفكار شون زي في مبدأ الشرعانية Legalism [أي التقيد الحرفي بالقانون أوالالتزام المفرط بالشرعية]، الذي "مجّد الدولة وجعل ازدهارها وبراعتها العسكرية تسموان على رفاهة الشعب" و"أصبح الأساس الفلسفي للنموذج الإمبراطوري من الحكومة". وابتداء من عهد أسرة هان الإمبراطورية [التي امتد حكمها من 206 قبل الميلاد إلى 220 بعد الميلاد] وصولاً إلى أواخر القرن التاسع عشر، شكّل الصينيون "توليفة" ضمت "الجوانب الأكثر عملية وفائدة من الكونفوشيوسية والشرعانية" (Worden 1987a). فالضغط الأخلاقي حين يتسنى ذلك، والقوة عند الضرورة، شرّعتا هذا المفهوم الصيني للنظام العالمي الذي جرى "نشره زمن الثقة العالية حين كانت الصين لا تواجه سوى قلة من المنافسين" (Chan 1999: 201).[6]

وقد نظرت الصين إلى نفسها على أنها حضارة متفوقة. واستندت علاقاتها مع جميع الكيانات السياسية الأخرى على الأساس الرافد وليس على أساس المساواة. وهذه النظرة

الشمولية المبنية على تقدير ذاتي انطوت على مفارقة تاريخية، حين عملت المواجهة الصينية مع القوى الغربية، في حقبة من الضعف الداخلي، على تقويض الدعائم الثقافية التي حملت صرحها الإمبراطوري الضخم، وأرغمت الصين على التفاوض وفق شروط غير متكافئة مع قوى أقوى صيغت أفكارها في بوتقة تجربة تاريخية مختلفة جداً. ومع تحول الإطار البنيوي الذي عملت الصين من خلاله ليشمل دوراً رئيسياً للقوى الخارجية في شؤون الصين الداخلية، كيّفت البلاد مخططها المعياري لاستيعاب مفردات ومفاهيم مستمدة من مواجهتها للأفكار الأوروبية. ولم يكن ثمة مناص من أن يكون لهذا التكيف تأثير في استراتيجيتها وسياستها تجاه العالم الخارجي. يقول ستيف تشان Steve Chan إنه إبان الحقبة الجمهورية، "آلت النظرة التقليدية للصين على أنها مركز للنظام الكونفوشيوسي العالمي إلى الزوال وحلّ محلها التفات تدريجي لكنه عنيد صوب الأفكار الخاصة بالواقعية الكلاسيكية" (1999: 201).

ولم تعد الثقافة تُرى بأنها العنصر التأسيسي للقوة والنفوذ الصينيين. وحل مكانها حرص على تعزيز الدولة الصينية ليس ضد التهديدات الداخلية فقط، بل ضد عالم شرس أيضاً من الدول ذات السيادة. وفي عالم كهذا، لا يمكن السماح للأقليات بأي حكم ذاتي؛ فاستيلاء الصين على التبت بين عامي 1950-1951، وفرضها حكماً مركزياً قاسياً وقمعياً في ذلك الإقليم، إنما هو انعكاس لهذا التحول. وقد تعزز هذا الميل أكثر في الصين الماوية حين جعل انتصارُ الشيوعية الاصطفافَ مع الاتحاد السوفيتي استراتيجية لا مفر منها، وإن كانت دون المستوى الأمثل. وحين أحدثت خلافات الصين مع الاتحاد السوفيتي قطيعة مفتوحة في العلاقة أواخر ستينيات القرن العشرين، مالت بكين صوب الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها تجنبت إقامة علاقات تحالف رسمي معها، وجعلت نفسها في موقع المعارض لأهداف الهيمنة من قبل أي بلد.

ومنذ ذلك الحين، تبنت الصين أهدافاً براغماتية؛ وركزت على التنمية في البلاد؛ وانخرطت في تعددية أطراف محدودة؛ وتحاشت أي خطوات من شأنها استعداء أي بلد

علناً. وكما يشير صامويل كيم Samuel Kim، سمحت هذه الانتهازية التكتيكية للصين "أن تكون كل شيء لكل الدول فيما يتعلق بالقضايا العالمية" (1994: 403). وبداية مع إصلاحات دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping في أواخر سبعينيات القرن الماضي، تخلت الصين عن التصحيحية الثورية وتبنت مفهوماً للنظام الدولي، ضمن حده الأدنى، مؤيِّدةً تفسيراً للسيادة لا يتيح مجالاً واسعاً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حتى حين كانت الدول الغربية تتحرك لوضع تعريف أكثر تقييداً للسيادة تؤطره لغة حقوق الإنسان ومسؤولية الدول في التمسك بالمعايير الدولية المتعلقة بهذه الحقوق. وكان رد فعل الصين على هذا الهدف المتحرك "المشاركة داخل هياكل ذلك النظام، وفي الوقت نفسه حشد الضغط للحفاظ على وجهات نظرها ومصالحها" (Mitter 2003: 222).

ومع أن الصين لا ترتاح للمفاهيم التضامنية للنظام، المؤطرة كما هي في الأنطولوجيا الغربية، فقد استخدم قادتها بشكل انتقائي مثل هذه الأفكار على أساس ذرائعي لترويج الرأي القائل بأن الصين قوة مسؤولة. ويشك بعض الباحثين في أن تؤدي هذه المشاركة إلى قبول أكبر بأجندة تضامنية والانخراط اجتماعياً فيها، مادامت الصين دولة الحزب الواحد الاستبدادية (Mitter 2003: 232). ومن ناحية أخرى، ثمة باحثون من أمثال يونغ دينغ Yong Deng أكثر تفاؤلاً حيال احتمال نشوء حركة باتجاه القيم الليبرالية. ويتتبع دينغ آثار ظهور وجهات نظر ليبرالية بين المسؤولين والباحثين في مجال العلاقات الدولية في النقاش الدائر داخل الصين حول قيمة الاعتماد المتبادَل، والعولمة، والانخراط المتعدد الأطراف. ويرى دنغ – وهو يحاجج بأن هذه القيم، مع أنها ليست راسخة الجذور، اكتسبت قوة جذب في الصين في حقبة ما بعد ماو – أن "تغير الأجيال" و"صعود القادة الليبراليين سيكون له أثر حاسم في تعزيز صعود مفهوم ليبرالي للمصالح الوطنية" (1998: 327–28). ويخلُص دنغ – مشيراً إلى أن "الشرعية المتزايدة للقضايا العابرة للحدود الوطنية في عصر العولمة قد ولّدت 'نزعة امتثالية' قوية قوّضت صحة وجهات نظر **السياسة الواقعية** *realpolitik* الصينية مما وضعها في موقف دفاعي" – إلى أن صيناً "مازالت تبحث عن

'صينيّتها'" يعني أن "هوية الصين القومية ومصالحها خاضعة للأخذ والرد وإعادة التعريف" (1998: 329). وباستخدام نهج تطوري اجتماعي، يشير تانغ شيبينغ Tang Shiping إلى أن مجموعة من العوامل المادية والفكرية قد حوّلت استراتيجية الصين الأمنية من الواقعية الهجومية في ظل ماو تسي تونغ Mao Zedong إلى الواقعية الدفاعية في ظل دنغ شياو بينغ، بل وحتى التوجه تدريجياً نحو الليبرالية الجديدة (2007). وهكذا، فالمسار المستقبلي للأمن الصيني والسياسة الخارجية غير محدد، حيث يتوقف على أثر التفاعلات بين المتغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

وكان القادة الذين نسقوا استقلال الهند عن بريطانيا في العام 1945 مندمجين تماماً في القيم الغربية للديمقراطية والليبرالية. وقد طعّموا هذه الأفكار بتراث حضاري هندي غني بالأصل، الأمر الذي أثمر قومية لا تسمح بأي تدخل خارجي في شؤون الهند الداخلية. فمقاومة الهند لوساطة دولية بشأن نزاعها مع باكستان حول كشمير إنما هي مثال واضح على هذه العقلية. وبطبيعة الحال، أدت مركزية الهند الجيوسياسية في منطقة جنوب آسيا، بالإضافة إلى "حجمها، وعدد سكانها، وموقعها الاستراتيجي على رأس المحيط الهندي، وخلفيتها الحضارية" إلى أن ترى الهند ذاتها بأنها قوة كبرى (Nayar 1999: 216). ويقوم إرث الهند الثقافي على سلالتين متناقضتين وصفهما بالديف راج نايار Baldev Raj Nayar على نحو ملائم: تقليد أرتاشاسترا Arthashastra وتقليد أشوكا Ashoka (1999: 219).

وقد جرى ربط تقليد أرتاشاسترا بشكل فضفاض بمدرسة الواقعية السياسية الفكرية. ويشير تقليد أرتاشاسترا على نطاق واسع إلى فن وعلم الحكم، ويتناول نحو خُمس عمل الكاتب الهندي كوتيليا Kautilya بعنوان **الأرتاشاسترا** *The Arthashastra* السياسة الخارجية.[7] وفي حين دمج كوتيليا عنصرَي القوة **والدارما** *dharma* (الصوابية والواجب)، قدّم نصائح حيال العلاقات بين الدول لملوك في المنطقة "الممتدة من جبال الهيمالايا في الشمال إلى البحر في الجنوب، والبالغ عرضها ألف **يوجانا** *yojanas* من الشرق إلى الغرب" (1992:

543).[8] وهذه المنطقة، التي حددت الأراضـي "الهندية"، كانت تقتصـر على شبه القارة، حيث كان متوقعاً من الحاكم "أن يؤسس في المناطق المحتلة نظاماً اجتماعياً يستند إلى صـفات الآريـا Arya [النبل] التي تقوم على **الدارما**، **والفارنا** *varna* [تشير إلى تصنيف المجتمـع الهندوسـي إلى أربع طوائف]، ونظام **الأشـراما** *ashrama* [في الهندوسية، إحـدى أربـع مراحـل في نظـام اجتماعي مصنف حسب الفئة العمرية]، والذي لا يمكن توطيده إلا في منطقة موجهـة ثقافيـاً لقبول نظام قيمي كهذا".[9] وتتحرى أطروحة كوتيليا في مخاطر ومزايا التحالفات، والحـروب، وسياسات عدم التدخل، حيث يقدم النصائح بشأن الظروف التي ينبغي أن ينظر الحاكم وفقها في هذا النهج أو ذاك. لكن أهمية الصوابية ليست مهملة: "حتى في شن الحرب، ينصح كوتيليا بأنه من الأفضل مهاجمة ملك غير صالح على مهاجمة ملك صالح؛ فالسلوك العـادل يعنـي أن الملك لن يستولي على أراض تعود ملكيتها إلى حليفه، حتى وإن مُنحت لـه مـن قبـل شـخص آخر. كما ينبغي على الملك أن يتصـرف بطريقة عادلة مع ملك أخضعه له للتو" (1992: 548).

أما تقليد أشوكا فيعود إلى الإمبراطور أشوكا، الذي حكم شبه القارة الهندية مـن العـام 273 إلى 232 ق.م تقريباً. وقد نشأ هذا التقليد، الذي يرتكز على مبادئ اللاعنـف والسـلام، منذ تاريخ اعتناق أشوكا البوذية وتخليه عن استخدام القوة أداةً مـن أدوات فـن الحكـم بعـد المذبحة التي وقعت جراء قيامه بغزو كالينغا Kalinga، التي تقع على سـاحل خلـيج البنغـال في الشـرق (المعروفة اليوم باسم أوريسا Orissa)، وضمها إلى حكمه. وكانت معركة كالينغا آخر حروب أشوكا العدوانية، حيث أضافت أراضي إلى إمبراطوريتـه الواسـعة التـي كانـت تمتـد مـن سلسـلة جبـال هنـدو كـوش Hindu Kush في الشـمال الغـربي عـبر السـهل الهندي-الغانجي إلى آسام، وغطت تقريباً كل تلك المنطقـة باسـتثناء الطـرف الجنـوبي لشـبه القارة الهندية. أحد "النقوش الصخرية"* (ورقمه الثالث والعشـرون) يـدوّن نـدم أشـوكا،

* النقوش الصخرية Rock Edicts: مجموعة من النقوش والكتابات المحفورة على الأعمدة والصـخور وجـدران الكهـوف، حيث كتبها الإمبراطور أشوكا إبان حكمه الإمبراطورية الماورية. توجد هذه النقوش في مختلـف منـاطق بـنغلاديش والهنـد ونيبال وباكستان، وتقدم مقاربة مفصلة عن مبادئ وتعاليم البوذية التي اعتنقها أشوكا. (المحرر)

ويشـرح إيمانه بأن "الفتح الحقيقي يتمثل في اكتساب قلوب الرجـال وفـق قـانون الواجـب [دارما] أو التقوى"، ويروي أنه قد ظفر فعلاً بانتصارات مـن هـذا القبيـل، لـيس في ممالكـه فقط، بـل "في ممالـك تبعـد 600 فرسـخ، بـما في ذلـك مملكـة الملـك الإغريقـي أنطيـوخس Antiochos، وممالك الملوك الأربعة كـل عـلى حـدة الـذين يسـمون بطليمـوس Ptolemy، وأنتيغونـوس Antigonos، وماغـاس Magas، وألكسـندر Alexander" (Smith 1958: 119). ولا أدلّ في العصـر الحديث على تأثير تقليـد أشـوكا، الـذي يؤكـد أهميـة الواجبـات والقيم، أو القوة الناعمة، في إبراز النفوذ، من قرار عام 1947 الخـاص باسـتقلال الهنـد حديثاً، وذلك بوضع أشوكا شاكرا Ashoka Chakra (عجلة أشـوكا أو عجلـة دارمـا) وسط العلم الهندي.

واعتمد المهاتما غاندي على الجوانب الرئيسية لتقليد أشـوكا في وضـع تصـور للنظـام العالمي يركز على الأفراد باعتبارهم "الرعايا الذين لا يمكن اختزالهم في الحياة الاجتماعيـة والسياسية" (Bajpai 2003: 244–45). ومـع أن غانـدي اعـترف بالحاجـة الرسـمية إلى دولة، فقد رأى أن الدولة المثالية هي "مؤسسة لامركزية" تؤول عملية صنع القرار فيها إلى المستوى المحلي، على شـكل حكومـات بلديـة أو **مجـالس قرويـة** *panchayats*. وشـكلت القومية الشاملة، والحكومة المحدودة، والتكافؤ الاقتصـادي القـائم عـلى التـدبير وإعـادة التوزيع الطوعية، وأهمية الأخلاق في فن الحكم، العناصـر المركزية لهـذه النظـرة الواسـعة (Bajpai 2003: 245–47). وبمقارنـة بـين الغانديـة والتقليـد الوسـتفالي، يقـول كـانتي باجباي Kanti Bajpai إن "التحدي الغاندي للوستفالية يتمثل باستبدال نظام دولي قـائم على الدول والاستخدام المنظم للعنف بنظام عـالمي يتـألف مـن العلاقـات بـين الأفـراد، والجماعات، والمجتمعات، والدول، على أساس اللاعنف والتكـافؤ الاقتصـادي" (2003: 248). بيد أن غاندي لم يثق بنظام عالمي قائم على معايير وقواعـد فرضـتها الـدول القويـة قسـراً على الكيانات السياسية الأخرى.

واستند التقليد النهروي، المسمى على اسم جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru، أول رئيس وزراء للهند الحديثة، إلى جوانب تقليدَي أرتاشاسترا وأشوكا معاً. فقد قبِل نهرو بواقع نظام دولي قائم على الدولة، تشكل الحرب فيه تهديداً ماثلاً على الدوام. ومع ذلك، قادته قيمه الليبرالية التي آمن بها إيماناً عميقاً إلى الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى قواعد ومؤسسات مشتركة تمنع استخدام القوة بين الدول، حتى في عالم فوضوي. وشكّل عدم الانحياز والبانتشاشيل Panchasheel (أو **المبادئ الخمسة** المتمثلة في احترام كل بلد المتبادل لسلامة أراضي الآخر وسيادته، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة في المنفعة المتبادلة، وعدم الاعتداء المتبادل، والتعايش السلمي) مساهمات نهرو البارزة في سياسة الهند الخارجية (Fifield 1958: 504-5).[10] ويشير باجباي إلى أن عدم الانحياز تألّف من أربعة مكونات جوهرية: "رفض عضوية التكتلات"؛ و"الإيمان بجدوى القواعد والمؤسسات الدولية بوصفها ضوابط ضد هيمنة القوى الكبرى"؛ و"تحالف الضعفاء ضد الأقوياء"، و"الوساطة والإقناع". ويجادل بأن هذه العناصر مجتمعة قدمت بديلاً أخلاقياً عن الحرب (2003: 240–42).

ثمة مفهومان آخران للنظام والعدالة في الخطاب السياسي الهندي هما **هندوتفا** *Hindutva* [أيديولوجيا سعت إلى تعريف الثقافة الهندية من خلال القيم الهندوسية] والليبرالية الجديدة (Bajpai 2003: 248–57). وقد جرى تعريف "الهندوتفا" على الموقع الإلكتروني لحزب بهاراتيا جاناتا BJP [حزب هندوسي متطرف] بأنها "قومية ثقافية" تمثل المفهوم الحضاري للأمة الهندية وليست مفهوماً دينياً أو ثيوقراطياً (Bharatiya Janata Party 2007). وفي مكان آخر، تم تعريفها بأنها "عقيدة اجتماعية-سياسية أصولية تؤكد على ثقافة هندوسية توحِّد الهنود جميعهم" (*South Asia Monitor* 2003). ويسعى أنصار الهندوتفا إلى استعادة مكانة الهند باعتبارها قوة عالمية. وفي هذا المسعى، يُنظر إلى العنف والحرب بوصفهما أداتين أساسيتين للانعتاق. ويقول بروس فون Bruce Vaughn إنه "بما أن جغرافيا العقل تشكل حجر الزاوية في فهم الجيوسياسة الهندية"، فمن شأن الانجذاب

الوطني إلى الهندوتفا أن تنجم عنه سياسة خارجية هندية أكثر حزماً (2004: 442). وبحسب باجباي، تضم رؤية الهندوتفا عناصر داعمة ومخرّبة معاً للنظام الوستفالي. فمن ناحية، يدعم أنصارها منظومة دولة تقوم على سيادة وسلطات كبيرة، لكنهم يشددون من ناحية أخرى على وجهة نظر ثقافية وليست وطنية محضة إزاء النظام (2003: 252-53).

وحظيت وجهة النظر الليبرالية الجديدة في الهند بقبول واسع في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي متجذرة في الاعتراف باعتماد الهند على اقتصاد معولَم. والليبراليون الجدد أكثر استعداداً لقبول ما يرون أنه واقع المقاربات الإقليمية والعالمية المتعددة الأطراف في حل المشكلات التي تعد عابرة للحدود الوطنية من حيث المدى. وفي حين يواصلون القلق من دور القوى الغربية في الترويج لأجندة ذاتية المصلحة، تراهم يلتزمون بنهج داخلي/ خارجي تجاه النظام الدولي من خلال تبنيهم الحجة القائلة إنه حين تسود الديمقراطية والقيم الليبرالية في المجال المحلي، فإنها تساعد على إبراز النظام والمحافظة عليه في الخارج. فالإيمان بالديمقراطية تقليد عريق في الهند. وكما أشار مالكوم هاوس Malcolm Hause، "تجنب نهرو تحقيق الاستقلال بأي طريق أخرى غير الديمقراطية" (1960: 70). على أن التحرك نحو التحرير الاقتصادي حديث العهد جداً، حيث يرجع تاريخه إلى أوائل ستينيات القرن العشرين. وقد استذكر براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية الهندي، مشدداً على أهمية التجارة والتبادل التجاري في تحقيق أهداف الهند التنموية، "الصلات التجارية النشيطة لأفريقيا، وجزيرة العرب، وبلاد ما بين النهرين، وإمبراطوريات بلاد فارس القديمة، واليونان، وروما، والصين، وعدد من الممالك في جنوب شرقي آسيا..." مع الهند قديماً، لكنه أضاف أن "التقاليد البحرية" للهند و"وجودها ما رواء البحار" اتخذت مظهراً ثقافياً وحضارياً أكثر منه إقليمياً. وأشار بوضوح إلى أنه حين عمدت النخب الحاكمة في الهند إلى "نسيان ضرورات الأمن البحري... فإن هيمنة الهند على التجارة العالمية في العصور القديمة والوسطى قد فُقدت"، مما أدى في المحصلة إلى خضوع شبه القارة للاستعمار ثلاثة قرون تقريباً. ودعا موخيرجي

مجادلاً بأن "دروس التاريخ القاسية" لن تكون خافية على القيادة، إلى وضع استراتيجية بحرية لا تسعى إلى دفع الطموحات الإقليمية أو الهيمنة خارج المنطقة فحسب، بل وتشمل الاعتراف "باعتماد البلاد على البحر لتحقيق... الرفاهة الاقتصادية" ضمن عوامل أخرى (2007d).

وتشهد الآراء النهروية والغاندية انحساراً في الهند، على الرغم من أن عناصر مهمة من وجهتي النظر مازال صداها يتردد في أذهان العامة والمسؤولين. كما أن الارتباط بين وجهتي نظر الهندوتفا والليبرالية الجديدة مازال قائماً. وعلى غرار المفاهيم الصينية، تعد وجهات نظر الهند بخصوص النظام الدولي والعالمي ومكانتها في العالم في طور التشكيل من جديد استجابةً للمحفزات الداخلية والخارجية.

على الرغم من أن روسيا وقفت خارج الاتجاه السائد للحياة الفكرية والثقافية الأوروبية، فإنها كانت طرفاً فاعلاً مهماً في المكائد السياسية للقوى الكبرى في أوروبا. غير أنه خلافاً لإمبراطوريات القوى الأوروبية الأخرى عبر البحار، أدى التوسع الروسي إلى إنشاء دولة إمبراطورية متجاورة؛ وكما أشار الباحثون، كانت الدولة الروسية قاسية في سياساتها تجاه رعاياها الروس قدر قساوتها تجاه غير الروس الذين أجبروا على الاندماج في الإمبراطورية (Lieven 1999). وكانت روسيا لاعباً مباشراً في المنظومة الدولية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى أن تحدّت الثورة البلشفية، التي اندلعت في نوفمبر 1917، النظام الوستفالي. ومثّل التحدي البلشفي اعتداء على قيمة أساسية من قيم النظام الوستفالي-السيادة. إذ لم يقبل البلاشفة شرعية نظام دولي قائم على الدول. ومثلت الطبقة الاقتصادية الوحدة الأساسية للهوية الفردية، وكان الهدف البلشفي خلق مجتمع غير طبقي يسمو على ما رأوا أنها انقسامات إقليمية تنطوي على مغالطات تاريخية وذات دوافع سياسية. وبالاعتماد على الموارد الأيديولوجية للماركسية، حاول لينين

والثوريون البلاشفة الأوائل صوغ نسخة مـن **العاصـفة والانـدفاع*** *Sturm und Drang* للسياسة العالمية في لغة الصـراع الطبقي والمادية الاقتصادية. وبحسـب هـذا الـرأي، فـإن العالم السياسـي للدول المتنافسة والمستقرة إقليمياً كان مجرد ظاهرة مصاحبة ثانوية للقـوى الاقتصادية الأكثر رسوخاً وأهمية.

وكذبت الأحداث توقعَ لينين بأن ثورة شـيوعية وشـيكة في ألمانيـا مـن شـأنها أن تنقـذ روسيا إلى الأبد من براثن نظام العلاقات الدولية القديم وتضعها في كنف مستقبل اشـتراكي مشـرق يقوم على التضامن الطبقي العابر للحدود الوطنية. فحـين اتضـح أنـه سـيتعين عـلى روسيا السعي إلى إيجاد مكانهـا في عـالم مـن الـدول في مواجهـة الحـرب الأهليـة والتـدخل الأجنبي، مضـى لينين، بمساعدة تروتسكي، قدماً في تنظيم الجيش الأحمـر، ودحـض تهمـة كاوتسكي Kautsky بأن البلاشفة قدّموا النزعة العسكرية لا الاشتراكية بالقول:

> إننا لا نعيش في دولة فقط، بل وفي منظومة دول، ومن غير المعقول أن توجـد الجمهوريـة السوفيتية جنباً إلى جنب مـع الـدول الإمبرياليـة لأي فـترة مـن الـزمن؛ إذ لابـد مـن أن تنتصـر دولة أو أخرى في النهاية. وقبـل أن تحـلّ تلـك النهايـة، يتعـين أن تكـون هنـاك سلسلة من التصادمات المخيفـة بـين الجمهوريـة السـوفيتية والدولـة البرجوازيـة. فـإذا أرادت الطبقة الحاكمة، البروليتاريا [طبقة العمال]، أن تتولّى السلطة، يجب عليهـا بالتـالي إثبات قدرتها على القيام بذلك من خلال منظمتها العسكرية (1947: 447).

ولم تكن روسيا البلشفية في معزل عن العلاقات الدولية، مما حتّم عليها التقيد بقواعد المنظومة القديمة بغية إلحاق الهزيمة بها. وحينها فقط يمكن ضمان تحقيق النصـر "النهائي" للاشتراكية. لكن سـرعان ما أدرك قادة الجمهورية السوفيتية أن ثمة مشكلات متأصـلة في

---

* **العاصفة والاندفاع** *Sturm und Drang*: حركة في الأدب والموسيقى الألمانيين عُرفت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أطلقت حرية التعبير للذاتية الفردية والعاطفة الفيّاضة، وذلك في رد فعل على قيود العقلانية التي فرضها عصر التنوير. (المحرر)

محاولة التنسيق بين مصالح الدولة ومصالح الثورة العالمية في وقت واحد؛ وهي مصالح لم تكن في نظرهم متناقضة إطلاقاً. وتعبيراً عن استهزاء البلاشفة بالأعراف الدبلوماسية، ألغوا المعاهدات القيصرية، وأخرجوا روسيا من الحرب العالمية الأولى، وأسسوا "الشيوعية الدولية" (كومنترن Comintern) بهدف إشعال الثورات العمالية في البلدان الأخرى ودعمها. وفي العام 1923، على سبيل المثال، أدّت السياسات السوفيتية إلى سحق الانتفاضة التي رعتها الكومنترن في هامبورغ بالسلاح الذي حصل عليه الجيش الألماني من الجيش الأحمر. ومع تضاؤل احتمالات اندلاع ثورة عالمية مع مرور السنين، جمعت القيادة السوفيتية في عهد ستالين بين هدف الثورة العالمية ومصالح الدولة السوفيتية. ولم يتم صرف النظر عن الهدف السابق قط، ولكن تم تأجيله إلى أجل غير مسمى. وأدى انتصار الثورة البلشفية في روسيا إلى عزلتها نسبياً، إلى أن جعلت شهية الألمان التي لا تشبع للمجال الحيوي*، وقرار هتلر المصيري شنّ عملية بارباروسا Operation Barbarossa [الاسم الرمزي للغزو الألماني للاتحاد السوفيتي إبان الحرب العاليمة الثانية] – الاتحادَ السوفيتي ينضم إلى التحالف الغربي ضد ألمانيا النازية. ووفرت نهاية الحرب العالمية الثانية واتساع نطاق السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية الأجواء للحرب الباردة، التي دامت نصف قرن تقريباً، كما مهدت السبيل لمنظومتَي تحالف شرقية-غربية متنافستين.

وأذكت حقبة الحرب الباردة، التي أعادت صوغ الصراع الاشتراكي-الرأسمالي على أنه صراع ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حُمّى التنافس بين الدولتين، بعيداً كل البعد عن عالم تاليران Talleyrand، وبسمارك Bismark، وميترنيخ Metternich، حيث كرّست الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لجعل العالم آمناً للديمقراطية والأسواق، والتزم الاتحاد السوفيتي بالتبشير بثورة عالمية وبالاشتراكية. وعلى

* المجال الحيوي *Lebensraum*: مكون أساسي في الأيديولوجيا النازية، حيث دعم النازيون سياسة التوسعية لتوفير مجال حيوي أو حياتي لتوفير أراضٍ وموارد تكفل حياة الرفاهة للشعب الألماني، من خلال غزو أراضٍ في شرق أوروبا. (المحرر)

كلا الجانبين، أدت المصالح، المقترنة بقوة بمعتقدات أيديولوجية وقيم راسخة، إلى تنافس محموم قوامه انتصار جانب على الآخر. ولم يكن التعايش في مثل هذا السيناريو ممكناً إلا بوصفه تدبيراً مؤقتاً.

وقد جادل خروتشوف Khrushchev قائلاً إن إمكانية حدوث فناء متبادل مع دخول الأسلحة النووية حوّلت بكل بساطة مجال المنافسة بين الشرق والغرب إلى مجالات غير عسكرية. وأصر بريجنيف Brezhnev على أن الوفاق مع الغرب لم يلغ قوانين الصراع الطبقي. واتخذ الدفاع عن الثورة الاشتراكية منعطفاً راهناً في مبدأ بريجينيف القائل إن السيادة المحدودة توجد حيثما توجد حكومات اشتراكية، وأن هبّة تصحيحية توجد حيثما وجدت إمكانية لتوسع العالم الاشتراكي.

واستخدم الشيوعيون السوفييت بعض قواعد النظام الوستفالي لتحقيق مصالحهم التي تشربت بمصطلحات ماركسية وبنظام قيمي ماركسي. وبالتالي، يفشل تعريف لاتاريخي استدلالي للمصالح التي اعتاد الواقعيون، وبخاصة الواقعيون البنيويون، على تبنيها، في التقاط كثافة الصراع بين الشرق والغرب وعمقه. ولم يتم التخلي عن هذا العداء الشديد للغرب إلا بعد إصلاحات غورباتشوف. ففي عهد غورباتشوف، أعاد الاتحاد السوفيتي تعريف دوره العالمي من خلال إدماج القيم الليبرالية والإنسانية بموقفه في سياستها الخارجية. بقيامه بذلك، عبّر الزعيم السوفيتي عن نسخة معاصرة لمهمة حضارية، من خلال معالجة حاجات إنسانية عامة تتشاطر قيماً عالمية مشتركة.

وبدت سيادة الدولة، وفق وجهة النظر هذه، مصلحة إدارية تقريباً، حيث تفكر كل دولة بمصالحها في سياق مصالح الدول الأخرى (توازن المصالح)، ووفق الاعتبارات الخاصة بالبيئة المحيطة بشكل أعم. وعرض غورباتشوف وجهة نظر غير مؤدلجة عن مجتمع عالمي مترابط ومقاربة شاملة للأمن العالمي، ووضع القيم الإنسانية في صدارة الأجندة الدولية. واستحضر "التفكير الجديد" لغورباتشوف رؤية عن عالَم تُحلّ

المشكلات فيه من خلال النقاش والتعاون وليس العنف. وطوّر غورباتشوف في مذكراته تصوراً تضامنياً لنظام عالمي جديد يقوم على أساس ترابط الدول والشعوب، وتوازن المصالح، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة، والبحث عن حلول مقبولة عالمياً للتعامل مع مشكلات عالمية (1995: 402). ورأى المجتمع الدولي المثالي على أنه "يتألف من دول تقوم على حُكم القانون بحيث تُخضع سياستها الخارجية للقانون، ولا شيء غير القانون" (1995: 461). وطالب غورباتشوف بإيلاء الأولوية للقيم الإنسانية العالمية المبنية على فكرة أن العالم الذي ورثناه ينتمي إلى أجيال الحاضر والمستقبل (1995: 421).

في عالم لم يواجه الاتحاد السوفيتي فيه تهديدات أمنية فورية وعاجلة، كان غورباتشوف حراً في التعبير عن رؤية تضامنية، فميوله الاشتراكية، وكذلك توجهاته الإصلاحية، جعلته مهيأً لتبنّيها. وقد شاركت نظرة تضامنية النزعةَ العابرة للحدود التي تتسم بها الماركسية من دون توقع حدوث نزاع، وصراع، وعنف. ولا ريب في أن القوة الألفية الكامنة في مثل هذه النظرة الاستشرافية استهوت اشتراكياً ملتزماً. وبطرق عديدة، ربما حالت معتقدات غورباتشوف الأيديولوجية الأساسية دون اعتماد وجهة نظر عالمية أكثر ملاءمة لقوة عظمى آخذة في التراجع. فقد تمخّض الانفجار الداخلي السوفيتي في العام 1991 عن روسيا ضعيفة ومجردة من دورها المهيمن ومن شبكتها التحالفية إبان الحرب الباردة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اعتُمدت لفترة وجيزة، ولكن بحماسة، الأركانُ الرئيسية لحزمة "التفكير الجديد" من قبل أندريه كوزيريف Andrei Kozyrev، أول وزير خارجية روسي، الذي انتهج بلا تردد سياسة خارجية موالية للغرب، تتحاشى العنف وأداته: تجارة الأسلحة. لكن آماله بانضمام الغرب إلى روسيا في إطلاق نظام عالمي جديد قائم على القانون والنقاش خابت؛ إذ هرعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى لملء الفراغ الذي خلّفه انسحاب القوات الروسية من سوق الأسلحة، ولمد نفوذها في مناطق تودد إليها الاتحاد السوفيتي من قبل.

وأدى ذلك إلى إطلاق نقاش داخلي في روسيا وسط الأطلسيين، الذين فضلوا توجهاً موالياً للغرب وليبرالياً (Tsygankov and Tsygankov 2007)[11]؛ والأوراسيين الذين أيدوا سياسة خارجية متوازنة تجاه القوى الغربية والأطراف المهمة في الشرق، كالصين، والهند، وإيران، والقوميين المتشددين، الذين فضلوا إعادة تشكيل الإمبراطورية الروسية (Light 1996). واحتدم هذا النقاش في تسعينيات القرن العشرين، وحُسم في صالح وجهة نظر الأوراسيين البراغماتيين. وبنهاية العام 1993، وبالتأكيد بحلول العام 1996 مع استبدال كوزيريف وزيراً للخارجية، بيفغيني بريماكوف Yevgeny Primakov، كان التأقلم الروسي مع مفاهيم السيادة الوستفالية قد اكتمل. وبديلاً للانقسام الأطلسي/ الأوراسي، عرض تسيغانكوف فكرة "الليبرالية الوطنية" الروسية بوصفها أداة أكثر فائدة نظرياً في "فهم سياسة فلاديمير بوتين القاضية بتغريب Westernization القوة الكبرى"، التي تسعى إلى معالجة التحديات التي تواجهها روسيا.

ويجادل هؤلاء الباحثون بأن الليبراليين الوطنيين يشيرون إلى صلة مفاهيم القوة، ولكن من دون هيمنة، بالإضافة إلى السيادة، والتنوع الثقافي، في عالم معولَم؛ ويرفضون ممارسة التدخلات العسكرية الأحادية الجانب في بلدان أخرى؛ ويحبّذون دوراً قوياً للأمم المتحدة (2007: 319). وقد تركزت الاستراتيجية الروسية في عهد الرئيس بوتين على اعتماد سياسة "تعدد المحاور"، التي تحافظ على علاقات متينة مع جميع الدول الكبرى، وفي الوقت نفسه تولي اهتماماً خاصاً بتنشيط دور روسيا ونفوذها في الساحة السوفيتية السابقة، لكن قادتها أحجموا عن السعي النشيط إلى إنشاء تحالفات رسمية موجهة ضد أي بلد.

وترفض النظرة الروسية الحالية للسيادة الدوافع الإنسانية للتدخل العسكري. فقد عارضت روسيا، على سبيل المثال، بشدة التدخل العسكري في البوسنة وكوسوفا. وفي وقت تبدو فيه الدول الغربية تصارع فكرة أن السيادة المسؤولة تستلزم حماية الحريات المدنية في الداخل، وأنه من خلال الاعتداء الصارخ على حقوق السكان المحليين تتخلى

الدول عن حماية الحق السيادي بحجة عدم التدخل، طالبت روسيا بثبات بـاحترام قدسـية السيادة، باستثناء الحالات التي تدعم الأمم المتحدة فيها مثل هـذا التـدخل. وقـد حـدث تأقلم روسيا الفعال مع المعايير الوستفالية بعد العام 1993، وليس في عهـد غورباتشـوف، ومن المفارقة أنه جاء في وقـت تجـاوزت فيـه التفسـيرات الغربيـة للسـيادة غالبـاً الحـدود الوستفالية لذاك المفهوم.

وكما توضح هذه المناقشة، لم يكن تشكيل تحالفات مضادة للهيمنة هو الآليـة المفضـلة للدول الثانوية كي تحقق أهدافها في عالم أحادي القطبية. غير أن كثيراً من الأدبيات البحثية ركزت بشكل كبير على البحث عن أدلة على وجود تـوازن ثنائي/ ديناميـة تبعيـة فـيما بـين القوى الثانوية، وذلك رداً على تفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم التالي يستعرض هذه الأدبيات ويقيّمها في ضوء أعمال أولئك الـذين يجـادلون بأن السجل التاريخي يقدم قائمة أكثر ثراء بخيارات السياسات للدول.

آليات النظام

منذ نهاية نظام القطبيـة الثنائيـة، كانـت إحـدى القضـايا المثيرة للجـدل المحتـدم في مناقشات الباحثين في العلاقات الدولية مسألة التوازن، وتحديداً ما إذا كان بالإمكان تحقيق التوازن ضد الولايات المتحدة الأمريكيـة، ومتـى؟ وكيـف؟ (Walt 2005; Paul 2005; Brooks and Wohlforth 2005; Ikenberry 2002b). وقد مـال الواقعيـون عمومـاً إلى التركيز على القوة (القدرات) على أنها المتغير التفسيري [أو المتغير التوضيحي] الحاسـم في تكديس الأسلحة (التوازن الداخلي) وتشكيل التحالفات (التوازن الخارجي). وبـالاعتماد على الخبرات التاريخية الأوروبية، قدّم كينيث والتز الحجـة الكلاسـيكية الواقعيـة البنيويـة بالقول إن القطبية الأحاديـة كانـت أقـل التشـكيلات الدوليـة ديمومـة نتيجـة حتميتـين: الامتداد الإمبريالي والتوازن المضاد النهائي. وقال إن الحتميـة الثانيـة ستحصـل حتـى لـو

تصـرفت القوة المهيمنة باعتدال، مادامت القوى الأضعف ستقلق على سلوكها المسـتقبلي. وتعد نظرية والتز الواقعية البنيوية، باعترافه، غير قادرة على التنبؤ بالضـبط بزمـان وكيفيـة حصول هذا التوازن المضاد، لكن يمكنه فقط التأكيد بأنه سيحدث في مرحلة ما (2000).

وبـيّن سـتيفن والـت في عملـه الكلاسـيكي الصـادر في العـام 1987 عـن أصـول التحالفات، خمس نقاط هي: بصفة عامة، من المحتمل أن تنخرط الدول في سلوك تـوازني وليس سلوكاً تبعياً؛ وأن الدول تحقق التوازن رداً على تهديـدات ولـيس لمجـرد الـرد عـلى انعدام التوازن في القوة؛ وأن التبعية تشكل في العموم رد فعل الدول الضـعيفة ومـن غـير المحتمل أن تغير توازن القوى العالمي بشكل ملحوظ؛ وأنه مع أن النية العدائية متغير مهـم في تقييم التهديدات من قبل الـدول، فـإن التضـامن الأيـديولوجي – المحـدَّد مـن حيـث الصفات الديمقراطية المشتركة – ليس مؤشـراً قوياً عـلى تشـكيل التحـالف؛ وأخـيراً، أن سلوك القوى الإقليمية التوازني أقل استجابة إلى توازن القوى على مسـتوى العـالم منـه إلى التهديدات الأقرب جغرافياً مـن جانـب القـوى الإقليميـة الأخـرى (1987: 178–79). وبالاعتماد إلى حد كبير على تـأريخ الحـرب البـاردة، فـإن اسـتنتاجات والـت بخصـوص العلاقة بين تشكيل التحالفات وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي في عـالم ثنائي القطبية متفائلة وتحذيرية معاً. فحيث إن التوازن كان هو الاتجاه السـائد، وإن معظـم قوى العالم كانت ميّالة بقوة إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان العـداء الأمريكي المضلَّل وليس ضبط النفس الاستراتيجي مرجحاً لأن يثير تحركات تعود بنتـائج عكسية على الأهداف والمصالح الأمريكية. وذكر والت أن هذه الوصفة مازالت صالحة في عالم أحادي القطبية، وأيّد استمرار ضبط النفس الأمريكي حتى في غياب قوة مقابلة.

وخلافاً لوالتز، الذي بنى استنتاجاته عـلى قـوة القـدرات الأمريكيـة، وضـع والـت الخيارات الاسـتراتيجية الأمريكيـة في الصـدارة، محاججـاً أن ضـبط الـنفس في السياسـة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من شأنه، عند جعل القوة الأمريكية أقل تهديداً، أن

يحدّ من الحوافز لموازنة السلوك من جانب القوى الكبرى الأخرى. وبإضافة النيّات (حساب التهديد) إلى القدرات بوصفها متغيرات حاسمة في توضيح استجابة القوى الثانوية إلى التفوق الأمريكي، أشار والت إلى أنه إذا ما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها بطريقة نزوية، فإنها قد تضع الأساس بذلك لتحدٍّ مستقبلي لتفوقها. وأضاف أن قدرة أمريكا على استعراض قوتها مثلت مصدر قلق رئيسياً للقوى الثانوية، حتى وإنْ قلّلت المسافة الجغرافية البحرية التصورات بإمكانية حدوث تهديد عسكري مباشر. ورداً على سلسلة السياسات الأمريكية الأحادية الجانب، كرفضها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفضها بروتوكول كيوتو [اتفاقية دولية تلزم الدول الصناعية بالحد من انبعاث غازات الدفيئة التي تسهم في الاحتباس الحراري]، والحرب على العراق، خصوصاً، في العام 2003، جادل والت بأن نزعتَي التوازن والتبعية كانتا أصلاً موجودتين في العالم (2005: 109–217؛ 2002).

وكان لوجهة النظر المتعلقة بالتوازن–التبعية منتقدوها. فاستناداً إلى مراجعة تاريخية للسياسات الدولية بين العامين 1648–1943، أشار المؤرخ بول شرويدر Paul Schroeder إلى أن القوى الصغيرة والكبيرة في أوروبا، حين واجهت "خللاً هائلاً في ميزان القوة التي مثلتها فرنسا النابليونية وحلفاؤها"، اختارت عدم تحقيق التوازن ضدها، ولكن "قبول الهيمنة النابليونية ومحاولة الانضمام إلى إمبراطوريته بهدف تقاسم الأرباح (التبعية)، أو العمل على التكيّف معها، أو ببساطة محاولة الهروب من أي شكل من أشكال التورط معها على الإطلاق". وهكذا، شملت استجاباتها الاستراتيجية "الاختباء" من خلال تجاهل التهديد، أو اللجوء إلى العزلة، أو اختيار الحياد؛ أو "تجاوز" التهديدات من خلال خلق أطر مؤسساتية لحلها؛ أو "التخصص" عن طريق ضمان أمنها ضد التهديدات من خلال توفير وظيفة لا غنى عنها (1994: 117–28).[12] وأشار إلى أنه حتى بريطانيا العظمى في مناسبتين، في 1802–1803 ومرة أخرى في 1807–1808، كانت على استعداد لقبول بدل تعويضي لقاء الموافقة على الهيمنة النابليونية في القارة "إذا قبلت فرنسا بهيمنة

بريطانية مقابلة في البحر وفي المستعمرات". ولم يلتئم شمل التحالف المناهض لنابليون إلا حين قدّم نابليون "أدلة ثابتة متكررة... على أنه لن يكتفي أبداً بأي نوع من الهيمنة المستقرة والممكن احتمالها، ولم يفهم أي علاقة سوى الإمبراطورية الاستغلالية" (2003: 116).

وبالمثل، كان ردّ فعل القوى الكبرى على السياسات التصحيحة لألمانيا في عهد هتلر هو استيعابه، وفي حالات الضرورة القصوى فقط، حين أثبت هتلر أن العدوان النازي لم يعرف حدوداً، تم حشد تحالف مناهض لهتلر. وقدّم شرويدر أيضاً رواية بديلة لشرح التطورات التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، مشيراً إلى أنه

> حتى لو افترضنا أنها [ألمانيا الفيلهلمينية* Wilhelmine Germany] شكّلت في الواقع تهديداً مهيمناً للتوازن، يمكن للمرء أن يبرهن بقوة أن ما كانت بريطانيا العظمى، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، تفعله في الواقع في العام 1914 لم يكن بشكل رئيسي تحقيق التوازن ضد هذا التهديد الألماني المفترض، ولكن عقد صفقات مربحة للظفر بحصص في الهيمنة الإمبريالية على دول العالم غير الأوروبية؛ وهي استراتيجية تطلبت الحد من المنافسة الألمانية أو استبعادها (2003: 117).

واختتم شرويدر قائلاً إن قراءة متأنية للتاريخ الأوروبي لا تدعم حجة والتز بأن القطبية الأحادية هي الأقل استقراراً بين التشكيلات الدولية، لكنها تؤيد بدلاً من ذلك فكرة أن "الهيمنات التي تعتبر محتملة (إما لأنها في الحقيقة حميدة نسبياً وإما لأنها تبدو قوية جداً إلى درجة لا يمكن معها تحديها، وإما لكلا الأمرين معاً) أثبتت ديمومتها في التاريخ". وتابع مضيفاً أن "القطبية الأحادية المتخذة شكل هيمنات خاصة لا تبدو لي في التاريخ الدولي للقرون الخمسة الماضية الأقل استقراراً بين التشكيلات الدولية، بل الأكثر

* يقصد بها الإمبراطورية الألمانية، التي امتدت حقبتها من 1871 إلى 1918، قبل أن تتحول إلى جمهورية اتحادية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. ويأتي اسم "فيلهلمينية" نسبة إلى فيلهلم الأول، أول إمبراطور ألماني. أما آخر إمبراطور فكان حفيده فيلهلم الثاني الذي أجبر على التنازل عن العرش في نوفمبر 1918. (المحرر)

استقراراً" (2003: 117-118). وفي حين وافق والت رأيه بخصوص توازن حجة التهديد، خالف شرويدر ما ذهب إليه والت بأن التوازن مثّل الميل السائد تاريخياً في السياسات الدولية، مجادلاً بأن التوازن قد مال لأن يكون "موقفاً تقهقرياً" وليس "خياراً أول"، وأن "الدول التي تتصور تهديدات حقيقية تحاول عادة التعامل معها، إذا أمكنها ذلك، ليس من خلال التوازن بل بوسائل أخرى" (2003: 119). وتبيّن هذه الدراسات أنه عبر الهياكل القطبية، تتمتع الدول بحرية واسعة في الطريقة التي تختارها لصوغ ردود أفعالها إزاء تهديدات تستشعرها من قوى كبرى.

انطلاقاً من استنتاجات شرويدر، توقّع وليام وولفورث طول أمد استقرار النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأن التفوق المطلق للقوة الأمريكية جعلت أي تحدٍّ من قبل الدول الأخرى غير ذي أهمية فحسب، بل أيضاً لأن توزيع القدرات الفعلية الأمريكية وموقعها عبر البحار في نظام عالمي "غيّر العلاقة بين الضرورات المحلية والمنهجية"، حيث إن "البُعد حدّ من بروز القطبية الأحادية الأمريكية، في حين عزّز القُرب بروز قدرات القوى الكبرى الأخرى بعضها تجاه بعض، وذلك إلى أقصى حد ممكن" (2002: 107)؛ مما حدا بوولفورث إلى التأكيد بأن انعدام أي توازن مضاد في وجه الهيمنة الأمريكية أمر دال في المقام الأول على القدرات الأمريكية وليس مرتهناً باستراتيجيات أمريكية خاصة. وناقش وولفورث "الترويكا الأوروبية" التي تضم فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وشراكات استراتيجية أخرى بوصفها أدوات لتنسيق السياسات وتحديد المواقف فقط؛ حيث استبدلت لغة التوازن حول تحقيق توازن حقيقي ضد الولايات المتحدة الأمريكية بـ"التوازن الحقيقي" الذي يتجلى إما في سياسات واضحة ومنسقة تهدف إلى تحقيق التكافؤ أو التفوق العسكري (التوازن الداخلي) ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وإما في صوغ تحالفات قوية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية (التوازن الخارجي) (2002: 100).

وفي مقال آخر، خالف بروكس و وُلفورث Brooks and Wohlforth (2005) الباحثين الذين رأوا في مثل هذه التحركات دليلاً على "التوازن الناعم" (Paul 2005)، وجادلا بأن متغيرات المصلحة الاقتصادية، والمخاوف الأمنية الإقليمية، والنزاعات السياسية (التي لا تنبع من المخاوف حيال توفير الأمن بل حيال عدم ملاءمته أو عدم فعاليته)، والاعتبارات السياسية المحلية وفّرت حسابات معقولة لاستراتيجيات القوى الإقليمية. فدور التحالفات في قياس سلوك التوازن والتبعية يعد صائباً تماماً في ضوء البحث الأخير الذي يستفسر عن صلتها في عالم أحادي القطبية (Menon 2003; Rubinstein 1999). وقد أكّد راجان مينون Rajan Menon أنه حتى التحالفات التقليدية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الناتو، على الرغم من توسعها، تعد ذات فائدة مشكوك فيها بالنسبة إلى الأمن الأمريكي، وجادل بأن هذا المنطق يفرض نفسه بالمثل حين يتفكر المرء في الاتفاقيات الأمنية الأمريكية إبان الحرب الباردة مع اليابان وكوريا الجنوبية. فعصر التحالفات، وفقاً لبعض الباحثين، انتهى. فإذا لم تكن التحالفات، فما هي الاستراتيجيات الأخرى التي استخدمتها الدول للتعامل مع التحديات التي تواجه أمنها؟

هناك استراتيجية أخرى للتعامل مع التهديدات هي "التجمّع" grouping، وهو مصطلح يقول شرويدر إن الأمير النمساوي ميترنيخ Metternich وآخرون استخدموه لوصف الجهود التي بذلوها خلال مؤتمر فيينا، والتي أدّت إلى تشكيل الكونسرت الأوروبي. ويستخدَم التجمع "لاجتذاب دولة تشكل تهديداً للمصلحة الحيوية لإحدى الدول إلى مجموعة أكبر بحيث تتحكم قدرة المجموعة على الإقناع والمعايير الخاصة بها، وضغطها، وحوافزها، بتصرفاتها [الدولة] وربما يتحول التهديد إلى تعاون" (2003: 119). ويمثّل انضمام الصين والهند في العام 2003 إلى معاهدة آسيان للصداقة والتعاون، التي تطلب من أطراف المعاهدة الموافقة على تسوية النزاعات سلمياً، نموذجاً آسيوياً معاصراً سعت القوى الأصغر فيه إلى إلزام القوى الإقليمية الكبرى من خلال

استراتيجية التجمع. وثمة جانب إضافي لمنظومة فيينا تمثّل بمخطط "الهيمنات المقسَّمة والمشتركة" القائم على مبدأ استعادة الملَكيات في أوروبا، مع مجالات نفوذ شرعية بشكل متبادل من قبل القوى الكبرى. حتى فرنسا، التي عارضت المنظومة لأنه "لم يوجد لها مجال نفوذ معترف به" لم تسع إلى تحقيق التوازن ضد القوى الأخرى، ولكن كي تحظى بقبول القوى الأخرى بأن يكون لها نصيب في مجال غنائم النفوذ (2003: 116–17). ولم تكن أي من القوى الكبرى في آسيا وأوراسيا اليوم مستعدة للتنازل عن مجالات نفوذ رُسمت حدودها بوضوح إلى أي قوة أخرى. وهذا معناه أن الوضع الأمني في كلتا المنطقتين ليس مستقراً على الإطلاق.

ويمكن للبلدان المتنافسة أن تسعى أيضاً إلى الحد من شدة التنافس الأمني الجامح من خلال إنشاء نظام أمني. ويعرّف روبرت جيرفيس النظام الأمني على أنه يتكون من

> تلك المبادئ، والقواعد، والمعايير، التي تتيح كبح سلوك الأمم اعتقاداً بأن الأمم الأخرى سترد بالمثل. ولا ينطوي هذا المفهوم على المعايير والتوقعات التي تيسر التعاون فحسب، بل ويمثّل شكلاً من أشكال التعاون الذي يتعدى السعي إلى تحقيق مصلحة شخصية لفترة وجيزة (1982: 357).

ويشير جيرفيس إلى أنه لكي تصبح آلية نظام ما مؤهلة للعمل بصفة نظام أمني، لابد من توافر أربعة شروط: يجب أن ترغب القوى الكبرى في تأسيسه؛ ويجب أن يؤمن المشاركون أن الكل يتشاطر القيمة الممنوحة للأمن والتعاون المتبادلين؛ وليس ثمة طرف فاعل يؤمن أن التوسع هو أفضل السبل لتحقيق الأمن؛ وأخيراً، الكل يؤمن أن الحرب والسعي الفردي إلى الأمن باهظ التكلفة (1982: 360–62). وقد توفّر الشراكات الاستراتيجية الثنائية فيما بين الصين، والهند، وروسيا، والتفاعل الدبلوماسي المتزايد للدول الثلاث في الاجتماعات الثلاثية المخصصة لمناقشة القضايا الأمنية والاقتصادية، الإطار اللازم لإنشاء نظام أمني في المستقبل.

وتستند منظومات الأمن الجماعي إلى فكرة أن أمن الدول غير قابل للتجزئة، وأن أي هجوم تشنّه دولة على أخرى سيجابَه برد جماعي على العدوان. وكانت عصبة الأمم، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، قد اعتمدت تدابير الأمن الجماعي [أو الأمن المشترك] من حيث المبدأ، إلا أنها فشلت في تطبيقها عملياً. وقد تم إحياء فكرة الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة، التي أُسست بعد الحرب العالمية الثانية. لكن كما يشير آدم روبرتس Adam Roberts، يصعب أصلاً الحفاظ على منظومات الأمن الجماعي لثلاثة أسباب: أولاً، لأنها تعتمد على صورة للعالَم لا تتطابق مع الواقع؛ وهي صورة دول ذات "حدود لا نزاع عليها" وقادة سياسيين "مستعدين لأن يعهدوا أمنهم في الغالب إلى المجتمع ككل، وأن يعتمدوا على إرادة القوى الكبرى وقدرتها على الاتفاق على مسار عمل ومتابعته"؛ وثانياً، لأن "الضغوط تسفر حتماً عن استخدامها [منظومات الأمن الجماعي] ليس للدفاع فقط بل ولأغراض أخرى أيضاً"، كالتدخلات العسكرية لأغراض إنسانية؛ وثالثاً، لأنه ثمة خلاف حول ما إذا كانت ردود الأفعال أفضل تنظيماً على المستوى العالمي أم على المستوى الإقليمي.

وينطوي أي رد فعل عالمي على خطر "عولمة كل صراع"، أما رد الفعل الإقليمي فيثير مشكلات تتعلق بتحديد الحدود الإقليمية، وكبح أخطار الهيمنة الإقليمية، وإثارة التساؤلات حول المنظمة الإقليمية التي ينبغي أن تتعامل مع تحدٍّ من نوع خاص (1996: 311). ففي عالم أحادي القطبية، استخدمت الصين وروسيا حق النقض بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي لإحباط ردود فعل الأمن الجماعي على التحديات الإنسانية أو الأمنية في البوسنة، وكوسوفا، والعراق، وإيران، والسودان. وقد طُرحت حقوق النقض هذه في إطار معارضة المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، مع فرنسا الداعمة أحياناً للمبادرات الأمريكية والمعارضة أحياناً للموقف الأمريكي. وتوضح هذه الحالات جميع الصعوبات المتأصلة في منظومات الأمن الجماعي التي حدد روبرتس خطوطها العريضة، والمفصّلة آنفاً.

وترتبط المجتمعات الأمنية التعددية معاً على نحو محكم للغاية من خلال هويات جمعية، وقيم مشتركة، واعتماد متبادل اقتصادي، ومؤسسات متعددة الأطراف، بحيث تكون الحرب فيما بين الدول داخل مجتمع أمني كهذا مستحيلة تقريباً. وأشار البنائيون، الذين يولون أهمية لدور المعايير المشتركة التي تنشأ مع مرور الوقت من عمليات التفاعلات الاجتماعية في تحويل هويات الدول ومصالحها، إلى تطور المجتمع الأمني التعددي الغربي بهدف التأكيد على غياب التوازن ضد الولايات المتحدة الأمريكية من الجهة الأوروبية. وبحسب توماس ريسه، مثلاً، ثمة ظرفان يفسران غياب التوازن المضاد هذا: أن الديمقراطيات الليبرالية تسيطر على النظام العالمي الحالي؛ وأنها تشكل مجتمعاً أمنياً. لكن تفاؤل ريسه أقل حيال احتمالات "السلام الدائم" بين العالم الساعي إلى فرض الديمقراطية على العالم المحيط والمبتلى بالاستبداد خارج حدود المجتمع الأمني الغربي: فـ"أصقاع كثيرة من العالم، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من آسيا، وتحديداً الصين، مفصولة عن المجتمع الأمني". ونتيجة لذلك، مازالت المعضلة الأمنية وسياسات توازن القوى التقليدية تحكم أجزاء من العالم وكذلك العلاقات بين المجتمع الأمني الليبرالي وأنظمة الحكم الاستبدادية (2002: 266، 278).

وكان نظام أمريكا الأمني إبان الحرب الباردة في آسيا قد تمحور بشكل رئيسي حول التحالفات الثنائية، التي استبعدت القوى الكبرى مثل الصين والهند. ولم تحقق المحاولات الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة لصوغ نظام أمني متعدد الأطراف في آسيا ترعاه أمريكا (منظمة المعاهدة المركزية CENTO، ومنظمة حلف جنوب شرقي آسيا SEATO) نجاحاً كبيراً. وقد دفع إرث هذا الفشل، الذي اتخذ شكلاً غامضاً من النظام الأمني الآسيوي بعد الحرب الباردة، الباحثين من أمثال ديفيد كير David Kerr إلى المحاجّة بأن القطبية الأحادية العالمية ذات قيمة تفسيرية محدودة في المسارح الإقليمية، حيث لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تنخرط في سلوك مهيمن بلا رادع. وعليه، قال إن أفضل

وصف يمكن إطلاقه على النظام الإقليمي في شمال شرق آسيا هو "كونسرت concert" [أي وفاق] حيث عرّفه بأنه "عملية منظَّمة للتشاور والتحكيم بين القوى الكبرى حيال قضايا ذات اهتمام مشترك". وعلى الرغم من أن فكرة "الكونسرت"لها أصولها في تقليد السياسة الواقعية"، فإن كير ادعى أنه بالإمكان اعتبار المفهوم، من الناحية النظرية، لاأدرياً*، لأن الواقعيين (توازن القوى) والليبراليين (التحرك المبدئي نحو المؤسسات القائمة على قواعد)، والبنائيين (إعادة تعريف الهويات والمصالح) يجدون أن حججهم تدعم المفهوم (2005: 413).

ويستند تأكيد كير بخصوص كونسرت شمال شرق آسيوي إلى الافتراض بأن "الطبيعة الملزمة للكونسرت تنشأ من تفاعل القوى المادية والمعيارية، بما في ذلك قواعد المصلحة والهوية"، وبذلك فإنه في شرق آسيا "تقيّد الترتيبات المادية والمعيارية خيارات القوى الكبرى، مما يحقق الاستقرار لنظام قد لا يكون متوازناً" (2005: 413). بيد أنه، كما يقول كيسنجر في دراسته للكونسرت الأوروبي في القرن التاسع عشر التي اقتبس منها كير، إذا اعتمد الكونسرت في المقام الأول على "القيم المشتركة"، بحيث إن الكونسرت الأوروبي لم يتسم بـ"توازن مادي" فيما بين القوى الكبرى فقط، بل وبـ"توازن معنوي" أيضاً، فربما كان تأكيد كير وجود كونسرت في شمال شرقي آسيا أمراً سابقاً لأوانه، لأن الاستقرار في تلك المنطقة يعود إلى مصالح مشتركة سلبية، مثل تجنب الأحداث النووية ومنع تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية، أكثر منه إلى قيم ملزمة مشتركة بين قوى متنوعة مثل الصين، واليابان، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية (2005). ومع ذلك، تعد فكرة كير المركزية القائلة إن الضرورات المنهجية وحدها لا تكفي لشرح استراتيجيات القوى الإقليمية مقنعة.

---

* نسبة إلى اللاأدرية Agnosticism وهي وجهة نظر فلسفية تذهب إلى أن الحقيقة المطلقة، وبخاصة فيما يتعلق بوجود كينونة إلهية، غير معروفة ولا تمكن معرفتها على وجه اليقين. (المحرر)

يشير باري بـوزان Barry Buzan، في دراسـته حـول البنيـة الأمنيـة في آسـيا، إلى أن الدينامية الأساسية للعلاقات بين الدول في شـرق آسيا لا يتم تحديـدها مـن خـلال مبـدأ التوازن الوستفالي ولا من خلال حتمية التبعية، ولكن تراوح بين تشـكل صـــراع معتـدل وشبَهٍ ضعيف بنظام أمني. ويجادل بوزان أنه حيثما وُجدت أنظمـة أمنيـة متميـزة في شـمال شـرقي آسيا وجنوب شـرقي آسيا إبان الحرب الباردة، فقد اندمجت تلك الأنظمة في مجمّع أمني إقليمي شـرق آسيوي أكبر في حقبة ما بعـد الحـرب البـاردة. وكـان هـذا الانـدماج مدفوعاً بثلاثة تطورات مترابطة. وقد أدى القلق من تصاعد القوة الصينية بدوره إلى جعل دول جنوب شـرقي آسيا تُوسع نفوذ رابطة دول جنوب شـرقي آسيا (آسيان) مـن خـلال إنشاء المنتدى الاقليمي لرابطة آسيان. وقد عمل هذا المنتدى على ربط اليابـان والصـين في إطار مؤسساتي. وأخيراً، أسهمت تنمية اقتصاد شـرق-آسيوي إقليمـي إيجابيـاً في تحقيـق الاستقرار السياسـي والعسكري (2003: 160).

ويستشهد بوزان بقول باحث آخر يجادل أن

> الهدف غير المعلن من المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان هو نـزع فتيـل التـوترات الإقليميـة والسيطرة عليها من خلال توليد وإدامـة شـبكة مـن الحـوارات داخـل الإطـار الشـامل لاجتماعاته السنوية، في حين يعمل رابـط الحـافز الاقتصـادي عـلى الحكومـات الملتزمـة التزاماً قطعياً بالتنافس الاقتصادي القائم على السوق (Leifer 1996: 55).

وحققت الدعوة التي وجهتها آسيان للهند وميـانمار (بورمـا) للانضـمام إلى المنتـدى الإقليمي للرابطة الغرض المزدوج المتمثل في كبح جمـاح الصـين، وتوسـيع نطـاق المعـايير الأمنية لآسيان (حتى وإن كانت ضعيفة) ليشمل القوة الكـبرى في جنـوب آسـيا. ويشـير بوزان إلى أن تشكيل المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان ساعده موقف واشنطن المتساهل تجـاه الحوار الأمني المتعدد الأطراف في المنطقة، بما أن الولايات المتحدة الأمريكية "لـديها قليـل لتخسـره استراتيجياً وكثير لتكسبه اقتصادياً في شـرق آسيا" (2003: 155).

غير أن بوزان يؤكد أن منطقة جنوب آسيا تشكل مجمَّعها الأمني الإقليمي المتميز الخاص بها. ويخلص إلى أنه فيما يتعلق بالقطبية، يتسم جنوب آسيا بالقطبية الأحادية، حيث تسيطر الهند على المنطقة، أما شرق آسيا فثنائي القطبية، تمثلها اليابان والصين. وفيما يخص قضية الصداقة-العداوة، يقدّر بوزان أن احتمالات تطوير مجتمع أمني في جنوب آسيا ضئيلة نوعاً ما؛ بالمقابل، في شرق آسيا، يتمتع جنوب شرقي آسيا بنظام أمني، في حين أن شمال شرق آسيا مثقل بالصراع.[13] ويحدد بوزان تشكل الصراع والنظام الأمني على أنهما سيناريوهان محتملان لشرق آسيا، ويشير إلى أن أياً من هذين السيناريوهين سوف "يعزز الروابط بين الديناميات الأمنية لشرق آسيا وجنوبها" (2003: 164). وقد مهّدت أهمية الهند الصاعدة في آسيا والعالم وتفاعلاتها المتزايدة مع آسيان، والصين، واليابان، الطريق أمام ظهور آسيا متعددة الأقطاب، لا يمكن فيها النظر إلى أيٍّ من استراتيجيات القوى الآسيوية الكبرى بمعزل بعضها عن بعض.

وتوضح هذه الخطوط العريضة للمشهد الأمني في آسيا أهمية استكشاف الأسباب التي جعلت الشراكات الاستراتيجية هي الوسيلة المفضلة لتنظيم العلاقات بين ثنائيات القوى الثانوية وبين القوى الكبرى والدول المحورية. وبالإضافة إلى ذلك، تستحق القوى الطاردة والجاذبة، التي تصد وتربط القوى الثانوية بعضها ببعض وبالقوة الرئيسية والاستراتيجيات التي تستدعيها في بيئة أمنية حرة الحركة، مراجعة متأنية.

الشراكات الاستراتيجية

كما هو مذكور آنفاً، طغى التوقّع الثنائي بنشوء سلوك توازني أو تبعي مدفوع بالتحالف من قوى ثانوية في عالم أحادي القطبية على تعليقات الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على الرغم من الأدلة التاريخية التي لا تدعم بشكل واضح مثل هذه النتيجة حتى في المنظومات المتعددة الأقطاب. ولا يمثل الدافع وراء توقيع الشراكات الاستراتيجية الصينية-الروسية، والهندية-الروسية،

والصينية-الهندية السلوك التوازني الكلاسيكي ولا السلوك التبعي، بل توضح استراتيجيات الانخراط والمقاومة أو استراتيجيات التحوط المستخدمة في الأنماط المعقدة المتغيرة من قبل كل ثنائية. وتعد هذه الشراكات سريعة التجاوب جداً مع بيئاتها المحلية، والإقليمية، والعالمية، المعنية، كما لا تقيد حرية أي من هذه الدول في السعي إلى إقامة شراكات مماثلة مع قوى كبرى متعددة، لكنها تقيد صراحة دخولها في تحالفات عسكرية رسمية مع دول أخرى.

وتساعد المعدِّلات البنيوية، والإقليمية، والحضارية، في تفسير سبب تكاثر هذه الشراكات غير المستقرة منذ نهاية الحرب الباردة. فعلى الصعيد العالمي، قلّصت القطبية الأحادية الحوافز لخلق تحالفات جديدة. وقد نجت تحالفات أمريكا إبان الحرب الباردة بسبب الأصول المؤسساتية المرافقة للحسابات الأمنية. ومازالت هذه الأصول المؤسساتية تخدم غرضاً مجدياً لأطراف هذه التحالفات. أما التحالفات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية فلا هي مجدية، بالنظر إلى تفوق قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، ولا هي أمر يُنصح به في عالم معولَم اقتصادياً يتمحور حول التجارة. على الصعيد الإقليمي، تعمل العوامل الحضارية والبنيوية ضد التحالفات. وفي حين خلقت التعددية القطبية في السياق الأوروبي للقرن الثامن عشر حوافز لتحويل التحالفات، وشهد القرن التاسع عشر تطور هيمنة جماعية اتخذت شكل الكونسرت الأوروبي، فإن ثقل التاريخ والضغوط العالمية المعاصرة تدفع الصين والهند، وحتى روسيا، بعيداً عن السعي إلى إقامة تحالفات رسمية موجهة ضد دول العالم الثالث في آسيا المتعددة الأقطاب.

وتقف الضرورات الإقليمية ضد تشكيل التحالفات لأن التنوع الثقافي، واللغوي، والديني، والتاريخي، مقروناً بالامتداد الواسع للساحة الآسيوية/ الأوراسية، يجعل من الصعب على أي دولة وحدها إرساء الهيمنة على المنطقة بأكملها. وهكذا، على الرغم من أن المنطقة متعددة الأقطاب، مع اضطلاع الصين، وروسيا، والهند، واليابان، بدور القوى

الكبرى ذات التطلعات المتنافسة على النفوذ، فإن أياً من هذه الدول لم تبدِ أي اهتمام بالمشاركة في تحالف إقليمي مناهض للهيمنة ضد أي دولة، أو بالتنازل عن مناطق نفوذ بعضها لبعض. إلى ذلك، فإن اليابان طرف في علاقة تحالف رسمي مع قوة من خارج المنطقة – ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية – في معاهدة دفاع يعود تاريخها إلى حقبة الحرب الباردة. ويشك البعض في الصين بأنه جرى استبدال الزخم القوي الأصلي المناهض للسوفييت في هذا التحالف بتحيّز ضد الصين، لكن العلاقات التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبين كل منهما بالصين، تتعدى المخاوف الأمنية وحدها، لتشمل مجموعة كاملة من المصالح الاقتصادية المشتركة. وحيث إن عواقب انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ليست سلبية تماماً، لا بل ومفيدة في كثير من الأحيان، لهذه البلدان، فمن غير المحتمل أن تتشكل تحالفات إقليمية موجَّهة خصيصاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتساعد ثلاثة عوامل معاصرة أخرى في تفسير قرار القوى الثانوية الابتعاد عن التحالفات الرسمية: الأسلحة النووية، والتهديدات الأمنية من غير الدول، والعولمة الاقتصادية. وتضم منطقة آسيا/ أوراسيا أربع دول تمتلك أسلحة نووية بشكل معلن – روسيا، والصين، والهند، وباكستان – حيث تغطي مساحات واسعة وكثيفة سكانياً في القارة. لقد ولّد هذا الظرف حذراً من استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية، ودفع البلدان المتجاورة حدودياً للنظر في اعتماد تدابير لبناء الثقة تجنباً لحرب نووية طارئة، وللبحث عن سبل لمنع إمكانية وقوع التقانة وأسلحة الدمار الشامل في يد الجماعات الإرهابية من غير الدول. ولهذا الاعتبار الأخير أهمية مركزية، وبخاصة أن التهديد المفرد الأعظم لأمن الصين، وروسيا، والهند، وسلامتها الإقليمية يأتي من مثل هذه الجماعات ذات الأفكار الضاربة جذورها في الإسلام الأصولي. وقد دعت الحاجة إلى رد فعل حازم على التهديد الإرهابي هذه القوى إلى التفكير في اتخاذ تدابير تعاونية على مستوى متعدد الأطراف، بهدف التعامل مع هذه المشكلة.

وأخيراً، أثمرت ضغوط العولمة تحقيق مستوى من التكامل جعل التحالفات العسكرية الدفاعية الموجَّهة ضد دول ثالثة اقتراحاً فاشلاً اقتصادياً بالنسبة إلى معظم البلدان؛ وخصوصاً تلك التي تولي النمو الاقتصادي أهمية قصوى، كما فعلت الصين، والهند، وروسيا. ولأن هذه القوى الثانوية تحتاج إلى مناخ دولي سلمي كي تحقق أهدافها التنموية، فمن غير المحتمل أن تسعى إلى تحقيق تحالفات مناهضة للهيمنة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، بما أن مثل هذه الترتيبات الأمنية من شأنها أن تعرقل تحقيق الأهداف الاقتصادية. علاوة على ذلك، أصبح الانخراط التعاوني وتعددية الأطراف الانتقائية شرطاً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الأمنية والاقتصادية في عالم على الأرجح أن يجعل استخدام القوة في النزاعات بين الدول من الصعب تحقيق تطلعات هذه القوى الثانوية إلى المكانة. وهكذا، بحث كل بلد من هذه البلدان عن أداة دبلوماسية براغماتية تتيح التحوط ضد كل الاحتمالات، وتسمح في الوقت نفسه بالمتابعة المشتركة للمصالح المتبادلة. لقد أضحت الشراكات الاستراتيجية هي الأداة المختارة.

وكان الاتحاد السوفيتي أول من نشر فكرة آلية الشراكات الاستراتيجية بوصفها أداة للسياسة الخارجية في نهاية الحرب الباردة. وقد وثّق شون كاي Sean Kay اعتماد أمريكا هذه التسمية لإبراز علاقتها بالاتحاد السوفيتي، حيث تفاوض البلدان على نظام الأمن الأوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في وقت لم يعد الزعيمان المتنافسان سابقاً ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه عدو، لكنهما لم يرقيا إلى مستوى الحلفاء. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الصيغة لإبداء اهتمامها ورغبتها في التأثير في دول مثل أوكرانيا ورومانيا، اللتين لم تكونا مطروحتين لعضوية الناتو (2000). وأفاد أفيري غولدشتاين Avery Goldstein، الباحث في الشؤون الصينية، أن القادة الصينيين اعتمدوا هذه الصيغة من الشراكات الاستراتيجية على أساس أنها تعبّر بشكل أدق عن العلاقات الثنائية المتعددة الجوانب، التي تصوروا إقامتها مع القوى الكبرى (2001: 846). إلا أنه خلال العقد الماضي، وقّعت الصين والهند شراكات استراتيجية

ليس مع القوى الكبرى فقط، بل ومع دول محورية أيضاً مثل باكستان، وإندونيسيا، والمكسيك في حالة الصين، ومع إندونيسيا وجنوب أفريقيا في حالة الهند. وقد تتباين الطبيعة الاستراتيجية للشراكات في كل حالة، بما أن الأهداف البعيدة المدى ليست بالضرورة متوافقة بين الشركاء. من جهة أخرى، واعتماداً على طبيعة تبلور الآراء والتصورات، فإن وقوع صراع عنيف أمر حتمي أيضاً.

وفي العام 1996، كشفت الصين عن "مفهومها الجديد للأمن" الذي يعكس رغبتها في صوغ نظام أمني دولي جديد لما بعد الحرب الباردة. وفي مقال في صحيفة **جيفانغجون باو** *Jiefangjun Bao* اليومية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، كتبه لي تشينغونغ Li Qinggong و وي وي Wei Wei أشارا فيه إلى أن القيادة الصينية سعت إلى استبدال مفهوم الحرب الباردة، الذي مفاده "إرساء أمن بلد ما على أساس انعدام أمن الخصم"، بإطار عمل جديد للعلاقات الأمنية على أساس "الشراكات" و"الآلية الأمنية المتنوعة"، بحيث يحل "الحوار محل المواجهة، ومحادثات السلام محل الصراعات، والتعاون محل التنافس، والأمن المشترك للبشرية محل الأمن الجماعي لتحالف ما" (Li and Wei 1997). وكرر "الكتاب الأبيض" الصيني للعام 1998 حول الدفاع هذه المفاهيم، وطرح الشراكات المؤسساتية بين القوى الكبرى بديلاً بنّاءً عن التحالفات العسكرية، معتبراً أن "توسيع التكتلات العسكرية وتعزيز التحالفات العسكرية... أضاف عوامل عدم الاستقرار للأمن الدولي" (China White Paper 1998: 1–2).

وشرح "الكتاب الأبيض" العناصر الأساسية للمفهوم الجديد للأمن في العلاقات بين الدول على أساس المبادئ الخمسة التي تشمل التعايش السلمي؛ والتعاون الاقتصادي ذا المنفعة المتبادلة؛ واحترام السيادة؛ وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين من خلال الحوار والتعاون؛ والتسوية السلمية للمنازعات. وكان الهدف من الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا

(آسيان) أن تكون بمنزلة الأداة الرئيسية لتجسيد هذه العناصر المتباينة للمفهوم الأمني الجديد. وأوضح "الكتاب الأبيض" الصيني للعام 2004 حول الدفاع الوطني الدينامية التعاونية-التنافسية لهذه الشراكات: "حدثت تعديلات جديدة وجذرية في العلاقات فيما بين دول العالم الكبرى. وعلى حين يتعاون بعضها مع بعض ويلتمس بعضها الدعم من بعض، تراها يتحرى بعضها بعضاً ويتنافس بعضها مع بعض أيضاً" (China White Paper 2004: 2).[14]

وفضّلت الصين الشراكات الاستراتيجية على التحالفات العسكرية نموذجاً لتعزيز الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة. وتنظر الصين إلى هذه الشراكات باعتبارها الأساس الذي ستُعالج وفقه "الاختلالات الخطيرة في الاصطفاف الاستراتيجي الدولي"، فيما يتحرك العالم "نحو القطبية المتعددة" (China White Paper 2006: 2). وبتحديد الصينيين ميل أمريكا لوضع التحالفات العسكرية في صُلب استراتيجيتها الأمنية كإرث باق من "عقلية الحرب الباردة" (China White Paper 1998: 2)، عرض الصينيون نهجهم بديلاً ملائماً ومعقولاً أكثر لحقبة ما بعد الحرب الباردة:

> لقد أثبت التاريخ أن مفاهيم الأمن ومنظوماته، حيث تكون التحالفات العسكرية هي الأساس والقوة العسكرية المتنامية هي الوسيلة، لم تستطع أن تفضي إلى السلام إبان الحرب الباردة. وفي ظل الوضع الجديد تحديداً، يعدّ توسيع التكتلات العسكرية وتعزيز التحالفات العسكرية أمراً يناقض تيار العصر. إذ لا يمكن ضمان الأمن من خلال زيادة الأسلحة، أو من خلال التحالفات العسكرية. يجب أن يقوم الأمن على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة (China White Paper 1998: 2).

وقد وجدت الأسباب الكامنة وراء دعم الصين مفهوم الشراكات الاستراتيجية صداها بين القوى الثانوية الأخرى أيضاً لأن دورها، وموقعها، ومصالحها، تجعل

"التحالفات المتشابكة" استراتيجية مقيِّدة جداً وغير حكيمة. وكما ذكر براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية الهندي:

> يجب أن يفسح نهج توازن القوى القديم المجالَ لقبول أكبر للتعددية القطبية، ليس عالمياً فقط، بل وفي آسيا أيضاً. ولابد من أن تكون الأنماط الدبلوماسية بالضرورة أكثر ابتكاراً لتأخذ هذا في الاعتبار. إن للهند على وجه الخصوص مكاناً جيداً في هذا العهد الجديد لأن علاقاتها مع غيرها من مراكز القوى الكبرى يمكن أن تتيح لها التوصل إلى موقع أفضل (2007b).

وبالمثل، ينص "مفهوم السياسة الخارجية لدول الاتحاد الروسي" للعام 2000 على أن:

> من السمات المميزة لسياسة روسيا الخارجية طبيعتها المتوازنة. ويعود ذلك إلى موقع روسيا الجيوسياسي بوصفها قوة أوراسية كبرى، الأمر الذي يتطلب مزيجاً أمثل من الجهود في كل الاتجاهات. ويحدد مثل هذا النهج سلفاً مسؤولية روسيا في الحفاظ على الأمن في العالم على الصعيدين العالمي والإقليمي، كما يدعو إلى تطوير نشاطات سياسة خارجية تقوم على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف بطريقة تكاملية بشكل متبادل (Ivanov 2002: 170).

وتستدعي الشراكات الاستراتيجية تعزيز الانخراط بين الأطراف إلى ما هو أبعد من العلاقات الثنائية المتخصصة الناجمة عن العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين الدول. بيد أنها أقل صلابة من التحالفات العسكرية الدفاعية، لأنها لا تستهدف صراحة بلداً معيناً كما لا تتضمن التزامات دفاعية ملزمة. وقد برزت هذه الشراكات بوصفها خيار سياسة مأموناً للقوى الثانوية في عالم معقد يمضي إلى العولمة. وتضم مثل هذه العلاقات عموماً عديداً من العناصر المشتركة التي تصوغ روابط بين بلدان ليست من الحلفاء كما أنها ليست من الخصوم، بل تتقاسم سلسلة من المصالح المشتركة والمتباينة معاً: (1) تتسم بطابع رسمي في عديد من التصريحات والبيانات المدوّنة، وكذلك الاتفاقيات، ومذكرات

التفاهم التي توجز أهداف سياسة واضحة وتحاول الاستفادة من علاقات متعددة الوجوه وترسيخها؛ (2) تخلق روابط مؤسساتية رسمية على شتى المستويات الحكومية وغير الحكومية، مما يولّد قنوات تفاعلية متعددة على مستويي المسار الأول (الرسمي) والمسار الثاني، الدبلوماسي (الشعبي)؛ (3) ترسي آلية لاجتماعات قمة بين كبار القادة تُعقد بالتناوب في عاصمتي البلدين، مع زيادة وتيرة الاجتماعات على المستويين شبه الوزاري والبيروقراطي، حيث يستكشف المسؤولون المصالح أو المخاوف المشتركة، غالباً ضمن فرق عمل مشتركة شُكِّلت لمعالجة قضايا محددة؛ (4) تعمل لتطوير العلاقات بين المؤسسات العسكرية المعنية من خلال المناورات العسكرية المشتركة، وجعل السفن البحرية تؤم الموانئ وهي في طريقها، والعمل على تدابير بناء الثقة؛ (5) تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية أقوى؛ وأخيراً، (6) تحاول تعزيز وعي أكبر تجاه ثقافة بعضها مع بعض من خلال التبادلات الشبابية والمعارض الثقافية.

وتمثل هذه الشراكات المتبدّلة محاولات لبناء علاقات ثنائية قوية وراسخة وليس مجرد إنشاء تحالفات أولية. وقد تسير هذه الشراكات في اتجاه نظام أمني تعاوني؛ أو تتطور باتجاه تشييد بنية أمنية في آسيا تستنسخ المجتمع الأمني التعددي الغربي؛ أو ربما تنحل على اعتبار أن ضرورات التوازن الإقليمي التي تثير القوى الآسيوية بعضها ضد بعض تفترض أولوية أسمى في الحسابات الأمنية لكل دولة. ويعتمد اتجاهها إلى حد كبير على مفاهيم الدور الوطني المتبلور، وعلى قدرة قادة هذه البلدان ورغبتهم في السعي إلى تحقيق أهداف السلام والازدهار بطرق شاملة وليست استثنائية، وعلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدينامية المتكشّفة. كل هذه المسارات تبدو مفتوحة عند تصميم الشراكات الاستراتيجية.

وتوفر النظريات الكلاسيكية الجديدة والواقعية البنيوية المتعلقة بالعلاقات الدولية بعض الإرشاد والتوجيه في فهم التحديات الكامنة في العلاقات بين القوى الثانوية وعلاقات كل منها بالقوة البارزة؛ وتساعد النظريات الليبرالية على معرفة فرص جمع هذه

البلدان في تعهدات تعود عليها بالمنفعة المتبادلة؛ في حين تترك التفاهمات البنائية المجال مفتوحاً أمام أحد الاحتمالين. لكن كيف تسعى اتفاقات الشراكة هذه إلى استغلال الفرص القائمة وحل المشكلات التي تكتنف العلاقة الثنائية؟ وما هي الآليات المؤسساتية الثنائية والمتعددة الأطراف التي أوجدتها مثل هذه الاتفاقات لتوجيه العلاقة والمساعدة على جعلها تجتاز المراحل الصعبة؟

تعدّ رؤى الواقعيين مفيدة للغاية في تحديد العوامل التي على الأرجح أن تسبب تنافساً وصراعاً بين الدول. ويجادل الواقعيون بأن القرب الجغرافي، وخصوصاً حين يقترن بمشكلة حدود متنازع عليها، يعد مؤشراً مهماً للتنافسات. وتعقّد النزاعات الإقليمية المعلقة بين الهند والصين على حدود في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من الهند مهمة تلطيف الجوانب التنافسية للعلاقة الصينية-الهندية. أما العلاقات بين الهند وروسيا فليست مثقلة بالمخاوف في هذه المجالات لأن هذين البلدين لا يتقاسمان حدوداً مشتركة. وقد اختُتمت المحادثات الثنائية بين الصين وروسيا حول الحدود بنجاح، لكن الضغط الديمغرافي في الشرق الأقصى الروسي المتأتي من ازدياد عدد السكان الصينيين في الشمال الشرقي للصين يحمل في طياته احتمال نشوب صراع في المستقبل.

علاوة على ذلك، قد يجادل الواقعيون بأن تطلعات الصين، والهند، وروسيا، إلى تحقيق المكانة العالمية، واستحقاقها بأن تتبوّأ مثل هذه المكانة التي يؤكد عليها قادة هذه الدول مراراً وتكراراً، لا يمكن تحقيقها إلا إذا تنازلت بكين، وموسكو، ونيودلهي، معاً إما ضمناً وإما صراحة، عن مجال نفوذ محدد لصالح الآخر؛ وهو وضع يبدو بعيد الاحتمال. فحيث إن الصين تشترك في الحدود مع الهند وروسيا، سيتكهّن الواقعيون بأن ثنائي الصراع الرئيسي سيحدث بين الهند والصين على النفوذ في جنوب آسيا، وجنوب شرقي آسيا، ومنطقة المحيط الهندي؛ وبين الصين وروسيا على النفوذ في آسيا الوسطى. وبما أن القادة الهنود يخشون إقحام الصينيين أنفسهم في شمال شرقي الهند وفي كشمير،

سواء بشكل مباشر أو عن طريق المراوغة بالسعي إلى استخدام باكستان من حيث هي ثقل موازن للهند؛ كما يخشى القادة الصينيون احتمال أن تُستخدم الأراضي الهندية لشنّ تمرد في التبت؛ في حين يشك القادة الروس في أن هدف الصين البعيد المدى هو الحلول محل النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، فإن احتمالات إقامة علاقة ودية بين هذه الثنائيات، كما يرى الواقعيون، ضئيلة.

وأخيراً، قد يجادل الواقعيون بأن الطلب على موارد الطاقة والمياه في الهند والصين قد يفاقم الاختلافات في المصالح بين البلدين، مما يولّد المنافسة على تعزيز النفوذ والحصول على الطاقة في البلدان الغنية بالموارد. وللجغرافيا أهميتها في شؤون الدول. فعلى سبيل المثال، تفتقر الهند والصين في أحد جوانب موقعيهما وديمغرافيتهما، إلى الموارد اللازمة لتلبية جميع احتياجاتهما إلى الطاقة، مما يجعلهما مستوردين صافيين للطاقة؛ أما روسيا فهي مُصدِّر صافٍ للطاقة. وهكذا، فإن النمو الاقتصادي، مقروناً بالزيادات الكبيرة المصاحبة المتوقعة في الطلب المستقبلي على الطاقة في الهند والصين، يدفع هذه الدول للسعي إلى إقامة علاقات عمل مع البلدان المصدِّرة للطاقة؛ وهي سياسات يمكن أن تكون بالنسبة إليهم ذات محصلة صفرية* حادة. علاوة على ذلك، لا يمكن فصل النزاع الحدودي بين الصين والهند عن مسألة كيفية تقسيم موارد المياه في أي تسويات إقليمية مستقبلية.

وتعد روسيا بوصفها مُصدِّراً صافياً للطاقة، قادرة على تحويل مواردها إلى نفوذ في علاقاتها مع الهند والصين. ولأسباب مماثلة، يعد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية محدوداً في حشد دعم لامحدود من قبل قوى متعطشة للطاقة كالصين والهند في عزل بلدان غنية بموارد الطاقة حين تكون تلك البلدان (على سبيل المثال، السودان، وميانمار، وإيران)، من وجهة نظر أمريكا، إما من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لقواعد حقوق الإنسان وإما من

* المحصلة الصفرية هي حالة تكون مكاسب طرف فيها معادلةً لخسائر الطرف الآخر أو الأطراف الآخرين. فإذا تم جمع المكاسب الكلية للأطراف وتم طرح مجموع الخسائر الكلي، فإن المحصلة تكون صفراً. (المحرر)

الدول التي تشكل تهديداً للاستقرار والأمن في مناطقها. لكن بدلاً من لعب دور حتمي، فإن الطرق التي يترجم بها قادة الدول تصوراتهم للمزايا المرتبطة بالموقع ومواطن الضعف إلى استراتيجيات جيوسياسية تعتمد إلى حد كبير على وجهات نظرهم العالمية الشاملة.

ويجادل الليبراليون عموماً أنه بالإمكان التخفيف من الجوانب التنافسية للفوضى عن طريق التجارة، ومن خلال بناء المؤسسات، ونشر الديمقراطية. وبخصوص المسألة الأخيرة، فمن بين البلدان الثلاثة قيد البحث، تعد الهند الديمقراطية الوحيدة الراسخة؛ أما تقدّم روسيا نحو الديمقراطية، الذي كان متوقّفاً حتى في عهد الرئيس بوريس يلتسين Yeltsin، فقد تراجع خلال فترتَي رئاسة الرئيس بوتين؛ إلى ذلك، تعد الصين قوة استبدادية. وهكذا، ثمة تنوع كبير في أشكال حكومات القوى الكبرى في آسيا وأوراسيا، منها الديمقراطية، والساعية إلى الدمقرطة، والاستبدادية. أضف إلى ذلك أن روسيا والصين تعدّان غير ليبراليتين سياسياً، وأن الليبرالية السياسية في الهند غالباً ما تتعرض للطمة نتيجة للعنف المجتمعي. ولذلك، في المدى القصير إلى المتوسط، لا يمكن لليبرالية أو الديمقراطية أن تقوم بدور الأساس العام لبناء نظام تعاوني في آسيا وأوراسيا.

وعلى الصعيد المؤسساتي، تتباهى المنطقة التي تغطيها الصين، والهند، وروسيا، بوجود عدة منظمات إقليمية: رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC، ومنظمة شنغهاي للتعاون SCO، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO. وقد سعت رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات محددة وظيفياً مثل الزراعة، والسكان، والصحة، والطاقة، والبيئة، لكنها آثرت الابتعاد عن القضايا الأمنية. لقد عملت منظمة شنغهاي للتعاون، التي تأسست لمكافحة الإرهاب في المنطقة، على توسيع أجندتها لتشمل التعاون الاقتصادي، والسياسي، والعسكري. أما منظمة معاهدة الأمن الجماعي فهي منظمة أمنية معلنة. ومع أن هذه المنظمات أبعد ما تكون عن مؤسسات متعددة الأطراف مكتملة تماماً، فإنها تمثل الإطار الذي قد يتحقق ضمنه التعاون الشامل في المستقبل.

وقد ازدهرت التجارة الصينية-الروسية والصينية-الهندية منذ العام 2000، لكن التجارة الهندية-الروسية تراجعت. غير أنه حتى مع ازدياد الحجم المطلق للتجارة بين الهند والصين وبين الصين وروسيا، فإن الحجم النسبي لهذه التجارة يعد منخفضاً، والأفضلية للصين في هاتين الحالتين. وحيث إن التنمية الاقتصادية والنمو يحتلّان مكانة عالية في أولويات البلدان الثلاثة جميعها، تتسم التجارة بالقدرة على أن تكون بمنزلة قوة ملزمة في المنطقة. ولكن، إذا كانت زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ستولّد زخماً باتجاه الحل السلمي للمشكلات الأمنية وتعزز تعاوناً دائماً، ولاسيما بين الهند والصين، فذلك يعتمد على القيمة التي يعلّقها كلا البلدين على طبيعة تبادلاتهما الاقتصادية مقارنةً بقضاياهما الأمنية التي لم تُحلّ.

ويؤمن البنائيون أنه حين تصبح معايير السلام وقيمُه مؤسساتيةً في العلاقات بين الدول، يمكن عندئذ أن تنشأ الهياكل الأمنية التعاونية. ويَفصل التركيز البنائي على طبيعة الخطاب الاجتماعي بين البلدان، باعتباره متغيراً رئيسياً في تقويم احتمالات الوئام أو الخصام، هوية الدولة ومصالحها عن البنية الفوضوية للمنظومة الدولية، كما يسمح بإمكانية تغيير العلاقات بين الدول وتحويلها. ومع توقيع الشراكات الاستراتيجية الصينية-الروسية، والهندية-الروسية، والصينية-الهندية، تبدّل الخطاب السياسي للقادة في الصين، وروسيا، والهند، من لغة التنافس الحادة إلى لغة السلام والتعاون الألطف. ومع أن هذا قد لا يمثل سوى تحول تكتيكي من جانب قادة تلك البلدان، فإنه قد يبشر أيضاً ببداية الحوارات التي يمكن أن تتيح فرصاً أكبر لتعاون دائم، ومؤسساتي، ومتعدد الأوجه.

الفصل الثالث

الشـراكة الصينية - الروسية

وصفَ القادة في بكـين شـــراكة إبريـل 1996 الصـينية-الروسـية الاسـتراتيجية بأنهـا "النموذج الأمثل" للعلاقات بين القوى الكبرى في فترة ما بعد الحرب البـاردة، لتحـل محـل منظومات التحالف البدئية السالفة المثيرة للخـلاف (Putin-Hu Joint Statement 2003). ومع أن المحفز الرئيسـي لاتفاق الشــراكة الرسـمي في العـام 1996 كـان متجـذراً في رغبـة متبادلة في تشكيل جبهة موحدة ضـد سياسـات "الهيمنـة" التـي تتبعهـا الولايـات المتحـدة الأمريكية والناتو في أوروبا وأمكنة أخرى، فإن أرضية هـذا الإنجـاز البـارز جـرت تهيئتهـا بفعـل الخطـوات الدبلوماسـية البارعـة خـلال المفاوضـات الصـينية-السوفيتية/ الروسـية الناجحة، وإن طال أمدها، حيث أدت إلى ترسيم الحدود الشـرقية والغربيـة في اتفـاقيتين تـم توقيعهما في العامين 1991 و1994. ومع تسوية المطالب الإقليمية المتنازع عليها بشكل كبـير، تعزز التعاون الصيني-الروسـي أكثر من خلال تلاقي وجهات النظر الاستراتيجية المشتركة بخصوص حماية السلامة الإقليمية؛ والحد من ترجمة قوة أمريكا ونفوذهـا إلى سياسـات غـير مؤاتية لمصالح كل بلد؛ وصوغ معارضة متبادلة لتطبيق "ازدواجية المعـايير" في الحـرب ضـد الإرهاب؛ والدعوة إلى عالم عمِل وفقاً لمنطق متعدد الأقطاب.

ومن المفارقات أن الميزة الرئيسية ونقطة الضـعف الأهـم الكامنـة في صـلب هـذه العلاقة تنطلقان من وحدة هدف البلدين في كبح جماح التفوق العالمي الأمريكي. وتمثـل التقلبات في علاقات هذين البلدين، كل على حدة، مع الولايات المتحدة الأمريكية نقطة الارتكاز التي تتمحور عندها العلاقة الثنائية الصينية-الروسية. ولأن المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تهدد أهداف التنمية الاقتصـادية، فقـد سـعت

بكين وموسكو إلى إحباط أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بإبداء معارضة معتدلة لها أو التعاون على مضض. واختارت الصين، بشكل خاص، استراتيجية إلقاء المسؤولية على الآخرين كلما أمكن ذلك، مما يتيح للآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي أو روسيا لجم الولايات المتحدة الأمريكية. وبصرف النظر عن كبح قوة أمريكا ونفوذها من دون تكبد أي تكاليف، تجذرت هذه الشراكة [بين الصين وروسيا] في علاقة أسلحة تعود بالمنفعة على الطرفين، وتدعمها علاقات تجارية متنامية وتعزيز التعاون الأمني، ولاسيما في آسيا الوسطى.

وكانت الآلية الاستشارية لخماسي شنغهاي Shanghai Five، وهو تجمع أنشئ في العام 1996 للتفاوض حول ترسيم الحدود بين الصين من جهة، وروسيا، وكازاخستان، وقرغيستان، وطاجكستان، من جهة أخرى، قد بدأت تخفف حدة التوترات الأمنية. هذا التجمع، الذي استُكمل بانضمام أوزبكستان، أضحى مؤسساتياً في يونيو 2001 من خلال معاهدة أُنشئت بموجبها منظمة شنغهاي للتعاون. وقدَّمت المعاهدة الصينية–الروسية لحسن الجوار والتعاون الودي، التي سرعان ما أعقبت إنشاء المنظمة، في يوليو 2001، دليلاً آخر على رغبة بكين وموسكو في علاقة بينهما تكون أكثر استقراراً وتنظيماً. غير أن التعاون بين القوى العسكرية البرية الرئيسية في أوراسيا وآسيا لا يخلو من احتكاك مضمَر على المستوى الثنائي، حيث تشعر روسيا بالقلق من تأثير النفوذ الصيني المتزايد في امتدادها الإقليمي، كما تدرك الصين نفوذ روسيا القوي في آسيا الوسطى. وهكذا، لا يمكن إغفال المتغيرات الإقليمية والثنائية التي تؤثر في هذه الشراكة، كما أن العلاقة الصينية–الروسية، التي تنطوي على قدر كبير من المؤسساتية، تتيح لكل بلد أن يراقب عن كثب تطلعات البلد الآخر إلى النفوذ الإقليمي والعالمي.

وعليه، فإن أي تقييم للطبيعة الاستراتيجية و/ أو الملائمة للشراكة يتوقف على أكثر من مجرد دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية، حيث يتطلب تحرّياً لدور

التطورات المحلية والإقليمية. ومن شأن أي انقطاع في العلاقات الصينية-الروسية، نتيجة لتعارض أهداف القوتين الكبريين، أن يؤدي إلى زعزعة استقرار أجزاء واسعة من آسيا وأوراسيا. وقد أدرك الجانبان الأخطار الكامنة في أي مواجهة تحدث بين قوتين مسلحتين نووياً، ولذلك سعيا إلى تحقيق أهدافهما البعيدة المدى بشكل تدريجي وتكميلي. وهنا يكمن احتمال ظهور أنظمة أمنية واقتصادية تعاونية في آسيا وأوراسيا. لكن احتمال حدوث ذلك يتوقف على مدى استعداد موسكو وبكين لاستيعاب تطلعاتهما المتبادلة إلى تحقيق المكانة، والأمن، والازدهار.

ومع أن الصين، بوصفها قوة عالمية صاعدة والمحرك الاقتصادي الأسرع نمواً في العالم، هي المتحكم غالباً في هذه العلاقة، فإن موجودات روسيا لا يستهان بها. إذ تشكل موارد موسكو الهائلة من الطاقة والمعادن، ونفوذها الملموس في آسيا الوسطى، وامتدادها الجغرافي الصرف في كل من أوروبا وآسيا، عقبات كبيرة أمام التطلعات الصينية إلى دور متزايد في آسيا الكبرى، وخصوصاً في مواجهة المعارضة الروسية. وهكذا فالصين بحاجة إلى روسيا قدر حاجة روسيا إلى الاعتماد على الصين لكسب الدعم في معاركها ضد التعدي الغربي في أوراسيا. ويتفحص هذا الفصل الشراكة الاستراتيجية المعقدة بين الصين وروسيا في أقسام تتناول تباعاً (1) التاريخ وصولاً إلى القرار المهم الذي اتخذه البلدان بالتعاون في طريقهما إلى القوة؛ و(2) العناصر الرئيسية للاتفاقيات الثنائية المهمة؛ و(3) الجوانب العسكرية والاقتصادية للعلاقة؛ و(4) تقييم العلاقات الصينية-الروسية المتعددة الأوجه.

تاريخ متعرّج

كان تاريخ أول مواجهة بين الحزب الشيوعي الصيني وروسيا البلشفية مشؤوماً إلى حد ما (Worden 1987b). فقد كانت الصين الجمهورية غارقة في حرب أهلية عنيفة، في عشرينيات القرن العشرين، حيث أثارت الصراع بين القوميين (غوميندانغ

Guomindang) [الحزب الوطني الصيني ويعرف أيضاً بـ"كومينتانغ"] والحزب الشيوعي الصيني ضد حكومة ما بعد الحكم الإمبراطوري في بكين. ولغاية في نفس ستالين فقد أيّد كلاً من الغوميندانغ؛ بقيادة صن يات-سن Sun Yat-sen، وبعد وفاته في العام 1925، بقيادة تشيانغ كاي-شيك Chiang Kai-shek، والحزب الشيوعي الصيني، الذي نصحه الكومنترن Comintern [منظمة "الشيوعية الدولية"] بالتعاون مع الغوميندانغ. وتحدّى ماو تسي تونغ الاتحاد السوفيتي والشخصيات القوية في حزبه من خلال معارضته القوميين، وتسنّمه قيادة الحزب الشيوعي الصيني بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الماضي. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، اتّحد الحزب الشيوعي الصيني لفترة وجيزة مع الغوميندانغ لمحاربة اليابانيين. ولم يدم هذا التحالف التكتيكي طويلاً، حيث اندلعت حرب أهلية ثانية في الصين، هذه المرة بين القوميين والشيوعيين. وفشلت هدنة توسطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1946 في إنهاء موجة العنف، وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي الكبير للقوميين، فقد سيطر الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو في نهاية المطاف على بكين في يناير 1949، وبسط نفوذ الحزب الشيوعي الصيني على كامل البرّ الرئيسي بُعيد ذلك بوقت قصير. وهرب تشيانغ كاي-شيك مع أتباعه إلى جزيرة تايوان، وأعلن تايبيه Taipei العاصمة المؤقتة للصين.[1] وأُعلنت جمهورية الصين الشعبية رسمياً في الأول من أكتوبر 1949. ولم يهدر الاتحاد السوفيتي وقتاً طويلاً للاعتراف بالدولة الاشتراكية الجديدة.

أدى فرض الأيديولوجيا الماركسية-اللينينية على الإرث التاريخي الصيني إلى تبلور نظرة مستقبلية للسياسة الخارجية طابعها الشيوعية ومناهضة الإمبريالية. وافترضت النظرة الماوية حتمية الصراع مع الدول الرأسمالية والإمبريالية، لكنها إذ انتبهت إلى ضعف الصين، أكدت على الحاجة إلى المرونة والتمسك في الوقت نفسه بالمبادئ الأيديولوجية الأساسية. وسعى ماو إلى كسب الدعم السوفيتي لجمهورية الصين الشعبية الجديدة والمعزولة دولياً من خلال التوقيع على "معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة

المتبادلة" مع الاتحاد السوفيتي في فبراير 1950. غير أن الشكوك، التي كانت لاتزال قائمة، والناجمة عن عدم الاحتضان السوفيتي المبكر والصريح للحزب الشيوعي الصيني كمنَتْ وراء الصداقة الحميمة الرسمية والشعبية التي ميزت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي. وبقي التحالف الصيني-السوفيتي في عهد ستالين قوياً ظاهرياً، وعزز الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على الصين بعد الحرب الكورية اعتماد بكين على الاتحاد السوفيتي للحصول على دعم اقتصادي وعسكري. لكن العلاقة عكست علامات توتر جلية بعد وفاة ستالين؛ حيث لم يؤيّد ماو سياسات خروتشوف الرامية إلى اجتثاث الستالينية، ولا قيامه بإعادة صوغ الماركسية-اللينينية. واحتدمت معركة أيديولوجية ضارية بين الصين والاتحاد السوفيتي على إرث لينين خلال خمسينيات القرن العشرين، وبلغت ذروتها في الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي في ستينيات القرن نفسه. وميزت الأيديولوجيا، والقوة، والمصالح القومية المتنافسة، هذا الصراع الذي تطور في العام 1969 إلى عنف مفتوح، حيث اشتبكت القوات السوفيتية والصينية على جزيرة متنازع عليها (دامانسكي Damansky) في نهر يشوري Ussuri. وبعد عقد من الزمان، ألغت الصين رسمياً معاهدة العام 1950 بين الصين والاتحاد السوفيتي، وظلت العلاقات الثنائية فاترة سنوات عديدة بعد ذلك.

وبدأت عملية المصالحة البطيئة بين الصين والاتحاد السوفيتي مع بداية المشاورات الثنائية في العام 1982؛ لكن التقدم الحقيقي لم يتحقق إلا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حين أبدى ميخائيل غورباتشوف رغبة في تطبيع العلاقات مع بكين. وتناغم خط السياسة الخارجية "المستقل" لدينغ شياو بينغ في ثمانينيات القرن العشرين جيداً مع تفكير غورباتشوف الجديد في السياسة الخارجية.[2] وفي أثناء زيارة بكين في شهر مايو 1989، عرض غورباتشوف على الصين مجموعة من المبادرات الاقتصادية؛ وأبدى استعداده للانخراط في حوار بنّاء لحل النزاعات الحدودية؛ ووضع سياسات لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ومنغوليا؛ وقلّص المساعدات السوفيتية لفيتنام. وتلقت

العلاقة دفعة جديدة في يونيو 1989 حين قوبلت تحركات بكين العنيفة والقمعية لسحق الاحتجاجات السياسية السلمية في ساحة تيانانمين Tiananmen بالإدانة والعقوبات من القادة السياسيين في الدول الغربية. بالمقابل، امتنع الرئيس غورباتشوف بشكل واضح عن إقحام نفسه أو بلده في مسألة داخلية صينية. واستحسنت بكين هذا التحفظ الطوعي.

وقام الأمين العام جيانغ زيمين بزيارة موسكو بعد عام من زيارة كسر الجليد التي قام بها الرئيس غورباتشوف إلى بكين. وألزمت البيانات المشتركة التي صدرت عقب هاتين القمتين كلا البلدين بالحفاظ على العلاقة الودية بينهما. وفي مايو 1991، وفي خضم تطورات سياسية غير مستقرة في الاتحاد السوفيتي، سافر جيانغ إلى موسكو للتوقيع بالأحرف الأولى على أولى الاتفاقيات العديدة بخصوص الحدود. وبعد خطوة صينية غير موفقة تمثلت بالدعم المبكر للانقلاب الرجعي الفاشل في موسكو، في أغسطس 1991، قررت بكين توخي الحذر وتجنب الحكم المسبق على موقف الحكومة الروسية الجديدة الموالي للغرب. وحصد نهج الانتظار والترقب هذا مكاسب هائلة. ففي غضون عام، عمد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، الساخط من مستوى المساعدة الغربية للدولة الروسية الوليدة والحريص على تفادي نقّاده من القوميين والشيوعيين المحليين لمواقفه المؤيدة للسياسة الغربية، إلى التطلع شرقاً لكسب الدعم الدبلوماسي، متوجهاً نحو الصين التي رحبت بفرصة لشراء الأسلحة والانخراط في حوار أمني بنّاء مع دولة جارة كبيرة، قادتُها غير مقيدين بأحكام قيمية معيارية كثيراً ما عكرت صفو علاقات بكين مع الغرب.

هذا الزخم الإيجابي في العلاقات الصينية-السوفيتية الذي سرى في مفاصل الروابط الصينية-الروسية بعد انقطاع قصير، حتى بعد أن تمخض انهيار الاتحاد السوفيتي عن نبذ الأيديولوجيا الشيوعية في روسيا، ليس مستغرباً تماماً إذا ما تأمل المرء الحقائق العالمية والإقليمية لتسعينيات القرن العشرين التالية: (1) كانت الصين، بعد حادثة ساحة تيانانمين، هدفاً للازدراء الغربي، كما فُرض عليها حظر على توريد الأسلحة، ولاسيما أنها

قوة عالمية طامحة؛ (2) سرعان ما أدت خيبة الأمل إلى تخفيف الانخراط الروسي غير الشيوعي القوي مع الغرب في العام 1992؛ (3) أفرغت نهايةُ الصراع الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفيتي مسألةَ قيادة الحركة الشيوعية من مضمونها، والتي تم تجريدها على أي حال من معناها في الصين بعد أن شرعت في عملية تحرير اقتصادي تقودها الدولة؛ (4) كان تحركُ موسكو نحو "سيطرة الدولة" statism والقومية الوسطية منسجماً مع أيديولوجيا ما بعد الماوية التي اعتمدتها بكين؛ (5) في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حديث الرئيس جورج بوش (الأب)، عن "النظام العالمي الجديد"، ومبدأ إدارة الرئيس كلينتون "توسيع" الأسواق والديمقراطيات، والأحادية العضلاتية للرئيس جورج بوش الابن، قد أثار قلقَ موسكو وبكين الشديد على حد سواء.

الشراكة الصينية-الروسية

أضفى أندريه كوزيريف، وزير الخارجية الروسي، الذي تحدث عن إعادة بلاده إلى جماعة الدول المتحضرة وعودة روسيا إلى جذورها الغربية، طابعاً ليبرالياً قطعاً على السياسة الخارجية الروسية. ففي مطلع العام 1992، على سبيل المثال، وبشكل أثار ذعر بكين، أيّدت موسكو تحركاً يهدف إلى إدراج انتهاكات الصين حقوق الإنسان في التبت في أجندة اجتماع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. لكن هذه المرحلة لم تستمر طويلاً. فخلال العام 1992، خسر الأطلسيون الموالون للغرب موقعهم أمام الأوراسيين البراغماتيين الذين دعوا إلى تحقيق التوازن بين سياسة روسيا الخارجية والعلاقات مع البلدان في الغرب والشرق. أضف إلى ذلك أن جهود يلتسين الرامية إلى تطبيع العلاقات مع اليابان لم تؤت أكلها، لأن طوكيو أصرت على تسوية النزاعات الإقليمية. وفي سياق هذا الخلاف الداخلي حيال توجُّه سياسة روسيا الخارجية قام الرئيس بوريس يلتسين بزيارة بكين في ديسمبر 1992. وكانت بكين من جانبها مهتمة بحماية اتفاقية الحدود في العام 1991 من رد فعل قومي روسي، وبالخروج من العزلة الدولية في مرحلة ما بعد تيانانمين.

في أثناء هذا الاجتماع، مهّد الرئيسان يلتسين وجيانغ زيمين (الذي أصبح رئيس جمهورية الصين الشعبية رسمياً في العام 1993) الطريق لاتفاقية عسكرية الصلة مدتها خمس سنوات، فتحت الباب لمبيعات أسلحة بمليارات الدولارات إلى بكين، مما أسهم في تعزيز خطط التحديث العسكري للصين في تسعينيات القرن العشرين. وفي الإعلان المشترك عام 1992، تعهدت موسكو وبكين تجنب الدخول في اتفاقيات مع دول ثالثة من شأنها أن تعرض سيادة بلديهما وأمنهما للخطر، وعدم السماح باستخدام أراضيهما من قبل أطراف ثالثة لإلحاق الضرر بسيادة الطرف الآخر ومصالحه الأمنية (Yang 2002: 21). وإذ استشعرت هاتان القوتان القارّيتان الكبريان صدَّ الغرب لهما، فقد أنجزتا علاقة مهمة في تأثيرها العالمي والإقليمي. وأتبع يلتسين زيارته الأخيرة إلى بكين في العام 1992 برسالة بعث بها إلى جيانغ في يناير 1994 دعا فيها الصين للانضمام إلى روسيا في "شراكة بنّاءة هدفها القرن الحادي والعشرون" (Yang 2002: 21).

وحصل الانتقال من شراكة "بنّاءة" إلى "استراتيجية" بعد عامين.[3] فالإعلان المشترك في إبريل 1996 أعلن عزم الصين وروسيا "تطوير شراكة استراتيجية تقوم على المساواة، والثقة المتبادلة، والتنسيق المتبادل، من أجل القرن الحادي والعشرين" (Joint Declaration 1996). وبهذا الاتفاق، أرسى الجانبان آليات "الحوار منتظم على شتى المستويات ومن خلال شتى القنوات"، وأسّسا خطاً هاتفياً ساخناً بين بكين وموسكو. واعترفت روسيا بسيادة الصين على تايوان والتبت، وتعهدت عدم إقامة علاقات رسمية مع تايبيه؛ وأقرت الصين بأن الشيشان مسألة روسية داخلية. وبحلول العام 1996، أدت المخاوف الروسية والصينية من تدخل الناتو في البلقان إلى قيام البلدين بالاحتجاج على انتهاكات السيادة ووحدة الأراضي وسلامتها، حتى ولو كانت لأغراض إنسانية. وبالنظر إلى هشاشة موقف موسكو في مسألة الشيشان، كان الصينيون ربما على يقين بأنه من غير المحتمل أن تكرر روسيا تأييدها أية مناقشات حول انتهاكات حقوق الإنسان في التبت في المحافل الدولية المتعددة الأطراف.

وشكّلت هذه التقاربات الأساس الذي مكّن موسكو وبكين من تنسيق مواقفهما المشتركة على أساس حرمة السيادة.

ولابد من الإشارة إلى عدة نقاط رئيسية بشأن هذا الإعلان: (1) أتاحت الاتفاقيات الموقعة بين الصين وروسيا في قمة إبريل 1996 لكلا الطرفين إعادة نشر أعداد كبيرة من قواتهما بعيداً عن الحدود المشتركة بينهما، حيث أعادت موسكو نشر قواتها بالقرب من حدودها الغربية تعبيراً منها عن القلق إزاء توسع الناتو شرقاً. وأعادت بكين توجيه قواتها إلى مناطق عبر مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي لتعزيز قدرتها على التعامل مع حالات عسكرية طارئة محتملة؛ (2) تحركت الصين وروسيا لتوسيع حوارهما الأمني ليشمل مصالح ومخاوف تتصل بآسيا الوسطى؛ (3) أسفرت العلاقات السياسية الدافئة عن تعزيز الاهتمام بتوسيع التجارة والاستفادة من وجوه التكامل الاقتصادي؛ (4) أخيراً، عدّ الجانبان شراكتهما الدفاعية وغير التصادمية بأنها "نوع جديد من العلاقات بين الدول" يعد الأنسب لعالم القرن الحادي والعشرين (PRC Foreign Ministry 2000).

وبعد عام، انعكس القلق المستمر من السياسات الأمريكية في الجملة الافتتاحية للبيان المشترك الذي صدر في بكين في العام 1997، والذي دعا إلى تعزيز "التعددية القطبية في العالم وإنشاء نظام دولي جديد"، بالإضافة إلى ملاحظة أنه في حقبة ما بعد الحرب الباردة، رفض عدد متزايد من البلدان "الهيمنة"، حيث اختارت "الحوار والتعاون" بديلاً عن "المواجهة والصراع". وأشارت الوثيقة بوضوح إلى حق كل بلد بـ"اختيار طريق تنميته في ضوء ظروفه الوطنية الخاصة" من دون تدخل خارجي، وأضافت أن "الاختلافات في النظام الاجتماعي، والأيديولوجي، والقيم" ينبغي ألا "تصبح عقبات تعترض تطوير العلاقات الطبيعية بين الدول". واختتم البيان، الذي اعتبر شراكتهما الخاصة نموذجاً للقرن الحادي والعشرين، بسؤال بلاغي: "مع اقتراب عهد جديد بسرعة، ما هو النظام الدولي الذي سيعيش الناس في كنفه في القرن المقبل؟" .(Joint Statement 1997)

وأسهمت التطورات في أواخر تسعينيات القرن العشرين في تسليط الضوء على جدوى الشراكة الصينية-الروسية. وكانت المخاوف الاقتصادية تُحيق بروسيا لأن الأزمة المالية التي أصابت الاقتصادات الآسيوية في العام 1997 خلّفت هجمة مضاربة على الروبل في العام 1998. وحاول البنك المركزي الروسي الدفاع ببسالة عن العملة، وخسر 6 مليارات دولار أمريكي من احتياطيات العملة الأجنبية في تلك الجهود التي باءت بالفشل. وبحلول شهر أغسطس 1998، تسببت توليفة من العجوزات وعدم ثقة المستثمرين بطلب كبير على الروبل، مما اضطر موسكو إلى خفض قيمة عملتها والتخلف عن سداد ديونها المحلية (Chiodo and Owyang 2002: 12–14). وبحسب نيميتس Nemets، فقد أضعف الوضع المالي المعقد في العام 1998 ثقة القيادة الروسية بالسوق، وتدهورت العلاقات مع الغرب أكثر. وقد سدّت الصين هذا الفراغ، حيث قدّمت مساعدات مالية بقيمة 540 مليون دولار، الأمر الذي أكد قيمة هذه الشراكة بالنسبة إلى موسكو (2006: 86).

وعملت قرارات إدارة الرئيس كلينتون بشنّ قصف جوي على العراق لمدة أربعة أيام، في ديسمبر 1998 لعدم امتثاله لقرارات الأمم المتحدة (عملية ثعلب الصحراء)؛ والحملة الجوية على صربيا في مارس 1999، بسبب انتهاكات إنسانية في كوسوفا؛ والقيام في الوقت نفسه بتوسعة الناتو ليتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة، على قرع ناقوس الخطر في موسكو وبكين. كما أثارت المناقشات التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حول خطط لنشر منظومة الدفاع الصاروخي القومي NMD ومنظومة الدفاع الجوي للارتفاعات العالية عن مسرح العمليات (ثاد THAAD)، قلق روسيا والصين. فقد دافع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب ألقاه في نوفمبر 2000، عن محاسن معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية ABM، مشيراً إلى أنه بالنسبة إلى البلدان القلقة من "شبكة أمان عسكرية-تقانية"، عرضت روسيا "تعاوناً واسع النطاق في مجال الدفاع الصاروخي الميداني" متوافقاً مع معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية

(Putin 2000).[4] وأثار فحوى مناقشات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الانتخابات الرئاسية للعام 2000 مخاوف إضافية في موسكو وبكين، بعد دعوة المرشح الجمهوري جورج بوش الابن لإعادة تقييم السياسة الخارجية بعيداً عن الأهداف "الرخوة" الخاصة ببناء الأمة والتركيز العملي على "المنافسين الاستراتيجيين" لأمريكا؛ أي روسيا والصين.

ودعا الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في خطاب ألقاه في الأول من مايو 2001، إلى وضع "إطار جديد" أتاح للولايات المتحدة الأمريكية بناء دفاعات صاروخية لمواجهة "تهديدات جديدة". ولتحقيق هذا الهدف، قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج إلى "تجاوز القيود التي تفرضها معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية التي أصبح عمرها 30 عاماً" (Bush 2001). كما واصلت إدارة الرئيس بوش سياسة توسعة الناتو بإضافة سبعة أعضاء جدد في العام 2004. وتباينت هذه المنغصات في العلاقات الأمريكية-الروسية والصينية-الأمريكية بشكل صارخ مع الحل البنّاء لمشكلة النزاعات الحدودية بين الصين وروسيا، والظهور المؤقت لنظام أمني أوراسي-صيني تجسد في منظمة شنغهاي للتعاون، وتنامي العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية. وشكلت هذه التطورات مجتمعة بمنزلة الخلفية للبيانات الصينية-الروسية المشتركة التي صدرت خلال هذه الفترة.

وفي أواخر العام 1999، تطرّق البيان الصيني-الروسي المشترك إلى مسألة الدفاع الصاروخي، منتقداً بشدة وبشكل غير مباشر الولايات المتحدة الأمريكية لقيامه بحشد "زخم سلبي" في "مجال الأمن الدولي"؛ حيث أفاد البيان بأن انتهاك أي دولة موقّعة على معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، من خلال إقامة منظومة دفاع صاروخي قومي، سيكون لها "تأثير مدمر في سلسلة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستقرار الاستراتيجي". وبالتطرّق على وجه التحديد إلى مخاوف بكين، اعترض البيان على "خطة

بعض البلدان نشر منظومة دفاع صاروخي ميداني في منطقة آسيا والمحيط الهادي"، التي من شأنها أن "تقوّض السلام والاستقرار في المنطقة"، مضيفاً أنه بناء على إلحاح بكين على ما يبدو، فإن روسيا أيدت الموقف الصيني "المعارض لإدراج إقليم تايوان الصيني في أي خطة من هذا القبيل، بأي شكل، من قبل أي بلد" (Sino-Russian Joint Statement 1999).[5]

وفي يوليو 2000، أصدرت الصين وروسيا بياناً مشتركاً حول معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، اتّهم بشكل مباشر الولايات المتحدة الأمريكية أنها "تسعى لتحقيق تفوق عسكري وأمني من جانب واحد" في جهودها الرامية إلى "إنشاء منظومة دفاع صاروخي قومية، وهي منظومة محظورة بموجب معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية". وعبّر البلدانِ عن "معارضتهما التامة" لبرنامج من شأنه أن "يسفر عن أخطر العواقب السلبية ليس على أمن روسيا والصين وبلدان أخرى فقط، بل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والاستقرار الاستراتيجي العالمي أيضاً" (Joint Statement China/Russia 2000).

وعلى النقيض من النغمات الرهيبة المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية التي اتسم بها بيان معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، احتفى إعلان بكين الصادر بالتزامن بإنجازات الشراكة الصينية-الروسية: إذ إن الصين وروسيا "توصلتا إلى إجماع بخصوص الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة لهما"؛ وكررتا التأكيد على صوابية قرارهما في العام 1996 لتطوير شراكة استراتيجية؛ وأعلنتا أن "حلول القرن الحادي والعشرين" من شأنه أن " يفسح مجالاً أكبر لتطوير العلاقات بين الصين وروسيا" (Beijing Declaration 2000).

واللافت، بما يمثل انقلاباً بالنسبة إلى بكين، أن الإعلان تطرق إلى مسألة تايوان من منظور شامل، كاشفاً عن موقف دفاعي شديد للصين حيال المسألة، ومن دون أي رضوخ مباشر متبادل تجاه مسألة الشيشان. فالصياغة المطوَّلة للمادة الخامسة من إعلان بكين، التي

أشارت إلى دعم روسيا للموقف الصيني حيال تايوان، عكست قلق الصين من غموض موقف الإدارة الروسية الجديدة بشأن هذه المسألة، وخوفها من أن يعمل التوجّه الرئيسي لسياسة الرئيس بوتين الخارجية إلى دفعه نحو الغرب.

ومع تراجع حدة مخاوف الصين إزاء الموقف الروسي بشأن تايوان، كانت الصين على استعداد للانتقال إلى الخطوة التالية في تعميق الشراكة الصينية-الروسية. وهكذا، في مناخ من عدم الارتياح للاتجاهات العالمية التي كان يُنظر فيها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ذات الحيوية المتجددة، على أنها تضغط من جانب واحد لتمرير أفضلياتها في جميع أنحاء العالم، رأت الصين وروسيا أن شراكتهما المتبادلة قلّصت من الاستفراد الأمريكي إلى حد ما، ولكن الأهم هو أن الشراكة مكّنت من ظهور حالة أمنية مستقرة على المستوى الثنائي وفي آسيا الوسطى، حيث عمدت البلدان المعنية كلها إلى "تعميق الثقة بين جيوشها وخفّضت القوات العسكرية في المناطق الحدودية" (Beijing Declaration 2000). وبعد أن اطمأنت روسيا والصين إلى أن شراكتهما حققت أهدافاً عالمية، وإقليمية، وثنائية، انتقلتا إلى تنظيم علاقتهما في معاهدة.

وجاءت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودّي بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي في يوليو 2001، قبل بضعة أشهر فقط من قيام هجمات 11/ 9 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية بضخّ زخم إيجابي مؤقت في العلاقات الصينية-الأمريكية والروسية-الأمريكية. وحددت البنود المعمول بها في معاهدة الـ20 عاماً الخطوط العريضة لما تمكن تسميته نظام أمن تعاوني، يحدد القواعد الملزمة للتفاعلات التنافسية في كثير من الأحيان. وقد تعهّد الجانبان (1) عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو اتخاذ الوسائل الاقتصادية وغيرها لممارسة الضغط ضد الآخر وحل خلافاتهما سلمياً في كل الأوقات (المادة 2)؛ احترام خيار كل بلد في مجال التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (المادة 3)؛ بذل الجهود الدؤوبة لضمان السلام عبر

حدودهما الطويلة (المادة 6)؛ اعتماد تدابير بناء الثقة العسكرية، وتخفيض القوات في المناطق الحدودية (المادة 7)؛ الامتناع عن الانضمام إلى تحالفات مع أطراف ثالثة من شأنها أن تعرّض سيادة الطرف الآخر للخطر (المادة 8)؛ والأهم، إجراء اتصالات ومشاورات عاجلة تهدف إلى القضاء على التهديدات في الحالات التي "يرى أحد طرفي المعاهدة أن السلام يتعرض للتهديد والتقويض، أو أن مصالحه الأمنية معنية بالأمر، أو حين يواجه خطر العدوان" (المادة 9) (Treaty of Good Neighborliness 2001). وكان الجانب الآخر المهم في المعاهدة هو اتفاق الجانبين على تعزيز التعاون المتعدد الجوانب في مجال التجارة والتقانة المدنية، مما عكس رغبة روسية براغماتية بالابتعاد عن علاقة تعتمد اعتماداً قوياً على مبيعات الأسلحة.

وأدت الهجمات الإرهابية التي تمت برعاية تنظيم القاعدة في سبتمبر 2001 ضد أهداف متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل مضمون الخطاب الصيني-الأمريكي والروسي-الأمريكي، لفترة وجيزة، بعيداً عن الخلاف إلى انخراط انتقائي، حيث تحركت موسكو وبكين للتعبير عن دعمهما للولايات المتحدة الأمريكية ضد عدو مشترك. ووضع الرئيس بوتين، على وجه الخصوص، الخبرات التي لا يستهان بها لجهاز الاستخبارات الروسية تحت تصرف إجراء أمريكي محتمل ضد حكومة طالبان في أفغانستان، التي وفرت المأوى والدعم لعمليات القاعدة التي كان أسامة بن لادن ينفذها. وبتغيير موسكو موقفها، الذي اتسم بالاشمئزاز، من الاختراق الخارجي لساحات ما بعد الاتحاد السوفيتي، لجم بوتين ألسنة منتقديه في الجيش وأجهزة الاستخبارات لسماحه بوجود أمريكي في آسيا الوسطى. ففي وثائقهما المشتركة، توقفت الإشارات إلى "الهيمنة" الأمريكية. وسعى البلدان إلى توسيع نطاق تطبيق الحرب العالمية على الإرهاب ليشمل جميع الحركات (الشيشان وشينجيانغ) المرتبطة بأي شكل من الأشكال بالأصولية الإسلامية والشبكات الإرهابية.

وحلّل تقرير في صحيفة **بيبولز ديلي** *People's Daily* الصينية الرسمية، بتاريخ 24 ديسمبر 2001، الأثر الناجم عن أحداث 11/ 9 على النحو التالي: لقد أضحت مكافحة الإرهاب جوهر الدبلوماسية الأمريكية بعد أن بدّلت إدارة بوش وتيرة سياستها الخارجية تكتيكياً. وفي حين أدت الأحادية الأمريكية في السابق إلى تدهور العلاقات الأمريكية-الروسية والأمريكية-الصينية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية الآن "إلى تحالف عالمي ضد الإرهاب" شمل روسيا، والصين، والقوى الإقليمية الأخرى. ومع تخلّي الولايات المتحدة الأمريكية عن انتقادها الحاد لتصرفات روسيا في الشيشان، وعرضها النظر في إمكانية رفع الحواجز التجارية وتدابير أخرى من هذا القبيل مقابل الدعم الروسي لنشاطاتها في مكافحة الإرهاب، تحسّنت العلاقات الروسية-الأمريكية. وبالطريقة نفسها، عمل عرض الصين لتقديم المساعدة على تطوير علاقات أمريكية-صينية "بنّاءة". وبالتالي، لم تعد التحالفات العسكرية تمثل "العلاقة الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

بيد أن المقال [المذكور آنفاً] أشار إلى أن الهجمات الإرهابية لم "تغيّر الاستراتيجية العالمية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقضِ على الأحادية الموجودة منذ أمد طويل في السياسة الخارجية الأمريكية"، كما لم "تغيّر ميزان القوى أو بنية العالم الحالية حيث توجد قوة عظمى واحدة وقوى أخرى عديدة". أضف إلى ذلك أن الهجمات الإرهابية لم تسفر عن أي تغييرات في السياسات الروسية أو الصينية، حيث تسعى الأولى إلى استعادة مكانتها بوصفها قوة عظمى، وتصر الثانية على "الحفاظ على الاستقلالية والإمساك بزمام المبادرة في يدها". وأخيراً، ظلت العلاقة بين الصين وروسيا غير متأثرة أيضاً. وهكذا، كان الأثر الرئيسي لأحداث 11/ 9 بالنسبة إلى جميع الدول الكبرى تكتيكياً وليس استراتيجياً (*People's Daily* 2001).

ومع تنامي الدليل على الأحادية الأمريكية في مواصلة الحرب التي شنّتها ضد الإرهاب، أخذت النية الحسنة تتلاشى مع بدء روسيا والصين تمحيص الأثر الجيوسياسي

للوجود الأمريكي الطويل الأمد في جنوب آسيا وآسيا الوسطى على منظمة شنغهاي للتعاون وعلى أهداف كل منهما في المنطقة. فمنذ تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في يوليو 2001، كانت هي المنظمة الأمنية الوحيدة في المنطقة. وبعد أحداث 11/ 9، أخذ عديد من بلدان آسيا الوسطى يدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حين دعمت روسيا والصين مكافحة الإرهاب، فقد توخّتا الحذر من وجود عسكري أمريكي طويل الأمد في منطقة رأت موسكو أنها حكر لها وحدها، وتطلعت الصين فيها إلى مزيد من النفوذ.

وأدى قرار الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2003 غزو العراق، الذي عارضته روسيا والصين، إلى توسيع الصدع في السياسة. وحين تغيّر المبرر المنطقي للحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من مخاوف واقعية من أسلحة دمار شامل إلى أهداف ليبرالية تتمثل بالترويج للديمقراطية، كان قلق موسكو وبكين بادياً للعيان. وتعمَّق هذا القلق بفعل الدعم الأمريكي للحركات الديمقراطية في الثورات الملونة في أوراسيا الذي جلب النفوذَ الأمريكي إلى مناطق كان تنظر إليها موسكو تقليدياً على أنها حكر لروسيا. ومع دعم جزئي بارتفاع أسعار النفط وخزائن الدولة العامرة، تزامن النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع فترة من الحزم الروسي المتزايد، كما اتضح من تصرفات موسكو في الحرب بين روسيا وجورجيا في أغسطس 2008، ومن القرار الروسي في أوائل العام 2009 بإيقاف تدفق الغاز عبر خطوط الأنابيب العابرة في أوكرانيا نتيجة مخاوف من أن كييف كانت تسحب بشكل غير قانوني الإمدادات الموجهة لعملاء أوروبيين. وقد أدى الركود الاقتصادي العالمي، الذي بدأ في العام 2008 ونجم عن انهيار النظام المالي، إلى إعادة تركيز دول العالم اهتمامها على نقاط الضعف الاقتصادية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة العواقب الطويلة الأمد للأزمة.

وفق هذه الخلفية، تميزت العلاقات بين الصين وروسيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بجهود الصين الرامية إلى الحصول على أسلحة متطورة بشكل متزايد،

وتقانة ذات صلة بالأسلحة، وصفقات طاقة في مجالات التنقيب عن النفط والغاز، وشبكات طرق مناسبة لخطوط الأنابيب لتيسير الإمدادات. كما شهدت هذه الفترة مشاركة البلدين في المناورات العسكرية الثنائية والإقليمية، وتسوية جميع مشكلات ترسيم الحدود العالقة بينهما أخيراً. ومع أن العلاقة شهدت تقدماً وتراجعاً على حد سواء، فإن إدراك روسيا والصين لأهمية شراكتهما ومصلحتهما المتبادلة بوصفهما بلدين جارين يتقاسمان حدوداً طويلة لتجنب الانزلاق إلى علاقة عدائية بشكل علني كان شاهداً على مرونة العلاقات الثنائية عموماً. وقد ركّز بيان ديسمبر 2002 المشترك على إنجازات البلدين في تعزيز تعاونهما الثنائي في المجالات الاقتصادية والثقافية، وتنسيقهما المستمر للمواقف حيال الشؤون الدولية وفي المنظمات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، وجهودهما المشتركة لمكافحة الإرهاب. وإذ واجهتا إلغاء معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، ووجوداً عسكرياً أمريكياً طويل الأمد في جنوب آسيا/ آسيا الوسطى والعراق، آثرت موسكو وبكين الابتعاد عن انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية، واختارتا بدلاً من ذلك تطوير علاقات عمل مع واشنطن (Yu 2003).

وفي مارس 2003، تغيرت القيادة الصينية بعد تولي الرئيس هو جينتاو Hu Jintao ورئيس مجلس الدولة وين جياباو Wen Jiabao مقاليد الحكم من جيانغ زيمين وتشو رونغ جي Zhu Rongji. وفي ختام زيارة هو جينتاو الخارجية الأولى إلى موسكو في شهر مايو، أصدر الجانبان بياناً مشتركاً ركّز بشدة على التهديد الإرهابي. وكان الاقتصاد هو المسألة الأخرى التي حظيت باهتمام كبير. وإقراراً بأهمية القوة الاقتصادية بوصفها أحد الوجوه المحورية للقوة إجمالاً، تطرق البيان إلى الحاجة إلى تعزيز العلاقات في مجالي التجارة والطاقة، ودعا إلى تعزيز التعاون في مجالات الأعمال المصرفية، والائتمان، والتأمين، وإلى جعل نظام التجارة الثنائية يمتثل للمعايير الدولية. وأشار البيان إلى أن تنفيذ مشروعات نفط وغاز ضخمة، مثل مدّ خط أنابيب النفط بين روسيا والصين، وإمدادات الغاز

الطبيعي الروسي للصين، ومشروعات أخرى من هذا القبيل "ينبغي أن تكون بمنزلة الأساس لتعزيز التعاون في مجال الطاقة". ومن الواضح أن الجانب الخاص بالطاقة من العلاقة الاقتصادية شكّل أولوية بالنسبة إلى بكين، التي وعدت في المقابل بدعم انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. وفي أثناء زيارة هو جينتاو وقّع مع بوتين اتفاقية لمدّ خط أنابيب نفط بكلفة 2.5 مليار دولار من أنغارسك Angarsk في سيبيريا إلى داكينغ Daquing في شمال شرقي الصين، حيث تعهدت بكين بشراء ما لا يقل عن 5 مليارات برميل من النفط الخام الروسي (Weir 2003: 6). وقد جرى وضع الخطوط العريضة العامة لهذه الاتفاقية في يوليو 2001.

ولمعالجة خوف حكام مناطق أقصى شرق روسيا من مشكلة الهجرة الصينية غير الشرعية، أشار بيان العام 2003 إلى نيّة الحكومتين "تأسيس فريق عمل مشترك روسي-صيني معني بالهجرة". كما كرر البيان تأكيد المواقف الصينية-الروسية حيال معارضة "منطق القوة" و"سياسة الإجراءات الأحادية الجانب"، التي عملت على "إدخال عوامل جديدة من عدم الاستقرار إلى عالم غير مستقر أصلاً"، وشدد على أهمية "أن تعمل جميع الدول والشعوب معاً وتعزز التعاون الدولي" (Putin-Hu Joint Statement 2003).

وكان الحدث البارز في العام 2004 توقيع وزيري خارجية الصين وروسيا الاتفاقية التكميلية بشأن الحدود الشرقية في أكتوبر، حيث أعلن بعدها الرئيس هو جينتاو أن الحدود من الآن فصاعداً "ستصبح رمزاً للسلام، والصداقة، والتعاون، والتنمية، بين الشعبين". وكما هو متوقع، احتفى بيان 2004 المشترك بهذا الإنجاز، وصدّق أيضاً على اتفاقية لتنفيذ المواد ذات الصلة بإجراءات معاهدة العام 2001. كما وردت الإشارة إلى التعاون الاقتصادي، وخصوصاً في "الترويج لمشروعات كبيرة في الطاقة، والتقانة العالية، والتعاون المحلي"، وهي مجالات ذات أهمية خاصة للقيادة الصينية، حيث نوقشت أول مرة في العام 2001، لكن الصين أصيبت بخيبة أمل من عدم ورود أي إشارة محددة إلى صفقة

أنابيب النفط التي كانت بكين تسعى إليها بشدة (Meng 2004). غير أن قرار روسيا في نوفمبر 2004 السماح للدالاي لاما بزيارة جمهورية كالميكيا Kalmykia أثار عبارات الاستياء الصينية (Yu 2004).

وبعد أن تم حلّ أشد قضايا تسوية الحدود تعقيداً، حوّل الجانبان اهتمامهما في العام 2005 إلى وضع صيغة مسهبة لبيان مشترك بشأن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، والذي أشار إلى أن عملية بناء نظام دولي جديد ستكون "معقدة وطويلة"، لأنه مع أن "السلام والتنمية" مازالا "أهم موضوعات العصر"، فإن "ظواهر اختلال التوازن والصراع" مازالت موجودة مع تحرك العالم صوب "تطور التعددية القطبية العالمية والعولمة الاقتصادية".

واعتبرت الوثيقة أن العلاقة بين الصين وروسيا نموذج لـ"المبادئ المنصوص عليها في هذا البيان"، ودعت دول العالم للدخول في حوار شامل حول مسألة النظام الدولي لأن "مستقبل العالم، وتقدّم البشرية، والقدرة على التعامل مع التحديات والتهديدات" في القرن الحادي والعشرين تعتمد على نتائج هذا الحوار. ولخصت العناصر الأساسية للنظام الدولي الجديد المواقفَ الروسية والصينية المشتركة حيال ضرورة "الحفاظ على السيادة"، وضمان "حق الدول في اختيار مساراتها التنموية في ضوء ظروفها الخاصة"، ونبذ عقلية "المواجهة والانحياز" و"الحق في احتكار شؤون العالم والسيطرة عليها"، وحماية مكاسب العولمة من خلال التجارة مع الحد من آثارها غير المتكافئة بوساطة "التنسيق والتعاون المتبادل المفيد"، وضمان أن تكون حمايات حقوق الإنسان "قائمة على مبادئ المحافظة بحزم على مبدأ المساواة في السيادة لجميع الدول"، واحترام التقاليد التاريخية للبلدان المتعددة الأعراق، وتجنب الأعمال التي تهدف إلى تقسيم الدول ذات السيادة أو زرع الكراهية بين الجماعات العرقية، والدعوة إلى الحوار الدولي عبر الأمم المتحدة وإلى بذل جهود التكامل الإقليمي على أساس "الانفتاح، والتعاون على قدم المساواة، وعدم استهداف دول أخرى" (Joint Statement 2005).

ومع أن بكين وموسكو تحدثتا بصوت واحد في توجيه زخم بيان العام 2005 ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الفشل مرة أخرى في التوقيع على عقد خط أنابيب النفط الذي كان الصينيون يتوقون إليه بشدة أوحى بأن روسيا كانت تتخذ قراراً صعباً بين إشراك الصين وتجنب موقف قد تبدو فيه كأنها شريكها الأصغر في المستقبل. لكن محاولات البلدين المشتركة للحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى استمرت مع سفر القادة إلى اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون في أستانة، عاصمة كازاخستان، حيث شهد الاجتماع دعوة مشتركة لوضع جدول زمني لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من جميع القواعد في آسيا الوسطى. وبعد ذلك بوقت قصير، دعت أوزبكستان لانسحاب القوات الأمريكية من قاعدة كارشي خاناباد Karshi-Khanabad.

كما أجرت الصين وروسيا أولى مناوراتها العسكرية المشتركة في العام 2005 بهدف خلق روابط أمتن وتطوير المشاركة وتبادل المعلومات والمعدات بين الجيشين. وتألفت هذه المناورات، التي أطلق عليها اسم "بعثة السلام 2005"، من مناورات بحرية، وأرضية، وجوية، وأتاحت للصين استعراض براعتها العسكرية وشراكتها مع روسيا أمام تايوان والولايات المتحدة الأمريكية. واستعرضت موسكو، بالمثل، علاقاتها العسكرية "الوثيقة" مع بلد آسيوي مهم في وقت كان نفوذها يتعرض للخطر في عهد ما بعد الاتحاد السوفيتي مع بداية الثورات الملونة.

وفي العامين 2006 و2007 على التوالي، كشفت الصين وروسيا عن عام روسيا وعام الصين بسيل عارم من الفعاليات والنشاطات ذات الصلة بالثقافة، والأعمال، والسياسة، والعلوم. وشدد البيان المشترك لعام 2006، الذي جاء بعد عقد من إعلان الشراكة الاستراتيجية، على الشراكة في مجال الطاقة الناشئة، ودعم نظام عدم الانتشار فيما يتعلق بالمشكلات المستمرة للبرامج النووية في كوريا الشمالية وإيران، وألمح إلى ضرورة التوصل إلى حل تعاوني لقضيتَي فلسطين-إسرائيل والعراق. وبشكل عام، شغلت قضايا الطاقة

والمخاوف من النيّات النووية لإيران مركز الصدارة في المناقشات التي جرت بين بوتين وهو جينتاو، لكن البيان المشترك لم يأت على ذكر إيران إلا بشكل عابر. وبعد حذفه من بيان يوليو 2005، كررت وثيقة العام 2006 دعم روسيا لموقف الصين المعتاد حيال تايوان والتبت، ومع أنه جرى توقيع ثلاث اتفاقيات في مجال الطاقة، فلم يتم إحراز أي تقدم في مشروع خط أنابيب النفط (Joint Statement 2006).

أما بيان مارس 2007 فأسهب في عرض العناصر الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للشراكة، كما أكد الحاجة إلى حل سياسي للمشكلات العالقة في كوريا الشمالية (من خلال آلية المحادثات السداسية الأطراف)، وإسرائيل–فلسطين (من خلال اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط)، والشرق الأوسط، وأفغانستان. واللافت أنه لم يرد أي ذكر للنزاع بين الهند وباكستان. وفي رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أشار البيان إلى ضرورة احترام "التقاليد الثقافية الفريدة لآسيا الوسطى". وعُدَّ التعاون الاقتصادي والأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمجموعة الاقتصادية الأوراسية آليةً "أكثر فعالية" في حل مشكلات البلدان في آسيا الوسطى (Joint Statement 2007). وفي هذا السياق، انضمت الصين وروسيا إلى دول آسيا الوسطى في المناورات العسكرية المشتركة التي أطلق عليها اسم "بعثة السلام 2007".

وتناول بيان مايو 2008 المشترك، الذي وقّعه رئيس روسيا المنتخب حديثاً دميتري ميدفيديف Dmitri Medvedev والرئيس هو جينتاو، مسألتين: الفضاء الخارجي، والعولمة. وأعرب الجانبان عن معارضتهما تسليح الفضاء الخارجي، بهدف الحيلولة دون حدوث سباق تسلح، ودعوَا إلى الاستفادة السلمية منه عبر المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. كما حثت الصين وروسيا المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان المتقدمة، على زيادة المعونات التنموية والعمل لتحقيق عولمة اقتصادية متوازنة من خلال استراتيجيات لا غالب فيها ولا مغلوب (Joint Statement 2008; China, Russia Pledge 2008).

ويكشف مسار العلاقات الصينية-الروسية، عند استعراضه من منظور التصريحات السنوية والبيانات المشتركة على مر الزمن، عن شراكة أمنية واقتصادية معقدة ومتشابكة تضم عناصر تنافسية وتعاونية. وقد طوّر البلدان شبكة حكومية دولية واسعة تشمل مسؤولين على مستويات متعددة في تفاعلات متكررة ومؤسساتية تُتوّجها اجتماعات قمة نصف سنوية للقيادة السياسية. وسعت الصين وروسيا أيضاً إلى إنشاء برامج تبادل ثقافي وتعليمي تهدف إلى تعزيز الدعم الشعبي لهذه الشراكة.

الأمن والاقتصاد

بالإضافة إلى الجوانب السياسية التي نوقشت أعلاه، تشمل الجوانب الرئيسية للشراكة المتعددة الأبعاد البعدينِ الأمني والاقتصادي.

العلاقة الأمنية

مثّلت تسوية الحدود ومبيعات الأسلحة أبرز التطورات على امتداد البعد الأمني للعلاقة بين الصين وروسيا. وقد عملت اتفاقيات ترسيم الحدود على تخفيف حدة التوتر بين جارين يجمعهما تاريخ من الشكوك والتنافس يزداد تعقيداً بفعل الذكريات الأخيرة للصراع المسلح على طول الحدود، وأتاحت التسوية للصين وروسيا التوقف عن النظر إحداهما إلى الأخرى على أنها تشكل تهديداً وجودياً وشيكاً. ودلّت مبيعات الأسلحة على صورة أكثر تعقيداً. فعلى المدى القصير، خدمت هذه المبيعات المصالح الصينية والروسية، حيث ساعدت بكين على برنامجها لتحديث الجيش، وساعدت صناعة الدفاع الروسية المتعثرة اقتصادياً. لكن إحجام موسكو عن تزويد الصين بأسلحة متطورة جداً من الناحية التقانية يعكس توجّسها من صعود منافس لها يطالِب بالقوة والنفوذ في الساحة التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يشغلها. وهذه المقاومة الروسية نابعة من خوف من أهداف البيئة المحيطة أكثر منها من مخاوف وجودية.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولـة، تقلّص طـول الحـدود الروسـية مـع الصـين مـن 7,500 كلـم إلى حـوالي 4,300 كلـم (Bakshi 2001). عـلى أن محادثـات الحدود سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي. وبقيت المطالبات الحدودية المتنـازع عليهـا مـن دون حل بعد الاشتباك المسلح في العام 1969. وقد اسـتجاب الصـينيون للاقتراحـات السوفيتية القاضـية بتوقيـع اتفاقيـة عـدم اعتـداء بالـدعوة إلى فـضّ اشـتباك القـوات السوفيتية التي تم حشدها على طول الحـدود بعـد العـام 1969، وأسـفرت عـن زيـادة القـوات الصـينية مـن 40 فرقـة إلى 75 فرقـة (Tsai 2003: 34–35). لكـن الاتحـاد السوفيتي رفض الموافقة على الطلب الصيني.

وبفعل قلق بكين من تقارير تفيد بأن الاتحاد السوفيتي اعتمد مبدأ الضـربة الاستباقية ضد المنشآت النووية الصينية، فقد سعت إلى إنهاء عزلتها الدولية ببدء محادثات دبلوماسـية مع الولايات المتحدة الأمريكية (Office of Director of Research and Intelligence 1969). وبحلول أوائل ثمانينيات القرن العشـرين، أعادت القيادة في مرحلة ما بعد الماويـة النشيطة اقتصادياً والواثقة دبلوماسياً إشـراكَ الاتحاد السوفيتي في مناقشات الحدود. لكـن هذه المحادثات لم تكتسب الزخم إلا مـع دعـوة الـرئيس غورباتشـوف في العـام 1986 في مدينة فلاديفوستوك Vladivostock إلى جعل الحدود "خـط سـلام وصـداقة"، وعرضـه الاستخدام المشترك لموارد المياه في نهر آمور Amur [الذي يشكل خطاً حدودياً فاصلاً بـين الشـرق الأقصـى الروسـي وشمال شـرقي الصين] (Bakshi 2001).

وفي العام 1987، بعد التخفيض السوفيتي الكبـير للوجـود العسـكري في الشـــرق، بدأت لجنة صينية–سوفيتية مشتركة العمل على الحدود الشـرقية المتنازع عليهـا. وبحلـول شهر مايو 1991، تم ترسيم قطاعات واسعة من الحدود الشـرقية، وجرى التصـديق عـلى الاتفاقية التي تلت في العام 1992. كما جرى الانتهاء مـن الاتفاقيـة عـلى ترسـيم الحـدود الغربية الأقصـر (55 كيلومتراً) في العـام 1994، وصُـدّقت الاتفاقيـة في العـام 1995. وفي

نوفمبر 1997، توصلت روسيا والصين إلى اتفاقية حول الاستخدام الاقتصادي المشترك لعديد من الجزر والمياه المتاخمة لها في القطاع الشرقي. ومع هذه الاتفاقيات، احتفظت روسيا بـ1,163 جزيرة من أصل 2,444 جزيرة، مع تسليم الصين 1,281 جزيرة. وفي نهاية المطاف، تم ترسيم قطاعات الحدود الشرقية، التي لم يكن قد بُتّ في شأنها، وذلك في العامين 2004 و2008. ومع توقيع اتفاقية تكميلية في أكتوبر 2004، لم تبق سوى جزيرتي تارابـاروف Tarabarov (ينلونغ Yinlong) وبولشوي يوسوريسكاي Bolshoi Ussuriysky (هيشياتسي Heixiazi) من دون تسوية نهائية (Putin-Hu Resolve Border 2004). وبحسب بنود اتفاقية يوليو 2008، تم التنازل عن جزيرة تاراباروف ونصف جزيرة بولشوي يوسوريسكاي للصين (Li 2008a).

ووضعت اتفاقية العام 2008 حداً للملحمة الحدودية الطويلة التي، بناء على مزاعم الصين، وُضعت وفق "معاهدات غير متكافئة" يعود تاريخها إلى الماضي الروسي الإمبريالي. واعتُبرت اتفاقيات ترسيم الحدود انتصاراً كبيراً في بكين. ومع أن الصين قبلت حلاً وسطاً بخصوص حجم المطالبات الإقليمية، فإنها حققت "وصولاً متكافئاً إلى الأنهار الحدودية مُلزِماً بموجب المعاهدة" (Bakshi 2001)، كما استعادت أكثر من 1000 جزيرة، وتوصلت إلى تسوية مُرضية بشأن جزيرتي تاراباروف وبولشوي يوسوريسكاي. وكما أشار شينغ شليانغ Sheng Shiliang، وهو محلل صيني يعمل في مركز البحوث الإنمائية التابع لمجلس الدولة في الصين "إنه حدثٌ صنعَ عهداً جديداً في الصين لأننا، في نهاية المطاف، نجحنا في استعادة قطعة من أراضينا" (China, Russia Solve 2005). وأشار تقرير لوكالة الأنباء الصينية الرسمية، **شينخوا** *Xinhua*، إلى أن منطقة الشريط الحدودي كانت "غنية بالموارد الطبيعية"، ووفرت "حركة تنقل سهلة"، وأن مسؤولي التنمية في مقاطعة هيلونغجيانغ Heilongjiang المجاورة كانوا يخططون للتنمية الشاملة للمناطق المستعادة، بما في ذلك بناء الموانئ، والمستودعات، ومرافق البنية التحتية الأخرى (China, Russia Solve 2005).

وأظهرت ثقافة الصين التفاوضية في محادثاتها الحدودية مع الاتحاد السوفيتي/ روسيا إصراراً لا يلين. فقد أُجريت مفاوضات من هذا القبيل حول الحدود مدة ستة أشهر في العام 1964، عبّرت خلالها بكين عن موقفها بعدم قبول خطوط الحدود القائمة التي رُسمت وفق "معاهدات غير متكافئة". وبالمقابل، أصر الاتحاد السوفيتي على قانونية المعاهدات السابقة جميعها. وبعد النزاع العسكري في العام 1969، قوبل العرض الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لإجراء محادثات ثنائية بتحركات متلكئة من جانب بكين إبان فترة من الضعف العسكري الصيني والعزلة الدولية. وبعد أن تحسّن موقف الصين تجاه الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين، حينها فقط وافقت على إجراء محادثات ثنائية. وحققت تلك المناقشات بضع نتائج ملموسة إلى أن اقترب الاتحاد السوفيتي في عهد غورباتشوف أكثر من الموقف الصيني، وبدا مستعداً للتفاوض على تسوية. وهكذا، باعتماد بكين منظوراً طويل الأمد، كانت على استعداد للانتظار إلى أن تسمح الظروف التاريخية بأفضل فرصة ممكنة للفوز بتسوية قبل الشروع في مفاوضات جدية.

وفي حين أعرب الحكام الروس في الشرق الأقصى عن قلقهم من الآثار السلبية الاقتصادية والعسكرية المتأتية من التنازل عن أراض في شرق البلاد للصين، فقد صوّر الكرملين هذه الاتفاقيات بأنها خطوات مهمة في طريق إزالة عقبة أمنية حالت دون تطوير علاقات ودية مع جارتها الجنوبية. ومع تنظيم الاتفاقيات بمعاهدات ملزمة قانوناً، استطاعت روسيا إعادة نشر قواتها في القوقاز وآسيا الوسطى. وبالمثل، تمكّنت الصين من إعادة توجيه قواتها إلى التبت، وشينجيانغ، ومنغوليا الداخلية، ومقاطعة فوجيان الواقعة مقابل تايوان. وكان هدف روسيا من إعادة نشر قواتها مواجهة تنامي النفوذ الغربي، في حين أن أحد الأسباب الرئيسية لإعادة الانتشار الصيني هو الخشية من حدوث اضطراب سياسي في محيط الصين واحتمال حصول تحركات تايوانية نحو الاستقلال.[6]

ثمة مردود آخر مهم للصين من تحسّن العلاقات مع روسيا تمثّل في استعداد موسكو لبيع منظومات أسلحة وتقانة عسكرية متقدمة إلى حد ما لدعم التحديث العسكري الطموح

لبكين. علاوة على ذلك، تمكّنت الصين من الحصول على عقود تسلّح بشروط مناسبة. واستند كثير من العقود الأولية إلى مقايضة السلع الاستهلاكية الصينية بالسلاح الروسي. وكما يقول سيرغونين وسوبوتين Sergounin and Subbotin، لم تتجاوز نسبة المبالغ التي سُدِّدت بالعملة الصعبة ثمناً لمبيعات أسلحة سابقة 30-50٪ من القيمة الإجمالية؛ حيث دفعت الصين ثلثي مجموع تكاليف العقد الأول لطائرات سوخوي-27 فلانكر Su-27 Flanker، ونصف تكلفة الغواصات فئة كيلو Kilo عبر صفقات مقايضة (1998: 208). وكانت موسكو غائبة إلى حد كبير من سوق الأسلحة الصينية في الفترة 1969-1989 نتيجة انقطاع العلاقات. وبعد أن نسّق دينغ شياو بينغ عودة الصين إلى العالم بعد فترة طويلة من العزلة التي فرضتها على نفسها، باشرت بكين العمل على خطط طموحة للتحديث العسكري انطلقت ببطء في ثمانينيات القرن الماضي، واكتسبت زخماً في تسعينياته، وازدادت وتيرتها بشدة في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعقب حظر الأسلحة الذي فرضه الغرب على الصين بعد حادثة ساحة تيانانمين في العام 1989، برزت روسيا بوصفها مُورِّدَ أسلحة رئيسياً للصين، في تكرار، بدرجة أقل، لموقف الاتحاد السوفيتي في خمسينيات القرن العشرين بوصفه مَصدر الصين الخارجي الوحيد للأسلحة.[7] (انظر الجدول 3-1).

وازداد إنفاق الصين العسكري على نحو يتناسب وتمويل وارداتها من الأسلحة. وعلى الرغم من أن نسبة النفقات العسكرية راوحت بين 1.6 و2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بمعدل كبير أدى إلى قيام الصين بتعزيز ترسانتها العسكرية (انظر الجدول 3-2). أضف إلى ذلك أن الأرقام الرسمية لميزانية الدفاع، وفقاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية، لا تشمل فئات كبيرة عديدة من النفقات، بما في ذلك نفقات القوات الاستراتيجية، وعمليات الشراء الأجنبية، وأعمال البحث والتطوير العسكرية الطابع، والقوات الصينية شبه العسكرية. وتفيد تقديرات وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية DIA في العام 2007 أن النفقات الدفاعية الصينية، على سبيل المثال، تراوح بين 97 مليار دولار و139 مليار دولار (Military Power 2008: 31-32). وبين العامين 2003-2007، كانت حصّة

الصين من الواردات العالمية للأسلحة هي الكبرى في العالم حيث بلغت 12٪. واحتلت الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري في العام 2007، وهو ما يمثل 5٪ من النفقات العسكرية العالمية، ويُقدَّر أنها ضاعفت إنفاقها العسكري ثلاث مرات بين العامين 1998 و2007 (SIPRI Yearbook 2008: 10–11).

الجدول (3-1)

قيم مؤشر الاتجاهات TIV* لواردات الأسلحة من ثلاثة من كبار مورّدي السلاح للصين وفي نسبة مئوية من قيمة الواردات الإجمالية من الأسلحة (بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار في العام 1990)

العام	1959–1950	1969–1960	1979–1970	1989–1980	1999–1990	2007–2000
المورِّد	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفيتي/ روسيا	روسيا
القيمة	29,544	4,952	162	166	6,373	19,833
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية	100	99	70	37	81	94
المورِّد	لا يوجد	ألبانيا	الاتحاد السوفيتي	فرنسا	فرنسا	المملكة المتحدة
القيمة		32	60	141	663	454
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية		0.7	26	32	8.5	2
المورِّد	لا يوجد	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	إسرائيل	فرنسا
القيمة		14	10	101	295	435
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية		0.3	4	23	3.8	2

المصدر: SIPRI Arms Transfers Database.

* تشير قيم مؤشر الاتجاهات TIV إلى تكاليف الأسلحة المنقولة على أساس وحدة الإنتاج المعروفة لمجموعة أساسية من الأسلحة، والقصد منه تمثيل نقل الموارد العسكرية وليست القيمة المالية للأسلحة المنقولة. (المترجم نقلاً عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI).

وبالمقابل، انكمش الاقتصاد الروسي في تسعينيات القرن العشرين، حيث سجّل نمواً ضعيفاً في العام 1997، ولم ينهض من عثرته إلا في مطلع ذلك العقد. ولم تكن نفقات الأسلحة في روسيا كافية للحفاظ على صيانة مُرضية للقوات المسلحة في البلاد. كما لم تكن موسكو في موقف يمكّنها من تقديم طلبيات جديدة لإجراء تحديثات عسكرية. وفي ظل هذا الوضع المزري، شكّلت مبيعات الأسلحة الركائز الرئيسية الداعمة لصرح صناعة الدفاع الروسية المتطورة، التي لعبت شهية الصين الهائلة للأسلحة دوراً مهماً فيها. فبين العامي 1992 و2006، ومن إجمالي صادرات الأسلحة الروسية البالغة قيمتها 58.4 مليار دولار، وصلت مشتريات الصين إلى حوالي 26 مليار دولار (*Kommersant* 2007). وشملت مشتريات الصين من الأسلحة الروسية خلال تلك الفترة طائرات مقاتلة متطورة (من طراز Su-27SK وSu-30MK)، وغواصات فئة كيلو Kilo، ومنظومات الدفاع الجوي S-300PMU. وراوحت المشتريات الأخرى بين سلسلة المدمرات فئة سوفريميني Sovremenny والمروحيات المضادة للغواصات، ومنظومات صواريخ سام SAM المتنقلة، والمنظومات الصاروخية، والصواريخ المضادة للسفن، ورادارات المراقبة الجوية.[8]

لكن علاقة الأسلحة بين الصين وروسيا لم تخلُ من المنغصّات؛ فانتقال روسيا من مرحلة الصعوبات الاقتصادية الحادة إلى نمو اقتصادي أكثر نشاطاً وقوة، عززه ارتفاع أسعار النفط بين العامين 1999 و2007، تزامن مع نهاية مرحلة طويلة من المشتريات الصينية الهائلة من الأسلحة الروسية. وأدت هذه التطورات المتتابعة إلى خلق بعض التوتر في العلاقة الخاصة بالأسلحة، كما يشير إليه تضارب الروايات حول أسباب التأجيل الثاني لاجتماع كان من المقرر عقده في مايو 2007 للجنة الروسية-الصينية المعنية بالتعاون العسكري-التقاني. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة **كوميرسانت** ***Kommersant***، عزا المسؤولون الروس هذا التأخير إلى تغيير أُدخل على رؤساء اللجنة. لكن الصينيين قالوا إن

هذا التأجيل جاء نتيجة الحاجة إلى إجراء تحسينات للأسلحة الروسية وفقاً لشروط العقود المبرمة. وقد حدث هذا الجدل تحت ظروف شرحها كونستانتين ماكينكو Konstantin Makienko، من "مركز تحليل الاستراتيجية والتكنولوجيا"، بقوله: "إن روسيا وسَّعت شحنات أسلحتها جغرافياً [إلى الجزائر، وفنزويلا، وليبيا] بشكل ملحوظ، ولذلك لم تعد في حاجة ماسة إلى المشتريات الصينية" (*Kommersant* 2007).

الجدول (3-2)

النفقات العسكرية الصينية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، 1990-2007

العام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار عام 2005	القيمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1990	13.15	2.6	3.8
1991	13.69	2.4	9.2
1992	16.54	2.5	14.2
1993	15.33	2	14
1994	14.61	1.7	13.1
1995	14.99	1.7	10.9
1996	16.61	1.7	10
1997	16.8	1.6	9.3
1998	19.27	1.7	7.8
1999	21.63	1.8	7.6
2000	23.77	1.8	8.4
2001	28.01	2	8.3
2002	33.06	2.1	9.1
2003	36.55	2.1	10
2004	40.27	2	10.1
2005	44.32	1.9	10.2
2006	51.86	2.1	11.1
2007	58.26	غير متوافرة	11.4

المصدر: النفقات العسكرية الصينية من: SIPRI Arms Transfers Database؛ ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الحسابات الوطنية.

على الجانب الصيني، أوحى انسحاب بكين، نتيجة خلافات على التكاليف، من مفاوضات لشراء طائرة لنقل القوات، من طراز إليوشن IL-78؛ وطائرات للتزويد الجوي بالوقود، من طراز إليوشن IL-78؛ وطائرات سوخوي Su-33 المضادة للسفن، بأن خطط الصين لتحديث جيشها لم تعد ملحّة بالقدر الذي كان عليه الوضع في تسعينيات القرن العشرين (Lague 2008; *Kommersant* 2007). وفي حين لم يعد الجيش الصيني زبوناً كثير التطلّب في تسعينيات القرن المذكور، فإنه يسعى حالياً إلى الحصول على الأسلحة الأكثر تطوّراً، مثل القاذفات الاستراتيجية، والدبابات، والمروحيات الهجومية، ومحركات الطائرات العالية الأداء، كما يسعى قبل كل شيء إلى نقل التقانة. وقد امتعضت الصين من رفض روسيا بيعها منظومات أسلحة كانت موسكو على استعداد لبيعها للهند (Lague 2008). وهكذا، وفيما كان 70٪ من صادرات الأسلحة الروسية متّجهاً إلى الصين في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين (Lague 2008)، انخفضت حصة الصين إلى 45٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية في العام 2007 (SIPRI Yearbook 2008). ومع أن الرقم في العام 2007 مازال يعد ذا شأن، فليست هناك أي صفقات أسلحة رئيسية جديدة يجري التفاوض بشأنها أو التخطيط لها. فقد استثمرت بكين بقوة في تطوير وإنتاج منظومات أسلحة محلية لتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب (Military Power 2008: 26–28). ويستدلّ من تفضيل الصين الحصول على تقانة الأسلحة من روسيا، وصفقات الإنتاج المشترك معها، والنجاح الملحوظ للخبراء الفنيين الصينيين في الهندسة العكسية* على مدى الجهود التي يبذلها الصينيون لتعزيز قدرات الصين المحلية في مجال صنع الأسلحة، تماماً على غرار تضافر الجهود الصينية التجسسية في الغرب بهدف الحصول على التقانة العسكرية المتقدمة (Military Power 2008: 36–37).

---

* هي آلية تعنى باكتشاف المبادئ التقانية لآلة، أو نظام ما، من خلال تحليل بنيتها، ووظيفتها، وطريقة عملها. وغالباً ما تتم هذه العملية بتحليل نظام (الآلة الميكانيكية، البرنامج الحاسوبي، القطعة الإلكترونية... إلخ) إلى أجزاء أو محاولة إعادة تصنيع نظام مشابه له يؤدي الوظيفة عينها التي يقوم بها النظام الأصلي. (المترجم)

بدءاً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع بدء انتفاخ الخزائن الوطنية لروسيا، أعادت موسكو توجيه اهتمامها إلى القطاع العسكري المهمل. فلم تشهد النفقات ازدياداً فحسب، (انظر الجدول 3-3) بل وتم تخصيص نسبة أكبر من النفقات الدفاعية للبحث والتنمية والقوات المسلحة. وهكذا، على سبيل المثال، سجّل الإنفاق الروسي على الأسلحة، الذي ظل راكداً، أو انخفض، في تسعينيات القرن العشرين، زيادة نسبتها 13٪ في العام 2007، مما وضع البلاد في المرتبة السابعة في العالم في مجال النفقات العسكرية (SIPRI Yearbook 2008). وفي 18 مارس 2009، أشار الرئيس ميدفيديف في خطاب ألقاه أمام قادة جيشه، إلى الحاجة إلى القيام بتحديث جذري للقوات المسلحة الروسية، بقوله: "في العام الماضي، جهّزنا عدداً من الوحدات العسكرية بأسلحة جديدة، وسنبدأ إعادة تسليح واسعة النطاق للقوات المسلحة في العام 2011". وفي حين تقدّم القوات المسلحة الروسية طلبيات جديدة للحصول على أسلحة، لم تعد صناعة الدفاع الروسية في حاجة ماسّة إلى بيع كميات هائلة من الأسلحة للصين، كما كانت الحال من قبل (Babich 2009). وبناء على هذه الاتجاهات، لاحظت صحيفة **كوميرسانت** أن التعاون العسكري التقاني بين روسيا والصين قد "استنفد إمكاناته بشكله الحالي" (*Kommersant* 2007).

على أنه وإن كانت كميات مبيعات الأسلحة من روسيا إلى الصين تميل إلى الانخفاض، فمن غير المحتمل أن ينتهي اعتماد بكين على الأسلحة والتقانات الدفاعية الروسية في المستقبل القريب. فإلى جانب تجارة الأسلحة النشيطة، هناك أكثر من 200 ضابط صيني يتدربون في روسيا سنوياً (*Komsomolskaya Pravda* 2002). أضف إلى ذلك أنه في نطاق الأمن الأوسع، خطت روسيا والصين خطوات واسعة في إنشاء نظام أمني تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون ومن خلال إطلاقهما الآلية التشاورية الأمنية الاستراتيجية في العام 2005 (Qin and Wang 2002).

الجدول (3-3)

النفقات العسكرية السوفيتية/ الروسية (SIPRI Military Expenditure Database) ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المئوي (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الحسابات الوطنية) 1990-2007

العام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار عام 2005	القيمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٪ من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1990	17.31	12.3	5–
1992	42.5	5.5	14.5–
1993	37.56	5.3	8.7–
1994	36.61	5.9	12.7–
1995	21.68	4.4	4.1–
1996	19.14	4.1	3.6–
1997	21.24	4.5	1.4
1998	13.55	3.3	5.3–
1999	14.04	3.4	6.4
2000	19.14	3.7	10
2001	21.24	4.1	5.1
2002	23.60	4.3	4.7
2003	25.11	4.3	7.3
2004	26.11	3.8	7.1
2005	28.49	3.7	6.4
2006	31.18	3.6	6.7
2007	35.36	غير متوافرة	8.1

ملاحظة: أرقام عامي 1990–1991 خاصة بالاتحاد السوفيتي.

المصدر: النفقات العسكرية السوفيتية/ الروسية من: SIPRI Military Expenditure Database؛ ومعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المئوي من: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الحسابات الوطنية.

العلاقات الاقتصادية

تعد الطاقة والتجارة عنصرين أساسيين في الشراكة الاقتصادية النامية بين الصين وروسيا. فشهية الصين النهمة للطاقة جعلت بكين تسعى لإبرام صفقات في مجال الطاقة مع روسيا، التي تعد ثاني أكبر مصدِّر للنفط في العالم. لكن موسكو تخشى من أن تصبح أسيرة علاقة اقتصادية غير متكافئة مع جارتها الجنوبية العملاقة، بحيث تغدو روسيا مزوِّداً للموارد في حين تصدّر الصين لها المنتجات الصناعية والاستهلاكية. وكانت حصة الآلات والمعدات الصناعية في إجمالي صادرات الصين إلى روسيا قد ارتفعت من 8.2٪ في العام 2000 إلى 20٪ في العام 2005 و29٪ في العام 2006، في حين انخفضت الأرقام المقابلة لصادرات الآلات الروسية للصين بشكل كبير من 28.7٪ في العام 2001 إلى 20.1٪ في العام 2002 و1.2٪ في العام 2006. وأظهرت حصة صادرات الطاقة الروسية إلى الصين زيادة مضاعَفة من 10.2٪ في العام 2001 إلى 53.9٪ في العام 2006 (Portyakov 2007a: 9).

وفي مقابلة مستفيضة مع وسائل الإعلام الصينية في مايو 2008، قال الرئيس ميدفيديف، قبل أول جولة خارجية له إلى الصين، إنه في القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن تعتمد التجارة بين الصين وروسيا على صادرات الطاقة الروسية وصادرات السلع الصينية فقط، بل وينبغي أن تشمل التبادلات في قطاعات التقانة العالية، مثل الفضاء، والتقانة النانوية (الدقيقة)، والسيارات (Kremlin website 2008).

وعلى حين ازداد التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير (انظر الجدول 3-4)، فإن الخلافات موجودة تحت السطح. أضف إلى ذلك أنه حتى مع ارتفاع حجم التبادلات، تشكّل أرقام التجارة بين البلدين جزءاً يسيراً جداً من تجارة الصين الشاملة، كما تحوّل الموقع النسبي للبلدين في التجارة الثنائية لصالح الصين. فبحسب أرقام وزارة التجارة الصينية، احتفظت الصين في العام 2008 بموقعها الذي احتلّته في العام السابق بوصفها ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا، في حين تراجعت روسيا من المركز السابع إلى التاسع بين

أكبر شـــركاء الصـين التجـاريين (Senior Official 2009). وخـلال تسـعينيات القـرن العشـرين، راوح حجم المبيعات التجارية بين 5.1 مليـارات دولار و7.7 مليـارات دولار، ليرتفع إلى أكثر من نطاق الــ10 مليـارات دولار في العـام 2001، وتحسّـن بقـوة في العقـد الأول من القرن الحادي والعشـرين. وفي العـام 2008، بلـغ حجـم التجـارة 56.8 مليـار دولار، مسجلاً زيادة نسبتها 17٪ مقارنـة بالعـام 2007، لكنهـا أقـل مـن نسـبة النمـو في التجارة خلال العام 2006 والبالغة 44.3٪ (China-Russia Trade 2009). وكان لتفاقم الأزمة المالية بـين العـامين 2008–2009 تـأثير شـديد في التـدفقات التجاريـة. وبحسـب سيرغي تسيبلاكوف Sergey Tsyplakov، ممثل روسيا التجـاري في الصـين، انخفضـت واردات روسيا من الصين بنسبة 51٪، وتراجعـت الصـادرات إلى الصـين بنسـبة 27٪ في يناير (China-Russia Trade 2009 2009).

الجدول (3-4)

التجارة بين الصين وروسيا (مليون دولار أمريكي)

العام	الصادرات	الواردات
1992	2,689	3,879
1993	2,692	4,986
1994	1,578	3,466
1995	1,674	3,799
1996	1,693	5,156
1997	2,035	4,084
1998	1,833	3,627
1999	1,497	4,223
2000	2,233	5,769
2001	2,715	7,959
2002	3,522	8,405
2003	6,035	9,726
2004	9,102	12,129
2005	13,211	15,886
2006	15,829	17,539

المصدر: *IMF Direction of Trade Statistics Yearbook*، أعداد مختلفة.

وعلى الرغم من التكاملات بين العرض والطلب، فإن التقلبات التي تكتنف علاقة الصين بروسيا في مجال الطاقة تتبدّى في الفترات التي يكون فيها هذا البلد أو ذاك في موقف تفاوضي أقوى. وهكذا، بمعزل عن كون "الشراكة" مبنية على تقارب أساسي في المصالح القومية، فقد كانت في مجال الطاقة تكتيكية. فالوصول إلى موارد الطاقة المناسبة يمثل شرطاً لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية في الصين؛ فالصين تعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثالث أكبر مستورد صافٍ للنفط (Energy Intelligence Administration 2009a: 1). وقد أضحت الصين مستورداً صافياً للنفط في العام 1996. وكانت ثمة هيئة صينية معترف بها ومعنية بقضايا الطاقة قد كتبت في العام 2003، تقول إنه كي يتسنّى توفير أمن الإمدادات النفطية، يتعيّن على بكين أن تكون حازمة في تنفيذ استراتيجية "الخروج" التي "زادت إلى الحد الأقصى" من حصة الصين من موارد النفط العالمية. ودعت هذه الاستراتيجية المتعددة الأوجه، التي أقرتها الحكومة الصينية في العام 1999، إلى تطوير الموارد الخارجية واستخدامها، وتنويع الواردات النفطية، وتشجيع الاستثمارات في البلدان الأجنبية ودعمها سواء من خلال المشروعات المملوكة للدولة أو غيرها من ملكية المشروعات ذات المزايا التنافسية النسبية، وتحفيز صادرات السلع واليد العاملة، وتكوين مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات القوية والأسماء التجارية الشهيرة (Li 2009).

وقد سعت سياسة بكين في مجال الطاقة إلى الحد من اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط المضطرب سياسياً. وفي إطار استراتيجية شاملة للطاقة، فضّلت شركات النفط الصينية اتفاقيات "تقاسم النفط" التي ستحصل الصين بموجبها، مقابل مشاركتها في تقاسم الأسهم أو الاستثمار المباشر في إنشاء حقول ومنشآت نفطية أجنبية، على حصة معينة من إنتاج النفط من تلك المشروعات، بحيث تكون في منأى عن تقلبات الأسعار. وراوحت مشروعات النفط والغاز الصينية في السودان، وكازاخستان، وفنزويلا، بين أعمال المسح، والحفر، والإنتاج، والتسويق، والتكرير (Li 2009). كما سعت الصين إلى

إعطاء الأولوية لعنصر الطاقة في علاقاتها مع موسكو في ضوء حقيقة أن روسيا تمتلك أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر احتياطيات الفحم الحجري، وثامن أكبر احتياطيات النفط، وتُصنف باعتبارها أكبر مصدِّر للغاز وثاني أكبر مصدِّر للنفط (Energy Intelligence Administration 2009b: 1).

لكن تعزيز بكين شراكتها مع روسيا في مجال الطاقة انطلاقاً من مصلحتها الذاتية اصطدم بتوجّه الكرملين في تبني استراتيجية طاقة مرتبطة بتعزيز المصالح القومية الروسية. وضمن اتفاقية جرى توقيعها في العام 2004، وقّعت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC عقداً بقيمة 6 مليارات دولار مع شركة روسنفت Rosneft، المملوكة للدولة والتي تحتكر النفط في روسيا، لتأمين ما مجموعه 48.4 مليون طن من شحنات النفط حتى العام 2010. وبموجب هذه الصفقة، شحنت روسنفت حوالي 9 ملايين طن من النفط سنوياً إلى الصين عن طريق السكك الحديدية. وحين ارتفعت أسعار النفط في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سعت روسنفت لإعادة التفاوض على صيغة التسعير. ووافقت شركة النفط الوطنية الصينية على دفع زيادة مقدارها 0.675 دولار للبرميل الواحد، لكنها رفضت نهائياً دفع أي زيادات أخرى. واستخدمت روسنفت عائدات الاتفاق المبدئ لتمويل شراء شركة إنتاج النفط العملاقة يوغانسكنفتغاز Yuganskneftgaz (Russia, China Sign 2009).

وفي أواخر العام 2004، أعلن الرئيس بوتين التزام روسيا بناء خط أنابيب للشرق الأقصى بتكلفة تراوح بين 15 و18 مليار دولار من أنغارسك قرب بحيرة بايكال Baikal إلى ناخودكا Nakhodka بالقرب من بحر اليابان، مجتازاً مسافة تقارب 2500 ميل. وكان من المتوقع أن ينقل خط الأنابيب 1.6 مليون برميل من النفط يومياً (Energy Intelligence Administration 2009a: 6).[9] ولأن هذا الإعلان جاء بعد عشر سنوات من إجراء الصين وروسيا مسحاً ودراسة للجدوى الاقتصادية لمسار

أنغارسك-داكينغ الأقصر، فإنه لم يلقَ ترحيباً في بكين (Li 2009). وفضّل المسؤولون الروس خياراً من شأنه أن يتيح إيصال شحنات النفط إلى الصين واليابان وكذلك توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق الآسيوية الأخرى مع بناء منشأة جديدة للتصدير في ناخودكا (Energy Intelligence Administration 2009a: 6). ومنذ تولي بوتين منصب الرئاسة في العام 2000، أيّد استراتيجية طاقة حازمة مرتبطة بتحقيق أهداف سياسات الكرملين الداخلية والخارجية. ووفّر ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد، ولاسيما بين العامين 2004 و2007، زخماً لهذه الاستراتيجية. واستعادت شركات النفط والغاز الروسية حصصاً في مشروعات كانت تُدار سابقاً من قبل شركات أجنبية، وقيّدت حتى ملكية الأقلية في شركات الطاقة الروسية (Energy Intelligence Administration 2009b). فعلى سبيل المثال، أُجهضت فرصة "مجموعة النفط والغاز الصينية" للمشاركة في مزاد العطاءات للحصول على حصة أسهم في شركة سلافيك .Slavic, Inc، ثامنة أكبر شركة نفط في روسيا، بسبب تمرير مجلس الدوما الروسي مشروع قانون مؤقت يحظر على الشركات الأجنبية المزايدة على شركات روسية، وذلك بعد نقاش استمر إحدى عشرة ساعة (Li 2009).

وتغيرت معادلة الطاقة الصينية-الروسية لصالح بكين، حيث عملت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 وتراجع أسعار النفط على تهديد قدرة شركات الطاقة الروسية على جمع رأس المال لمشروعاتها. وبالتالي، سعى الرئيس ميدفيديف في مايو 2008 إلى تسليط الضوء على شراكة الطاقة بين الصين وروسيا، معلناً أن صادرات الطاقة الروسية إلى الصين ارتفعت من قيمة إجمالية تبلغ 0.5 مليار دولار في العام 2001 إلى 6.7 مليارات دولار في العام 2007. وبعد سنوات من توقّف المناقشات حول التمويل وسعة خط الأنابيب، أعلن ميدفيديف أن روسيا والصين على وشك التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط داكينغ المتفرع من خط أنابيب شرق سيبيريا-المحيط الهادي ESPO المقترَح (Kremlin

(website 2008. وفي أكتوبر 2008، صرح إيغور سيتشين Igor Sechin، نائب رئيس الوزراء الروسي، أن شركة النفط العملاقة، روسنفت، والشركة المحتكرة لخط أنابيب النفط الوطني، ترانسنفت Transneft، كانتا تتفاوضان على شروط صفقة إمدادات نفط طويلة الأمد مقابل الحصول على قروض صينية كبيرة من شركة النفط الوطنية الصينية والبنوك الصينية (Medvedev 2008). وفي فبراير 2009، بعد شهور من المفاوضات المحتدمة حول تسعير النفط وسعر الفائدة على القروض، وقّعت روسيا والصين اتفاقية تشتمل على مبادلة 25 مليار دولار في هيئة قروض من بنك التنمية الصيني (15 مليار دولار لروسنفت و10 مليارات دولار لترانسنفت) بإمدادات نفط خام (15 مليون طن من النفط سنوياً أو 300,000 برميل يومياً) من روسيا لمدة عشرين عاماً ابتداء من العام 2011، مع إنشاء فرع لخط أنابيب شرق سيبيريا-المحيط الهادي مقرَّرٍ أيضاً البدء بتشغيله في العام 2011 (Russia, China Sign 2009).

وشكّلت اتفاقية الطاقة الصينية-الروسية في فبراير 2009 بمنزلة النصف الممتلئ للكأس بالنسبة إلى الصين. ففي حين تمكّنت بكين من تأمين عقد طويل الأمد لتلقّي شحنات النفط، فإن قرار روسيا توجيه مسار خط أنابيب شرق سيبيريا-المحيط الهادي إلى ناخودكا كان معناه أن الصين لن تكون المستفيد الوحيد من تدفق النفط عبر خط الأنابيب هذا. ففي يناير 2009، أعلن إيغور ليفيتين Igor Levitin، وزير النقل الروسي، بعد عودته من محادثات أجراها في طوكيو مع نظيره الياباني، أنه سيتم الانتهاء من بناء محطة رئيسية للنفط في خليج كوزمينو Kozmino قرب ناخودكا في العام 2010. ومن المقرر أن يتم توجيه شحنات النفط من هذه المحطة إلى اليابان ودول أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادي (*ITAR-TASS* 2009). وبالنظر إلى مصالح روسيا في توسيع خياراتها في مجال الطاقة إلى الحد الأقصى، فإن تصريح ألكسندر جوكوف Alexander Zhukov، نائب رئيس الوزراء الروسي، في مارس 2009، خلال زيارته بكين بأن "روسيا قادرة تماماً على أن تصبح أكبر مورّد للطاقة إلى الصين في السنوات الـ15 المقبلة"، على الأرجح أن يتم

التعامل معه من خلال استراتيجية الصين لجهة تنويع موارد الطاقة، حتى وإن كان هذا التصريح قد لامس أسماع القيادة الصينية. ومع ذلك، حققت الصين هدفها بجعل الطاقة تحتلّ الأولوية في علاقتها مع روسيا. وكما أشار لي كيكيانغ Li Keqiang، نائب رئيس الوزراء الصيني، في معرض ردّه على جوكوف، فإن الطاقة هي أحد "الميادين الرئيسية" للتعاون من وجهة نظر بكين (Senior Official 2009).

آفاق المستقبل

مع تمدد ظل الصين العالمي، أصبح احتمال استمرار الودّ في العلاقات الصينية–الروسية محطّ تكهنات الباحثين. في العموم، تركّز وجهات النظر ذات المنحنى الواقعي الاهتمامَ على الطبيعة الهشة لعلاقة تقوم على تقارب غير مستقر وقصير الأمد لمصالح تكتيكية. أما وجهات النظر الليبرالية والبنائية فتؤكد على نتائج مستقبلية مرهونة بالظروف، قائمة على أساس "التعلم المتبادل" من خلال التفاعل المتعدد الأوجه على مر الزمن، وعلى مسار التطورات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

صلات هشّة!

بالاستفادة من منظور، ذي ذاوية عريضة، يشدد على التوزيع العالمي للقوة المادية، ولاسيما العسكرية، بوصفها متغيراً مهماً في شرح استراتيجيات الدول، صاغ الباحثون الواقعيون والواقعيون الجدد العلاقة بين الصين وروسيا على أنها شراكة تكتيكية وملائمة هدفها الحد من النفوذ الأمريكي في عالم أحادي القطبية. من هذا المنظور، وحيث إن آسيا/ أوراسيا هي أيضاً موطن عديد من القوى الكبرى – الصين، وروسيا، والهند، واليابان – ذات المصالح المتنافسة، تناضل الديناميات الإقليمية أيضاً ضدّ التعاون الدائم. وثمة ثلاثة عوامل تجسّد احتمال نشوب الصراع: القرب الجغرافي، والديمغرافيا، والتطلعات المتنافسة لتحقيق المكانة.

ومع أنه جرى ترسيم الحدود بين روسيا والصين بالكامل، إلا أن احتمال إعادة فتح مسألة الأراضي مستقبلاً لا يزال ممكناً. ووصف يوي وانغ Yiwei Wang، مساعد عميد معهد الدراسات الدولية في جامعة فودان Fudan، على سبيل المثال، تسوية الحدود بأنها حُلّت "في صالح روسيا نوعاً ما" (Wang, Y. 2004). تاريخياً، وفق شروط معاهدة نيرشينسك Nerchinsk في العام 1689، أصبحت منشوريا الخارجية جزءاً من روسيا، لكن قسماً كبيراً من سيبيريا الشرقية والامتدادات الجنوبية للشرق الأقصى الروسي كانت خاضعة للسيطرة الصينية، ومازال عديد من المسؤولين في بكين يضمر أطماعاً توسعية في هذه المنطقة. وقد واجهت السيادة الصينية على هذه المنطقة تحدياً من روسيا الإمبريالية في منتصف القرن التاسع عشر، وثُبِّتت المكاسب الروسية في معاهدتي أيغون Aigun (1858) وبكين (1860). وهكذا، بين روسيا والصين تاريخ طويل من المطالبات المتنافسة على هذه الأراضي، حيث يتم إحياء هذه المطالبات من وقت إلى آخر. ومسألة إنْ كانت القيادة المستقبلية لصين "صاعدة" اقتصادياً وعسكرياً سترضى بالترسيم الحالي للحدود على المدى الطويل هي مسألة مثيرة للقلق لدى بعض الروس (Pirchner 2005).

ويرتبط هذا القلق الأكبر بالاتجاهات الديمغرافية عبر الشرق الأقصى الروسي والشمال-الشرقي الصيني. فوفقاً لتقديرات رسمية صينية، قُدِّر عدد سكان مقاطعة هيلونغجيانغ في شمال شرقي الصين بـ38.2 مليون نسمة في العام 2005، مع معدل نمو سكاني يبلغ 2.67٪، مما يعني أن الكثافة السكانية هي 81.7 نسمة لكل كيلومتر مربع (Heilongjiang 2009). ويزيد عدد السكان في شمال شرق الصين بأكمله على 100 مليون نسمة. وفي المقابل، يُقدّر عدد سكان الشرق الأقصى الروسي بسبعة ملايين نسمة في مساحة إجمالية تبلغ 6.2 ملايين كيلومتر مربع، أي بكثافة سكانية مقدارها 1+، حيث تعد من بين أدنى المعدلات في العالم (Russia's Far East Population 2007). أضف إلى ذلك أن عدد السكان هذا يشهد تناقصاً. و"في ظل هذه الظروف"، وفقاً لأحد المراقبين، "حتى هجرة صينية قانونية على نطاق ضيق إلى روسيا ستكون قادرة على التأثير

في التركيبة الديمغرافية للبلاد" (Bendersky 2004). وبحلول 2000–2001، كان قد حلَّ قبول الحقائق الاقتصادية والتحرّك لتسجيل المهاجرين الشرعيين محلَّ القلق الرسمي الروسي – وخصوصاً في الشرق الأقصى – من الهجرة الصينية، التي كانت مصدراً رئيسياً للاحتكاك في منتصف تسعينيات القرن العشرين (Blank 2003). بيد أن المخاوف الكامنة من استيلاء صيني محتمل على الأرض مستقبلاً مازال صداها يتردد في روسيا.

وتثير التطلعات المتنافسة إلى تحقيق المكانة أيضاً تساؤلات أكبر حول متانة الشراكة. فصعود الصين وتراجع مكانة روسيا ينعكسان على طبيعة التجارة الثنائية بين البلدين. وقد شكّلت الطاقة والأسلحة أهم صادرات روسيا للصين، في حين صدّرت الصين لروسيا السلع الاستهلاكية، وبشكل متزايد، الآلات والمنتجات الصناعية. وفي العام 2007، ومع إبداء القلق من الاتجاه الأخير، حذّر معهد احتكارات الموارد الطبيعية الروسية من "مخاطر اقتصادية واجتماعية جمّة نتيجة لزيادة التجارة مع الصين" (Blagov 2007). وفي آسيا الوسطى، قاومت موسكو الضغط الصيني للدفع بتكامل اقتصادي أكبر، تماماً كما لم تدعم بكين تعزيز الروابط العسكرية بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وينظر كلا البلدين بحذر إلى محاولات الآخر كسب النفوذ في هذه المنطقة الغنية بالطاقة (Whitmore 2008). ووصف الصحفي الروسي فيودور لوكيانوف Fyodor Lukyanov العلاقة بأنها "منافسة ناعمة يمكن أن تصبح أكثر حدة إذا حقّقت الصين نجاحاً أكبر"، لأن "روسيا لا تريد أن تكون شريك الصين الأصغر في هذه المنطقة" (Whitmore 2008). لكن المنافسة ليست سوى جزء من القصة لأن الدفع باتجاه التعاون وتحقيق مكاسب لا غالب فيها ولا مغلوب أمر لا يستهان به أيضاً.

تَعلّم التعاون

بحسب الليبراليين، يحمل الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي، والتفاعل المجتمعي المتزايد، والروابط المؤسساتية القوية، في طياتها القدرة على تخفيف حدة المنافسة على المدى

البعيد. ولا يمكن دعم التوقعات الليبرالية إلا في حالة التحرر السياسي الناجح في كلا البلدين. وبخصوص القيم السياسية، تتقاسم روسيا والصين تحيزاً دولانياً، لكن في حين تعد حكومة الصين الاستبداديةُ استبداديةً من دون خجل وقمعية بلا هوادة في ثقافتها السياسية، تسمح "الديمقراطية السيادية" لروسيا ببعض المجال للتعبير السياسي ومخالفة الرأي. غير أنه لا يمكن لأيٍّ من الدولتين أن تتباهى بنوع من الثقافة الديمقراطية الناضجة التي وضعها الليبراليون أساساً لسلام دائم بين البلدين. وعلى حين سعى القادة الروس والصينيون إلى تطعيم شراكتهما بمضمون اقتصادي وثقافي يتعدى حدود التقاربات الأمنية التي دفعت التحركات الأولية نحو التعاون، فإن الروابط الاجتماعية ضعيفة. وعلى الرغم من أن العلاقات التجارية المتنامية، إذا ما تم تسخيرها من أجل النمو الموجَّه والنهوض الاقتصادي في كلا البلدين، من شأنها أن تخلق بيئة تؤدي إلى تحقيق الازدهار والسلام من خلال نزع فتيل الاستياء الاقتصادي المحلي وتهدئة المشاعر القومية المغالية، فإن خطوة في هذا الاتجاه تتطلب قيادة سياسية قوية مستعدة ليست لمقاومة التحالفات العسكرية والسياسية المحلية المهيمنة فحسب، بل ولصوغ مكانة وطنية وأهداف أمنية وفق الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.

وقد ارتفع الحجم الإجمالي للتجارة الثنائية بين الصين وروسيا باطراد منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، لكن التبادل الاقتصادي أضحى غير متكافئ على نحو متزايد ليصبّ في صالح الصين، من حيث طبيعة السلع المتبادلة والقيمة الإجمالية للتجارة. ومع أن هذا ولّد احتكاكاً في العلاقات الصينية-الروسية، فإن البلدين استفادا من التبادلات التجارية عبر الحدود في المناطق التي تعاني كساداً اقتصادياً في الشرق الأقصى الروسي وشمال شرقي الصين. أما المقاطعات الصينية الثلاث، المطوَّقة باليابسة، والكائنة في الشمال الشرقي – هيلونغجيانغ Heilongjiang، وجيلين Jilin، ولياونينغ Liaoning – فلم تستفد من الطفرة الاقتصادية الكبرى قدر استفادة مناطق شنغهاي الكبرى ودلتا نهر اللؤلؤ. ويعاني الشمال الشرقي بمؤسساته الخاملة المملوكة للدولة، الذي كان ذات مرة

منطقة صناعية مزدهرة، جراء ارتفاع معدلات البطالة لديه، حيث أصبح "حـزام الصـدأ" في الصين (Miller 2005). والأمر نفسه ينطبق على الشـرق الأقصـى الروسـي.

وفي معرض تعليقات في العام 2007 أمام أكاديمية العلوم الروسية في موسكو، أشـار فيكتور إيشاييف Viktor Ishayev، حاكم خاباروفسك Khabarovsk الإقليمـي، إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمية المتباطئة، التي حلّت خلف معـدلات النمـو القومي بنسبة 24٪، قد عجّلت هجرة سكان المنطقة. ولفت الانتباه إلى ضـرورة بذل مزيد من الجهود التنموية، وروّج لإنشاء منطقة صناعية على الحـدود الروسـية الصـينية لتحفيـز الإنتاج وتوفير فرص عمل بهدف إبطاء رحيل السكان، الأمر الذي قال إنه خلق تـوترات اجتماعية (Russia's Far East Population 2007). وبما أن روسيا شكّلت 53٪ من قيمة إجمالي التجارة الخارجية لمقاطعة هيلونغجيانغ، وفقاً لأرقام التجارة في العـام 2003، فمـن شأن الجهود التعاونية بين المسؤولين الروس والصينيين، التي تتعامل مع هذه المنطقـة عـلى أنها منطقة اقتصادية واحدة، أن توفر مزايا هائلـة، وتوقـف تـدفق هجـرة العـمال الـروس والصينيين إلى مراكز حضـرية أكثر حيوية اقتصادياً في بلـدَيهم (State, US Department of 2009b). وأشار بيان مارس 2007 المشترك على وجه التحديد إلى أهمية التعاون الثنـائي الاقتصادي والتجاري في المناطق الحدودية، ودعا إلى التوفيق بين استراتيجية الصين الهادفة إلى بـثّ النشـاط مـن جديـد في القواعـد الصـناعية القديمـة في شـمال شـرقي الصـين واسـتراتيجية التنميـة لروسـيا في منـاطق الشـرق الأقصـى وشـرق سـيبيريا (Joint Statement 2007).

بيد أنه للاستفادة من أوجه التكامـل هـذه، لابـد مـن تغيـير العقليـات عـلى المسـتوى المجتمعي. فعلى سبيل المثال، رأى الـدكتور إيوسـف ديسـكين Iosif Diskin، وهـو باحـث روسـي رفيع المستوى، أن استيراد اليد العاملة الهندية يعد "موضع ترحيب بديلاً عن الهجرة الصينية الزاحفـة إلى روسـيا"، لأن "الهنـود ينـدمجون بسـهولة في المجتمعـات المحليـة، ولا

ينشئون جماعات إجرامية ذات صفة عرقية، كما لا يشكّلون أي خطر استراتيجي على روسيا" (Radyuhin 2008). وحتى السياسة الرسمية تعمل أحياناً ضد التعاون الاقتصادي. وعلى ذلك، علّق يو بن Yu Bin، وهو باحث صيني، قائلاً إن تشريعات الهجرة الجديدة في روسيا التي أُقرّت في يناير 2007، والتي تطلب من جميع الرعايا الأجانب الذين يعملون باعة جائلين في أسواق التجزئة بروسيا وقف عملياتهم في الأول من إبريل، شكّلت "ضربة قوية لقطاعات الأعمال للرعايا الصينيين في روسيا" (Yu 2007).

ومن الإنجازات البارزة للشراكة، تطوير شبكة روابط مؤسساتية ذات تفاعلات متعددة ومبرمجة على نحو منتظم، من مستوى القمة إلى المستويات البيروقراطية الرسمية الدنيا عبر مجموعة واسعة من المجالات الوظيفية. وأدى تطوير نظام أمني يشمل صيغاً خاصة فيما يتعلق بالحدود، وتدابير بناء الثقة، والمناورات العسكرية المشتركة، إلى تخفيف حدّة التوترات الأمنية. وبالمثل، أتاحت اللقاءات بين المسؤولين عن السياسات الاقتصادية والتجارية تبادلاً صريحاً لوجهات النظر حول المجالات المختلف عليها، مما حدّ من احتمالات تصعيد دوامة الصراع. ومسألة إن كانت عادات التعاون التي تولّدها مثل هذه التفاعلات ستكون دائمة، هي مسألة ستخضع للاختبار في العقود المقبلة من خلال الظروف التي تحيط بصعود الصين إلى موقع القوة العالمية، وباستعداد بكين للتكيف كما ينبغي مع مصالح موسكو وأهدافها.

شراكة دائمة!

إذا كان الخطاب الرسمي مقياساً لصمود شراكة ما وقيمتها، فسيُحكم على العلاقات بين الصين وروسيا بأنها قوية. وحتى عندما كانت القيادة تنتقل من جيل إلى جيل جديد من القادة الصينيين (تشو رونغ جي، هو جينتاو، وين جياباو)، الذين لم يتلقوا تدريباً عن الاتحاد السوفيتي، استمر المسار الإيجابي للعلاقات الصينية-الروسية. ففي أكتوبر 2008، قال بوتين، رئيس الوزراء الروسي، عن الصين: "من الصعب إيجاد بلد

آخر في العالم يكون شريكنا بهذه السلسلة الواسعة من التفاعل" (Medetsky 2008). وأشار وانغ كيشان Wang Qishan، نائب رئيس الوزراء الصيني، إلى أن العلاقات مع روسيا "مازالت تشكّل أولوية رئيسية في سياسة الصين الخارجية" (Russia to Sign 2008). على أن مثل هذه العبارات عن عدم إمكانية الاستغناء عن الشراكة تعد فعالة إلى حد كبير في دفع العلاقات، لكنها لا تستند إلى أساس أعمق من الروابط الاجتماعية والحضارية. ويميل نسر روسيا ذو الرأسين ثقافياً باتجاه الغرب في الوقت الحالي. وهكذا فإن الفرصة البنائية لعلاقات دائمة تستند إلى تحوّل هويات الدولة ومصالحها وتشابك ثقافي غني للشعبين تبدو بعيدة الاحتمال.

وتوضح استطلاعات الرأي التي ترصد وجهات نظر المواطنين الروس العاديين إزاء الصين والصينيين أنه مازال هناك كثير مما يتعيّن القيام به لبناء أساس من النيّات الحسنة بين البلدين يعيد الدفء للعلاقات الرسمية (Public Opinion Foundation (Russia) 2008).[10] ومع أن عدداً كبيراً من المستطلَعين الروس عبّر عن مشاعر إيجابية تجاه الصينيين، فقد انخفضت النسب بين العام 2001 (43٪) والعام 2006 (32٪). وبلغت الأرقام المتعلِّقة بالمشاعر السلبية 6٪ في العام 2001 و13٪ في العام 2006. وفي حين ذكر 67٪ من المستطلَعين في العام 2001 أن الصين "ودّية" مع روسيا، انخفض الرقم المقابل في العام 2004 إلى 55٪؛ وبحلول العام 2006 إلى 48٪، ليرتفع قليلاً إلى 49٪ في العام 2007. وارتفعت أرقام أولئك الذين ذكروا أن الصين "غير ودّية" مع روسيا من 18٪ في العام 2001 إلى 21٪ في العام 2004، وإلى 30٪ في العام 2006، لتنخفض إلى 25٪ في العام 2007. وبين العامين 2000 و2004، انخفض عدد الروس الذين كانوا يعتقدون أن التقارب الصيني-الروسي سيفيد روسيا من 66٪ إلى 47٪.

وقد تكون هذه المشاعر ناجمة عن المخاوف الروسية المتعلقة بنمو الصين. وأشارت نسب كبيرة من المستطلَعين إلى أن الصين كانت تشهد نمواً أنجح من روسيا: 2002

(67٪)؛ 2004 (64٪)؛ 2006 (67٪)؛ 2007 (59٪). وبين العامين 2001 و2004 انخفضت نسبة الروس الذين شعروا بأن العلاقات مع الصين كانت أهم من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من 40٪ إلى 29٪. وعند سؤالهم في العام 2006 عن وجهة نظرهم حيال تأثير قوة الصين المتنامية على روسيا، رأى 41٪ أن هذا التطور يمثل تهديداً، في حين أن 36٪ لم يروا ذلك، ولم يعبّر 23٪ عن رأيهم. واعتبر معظم المستطلَعين أن الصين تهديد أمني، وليس اقتصادياً، مشيرين إلى مخاطر التوسع الإقليمي، واستئناف النزاعات الإقليمية، والهجرة غير المشروعة، وعدد السكان الكبير. وتحدث عدد قليل من المستطلعين عن تدفق السلع الرديئة ومخاطر الاستيلاء على الموارد.

ومن هنا، ذكرت بيانات استطلاعات الرأي الصينية، التي نشرها معهد المسح الاجتماعي الصيني في العام 2008، أن تسعة من كل عشرة صينيين لديهم "نظرة إيجابية جداً عن العلاقات الصينية-الروسية في ردّ عكس العلاقات الثنائية الدافئة على المستوى الرسمي" (Li 2008b).[11] وأشار 91٪ من المستطلعين إلى العلاقات الصينية-الروسية بشكل إيجابي، في حين رأى 6.6٪ فقط في روسيا عدواً. كما أشاد المستطلعون الصينيون بالقادة الروس، وأعربوا عن الثقة باقتصاد روسيا. لكن نصف من شملهم الاستطلاع اعترفوا بعدم معرفتهم كثيراً عن روسيا، الأمر الذي دفع لي فنغلين Li Fenglin، السفير الصيني السابق لدى روسيا، إلى الإشارة إلى أنه مع أن الصين وروسيا سارتا معاً على "الطريق إلى النهضة"، إلا أن "التفاهم المتبادل" بين الشعبين لم يرقَ إلى "المستوى ذاته" الذي وصلت إليه حكومتاهما، واصفاً هذا التفاهم بأنه "عملية تكيّف نفسي مستمرة، تستغرق وقتاً وصبراً" (2008b).

وقد تم توجيه اهتمام أكبر للبعد الثقافي، مع إقرار القادة الصينيين على وجه الخصوص بأنه وإن لم تكن العلاقات الصينية-الروسية بهذا المستوى العالي من الودّ من قبل قطّ، إلا أن هذه الصداقة الحميمة لا تمتد نزولاً لتشمل المستوى المجتمعي. ولتعزيز

التفاعل بين الشعبين، أقرت روسيا سياسة عدم الحاجة للحصول على تأشيرة للمجموعات السياحية الصينية. وكان الهدف من برنامجي "روسيا عام 2006 في الصين" و"الصين عام 2007 في روسيا" تنظيم مجموعة من الفعاليات الثقافية والاقتصادية بغية تعزيز الروابط المجتمعية، ومن ثم لتعزيز العلاقات المتينة على الصعيد الرسمي. كما تم التخطيط لأعوام متبادلة مضمونها اللغة، عام 2009 (الروسية) و2010 (الصينية)، بهدف تعزيز التفاهم والتواصل بين الشعبين من خلال مجموعة من النشاطات موجهة إلى الشباب في المقام الأول (Yu et al. 2009). لكن يتعين أن تحظى هذه الجهود بالقبول في مواجهة مشاعر كره الأجانب والمشاعر القومية فيما يتعلق بـ"الآخر" في كلا البلدين. فروسيا الساعية إلى تغيير اتجاه انحدارها، والصين الصاعدة الساعية إلى الحلول محلّ الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا وحّدتا قواهما في شراكة أبدت بكين استعدادها لوصفها بأنها شراكة بين ندّينِ. لقد حوّلت هذه التطورات طبيعة العلاقات الصينية-الروسية من العداوة والتنافس إلى التعاون الحذر والمحدود. لكن إلى أن نتوقف عن النظر إلى "الآخر" وفق تصوّر أو مفهوم اجتماعي بعينه، سواء من منظور "الخطر الأصفر" أو "الغاصب الإمبريالي"، والنظر إليه أكثر على أنه حليف موثوق، يبقى احتمال تحوّل العلاقة إلى وئام دائم أمراً بعيد المنال. وكما قالت إيليس بولدينغ Elise Boulding، لكي تصبح الحالات المعرضة للصراع أكثر مرونة لقبول حلول طويلة الأمد، لابد من تغيير السياقات الاجتماعية التي تضمها (Boulding 1989: ix).

الاستنتاجات

وفّر التفوق الأمريكي عالمياً والهيمنة الصينية المتزايدة إقليمياً المسرح الذي تكشفت فوق خشبته تعقيدات أداء العلاقات الصينية-الروسية. وفي حين حثّ العامل الأول على الجوانب التعاونية للشراكة، فإن العنصر الثاني بيّن حدود العلاقة بين الصين وروسيا. لقد سعت موسكو وبكين إلى استخدام شراكتهما في تقييد التغلغل

الأمريكي والغربي في أوراسيا وآسيا الوسطى؛ وهو ظرف من المحتمل أن يستمر أو يتغيّر تبعاً لرغبة موسكو أو تردّدها في قبول القوة الصاعدة للصين. ويرتكز قلق موسكو الأساسي حيال الصين على الخوف من أن تزيح الأخيرةُ روسيا عن مكانتها من حيث هي قوة كبرى، وهي مكانة موضع نزاع فعلياً، وخصوصاً نفوذها في آسيا الوسطى. وتلعب موسكو لعبة موازنة دقيقة بين مبيعات أسلحتها إلى الصين، وعلاقاتها القوية مع الهند، واستخدام منظمة شنغهاي للتعاون منطلقاً لإشراك الصين ولمراقبة بكين أيضاً والحدّ من ارتفاع أسهمها في آسيا الوسطى. وقد تكون منظمة شنغهاي للتعاون بمنزلة ساحة يحاول فيها كلا البلدين، على المدى القريب على الأقل، تجميد مأزق استراتيجي، بحيث تتمكّن روسيا من رصد صعود الصين المستقبلي، وتتمكّن الصين من السعي إلى كبح إمكانية إعادة التأكيد الكاملة للقوة الروسية.

لقد شاطرت بكين روسيا قلقها من توسع حلف الناتو، وإن كان بدرجة أقل من موسكو. ويتعين على زعماء الصين أن يخشوا احتمال وجود ناتو موسَّع تكون روسيا فيه عضواً كامل العضوية؛ وهو تطور من شأنه أن يقوّض بشكل واضح الأهداف الاستراتيجية الصينية. وعملت المنافسة الناجمة عن السعي الأمريكي والأوروبي إلى الفوز بعقود في مجال الطاقة، وظهور الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، على إدخال مزيد من اللاعبين الرئيسيين في منطقة سعت الصين فيها إلى زحزحة روسيا عن موقعها بوصفها المتنفِّذة الوحيدة. وهكذا، في حين أنه قد تجد الصين في روسيا حليفاً مؤقتاً لطرد النفوذ الغربي من المنطقة، فإن هذا الإنجاز الناجح لهذا الهدف لن يقوم إلا بتهيئة المسرح لتنافس صيني-روسي قد يتبناه زعماء دول آسيا الوسطى في إطار السعي إلى الحفاظ على استقلاليتهم.

وبالمثل، أربكت معارضة روسيا الشديدة لمنظومة الدفاع الصاروخي القادةَ في بكين، الذين شعروا بالتهديد من مكوّنات الدفاع الصاروخي الميداني للبرنامج الذي يمكن أن

يستهدف الترسانة النووية الصينية، التي مازالت ضعيفة، ويمكن أن يُضعف موقف البلاد العسكري تجاه تايوان. وقد تصاعدت المخاوف الصينية عندما تلاشت معارضة روسيا بعد أن انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية.

غير أنه على الصعيد الإيجابي، فمن أبرز إنجازات الشراكة الصينية–الروسية اتفاقيات الحدود التي وضعت حداً لاحتمال اندلاع أي اضطرابات عنيفة في المدى القريب على طول الحدود الطويلة التي تقسم الصين من جهة عن روسيا، وكازاخستان، وقرغيستان، وطاجكستان، من جهة أخرى. وأتاحت هذه التسويات لروسيا والصين التركيز على اهتماماتها الأمنية العاجلة في أوراسيا وشرق/ جنوب آسيا على التوالي. وبرعاية ثنائية ومنظمة شنغهاي للتعاون، طوّرت الصين وروسيا نظاماً أمنياً متعدد الأطراف يحتمل أن يستمر في المستقبل القريب إلى المتوسط. وجاء اعتراف الصين بقيمة الجهود الروسية في كبح قوى "التطرف، والنزعة الانفصالية، والإرهاب" التي تهدّد بالامتداد إلى آسيا الوسطى، ومن ثم إلى شينجيانغ، بمنزلة دفعة قوية أيضاً للتعاون المستمر. وهذه الفترة من التوقف الاستراتيجي حُبلى بتحدي مستقبل أمني أشد إثارة للخلاف ونظام أمن تعاوني أكثر تجانساً.

اقتصادياً، وفي حين مافتئت أرقام التجارة الثنائية تسجّل زيادات سنوية، فإن معدل النمو آخذ في التباطؤ. علاوة على ذلك، مادامت الصادرات الروسية الرئيسية إلى الصين تتكون من الأسلحة والطاقة في حين تزداد حصة الصين من الصادرات الصناعية، من المحتمل أن تولّد العلاقات التجارية احتكاكاً. وقد أعرب زعماء البلدين عن عدم رضاهم عن طبيعة تدفقات التجارة وحجمها. وإذ لفت إيغور روغاتشيف Igor Rogachev، السفير الروسي لدى الصين، الانتباه إلى الحاجة إلى تحقيق "التوازن"، وبخاصة في مجال تصدير المنتجات الميكانيكية الروسية إلى الصين، أعرب عن عدم الرضا لأن التعاون الاقتصادي الثنائي تخلّف كثيراً عن التعاون السياسي بين الصين وروسيا (Li and Li

2008). وفي مجال الطاقة، لم تكن روسيا متعاونة في اتفاقات التوريد التعاونية بالقدر الذي أرادته الصين. لقد اقترح الزعماء الصينيون، مع ولعهم باستخدام تعبيرات بليغة لإيصال الأفكار، بأن العلاقات الصينية-الروسية تمثل ظاهرة "الحرارة في الأعلى"، أما "البرودة ففي الأسفل". وبعبارة أخرى، لم ترقَ العلاقات الاقتصادية "الباردة" إلى مستوى العلاقات السياسية "الحارة".

وفي المدى القصير إلى المتوسط، من غير المحتمل حدوث صدع مفتوح في العلاقات الصينية-الروسية، لأن عملية صعود الصين جارية، وبكين وموسكو قادرتان على الاستمرار في الرواية الرسمية لعلاقة متبادلة بين طرفين متساويين. أما المسار المحتمل للمستقبل المنظور فهو انخراط حذر وانتقائي. كما أشار أحد المراقبين الصينيين:

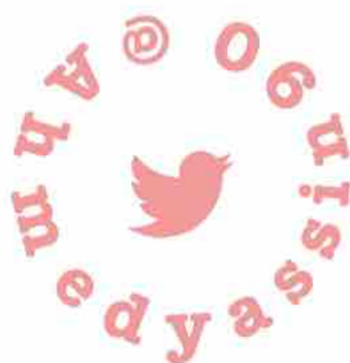
> إن روسيا هي قوة الأمس العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة اليوم، وستكون الصين قوة الغد العالمية.... في الوقت الحاضر، تعمد الصين إلى عدم لفت الانتباه لكنها تستعد لفعل ما تريد فعله وما هو الأفضل لمصلحتها. ولم ينته أفول روسيا بعد. وهذا سيؤثر في ديناميات المثلث الاستراتيجي الصيني-الأمريكي-الروسي (Wang, Y. 2004).

لكن التوزيع العالمي للقوة، من وجهة نظره، ليس المتغير الوحيد المؤثر في الشراكة الصينية-الروسية، حيث إن "للعلاقة منطقها الخاص، الذي تجاوز معنى المثلث الاستراتيجي الصيني-الأمريكي-الروسي"، فالصين وروسيا تتبادلان مصالح سياسية واقتصادية.

وأضاف وانغ مشيراً إلى أن العلاقات الصينية-الروسية لن تكون دائمة إلا إذا رست في سياق إقليمي أوراسي يركز على التكامل الاقتصادي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون؛ وهي خطوة دفعتها الصين وقاومتها روسيا، لأن من شأنها تعزيز مكانة بكين في آسيا الوسطى. وقال إن الصين هي "الطرف القوي"، وينبغي أن تستخدم، وسوف تستخدم،

الشراكة الاستراتيجية الصينية-الروسية "لخدمة استراتيجيتها الكبرى المتمثلة بتحقيق نهضة سلمية". وقال إن بكين "سوف تغتنم الفرصة الاستراتيجية للعشرين عاماً المقبلة"، لتكسب الوقت بهدف الكشف تدريجياً عن استراتيجية الصين الكبرى (2004).

ومسألة إن كانت هذه العلاقة بين الشركاء ستتقدم في اتجاه الصداقة أو تتداعى متحولة إلى عداء، تتوقف على ما إذا أظهرت صين قوية سمات دولة قانعة أو تصحيحة. وحيث إنه لا يمكن استبعاد أي من السيناريوهين على المدى البعيد، فقد أدى عدم اليقين الظرفي الكامن على الصعيد الإقليمي، مقروناً بالخوف من الآثار المترتبة على روسيا جرّاء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، إلى جعل موسكو تحيي شراكتها مع الهند، وفي الواقع، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي وجعل الهند "حليفاً طبيعياً". وفي مواجهة هذا الظرف، تحركت الصين لتجنب الاحتواء بالتوصل إلى شراكة استراتيجية غير متوقّعة مع الهند.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

الشراكة الهندية - الروسية

مع توقيع الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا في أكتوبر 2000، جددت نيودلهي وموسكو علاقة سياسية راسخة، كان قد أصابها العطب خلال سنوات الأفول للاتحاد السوفيتي والسنوات الأولى للاتحاد الروسي المتشكِّل حديثاً. وجاءت اتفاقية الشراكة هذه بعد ثلاثة عقود تقريباً من معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية-الهندية 1971 التاريخية، التي أذنت بميل الهند الواضح نحو الاتحاد السوفيتي خلال المراحل اللاحقة من الحرب الباردة. وقد جاء إهمال العلاقة الهندية-السوفيتية/ الروسية بعد العام 1987 بصفة رئيسية نتيجة تحويل الطاقات السوفيتية، والروسية فيما بعد، للتعامل مع التداعيات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي. ومع إعادة توجيه دفة العلاقات بين الشرق والغرب عقب الثورة في السياسة الخارجية التي أطلقها "التفكير الجديد" للرئيس ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، جاء التخلي عن المبادئ والسياسات السوفيتية المدفوعة أيديولوجياً، مما أدى إلى خاتمة سلمية وغير مشرفة لحرب باردة استمرت قرابة نصف قرن. وبعد انخراط مبكر ومكثف مع الغرب في العام 1992، عمل عديد من التطورات خلال ذلك العقد على إعادة توجيه انتباه قادة روسيا شرقاً نحو الصين والهند: توسُّع الناتو بعد الحرب الباردة في أوروبا؛ وتورطه العسكري في البلقان؛ وتنامي عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان في المسرح الآسيوي. وقد توِّجت الخطوات التي تم حسابها بعناية في موسكو ونيودلهي باتجاه تحسين العلاقات تدريجياً في تسعينيات القرن العشرين بالتوقيع على الشراكة الاستراتيجية.

هذا، وتستند الشراكة الاستراتيجية الهندية-الروسية إلى أساس سياسي قوي يتجاوز الخطوط الحزبية، ويتمتع بتأييد شعبي في كلا البلدين. وتقوم هذه الشراكة في المقام الأول على تعاون عسكري واسع النطاق، تدعمه رؤية مشتركة لملامح نظام دولي

مرغوب، وتطابق في وجهات النظر حيال قضايا مهمة تتعلق بالأمن الإقليمي والدولي. غير أن هذه الشراكة تنطوي على حدود، ذلك أنه لا يمكن تحقيق التطلعات الاقتصادية لأي من البلدين بنجاح ضمن نطاق علاقتهما الثنائية. أضف إلى ذلك أن القادة في نيودلهي وموسكو يدركون القيود على شراكتهما وعلى نفوذهما الإقليمي، التي فرضها امتداد أمريكا عالمياً. ومن المحتمل أن يكون لتقلبات علاقات كل منهما مع الولايات المتحدة الأمريكية تأثير غير مباشر في قوة العلاقة بين الهند وروسيا. وتمثّل الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا، ذات الطابع المؤسساتي القوي، جهود قوّتين كبريين – إحداهما في آسيا والأخرى في أوراسيا – تنتهجان أسلوباً حذراً، مصمَّماً لتعزيز مكانتهما ونفوذهما في عالم دينامي من مراكز القوى الناشئة المتعددة، حتى وهما تحاولان صوغ علاقات ذات منفعة متبادلة تقوم على أساس المصلحة الذاتية البراغماتية.

هذه الحجج والأفكار يتم بحثها بتوسع في أقسام تناقش: (1) السياق التاريخي الذي تكشفت في تضاعيفه العلاقات الهندية-السوفيتية والعلاقات الهندية-الروسية؛ (2) العناصر الرئيسية للشراكة الاستراتيجية والاتفاقيات التالية لها؛ (3) الجوانب العسكرية والاقتصادية للعلاقة؛ وأخيراً (4) تقييم الشراكة ومسارها المستقبلي.

السياق التاريخي

لا تشترك الهند وروسيا بحدود مشتركة، كما لا يوجد لأي من البلدين إرث تاريخي من العداء تجاه الآخر؛ وهذه حقيقة يتم الاحتفاء بها روتينياً في كثير من التصريحات المشتركة التي تصدر من نيودلهي وموسكو. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت إمبراطوريتا بريطانيا وروسيا القيصرية قد قبلتا ضمنياً أن تكون أفغانستان منطقة عازلة تفصل بينهما جغرافياً في جنوب آسيا/ آسيا الوسطى. وعقب الثورة البلشفية في روسيا في نوفمبر 1917، حين كانت بريطانيا والاتحاد السوفيتي عدوين أيديولوجيين، كانت الهند، التي كانت مستعمرة بريطانية حتى العام 1947، معزولة عن الاتصال الرسمي مع الاتحاد السوفيتي. وقد أدى موقف الهند بعد الاستقلال المناهض للإمبريالية، والضرورات

الجيوسياسية الأمريكية التي حدت بأمريكا إلى دعم باكستان، جارة الهند ومنافستها اللدود، بالإضافة إلى انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية الودي تجاه الصين في العام 1971، إلى دفع الهند لتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من سياسة عدم الانحياز المعلنة للهند. وبلغ هذا الميل نحو الاتجاه السوفيتي ذروته في معاهدة دفاعية أمنية مدتها 20 عاماً وقّعها البلدان في العام 1971، وهي مرحلة انتهت بانتهاء الحرب الباردة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين.

وفي العام 1985، أطلق ميخائيل غورباتشوف، الزعيم الجديد للحزب الشيوعي السوفيتي، برنامج إصلاح شاملاً يهدف إلى تحرير البلاد من أغلال الاقتصاد الموجَّه. وبالمثل، في العام 1991، وفي مواجهة أزمة ميزان مدفوعات تلوح في الأفق، سرّعت الهند وتيرة برنامجها للتحرير الاقتصادي الذي كان المقصود منه تحرير الاقتصاد من الآثار الخانقة للضوابط الحكومية، والروتين البيروقراطي، وإجراءات الترخيص المرهقة لقطاع الأعمال الخاص. وشكّل وجود موقف حميد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أمراً حاسماً لنجاح الإصلاحات الاقتصادية في كلا البلدين. وفي حين حاول الاتحاد السوفيتي والهند، كل على حدة، الاستثمار في علاقة أكثر تعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية، عمل منطق الحرب الباردة المتضعضع، على خلخلة العلاقات التي تربط البلدين معاً. ومع ذوبان جليد العلاقة مع القوة العظمى والاهتمام المتزايد الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء عملية الإصلاح الاقتصادي في الهند، ترنّحت العلاقة بين الهند والاتحاد السوفيتي، ولم يستقطب الاحتفال بالذكرى العشرين لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند والاتحاد السوفيتي في أغسطس 1991 كثيراً من الاهتمام، سواء في موسكو أو نيودلهي.

وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، وما نجم عنه من فقدان المقدَّرات الاستراتيجية لحقبة الحرب الباردة، التي كانت قد أرست تعاوناً ملزماً بين الهند والاتحاد السوفيتي، إلى جعل العلاقات بين البلدين تضل طريقها مؤقتاً. وتفاقمت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة مستقلة بفعل

محاولات القيادة الروسية الجديدة تحرير نظام الحكم السياسي والاقتصاد في البلاد. وقد تركت انعكاسات هذا التحول تأثيرات مدمرة في العلاقة التي امتدت عقوداً، حيث عملت موسكو ونيودلهي لإعادة بناء علاقاتهما الاقتصادية والعسكرية على أسس جديدة. وأدت الانشغالات المحلية وإعادة توجيه السياسة الخارجية في روسيا، وإلى حد ما في الهند أيضاً، إلى إهمال مؤقت للعلاقة المتبادلة بينهما في السنوات الأولى من الوجود المستقل لروسيا.

السياق المحلي: الهند

المؤتمر الوطني الهندي، "الكونغرس"، وهو الحزب السياسي المهيمن في الهند، حكم الهند في الفترة 1945–1996، إما بصفة حزب أغلبية وإما ضمن تعددية خلال معظم وجوده المستقل (باستثناء فترة توقف قصيرة لمدة 21 شهراً في الفترة 1975–1977). وفي العام 1996، حكم البلاد ائتلاف الجبهة المتحدة، باستثناء حزب المؤتمر، لمدة 18 شهراً. ثم في فبراير 1998، وفي انتخاب مدوٍّ سياسياً، فاز حزب بهاراتيا جاناتا BJP اليميني وحلفاؤه بـ250 مقعداً في مجلس النواب في البرلمان الهندي (لوك سابها *Lok Sabha*)، مقابل 148 مقعداً لحزب المؤتمر وحلفائه (Election Commission of India 2009). ومثّلت انتخابات العام 1998 تتويجاً لتراجع مطّرد لحزب المؤتمر الذي كان مهيمناً ذات مرة. وكان هذا التراجع قد بدأ في العام 1967 بعد أن أفسدت إنديرا غاندي Indira Gandhi، رئيسة وزراء الهند آنذاك، العمليات الديمقراطية داخل حزبها وعلى المستوى المركزي (الاتحادي) بتركيزها السلطة في يد رئيس الوزراء. وفقد قادة الأحزاب على مستوى الولايات قدرتهم على دفع مصالح ناخبيهم على الصعيد القومي. ولذلك ظهرت أحزاب إقليمية قوية في عديد من الولايات، تتنافس للحصول على ولاء الناخبين المحليين المحرومين من حقوقهم. وبنى حزب بهاراتيا جاناتا بدهاء تحالفات مع عديد من هذه الأطراف الإقليمية. أما حزب المؤتمر، الذي كان الوهن قد تسرب إلى مفاصله فعلياً في العام 1991، فتشبّث بمقاليد الحكومة في انتخابات العام 1991

بالاعتماد على تصويت تعاطفي كبير لصالح الحزب بعد اغتيال رئيس الـوزراء راجيـف غاندي Rajiv Gandhi، أحد قياديي حزب المؤتمر.

وشكّل صعود حزب بهاراتيا جاناتـا، مـع تبنّيـه سياسـة الهويـة الطائفيـة، والالتـزام بالتحرير الاقتصادي المطّرد، والتركيز على القوميـة الحازمـة، انقلابـاً نوعـاً مـا عـن المبـدأ الأساسـي الذي قام عليه الثـالوث النهـروي [نسـبة إلى جـواهر لال نهـرو] المؤلـف مـن العلمانية، والاشتراكية، وعدم الانحياز.[1] لكن اعتماد الهنـد المتزايـد عـلى القـوة العسـكرية لتأمين الأهداف الأمنية سبق ارتفاع حظوظ حزب بهاراتيا جاناتا السياسية بعقود عديـدة، وكان نتيجة هزيمة الهند المُذلّـة في الحـرب الحدوديـة بـين الصـين والهنـد في العـام 1962. وبالمثل، كان قرار الهند حماية خيارها النووي قد اتُّخذ قبل عقود من الزمن من قِبل رئيســي الوزراء لال بهادور شاستري Lal Bahadur Shastri، وإنـديرا غانـدي (Lavoy 1993: 201–2).[2] ولعدم رضا الهند على معاهدة "تمييزية" رأت أنها قسّمت العـالم إلى دول تمتلـك الأسلحة النووية وأخرى لا تمتلكهـا، رفضـت الهنـد التوقيـع عـلى معاهـدة منـع انتشـار الأسلحة النوويـة NPT في العـام 1968، وأجـرت بنجـاح تجربـة نوويـة في العـام 1974، متخليةً في الوقت نفسه عن مواصلة العمل على برنامج أسلحة نووية.

وانسجاماً مع مواقف الهند السـابقة لم تنضـم إلى معاهـدة منـع انتشـار الأسـلحة النووية في العام 1995، حين مُددت المعاهدة إلى أجل غـير مسـمى. وفي أواخـر العـام 1995، وبما أنها تخلّت عن عملية معاهدة منـع انتشـار الأسـلحة النوويـة، أمـر رئـيس الوزراء ناراسيما راو P. V. Narasimha Rao، من حزب المـؤتمر، بالتحضـير لسلسـلة من التجارب النووية، لكن تـم إحبـاط هـذه الخطـوة بضـغط مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (Nayar and Paul 2003: 228; Wariawalla 2000).[3] وكـان مـن أول أعمال الحكومة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا تحدي نظام معاهـدة منـع انتشـار الأسـلحة النووية بإجراء سلسلة من التجارب النووية في مايو 1998، وإعلان الهند دولـة تمتلـك سلاحاً نووياً، خارج إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[4]

وصبّت العوامل المنهجية، والإقليمية، والمحلية في صالح قرار الهند تحدي نظام منع انتشار الأسلحة النووية، حيث تمثلت هذه العوامل في: رغبة الهند في تحقيق المكانة بوصفها قوة كبرى؛ وقلقها من الأسلحة النووية والعلاقة الصاروخية الصينية-الباكستانية؛ والدعم الشعبي والسياسي الواسع في الداخل لمثل هذه الخطوة.

واستدعى التحدي المفتوح الذي أعلنه حزب بهاراتيا جاناتا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عقوبات فورية اقتصادية، وإن لم تدم طويلاً، من الدول الغربية، وعقوبات طويلة الأمد على التقانة النووية وذات الصلة بالفضاء، على الرغم من أن الهند، باعتبارها غير موقّعة على المعاهدة، لم تكن ملزمة رسمياً بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وكانت إدانة الصين للخطوة الهندية هي الأقسى (Katyal 2001). وكانت المقارنة مع الموقف الروسي لافتة. فباعتبار روسيا طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فإنها لم تعترف رسمياً بموقع الهند بوصفها دولة تمتلك سلاحاً نووياً، إلا أنها امتنعت عمداً عن فرض أي عقوبات، كما سرّعت التعاون بين روسيا والهند في مجال الطاقة النووية وبحوث الفضاء (Kotov 1999a). ولم يرَ القادة الروس أن موقع الهند بوصفها دولة تمتلك سلاحاً نووياً يشكّل تهديداً لمصالح روسيا.[5] وفي الواقع، لم يؤثّر تغيير القيادة في الهند كثيراً، آنذاك أو فيما بعد، في تغيير الاتجاه الإيجابي للعلاقة بين الهند وروسيا. وأشار رئيس الوزراء فاجبايي Vajpayee في مقابلة أجريت معه في العام 2003 إلى أنه ثمة "إجماع بين كل الأحزاب في الهند على ضرورة تطوير علاقات مستقرة وقوية مع روسيا"، مضيفاً أنه ما من بلد آخر حظي بمثل هذه "الموجة الكبيرة من حسن النية الشعبي ومثل هذا الطيف السياسي الواسع من الدعم في الهند" (Vajpayee 2003).

السياق المحلي: الاتحاد السوفيتي/ روسيا

من العام 1945 وحتى وفاة ستالين في العام 1953، كان موقف نهرو غير المنحاز مرفوضاً من حيث هو موقف سياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على السواء. وعمل صعود خروتشوف على تغيير الحسابات في موسكو،

حيث كان يُنظر إلى مواقف الهند المناهضة للإمبريالية، والمعادية للغرب غالباً، على أنها حسنات في الهجوم الدعائي السوفيتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى الخلاف الصيني-السوفيتي في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، تبعه التقارب الصيني-الأمريكي في أوائل سبعينيات القرن الماضي، إلى جعل الاتحاد السوفيتي والهند يتقاربان أكثر.[6]

وعزّز البلدان، كما أشرنا سابقاً، علاقاتهما بمعاهدة دفاعية وقّعاها في العام 1971. وكان من النتائج البارزة للعلاقة المزدهرة بين الهند والاتحاد السوفيتي تدفق الأسلحة المتزايد إلى الهند من الاتحاد السوفيتي، على نحو شكّل تكملةً للمساعدة الاقتصادية السوفيتية المقدمة في وقت سابق لمشروعات تنمية اقتصادية واسعة النطاق مموَّلة حكومياً، ومساعدات عسكرية لا تكاد تُذكر. وظلت هذه العلاقات قوية حتى انهيارها الفعلي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، على الرغم من أن الغزو السوفيتي لأفغانستان في العام 1979 قد عكّر صفو العلاقة بينهما.

عقب تولّي غورباتشوف زمام القيادة السوفيتية ومباشرته إجراء إصلاحات في مجالات الاقتصاد، والسياسة، والسياسة الخارجية – **البيريسترويكا** *perestroika* (إعادة البناء)، و**الديموكاتراتيزاتسيا** *demokatratizatsiya* (الإصلاحات الديمقراطية)، و**نوفو ميشلينيي** *novoe myshlenie* (التفكير الجديد في السياسة الخارجية) – بدت على العلاقة بين الهند والاتحاد السوفيتي علامات التوتر. واستمر التدهور في علاقة الهند مع الاتحاد السوفيتي حتى السنوات الأولى لاستقلال روسيا. ومن بعد ذلك، ومع ظهور تحدٍّ قومي قوي لسياسة موسكو الخارجية الموالية للغرب من دون خجل، سعى قادة روسيا إلى الاهتمام بخاصرتهم الشرقية المهملة. وتلقّى هذا التحول، الذي اتضح فعلياً في أواخر العام 1992، دفعة إضافية في مطلع العام 1996 مع استبدال كوزيريف، وزيراً للخارجية، بـ يفغيني بريماكو؛ وهو خبير سوفيتي في الشرق الأوسط. وأضاف القرار الأمريكي، في عهد الرئيس كلينتون، القاضي بالتحرك بقوة في اتجاه توسيع الناتو بعد الحرب الباردة

زخماً للجهود الروسية الرامية إلى العمل باتجاه تطوير شراكات استراتيجية مع الصين أولاً، ثم مع الهند ثانياً (Straus 1997). وأذكت هذه الجهود مجدداً علاقة هندية-روسية ظلت خامدة منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين.

وبدءاً من العام 1993، استُبدلت مرحلة الإهمال بمحاولات جدية لتجديد العلاقات الهندية-الروسية، التي نضجت وتعززت خلال تسعينيات القرن الماضي. وبحلول ديسمبر 2004، أكّد الرئيس بوتين بشكل لا لبس فيه أن "التأييد الشعبي الواسع يعد مصدر قوة هائلاً للشراكة الروسية-الهندية"، وأنه "على اقتناع بأن روسيا والهند لديهما نوع من الإجماع القومي في هذا الصدد"، الأمر الذي أتاح للبلدين "تعزيز جوانب الشراكة كلها" (Putin 2004).

الطريق الطويلة إلى شراكة استراتيجية

يمكن تقسيم العلاقة الهندية-السوفيتية/ الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى ثلاث مراحل: استمرت المرحلة الأولى من العام 1987 إلى العام 1992، حين توقّفت الهند عن أن تكون عاملاً رئيسياً في السياسة الخارجية السوفيتية/ الروسية. واستمرت المرحلة الثانية من العام 1993 إلى العام 1997، حين تمت تسوية كثير من المشكلات التي تؤثر في التجارة الاقتصادية والعسكرية في مفاوضات مضنية، وبدأ البلدان إعادة النظر في قيمة علاقة جرى تحسينها. أما المرحلة الثالثة فبدأت في العام 1998 حين أشار رئيس الوزراء فاجبايي إلى انفتاح الهند على الاقتراح الروسي القاضي بشراكة استراتيجية، وعلى الجانب الروسي، عمد يفغيني بريماكوف، وزير الخارجية ولاحقاً رئيس الوزراء، إلى التأكيد على اهتمام روسيا بإعادة تأسيس علاقات قوية مع الهند.

وإبان الحرب الباردة، دفعت الضرورات الجيوسياسية الهند والاتحاد السوفيتي إلى التقارب أكثر. وكانت معاهدة السلام والصداقة الهندية-السوفيتية في العام 1971 رمزاً ملموساً لهذا الاصطفاف الاستراتيجي. وفعلياً في ظل بعض التوتر بعد الغزو السوفيتي

لأفغانستان في العام 1979، الذي اعتبرته نيودلهي تدخلاً غير مرغوب في مجالها الإقليمي، هُمِّشت الهند في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حيث أدى "التفكير الجديد" الذي اختطّه غورباتشوف في السياسة الخارجية إلى جعل الاتحاد السوفيتي يسعى إلى تبني نهج أكثر تلوناً وتنوعاً تجاه جنوب آسيا، والاعتماد أكثر على الهند لحل مسألتين محوريتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية الهندية: النزاع مع باكستان حول كشمير، والحفاظ على خيار السلاح النووي للهند (Bakshi 1998: 721).[7]

وإذ نفض غورباتشوف الغمامة التي كانت تحجب رؤيته إبان الحرب الباردة، فقد دفع من أجل التعامل بإنصاف مع الهند وباكستان، فقلّص مساعدات الاتحاد السوفيتي للهند، ومدّ يده للصين، وانتقد الهند لموقفها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ورداً على ذلك، سعت الهند إلى تعزيز العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ورأب الصدع مع الصين. وثار غضب الزعماء الهنود لهذا التحول في الموقف السوفيتي – خصوصاً وأن الهند رفضت باستمرار التدخل الخارجي في شؤون جنوب آسيا – وترنّحت العلاقة التي صيغت بعناية، لكن من دون كثير من الحدة على الجانبين. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، التزمت القيادة الروسية الجديدة على نحو وثيق بإرث غورباتشوف تجاه الهند خلال العام 1992 (Nadkarni 1995).

وبدأ الإحياء البطيء للعلاقات مع زيارة الرئيس يلتسين إلى الهند في يناير 1993، والتي أذنت ببداية تعديل ناجح لصفقات عسكرية واقتصادية معقدة مع الهند، وإعادة الحسابات السياسية في كل من روسيا والهند للفائدة الاستراتيجية المتأتية من متانة العلاقات المتبادلة. وفي إشارة إلى تغيّر البيئة الاستراتيجية لما بعد الحرب الباردة، استبدل قادة البلدين معاهدة العام 1971 باتفاقية متابَعة، معاهدة الصداقة والتعاون، التي أكدت على العلاقات الودية، لكنها أسقطت المكوِّن الدفاعي في المعاهدة السابقة. وثمة اتفاقية ثنائية أخرى جديرة بالذكر ألا وهي الاتفاقية بشأن التعاون في مجال الدفاع، التي سعت إلى تعزيز الدعامة الأساسية للعلاقات بين الهند وروسيا؛ والمتمثلة في واردات الهند الكبيرة من

الأسلحة الروسية. كما حفزت زيارة يلتسين المناقشات المتعلقة بالتعامل مع المشكلات الخاصة بضعف التجارة بين الهند وروسيا.

وعانت العلاقة انتكاسة في يوليو 1993 حين ألغى يلتسين، تحت ضغط أمريكي كبير، عقداً قيمته 350 مليون دولار جرى توقيعه في العام 1991 لتزويد الهند بمحركات الصواريخ ذات الوقود السائل وتقانة ذات صلة. وصبّت الهند جام غضبها من هذا الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من روسيا، بيد أن هذا التطور أظهر بوضوح ضعف موسكو في الوقوف إلى جانب الهند. وعلى أي حال، سرعان ما وقعت موسكو عقداً محدَّثاً لتوريد الصواريخ، لكن من دون نقل التصاميم لتطوير التقانة، واستمرت الوتيرة الثابتة للانخراط الهندي-الروسي (Russia Sends India 1998). وجرى توقيع إعلانين: الإعلان المتعلق بحماية مصالح الدول التعددية، والإعلان بشأن مواصلة تطوير وتكثيف التعاون، وذلك في أثناء زيارة رئيس الوزراء ناراسيما راو إلى موسكو في يونيو-يوليو 1994. وشددت الوثيقة الأولى على التحديات المشتركة الناجمة عن التطرف الديني والسياسي والإرهاب الدولي اللذين تواجههما الدول التعددية مثل روسيا والهند، أما الوثيقة الثانية فحددت سبلاً لتعميق التعاون القائم في سلسلة واسعة من المجالات (Pattnaik 1997; Chakravarti and Dasgupta 1994: 32).

وأدى تطوران في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين إلى جعل الهند وروسيا تعيدان النظر في إمكانية إقامة علاقة استراتيجية مجدداً: الوضع المضطرب سياسياً في أفغانستان؛ والجولة الأولى من توسع الناتو في حقبة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. وقد أثار التطور الأول قلق موسكو ونيودلهي بالقدر نفسه. أما التطور الثاني فكان الشغل الشاغل الرئيسي لروسيا، وأفضى إلى بذل جهد أكبر لإصلاح العلاقات المتوترة مع الهند. ففي حين عززت قوات طالبان المتطرفة، التي ترعاها باكستان وتدعمها، قبضتها على معظم أفغانستان بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين، تسلل إلى التصريحات الهندية والروسية شعور أكبر بالحاجة الملحّة، وهو ما وفّر قوة موجّهة جديدة لإحياء

العلاقات الهندية-الروسية. وبحلول شهر مارس 1997، حين اجتمع الرئيس يلتسين ورئيس الوزراء إتش. دي. ديفي غودا H. D. Deve Gowda في موسكو، أعرب الزعيمان عن قلقهما من احتمال انتشار الاضطراب من أفغانستان إلى دول آسيا الوسطى، وعبر باكستان إلى ولاية كشمير الهندية. ووفقاً لمعلقين هنود، حصل ديفي غودا على التزام شخصي من يلتسين يؤكد للهند أن روسيا "لن تتعهد توريد معدات عسكرية لباكستان"، وستقدم دعماً مطلقاً لسعي الهند إلى الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي (Subramaniya 1997a). وهذا الاعتراف الصريح بتقديم مزيد من الدعم للهند في صراعها الدائر مع باكستان قلب السياسة السوفيتية/ الروسية التي لم تدم طويلاً، والمتمثلة بمعاملة الهند وباكستان على قدم المساواة.

وفي المقابل، انضمت الهند إلى روسيا، وإن كان بشكل ضعيف، في معارضة خطط الغرب لتوسيع حلف الناتو شرقاً. وبدا صوت الهند الخفيض في الاعتراض على الخطوة الأمريكية الرامية إلى توسيع الناتو متناقضاً بشكل صارخ مع التصريحات العالية النبرة الصادرة من بكين وموسكو. وقد أعرب يلتسين وهو يعلن معارضته القوية لعالم أحادي القطبية عن دعم التعددية القطبية، وأسعد بلا شك شركاءه الهنود حين أشار إلى الهند باعتبارها أحد أقطاب نظام متعدد الأقطاب (Subramaniya 1997b). وسعت حكومة يلتسين للتعويض عن توسع الناتو على الحدود الغربية لروسيا بتدعيم جناحها الشرقي. ولهذه الغاية، أسفر اجتماع القمة الهندية-الروسية في العام 1997 أيضاً عن اتفاق للعمل من أجل شراكة استراتيجية تؤذن بتعميق العلاقات الثنائية القائمة على تقارب وجهات النظر حيال القضايا الإقليمية والعالمية.

وعرّف غودا الشراكة الناشئة بأنها "إطار مفاهيمي للعمل معاً من أجل المنفعة المتبادلة"، من خلال التعاون في مجالات الدفاع، والتجارة، والعلوم، والتقانة، والثقافة، والزراعة (Subramaniya 1997a). علاوة على ذلك، تبرّأ غودا بقوة من أن تكون للهند مصلحة في العمل من أجل علاقة ثلاثية مع روسيا والصين بحيث تكون موجَّهة ضد أي

بلد، وأصر على أن تزامن ذلك مع زيارة وزير الخارجية الصيني تشيان تشتشن Qian Quchen إلى موسكو كان "مصادفة" (Russia: Foreign Ministry Spokesman 1997). وأكد آي. كيه. غوجرال I. K. Gujral، الذي خلَف غودا في منصب رئيس الوزراء، هذه الرسالة حين قال بعد شهر إن حكومته ستولي اهتماماً متساوياً لجميع مراكز القوى الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (India: Gujral 1997). لكن زعماء الهند لم يبدؤوا استخدام مصطلح "الشراكة الاستراتيجية" لوصف العلاقات الهندية-الروسية إلا في العام 1998، مفضلين بدلاً منها العبارة المواربة "شراكة التعاون الاستراتيجي المبنية على المصالح المشتركة"، والمستخدمة من قبل وزير الشؤون الخارجية غوجرال، الذي كان قد رافق غودا في زيارته إلى موسكو (Tkacheva 1997: 4). وفي حديث مع الرئيس يلتسين بخصوص الخط الساخن الذي أنشئ حديثاً في إبريل 1998، شدّد رئيس الوزراء فاجبايي، بعد شهر واحد من تشكيل أول حكومة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا، على قيمة العلاقات الوثيقة مع موسكو، وذكر أنه من شأن شراكة استراتيجية مع روسيا أن تشكل "عامل استقرار" في العالم (Yeltsin and India's Vajpayee 1998).

وصرّح وزير الخارجية بريماكوف أن "السياسة الشرقية" لروسيا جزء لا يجتزأ من الجهود الرامية إلى "تحويل العالم إلى عالم متعدد الأقطاب" (Russia: Primakov Says 1997). وفي زيارة إلى الهند في ديسمبر 1998، تطرّق بريماكوف، الذي كان رئيس وزراء روسيا آنذاك، بشكل غير رسمي إلى فكرة "مثلث صيني-روسي-هندي". وأوضح ألبرت تشيرنيشيف Albert Chernyshev، سفير روسيا لدى الهند، أن "مبادرة" بريماكوف بخصوص "إنشاء مثلث استراتيجي" بين موسكو، وبكين، ونيودلهي، وضعت تصوراً لإقامة علاقات أوثق لمصلحة "تعزيز السلام والأمن العالميين" (Kotov 1999b). وكرر بريماكوف لاحقاً أمله في تبلور مثل هذه العلاقة الثلاثية خلال زيارة رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جي إلى موسكو في فبراير (Moscow Views Relations 1999). ومع أن القادة الصينيين انتقدوا بشدة أيضاً "هيمنة" الولايات المتحدة الأمريكية، قوبلت فكرة بريماكوف برد فعل بارد من بكين، التي قالت إن الصين تتبع "سياسة سلام خارجية

مستقلة" (India, Russia to Sign 1998)). وبالمثل، رفضت القيادة الهندية تبني دعوة بريماكوف لتجمع ثلاثي مدعم للقوى الآسيوية والأوراسية. لكن الهند انضمت بحماسة إلى روسيا في توقيع بيان مشترك خلال زيارة بريماكوف، يُلزم البلدين بإبرام اتفاقية شراكة استراتيجية خلال زيارة يلتسين التي أُجّلت مرتين وأعيدت جدولتها في العام 1999. ووُصف إعلان الشراكة بأنه "وثيقة سياسية ذات أهمية قصوى". والأهم بالنسبة إلى الهند، أن روسيا أكدت التزامها عدم بيع باكستان أسلحة (India, Russia to Sign 1998).

وشكّل العام 1998 منعطفاً مهماً في العلاقات بين الهند وروسيا بعد الحرب الباردة. وثمة عوامل عديدة تساعد على تفسير إحياء هذه العلاقة: (1) القلق المشترك من احتمال حدوث تطورات في أفغانستان تعمل على عرقلة الاستقرار السياسي في الهند، وروسيا، ودول آسيا الوسطى؛ (2) نفاد صبر روسيا من دعم باكستان لحركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة على حدود الهند، وتأكيد موسكو التالي للهند بأن روسيا لن تبيع باكستان أسلحة، وأنها ستدعم جهود الهند لتطبيع العلاقات مع باكستان على أساس اتفاقية سيملا Simla في العام 1972، التي منعت تدخل طرف ثالث في النزاع؛ (3) رفض روسيا تأييد فرض عقوبات بعد تجارب الأسلحة النووية الهندية في مايو 1998، واستعدادها للمضي قدماً في صفقة لتزويد الهند بمفاعلات نووية لمشروع كودانكولام Kudankulam؛ (4) اعتراف الجانب الروسي بدور عقود تسليح الهند في الحفاظ على دوران عجلة صناعة الدفاع الروسية؛ وأخيراً (5) المصالح المشتركة ووجهات النظر المتبادلة حيال معظم القضايا الدولية.

ودأبت روسيا والهند بصورة مطردة على تعميق العلاقة بينهما. وينعكس هذا في العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين، وتواتر الزيارات الرفيعة المستوى، والأهم، استئناف حجم كبير من تجارة أسلحة بين الهند وروسيا. وخلال السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين، نمت شبكة الروابط المؤسساتية بين الهند وروسيا

بشكل أكثف مع تبادل الاجتماعات المتكررة في عاصمتي البلدين بين وزيري الخارجية، ووزيري الدفاع، ووزيري المالية، والخبراء السياسيين والعسكريين، وأعضاء البرلمان، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء في الأوساط الأكاديمية والاقتصادية، حيث بلغت ذروتها في أكتوبر 2000 بتوقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية خلال اجتماع القمة بين الرئيس بوتين والقادة الهنود في نيودلهي. وتم تأجيل هذا الاتفاق، الذي كان من المقرر توقيعه في العام 1999، إلى أن تنحى الرئيس يلتسين، المحاصر على نحو متزايد بالمشكلات والمرض، لتمهيد الطريق لانتخاب فلاديمير بوتين في مارس 2000 رئيساً للاتحاد الروسي. وسعى بوتين بقوة إلى تطعيم السياسة الخارجية الروسية بالبراغماتية وحسّ أقوى بالاتجاه والهدف.

إعلان الشراكة والاتفاقيات اللاحقة

تعد الاختلافات في السياق الجيوسياسي والبنود النافذة بين معاهدة السلام والتعاون والصداقة الهندية-السوفيتية في أغسطس 1971، واتفاقية الشراكة في أكتوبر 2000 مثيرة للاهتمام. فقد جاءت معاهدة 1971 عقب الفتح الذي شهدته العلاقات الصينية-الأمريكية بعد الزيارة "السرية" التي قام بها هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، إلى الصين في يوليو 1971. فقد خشيت نيودلهي نشوء محور أولي بين واشنطن وبكين بالإضافة إلى محوري واشنطن-إسلام آباد وبكين-إسلام آباد القائمَين أصلاً. وفي حين خشي قادة الهند تطويقاً معادياً فقد حرصوا على التحوط ضد مثل هذا الاحتمال من خلال السعي إلى إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتي. وفي محادثات خاصة مع إدوارد هيث Edward Heath، رئيس الوزراء البريطاني، ألمحت إنديرا غاندي Indira Gandhi، رئيسة وزراء الهند، على وجه التحديد إلى تنامي علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وتقارب واشنطن في الوقت نفسه مع باكستان باعتبارهما السببين الرئيسيين وراء قرار الهند توقيع معاهدة الصداقة والسلام والتعاون بين الهند

والاتحـاد السـوفيتي، وذلـك في 9 أغسـطس 1971، قبيـل قـرار الهنـد دخـول الحـرب (Bangladesh War Secrets 2003).

وتم تصميم البند الدفاعي المعمول به في المعاهدة أيضاً لإرسال رسـالة علنيـة إلى أي دولة قد تهدد الهنـد باسـتخدام القـوة. ودعـت المـادة الحادية عشـرة الـدول الموقّعـة إلى "الامتناع عن تقديم أي مساعدة لأي دولة ثالثـة مشـاركة في النـزاع المسـلح مـع الطـرف الآخر"، ونصّت على أنه في حالة وقوع هجوم أو التهديد باستخدامه، يتعين عـلى البُلـدان "الدخول فوراً في مشاورات متبادلة من أجل إزالة هـذا التهديـد واتخـاذ التـدابير الفعالـة المناسبة لضمان السلام...". كما ألزمـت المـادة الثامنـة الأطـراف الموقعـة بمنـع اسـتخدام أراضيها في "ارتكاب أي عمل قد يلحق أضـراراً عسـكرية" بـالآخر؛ وفي المـادة الحاديـة عشـرة، أعلن البلَدانِ نيتهما الامتناع عن الدخول في "التزامات، سـرية أو علنية، مع دولـة أو أكثر"، إذا كانت "لا تتوافق" مع المعاهدة.[8]

على أنه بالنسبة إلى نيودلهي، لم يَعنِ التوقيع على معاهدة بين الهند والاتحـاد السـوفيتي تخلي الهند عن دورها باعتبارها قوة إقليمية في جنوب آسيا. فقبـل عشـرة أعـوام، لم تحـظَ مبادرة الـرئيس السـوفيتي ليونيـد بريجنيـف Leonid Brezhnev في يونيـو 1969 لإنشـاء "منظومة للأمن الجماعي في آسيا" يرســي الاتحـاد السـوفيتي أركانهـا بـدعم مـن الـدول الرئيسية في آسيا بحماسة كبيرة، سواء من إنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند آنـذاك، أو ممـن خلفوها في المنصب. وفي حين عمد القادة الهنود إلى حجب اعتراضات الناس إزاء الفكـرة السوفيتية بخصوص إقامة منظومة آسيوية للأمن الجماعي، فقـد أشـاروا ضـمنياً إلى عـدم الموافقة على تدخل قوى كبرى خارجية في جنوب آسيا، حتى مع استمرار القادة السوفييت في طـرح هـذا الاقـتراح خـلال سـبعينيات القـرن العشـرين (Brezhnev 1969: 53). وهكذا، فشلت المخاوف الأمريكية مـن أن تكـون المعاهـدة عبـارة عـن مبـادرة سـوفيتية لكسب مزيد من النفوذ في جنوب آسيا في الأخذ في الحسبان المقاومـة الهنديـة القويـة لأي محاولة مـن هـذا القبيـل (Memorandum from Acting Secreteray of State 1971).

وظلت العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتي قوية خلال معظم العقدين التاليين، على الرغم من أن الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 أثار قلق الهند حيال آثار تدخل موسكو في منطقة جنوب آسيا في مكانة الهند الإقليمية.

بالمقابل، تم التوقيع على إعلان العام 2000 في سياق القطبية الأحادية العالمية والاضطراب الحاد في المنطقة. وتشاطرت موسكو ونيودلهي هدفين مهمين: تأكيد نفوذهما، كل في مجاله الإقليمي، واحتواء عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان عن طريق الحد من انتشار التطرف الإسلامي من باكستان. وسعت الهند بنشاط مع روسيا لتحقيق المصلحة المشتركة الجديدة المتمثلة في كبح جماح قوات طالبان في أفغانستان من خلال التعاون لدعم قوات التحالف الشمالي المعارض. وفي بيان صحفي نُشر في أثناء زيارة سيرغي إيفانوف Sergei Ivanov، سكرتير مجلس الأمن الروسي، في إبريل 2000، أشارت الحكومة الهندية بوضوح إلى الخطر الذي تمثله أفغانستان على المنطقة بأسرها، وأعربت عن تفضيل نيودلهي التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة في كابول تمثل كل المجموعات العرقية (Visit of Mr. Sergei Ivanov 2000).

واتفق البلدانِ أيضاً على العمل لبناء هيكل عالمي متعدد الأقطاب على أساس المساواة في السيادة؛ وأقرّا بالتحديات والمسؤوليات المشتركة للدول المتعددة الأعراق، والمتعددة اللغات، والمتعددة الأديان؛ ودعوَا إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، ودمقرطة العلاقات الدولية، وإنشاء نظام عالمي جديد، عادل ومستقر.

وفي مجال الاقتصاد والتجارة، رأى الإعلان ضرورة تعزيز التعاون الوثيق بين البلدين في إطار اللجنة الحكومية الروسية-الهندية للتعاون التجاري، والاقتصادي، والعلمي، والتقاني، والثقافي IGIRC، جنباً إلى جنب مع هيئات مشتركة للأعمال والصناعة بهدف توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية.

واتفق البلدان على تعزيز الدفاع والتعاون العسكري-التقاني بينهما على المدى الطويل وتعميق المشاركة بين قواتها المسلحة، حيث أُنشئت لهذا الغرض لجنة حكومية على المستوى الوزراي للتعاون العسكري-التقاني. وفي المجالات ذات الصلة بالعلوم والتقانة، أكدت موسكو ونيودلهي اهتمامهما بتعزيز "أشكال التعاون القائمة والجديدة في مجالات البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية"، وبـ"توسيع تبادل العلماء والمعلومات العلمية" و"إقامة علاقات مباشرة بين مؤسسات البحث العلمي/ التعليم العالي".

ولاستكمال هذه الأجندة التعاونية الواسعة، التزم البلدان بتعزيز "التعاون الثقافي" وتيسير "الاطلاع الأوسع" على التراث والإنجازات الثقافية الخاصة بكل منهما. واختُتم الإعلان بالتأكيد على أن الشراكة الاستراتيجية "ليست موجهة ضد أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول"، وأنها "لا تسعى إلى إنشاء تحالف عسكري-سياسي" (Declaration 2000).

وعملاً بهذه الاتفاقية الموقعة، تم إضفاء الطابع الرسمي على كثير من الروابط المؤسساتية القائمة فعلياً وإنشاء أخرى جديدة. وأسست الهند وروسيا فريق عمل مشتركاً بشأن أفغانستان، ولجنة حكومية للتعاون العسكري-التقاني، وعملية للتعاون النشيط بين مجلس الأمن القومي في الهند ومجلس الأمن في الاتحاد الروسي، واللجان الانتخابية في البلدين، والمراقب المالي ومراقبي الحسابات العامّين في الهند والاتحاد الروسي، والسلطتين القضائيتين في البلدين.[9] واستفادت هذه الصلات من اتصالات سابقة ومستمرة من خلال اللجنة الحكومية الروسية-الهندية التي شُكّلت في مايو 1992. وتم في العام 2000 تمديد البرنامج المتكامل الطويل الأجل للتعاون في مجالات الفضاء والتقانة ILTP، الذي جرى توقيعه للمرة الأولى في العام 1987 بين الحكومتين الهندية والسوفيتية وأعيد التفاوض بشأنه بين الحكومتين في العام 1992، وذلك عشر سنوات أخرى (Bilateral Relations 2003).

وبين قمة أكتوبر 2000 بين الهند وروسيا في نيودلهي واجتماع نوفمبر 2001 في موسكو، وقع حدث كارثي في الولايات المتحدة الأمريكية ذو دلالة كبيرة بالنسبة إلى الهند وروسيا؛ وهو هجمات 11 سبتمبر الإرهابية. من الناحية الفعلية كان الرئيس بوتين، وعلى مدى العام 2000، قد عمل على استثمار علاقات أفضل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبإدراك بوتين عدم جدوى تحدّي الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا مثل توسيع الناتو، ومعاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، والدفاع الصاروخي، فقد واصل اتباع سياسة خارجية براغماتية وواقعية. وكما أشار مفهوم السياسة الخارجية في العام 2000 الذي انتهجته إدارة بوتين:

> الاتحاد الروسي مستعد للتغلب على صعوبات جمة ظهرت في الآونة الأخيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وللحفاظ على البنية التحتية للتعاون الروسي- الأمريكي، التي تم إنشاؤها على مدى عشر سنوات تقريباً. وعلى الرغم من وجود خلافات جدية، وجوهرية في عدد من القضايا، فإن التفاعل بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يعد شرطاً ضرورياً لتحسين الوضع الدولي وضمان الاستقرار العالمي (Foreign Policy Concept 2000).

وفّرت جسامة هجمات سبتمبر 2001 الإرهابية الحافز لتركيز الاهتمام الأمريكي على مسألة أقلقت الهند وروسيا بشدة لسنوات عديدة؛ وهي الملاذ الآمن للإرهابيين الذي أنشئ في أفغانستان على يد حركة طالبان بدعم نشيط من وكالة الاستخبارات الباكستانية ISI. ولم تألُ روسيا جهداً في تقديم التعاطف والتأييد للحرب على الإرهاب. وعلى الجانب الهندي، تخلّت حكومة فاجبايي عن شكّها بالولايات المتحدة الأمريكية الذي استمر عقوداً من الزمن، ورحبت بموطئ قدم استراتيجي لأمريكا في أفغانستان وآسيا الوسطى، واصفةً الهند والولايات المتحدة الأمريكية بأنهما "حليفان طبيعيان" (Hoagland 2002).

في هذا السياق الجديد، أصدر فاجبايي وبوتين بياناً مشتركاً بشأن القضايا الاستراتيجية خلال اجتماع القمة السنوي الثاني في موسكو، أكدا فيه من جديد المواقف المشتركة للحكومتين تجاه الأمن الإقليمي والدولي (Joint Statement on Strategic

Issues 2001). والأهم هو أن الدولتين وقعتا إعلان موسكو بين الهند والاتحاد الروسي بشأن الإرهاب الدولي. وفي دفاع شديد اللهجة عن السيادة والسلامة الإقليمية، أكد الإعلان: "في بلدان ديمقراطية ومتعددة الأعراق مثل الهند والاتحاد الروسي، تمثل أعمال العنف التي تُرتكب تحت شعار تقرير المصير، في واقع الأمر، أعمال إرهاب لها في معظم الحالات صلات دولية قوية" (Moscow Declaration 2001). وأضاف الإعلان أن الهند وروسيا "تتابعان عن كثب تطور الوضع في أفغانستان وحولها وتؤكدان على ضرورة تجنب امتداد الصراع إلى أبعد من حدود منطقة واحدة، لمنع انتشار الإرهاب أكثر".

ولابد من ملاحظة ثلاث نقاط مهمة في إعلان موسكو 2001: التلميح المبطن إلى الشيشان وكشمير ودعم الجهود الهندية والروسية في مكافحة حركات التمرد في تلك المناطق؛ والإشارة الواضحة تماماً، وإن لم تكن معلنة، إلى دور باكستان في مساعدة المقاتلين الكشميريين وحركة طالبان في أفغانستان وتحريضهم؛ والدعوة إلى وضع تعريف أوسع للحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب ليشمل التهديدات الإرهابية التي تواجهها بلدان العالم جميعاً.

وفي اجتماع قمة ديسمبر 2002، كشف الجانبان عن إعلان دلهي بشأن تعزيز الشراكة الاستراتيجية (Delhi Declaration 2002). وأثارت مكافحة الإرهاب والأخطار التي تمثلها بنية الإرهاب التحتية في باكستان اهتماماً متجدداً. كما أعلنت موسكو ونيودلهي اتفاقاً لتأسيس مجموعة عمل هندية-روسية مشتركة معنية بمكافحة الإرهاب الدولي (Documents Signed 2002).

وبعد ستة أشهر، جرى توقيع ما مجموعه 10 وثائق – إعلان بشأن التحديات والتهديدات العالمية للأمن والاستقرار العالميين، وعديد من الاتفاقيات، والبروتوكولات ومذكرات التفاهم – بمناسبة انعقاد قمة نوفمبر 2003 بين بوتين وفاجبايي في موسكو. وفي توبيخ مستتر للأحادية الأمريكية، شدد الإعلان، الذي جاء بعد الحرب الأمريكية في العراق، على موقف الهند وروسيا المشترك بأنه يجب أن يكون النظام الدولي في المستقبل

"قائماً على أساس التعددية القطبية"، و"يجب أن تحدده العمليات الجماعية والمتعددة الأطراف وليست [العمليات] من طرف واحد" (Joint Declaration 2003). وثمة إشارة غير مألوفة ظهرت في بيان مشترك أُصدر في قمة 2003: الإشارة إلى أنه تم عقد أول مشاورات وزارية هندية-روسية حول قضايا اقتصادية ومنظمة التجارة العالمية WTO في نيودلهي في مارس 2003، حيث عبّرت الهند عن دعمها لانضمام روسيا المبكر إلى منظمة التجارة العالمية.

وجاء إعلان 2004، الموقّع في نيودلهي في أثناء القمة السنوية في ديسمبر، بعد الإعلان عن اتفاق مهم بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2004 أطلق عليه اسم "الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية" NSS. وربما في محاولة للتأكيد على الأهمية المستمرة لشراكة الهند مع روسيا، أشار إعلان 2004 بشكل خاص إلى مكانة روسيا الدولية في معرض إعادة تأكيده على دعم انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية:

> ينظر الجانب الهندي إلى روسيا باعتبارها عضواً رئيسياً ونشيطاً جداً في المجتمع الدولي، وبلداً يحظى صوته بالاحترام والاهتمام حيال قضايا ذات اهتمام عالمي. وفي هذا السياق، يدعم الجانب الهندي بقوة أقرب وقت ممكن لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. ويرى الجانبان هذا دليلاً مهماً على العلاقات الروسية-الهندية ذات الشراكة الاستراتيجية (Joint Declaration 2004).

وألمحت هذه الوثيقة لأول مرة أيضاً إلى أهمية الاجتماعات الثلاثية بين وزراء خارجية الصين، وروسيا، والهند، التي كانت قد بدأت في العام 2003 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (Russian-Indian Relations 2008).

وأثارت علاقة الهند المتحسِّنة بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية قلقاً بالغاً في موسكو بشأن التزام نيودلهي بالمحافظة على العنصر الأكثر أهمية في العلاقة الثنائية؛ وهو وضع روسيا شبه الاحتكاري بصفتها مزوّداً رئيسياً للهند بالأسلحة. وتفاقمت هذه المخاوف بعد نجاح جهود الرئيس جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء الهندي مانموهان

سينغ، في أكتوبر 2008، في تذليل كل العقبات القانونية الثنائية والدولية من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي لتزويد الهند بالتقانة النووية المدنية بهدف تلبية طلب الهند المتزايد على الطاقة.[10] وسرعان ما وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اتفاقيات تعاون مع الهند، ولكن ليست عقوداً، وذلك لتزويدها بالطاقة النووية (Medvedev Signs 2008). أضف إلى ذلك أن هذا المنعطف الإيجابي في سير العلاقات الهندية-الأمريكية جاء على خلفية العلاقات الأمريكية-الروسية المتدهورة جرّاء اختلاف موسكو وواشنطن على النفوذ في المنطقة الأوراسية.

وفي حين أدى تعزيز علاقات الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارة مزيد من القلق في موسكو حول انجراف نيودلهي نحو الغرب، سعى وزير الدفاع الهندي براناب موخيرجي إلى تبديد هذه الشكوك.[11] ففي أثناء زيارة قام بها موخيرجي إلى موسكو في نوفمبر 2005، قال إن "الهند أكبر مستورد للمعدات العسكرية، والمنصّات، والأسلحة والمنظومات من روسيا. ومن المقرر توسيع هذا التعاون في المستقبل. وليس هناك خطر في أن يضعف تعاوننا في هذا المجال".[12] كما أعرب عن اهتمام الهند في التعاون مع روسيا لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس (Beginning of Meeting 2005).

وغابت علامات التوتر الواضحة في اجتماع قمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ديسمبر 2005 في نيودلهي. وحدد البيان المشترك الذي أصدره البلدان عدة مجالات ذات أولوية للتعاون: أمن الطاقة؛ والتجارة والاقتصاد؛ والتقانة العالية؛ واستكشاف الفضاء الخارجي؛ والاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ والمجال العسكري (Joint Statement on the Outcome 2005).

ولم يكن هناك اجتماع قمة مخصص في العام 2006، ولكن في يوليو من ذلك العام، فإن رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، وبصفته قائداً لبلد مترامي الأطراف، التقى الرئيس بوتين في سانت بطرسبيرج St. Petersburg بمناسبة قمة زعماء مجموعة البلدان الثمانية G-8، حيث شارك أيضاً في اجتماع قمة ثلاثية بين روسيا والصين والهند. ومع

استمرار الزخم الإيجابي في العلاقة الهندية-الأمريكية خلال العام 2006، سعى الـزعماء الهنود إلى تحييد أثر هذه العلاقة في العلاقات الهندية-الروسية. وعُقدت قمة يناير 2007 في نيودلهي، حيث تم تكريم الرئيس بوتين بوصفه ضيف الشرف في الاحتفالات بيـوم الجمهورية. وأكد كانوال سيبال Kanwal Sibal، سفير الهند لدى روسيا، أنه في حين تمد الهند يدها إلى أطراف عالميـة أخـرى، فـإن حضـور بـوتين بوصـفه ضـيف الشــرف في احتفـالات الهنـد بيـوم الجمهوريـة مـن شـأنه أن يصـحح أي تصـورات خاطئـة بـأن "العلاقات مع روسيا وهنت"، وأضاف أن هذه العلاقات كانت "خالية من التوتر" لأن روسـيا لم "تُثـر مشـكلات" للهنـد في جوارهـا (V. Shukla 2007). وعـلى الجانـب الروسـي، في أثناء زيارة في يناير 2007، آثر الرئيس الروســي فلاديمـير بـوتين معالجـة المخاوف الهندية من قيام الصين بتزويـد باكسـتان بطـائرات مقاتلـة مجهـزة بمحركـات روسية "بالاستشهاد بشـرط المستخدم النهائي في اتفاقيتها مع الصين لمنع حـدوث مثـل هذا الأمر" (Subramaniyam 2007).

ويجدر ذكر بيان يناير 2007 المشترك وذلك للســرعة التـي سـعت بهـا روسـيا إلى وضع نفسها في موضع يمكّنها من توسيع التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، متوقعةً توسط أمريكا لدى "مجموعة موردي المواد النووية" NSG للسـماح بنقـل تقانـة الطاقـة النووية إلى الهند (Joint Statement on the Outcome 2007). وقـد وقّعـت موسـكو ونيودلهي بياناً مشتركاً منفصلاً بشأن التعاون في مجـال الاسـتخدامات السـلمية للطاقـة الذرية (Joint Statement by the Prime Minister 2007)، وتم الشــروع في مـذكرة إعلان نوايا بين مؤسسة الطاقة الذرية الهندية ووكالة الطاقة الذرية الفيدراليـة الروسـية لإنشاء وحدات محطات طاقة نووية إضافية في كودانكولام، حيث كان قـد تـم التعاقـد أصلاً مع روسيا لبناء محطتين، وفي مواقع جديدة أخرى. كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على ثلاث اتفاقيات تتناول التعاون في مجال استكشاف الفضاء، بالإضافة إلى بروتوكول حول التبادلات الثقافية، من بينها تخصيص عام روسيا في الهنـد في العـام 2008، وعـام الهند في روسيا في العام 2009.

واتسمت قمـة نـوفمبر 2007 في موسـكو بقلـق روسـي متواصـل إزاء ميـل الهنـد الملحوظ في اتجاه الولايات المتحـدة الأمريكيـة. ونفـى الـزعماء الهنـود بشـدة أي فتـور في العلاقة الهندية-الروسية، لكن القمة كانت هي الأقصـر على الإطـلاق منـذ العـام 2000. ولعل ملاحظة الصحفي الروسـي سيرغي ستروكان Sergei Strokan بأن "تحـوُّل الهنـد في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية" هدّد بفك ارتبـاط نيـودلهي عـن "فلـك السياسـات الروسية في آسيا"، كانت انعكاساً للقلق الرسمي حيال وضع العلاقات الهندية-الروسـية (No Chill 2007). إلى ذلك، فإن تصـريح رئـيس الـوزراء الهنـدي مانموهـان سـينغ أن روسيا تشغل "مكانة خاصة وفريدة من نوعها في العلاقات الهندية الخارجية" لم يـنجح في إخفاء حقيقة أن العلاقات ليست على ما يرام (India-Russia Ties 2007). وكان تعليـق نائب وزير الخارجية الروسـي ألكسندر لوسيوكوف Alexander Losyukov موحيـاً؛ إذ قال إنه على الرغم من أن "الأمور ليست كلها سلسلة"، فإنه لا يلقـي للموضـوع "أهميـة كبيرة" (India-Russia Ties 2007).

وكانت أسباب قلق موسـكو متشـعّبة: (1) اسـتعداد الهنـد للتعـاون مـع الولايـات المتحدة الأمريكية بشأن الدفاع الصاروخي؛ (2) مشاركة الهند في مناورة عسـكرية رباعيـة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، واليابان، في سبتمبر 2007، عقب الانضمام إلى المبادرة الرباعية في مايو 2006 (Ali 2007)؛ (3) بشكل مباشـر أكثر، تردد الهند في التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين لتوريد مفاعلات نووية إضافية في كودانكولام في قمة نـوفمبر؛ وهو تردد أشار مسؤولون هنـود إلى أن لـه علاقـة أكـبر بالتوقيـت، لأن الاتفـاق الخـاص بالإجراءات الوقائية مع الوكالة الدوليـة للطاقـة الذريـة كـان لايـزال معلقـاً، ولم ترغـب نيودلهي في تعقيد الوضع القانوني أكثر بالتوقيع على صفقة ثنائية قبل اتخاذ إجراء من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (No Chill 2007). ومع ذلك، شهدت هـذه القمـة توقيـع أربع اتفاقيات: حول الاستكشاف المشترك للقمر؛ وبشأن التعاون في مجال تطـوير وإنتـاج طائرة نقل متعددة الأدوار؛ وبخصوص أشكال الاسـتفادة مـن صـناديق سـندات الـدَّين

بالروبية من أجل الاستثمار الروسي في الهند؛ وبشأن تنسيق السياسات وتنفيذ برامج منسَّقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (List of Agreements 2007).

وبدا أن العلاقة تشهد استقراراً بحلول شهر ديسمبر 2008، حين زار الرئيس ميدفيديف نيودلهي للمشاركة في أول قمة له مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ. وأشار سينغ إلى روسيا باعتبارها "مرساة حيوية" للسياسة الخارجية الهندية، ووضع ميدفيديف العلاقات مع الهند في مرتبة "الأهمية القصوى" لموسكو (Joint Press Interaction 2008). وتم توقيع عدة اتفاقيات في هذه القمة، من أهمها توريد أربعة مفاعلات نووية إضافية لمنشأة كودانكولام (وهو أمر كان السبب في بعض الاحتكاك قبل سنة)؛ وتوريد 80 مروحية نقل عسكرية من طراز MI-17V-5؛ وطيران رائدَي فضاء هنديين على متن المركبة الفضائية سويوز Soyuz في العام 2013؛ وإطلاق مركبة فضائية هندية مأهولة في العام 2015 (Russia, India to Ink 2008; Medvedev Signs 2008).

وتعكس الوتيرة المحمومة التي شبكت بها الهند وروسيا مؤسساتهما السياسية، من خلال إنشاء شبكة كثيفة من الشبكات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية، إيمان قادة البلدين القوي بأن مجتمعيهما التعدديين يتشاطران كتلة حرجة من المصالح والتحديات المشتركة، التي تدفعهما صوب رؤية عالمية موحدة متبادلة وعلاقة دائمة على المدى البعيد. وبكلمات وزير الشؤون الخارجية ياشوانت سينها:

> تتشاطر الهند وروسيا تصورات مشتركة، ومصالح مشتركة، وتحديات مشتركة. وإنشاء عالم متعدد الأقطاب هو هدفنا المشترك، ونظرتنا إلى العالم واحدة. وهذا الفهم الناضج للمصالح المتبادلة هو الذي ألهم "شراكتنا الاستراتيجية" التي تعد إعلاناً عن تضامننا في السيناريو السياسي، والاقتصادي، والأمني الناشئ للألفية الجديدة (Sinha 2003b).

وهكذا، على الرغم من أن الشراكة أبدت علامات توتر متجددة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الركائز التي تدعم العلاقة الهندية-الروسية على المدى القصير والمتوسط لاتزال قوية.

تقييم العلاقات الهندية-الروسية

حين بعثت التطورات السياسية في أوروبا وآسيا، منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وما بعد، الحياة في العلاقة الهندية–الروسية، تسارعت الوتيرة البطيئة لنقل الأسلحة إلى الهند على الفور. وشكّل التعاون المتين في مجال الدفاع الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الهند وروسيا، في حين قاومت العلاقات الاقتصادية والتجارية الجهود الرسمية الحثيثة لإحيائها. وتدين العلاقة الهندية–الروسية بمرونتها لعوامل عديدة: الأول، أن هذين البلدين اللذين لم يتأثرا بعائق الجغرافيا لا يريان أن أحدهما يشكل تهديداً وجودياً للآخر؛ والثاني، أن تاريخهما المشترك يمتد عبر 60 عاماً متصلة من العلاقات الودية منذ إبريل 1947، حين اعترفت الهند بالاتحاد السوفيتي؛ والثالث، أن روسيا كانت مزوّد الهند الرئيسي بالسلاح منذ العام 1961؛ الرابع، وكما تشير الوثائق الهندية–الروسية بشكل منتظم، فإن "العلاقة التي صمدت أمام اختبارات الزمن... اتسمت بالاستمرارية، والثقة، والتفاهم المتبادل"، وبتطابق وثيق في وجهات النظر حيال "قضايا ذات اهتمام عالمي مشترك" (Joint Statement 2001)؛ أخيراً، مع أن العلاقات الهندية–السوفيتية الوثيقة عرقلت أيَّ تقارب صيني–هندي، في أثناء الحرب الباردة، فإن العكس هو الصحيح الآن (Thakur 1991: 834). لهذه الأسباب كلها، ومع أن العلاقات الهندية–الروسية قد تكون قد تعرضت لضربات من حين لآخر إما بسبب مشكلات ثنائية وإما نتيجة لوضع علاقات كل من البلدين مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من غير المحتمل أن تتفكك الشراكة الأساسية كلياً.

علاقة السلاح

بدأ اعتماد الهند على الأسلحة السوفيتية في أوائل ستينيات القرن الماضي، لأن رفض الهند الانحياز إلى الغرب إبان الحرب الباردة كان معناه أن قدرتها على الوصول إلى الأسلحة الغربية الحديثة كانت مقيدة. وبعد هزيمة الهند المنكرة في الحرب الصينية–الهندية

في العام 1962، حين قوبل طلب نيودلهي مساعدة الغرب في سعيها إلى التحديث الدفاعي السريع بالرفض، سعت الهند إلى ملء الفراغ باللجوء إلى الاتحاد السوفيتي. وسرعان ما أصبحت موسكو مورّد أسلحة لا غنى عنه للهند، مما قزّم كل البلدان الأخرى (انظر الجدول 4-1).

الجدول (4-1)

قيم مؤشر الاتجاهات لواردات الأسلحة من ثلاثة من كبار مورّدي السلاح للهند وبنسبة مئوية من قيمة الواردات الإجمالية من الأسلحة (بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار عام 1990)

العام	1959-1950	1969-1960	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2007-2000
المورِّد	المملكة المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي/ روسيا	روسيا
القيمة	3,420	5,515	10,557	22,332	7,904	9,028
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية	78	60	67	75	63	72
المورِّد	فرنسا	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	هولندا	إسرائيل
القيمة	702	2,826	2,944	4,107	1,153	668
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية	16	31	19	14	9	5
المورِّد	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	إيطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة	أوزبكستان
القيمة	264	313	1,443	1,642	1,139	510
٪ من واردات الأسلحة الإجمالية	6	3	9	6	9	4

المصدر: SIPRI Arms Transfers Database.

وتشكّل مبيعات الأسلحة جزءاً حيوياً من العلاقات الهندية–الروسية. فالجزء الأكبر من مشتريات الهند من الأسلحة يأتي من الاتحاد الروسي. وتمثّل روسيا مَصدر 60٪ من العتاد العسكري للجيش الهندي، و70٪ من سفن البحرية، و80٪ من طائرات سلاح الجو (Grover 2002: 22).[13] وبالمقابل، تعد روسيا المستفيد الأكبر من الخطط الطموحة الهادفة إلى تحويل الهند إلى قوة عسكرية كبيرة في جنوب آسيا. فبين العامين 2003 و2007، شكّلت الهند 22٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، وبلغت حصتها من إجمالي مبيعات الأسلحة العالمية 8٪ (SIPRI Yearbook 2008: 14). وبعد الانخفاض في القيمة المطلقة في العامين 1991 و1992 في رد على الأزمة المالية، ارتفعت النفقات الدفاعية الهندية باطراد، مسجلةً ارتفاعات قوية بشكل طفيف في الأعوام 1997 و1999 و2005. ومع أن النفقات راوحت بين 2.6٪ و3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الهند، باستثناء العام 1991، تجاوزت كثيراً النفقات الدفاعية (كما هو معبَّر عنه في أرقام الناتج المحلي إجمالي بالنسب المئوية)، وهي النفقات التي غذّت الإنفاق العسكري في الهند لعقود طويلة من الزمن (SIPRI Military 2008).[14] (انظر الجدول 4–2).

وتطول قائمة إمدادات الأسلحة الروسية للهند. ففي ثمانينيات القرن العشرين، حين أطلقت الهند برنامجاً كبيراً لتحديث الأسلحة، زوّد الاتحاد السوفيتي/ روسيا الهند بطائرات مقاتلة، ورادار للمراقبة الجوية والبحرية ومراقبة إطلاق النيران، ومدافع بحرية، وصواريخ مضادة للسفن، وصواريخ أرض–جو (سام SAM)، وطوربيدات، ومنظومات دفاع جوي محمولة، وصواريخ سام محمولة. وبعد انخفاض مبيعات الأسلحة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، شهد العام 1995 بداية زيادة مضاعَفة كمّاً ونوعاً في العتاد البحري، والبري، والجوي، الذي تم تسليمه للهند. وبين العامين 1996 و2008، تعاقدت الهند على نطاق واسع لتسليمها طائرات مقاتلة متطورة (-Su

30MKI)، وغواصـات فئـة كيلـو Kilo، وفرقاطـات Krivak-3، ودبابـات T-90، ومدفعيـة، وحاملـة طـائرات (غورشـكوف) (*Gorshkov*)، ومروحيـات Ka-31 (Sidorov 2002). وابتلي مشـروع غورشكوف بمشكلات التأخير والارتفـاع الكبـير في التكاليف، حيث طالبت موسكو بمبلغ 1.2 مليـار دولار إضـافي، وأن يكـون عـام التسليم المتوقع هـو 2012 (Neihsial 2008). وسـعت الهنـد إلى اسـتئجار غواصـات أكولا-II (Akula-II)، التي تعمل بالطاقة النووية، لمدة عشـرة أعوام، ولإنتاج مشـترك لطائرات النقل المتعدد والجيل الخامس من الطائرات المقاتلـة. وفي 24 ديسـمبر 2008، أعلـن آشـوك باويجـا Ashok Baweja، رئـيس شـركة هندوسـتان للملاحـة الجويـة المحدودة HAL، توقيع عقد مع الشـركة الروسـية المتحـدة لصـناعة الطـائرات UAC بهدف الإنتاج والتطوير المشتركين لطائرة مقاتلة مـن الجيـل الخـامس (IDRW Team 2008).

ومع أن روسيا مازالت مزوّد الهند الأكبر بالأسلحة، فإن نيودلهي سعت إلى تنويـع مصادر أسلحتها. وقد برزت إسـرائيل في المرتبة الثانية بين أكبر مزوّدي الهند بالأسلحة. ولم تبدأ إدارة بوش تزويد الهند بالأسلحة المتطورة تقانيـاً إلا في العـام 2002، بعـد رفـع حظر العام 1998 بشأن نقـل الإمـدادات النوويـة والعسـكرية إلى الهنـد، حيـث بلغـت الكلفة الإجمالية 53 مليـون دولار و79 مليـون دولار في العـامين 2006 و2007. ويعـد شـراء سفينة النقل البرمائية الأمريكية، ترينتون USS Trenton في العام 2005 (أعيدت إلى الخدمة في العام 2007 تحت اسم جالاشو INS Jalashwal) بمبلغ 44 مليـون دولار (Kronstadt 2008: 48)، ورادار فالكون Phalcon للإنذار المبكر، ومنظومة اتصـالات من إسـرائيل بـ1.1 مليار دولار، مثالاً على ذلك. فإذا أدى هذا الاتجاه، بمرور الوقـت، إلى انخفاض حاد في طلبيات الهند من الأسلحة الروسية، فمن شأن ذلك أن يحرف أحد الجوانب الرئيسية في العلاقة بين الهند وروسيا عن مساره.

الجدول (4-2)

النفقات العسكرية الهندية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية، 1990–2007

العام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار في العام 2005	القيمة بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1990	12.04	3.2	5.7
1991	11.24	3	0.4
1992	10.74	2.8	5.4
1993	12.13	2.9	5
1994	12.19	2.8	7.5
1995	12.55	2.7	7.6
1996	12.78	2.6	7.4
1997	14.14	2.7	4.5
1998	14.76	2.8	6
1999	17.15	3.1	7.1
2000	17.70	3.1	4
2001	18.31	3	5.2
2002	18.27	2.9	3.7
2003	18.66	2.8	8.4
2004	19.20	2.6	8.3
2005	22.27	2.8	9.2
2006	23.62	2.7	9.4
2007	24.25	غير متوافرة	8.7

المصدر: النفقات العسكرية الهندية من: SIPRI Military Transfers Database؛ ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية من: الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، الحسابات الوطنية.

ومع أن مثل هـذا السـيناريو غـير محتمـل الحـدوث في المسـتقبل القريـب في غيـاب اضطرابات جيوسياسية كبرى، فإنه من المحتمل أن يتضـاءل اعـتماد الهنـد عـلى الأسـلحة الروسية تدريجياً لأسباب عديدة: (1) سوف يكتسب برنامج الهند التنـويعي زخمـاً متناميـاً على مر الزمن، وسوف يستقر برنامجها لإعادة التسلح عند مستوى مرتفع على المدى البعيد

(Koliandre 2003)؛[15] (2) ضاعفت القوات المسلحة الروسية طلبيات المعدات العسكرية المتقدمة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ولذلك قد لا تكون الأولوية للطلبيات الخارجية (A. Shukla 2007)؛[16] (3) ازدادت مبيعات الأسلحة الروسية إلى دول في جنوب شرقي آسيا، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط.[17] لقد علّق أناتولي إيسايكين Anatoly Isaikin، المدير العام لشركة "روسو بورون إكسبورت" Rosoboronexport، قائلاً إنه في حين كانت معظم صفقات الأسلحة في الماضي مع الصين والهند، فإن قائمة مستوردي الأسلحة الروسية العشرة الأوائل تشمل الآن فنزويلا، والجزائر، وإيران، ومصر، وماليزيا، وفيتنام، وكازاخستان، وسوريا .(Chernyak 2008)

العلاقات التجارية والاقتصادية-الحلقة الضعيفة

أتاحت التجارة الهندية-السوفيتية، التي كانت تقوم على نظام التعامل بالروبية-الروبل، الدفع بعملات غير قابلة للتحويل تُحدَّد على أساس خطط سنوية حكومية التوجه. وهذه الخطط حددت ووضعت أهدافاً للسلع الخاصة بالتصدير والاستيراد. وقد حافظ هذا الإجراء المصطنع على معدل تجارة ثنائية قيمتها 5.5 مليارات دولار، حيث تعرضت لنكسة خطيرة مع انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991. وأدت الاضطرابات السياسية التي تلت ذلك، وانخفاض قيمة الروبل، وقرار الحكومة الروسية الجديدة إطلاق اقتصاد السوق من خلال تبني "العلاج بالصدمة" ومبادرات الخصخصة، إلى تصدع العلاقات الاقتصادية القائمة منذ أمد طويل. وأثار تبني إصلاحات السوق تساؤلات خطيرة لدى القادة الروس حول فعالية التعامل بالروبية-الروبل التي وسمت الحقبة السوفيتية. وفي الهند، أدى انخفاض قيمة الروبل إلى دعوات تطالب بإعادة تعديل سداد الديون مع ارتفاع قيمة الروبية الهندية مقابل الروبل الروسي. ونتيجة لذلك، تراجعت التجارة بين البلدين كثيراً.

إلى ذلك، أدّت التحديات الخاصة بتنسيق انتقال سلس من تجارة يتم دفعها بشكل مصطنع إلى تجارة قائمة على السوق إلى تعقيد عملية إحياء التجارة الهندية-الروسية بنجاح. لقد تعيّن على القادة الروس والهنود العمل في آن واحد على عديد من المهام المعقدة: (1) استنباط صيغة للاستفادة من صناديق سندات الدَين الروبية المرحَّلة من الحقبة السوفيتية؛ (2) إزالة العقبات البيروقراطية التي تعترض سبيل التجارة القائمة على السوق؛ (3) توفير المعلومات، وإمكانية الوصول، والدعم، لتحفيز اهتمام شركات القطاع الخاص لتشارك في التجارة والاستثمار بين البلدين؛ (4) تصميم طرق نقل أقصر وأكفأ لتجارة البضائع.

وبين العامين 1993 و1997، تمت الاستفادة من الدَين من خلال مقايضات في السلع، ومنح مخصصات للدولة الروسية ووكالات الاستيراد الخاصة على أساس التغطية بالروبل، والمزادات العلنية. وتم صرف مبلغ الديون المتراكمة الذي يقارب 10 مليارات دولار في العام 1998 بين العامين 1998-1999 من خلال المخصصات والمزادات، ومنذ العام 2000 من خلال المزادات فقط (India-Russia Relations 2008). ونظراً إلى عدم فعالية هذه الطريقة، قرر الجانبان في العام 2005 استخدام ما تبقى من صندوق سندات الدَّين والبالغة قيمتها مليارَي دولار في الاستثمارات الروسية في الهند (Bhandari 2005). وجرى الانتهاء من هذا الترتيب في أواخر العام 2007، مما أتاح للشركة الروسية إيه إف كيه سيستيما AFK Sistema الاستثمار في مشغّل الهاتف النقال في الهند، شيام تيليلينك Shyam Telelink، ولموسكو استخدام 126 مليون دولار لدفع ثمن حصة روسيا في مشروع مشترك للتيتانيوم في ولاية أوريسا الهندية* (India Likely to Push 2007; Arsyukhin 2007). وشارف إجراء سداد الدَين، الذي كان قد حافظ بصورة مصطنعة على التجارة الهندية-الروسية، على الانتهاء. وما لم يتغير سيناريو التجارة بسرعة، فإن العلاقات الاقتصادية، التي تمثل نقطة الضعف في العلاقة بين الهند وروسيا، عرضة لخطر الانهيار.

* تم تغيير اسم الولاية رسمياً إلى "أوديشا" في نوفمبر 2011. (المحرر)

ولم تغب هشاشة الوضع عن ذهن أي من البلدين. وشغلت الجهود الهادفة إلى تعزيز التجارة والتدفقات الاستثمارية بين البلدين بال الحكومتين منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، حين تم التوصل إلى قرارات لإنشاء تبادل للحسابات بعملات قابلة للتحويل بحرّية، وإلى تقليص دور مؤسسات الدولة، وتعزيز مشاركة الشركات الخاصة. ورداً على سؤال حول هذا الموضوع من مراسل [الصحيفة الأسبوعية الروسية] **روسيسكيي فيستي** *Rossiskiye Vesti*، في مارس 1997، أجاب رانيندرا سين Ranendra Sen، السفير الهندي في روسيا، قائلاً:

> من المستحيل بل ومن غير المرغوب فيه بالنسبة إلى حكومتنا أن تلعب دوراً قيادياً في التبادلات الاقتصادية والتجارية. ما تستطيع الحكومتان فعله وينبغي عليهما القيام به هو إنشاء مؤسسات للدولة وبنية تشريعية يمكنها تعزيز الاتصالات التجارية المباشرة بين رجال الأعمال في بلدينا (1997).

قال جيرمان غريف German Gref، وزير التنمية الاقتصادية والتجارة في روسيا، مردداً شعوراً مماثلاً بعد عقد من الزمن، في معرض وصفه وضع التجارة بين البلدين، إنه "جيد نوعاً ما، لكنه يفقد دينامياته وهو غير كاف على الإطلاق"، وحدّد المشكلة الرئيسية بأنها "البيروقراطية المفرطة" التي ورثها البلَدان من فترة الاقتصاد المخطط مركزياً، وأشار إلى أنه لابد من "القضاء على البيروقراطية" في الاتصالات التجارية بين شركات القطاع الخاص (2007).

وبهدف زيادة حجم التجارة الإجمالية، استكشف الجانبان سبلاً للالتفاف على التحديات اللوجستية التي تعرقل تجارة السلع بين البلدين، مثل عدم وجود طرق مباشرة للتجارة، وعدم كفاية الصلات بين القطاعات المصرفية مما يؤدي إلى صعوبات في الائتمان التجاري، وقصور تدفق المعلومات التجارية، ونظام التأشيرات الروسي المعقد لسفر رجال الأعمال (India Likely to Push 2007). وتمثّل مشكلة الطرق الأقصر والأكفأ لتجارة السلع لغزاً لوجستياً لا يُحلّ بسهولة إلا بعد حل مسألتين شائكتين بصورة مرضية: (1) عدم الاستقرار السياسي الذي تعانيه أفغانستان وباكستان؛ (2) الوضع النووي

المعقد في إيران. ولا يمكن لأقصر الطرق البرية من الهند إلى روسيا إلا أن تجتاز هذين البلدين. وعليه، حثّ تقرير في العام 2007 لكونفيدرالية الصناعة الهندية، يسمّي الطريق الحالية – عبر قناة السويس وميناء سانت بطرسبيرج الروسي عبر كوتكا Kotka في فنلندا وروتردام Rotterdam في هولندا – "[طريقاً] طويلة وتستغرق زمناً طويلاً"، حثّ الحكومتين على المضي قدماً بالمشروع على الممر بين الشمال والجنوب (India Likely to Push 2007).

وتم وضع تصور للممر بين الشمال والجنوب في سبتمبر 2000 حين وقّعت الهند، وإيران، وروسيا، اتفاقية بين الحكومات لتيسير حركة البضائع من جنوب آسيا إلى أوروبا بشكل أسرع وأرخص عبر صلات بحرية وبرية، بحيث يمتد الطريق من الموانئ الهندية عبر بحر العرب إلى ميناء بندر عباس في جنوب إيران، ومن ثم براً عبر إيران وبحر قزوين إلى موانئ في القطاع الروسي من بحر قزوين، ومن هناك عبر نهر الفولغا Volga إلى ميناء أستراخان Astrakhan، ومنه إلى موسكو وأوروبا. وكان من المتوقع أن يقلّص هذا الممر وقت التسليم بمعدل 10–15 يوماً، وأن يخفض التكاليف التشغيلية بنسبة 20–25٪ (Indo-Russian Ties 2007). وفي ديسمبر 2008، قام الوفد الروسي إلى اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين بين الهند وروسيا بإبلاغ كمال نات Kamal Nath، وزير التجارة والصناعة الهندي، أن روسيا كانت تعمل على إنشاء ميناء نوريسيل Noressel في البحر الأسود ليربط بين مومباي وسانت بطرسبيرج مباشرة عبر إيران، متجنبة الطريق السابقة عبر أوديسا، الموجودة الآن في أوكرانيا (Joshi 2008). لكن التقدم الحقيقي في هذا المشروع كان بطيئاً جداً.

وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة، والجهود الحكومية الحثيثة، وتشكيل آليات مؤسساتية متعددة لتلبية الحاجة الملحة إلى زيادة حجم التجارة والاستثمار الثنائيين، فإن النتائج الصافية كانت هزيلة. وتراجعت التجارة الثنائية إلى ما متوسطه 1.4 مليار دولار بين العامين 1993 و2002، ولم ترتفع منذ ذلك الحين إلا قليلاً (انظر الجدول 4–3).

وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن، تكمن أسباب انخفاض حجم التجارة السلعية في طبيعة السلع المتبادلة بين البلدين، والزخم المصطنع الكامن خلف التدفقات التجارية السابقة. ويتكون أكثر من 60٪ من الصادرات الروسية إلى الهند أساساً من الأسمدة، والمعادن الحديدية وغير الحديدية، وورق الصحف. في حين يتألف ما يقرب من 60٪ من صادرات الهند إلى الاتحاد الروسي من الشاي، والأقمشة القطنية، والمنتجات الصيدلانية (Sidorov 2002). ويخضع معظم هذه السلع لتقلبات الأسعار، ولا تمثل إلا بصعوبة أساساً متيناً يمكن عليه توقع نمو مثل هذه التجارة بسرعة. علاوة على ذلك، 80٪ من صادرات الهند إلى روسيا كانت تسديداً لديون تم تكبّدها من شراء الأسلحة، وليست نتيجة حقائق السوق.

الجدول (4-3)

التجارة بين روسيا والهند (مليون دولار أمريكي)

العام	الصادرات	الواردات
1992	520	1,987
1993	474	633
1994	378	587
1995	998	614
1996	773	602
1997	918	800
1998	580	660
1999	1,175	674
2000	1,082	556
2001	695	541
2002	1,622	515
2003	2,732	579
2004	2,461	643
2005	2,314	784
2006	2,907	967

المصدر: *IMF Direction of Trade Statistics Yearbook*، أعداد مختلفة.

وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي، تطلّب ما نسبته 20٪ فقط من الصادرات الهندية إلى روسيا مدفوعات بالعملة الصعبة، مقابل كل الصادرات الروسية إلى الهند. وهكذا فالأرقام التجارية تكذّب حجم العجز في الجانب الهندي، حيث إن نسبة كبيرة من الصادرات الهندية توجهت نحو سداد الديون. بالإضافة إلى ذلك، تفرض صعوبات النقل والتحديات اللوجستية تكاليف كبيرة تضاف إلى التجارة في السلع. وتتركز صادرات الخدمات الروسية إلى الهند في مجالات الأعمال التجارية، والمهنية، والتقانية، ونقل البضائع، أما صادرات الخدمات الهندية فتتركز في قطاعي السياحة والبناء (Rapota 2008). وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية من روسيا في شهر أغسطس 2008 ضئيلة، حيث لم تزد على 144 مليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات الهندية في روسيا 744.1 مليون دولار في 31 مارس 2008 (Rapota 2008). ومع تزايد التجارة في الخدمات والتدفقات الاستثمارية تدريجياً، قد تكون العلاقات الاقتصادية الهندية-الروسية واعدة أكثر، ولاسيما في ضوء الاهتمام السياسي بتحفيز هذا النمو. ففي أكتوبر 2008، ذكرت صحيفة **ذا تايمز أف إنديا** *The Times of India* أن خطة استراتيجية رئيسية بشأن العلاقات الاقتصادية الخارجية، أعدها رئيس الوزراء بوتين، حددت الصين والهند بأنهما "شريكان لهما الأولوية" (Russia for Economic Ties 2008). ووقّعت الهند وروسيا أيضاً اتفاقية للتعاون الجمركي لتسهيل حركة البضائع بشكل أسرع (India, Russia Ink Customs Agreement 2008).

ومازالت الرؤية الطويلة الأجل لعلاقات اقتصادية أقوى رؤية مُلتبَسة. ومسألة إن كانت الشراكة الاستراتيجية ستتعثر على المدى الطويل، في غياب أساس اقتصادي واضح للعلاقات العسكرية والسياسية القوية التي تربط البلدين، سوف تبقى سؤالاً مفتوحاً. وجادل كانوال سيبال، سفير الهند لدى روسيا، بأن العلاقة الاستراتيجية والسياسية سوف "تضعف" على المدى البعيد ما لم يتم تعزيز "الدعامة الاقتصادية" (Putin's Visit 2007). وفي حين يتنافس المنطق التجاري مع الدوافع الجيواستراتيجية والرعاية السياسية

بوصفها محركات للتجارة والاستثمار، فإن العلاقات الاقتصادية الهندية-الروسية لن تزدهر إلا إذا تمكنت نيودلهي وموسكو من تيسير مشاركة دينامية بين قطاعاتهما الخاصة.

قراءة المستقبل

عند تناول العلاقات الهندية-الروسية من منظورات واقعية، وليبرالية، وبنائية، نرى سيناريوهات متطابقة إلى حد ما؛ فالعلاقة قد يصيبها الركود أو الذبول، لكنها لن تتحول إلى عداء.

شركاء في الأمن!

يؤكد الواقعيون البنيويون والكلاسيكيون الجدد على أهمية الحفاظ على القوة الصلبة؛ العسكرية والاقتصادية على حد سواء؛ وتعزيز الأمن؛ وحماية المصلحة الوطنية. وفي الحالة الهندية-الروسية، ساهمت الحدود غير المتجاورة في إحلال تاريخ خال من التنافس. علاوة على ذلك، وفي حين تطوِّر روسيا، والهند بدرجة أقل، علاقات ودية مع الصين في إطار السعي إلى تحقيق أمن مشترك وأهداف اقتصادية، تعمل العلاقة المتبادلة بينهما على حماية كل منهما في حال تراجع علاقات أيٍّ منهما مع الصين التي هي قوة عالمية ناشئة تتشارك الهند وروسيا معها الحدود بالإضافة إلى تاريخ من المنافسة. وتمثل الهند مستقراً مهماً لسياسة روسيا في آسيا، كما يعد الدعم الروسي شرطاً لا غنى عنه لتحقيق أهداف الهند في الحصول على الطاقة من آسيا الوسطى. وكما أشار دبلوماسي هندي:

> تريد الهند توسيع موطئ قدمها في منطقة آسيا الوسطى الغنية بموارد الطاقة. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون مباركة روسية. وإذا أرادت الهند أن تكون طرفاً فاعلاً في منظمة شنغهاي للتعاون، فسيكون الفضل في ذلك لمساعدة روسيا. وترتبط مصالح الهند في مجال الطاقة على المدى الطويل ارتباطاً وثيقاً بروسيا (A. Shukla 2007).

وبالمثل، صرّح بوتين أن "الهند هي إحدى شريكات روسيا الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ونحن مهتمون بزيادة مستوى تفاعلنا ونطاقه في شتى المجالات. ونعتقد أن لدينا كل الشروط اللازمة لذلك" (Putin 2005). ولن تنشأ الصراعات على امتداد العلاقة الهندية-الروسية إلا لسببين: أولهما، الخلاف على أهداف البيئة المحيطة فيما لو رأت الهند أن روسيا تحاول إزاحة سيطرة نيودلهي الإقليمية في جنوب آسيا، أو فيما لو قاومت روسيا رغبة الهند في تعزيز وجودها في آسيا الوسطى؛ والسبب الثاني، المخاوف التي قد تنشأ في موسكو فيما لو رأت أن الهند ستتحرك بشكل لا لبس فيه في المدار الغربي-الأمريكي بشكل خاص، وهو أمر مستبعد، أو فيما لو بدأت الهند الاعتماد بشكل أكبر على مصادر غربية لإمداداتها من الأسلحة.

ويجدر ذكر ثلاثة جوانب من العلاقة العسكرية بين الهند وروسيا: (1) عملت العلاقة الدفاعية القوية على خدمة مصالح موسكو ونيودلهي من خلال تعزيز موجودات القوة الصلبة لكلا البلدين. فقد ساعدت الهند على الإبقاء على دوران عجلة صناعة الدفاع الروسية المتعثرة في السنوات الأولى من استقلال البلاد، وهو ما ساعد بالتالي على حماية ما ليس قطاعاً حيوياً من الصادرات الروسية فقط، بل وهو عنصر أساسي من عناصر قوتها القومية، في حين أتاحت مشتريات الأسلحة الروسية للهند تحديث قواتها العسكرية؛ (2) تعاونت روسيا والهند في الإنتاج والتطوير المشتركين للعتاد العسكري في محاولة لتقاسم التكاليف والخبرات الفنية؛ (3) تمّت مأسسة التدريب المشترك، والتواصل بين الجهات المتخصصة في كلا البلدين، والمناورات العسكرية الهادفة إلى تعزيز العمل المشترك بين القوات.

وكانت مبيعات الأسلحة إلى الهند حاسمة في الحفاظ على قدرة صناعة الدفاع الروسية على الوفاء بالتزاماتها في تسعينيات القرن العشرين، وذلك في فترة اقتصادية عصيبة. فقد بدأت أزمة صناعة الدفاع بعد وقت قصير من انهيار الاتحاد السوفيتي، حين كانت ميزانية الدفاع الروسي تتراجع بشكل سريع. وبحسب أليكسي أرباتوف

Alexei Arbatov، ففي العام 1992، "تم تخفيض عقود المشتريات الدفاعية بنسبة 65٪"، و"بحلول العام 1997، تراجعت العقود الدفاعية بمعدل 95٪ مقارنة مع العام 1990" (1998: 107–8). كما أشار أرباتوف إلى أنه مع أن نسبة الصيانة إلى الاستثمار في ميزانية الدفاع السوفيتية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته كانت 70:30، فإن النسب نفسها أظهرت تحولاً حاداً لصالح نفقات الصيانة للأعوام 1994، و1995، و1996 – 32:58، 40:60، 39:61 على التوالي. وحتى هذه النسب لم تقدر العجز في الاستثمار حق قدره، وذلك نتيجة للتفاوت بين الميزانية المخطط لها والنفقات الفعلية (1998: 103). ولم تحدث زيادات ملحوظة في نفقات تحديث الأسلحة والبحث والتطوير إلا في السنوات العشر التالية، حيث أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى ملء الخزائن الوطنية في روسيا.

وفي تسعينيات القرن العشرين آنذاك، شكلت الإيرادات من صادرات الأسلحة إلى الهند والصين مصدر العائدات الرئيسي لصناعة الدفاع، مع قيام موسكو بتقليص برامج تحديثها العسكرية بصورة حادة. وكما قالت افتتاحية في صحيفة **ذا هندو**، اليومية النافذة في الهند، في نوفمبر 2001: "لقد ساعدت مشتريات الهند بما قيمته 10 مليارات دولار من العتاد العسكري من روسيا على مدى السنوات الأربع الماضية كثيراً المؤسسة الصناعية العسكرية المتعثرة في روسيا" (*The Hindu* 2001). وكررت مراسلة صحفية روسية التقييم نفسه، مشيرة في مقال كتبته في العام 2002، إلى أنه "على الرغم من زيادة ميزانية مشتريات الدولة"، فإن نفقات روسيا الدفاعية كانت "ظلاً لذاتها السوفيتية السابقة، تاركةً صناعة الدفاع تعتمد على الصادرات لتأمين جل إيراداتها" (Pronina 2002). وتحاول روسيا حماية حصة موسكو في سوق الأسلحة الهندية من المنافسين الغربيين في وجه مسعى هندي نشيط إلى تنويع مصادر الأسلحة (Ge 2002: 12–13). ويبدو دعم دفاعات الهند منطقياً من منظور أمني أيضاً، لأن روسيا منهمكة جداً بمبيعات الأسلحة إلى الصين. فقد أضحت الصين المستورد الأكبر للأسلحة الروسية، حيث شكلت 45٪ من القيمة الإجمالية للمبيعات بين العامين 2003–2007 (SIPRI Yearbook 2008: 14). وهكذا فالأسلحة المبيعة إلى الهند توفر ثقلاً موازناً للقدرات العسكرية الصينية.[18]

ومن جهة، أتاحت إمدادات الهند الثابتة من الأسلحة الروسية لنيودلهي تأمين الدفاعات اللازمة لتعزيز أمن البلاد. ولم تواجه موسكو إبان الحرب الباردة منافسة تذكر في هذه المنطقة. لكن الهند في إطار سعيها إلى تأمين تحديث عسكري مستمر، تتطلع إلى أبعد من القدرات اللازمة فقط لتأمين الأمن ضد منافسيها التقليديين. إذ تسعى نيودلهي إلى بناء مؤسسة عسكرية عالية الطراز لدعم طموحات البلاد الدبلوماسية والاستراتيجية في "جوارها الممتد". وفي البيئة الاستراتيجية المتغيرة في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى مصلحة الهند في تنويع مصادر أسلحتها، تواجه روسيا منافسة شرسة من إسرائيل، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، للفوز بحصّة في سوق السلاح الهندية.

وفي معرض الهند للطيران "إيرو إنديا 2003" Aero India 2003 التجاري نصف السنوي للشركات المصنعة للطائرات العسكرية والمدنية، عرضت الشركات الأمريكية بضاعتها مرة أخرى بعد غياب عن معرضين سابقين بسبب العقوبات التي فرضها الرئيس كلينتون. وقال المارشال الجوي فيليب راجكومار Philip Rajkumar، مدير وكالة تطوير الطيران في الهند: "ليست هناك أي أسواق كبيرة لتبيع فيها شركات الدفاع الأمريكية، باستثناء الهند والصين. ولأن الأمريكيين حذرون من الصين، تعد الهند في الواقع السوق الوحيدة" (Rai 2003: W1). وأشار الدكتور في. كيه. آتر V. K. Atre، المستشار العلمي لوزير الدفاع في الهند، إلى أن "الباب بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية كان مغلقاً بإحكام، لكنه بدأ يُفتح الآن". وتوقّع أنه بحلول نهاية العام 2003، سيكون هناك "كثير من الحراك الإيجابي" (Rai 2003: W1).

وكان العقد المرغوب فيه أكثر من أي شيء آخر في المعرض التجاري في العام 2003 العقد للحصول على طائرات تدريب متقدمة (Rai 2003: W1). واللافت أنه بعد الانتظار سنوات عديدة لتقديم طلبية لشراء طائرات تدريب متقدمة من روسيا، توصلت نيودلهي إلى اتفاقية بقيمة 1.7 مليار دولار مع بي إيه إي سيستمز BAE Systems البريطانية في العام 2004 لشراء 66 طائرة تدريب متقدمة من طراز هوك-100 (Hawk-100). وشملت

الصفقة شرطاً خاصاً بنقل التقانة، يسمح لشركة "هندوستان للملاحة الجوية المحدودة" HAL بتصنيع 42 طائرة تدريب متقدمة أخرى (Hawk-132s) بموجب ترخيص. وسبق للهند أن اشترت أيضاً مروحيات "سي كينغ" Sea King المضادة للغواصات، وطائرات "سي هارير" Sea Harrier المقاتلة من المملكة المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي. وفي العام 2006، أرسلت الهند طلبية إلى المملكة المتحدة لشراء 20 طائرة هجوم أرضي من طراز جاغوار-إس (شمشير *Samsher*)، حيث تسلمت ثماني منها في العام 2007 (SIPRI 2007 Military 2008). وسعت الهند بشكل متزايد إلى الحصول على منظومات أسلحة متخصصة من إسرائيل، مثل منظومة رادار فالكون Phalcon، وطائرات بلا طيار، وصواريخ بحر-بحر، ومعدات لمراقبة الحدود (SIPRI Military 2008).

ولاحظ المحلل العسكري الروسي كونستانتين ماكيينكو Konstantin Makiyenko، نائب رئيس مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات، أنه في مواجهة المنافسة من إسرائيل، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، فإن "مهمة" روسيا في السنوات المقبلة ستكون "البقاء ضمن المورّدين الثلاثة الكبار" (Pronina 2004). وفي معرض الترويج لمزايا الأسلحة الروسية، ذكر فيكتور كوماردين Viktor Komardin، نائب المدير العام لشركة روسو بورون إكسبورت (وكالة تصدير الأسلحة الروسية)، أن وكالته اقترحت في عروض العطاءات الخاصة بإمدادات الأسلحة التي قدمتها للهند، "شروطاً مرنة للدفع، والدفعة الأولية، وتمديد فترات الكفالة" (Sidorov and Shvarev 2004). وشدد الرئيس بوتين على هذا الجانب من العلاقة بقوله إن الشراكة الاستراتيجية تعود بالتأكيد للتفاعل في مجالات الدفاع والتقانة، مضيفاً أن هذا كان "مجالاً حساساً" جداً يتطلب "مستوى عالياً من الثقة المتبادلة"، التي قال إن البلدين قد حققاها (Chandrasekar 2007).

لقد تغيّر السيناريو لمورّدي الأسلحة في الهند بشكل كبير، وخصوصاً بعد أن فتحت الهند مجال التصنيع الدفاعي أمام القطاع الخاص في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، حيث يواجه الإنتاج الدفاعي في القطاع العام الآن منافسة صعبة. فعلى سبيل المثال،

أعلنت شـركة "الصـناعات الجوية" Aerospace Industries الإسرائيلية و"مجموعة تاتا" الهندية تشكيل مشروع مشترك لتطوير وتصنيع الصواريخ، والطائرات بلا طيار، ومنظومات الحرب الإلكترونية. وتعتزم "تاتا" العمل مع شركة "بوينغ" Boeing الأمريكية لتزويد الجيش الهندي بطائرات مقاتلة وقطع غيار للمروحيات؛ ومع شركة "سيكورسكي" Sikorsky لتوريد مروحيات؛ ومع شركة "رايثيون" Raytheon وصانع الدفاع الأوروبي، "الشركة الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية والفضائية" EADS، للتقدم لعطاء من أجل الحصول على عقد قيمته 1 مليار دولار لتزويد الجيش الهندي بمنظومة اتصالات تكتيكية (Chandrasekar 2007). ومع ذلك، يتمتع القطاع العام بمزايا بنية تحتية ضخمة، كما يستفيد من قنوات راسخة تمكنه من التواصل مع البيروقراطيات الحكومية.

حتى الآن، شكلت تجارة الأسلحة العنصر الأساسي في العلاقة الهندية-الروسية. فاعتماد الهند على روسيا للحصول على جزء كبير من مشترياتها الدفاعية يمكن أن يستمر في المستقبل القريب إلى المتوسط. إلى ذلك، فإن استعداد روسيا بيع الهند أسلحة متطورة، ومشاركتها الخبرة التقانية، والدخول معها في إنتاج مشترك واتفاقيات ترخيص من غير المحتمل أن تضاهيه بلدان أخرى تتنافس على السوق الهندية.

وتشكل جاذبية الأسعار والخيارات الائتمانية لروسيا ميزة أخرى. وأخيراً، يوفر ثقل التاريخ والجمود البيروقراطي زخماً يضاف إلى العلاقة التسليحية. وترجع علاقات الهند الدفاعية القوية مع الاتحاد السوفيتي إلى ستينيات القرن العشرين؛ فلعقود منذ ذلك الحين، تم تدريب الجيش الهندي وتجهيزه في المقام الأول بأسلحة سوفيتية/ روسية الصنع تحتاج دائماً إلى قطع الغيار واللوازم. وبالتالي، ثمة مصالح بيروقراطية وخاصة، قوية وراسخة، تصبّ في صالح العلاقة. وفي ظل غياب قضايا سياسية مثيرة للجدل تفسد العلاقات الهندية-الروسية، فإن المنحى المتوقع لاستمرار العلاقة ونشاطها، في مجال الأسلحة، على المدى القريب والمتوسط، إيجابي.

وبالمثل، على الجانب الروسي، سيبقى الدافع لمبيعات الأسلحة للهند قوياً. فالهند تمثّل سوق أسلحة مهمة بالنسبة إلى روسيا، والقيادة الروسية ليست على استعداد للتنازل عنها لمنافسيها الغربيين من دون مقاومة قوية. علاوة على ذلك، وخلافاً لتسليح الصين، لا يشكل تسليح الهند أي تهديد استراتيجي طويل الأمد لروسيا. وكما أشار ألكسندر كاكادين Alexander Kakadin، السفير الروسي في الهند، فإن "ثقة روسيا كاملة، وليس لدينا هذا النوع من الثقة مع أي بلد آخر في المنطقة" (Baruah 2003). وأخيراً، تشكّل الهند جزءاً مهماً من الاستراتيجية الشرقية لروسيا، وهي استراتيجية تتيح للقيادة الروسية مواجهة المنتقدين في الداخل، الذين يشعرون بالقلق من نيّات الغرب فيما يتعلق بروسيا، كما توفر لها فرصة الاحتفاظ بوجود قوي في آسيا. وهكذا، وعلى الرغم من مخاوف كلا الجانبين فيما يتعلق بقابلية استمرار تجارة الأسلحة على المدى البعيد، فإن احتمال حدوث أي شرخ في العلاقة في مجال الأسلحة طفيف.

أضف إلى ذلك أن العلاقة العسكرية تطورت لتتعدى مبيعات الأسلحة. فقد أجرى الجانبان أولى مناوراتهما البحرية المشتركة، إندرا-2003، (Indra-2003) على السواحل الهندية الشرقية والغربية في مايو-يونيو 2003 (*Annual Report* 2003-04 2004). وانطوت إندرا-2003، التي جاءت مباشرة بعد مناورة أكبر بكثير أجرتها الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام 2002، على أهمية كبيرة لأسباب عديدة: فقد كانت أول مناورة من هذا النوع تجريها روسيا مع حكومة أجنبية منذ عشر سنوات؛ كما أبرزت اعتراف البحرية الروسية بالأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي حيث أتاحت لها مدخلاً إلى مياهٍ وجودُها فيها محدود؛ وأتاحت للبحريتين كذلك وضع إجراءات تبادلية؛ وأتاحت لروسيا إرسال إشارة ضمنية إلى الغرب في ضوء الوجود الأمريكي المتزايد في جنوب ووسط آسيا والمرابطة الأمريكية القوية في منطقة المحيط الهندي. ومثّلت مناورات إندرا-2005 في شهر أكتوبر مسعى أكبر لمكافحة الإرهاب، وتضمنت مناورات بحرية وجوية في البحر قبالة ساحل فيساخاباتنام Visakhapatnam (Indian Navy Report 2005) وهجوماً لقوات كوماندو على نماذج لمقارّ إرهابية على الأرض في ميدان ماهاجان

Mahajan للرماية في صحراء ثار Thar بولاية راجستان Rajasthan في الهند، القريبة من الحدود الهندية-الباكستانية (*Annual Report 2005-06* 2006). وفي العام 2007، أقيمت المناورات المشتركة في شهر إبريل في بحر اليابان، وفي سبتمبر 2007، شارك الجيشان في مناورات إندرا-2007.

هذا التحليل، الذي يستند إلى النظرية الواقعية، يظهر بوضوح أهمية الهند بالنسبة إلى روسيا من حيث هي مرتكَز استراتيجي في آسيا، ويساعد على تفسير عدم ارتياح موسكو لتقارب الهند المتزايد مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أحدث القلق الأخير بعض الجمود في العلاقة في أواخر العام 2007، إذ تداولت وسائل الإعلام تقارير عن حدوث خروق في البروتوكول، و"عدم حضور" وزير الخارجية لافروف، في أكتوبر 2007، للاجتماع بوزير الشؤون الخارجية موخيرجي في موسكو. ونُقل عن مصدر روسي قوله إن موسكو لم ترحب بمشاركة الهند في "مناورة توازن القوى المستقلة". وفي محاولة لجذب الهند بشكل كامل أكثر إلى منظمة يكون غياب الولايات المتحدة الأمريكية فيها واضحاً، تفيد تقارير بأن موسكو دفعت الهند، القانعة بصفتها مراقباً، لطلب العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون (No Chill 2007; India-Russia Ties 2007).

وثمة حادثة أخرى جديرة بالذكر تتعلق بتراجع روسيا عن موقفها السابق بدعم نشر طائرة "ميغ-29" (Mig-29) المقاتلة الهندية على المدى الطويل لتعزيز وجود 150 من الأفراد العسكريين، بما في ذلك مفرزة سلاح الجو الهندي التي تضم الطيارين وموظفي دعم سرب المروحيات "مِي-17"(Mi-17) في قاعدة "آيني" Aini الجوية في طاجكستان (Pandit 2008). فبموجب اتفاقية دفاع مشترك وقعتها روسيا، وطاجكستان، والهند، أنفقت نيودلهي 1.8 مليون دولار لتطوير تلك القاعدة الجوية (Choong 2008). وكان من شأن هذه القاعدة، التي تقع بالقرب من باكستان وأفغانستان، أن تزوّد الهند بموقع لمكافحة الإرهاب وللبعثات الإنسانية، فضلاً عن وجود في آسيا الوسطى الغنية بالطاقة. ومع أن الوئام عاد إلى العلاقات الهندية-الروسية في أواخر العام 2008، إلا أن الضغط

الروسي المستمر للحد من المرونة الاستراتيجية للهند، أو ما أطلقت عليه نيودلهي "التوازن الاستراتيجي" (Grammaticas 2007)، قد يكون له تأثير مزعزع لاستقرار العلاقات الثنائية، ولكن ليس لقطعها. وكما أوضح جايرام راميش Jairam Ramesh، وهو مسؤول هندي في وزارة التجارة: "علاقتنا مع روسيا ليست موجَّهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ليست على حساب التزامنا المستمر مع روسيا" (Sengupta 2007).

حدود التعاون المؤسساتي

لا تقدم النظرية الليبرالية سوى رؤى جزئية فقط للعلاقات الهندية-الروسية. إن المأسسة الكثيفة للتفاعلات بين الحكومتين لا تنعكس على المستوى المجتمعي، حيث التفاعل في حده الأدنى؛ وتشهد العلاقات التجارية نمواً لكنها لاتزال ضعيفة؛ كما تشهد المعايير الديمقراطية، التي تحظى بدعم قوي من أوساط النخبة في الهند، تراجعاً في روسيا. فقيام القيادة الروسية بإلغاء الإصلاحات الديمقراطية في الداخل وتعزيز سياسة خارجية قوية في أوراسيا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة التوترات الروسية-الأمريكية إبان تعزيز العلاقات الهندية-الأمريكية، أسهم في تعقيد العلاقة الهندية-الأمريكية. لكن العلاقة أبعد ما تكون عن الاحتضار، لأنها متجذرة في تقارب وجهات النظر حيال قضايا عالمية وإقليمية مهمة، وحيال منظور مشترك لأهمية سيادة الدولة. أضف إلى ذلك أن العلاقة الودية التي دامت عقوداً من الزمن شهدت تشابكاً قوياً بين المؤسسات العلمية في كلا البلدين، مما أدى إلى ظهور مجتمعات صغيرة لكنها مجتمعات إبستمولوجية [معرفية] نشيطة لها مصلحة في وجود علاقة ودية بين الهند وروسيا (Radyuhin 2008). ومسألة إنْ كان الوئام على المستوى المهني يمكن استنساخه بين النخبة التجارية ونخبة الأعمال، تتوقف على مدى نجاح الحكومتين في جعل الحدود أكثر نفاذية أمام التفاعل الاقتصادي السلس.

لقد أعطى القادة السياسيون في كلا البلدين الأولوية لتطوير علاقات تعاونية متعددة الجوانب تتخطى العلاقات العسكرية الأحادية البعد، والتي تركِّز بشكل كبير على أهداف

أمنية براغماتية وتطلعات إلى النفوذ. وقبل مغادرة الرئيس بوتين متوجّهاً إلى الهند في يناير 2007، أكد ثقته بأن الزيارة المقبلة ستوفر للهند وروسيا الفرصة لاتخاذ "خطوات إضافية عدة" نحو "تعزيز الشراكة الاستراتيجية". واستكمالاً للتعاون العسكري والتقاني وتنسيق المواقف بشأن المشكلات الدولية الرئيسية، شدد على أهمية توسيع التعاون الاقتصادي، مشيراً إلى أنه كانت هناك خطط مهمة طويلة الأجل للتعاون في قطاعات مثل التقانة العالية، وخصوصاً الفضاء، والطيران؛ وتصنيع السفن؛ والطاقة، بما فيها الطاقة النووية، مضيفاً أن التشكيلة كانت "واسعة جداً"، وشملت "العلاقات في المجالات الثقافية والتعليمية" (Putin 2007b).

ومع ذلك، عرقلت سيطرة الحكومة المفرطة نمو التجارة السريع، وفشلت في تحفيز مشاركة دينامية بين كيانات القطاع الخاص في البلدين. وتعد قضية التعاون في مجال الطاقة، على وجه الخصوص، مفيدة في تلخيص محدودية الإمكانات التفسيرية للنظرية الليبرالية في فهم تعقيدات العلاقة بين الهند وروسيا. ظاهرياً، تعد جوانب التعاون الاقتصادية بين الهند المتعطشة للطاقة وروسيا الغنية بالطاقة واضحة. غير أن روسيا سخّرت على نحو متزايد مصادر الطاقة لديها لخدمة مصالحها الاستراتيجية. وهكذا، فإن الأهداف السياسية، وليست الحوافز الاقتصادية وحدها، أملت إلى حد كبير سياسة موسكو في مجال الطاقة. وبعد أن أُتخمت روسيا بعائدات النفط (البترودولارات)، مع ارتفاع أسعار النفط كثيراً في أواسط العقد الأول من القرن العشرين، توقّفت عن توقيع اتفاقيات تقاسم الإنتاج، على غرار نمط اتفاقيات تسعينيات القرن العشرين، والتي بموجبها لا تبدأ حصة موسكو في الأرباح إلا بعد أن يكون المستثمرون قد استعادوا كل التكاليف التي تكبدوها.

في الجانب الإيجابي من المعادلة، فإن أقوى إرث من العلاقات الهندية-السوفيتية/ الروسية الراسخة هو مأسسة العلاقات الحكومية الواسعة والمتعددة الطبقات، ابتداء باجتماعات القمة السنوية، وانتهاء بتفاعلات ولقاءات أكثر تواتراً في

المستويات الأدنى. وأشار باحثون روس، من أمثال أليكسي سوخاريف Aleksey Sukharev، إلى إمكانات تضافر الجهود غير المستغلة في مجال تقانات المعلومات بين "صناعة تقانة المعلومات الهندية الكبيرة والناضجة، والباحثة عن المواهب العالمية، وروسيا، حليف الهند التاريخي، بتراثها العلمي الغني وزخمها القوي". ورأى إيسايكين توافقاً طبيعياً بين "النظام التعليمي في روسيا، الذي يفتقر إلى الموارد اللازمة لتعليم تقانات المعلومات الحديثة، والهند بمعاهدها العديدة المتخصصة بتقانة المعلومات ومزوِّدي خدمات التدريب التجاري" (Sukharev 2008). على أن مثل هذا التعاون المهني كان براغماتياً بشكل صارم، ولم يؤثر في النسيج الاجتماعي لأي من البلدين.

على المدى البعيد، لو قُدّر للعلاقات بين الهند وروسيا أن تتحرر من اليد الموجِّهة للقادة السياسيين، وللمعايير الديمقراطية أن تزدهر في كلا البلدين، فقد تتمكن الرؤية الليبرالية لعلاقة ترتكز على مجموعة قوية من القيم السياسية المشتركة والتبادل الاقتصادي ذي المنفعة المشتركة من تعزيز العلاقات التعاونية التي استندت زمناً طويلاً إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة. لكن احتمال حدوث مثل هذه النتيجة على المديين القصير والمتوسط أمر غير وارد، مادام الأمر يتوقف كما هو واقع الحال على التجارة المزدهرة وعدم التركيز على التفكير الاستراتيجي.

أصدقاء إلى الأبد!

تشهد لغة إصدار البيانات الرسمية من موسكو ونيودلهي بشكل متسق على علاقة صداقة. وأكد الرئيس بوتين، في مقابلة قبيل زيارته إلى الهند في يناير 2007، أن الهند وروسيا "حليفان طبيعيان" (Putin 2007b)، وفي رسالة تهنئة أرسلها الرئيس بوتين إلى القيادة الهندية بمناسبة الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في إبريل 2007، استذكر أنه "على مر القرون، شعر شعبا روسيا والهند دائماً بصداقة كل منهما المخلصة للآخر، والاهتمام الصادق بتراث كل منهما الثقافي الغني والخلاق والرغبة في

تحقيق تعاون مفيد ومتنوع على نحو متبادل". وتابع مضيفاً أن روسيا تثمّن عالياً علاقاتها الودية مع الهند، التي "صمدت أمام اختبار الزمن وأظهرت استقراراً واستمرارية استثنائيين" (Putin 2007a). وخلال مأدبة في موسكو، في نوفمبر 2007، شدد رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، بالمثل، على الطبيعة العميقة والودية للروابط بين الهند وروسيا، قائلاً: "على الرغم من التحولات الكبرى في العالم، فإن علاقاتنا تظل متجذِّرة بقوة في رباط متبادل من الصداقة، والتفاهم، والثقة" (No Chill 2007).

ولاستكمال هذه العلاقات الودية على المستوى السياسي، استثمرت الحكومتان أيضاً بعض الجهود في التوعية الاجتماعية والثقافية؛ حيث عمل مركز جواهر لال نهرو الثقافي في موسكو، الذي افتتح في العام 1989 عقب توقيع أول برنامج للتبادل الثقافي بين الهند وروسيا، بصفة مكتب ميداني للمجلس الهندي للعلاقات الثقافية (Indian Council 2008). كما عملت اتفاقية ثقافية محدَّثة تم توقيعها في العام 2000 على توجيه التبادلات بين البلدين منذ ذلك الحين.

وبهدف تعزيز أوجه التواصل الشعبي المكثف، كشفت موسكو عن عام روسيا في الهند في العام 2008، مع جدول نشاطات ثقافية، واقتصادية، واجتماعية على مدار العام، حيث يتابع الجمهور الهندي عروضاً ثقافية تقدمها مجموعات الباليه، وفرق الروك، وأوركسترات الحجرة. كما جرى تخصيص العام 2009 عام الهند في روسيا. وكما أشار براباهات شوكلا Prabhat Shukla، سفير الهند في روسيا، "جرى تخطيط عام روسيا في الهند في العام 2008 وعام الهند في روسيا في العام 2009 لعرض كل من بلدينا بأشكالها المتعددة الوجوه، وإنجازاتها الحديثة، وتراثها الثقافي، وشبابها وتطلعاتهم" (P. P. Shukla 2008).

لكن المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية تظهر المزايا الطبيعية الأمريكية في الهند. ففي حين أن تطوير الروابط بين شعبي الهند وروسيا يتطلب مشاركة الحكومتين النشيطة في توفير ورعاية فرص مثل هذا التفاعل، تمتاز العلاقات الهندية-الأمريكية على المستوى

المجتمعي بأنها قوية، تدعمها جاذبية القيم الأمريكية، وازدهار أمريكا النسبي في مثال يُحتذى، والتأثير القوي لأفراد الجالية الهندية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسهولة التواصل باللغة الإنجليزية. وفي مقابلة محلية صريحة، قال المبعوث الهندي كانوال سيبال:

> مع روسيا، لم تكن لدينا قط علاقات على المستوى الشعبي. فمشاهدة الأفلام في السينما ليست علاقات على المستوى الشعبي.... وكانت العلاقات الثقافية [في الحقبة السوفيتية] موجَّهة من قبل الدولة. ولأنه كان من المأمون [سياسياً] مشاهدة الأفلام الهندية، كان من المأمون إقامة علاقة ودية مع بلد كالهند.... لقد كانت الهند رهاناً آمناً. وحيث إن الحساسية لم تعد موجودة الآن، يشاهد الروس أفلام هوليوود! (No Discussion 2007).

وبشكل عام، يكنّ الشعبان الروسي والهندي مشاعر الودّ بعضهما تجاه بعض. ففي استطلاع لرأي الروس أجرته "مؤسسة الرأي العام"، ورداً على سؤال مباشر عما إذا كانت الهند ودية أم غير ودية تجاه روسيا، وصفت الغالبية العظمى من المواطنين (83٪) الهند بأنها دولة صديقة؛ في حين اعتبرت نسبة ضئيلة جداً (4٪) الهند غير ودية (Public Opinion Foundation (Russia) 2008). ووفقاً لكثيرين، فإن الهند "صديق يُعتمد عليه"، و"بلد رائع"، و"دولة جيدة" (Ivanova 2001). وفي استطلاع للرأي متسلسل زمنياً (1997، و1999، و2001)، طُلب من المشاركين تحديد أعداء روسيا الخارجيين، فلم ترد الهند في القائمة في أي من تلك السنوات (Petrova 2001). أما الرأي الهندي في روسيا، بوصفه نتاج علاقات ودية راسخة، فإيجابي بشكل عام أيضاً. لكن هذا الوئام المتبادل لا تدعمه علاقة ذات قيمة تكاملية على الصعيد المجتمعي.

فالروس العاديون لديهم شعور أقوى بالصلة الثقافية مع شعوب البلدان الأوروبية وليس الآسيوية. وبالتالي، يُنظر إلى الهند على أنها "ودية"، ليس لأن الروس يشعرون بالقرابة الثقافية أو الاجتماعية مع الهنود، بل لأن الهند لا تمثل تهديداً لمصالح روسيا الأساسية؛ والشيء نفسه ينطبق على رأي الهند بروسيا. فوفقاً لمسح استطلاعي أجري على مستوى الدولة في العام 2005 من قبل مركز بحوث الرأي العام لعموم روسيا (VTsIOM)، يعتقد معظم الروس (58٪) أن روسيا أقرب بثقافتها ونمط حياتها إلى

البلدان الأوروبية، في حين يذكر 13٪ فقط الشيء نفسه عن الهند والصين، ويجد 7٪ ألفة مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية (Russian Culture and Lifestyle 2005). وفي خطاب ألقاه وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف في العام 2006 في ميونيخ، أكد أنه على الرغم من موقع روسيا الجغرافي الممتد عبر القارة الأوراسية، فإن "روسيا كانت على الدوام ومازالت قوة أوروبية"، وأضاف أن موسكو ركزت "مصالحها الاقتصادية والسياسية الرئيسية في أوروبا" (2006).

وهكذا، لا تعني مظاهر الصداقة الرسمية بالضرورة أن العلاقات الهندية–الروسية تستند إلى أسس وطيدة تربط المصالح الأساسية للدولة بالهويات المجتمعية. أضف إلى ذلك أنه حتى بالنسبة إلى المصالح الأساسية، أدّت علاقات الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشهد دفئاً متنامياً، إلى جعل موسكو تتأقلم مع "خسارة موقعها في الهند"، وذلك وفقاً لتقرير نشرته صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** *Nezavisimaya Gazeta*، (Naumov 2008). وعلى الرغم من الجهود الحكومية المضنية لتعزيز التفاعل في المجالات الاجتماعية–الثقافية، فإن التوقعات بصداقة دائمة لن تكون دقيقة في توضيح المسار المستقبلي للعلاقات بين الهند وروسيا.

الاستنتاجات

يقوم أي تقييم منصف لمتانة ومرونة العلاقة الهندية–الروسية، وأهمية الشراكة الاستراتيجية التي صاغها البلدان، على فهم البيئات الإقليمية والعالمية التي توجد ضمنها الهند وروسيا، وعلى ما إذا كان بالإمكان استيعاب الأهداف والقيم المتعددة التي تسعى إليها الفئات المهمة في البلدين والمحافظة عليها فقط من خلال التفاعل الثنائي. وتلعب الديناميات العالمية، والإقليمية، والثنائية دوراً مهماً في تشكيل ملامح الشراكة بين الهند وروسيا. كما يؤثّر الوجود الأمريكي العالمي في هذه العلاقة على جميع المستويات.

على الصعيد العالمي، تؤثر التحركات الأمريكية في آسيا وأوروبا في درجة حرارة العلاقة الهندية–الروسية. ومع أن قوة الجذب الروسية الثقافية هي على الدوام باتجاه أوروبا والغرب، وتراثها الثقافي أكثر اتساقاً مع مثيله في أوروبا، إلا أن موقعها الجغرافي الممتد عبر القارة الأوراسية الواسعة يولّد ضغوطاً جيوسياسية تجذبها شرقاً. أضف إلى ذلك أن الثقافة السياسية الاستبدادية في روسيا لا تتلاءم والقيم الليبرالية الغربية، مما يؤدي إلى توتير علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد الحرب الباردة بشكل خاص، مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بنشاط إلى نشر القيم الليبرالية في الساحة السوفيتية السابقة، أصبحت علاقات روسيا السياسية مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، شائكة.

وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت موسكو قراراً استراتيجياً بالانخراط مع عملاقي آسيا – الهند والصين – بغية توسيع مداها الجيوسياسي في تلك القارة. فالهند، كما الصين، تعدّ اقتصاداً ناشئاً ومن المحتمل أن تصبح أكثر أهمية اقتصادياً على الساحة العالمية في العقود المقبلة. وعليه، يودّ القادة السياسيون في موسكو تعزيز العلاقات الاقتصادية أكثر مع هذه القوة شبه القارية. وتتشاطر روسيا والهند أهدافاً متماثلة تتمثل في مكافحة التطرف الإسلامي في أفغانستان وباكستان، كما تعد روسيا من أخلص مؤيدي الموقف الهندي في تلك المنطقة على نحو يفوق تأييد الولايات المتحدة الأمريكية. وقيام شراكة مع الهند يمنح روسيا موطئ قدم بديلاً في المحيط الهندي، وفرصة لإجراء تدريبات بحرية مشتركة في ممر مائي مهم استراتيجياً يوجد للولايات المتحدة الأمريكية فيه حضور قوي. وأخيراً، وحيث إن الصين ستكون بمنزلة محور تدور حوله تطورات المسرح الآسيوي في القرن الحادي والعشرين، فمن شأن قيام علاقة قوية بين الهند وروسيا أن يخدم كلا البلدين بشكل جيد سواء أكانت الصين ودية أم بغيضة. وستحبّذ الهند وروسيا أن تكون القارة الآسيوية قارة متعددة الأقطاب، وليست قارة تهيمن عليها الصين.

وعلى الصعيد الثنائي، تمثل الرغبة الهندية-الروسية المشتركة بعالم عالمي متعدد الأقطاب مسعى يرمي إلى كبح القوة الأمريكية الجامحة. لكن هدف لجم الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تتغلب عليه ديناميات إقليمية، نتيجة سعي الهند وروسيا إلى إبرام صفقة اقتصادية مؤاتية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي نيودلهي إلى تلقي الدعم الأمريكي لكبح المتطرفين الإسلاميين في باكستان وأفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، جعل اعتراف هذين البلدين بأنه من غير الممكن الاستغناء عن الانخراط مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح أهدافهما الاقتصادية والأمنية، المعارضة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية رفاهية لا يمكن لأي من الطرفين تحمّلها، مع أن كل بلد قد تكون له تحفظات قوية حيال سياسات أمريكية بعينها. وتنعكس الرغبة الملموسة للأطراف المهمة في الهند لتحقيق الأهداف الأمنية والاقتصادية في البلاد في آن واحد، في اعتراف روسيا أيضاً بأن منطق النمو الاقتصادي والازدهار يتطلب الانخراط مع الغرب. ومع أن ثروة النفط والغاز في روسيا قد تكون أتاحت لزعماء البلاد إعادة تأكيد قوتهم ونفوذهم في أوراسيا، لم يدعُ أي منهم إلى قطع العلاقات مع الغرب، وبخاصة أوروبا، التي من المتوقع بحلول العام 2015 أن تستورد 40٪ من احتياجاتها من الغاز من روسيا (Kupchinsky 2006).

وتؤثّر طبيعة العلاقات الروسية والهندية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر في متانة العلاقات الهندية-الروسية. وكما أدى توسع الناتو وعمليات التوغل الغربي في منطقة البلقان في تسعينيات القرن العشرين إلى ضخ الحياة في العلاقة الهندية-الروسية الخامدة، عملت العلاقات الهندية-الأمريكية الدافئة على ضرب تلك العلاقات منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واللافت أن لعلاقات روسيا، الودية أو غير الودية، مع الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً سلبياً لا يكاد يذكر في علاقة الهند مع روسيا، مادامت موسكو غير مستعدة لأن تكون شريكاً أصغر للبلدان الغربية. بالمقابل، يمكن أن تعمل العلاقات القوية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية على تعقيد العلاقة بين روسيا والهند. لكن هذه البلدان الثلاثة جميعها لديها مصلحة مشتركة في مكافحة الإرهاب.

لقد ساعد التزام الهند المستمر بسياسة التحرير الاقتصادي في إثارة إعجاب الولايات المتحدة الأمريكية، وعزّز التصورات بأن وجود هند ديمقراطية من شأنه أن يجعلها شريكاً يُعتمد عليه أكثر في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في منطقة جنوب آسيا. وسيؤدي نجاح الجهود الأمريكية الرامية إلى إضعاف طالبان في أفغانستان إلى تحسين جوار روسيا والهند؛ فعودة ظهور حركة طالبان في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان تمثّل انتكاسة ليست للولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل ولروسيا والهند أيضاً. وتحجب عودة البرودة إلى العلاقة الأمريكية-الروسية حيال جهود روسيا لإعادة بسط نفوذها في المسرح الأوراسي الأهداف المشتركة التي يتشاطرها البلدان في عدة مناطق مضطربة في آسيا: أفغانستان، وإيران، وكوريا الشمالية.

بيد أنه مع تعزيز العلاقة الهندية-الأمريكية، وتحسّن التدفقات التجارية والاستثمارية والروابط العسكرية بشكل ملموس، قد تفقد روسيا موقعها المتميز باعتبارها المورّد الرئيسي للأسلحة إلى الهند. ومن المحتمل أن يتحقق هذا السيناريو على المدى الطويل، إذا واصلت الهند جهودها لتنويع الأسلحة وارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها على استعداد لتزويد الهند بالتقانة العسكرية المتطورة والعتاد الذي يسعى إليه قادتها بما يخالف مصالحها [الولايات المتحدة] في الحفاظ على الدعم الباكستاني للأهداف الأمريكية في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، حيث ينخرط مسلحو طالبان والقاعدة في زعزعة استقرار المنطقة وتقويض حكومتي أفغانستان وباكستان.

وتعليقاً على التحسن الملحوظ في العلاقة الهندية-الأمريكية، عبّر مراسل صحفي باكستاني عن رأي مفاده أنه من وجهة نظر واضعي السياسة الأمريكية، "يمكن الاعتماد على إسرائيل والهند وحدهما بوصفهما قوة إقليمية تحقق الاستقرار" في منطقة الهلال الإسلامي (Mahmood 2004). من ناحية أخرى، لا تنوء علاقة الهند مع روسيا بالعبء شبه القاري الذي تفرضه عليها علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن روسيا لا تعاني المعضلة الجيوسياسية الخاصة بموازنة علاقات جيدة بين الهند وباكستان.

أضف إلى ذلك أن دعم روسيا يعد حاسماً لتحقيق أهداف الهند المتمثلة بأمن الطاقة، من خلال الاعتماد على مصادر في آسيا الوسطى. فروسيا هي بوابة الهند لتأسيس موطئ قدم في آسيا الوسطى.

في غضون ذلك، مازالت الهند مهمة لروسيا. فبحسب الدكتور إيوسِيْف ديسكين Iosif Diskin، الرئيس المشارك لمجلس الاستراتيجية القومية، إحدى المؤسسات البحثية ذات الصلة بالكرملين، فـ"إن العلاقات الاستراتيجية مع الهند تجعل روسيا قوة فاعلة أكثر على الصعيد العالمي، ويدرك السيد ميدفيديف جيداً أهمية الهند بالنسبة إلى روسيا" (Radyuhin 2008). وفي لقاء مع باحثين أجانب في أوائل العام 2008، قال الرئيس ميدفيديف، مردداً هذا التقييم: "إننا ندرك الآن أنه من دون تنويع التنمية في البلاد باتجاه الشرق، لن يكون لاقتصادنا مستقبل" (Radyuhin 2008). وأشار المحلل الروسي فلاديمير راديوخين Vladimir Radyuhin إلى أن "استراتيجية روسيا الاجتماعية-الاقتصادية حتى العام 2020"، التي تمت الموافقة عليها في شهر نوفمبر 2008، "تدعو إلى إعادة توجيه التجارة الخارجية للبلاد تدريجياً من الأسواق الأوروبية إلى الهند والصين". واستشهد بتعليق حكومي غير منشور حول هذه الوثيقة جدير بالذكر: "لن يتم تحديد دور العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين والهند من خلال قدرة روسيا على توسيع تجارتها الخارجية فقط، بل ومن خلال الدور الجيوسياسي المتنامي لهاتين الدولتين في الشؤون العالمية أيضاً"، وأشار إلى أنه "في هذا الصدد، تواجه روسيا الحاجة إلى تعزيز إمكانات تصديرية مماثلة في الاتجاه الآسيوي وإلى وضع مجموعة من التدابير للقيام بذلك" (2008).

وتدور الأسئلة الحقيقية للشراكة الاستراتيجية الهندية-الروسية حول ما إذا كان بوسع علاقات اقتصادية آخذة في الانكماش أن تحافظ بشكل مجدٍ حتى على علاقة سياسية راسخة؛ وما إذا كان يمكن للعلاقة السياسية أن تصمد في وجه خلافات تتعلق بعقود دفاعية ثنائية، أو عروض تنافسية لشراكات استراتيجية وصفقات أسلحة مغرية من

الغرب تهدد باجتذاب الهند بعيداً عن اعتمادها التقليدي على منظومات الأسلحة الروسية. وعلى المدى القصير إلى المتوسط، من المحتمل أن تحافظ الضغوط الجيوسياسية على شراكة روسية-هندية قوية. غير أنه على المدى البعيد، وكما أشار الدكتور إيوسف ديسكين، ففي حين سوف تبقى الطاقة ويبقى الدفاع دعامتي العلاقة الثنائية، فإن أية "مشكلات طفيفة" تعترض سير الصفقات الدفاعية ستكون قادرة على خلق "مصاعب سياسية لا لزوم لها" في غياب "تبادلات تجارية متشعبة" (Radyuhin 2008). ومع أن القادة السياسيين في روسيا والهند يودّون رؤية تحقق السيناريو الليبرالي لعلاقات تعاونية متعددة المستويات، فعلى الأرجح أن تولّد حساباتهم الاستراتيجية، التي تُخضِع المصالح الاقتصادية للأهداف السياسية، زخماً نحو تحقيق نبوءة واقعية.



الفصل الخامس

الشـراكة الصينية - الهندية

جاءت الشـراكة الاستراتيجية بين الصين والهند في إبريل 2005 تتويجاً لعملية طويلـة من التحسن البطيء في العلاقة بين عملاقي آسيا، امتدت عبر ما يقـرب مـن عقـدين مـن الزمن. وقد انقطع هذا الدفء التدريجي في العلاقـات بضـع سـنوات، بعـد العـام 1998، حين أجرت الهند سلسلة من التجارب النووية وأعلنت أنها انضـمت إلى صـفوف الـدول التي تمتلك أسلحة نووية. ومع هذا الإعـلان، تراجعـت العلاقـات الصـينية-الهنديـة إلى الحضيض، وخصوصاً حـين أكـد جـورج فرنانـديز George Fernandes، وزيـر الـدفاع الهندي، أن قرار الهند كان، في جزء كبير منه، رداً على التهديد الصيني. ويشكِّل المسار الذي جعل هذين المتنافسين اللـدودين يضـعان جانبـاً الشـكوك والحـدة المتبادلـة التـي شـابت علاقتهما لعقود في الماضـي، ويوقعان، في تحول مثير، على شـراكة تاريخية، شاهداً ليس على دفنهما أحقاد التنافس بينهما بقدر ما هو شاهد على الإدراك البراغماتي في كـل مـن نيـودلهي وبكين بأن الانخراط، وليس الجفاء، هو القادر على توسيع خياراتهما الاستراتيجية في بيئـة القرن الحادي والعشـرين الإقليمية والعالمية غير المستقرة.

وتمثل الشـراكة الصينية-الهندية انفراجاً تكتيكياً بين بلـدين لـديهما مصـالح متقاربـة ومتباعدة معاً؛ بلدين توصل قادتهما إلى استنتاج مفاده أن تطلعات كل منهما للحصول عـلى المكانة، والقوة، والنفوذ في القارة الآسـيوية، لا يمكـن تحقيقهـا، عـلى المـدى القريـب إلى المتوسط، إلا من خلال الاستيعاب المحدود وليسـت المواجهـة. فـإذا تمكّـن البلـدان مـن الحفاظ على هذه الشـراكة على المدى البعيد، فقد يكون لهذه الشـراكة تأثير إيجابي في النظام الأمني (الأنظمة الأمنية) المتطور في آسيا، وذلك من خـلال تخفيـف حـدة التـوترات بـين بلدين لديهما القدرة والإمكانية على زعزعة استقرار المنطقة الآسيوية بأسـرها. عـلى أن أي تدهور في العلاقة على المدى البعيد، سـواء أكـان ناجمـاً عـن إحيـاء عـداوات متبادلـة، أم

اضطراب سياسـي حاد في أي من البلدين، أم انحدار واضح في البيئة الإقليمية أو العالمية، ستكون له آثار سلبية في أمن آسيا.

ولإثبات هذه الطروحات، يسعى هذا الفصـل إلى (1) تفحـص العناصـــر الرئيسـية للاتفاق بين الصين والهند بهدف قياس مدى عمق الشـراكة؛ (2) تحديد مجـالات التعـاون والاحتكاك بين الصين والهند بغية تقييم الأسباب الكامنة وراء استراتيجيات التحوط التي نشـرها البلدانِ في مواجهة بعضهما داخـل الإطـار الثنـائي وخارجـه؛ وأخـيراً (3) تقيـيم العقبات والفرص التي قد تساعد على التكهن بقابلية استمرار الشـراكة على المدى البعيد.

الشـراكة الاستراتيجية الصينية-الهندية

يمثل التحسن الأخير في العلاقـات الصـينية–الهنديـة جهـداً متبـادلاً جـاداً لتحييـد المشكلات التي لم تُحلّ لعلاقة غارقة في الصـراع منذ أوائل خمسينيات القرن العشـرين.[1]

تاريخ التنافس الهندي–الصيني

في أغسطس 1947، نفضت الهند عنها ماضيها الاستعماري، ونالت استقلالها في ظـل عالَم مقسَّم أيديولوجياً في حقبة الحرب البـاردة. وبقيـادة مؤسـس الهنـد، رئـيس الـوزراء جواهر لال نهرو، اعتمدت الهند سياسة عدم انحياز مثالية، رافضـة تبنـي أي مـن جـانبي الحرب الباردة المستعرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السـوفيتي. وباسترشـاد الهند بتوجّه خارجي معادٍ للإمبريالية ذي أيديولوجيا لاأدرية في دافعها، اعترفت بســرعة بالحكومة الجديدة في الصين بعد انتصار الثورة الشيوعية في ذاك البلد في العـام 1949. بيـد أنه حين شـرعت الصين بعد وقت قصير من قيام الثورة في تسوية نزاعات إقليمية تاريخيـة بغزو أراضـي التبت وضمّها بـين العـامين 1950–1951، سـاءت العلاقـة بـين الـدولتين الجارتين. ورأى نهرو أن ضم التبت يمثل انتهاكاً للمعيـار الـدولي القاضـــي بحـق تقريـر المصير، ووجد بالتالي أنه من الصعب دعم هذا التصـرف. وفي مواجهة أمـر واقـع، وافـق نهرو على مضض على السيادة الصينية على التبت؛ وفي خطوة لحفظ مـاء الوجـه، سـعى إلى

الحصول على تأكيدات غير مضمونة من القيادة الشيوعية الصينية بأن الصين لن تغيّر النظام الاجتماعي-السياسي السائد في التبت. وتم إقرار هذا التفاهم باتفاقية في العام 1954، التي وضعت أيضاً "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" (*Panchasheel* وتُعرف أيضاً *Panch Shila*) – وهي الاحترام المتبادل، والسيادة المتبادلة، وعدم التدخل المتبادل، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي – بوصفها أساس العلاقة الصينية-الهندية.

وعلى الرغم من التأكيدات الشفهية لنهرو في العام 1954، نفّذ الصينيون سياسات قسرية في محاولة لترسيخ سلطتهم، واتخذوا تدابير قاسية لاقتلاع أسلوب حياة التبت. واتخذت المقاومة التبتية للحكم الصيني شكل حركات تمرد وعصيان، تم قمعها بعنف.[2] وحين زار الدالاي لاما، الزعيم الديني والسياسي للتبتيين، الهند بين العامين 1956-1957 للاحتفال في بود غايا Bodh Gaya بمناسبة الذكرى الـ2,500 لميلاد بوذا، التقى جماعات النازحين التبتيين الذين انتقدوا القهر والقمع في التبت على يد الصينيين. وبعد عودة الدالاي لاما إلى التبت، ضاعف الصينيون سياساتهم القمعية. وفي مواجهة انتفاضة تبتية واسعة النطاق ضد الصينيين، فرّ الدالاي لاما، خوفاً على سلامته، مع حاشيته إلى الهند، وسرعان ما منحته نيودلهي حق اللجوء السياسي، الأمر الذي أزعج الصينيين كثيراً.

وبالإضافة إلى خلق نقطة احتكاك بشأن القواعد والمبادئ، شكّل ضم الصينيين للتبت أيضاً مصدراً للنزاع الحدودي بين الهند والصين. وكان نهرو قد تبنّى مقاربة قانونية لمسألة الحدود، وقَبِل بشرعية الحدود التي ورثتها الهند من بريطانيا على أساس العرف والممارسة. بالإضافة إلى ذلك، كان حريصاً أكثر على استمالة الصينيين لإيمانه بأن السلام مع الصين شرط مهم للمهام الاقتصادية الحيوية التي كان يتعيّن على الهند المستقلة النهوض بها. وبالتالي، لم تستخدم اتفاقية العام 1954 مع الصين بشأن التبت لانتزاع أي بدل من الصين بشأن المطالبات الحدودية الهندية. وتقع المواقف غير المتوافقة للهند والصين بشأن مسألة الحدود في صميم مطالبهما المتعارضة. وقد أقرّت الحكومة الهندية على الدوام، منذ

الاستقلال في العام 1947، الحدودَ التي ورثتها من البريطانيين. وتجادل القيادة الصينية أن هذه الحدود هي نتاج العدوان الإمبريالي البريطاني. وقد رُسم الحد بين التبت وشمال غربي الهند، المعروف باسم خط أرداغ-جونسون Ardagh-Johnson، والذي يشكل أساس المطالبة الهندية، بين العامين 1865 و1867، وشمل منطقة أكساي تشين Aksai Chin في كشمير داخل الهند (Hoffmann 1990; Report of the Officials 1962). كما تم إنشاء الخط الحدودي بين التبت وشمال شرق الهند على يد السير هنري مكماهون Sir Henry McMahon في أوائل القرن العشرين، حيث يعرَف باسم خط مكماهون. ويطالب الصينيون بـأكساي تشين في الشمال الغربي وبولاية أروناتشال براديش Arunachal Pradesh الهندية في الشمال الشرقي على أساس أنها أراض صينية.

وفي خمسينيات القرن الماضي، وقعت اشتباكات منتظمة بين القوات الصينية والقوات الهندية القليلة العدد والعدة على طول الحدود الشمالية الغربية المتنازع عليها. وفي العام 1957، شقَّت الصين طريق شينجيانغ-التبت عبر أكساي تشين من دون معرفة الهند، محققةً بذلك أفضلية صينية في المنطقة المذكورة. وحين اكتشفت السلطات الهندية متأخرة الطريق في العام 1958 ورفعت شكوى بها، أدى ذلك إلى تبادل الحكومتين ألفاظاً فظّة. وبعد مناوشات مستمرة بين القوات المسلحة الهندية والصينية في المنطقة، شنّت الصين حرباً حدودية في العام 1962 ضد الدفاعات الهندية، التي لم تكن على استعداد، وفرضت سيطرتها بحكم الأمر الواقع على المنطقة. وعمدت الهند بعد الحرب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع بكين. وتركت الهزيمة الهندية في الحرب بين الهند والصين في العام 1962 جروحاً غائرة في النفسية الهندية؛ وخلقت صورة سلبية للصين في أذهان الناس؛ كما كانت لها عواقب مهمة على التفكير الاستراتيجي للهند تجلت في سعي قادة البلاد إلى تحديث قدرات الهند الدفاعية، مع إيلاء اهتمام خاص بتطوير القدرات للانخراط في الحرب على ارتفاعات عالية (Thomas 1986). وأدى الاختبار النووي الصيني في العام 1964 إلى ترسيخ هذه الاتجاهات.

ومثّلت حرب الحدود في العام 1962 أيضاً نقطة تحول في العلاقات الصينية-الباكستانية، التي كانت قد بدأت بداية صعبة في خمسينيات القرن العشرين، حيث تحالفت باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة. وفي الحرب الأولى بين الهند وباكستان، على كشمير بين العامين 1947-1948، حين سيطرت باكستان على ثلث أراضي كشمير التي تطالب بها الهند، عزت الصين الاضطرابات إلى الإمبريالية البريطانية. وتحوّل هذا الموقف مع تصاعد خلافات الصين مع الهند. وعقب الحرب الصينية-الهندية في العام 1962، تحركت الصين وباكستان لتسوية الحدود بين الصين وكشمير التي تحتلها باكستان؛ في اتفاق قوبل باستنكارات قوية من الزعماء الهنود. وفي حربين متتاليتين بين الهند وباكستان - في العام 1965 وفي العام 1971 - وقفت الصين إلى جانب باكستان، وهو بلد يصفه القادة الصينيون بشكل روتيني أنه "صديق في كل الأحوال والظروف". وشمل الدعم الصيني لباكستان مساعدة سرية في تطوير برنامج للأسلحة النووية.

وأضاف قيام الهند في العام 1975 بضم سيكيم Sikkim - وهي منطقة تحدّها نيبال في الشرق، والتبت في الشمال، وبوتان في الغرب - لتصبح ولاية في الاتحاد الهندي مشكلةً أخرى إلى العلاقات الصينية-الهندية المعتملة، لكن تم الحؤول دون حدوث تراجع أكثر حدة مع قرار الهند في العام 1976 إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين. وتعثرت المحاولات الهندية في أواخر سبعينيات القرن العشرين لاستئناف الحوار حول قضية الحدود حين هاجمت الصين فيتنام في العام 1979. وتم إحراز بعض التقدم حين شرعت بكين في مناقشات في العام 1981 في عهد دينغ شياو بينغ. واستمرت هذه المحادثات حتى العام 1988، أجريت خلالها ثماني جولات من المفاوضات من دون التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود. في أثناء هذه الفترة، عمل قيام الصين بإنشاء مخفر عسكري على الحدود وقيام الهند بمنح أروناتشال براديش صفة الولاية في العام 1987 بمنزلة منغّصات مستمرة للعلاقة.

وحدث تحسن كبير في العلاقات مع زيارة رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي للصين في العام 1988، حيث اتفق الطرفان خلالها على فصل مسألة الحدود عن الجوانب

الأخرى للعلاقات الصينية-الهندية عموماً. وتم إنشاء فريق عمل مشترك رفيع المستوى لاستكشاف إمكانات التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلات الحدودية العالقة. ومن ثم، كانت هناك زيارات منتظمة من قبل كبار المسؤولين لعاصمة الطرف الآخر، مع قيام لي بينغ Li Peng، رئيس مجلس الدولة الصيني، بزيارة نيودلهي في ديسمبر 1991، وقيام الرئيس الهندي فينكاتارامان Venkataraman بزيارة بكين في مايو 1992. واستؤنفت التجارة الحدودية بشكل محدود في يوليو 1992، وأعيد فتح القنصليتين في مومباي وشنغهاي في ديسمبر 1992. وبحلول سبتمبر 1993، حين زار رئيس الوزراء الهندي الصين، اتفق الجانبان على احترام خط السيطرة الفعلية LAC، مع أن كليهما لم يوافقا على ترسيم هذا الخط تماماً. وانتهت هذه المرحلة فجأة بالاختبارات النووية الهندية في العام 1998.

وجاءت الانفراجة التالية مع زيارة أتال بيهاري فاجبايي، رئيس الوزراء الهندي، بكين في يونيو 2003، والتي أسفرت عن إعلان التعاون والتوقيع بالأحرف الأولى على تسعة بروتوكولات من الجانب الصيني من قبل وين جياباو Wen Jiabao، رئيس مجلس الدولة. وفي هذا الاجتماع، وافق الصينيون على فتح التجارة الحدودية بين التبت وسيكيم، والقبول بشكل موارب بالسيطرة الهندية بحكم الأمر الواقع على سيكيم. وأعقب هذا على الجانب الصيني نشر خريطة جديدة في العام 2005 تظهر سيكيم داخل الحدود الهندية.[3] وجاءت ذروة هذا التحسن التدريجي في العلاقات في إبريل 2005 مع التوقيع في نيودلهي على الشراكة الاستراتيجية الصينية-الهندية.

اتفاقية الشراكة

في ختام زيارة وين جياباو، رئيس مجلس الدولة الصيني، للهند في إبريل 2005 والتي استمرت أربعة أيام، وقّع مع مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، بياناً مشتركاً اتفق فيه الجانبان على أن العلاقات الثنائية اكتسبت "طابعاً عالمياً واستراتيجياً"، مما كوّن الأساس لإنشاء "شراكة استراتيجية وتعاونية من أجل السلام والرخاء بين الهند

والصين" (Joint Statement India/China 2005).[4] وكرر البيان عزم الجانبين فصل القضايا الخلافية بين البلدين عن تطور العلاقات الشاملة على أساس "الأمن، والتنمية، والازدهار، بشكل متبادل ومتكافئ"، ودعا إلى "التصدي المشترك للتحديات والتهديدات العالمية".

على الصعيد السياسي، أقرّ الجانبان أهمية التبادلات الرفيعة المستوى بين الحكومتين، والبرلمانين، والأحزاب السياسية، واتفقا على "المحافظة على زخم هذه التبادلات وتعزيزها" من خلال عقد اجتماعات دورية بين قادة البلدين. لكن وتيرة هذه الاجتماعات تُركت من دون تحديد. وعلى الصعيد الشعبي، أشار البيان إلى أن "مهرجان الصين الثقافي" كان جارياً في الهند، وسيعقبه "مهرجان الهند الثقافي" في الصين في وقت لاحق من العام 2005. واعتُبرت هذه التبادلات الثقافية قيّمة في تعزيز "الوعي المشترك"، وتعميق "الصداقة بين الشعبين"، وتسهيل تطوير التعاون في مجالات أخرى.

وركّز البيان على التعاون الاقتصادي بوصفه "بعداً مهماً" في تعزيز العلاقة الهندية–الصينية، ووضع هدفاً للتجارة الثنائية بحيث تبلغ 20 مليار دولار أو أكثر بحلول العام 2008، ورحّب بتقرير مجموعة الدراسة المشتركة التي أنشئت لدراسة أوجه التكامل في التعاون التجاري والاقتصادي، حيث حددت التدابير اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض التبادل الاقتصادي. وأدت توصية مجموعة الدراسة المشتركة لوضع ما عرف بـ"ترتيبات التجارة الإقليمية بين الهند والصين" لتيسير تجارة السلع والخدمات والاستثمارات في قطاعات محددة إلى التوقيع على اتفاقية لتعيين قوة مهمات مشتركة تعنى بدراسة جدوى توصية مجموعة الدراسة المشتركة هذه.

ودعا البيان إلى التعاون في مجالات العلوم، والتقانة، والتعليم، والرعاية الصحية، والمعلومات، والسياحة، والتبادل الشبابي، والزراعة، وتطوير منتجات الألبان، والرياضة، ومجالات أخرى. كما شدد على أهمية "الربط المتبادل" في مجال النقل والاتصالات، ووافق على العمل معاً لتعزيز الروابط الجوية المباشرة والنقل البحري، والسياحة، والتواصل

الشعبي، وأعلن توقيع مذكرة تفاهم حول تحرير روابط الطيران المدني بين البلدين. كما اتفق الجانبان على "التعاون في مجال تبادل البيانات المائية لمواسم الفيضانات الخاصة بالأنهار العابرة للحدود"، وعلى العمل معاً في مجال أمن الطاقة وحفظها، و"تشجيع الإدارات والوحدات المعنية في البلدين للمشاركة في مسح موارد النفط والغاز الطبيعي في بلدان ثالثة والتنقيب عنها".

وفي مجال الأمن، اتفق الجانبان على توسيع التبادلات الدفاعية وتعميقها، وتعزيز إجراءات بناء الثقة القائمة أصلاً. وبخصوص مسألة النزاع الحدودي، أشار الجانبان إلى عمل الممثلين الخاصين للبلدين، و"رحّبا بالتوصل إلى الاتفاق على الثوابت السياسية والمبادئ التوجيهية لتسوية المسألة الحدودية"، التي ألزمتهما بـ"تسوية القضية سياسياً في سياق مصالحهما الطويلة الأمد والعلاقة الثنائية الشاملة". في غضون ذلك، سعى الجانبان إلى بذل "جهود مشتركة للحفاظ على السلام والهدوء في المناطق الحدودية" تبعاً لاتفاقيتي العام 1993 والعام 1996، وطلبا توضيحاً وتأكيداً مبكراً لخط السيطرة الفعلية. وأخيراً، أتم الجانبان بروتوكولاً حول صيغ إجراءات بناء الثقة في المجال العسكري على امتداد خط السيطرة الفعلية في المناطق الحدودية بين الهند والصين.

واللافت أن الجانب الهندي كرّر في أحد الأجزاء غير المتبادلة من البيان اعترافه في العام 1954 بمنطقة التبت ذاتية الحكم بوصفها جزءاً من أراضي جمهورية الصين الشعبية، وأكد للصينيين أن حكومة الهند لم تسمح لأبناء التبت بالمشاركة في نشاطات سياسية مناوئة للصين في الهند، كما كرر دعمه لسياسة الصين الواحدة. ولم تصدر من الجانب الصيني مثل هذه التأكيدات على حُسن النية تدعم موقف الهند بشأن كشمير، أو اعترافه بولاية سيكيم جزءاً لا يجتزأ من الهند، أو إنكار دعم حركتي التمرد ناغا Naga وميزو Mizo في ولاية أروناتشال براديش.

وفي مجال العلاقات الإقليمية والدولية، أقرّ الجانبان أن كل بلد لعب دوراً مهماً في إرساء النظام السياسي والاقتصادي الدولي في القرن الحادي والعشرين، وأعربا عن

رغبتهما في "تطوير فهم وتعاون أقرب وأشمل"؛ ودعم "دمقرطة العلاقات الدولية والتعددية"، والعمل على إنشاء نظام دولي "منصف، وعقلاني، ومتساو، ومفيد بشكل متبادل"؛ و"تشجيع الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب". وأشار البيان إلى أن الأمم المتحدة تعد مهمة في تعزيز "السلام العالمي، والاستقرار، والتنمية المشتركة". وقال الجانبان إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون "شاملاً ومتعدد الأوجه"، ويعمل على زيادة تمثيل البلدان النامية. وفي تباين مهم آخر، لم يقدّم البيان دعماً صينياً صريحاً لتطلعات الهند إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بحيث اقتصر الجانب الصيني على صياغة مبهمة تفيد أن الصين "تتفهّم وتدعم طموحات الهند إلى القيام بدور نشيط في الأمم المتحدة والشؤون الدولية". وكان هذا متناقضاً بشكل صارخ مع الدعم الذي أبداه جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، لسعي الصين بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن الدولي.

وبخصوص مسألة الإرهاب، أصرت الصين والهند على أن تهديد الإرهاب مستمر وعالمي، وأن القضاء عليه يتطلب "تعزيز الإطار القانوني العالمي". واتفق الجانبان على التعاون في هذه المسألة من خلال آلية الحوار الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بدور كل منهما في الاقتصاد العالمي، اتفق الجانبان على تعزيز التعاون بينهما في منظمة التجارة العالمية لحماية حقوق الدول النامية، والعمل معاً من أجل "الحفاظ على الاستقرار والنمو". وفي المقطع الوعظي من البيان، أعلن الجانبان أنهما "مدركان لمصيريهما المترابطين بوصفهما جارين وأكبر بلدين في آسيا"، واتفقا على أنهما سيوحّدان جهودهما من أجل "المساهمة في إرساء أجواء من التفاهم، والثقة، والتعاون المتبادلة في آسيا والعالم بوجه عام، وتيسير الجهود الرامية إلى تعزيز آليات التنسيق المتعدد الأطراف بخصوص الأمن والتعاون".

وأعقب الشراكةَ الاستراتيجية التي استُهلت في البيان المشترك الصادر في إبريل 2005 إعلانٌ مشترك في نوفمبر 2006 صدر في أثناء زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو إلى الهند، التي استغرقت أربعة أيام. وسعى الإعلان المشترك إلى تطوير العلاقات بين الصين

والهند، بحيث تبلغ "مستوى جديداً نوعياً" من خلال الكشف عن "استراتيجية من عشرة محاور" هدفها "تعزيز شراكتهما الاستراتيجية والتعاونية وتدعيمها" (Joint Declaration India/China 2006).[5]

وضمّت عناصر الإعلان الجديدة: (1) الإعلان عن خطط لفتح قنصلية عامة جديدة في غوانغجو Guangzhou وكولكاتا Kolkata وعن الحلّ المُرضي لمسألة ممتلكات القنصلية الهندية العامة في شنغهاي والعالقة منذ فترة طويلة؛ (2) توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الشؤون الخارجية الهندية ووزارة الشؤون الخارجية الصينية؛ (3) الدعوة إلى رفع حجم التجارة الثنائية إلى 40 مليار دولار بحلول العام 2010، والانخراط في جهود جدية لتنويع سلة التجارة، والإشادة باستكمال اتفاق تعزيز الاستثمار والحماية بين البلدين؛ (4) التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، بما في ذلك "التنقيب والتطوير المشتركين للموارد الهيدروكربونية في بلدان ثالثة على أساس بنود مذكرة يناير 2006 الخاصة بالتعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي"، وتكثيف التعاون الثنائي في مجالات تقانات المعلومات والاتصالات والتعاون والمشاورات المتعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة، والتنوع الحيوي، وتغيّر المناخ، وقضايا بيئية أخرى؛ (5) الاتفاق "لتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية... بما يتفق والالتزامات الدولية ذات الصلة"؛ (6) التزام الجانبين تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الخاصة بالتبادلات والتعاون في مجال الدفاع الموقّعة في مايو 2006؛ (7) إطلاق برنامج مدته خمس سنوات للتبادل الثنائي لوفود شبابية، قوامها مئة شخص في العام، وذلك جنباً إلى جنب مع تحرير نظام التأشيرات لتشجيع السياحة؛ (8) اتخاذ قرار ليس بـ"التبادل المنتظم لوجهات النظر حول البيئة الأمنية الناشئة في آسيا والمحيط الهادي" فحسب، بل و"إجراء مشاورات مسبقة بشأن قضايا تشكل مصدر قلق فوري أو ناشئ، بهدف تنسيق مواقفهما" أيضاً، وذلك للمساهمة بشكل إيجابي في حلّ مثل هذه النزاعات سلمياً، والاستمرار في آلية الحوار الثلاثي بين الهند، والصين، وروسيا"؛[6] (9) الإعلان الصريح عن نية توسيع نطاق التنسيق داخل المنظمات الإقليمية، واستكشاف "هيكلية جديدة لتوثيق التعاون الإقليمي في آسيا".

وعُزّزت هذه الشـراكة أكثر في يناير 2008 حين وقّع مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، ووين جياباو، رئـيس مجلـس الدولـة الصـيني، في اجـتماع عقـد في بكـين، وثيقـة مشتركة بعنوان "رؤية مشتركة للقرن الحادي والعشـرين". وكرّرت هذه الوثيقـة الملامـح الرئيسية لاتفاقية الشـراكة الاستراتيجية في العام 2005 وبيان 2006 المشترك، كما أدخلـت عناصـر جديدة. وفي مجال تعددية الأطراف، دعت الوثيقة البلـدين كـي "يعـززا التنسـيق والتشاور بينهما ضمن آليات التعاون الإقليمي، بما في ذلك قمة شـرق آسيا، وأن يستكشفا معاً ومع بلدان أخرى هيكلية جديدة لتوثيق التعاون الإقليمي في آسيا، وأن يبـذلا جهـوداً مشتركة لتعزيز التكامل الإقليمي في آسيا". وأشـارت الوثيقـة أيضـاً إلى أن البلـدين تبنّيـا "وجهة نظر إيجابية" إزاء مشاركة الآخـر في المحافـل الإقليميـة المتعـددة الأطـراف، مثـل رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمـة شـنغهاي للتعـاون، ومبـادرة خلـيج البنغال للتعاون التقاني والاقتصادي المتعدد القطاعات (Joint Document 2008).

وعلى صعيد التجارة، رحبت الوثيقة بالتوصل إلى دراسـة جـدوى حـول الترتيبـات التجارية الإقليمية RTA، حيث خلصت إلى أن الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة بـين الهنـد والصين ستكون "مفيدة للطرفين". وأعلن الجانبان نيتهما جعل وزيري التجارة في البلدين يعاينان دراسة الجدوى وتقديم التوصيات. ونظـراً إلى قـوة التجـارة بـين البلـدين، اتفـق الجانبان أيضاً على رفع قيمة التجارة الثنائية من 40 مليار دولار إلى 60 مليار دولار بحلول العام 2010 (Prime Minister's Statement 2008).

وأخيراً، أشارت الوثيقة إلى "البدء بالحوار الدفاعي بين الهند والصين، وعـبّرت عـن الارتياح للاختتام الناجح لأول تدريب مشترك على الإطلاق على مكافحة الإرهـاب بـين قواتهما المسلحة في ديسمبر 2007" (Joint Document 2008). وعلى حدّ قول تشين غانغ Qin Gang، المتحدث باسم وزير الخارجية الصيني، فإن الحدث الـذي أطلـق عليـه اسـم "يداً بيد 2007"، والذي استمر خمسة أيام وأقيم بالقرب من مدينة كونمينغ Kunming في مقاطعة يونان Yunnan، "سعى إلى تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين" (Du 2008).

وقد أكدت هاتان الوثيقتان معاً عزم القادة الصينيين والهنود الاستفادة مما قاله وين جياباو، رئيس مجلس الدولة، بأنها "فرص استراتيجية مهمة" في العلاقات الصينية-الهندية (Lin 2008).

تقييم الشراكة: نظرة تفاؤلية أم تشاؤمية؟

كان البيان المشترك الصادر في إبريل 2005، والإعلان المشترك الصادر في نوفمبر 2006، والوثيقة المشتركة في يناير 2008، كلها جديرة بالذكر لأسباب عديدة: أولاً، من خلال وضعها أجندة شاملة للانخراط الدبلوماسي بين البلدين، وفّرت تلك الوثائق الأساس من أجل إحداث تحول جذري في العلاقة بين المتنافسَين اللدودين سابقاً؛ ثانياً، واصلت العمل على إطلاق روابط مؤسساتية منظمة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي؛ ثالثاً، عززت عملية فصل التقدم المتحقق في المفاوضات على الحدود عن التعاون في المجالات الوظيفية؛ رابعاً، أظهرت رغبة الجانبين في عدم السماح بأن يكون تحسين علاقتهما الثنائية رهين مخاوفهما من علاقات كل من البلدين مع الدول الأخرى (في حالة الهند، علاقات الصين الوثيقة مع باكستان؛ وفي حالة الصين، شراكة الهند الاستراتيجية في العام 2004 مع الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وأخيراً، أشارت على الجانب الصيني إلى اعتراف متزايد بأن الهند في الطريق لأن تكون عاملاً بارزاً رئيسياً في معادلة الأمن الآسيوي المعقدة، وإلى أن إهمال هذه العلاقة أمر غير حكيم استراتيجياً.

وحري بنا الانتباه إلى هذا العامل الأخير، بالأخص، لأن الهند لم يرد ذكرها إلا قليلاً في حوليات الفكر الاستراتيجي الصيني. فالصين حققت، ولاتزال تحقق بطرق عديدة، نجاحاً في حصر الهند ضمن منطقة جنوب آسيا من خلال انتهاج سياسات تدقّ إسفيناً بين الهند والدول المحيطة بها. وكان محور استراتيجية الصين في جنوب آسيا يقوم على تطوير علاقات وثيقة مع باكستان. فمادامت الهند مشغولة البال بمشكلة باكستان، لم يكن لدى الصين كثير لتخشاه من الهند، سواء فيما يتعلق بالعلاقة الأمنية أو النفوذ خارج منطقة

جنوب آسيا. وكما أشارت سوزان شيرك Susan Shirk في تحليل كتبته في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

> ثمة عدم تماثل ملحوظ في التصورات المشتركة بين الهند والصين. فبالنسبة إلى الهند، تبدو الصين ضخمة من حيث هي منافس اقتصادي وسياسي ومن حيث هي تهديد أمني.... أما بالنسبة إلى الصين، فلا تستحق الهند كثيراً من الاهتمام، وحتى بعد إجراء الهند تجاربها النووية في مايو 1998، لا تؤخذ [الهند] على محمل الجد بأنها تشكل تهديداً للأمن.

وتستشهد [شيرك] بملاحظة ستيفن كوهين Stephen Cohen، الباحث في الشؤون الهندية، بأن "الصين لا تعتبر الهندَ إحدى الدول المهمة في العالم؛ الهند ببساطة ليست على □شاشة رادار□ الصين" (Shirk 2004: 75).

وفي معرض توقُّع شيرك لتطوّر تصورات الصين عن الهند فقد تخيلت سيناريوهين يمكن أن يغيّرا وجهات النظر الصينية حيال الهند. فالدعم الهندي للمنفيين التبتيين المستعدين لاستخدام وسائل عنيفة لتحقيق الاستقلال يشكل أحد الاحتمالات التي من شأنها، برأيها، أن تجرّ رداً عسكرياً صينياً ضد الهند. وحاجّت بأنه قد يتمخض موقف ثانٍ "فيما لو عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة الاحتواء ضد الصين وتبنّت الهند بوصفها □حليفها الطبيعي□". وفي هذه الحالة، "ستكون النتيجة علاقة عدائية بين الصين والهند وكذلك بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية" (2004: 95). ويعد احتمال حدوث السيناريو الأول في هند ديمقراطية متدنياً. أما السيناريو الثاني المتمثل بقيام شراكة استراتيجية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية فقد تحقق فعلياً.

وحين وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية والهند شراكة استراتيجية في العام 2004، لم يؤدّ ذلك، كما توقعت شيرك، إلى نشوء علاقات عدائية سواء بين الصين والهند، أو بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ففي يناير 2004، أعلنت واشنطن ونيودلهي بالتزامن عن اتفاق بينهما لتعزيز التعاون في مجالات برامج الفضاء المدنية، والنشاطات النووية المدنية، وتجارة التقانة العالية، إلى جانب حوار موسع بشأن الدفاع الصاروخي. وفي موجز

إعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية في 25 مارس 2005، عقب زيارة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، للهند، أفاد متحدث أن الرئيس بوش والوزيرة رايس "وضعا الخطوط العريضة لعلاقة استراتيجية أوسع نطاقاً بشكل حاسم" بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند بهدف "مساعدة الهند على أن تصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين". ومضى المتحدث موضحاً أكثر حيثيات هذا البيان "نحن [الولايات المتحدة الأمريكية] نفهم تماماً الآثار المترتبة على ذلك البيان، بما في ذلك الآثار العسكرية" (Kelley 2005).

وكان الدفء يسري في أوصال العلاقات الهندية-الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه المخاوف الأمريكية الرسمية من استبدادية النظام الصيني في الداخل وإصراره في الخارج، ولاسيما حيال تايوان، تغدو أعلى نبرة. وفي سياق تقييم السفير الأمريكي ديفيد ملفورد David Mulford بأن الولايات المتحدة الأمريكية والهند "تستعدان لشراكة ستكون حاسمة في تشكيل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين" (Kelley 2005)، كان قلق القادة الصينيين ملموساً. ففي يوليو 2005، أعلن بيان مشترك بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، صدر بعد اجتماعات عقدت في العاصمة واشنطن على مستوى الوفود بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، عزم البلدين "تحويل العلاقة بين بلديهما وإقامة شراكة عالمية" (Indo-US Joint Statement 2005).

ويمكن النظر إلى شراكة إبريل 2005 بين الصين والهند آنذاك على أنها مبادرة الصين للخروج من أي محاولة أمريكية لاحتواء الصين نسبياً، وعلى أنها جهد هندي مزدوج للاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه طمأنة بكين إلى مصلحة نيودلهي في الاستمرار بالانخراط معها، ولاسيما أن إقصاء الصين لن يخدم المصالح الهندية. لكن حقيقة أن وجود شراكة هندية-أمريكية من شأنه، على أقل تقدير، أن يجبر الصين على الاهتمام جدياً بالهند، لم تكن غائبة عن بال القيادة الهندية. ويعد اهتمام الصين

الحديث العهد بالهند نتيجة أيضاً لتبوؤ الهند مكانـة بـارزة في قطـاع تقانـات المعلومـات. ولا يتجلى هذا في اهتمام القيادة الصينية وحدها، بل ومن خلال الشعب الصـيني الـواعي أيضـاً. فبناءً على مسح استطلاعي للتعليقات حول الهند في اثنـين مـن أبـرز المواقـع الإلكترونيـة في الصين، لاحظ هوانغ جنشين Huang Jinxin أنه خصوصاً في فترة ما بعد العام 2001 "يبدو أن حفنة قليلة من مستخدمي شبكة الإنترنت الصـينيين تـؤمن بـأن الصـين تمثّـل نجاحـاً لا تشوبه شائبة وأن الهند تمثل فشـلاً بيّنـاً" (2005: 211). وهـذا الـرأي لجهـة اهـتمام الشـعب الصيني بالهند يتناقض مع تأكيد سوزان شيرك، الباحثة في الشـؤون الصـينية، أن السياسـات الصينية تجاه الهند كانت عموماً "موضع تجاهل الشعب" (2004: 76).

استراتيجيات التحوّط

يجـادل إيفـان ميـديروس Evan S. Medeiros، في معـرض تقييمـه دور التحـوّط الاستراتيجي، بأن التحوط يشمل اتباع سياسات "تُشدِّد، من جهة، على آليات الانخـراط والتكامل، ومن جهة أخرى، تؤكد على التوازن ذي الأسلوب الواقعي في صـيغة التعـاون الأمني الخارجي... وبرامج التحديث العسكري الوطنية"(2005/ 06: 145). وقد اتّبعـت الصين والهند مثل هذه الاستراتيجية من خلال الإبقاء على خيـاراتها السياسـية المسـتقبلية مفتوحة؛ حيث تجنّبتا التحالفات العسكرية المتشابكة، لكنهما عقدتا شـراكات اسـتراتيجية مع كل مراكز القوة، ومـع دول المنطقـة، ومـع البلـدان المنتجـة للطاقـة، كـما انخرطتـا في التحديث العسكري لدعم أهداف منشودة ومحدودة.

وتظهر الشـراكة الصينية–الهندية، بأجندتها الشاملة التي تحدد المجالات التي تتلاقـى فيها مصالح البلدين، اهتمام الجانبين باستراتيجيات الانخـراط. وبالنسـبة إلى الهنـد، يعـد إشـراك الصين مهماً للفصل بين موضوعي الهنـد وباكسـتان، وبالتـالي تجنّـب جعـل الهنـد محصورة استراتيجياً في شبه قارة جنـوب آسـيا. ومـع تزايـد بـروز الهنـد في الاسـتراتيجية الصينية، على الأرجح أن يمنع القادة الصينيون باكستان من اتباع سياسات مناهضة للهنـد علناً، وأن يسمحوا ببيئة أكثر ملاءمة سـعياً وراء تطبيـع العلاقـات بـين الهنـد وباكسـتان.

وتنطوي مثل هذه النتيجة على اهتمام خاص للهند، حيث إن الأراضي الباكستانية تفصل بين الهند المتعطشة للطاقة والدول الغنية بالطاقة، مثل كازاخستان في الشمال الغربي، وإيران في الغرب.

وتمتلك العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند والصين القدرة، من جملة أمور أخرى، على انتشال المناطق الكاسدة اقتصادياً في شمال شرق وشمال غربي الهند من براثن الفقر. ويشكّل وجود علاقة مريحة مع الصين ميزة قيّمة في سياسة الهند الخاصة بـ "التطلع شرقاً"، والمتمثّلة بإشراك البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، وفي دبلوماسيتها النشيطة مع اليابان وأستراليا. ويتطلب أمن الهند وأهداف التنمية الاقتصادية أيضاً إقامة علاقات جيدة مع القوى الكبرى جميعها. ومع إتمام الشراكة الصينية-الهندية، نجحت الهند في توقيع اتفاقيات شراكة على هذه الشاكلة مع كل القوى الكبرى، (مع روسيا في العام 2000، ومع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في العام 2004، ومع اليابان والصين في العام 2005).

ويتماشى قيام الهند بإشراك الصين مع الرؤية الاستراتيجية الجريئة التي عبّر عنها قادتها بوضوح، والهادفة إلى جعل البلاد تتبوأ مكانة قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين. وتجدر الإشارة إلى كلمة شيام ساران Shyam Saran، وكيل وزارة الخارجية الهندي، في نوفمبر 2006 في معهد شنغهاي للدراسات الدولية بالصين، ولاسيما الجزء الذي يؤكد الاكتساح الجغرافي للتطلعات الهندية إلى النفوذ. أكد ساران، وهو يشير إلى أن مصير الهند مترابط مع مصير آسيا، بشكل قاطع الفرضيات التي تقوم عليها هذه الرؤية الجديدة:

> تضفي الجغرافيا على الهند مكانة فريدة في جيوسياسية القارة الآسيوية، حيث وصلنا إلى ما هو أبعد من جنوب آسيا وتمتد مصالحنا عبر شتى التصنيفات الفرعية لآسيا؛ سواء شرقي آسيا، أو غربي آسيا، أو آسيا الوسطى، أو جنوب آسيا، أو جنوب شرقي آسيا. ولأولئك الذين لديهم أي شكوك حول هذه الحقيقة، يكفي أن أذكّر بأننا نتقاسم أحد أطول الحدود في العالم مع الصين، وأن آسيا الوسطى تتاخم حدودنا الشمالية، وأنه لدينا

> حدود بحرية مع ثلاث دول جنوب-شرق آسيوية، وأن جزيرَتينا أندامان Andaman ونيكوبار Nicobar لا تبعدان أكثر من مئة كيلومتر عن إندونيسيا، وأن منطقتنا الاقتصادية الحصرية تمتد في المياه من الخليج العربي إلى مضيق ملقا (Saran 2006b; see also Mukherjee 2007c).

وحثّ ساران مستمعيه على الانضمام إلى الهند في خلْق "جوار للسلم والرخاء يكون فيه الناس، والسلع، والخدمات، والأفكار" قادرين على اجتياز الحدود بحرّية، جوار يكون راسخاً في بنية أمنية آسيوية تعاونية ومجتمع اقتصادي آسيوي (2006b). ويشكّل التحول في اللغة، من الحديث عن الحدود بوصفها خطوط صراع مرسومة إلى الحدود بوصفها "أدوات وصل"، تحولاً كبيراً في النظرة الهندية في فترة ما بعد الحرب الباردة (Saran 2006a). وفي قمة دكا لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي عقدت في بنغلاديش في نوفمبر 2005، صرح مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، فيما يتصل بالعلاقة مع باكستان: "لست مخوّلاً بتغيير الحدود؛ لكنني مخوَّل بجعل هذه الحدود غير ذات صلة على مدى فترة من الزمن" (Saran 2006a).

ويعتمد نجاح هذه النظرة التعاونية بشكل كبير على ما إذا كان جيران الهند، وخاصة باكستان، وبنغلاديش، وعملاق آسيا الآخر، الصين، على استعداد لتقبّل هذه الرؤية. وكما أقرّ ساران:

> هذا لن يحدث بين عشية وضحاها لأن... جزءاً من المشكلة يكمن في عقليتنا، ما إذا كنا قادرين على تغيير الطريقة التي نفكر بها، أو الطريقة التي ننظر بها إلى حدودنا، أو الطريقة التي ننظر بها إلى جيراننا. لكن بالمثل، ثمة مشكلة في عقلية جيراننا. ولابد من توافر نقطة التقاء معينة فيما يتعلق بهذه التصورات قبل أن نتمكن حقاً من المضي قدماً (2006a).

وعن الصين، أشار ساران إلى أنه بوصفهما اقتصادينِ وكيانينِ سياسيين يمتدان عبر مساحة قارية، فلم تتمكن الهند ولا الصين فعلياً من "احتواء بعضهما بعضاً، كما لم يتمكن أي بلد آخر من احتوائهما" (2006b).

وبالنسبة إلى الصين، حقق الانخراط مع الهند بالمثل أهدافاً عديدة. فتركيز الصين الرئيسي منصبّ على حل قضية تايوان، والتوصل إلى اتفاق مع الهند لتحقيق تسوية سياسية لقضية الحدود يتيح تأجيل نزاع آخر. ومن شأن علاقة اقتصادية قوية بين الصين والهند أن يوفر نقطة ارتكاز مستقبلية مهمة للصين مع جارتها الجنوبية الكبيرة، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة للصين لتطوير منطقتي التبت وشينجيانغ، اللتين لم تزدهرا في أثناء الطفرة الاقتصادية في الصين بشكل عام. وأخيراً، يزيل أي تقارب بين الهند والصين الآثار السلبية للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، كما يخفف من حدّة المخاوف الصينية من تطويق الصين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في ضوء التحالفات الأمريكية-اليابانية، والأمريكية-الأسترالية، والأمريكية-الكورية الجنوبية.

وكما في الحالة الهندية، فإن إشراك الصين للهند يسير يداً بيد مع الرؤية الاستراتيجية الشاملة. فقد شرع القادة الصينيون في تحقيق هدف طموح يتمثل في تحويل البلاد إلى قوة عالمية كبرى، وفي خطوة أولى في هذا الاتجاه، جعْل الصين قوة بارزة في آسيا. وقد بدأ هذا التحوّل مع صعود دينغ شياو بينغ، الذي استبدل السياسة الخارجية للصين التي تمليها الأيديولوجيا بأخرى براغماتية واقعية وصارمة، ركزت على تطوير قوة الصين الاقتصادية أساساً لتطلعاتها المستقبلية إلى النفوذ العالمي. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، استخدمت الصين وعد التجارة لتلطيف صورتها في آسيا، ومحو التصورات السابقة عن التهديد الصيني التي تعود أصولها إلى الأهداف الصينية التصحيحية، بما في ذلك الحرب الكورية في العام 1950، وجهود الصين في إشعال الثورات الشيوعية في جنوب شرقي آسيا خلال عقود ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، والحرب التي خاضتها في العام 1979 ضد فيتنام.

لقد قال الزعماء الصينيون إن العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين يمثّلان فترة احتاجت الصين فيها إلى التركيز على تنميتها الاقتصادية. ويشكّل السلام شرطاً مسبقاً لتحقيق هذا الهدف. وكما كتب بيتس غيل Bates Gill:

> انبثقت استراتيجية الأمن الإقليمي الصينية في حقبة ما بعد الحرب الباردة من نظرية أو فرضية واحدة متسقة، ولاتزال تقوم عليها.... الافتراض الجوهري بأنه على الرغم من التغيرات الدراماتيكية في البيئة الأمنية العالمية، تواصل بكين إعلان تمسّكها بالافتراض القائل إن الاتجاه العام للشؤون العالمية هو نحو "السلام والتنمية"، وزيادة التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية، وتخفيف التوترات بشكل عام (2005: 247).

والتزمت القيادة الصينية بهذا الافتراض في جميع الكتب البيضاء [التقارير الحكومية الرسمية] الخاصة بالدفاع، من الكتاب الأبيض الأول الصادر في نوفمبر 1995، وحتى تلك الصادرة في الأعوام 1998، و2002، و2000، و2004، على الرغم من الإشارات المتقطعة إلى عوامل الاضطراب، والهيمنة، والتدخل (Gill 2005: 249–51). وأشار تشانغ يونلينغ Zhang Yunling وتانغ شيبينغ Tang Shiping إلى أن الرؤية الصينية واستراتيجيتها الكبرى منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ارتكزت على أربع أفكار: الأولى، أن الصين تنتمي عن جدارة إلى نادي القوى الكبرى. والثانية، أن الصين تحتاج إلى بيئة سلمية ومستقرة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وهو ما ترافق معها إدراك دينغ شياو بينغ أن سلوك الصين الخارجي المتمثل بتصدير الثورة قد أثار شكوكاً حيال نيّات الصين، حيث كان لابد من تبديد هذه الشكوك إذا ما أريد أن يكون هناك سلام مستقر في آسيا. والثالثة، أنه يتعيّن على الصين ممارسة ضبط النفس. والفكرة الأخيرة، أن رفاهية الصين تعتمد على تفاعلها النشيط مع العالم (2005: 48–49).

وبتبني التعددية التي كانت قد رفضتها الصين في وقت سابق، سعت إلى إثبات أنها قوة مسؤولة ووصفت نمو قدراتها بأنه "صعود سلمي" لا يهدّد أي بلد (Jakobson 2005). وكما أشار ديفيد شامبو David Shambaugh، شنّت الصين، في الفترة 2003–2004، "حملة دعائية قوية تؤيد 'صعودها السلمي'، حملة تستهدف جماهير إقليمية وخارجية، وكانت تهدف إلى دحض نظريتي 'التهديد الصيني' و'انهيار الصين'." (2005: 23). ويتجلى المدى الذي استخدمت الصين عنده سياستها التجارية للترويج لحسابات استراتيجية في الملاحظة التالية التي أبداها باحث أوروبي حول الصين:

> خلافاً لاختلال الميزان التجاري الذي عانته الصين مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تعمد الصين بشكل عام إما إلى الشراء من الدول الآسيوية الأخرى بأكثر مما تبيعه لها وإما تكون التجارة متوازنة بشكل أو بآخر. وهذه سياسة متعمدة من جانب بكين. فالصين تريد إسعاد جاراتها (Jakobson 2005: 47–48).[7]

وينطوي زخم استراتيجيات التوازن الصينية والهندية على شقين: الأول، وهو مصمم لمنع التطويق أو الاحتواء من خلال تطوير شبكة من العلاقات الثنائية القوية مع كل البلدان الآسيوية الرئيسية وقوى العالم الكبرى؛ والثاني، وهو الانخراط في توازن داخلي موجَّه ومحدود لمعالجة نقاط ضعف أمنية محددة. وكما يقول تشانغ وتانغ، ثمة هدف ثانوي من استراتيجيات الانخراط الصيني الإقليمية مع البلدان الآسيوية يتمثل في التحوط ضد أي تراجع في العلاقات الصينية-الأمريكية (2005: 50)، ويمكن للمرء أن يضيف، في العلاقات الصينية-الهندية. فالصين تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق والاستثمارات والتقانة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى وجود مواطن ضعف تُوازنها القيادة الصينية جزئياً بمشترياتها سندات الخزانة الأمريكية. وأدّت التحالفات الثنائية الأمريكية العسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية، والقيمة الكبيرة المعلقة على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية من جانب بلدان في جنوب شرقي آسيا، إلى جعل الصين تعمل بدأب لخطب ودّ هذه البلدان بهدف تعزيز مفهوم عدم القدرة على الاستغناء عن الصين في المنطقة، حتى في الوقت الذي تحاول الصين فيه الحفاظ على استقرار درجة حرارة العلاقة الصينية-الأمريكية. وقد صُمّم التحديث العسكري الصيني خصيصاً للتعامل مع مواطن الضعف في مضيق تايوان.

لقد جادل هولمز Holmes ويوشيهارا Yoshihara بأن الصين تعمل على تطوير قواتها البحرية والعسكرية لكبح القوة البحرية الأمريكية، ومنع احتمال استقلال تايوان بشروط ليست في صالح الصين (2005). وأشار تقرير أصدره البنتاغون حول القوة العسكرية الصينية إلى أن "جلّ تفكير المؤسسة العسكرية في الصين منصبّ على ضمان القدرة بأن تمنع استقلال تايوان، وإذا ما قررت بكين اعتماد هذا النهج، أن تجبر الجزيرة على التفاوض

لتحقيق تسوية وفقاً لشروط بكين"، لكنه حذّر قائلاً "في الوقت نفسه، تضع الصين الأساس لقوة قادرة على تحقيق أهداف إقليمية وعالمية بشكل أوسع" (Military Power 2008: 22).

علاوة على ذلك، فإن استراتيجية الصين في جنوب شرقي آسيا مصممة لمواجهة السيطرة الأمريكية والهندية في منطقة المحيط الهندي، ومنع استخدام نقاط الاختناق في مضيق ملقا ضد المصالح الصينية. ويمر الجزء الأكبر من شحنات الطاقة إلى الصين عبر مضيق ملقا. ولهذا، سعت الصين إلى توفير مواطئ قدم لها في بلدان مطلة على المحيط الهندي، وفي تلك البلدان التي ستوفر للصين إمكانية الوصول إلى المحيط الهندي عبر الخليج العربي، وبحر العرب، وخليج البنغال. ولهذه الغاية، أقامت الصين مركز تنصّت إلكتروني في جزر كوكو Coco في ميانمار، بالإضافة إلى ميناء مخطَّط له على ساحل أراكان Arakan في ميانمار، موصول بطريق وسكة حديد عبر ميانمار إلى مقاطعة يونان في الصين؛ وأكملت بناء ميناء جديد وقاعدة بحرية في غوادار Gwadar في باكستان، على مقربة من الحدود مع إيران، مع إمكانية الوصول إلى الخليج العربي وبحر العرب؛ وساعدت على بناء شبكة طرق لربط ذلك الميناء مع طريق كاراكورام Karakoram السريع، مع إمكانية الوصول إلى منطقة شينجيانغ الصينية، وربط الصين وباكستان عبر سلسلة جبال الهيمالايا؛ كما ساعدت كمبوديا على بناء خط سكك حديد إلى البحر؛ واقترحت تقديم المساعدة على تمويل شق قناة بتكلفة 20 مليار دولار عبر برزخ كرا Kra [في شبه جزيرة ملايو]، والتي من شأنها أن تتيح للسفن تجنب عبور مضيق ملقا. وأثارت استراتيجية الصين، التي أطلق عليها البنتاغون اسم "عقد اللؤلؤ"، مخاوف جدية في واشنطن ونيودلهي (Walker 2006: 24–25).

في صورة مطابقة لاستراتيجية الصين في آسيا، تمثّل سياسة "التطلع شرقاً" الهندية، مع استثمارها القوي للعلاقات مع كل الدول الآسيوية وشراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحوّطاً ضد أي تراجع في العلاقات الصينية-الهندية والهندية-الباكستانية. فالهند لم تعد ترى نفسها قوة في جنوب آسيا فقط، ومع مفهومها الخاص بـ "الجوار

الموسع"، أوضح الزعماء الهنود أنهم لن يكونوا متخلفين عن الركب في لعبة النفوذ في آسيا. ولم تفت مثل هذه الخطوة عن انتباه الصين. فكما قال أحد الباحثين الصينيين: "تبدو استراتيجية الهند الخاصة بالتطلع شرقاً أشبه بنوع من التكتيك لتطويق الصين" (Feng 2006). وبلا شك، لوحظت العناصر الأمنية في شراكة الهند الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في بكين أيضاً. وتثير الجوانب المدنية للتقانة النووية في هذا التعاون، مقرونة باستعداد الهند للعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في برنامج الدفاع المضاد للصواريخ، قلق الصين من احتمال تطويقها، ولاسيما في ضوء علاقات الهند التي تشهد تحسناً مع اليابان.

وحين تم الإعلان أول مرة عن الاتفاق المقترح بين واشنطن ونيودلهي لتوريد التقانة النووية المدنية إلى الهند في العام 2004، سعى المسؤولون الصينيون علناً إلى التقليل من أهميته. لكن هذا النقص الظاهري في الاهتمام تكذّبه عروض الصين في الآونة الأخيرة إجراء تعاون مماثل مع الهند. وقال تشاي ديكوان Zhai Dequan، وهو زميل بحوث أول في الرابطة الصينية لضبط التسلح ونزع السلاح، لوكالة أنباء "برس ترست أوف إنديا" PTI: "ثمة احتمال أن تتعاون الصين والهند في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية". وأضاف: "إنها مسألة وقت ومبادرات من كلا الجانبين. وقد فعلت الصين ذلك مع باكستان [وفق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية]، ويمكننا أيضاً فعل ذلك مع الهند" (Joseph 2007b). وكرر وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي Yang Jiechi هذا العرض في اجتماع عُقد في سبتمبر 2007، وضم مجموعة من الشخصيات البارزة من الهند والصين. وجرى التكهن بتلميحات لمثل هذا الاستعداد في الإعلان المشترك في نوفمبر 2006 الذي دعا بوضوح إلى "التعاون في مجال الطاقة النووية" (Joint Declaration India/China 2006).

ونظراً إلى معارضة الصين المفتوحة لتجارب الهند النووية في العام 1998، فإن عروضاً من هذا القبيل تمثل إقراراً موارباً بنجاح سياسة الهند الخارجية الحازمة. لكن القادة الصينيين

لم يرحّبوا بالقبول الدولي بوضع الأسلحة النووية في الهند. ففي الاجتماعات التي سبقت منح الهند في 6 سبتمبر 2008 استثناء خاصاً من قبل "مجموعة مورّدي المواد النووية" NSG، أثار موقف الصين المعرقل احتجاجاً سياسياً قوياً أرسلته نيودلهي إلى بكين، تنتقد فيه التعنت الصيني، الذي كان باعثاً على الحنق والانزعاج، وبخاصة في ضوء تعبير الصين السابق عن دعمها ومساعدتها السرية لبرنامج الأسلحة النووية الباكستاني (Mahapatra 2008).

وبتكرار لغة الشراكة الاستراتيجية الهندية-الأمريكية، وافقت اليابان والهند معاً على إطلاق "شراكة عالمية" في العام 2005. وفي ضوء الدعوات في بعض الأوساط الأمريكية إلى الحاجة إلى تطوير شراكة من الديمقراطيات في منطقة أسترالاسيا Australasia، التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند واليابان وأستراليا، فلاريب في أن الصين، على غرار الهند، تخشى أن يتم حشرها في زاوية من آسيا (Donnelly 2005). وفي حين توجد أسباب عديدة تبرر عدم احتمال حدوث هذا السيناريو الأخير في المدى القريب إلى المتوسط، ينبغي أن تثير إمكانية حدوث اصطفاف من هذا القبيل قلق القيادة الصينية.[8] من أبرز هذه الأسباب الخلافات الهندية-الأمريكية حول السياسات الخاصة بإيران وباكستان؛ واستعداد الهند، في مواجهة الاعتراضات الأمريكية، للنظر في المشاركة في خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند؛ وعدم استعداد الهند لدعم سياسات تغيير أنظمة الحكم بشكل عام، أو لجرّها إلى تجمّع مناهض للصين في الوقت الراهن. إلى ذلك، رأى الباحثون الصينيون تحدياً في شراكة الهند الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، معتبرين أن قيام الاتحاد الأوروبي بـ"بيع الهند أسلحة متطورة - لم يتم بيعها للصين قط - والدعم السياسي الثابت الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للهند في نزاعاتها مع باكستان، سوف يجعل الهند أقوى وأكثر مناعة. وما من شك في أن هذه الاتجاهات ليست مفيدة لمستقبل الصين" (Feng 2006).

وقد ركّزت استراتيجيات التوازن الداخلي المحدودة، التي انتهجها كل بلد، على تحقيق الأهداف المرجوة إلى حد كبير. ولا تُظهر البيانات الخاصة بالنفقات العسكرية والإحصاءات ذات الصلة أي زيادات حادة في الإنفاق (انظر الجدول 5-1).

وفي نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، زاد معدّل نفقات الصين العسكرية قليلاً على 2٪ سنوياً بين عامي 2000 و2005، وقلّ المعدل قليلاً عن 3٪ سنوياً بالنسبة إلى الهند في الفترة نفسها. ووضعت نفقات الهند والصين العسكرية البلدين في المرتبة الرابعة والعاشرة على التوالي من بين أكثر من خمسة عشر بلداً إنفاقاً في العام 2006، حيث أنفقت الهند 23.9 مليار دولار، وقُدّر إنفاق الصين بـ49.5 مليار دولار. وفي المقابل، وقف إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع في تلك السنة عند 528.7 مليار دولار. وإذا عُبِّر عن النفقات العسكرية من حيث "تَعادُل القوة الشرائية" PPP، فقد تقلصت الفجوة بين إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث قُدّر إنفاق الصين بـ188.8 مليار دولار أمريكي (لتحلّ في المرتبة الثانية عالمياً)، وبقي إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على حاله، عند 528.7 مليار دولار، في حين بلغ إنفاق الهند 114.3 مليار دولار (حيث حلّت في المرتبة الثالثة عالمياً) (SIPRI Military 2008).[9]

وقد شرع البلدان في برامج تحديث عسكري لمعالجة نقاط ضعف محددة. وتم تصميم برنامج التحديث العسكري الصيني لتطوير القدرة على منع الولايات المتحدة الأمريكية من التفكير في الخيار العسكري في أي وضع يشمل تايوان، وفي حال الفشل في تحقيق الهدف الأول، تكون لديها القدرة على تحقيق الانتصار في أي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في مضيق تايوان. أضف إلى ذلك أن الصين، لضمان أمن إمداداتها النفطية، استثمرت بكثافة في تطوير القوات البحرية في أعالي البحار. وقد نشرت الصين ما يقرب من 900 صاروخ بالستي قصير المدى من طراز "دي.إف.-11" DF-11 و"دي.إف.-15"DF-15 في المياه قبالة تايوان، وتقوم بنشر ست منصات إطلاق برية متحركة لصواريخ "دي.إف.-31" DF-31 العابرة للقارات، والتي تعمل بالوقود الصلب، ولربما تقوم بتطوير صواريخ "دي. إف- 31A" DF-31A وصواريخ "جيه. إل.-2" JL-2 التي تطلق من الغواصات والقادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. واشترت الصين 12 غواصة روسية هجومية تعمل بالديزل، فئة "كيلو" Kilo، بعضها مزود بصواريخ "سِزلر" Sizzler الجوّالة الأسرع من الصوت، والتي يمكن

إطلاقها ضد حاملات الطائرات الأمريكية. وتم أيضاً نشر الصواريخ الجوّالة الأسرع من الصوت على المدمرات الصينية الأربع الجديدة فئة "سوفريميني"، التي صُممت لمهاجمة حاملات الطائرات والقطع المرافقة لها. وقد طوّرت الصين كذلك غواصة هجومية محلية تعمل بالطاقة النووية – "شانغ" Shang – يمكنها عند نشرها التوغل عميقاً في المحيط الهادي والاشتباك مع الحاملات الأمريكية أبعد كثيراً من مضيق تايوان. ولمواجهة التفوق الجوي الأمريكي، حصلت الصين على 200 طائرة مقاتلة روسية متطورة من طراز "سوخوي–27" Su-27 و"سوخوي–30" Su-30، وهي مهتمة بشراء "سوخوي–33" Su-33 (*Economist* 2007).

الجدول (5–1)

النفقات العسكرية الصينية/ الهندية

(بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار في العام 2005)

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصين	21,600	23,800	28,000	33,100	36,600	40,300	44,300	49,500
الهند	17,150	17,697	18,313	18,256	18,664	19,204	22,273	23,933

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, 2008.

أما برامج التحديث العسكري الهندية فهي مصمَّمة للتعامل مع التهديدات الأمنية من باكستان والصين، حيث ركزت بشكل كبير على تعزيز القوتين الجوية والبحرية. وقد استثمرت الهند بكثافة في الطائرات المقاتلة، والغواصات الشبح، وأنظمة الرادار المتطورة، وكانت تتحرك لامتلاك قوات بحرية في أعالي البحار، والقدرة على الانخراط في حرب على ارتفاعات عالية. ووفقاً لمارتن ووكر Martin Walker، فإن الهند هو البلد الآسيوي

الوحيد الذي نشر حاملة طائرات (2006: 25). وتعد الهند نشيطة أيضاً في مجال شراء الأسلحة. ففي يوليو 2006، قدّمت الهند طلبية لشراء ثلاث فرقاطات من طراز "كريفاك 3" *Krivak* III من روسيا، أعقبتها في أغسطس 2006 بصفقة للحصول على سفينة نقل برمائية (ترينتون *Trinton*)، وأربع سفن إنزال من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويسعى سلاح الجو الهندي إلى شراء 126 طائرة مقاتلة متعددة المهام، و80 مروحية جديدة، كما تفكر البحرية في شراء 60 طائرة إضافية. وفي سبتمبر 2006، وقّعت الهند وألمانيا معاهدة دفاع تشمل التدريب ونقل التقانة بين الطرفين، والإنتاج المشترك للعتاد العسكري العالي التقانة. وتأتي هذه الصفقات استكمالاً للبرامج الجارية للحصول على 66 طائرة تدريب "بي.إيه.إي. هوك" BAE Hawk، و3 طائرات "فالكون إيه.إي.دبليو." Phalcon AEW، و130 طائرة "سوخوي-30 إم.كي.آي." Su-30 MKI المقاتلة. كما يعمل سلاح الجو على تحديث أسطوله الذي يضم 67 طائرة "ميغ-29" MiG-29 المتعددة الأدوار، وتجديد 125 طائرة "ميغ-21" MiG-21، و40 طائرة مقاتلة من طراز "ميغ-27 إم.إل." MiG-27 ML بتزويدها بـ"أنظمة طيران إلكترونية فضائية متقدّمة، ومنظومات حرب إلكترونية محسّنة، وأسلحة موجّهة بدقة". والجيش الهندي، إذ يقلقه أن قدراته آخذة في التدهور مقارنة بباكستان، فإنه يسعى إلى الحصول على أكثر منظومات الأسلحة المدفعية والإلكترونية تطوراً مثل دبابات "تي.-90" T-90، وراجمات صواريخ "سميرش إم.-300" Smerch M-300، ومنظومات الدفاع الجوي "إس.-300" S-300، ومنظومات الدفاع الجوي الذاتية الدفع "2 إس6 إم تونغوسكا" 2S6M Tunguska (International Institute of Strategic Studies 2007: 306, 309).

وبتقييم إمكانيات الهند العسكرية، أشار مايكل سوين Michael Swaine، الباحث في الشؤون الصينية، في العام 2005 إلى أن "قوات الهند على امتداد حدودها الطويلة مع الصين تعد بشكل عام متفوقة عدداً وعدة على قوات الحدود الصينية"، وأنه "ليس ثمة

مؤشـر قوي على أن هذا التقييم سيتغيّر في المستقبل المنظور" (Swaine 2005). لكن لا بـد من تقييم هذا الاستنتاج في مقابل إنشاء الصين سكة حديدية بين منطقـة غورمـو Gormo ومدينة لاسا Lhasa، والتـي، عـلى حـد قـول باحـث هنـدي محـترم في مجـال الدراسـات الاستراتيجية: "عززت كثيراً قدرة الصين على الانتشار العسكري السـريع ضـد الهنـد في الوقت الذي تصبح بكين فيه أكثر حزماً في مطالباتها بأراضٍ هندية" (Chellaney 2007). وقد أثارت جهود الصين في تحديث جيشها قلـق الهنـد. وأشـار **التقريـر السـنوي 2006–2007** الصادر عن وزارة الدفاع الهندية إلى ما يلي:

> إن التحديث العسكري الذي تقوم بـه الصـين، بميزانيتهـا الدفاعيـة التـي تشـهد زيـادة مطـردة ومضـاعفة عـلى مـدى عقـد مـن الـزمن، وتحـديثها المسـتمر لعتادهـا النـووي والصاروخي، وتطويرها البنية التحتية في المناطق الحدودية الهندية–الصـينية، وعلاقاتهـا الدفاعية المتنامية مع بعض الدول المجاورة للهنـد، ليـتمّ رصـدها عـن كثـب. ومافتئـت المساعدات الصينية لبرنامج باكستان النووي والصاروخي تثير القلق لأنها أثرت سلباً في البيئة الأمنية القومية للهند. وقد لاحظنا أيضاً قيام الصين مـؤخراً بتـدمير أحـد أقمارهـا الصناعية في المدار القطبي من خلال اختبار صاروخ مضاد للأقـمار الصـناعية (*Annual Report 2006–07* 2007: 6).

وينبغي ألا يُفهم من المناقشة الواردة أعلاه حـول اسـتراتيجيات التـوازن أن الصـين والهند سعتا إلى إقامة أي من هذه العلاقات أو حيازة القوة باعتبارها اسـتراتيجيات تحـوط وحسب. ففي عالم مُعولم ومترابط، توجد للصين والهند أهداف اقتصـادية وسياسـية أكثـر توسـعية، ويعمـل سـعيهما إلى إقامـة علاقـات براغماتيـة مـع الـدول المجـاورة، والقـوى الإقليمية، والولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً على تعزيز مصالحهما السياسية والاقتصادية المحلية. وكما أشارت وزارة الدفاع الهندية في **التقريـر السـنوي** 2006–2007، "مـع تقـدم الرؤية الجيواقتصادية على الجيوسياسية، يخضع تكليـف قـوات الـدفاع بمهـمات في جميـع أنحاء العالم إلى تغيير هائل. وتلعب قواتنـا المسـلحة الآن دوراً محوريـاً في تـوفير الظـروف المستقرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد" (*Annual Report 2006–07* 2007: 2).

تكهّن طويل المدى: مفترقات كثيرة في الطريق

في معـرض تقيـيم قـدرة الشـراكة الاسـتراتيجية الصـينية-الهنديـة عـلى وضـع سـيناريوهات أمنيـة طويلـة الأمـد، حميـدة أو غـير مسـتقرة في آسـيا، توصـل البـاحثون الواقعيون، والليبراليون، واالبنائيون إلى تكهنات متضاربة.

سيناريو الصـراع

من شأن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد والبنيويين الإشارة إلى أن القرب الجغرافي بين البلدين وتاريخهما في التنافس، بالإضافة إلى صعوبة التعامل مع نزاع حدودي مستعصٍ بين الصين والهند، وتطلعات كل منهما لتبوُّء مكانة القوة الكبرى، وتنافسهما على موارد الطاقـة والميـاه، تعمـل بمنزلـة محركـات رئيسـية لعلاقـة مثقلـة بالصـراع أمـداً طـويلاً. وتـنمّ سيناريوهات المستقبل القائمة على أساس هذه المتغيرات عن توقعـات بصـراع عنيـف في أسوأ الأحوال، أو إلى تطور انفراج هش في أحسن الأحوال. وفيما يتعلق باحتمال السيناريو الأول، قد يجادل الواقعيون أنه نظراً إلى حـدوث اشـتباكات عسـكرية سـابقة عـلى طـول الحدود، وعدم رغبة أي من الطرفين التنازل للآخر عن أي جزء من المطالبـات الحدوديـة، فإن احتمال نشوب نزاع مسلح – مهما كـان الاحـتمال بعيـداً – لا يمكـن اسـتبعاده كليـاً، ولاسيما أن الاضطراب الداخلي في أي من البلدين قد يؤدي إلى مثل هذا الاحتمال.

ومما يدل على الأهمية البالغة لقضية الحدود في الهند هو أنه بين العامين 2005-2006، خلال فترة الاستجواب في المجلسين التشـريعيين – راجيـا سـابها Rajya Sabha (مجلـس الشـيوخ) ولـوك سـابها Lok Sabha (مجلـس الشـعب) – أعـرب الأعضـاء مـراراً عـن مخاوفهم، واستفسـروا عن التقدم المحرز في المفاوضات الحدودية.[10] وراوحت الأسـئلة في البرلمان حول النزاع الحدودي الصيني-الهندي بين القلق مـن قيـام الصـين بتطـوير البنيـة التحتية في التبت، إلى قيام الصين بأعمال إنشائية عـبر خـط السـيطرة الفعليـة، والاحـتلال الصيني "غير الشـرعي" لأراضٍ هندية، وبناء الصين سدوداً على الأنهار العابرة للحدود،

وادعاءات الصين حيال أروناتشال براديش. وعلى الجانب الصيني، وعلى الرغم من الحديث الرسمي على مستوى رفيع عن أهمية تدابير بناء الثقة والمفاوضات السلمية حول قضية الحدود، أعاد سون يوشي Sun Yuxi، السفير الصيني في الهند، عشية زيارة الرئيس هو جينتاو الهند في نوفمبر 2006، تأكيد موقف الحكومة الصينية بأن "كل ما تسمونه ولاية أروناتشال براديش هي أرض صينية" (Curtis and Tkacik 2007).

واستباقاً لحشد الزخم في المفاوضات على الحدود وقبل زيارة مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، إلى بكين في يناير 2008، كرّر تشو غانغ Zhou Gang، السفير الصيني السابق لدى الهند، في أكتوبر 2007، تأكيده أنه سيتعين على الهند تقديم "تعديلات جوهرية" في القطاع الشرقي، لأن الشعب الصيني لن يقبل أبداً خط مكماهون McMahon Line (Joseph 2007a). وفي الشهر التالي، وعلى الرغم من الاحتجاجات الهندية، دمّرت القوات الصينية ملجأً عسكرياً هندياً مهجوراً عند نقطة التقاطع الحدودية بين بوتان، والهند، والصين (Military Power 2008: 11).

علاوة على ذلك، نشر الاستراتيجيون الصينيون في "معهد الصين للدراسات الدولية" CIIS في بكين تحليلاً لمشكلة الحدود بين الصين والهند في نوفمبر 2006، قالوا فيه إن الظروف "لم تنضج بعد للتوصل إلى حل سلمي ومُرضٍ للنزاع"، واستشهدوا بضغوط قومية متجذرة عميقاً على كلا الجانبين تحول دون تحقيق تسويات، وبأن الأولوية في الصين هي لقضية تايوان، وأن القيادة الصينية تعي أن" الأراضي الصينية الواقعة تحت الاحتلال الهندي القسري" غنية بالموارد وأكبر مرتين من حيث المساحة من تايوان. وشجب باحث آخر في معهد الصين للدراسات الدولية "عقلية الحقبة الاستعمارية البريطانية" التي يتسم بها المسؤولون الهنود، و"هدفهم الاستراتيجي" المتمثل بمقاومة قوة الصين الصاعدة من خلال التوسع العسكري ومحاولات السيطرة على المحيط الهندي (Rajan 2006). وأشار معلقون آخرون إلى أن الهند أقوى عسكرياً مما كانت عليه في العام 1962، ولديها القدرة

على القتال على جبهتين. ورأى بعض الخبراء ملاحظات السفير سون يوشي على المطالبات الحدودية في الشمال الشرقي من الهند بوصفها "هجوماً استراتيجياً معاكساً" لحماية موقف الصين في المفاوضات بشأن الحدود، واقترحوا أن تستمر الصين في اتخاذ تدابير مثل بناء خط السكة الحديدية بين تشينغهاي والتبت، والعمل على التكامل الاقتصادي بين التبت، ونيبال، والمناطق الحدودية، في محاولة لتليين موقف الهند بشأن قضية الحدود (Rajan 2006).

وتتناقض هذه التعبيرات عن مخاوف كلا الجانبين من نيّات الآخر بشدة مع الدعوة إلى "تسوية مبكرة" لمشكلة الحدود التي عبّر عنها رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس هو جينتاو في اجتماعهما في نوفمبر 2006. وفي أثناء زيارة وين جياباو، رئيس مجلس الدولة، إلى نيودلهي في إبريل 2005، وقّع قادة الصين والهند وثيقتين تحددان التزامات كل منهما في التفاوض على حل للمنازعات الحدودية، وهما: اتفاقية من إحدى عشرة مادة حول "الثوابت السياسية والمبادئ التوجيهية لتسوية مسألة الحدود بين الهند والصين"، وبروتوكول من ثماني مواد بشأن "صيغ تنفيذ تدابير بناء الثقة في المجال العسكري على طول خط السيطرة الفعلية في المناطق الحدودية بين الهند والصين" (Agreement on Boundary Question 2005; Protocol for Confidence Building Measures 2005). وقد أجرى البلدان أيضاً مناورات عسكرية مشتركة، ووضعا آلية للاتصالات المنتظمة والمؤسساتية فيما بين القوات المسلحة ومسؤولي الدفاع، والخبراء. ويستند النقاش لصالح احتمال أن تتحرك نيودلهي وبكين باتجاه تطوير نظام أمني إلى الاعتراف المتبادل بين القادة في كلا البلدين بأن قوتين نوويتين كبيرتين ومكتظتين بالسكان تحتاجان، على أقل تقدير، إلى الاتفاق على سبل لتجنب حدوث أي مواجهة عسكرية مباشرة نتيجة لخطورة التصعيد.

ومن شأن الواقعيين أن يجادلوا أيضاً أن الطلب على موارد الطاقة والمياه في الصين والهند لديها إمكانية هائلة في وضع ألعاب المحصلات الصفرية [الأخذ بمقدار العطاء]

موضع التنفيذ. فالنمو الاقتصادي القوي في كلا البلدين يغذّي الطلب المتزايد على الطاقة. والصين، التي كانت مُصدّراً صافياً للنفط حتى العام 1993، تعد الآن مستورداً رئيسياً للنفط وتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استهلاك الطاقة. وبحلول العام 2025، من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في الهند إلى 4.5 ملايين برميل يومياً، في حين أنه من المتوقع أن يرتفع استهلاك الصين للنفط بصورة ضخمة، بحيث يصل إلى 15 مليون برميل يومياً، جلّه من مصادر مستورَدة (*Economic Times* 2007). ويتوقع مصدر في الحكومة الهندية أنه بحلول العام 2025، سوف تستهلك الهند 7.4 ملايين برميل يومياً (China, India Fight 2004: 12). وقد دقّ هذا ناقوس الخطر حيال أمن الطاقة في كل من الهند والصين. وفي العام 2007، أكد تشانغ شوغانغ Zhang Xuegang، وهو خبير صيني في شؤون جنوب شرقي آسيا ويعمل في "معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة" CICIR، أن اعتماد الصين على مضيق ملقا في مرور 80٪ من شحنات النفط عبره يشكّل "القوة الدافعة" وراء سعي الصين إلى تحقيق "الترابط مع جنوب شرقي آسيا"، مضيفاً أن "أكثر من نصف السفن التي تمر عبر المضيق الآن تتجه إلى الصين". وتحدّث تشانغ عن "السيطرة الأمريكية المهيمنة على هذه القناة المهمة"، بالإضافة إلى الوجود الياباني والهندي، بأنها تمثل نقاط ضعف خطيرة بالنسبة إلى الصين (Sutter and Huang 2007: 81).

وإذ لفت تشانغ إلى أن الصين كانت تعمل بالتعاون مع القوى الكبرى من أجل تسهيل عملية "إعادة الشحن" Transshipment [نقل البضائع من وسيط نقل إلى آخر وإعادة شحنه] فيما يتعلق بنقل الطاقة عبر المضيق، ولكن أشار إلى أنه فيما لو سُدّت نقطة الاختناق هذه نتيجة صراع على تايوان، أو لأي سبب آخر، فإن "الصين سوف تستخدم القوة ضد أي تهديدات عسكرية لهذه المصالح"، وأضاف أن "الصين تمتلك القدرة، من خلال قدراتها البحرية فوق الماء وتحته، بالإضافة إلى صواريخها التقليدية القصيرة والمتوسطة المدى، على تحقيق هذه الأهداف من مضيق تايوان إلى مضيق ملقا" (Sutter and Huang 2007: 82). ويضيف الخبيران في الشؤون الصينية، روبرت سَيتَر

Robert Sutter وتشين-هاو هوانغ Chin-Hao Huang أنه في حين "تميل وسائل الإعلام الصينية الرسمية أكثر إلى التأكيد على الإيجابيات، مع سعي الصين إلى تحقيق مكاسب متبادلة مؤاتية وحلول 'لا غالب فيها ولا مغلوب'"، إلا أن قادة الصين، وأبرزهم الرئيس الصيني هو جينتاو، ركزوا على "ضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة اعتماد الصين القوي على الممرات البحرية عبر مضيق ملقا". وتنبع المصلحة الصينية في نشر حاملات الطائرات من حاجتهم الملموسة إلى حيازة قدرات بحرية قوية لاستعراض القوة وبسط السيطرة (2007: 82).

وتحدّث شيف شانكار مينون Shivshankar Menon، وكيل وزارة الخارجية الهندية، مردداً المخاوف الصينية بشأن أمن الطاقة، عن تحديات الهند في هذا المجال: "منذ مطلع هذا القرن، بدأ معظم الصادرات الهيدروكربونية من منطقة الخليج في التدفق شرقاً. والمستهلكون الرئيسيون والمنتجون الرئيسيون للطاقة جميعهم في آسيا. وثمة مخاوف من حصول تدافع تنافسي، وتصاعد الأسعار، وتراجع النمو" (Menon 2007). وأكد براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية الهندي، نقطة مشابهة حين أشار إلى أن أمن الطاقة يمثل "حتمية بحرية استراتيجية" للهند، وذكر أن الحكومة الهندية رأت أن "البحرية الهندية وحرس السواحل الهندية قوات استقرار رئيسية" في "حركة الطاقة عبر المحيط الهندي، ليست للهند وحدها فحسب، بل وللعالم بأسره" (Mukherjee 2007d).

وتنطوي استراتيجيات الطاقة في الهند والصين على خطر كامن يتمثل في وضع مناورات تنافسية موضع التنفيذ على المستوى الثنائي، بالإضافة على مفاقمة التوترات العالمية. وقد شملت استراتيجيات أمن الطاقة الصينية والهندية القصيرة الأجل شراء أصول نفطية في الخارج، وتنويع المصادر للتقليل من خطر انقطاع الإمدادات. وحيث إن الأصول والمصادر محدودة، غالباً ما تجد الهند والصين نفسيهما تتنافسان فيما بينهما للحصول على الطاقة من بلدان ثالثة. ومع أن الصين والهند فضلتا الدبلوماسية الاقتصادية على السياسات القسرية في سعيهما إلى تحقيق أمن الطاقة، فإن منطق التنافس والصراع قد

يطغى على منطق التعاون في العلاقات الصينية-الهندية نتيجة سعي كل منهما إلى أهداف مماثلة، ولاسيما أن الصين أزاحت الهند في الماضي في لعبة تقديم العروض للفوز بعقود الطاقة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. فمثلاً، توصلت "شركة النفط والغاز الطبيعي" الهندية، التي تديرها الدولة، إلى اتفاق مع شركة "شل" النفطية العملاقة لشراء حصة شل البالغة 50٪ في "القطعة 18" Block 18 في أنغولا لقاء 620 مليون دولار، ولكن تم صرف النظر عن هذا الاتفاق نتيجة عرض قدمته الصين للحكومة الأنغولية بقيمة مليارَي دولار على شكل مساعدات لعدة مشروعات تنموية، بالمقارنة مع عرض مساعدات هندية بقيمة 200 مليون دولار لبناء سكك حديدية. وقد مارست الحكومة الأنغولية حقّ الشفعة [الحق في شراء ملكية ما أو حصة قبل عرضها على شخص أو جهة أخرى] كي تقدّم حصة شركة شل للصين. ووفقاً لمحللي النفط، تعد "المساعدات مقابل النفط" جزءاً من استراتيجية صينية مدروسة لتأمين إمدادات نفطية من مصادر من غير الشرق الأوسط (China, India Fight 2004). هذا، ومعظم البلدان الغنية بالطاقة غير ديمقراطية، وتعلن الصين عن حُزم مساعداتها بأنها تُقدّم من دون أي مطالبات من هذه الحكومات بإجراء إصلاحات ديمقراطية، أو تحسينات في سجلات حقوق الإنسان لديها.

على أن قصص النجاح الصينية ليست بلا تكاليف بالكامل، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاستراتيجية. فاقتصادياً، غالباً ما أدى تقديم الهند عروضاً تنافسية ضدّ الصين للحصول على أصول الطاقة إلى قيام الصين بدفع مبلغ يفوق قيمة تلك الأصول. وبرأي محللي الطاقة، حدث هذا فيما يتعلق باستحواذ شركة النفط الوطنية الصينية على شركة "بترو كازاخستان" الكندية للنفط Petro Kazakhstan بمبلغ 4.18 مليارات دولار، مقابل عرض هندي بقيمة 3.9 مليارات دولار (Kumar 2006). واستراتيجياً، غالباً ما تكون تحركات الصين في موقع مضاد للمصالح الأمريكية، حيث تعقّد علاقاتها مع القوى المهيمنة عالمياً. أضف إلى ذلك أنه لما كان يُنظر عموماً إلى عديد من البلدان المنتجة للطاقة على أنها إما من منتهكي حقوق الإنسان (ميانمار والسودان) وإما بوصفها راعية للإرهاب (إيران)، فإن استراتيجيات تنويع المصادر معرضة للتقلبات السياسية

والضغوط الانتقادية من الغرب. وفي حين أن الهند لم ترغب في أن تكون موضع تهميش من قبل الصين في السباق لتأمين الطاقة، فقد واصلت محاولاتها جمع الأصول في هذه البلدان، على الرغم من التحفظّات الخاصة بالبعد القيمي.

وتمتلك موارد المياه الإمكانية لتوليد مشكلات أكبر بين الهند والصين في المستقبل. وكما أشار براهما تشيلاني Brahma Chellaney: "لقد برزت المياه بوصفها قضية رئيسية يمكن أن تحدد ما إذا كانت آسيا تتجه نحو تعاون مفيد أو تنافس ضارّ بين الدول" (2007). وتقع منابع جميع نظم الأنهار الشمالية الرئيسية في شبه القارة الهندية على هضبة التبت، باستثناء نهر الغانج Ganges الذي يقع منبعه على الجانب الهندي من سلسلة جبال الهيمالايا. وفي محاولة لتسخير مياه هذه الأنهار في مشروعات تنموية اقتصادية، انهمكت الصين في بناء السدود، مما أثّر في تدفق مياه الأنهار إلى الهند. ويجادل تشيلاني بأن سيطرة الصين على هضبة التبت تمنحها "تفوقاً هائلاً" على الهند، كما تتيح لقادتها الوصول إلى "الموارد الطبيعية الهائلة" التي تم تسخيرها للاستخدام من دون مراعاة الأثر البيئي السلبي. ويشير أيضاً إلى أن خطط تحويل مجاري الأنهار الصينية ومشروعات النقل في التبت لا تهدد "النظم البيئية الهشة" فقط، بل وتؤثر سلباً في الهند. فبحسب تشيلاني، من شأن "التحويل العملاق" لمسار نهر براهمابوترا Brahmaputra "أن يشكل إعلان حرب مائية على دولتي الهند وبنغلاديش اللتين تمتلكان حقوقاً نهرية أقل [نظام تحصيص للمياه، بحيث تكون الحقوق النهرية لأصحاب الأراضي في النهر الذي يحدّها]" (2007).

وهذه المخاوف ليست أكاديمية فقط. ففي يونيو 2000، وضعت الهند والصين قواتها الحدودية في حالة تأهب مع ارتفاع حدة التوتر حينما أدت فجوة في خزان مياه في التبت إلى تدفق مياه الفيضانات إلى ولاية أروناتشال براديش (Wang 2006). وأدى عزوف الصين عن تبادل المعلومات مع الهند حول التأثير الذي سببته مشروعاتها في التبت في تدفقات مياه الأنهار إلى إدراج الجزء التاسع، بناء على إصرار الحكومة الهندية، من البيان المشترك للعام 2005 الذي يدعو الجانبين إلى التعاون في مجال تبادل البيانات الهيدرولوجية في

مواسم الفيضانات (Joint Statement India/China 2005). واعترض الصينيون كذلك على خطط الحكومة الهندية بناء محطة كهرَمائية على نهر براهمابوترا، والتي كانت "أصغر حجماً من مشروع سد الخوانق الثلاثة الصيني Three Gorges Project"، لكنهم "رفضوا إعطاء الهند بيانات هيدرولوجية وأخرى خاصة بالأرصاد الجوية حول الروافد العليا للنهر التي تقع داخل حدود التبت" (Wang 2006). وتستند الاعتراضات الصينية على مشروع الهند إلى مخاوف مماثلة لتلك التي أثيرت حول مشروع سد الخوانق الثلاثة، لكن المسوغات التي قدمتها الصين لبناء السد لم يتم تطبيقها على مشروع المحطة الهندية. ووفقاً لأحد المراقبين الصينيين، كان البروفيسور هوانغ وانلي Huang Wanli " قد افترض أن مشروع الخوانق الثلاثة سيزيد من الفيضانات في الامتدادات العليا من الخزان، لكن الحكومة الصينية رفضت قبول آرائه. والآن تراهم يطرحون آراء بروفيسورنا هوانغ بمجملها لدعم اعتراضاتهم على السد في أروناتشال براديش. يا لها من شراكة استراتيجية" (Wang 2006).

وهذا المراقب نفسه لمشروع تحويل المياه بين الجنوب والشمال في الصين يقدم نسخة مختلفة جداً عن الفائزين والخاسرين. ففي يناير 2006، كتب وانغ ويلو Wang Weiluo ملاحظاً أن "الصراع على موارد المياه" بين الصين والهند "مسألة يصعب حلها على الرغم مما يسمى بالشراكة الاستراتيجية" (2006).[11] وأشار إلى أن الصراع الصيني-الهندي على الحدود كان ملحوظاً جداً في نجاح الخطة الضخمة لتحويل المياه بين الشمال والجنوب في الصين والهادفة إلى تحويل "مياه أنهار عديدة في جنوب غربي البلاد – نهر يارلونغ تسانغبو Yarlung Zangbo [براهمابوترا]، ونهر لانتشان Lanchan ونيو Nu – إلى نهر يانغتسي Yangtze أولاً، ومن ثم تحويل المياه باتجاه أقصى الشمال" (2006). وكان أول من طرح هذه الخطة جيانغ بينشينغ Jiang Benxing وقو كاي Guo Kai من "وزارة المحافظة على المياه"، واقترحها رسمياً هي تسوشيو He Zuoxiu من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. غير أن وانغ يقول إن نجاح الخطة يعتمد على سيطرة الصين على الأراضي

الواقعة في شمال شرقي الهند، والخاضعة تحت سيطرة نيودلهي بحكم الأمر الواقع، وإنه باقتراح الخطة، استخدم "هي تسوشيو" خريطة صينية حددت هذه الأراضي على أساس أنها جزء من الصين. واختتم وانغ بهذه الملاحظة والسؤال:

> الآن، تعتمد رغبة الحكومة الصينية في حل ما تعانيه من نقص في مواردها المائية في الشمال على مشروعات ستتطلب، على المدى الطويل، استخدام موارد مائية تقع حالياً تحت السيطرة الفعلية للهند. لا يسعني إلا أن أسأل صانعي القرار في بلادنا، ما الذي يتعين على الصين فعله؟ (2006).

السيناريو التعاوني

يروِّج الليبراليون لإمكانية توطيد السلام بين الدول عن طريق التجارة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والقانون الدولي والمؤسسات الدولية، والعلاقات بين الديمقراطيات. مثل هذه التوقعات تؤهلها الحجج التي تفيد بأن السلام قد يتعرض للخطر في حالات تكون فيها القضايا التوزيعية على المحك، وحين لا تكون مصالح الدولة داخلة في الحسابات بالكامل، وحين تكون المعايير المؤسساتية ضعيفة، وحين لا تكون الديمقراطيات ناضجة. وتطرح هذه المؤهلات مسألة المتغيرات السابقة والسالفة. فهل يفضي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى السلام أم أن السلام شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايد بين دولتين؟

كما أشار كوينسي رايت Quincy Wright في دراسته الرصينة عن الحرب في العام 1942، "تعمل زيادة التجارة إلى زيادة التعرض للانتقام التجاري، مما قد يعزز الشعور بالخطر. ومن ناحية أخرى، إذا لم تكن العلاقات السياسية الودية موضع تساؤل، فقد تؤدي زيادة التجارة والاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى تعزيز المودة" (1942: 1482).

في الحالة الصينية-الهندية، قرر القادة في نيودلهي وبكين، في الوقت الحاضر، المضي قدماً في رعاية علاقاتهم الاقتصادية في سبيل دفع أهدافهم الاقتصادية الفردية،

والعمل في الوقت نفسه على الحل السلمي للقضايا الأمنية العالقة. لكنهم كانوا حذرين في تطوير هذه العلاقات، وفي حين ثمة احتفاء متبادل بالزيادات الكبيرة في حجم التداولات التجارية السنوية (انظر الجدول 5-2)، فإن الجانبين كليهما يتوخيان الحذر حيال التعبير عن التفاؤل السابق لأوانه بشأن تداعيات التجارة. وقد شهدت التجارة الصينية-الهندية نمواً مثيراً، من رقم متواضع بلغ 338 مليون دولار في العام 1992. وتجاوزت عائدات التجارة الثنائية مليارَي دولار في العامين 2000-2001، وزادت على 4 مليارات دولار في الفترة 2002-2003، ومن ثم تخطت 7 مليارات دولار في الفترة 2003-2004 (India-China Bilateral Trade Statistics 2007)، لتقف عند 25.75 مليار دولار في الفترة 2006-2007. وفي مؤتمر ثلاثي في نيودلهي، ضمّ الهند والصين وروسيا، قال نائب رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية إنه من المحتمل أن تحقق الهند والصين تجارة ثنائية قيمتها 40 مليار دولار، متخطيتين بذلك الهدف الرسمي للعام 2010 (India-China Trade 2007b). وفي خطاب ألقاه رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، في قمة الهند والصين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في بكين في يناير 2008، أشار إلى أن حجم التجارة الثنائية مع الصين "تضاعف في العامين الماضيين"، وأن "الهدف التجاري المتمثل بتحقيق 20 مليار دولار بحلول العام 2008 تم تحقيقه قبل عامين من الموعد المقرر". وتوقع أنه من المحتمل أيضاً تحقيق الهدف التجاري المعدل، والبالغ 40 مليار دولار بحلول العام 2010، قبل الموعد المحدد (Singh 2008).

بحسب راجيش بهجت Rajesh Bhagat، المدير الإداري لمعرض ويرلديكس إنديا إكسبوزيشن آند بروموشن Worldex India Exposition and Promotion، الذي شارك مع المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية في تنظيم معرض المنتجات الصينية في دورته الخامسة في مومباي في ديسمبر 2007، فإن هذا التسارع في التجارة قد بعث الآمال

في توفير "فرص هائلة لرجال الأعمال والمستثمرين في كلا الجانبين". وأشار بهجت إلى أنه يمكن للهند أن "تكسب كثيراً من النفاذ إلى القطاع الصناعي الضخم في الصين من خلال المنتجات ذات الأسعار التنافسية"، في حين أنه يمكن للصين أن "تستفيد من قوة قطاع الخدمات في الهند" (India-China Trade 2007a). وجادل أرفيند باناغاريا Arvind Panagariya، وهو باحث في علوم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، بأن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والصين ستعود بالفائدة على كلا البلدين، لأن التعاون مع الصين قد "يساعد على دفع بعض الإصلاحات الأساسية اللازمة لتحفيز التوسع في الصناعة المعتمدة اعتماداً شديداً على اليد العاملة" في الهند، ويتيح لها التحرك "بشكل كبير في مثل هذه القطاعات النهمة لليد العاملة مثل الألبسة، والأحذية، ولعب الأطفال"، في اقتصاد صيني يشهد ارتفاعاً في الأجور. ويمكن للصين "أن تستفيد من زيادة التفاعل مع الهند في قطاع المعلوماتية". وأشار إلى أن مثل هذه الخطوة، عالمياً واستراتيجياً، "يمكن أن تمدّ آسيا بالنفوذ اللازم لفتح اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) NAFTA وكتل الاتحاد الأوروبي أمام الآخرين من الخارج من خلال التحرير المتعدد الأطراف" (2005). كذلك، يرى تارون خانا Tarun Khanna، بروفيسور الأعمال بجامعة هارفرد، أوجه تضافر محتملة في التعاون الاقتصادي بين الصين والهند. ففي الكتاب المعنون **المليارات من رجال الأعمال: كيف تعيد الصين والهند تشكيل مستقبليهما ومستقبلكم** *Billions of Entrepreneurs: How China and India are Reshaping Their Futures and Yours*، جادل خانا بأنه "يمكن للصين والهند أن تؤثّرا معاً بعضهما في بعض وفي العالم على نحو أقوى مما يمكن لبلد القيام به منفرداً؛ فالذي تجيده الصين لا تجيده الهند، والعكس صحيح. وما البلدان إلا صورة منعكسة بعضهما لبعض" (Gee 2007). وفي أثناء زيارة للهند في إبريل 2005، زار وين جياباو، رئيس مجلس الدولة الصيني، مركز صناعة التكنولوجيا الهندية في مدينة بنغالور Bangalore، حيث شبّه قطاعي التقانة العالمية في الصين والهند بأنهما "مَعبدان، يمثل أحدهما العتاد الحاسوبي، ويمثل الثاني البرمجيات"، بحيث إن جُمعا يمكنهما تبوُّء "مركز القيادة في العالم" (Lynn 2006: 282).

الجدول (5-2)

التجارة بين الهند والصين (مليون دولار أمريكي)

العام	الصادرات	الواردات
1992	158	181
1993	286	259
1994	215	622
1995	283	811
1996	542	702
1997	645	1,062
1998	858	1,192
1999	751	1,278
2000	758	1,449
2001	1,545	2,094
2002	1,720	2,603
2003	2,710	3,738
2004	4,178	6,073
2005	6,445	9,829
2006	9,158	16,047

المصدر: *IMF Direction of Trade Statistics Yearbook*، أعداد مختلفة.

لكن لكي يتبلور مثل هذا السيناريو التعاوني، يتعين على البلدين أن يطرحا جانباً الشكوك المتبادلة، ويبددا الغيوم المحيطة بالنزاع الإقليمي الذي يعود إلى عشرات السنين. وإلى جانب تغيير العقليات، يجب أن يتغلب التعاون الاقتصادي أيضاً على العقبات الاقتصادية. ففي دراسة بعنوان **منح الصين مكانة اقتصاد السوق: آراء من شركات الهند** *Granting Market Economy Status to China: Views from Corporate India*، لفت "اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية" FICCI إلى أن فكرة اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والصين سابقة لأوانها، لأن خصائص بيئة التشغيل الصينية لقطاع الأعمال وحجم الدعم الذي تقدمه مختلفة تماماً عن المشهد في الهند. وحاجّ اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية أنه من الضروري وجود تكافؤ في فرص النجاح بين مناخ الأعمال في الهند والصين قبل التحرك في اتجاه اتفاقية التجارة. وأشار الاتحاد إلى "دعم الدولة الشامل والضخم

للشـركات المحلية، وسلسلة الإعفاءات الضـريبية، والعملـة الصـينية المقـدرة بأقـل مـن قيمتها بشكل مصطنع" باعتبارها عوامل تمنح الصناعة الصينية أفضـلية غـير عادلـة، كـما لاحظ أنه "على الرغم من التحسينات التي أُدخلت في السنوات القليلة الماضية، فإنه يتعين على الصين اتخاذ خطوات فعالة لجعل نظامي التسعير والمحاسبة فيها أكثـر شـفافية وأكثـر توجهاً نحو السوق" (FICCI 2007).

بالإضافة إلى ذلك، تجري التجارة الصينية-الهندية ضمن نطاق ضيق مـن المنتجـات. فعلى سبيل المثال، يشكل خام الحديد والمعادن أكثـر مـن 50٪ مـن الصـادرات الهنديـة إلى الصـين، في حـين أن جـزءاً كبـيراً مـن الصـادرات الصـينية إلى الهنـد يتـألف مـن الآلات والمعدات الكهربائية (Trade Imbalance with China 2007; India-China Bilateral Trade Statistics 2007). وإلى جانـب الخامـات، تشـمل صـادرات الهنـد الرئيسـية إلى الصين الحديد والفولاذ، واللدائن، والكيماويات العضـوية، والقطـن، والكيماويـات غـير العضوية. أما الصادرات الصـينية الرئيسـية إلى الهنـد، عـدا الآلات الكهربائيـة، فتشـمل المفاعلات النووية والآلات ذات الصلة بهـا، والكيماويـات العضـوية، والوقـود المعـدني، والزيوت المعدنيـة والمنتجـات ذات الصـلة (India-China Bilateral Trade Statistics 2007). واللافت هو أنه في حين تشكل المنتجات الـ15 الأولى ضـمن صـادرات الهنـد إلى الصين 80٪ من الصادرات الهندية، فإن الرقم المقابل بالنسبة إلى الصين هـو 36٪ (Trade Imbalance with China 2007). ومن وجهة نظر المراقبين الهنود، فإن مـا يعـوق تنويـع الصادرات الهندية إلى الصين هو هيكل التعرفة الجمركية الصينية، والقيود المفروضـة عـلى صادرات المنسـوجات الهنديـة، والرسـوم الجمركيـة المرتفعـة عـلى منتجـات الإسـمنت، والسيراميك، والزجاج، والأواني الزجاجية. كما تعرقل الحواجز غـير الجمركيـة، المتعلقـة بالمقاييس الصينية وقواعد التفتيش، تنويعَ التجارة لأن هذه القواعد غالبـاً مـا تكـون غـير شفافة، وتخضع لتغييرات لا يمكن استيعابها بسهولة في صيغة منشورة باللغـة الإنجليزيـة (Trade Imbalance with China 2007).

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن كبار القادة في نيودلهي وبكين يحاولون استخدام العلاقات التجارية المتنامية بين البلدين منطلقاً لتعميق العلاقة. وعبّرت التصريحات من كلتا العاصمتين، قبل زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ إلى بكين في يناير 2008، عن الثقة في أن الشراكة الاستراتيجية "ستنضج وتنمو باطراد" (Ganapathy 2007). وفي الواقع، خلال زيارة بكين، روّج مانموهان سينغ للتعاون الاقتصادي بين الصين والهند على أنه "المحرك الرئيسي لشراكتنا الاستراتيجية والتعاونية من أجل السلام والرخاء" (Singh 2008). وتعد الطاقة أحد المجالات التي صاغت فيها الهند والصين شراكة مبدئية. ففي يناير 2006، وقّع ماني شانكار أيار Mani Shankar Aiyar، وزير النفط والغاز الطبيعي الهندي، وما كاي Ma Kai، مدير اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين، مذكرة لتعزيز التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي، حيث شملت التقدّم المشترك إلى عروض المناقصات في بلدان ثالثة للاحتراس من تقديم عروض مناقصات مبالغ فيها بسبب تنافس الصين والهند على التقدم لمناقصات تخص الأصول نفسها (China, India Sign 2006). وبعد هذا الاتفاق، تعاونت الشركة الصينية للبتروكيماويات China Petrochemical Corporation (المعروفة باسم مجموعة سينوبيك Sinopec) مع هيئة النفط والغاز الطبيعي ONGC الهندية المملوكة للدولة، لشراء حصص في حقل يادافاران Yadavaran النفطي الإيراني، وفي أصول نفطية في كولومبيا، وسوريا، والسودان (Srivastava 2006). لكن النقاد الهنود يشيرون إلى أن الهند مرجّحة أكثر للظهور بصفة "شريك صغير" في مثل هذه الصفقات، وأن اهتمام الصين بمثل هذه الصفقات يخدم مصالحها، حيث إن بكين ماانفكّت تمارس سياسة المضي منفردة في توقيع اتفاقيات الطاقة مع الدول المجاورة للهند، مثل ميانمار، وبنغلاديش، وسريلانكا (Srivastava 2006). كما تقوم الصين بإنشاء الموانئ وخطوط النقل الأخرى في باكستان، وبنغلاديش، وسريلانكا، وميانمار، للسماح بطرق بديلة لنقل الطاقة إلى الصين، وللسماح بوجود بحري في خليج البنغال والمحيط الهندي (Curtis and Tkacik 2007).

وفي مجال القانون الدولي ومؤسساته، اتفقت الهند والصين على الالتزام بمبادئ **بانتشاشيل** *Panchasheel* الخمسة في علاقتهما الثنائية، وحاولتا من خلال اتفاقية الشراكة التخفيف من تصورات التهديد المتبادلة عبر إيجاد قنوات مؤسساتية متعددة للحوار والتواصل، وتأسيس إجراءات بناء الثقة، وآليات إدارة الصراع. وتعهد البلدان أيضاً تنسيق مواقفهما في محافل متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة، وفي جولة الدوحة من محادثات منظمة التجارة العالمية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي زيارة للهند في نوفمبر 2006، قدّم الرئيس هو جينتاو اقتراحاً من ست نقاط لتعميق العلاقات الثنائية، شمل تعزيز الحوار والتشاور لتمتين الثقة السياسية؛ وتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي لتحقيق نتائج مشتركة تعود بالفائدة على كلا الجانبين؛ وتوسيع التعاون في مجالات تقانات المعلومات، وموارد الطاقة، والبنية التحتية، والعلوم، والتقانة، والزراعة؛ وتعزيز التبادلات في مجال الدراسات الإنسانية والسياحة؛ والمضي قدماً في المفاوضات بشأن الحدود؛ وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف. وأكد هو جينتاو أن تطوير "شراكة تعاونية طويلة الأجل ومطردة مع الهند لم يكن إجراء نفعياً، ولكنه سياسة الحكومة الصينية الثابتة وقرارها الاستراتيجي" (Hu Jintao Holds Talks 2006).

وتم الشروع في بناء الثقة لتعزيزها بين القوات العسكرية الهندية والصينية من خلال الزيارات المتكررة من قبل كبار مسؤولي الدفاع في كلا البلدين، وتوسيع التبادلات في مجال البحوث العسكرية، وبدء مناورات عسكرية مشتركة. وقد أسست الصين والهند آلية "حوار دفاعي سنوي" بين وزارتي دفاعهما (Rao 2007). وابتداء بنوفمبر 2003، بعد أن زار جورج فرنانديز، وزير الدفاع الهندي السابق، الصين في إبريل من ذلك العام، أُجريت أول مناورة عسكرية صينية-هندية مشتركة على الإطلاق مع القوات البحرية الصينية، نظمت فيها البحرية الهندية عملية إنقاذ بحري في بحر الصين الشرقي (Build Mutual Trust 2006). وفي ديسمبر 2007، أجرت الدولتان مناورات مشتركة للجيش في مقاطعة يونّان الصينية، حيث كانت التدريبات

على مكافحة الإرهاب أحد العناصر المهمة في تلك المناورات. ومن المتوقع إجراء مناورات صينية-هندية مشتركة سنوياً. وعليه، يقول راهول بيدي Rahul Bedi، وهو محلل في مؤسسة جينز Jane's: "هذه هي لبِنات أساسية وُضعت في مكانها" بوصفها "جزءاً من عملية التعلم" (Sappenfield and Chopra 2007). وفي فبراير 2007، أعلن البلدان بدء الخط الساخن بينهما رسمياً (Foreign Minister Li Zhaoxing 2007). ومعاً، قد تولّد هذه العمليات زخماً نحو بناء نظام أمني مستقبلي.

وتعد الهند الديمقراطية الكبرى في آسيا والعالم، لكنها واقعة في جوارٍ، الدولُ الديمقراطية فيه إما نادرة وإما ذات مؤسسات ديمقراطية هشة في أحسن الأحوال. فقضية الديمقراطية قد تكون أو لا تكون بمنزلة عامل تعقيد في العلاقات الصينية-الهندية، وهذا يعتمد على التصورات الصينية للأهمية المعلقة على هذا الجانب من السياسة الخارجية الهندية. ففي مقابلة مع صحيفة **يوميوري شيمبون** *Yomiuri Shimbun* اليابانية، قبيل زيارة اليابان في ديسمبر 2006، نعت رئيس الوزراء [الهندي] مانموهان سينغ الهند واليابان بأنهما "أكبر الديمقراطيات في آسيا وأكثرها تطوراً، إذ إنهما تتشاطران التزاماً قوياً بالحرية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان"، في حين وصف الهندَ والصين بأنهما "البلدان الناميان الكبيران" في آسيا، وأشار إلى أنه بما أن العالم "كبير بما يكفي لاستيعاب طموحات التنمية في كلا البلدين"، فثمة "مجال هائل" للتعاون بعضهما مع بعض. لكن الأهم، وفي إشارة إلى اقتراح رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي Shinzo Abe الداعي إلى تعزيز الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، واليابان، أعرب سينغ عن الرغبة في معرفة مزيد عن "فكرة رئيس الوزراء الياباني آبي بشأن توثيق التعاون بين الديمقراطيات الرئيسية في المنطقة" (*Yomiuri Shimbun* 2006).[12] ومع أن تصريحات سينغ لم تثر أي رد فعل عام من قبل المسؤولين الصينيين، إلا أن الأهمية الكامنة وراء هذه التصريحات لم تغب بلا شك عن إدراك الصينيين.

بيد أن الأهم في نظر الصين هو الموقف الذي اعتمده زعماء الهند تجاه حرمة سيادة البلاد. فقد أنكر مسؤولون هنود علناً أي طموحات لهم بنشر الديمقراطية في بلدان أخرى. وفي مقابلة مع تشارلي روز Charlie Rose، من مؤسسة الإذاعة العامة الأمريكية PBS، في الثاني من أكتوبر 2007، قال براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية الهندي، رداً على سؤال حول موقف الهند من الدكتاتورية العسكرية في ميانمار: "علينا التعايش مع جيراننا. لا يمكننا تغيير جيراننا. علينا العيش معهم. من الأفضل العيش في سلام. لا يمكنني تغيير الحكومة في البلاد المجاورة لي. شعوب البلدان المعنية هي التي تقرر نوع الحكومة التي ترغب في أن تكون لديهم" (Interview by Charlie Rose 2007). وأشارت الوثيقة المشتركة في يناير 2008، بشكل خاص، إلى أنه يحقّ لكل بلد اختيار سبيل التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الذي يرتئيه، وأن الهند والصين كلتيهما حبذتا "نظاماً دولياً مفتوحاً وشاملاً"، وآمنتا أن "رسم الخطوط بناء على الأيديولوجيات والقيم، أو على المعايير الجغرافية" لا "يؤدّي إلى التعايش السلمي والمتناغم" (Joint Document 2008).[13] ويُعدّ القادة الصينيون أكثر إصراراً بشكل عام على هذه النقطة. فـ"مفهوم الأمن الجديد" الخاص بالعام 1997 يكرس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باعتباره مبدأً أساسياً للعلاقات الدولية: "لا يمكن تغيير كيان الدولة ونظامها السياسيين من قبل بلد آخر، أو انتهاك سيادة البلد، ولن يتم التساهل مع الضمّ، ولن يتدخل بلد في الشؤون الداخلية لبلد آخر" (Li and Wei 1997).[14] ومع ذلك، أبدت الصين مرونة براغماتية تحت الضغط الدولي، كما فعلت في الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي (1593) الخاص بإحالة الوضع في دارفور، في السودان، إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في العام 2005؛ وبعد ذلك بعامين، في دعم القرار (1769) القاضي بمنح الإذن لعملية حفظ سلام مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في محاولة لحل نزاع دارفور.

وقد تكون هناك حاجة إلى تدعيم الروابط المؤسساتية والاقتصادية المتنامية بين الصين والهند بجهود سياسية مدروسة من جانب نيودلهي وبكين لمعالجة المخاوف الأمنية المتبادلة.

فمعاً، قد يتسنى لمثل هذه المبادرات دفع نيودلهي وبكين في اتجاه حل نزاعهما الحدودي، الأمر الذي يمكن أن يولّد زخماً إيجابياً لإنشاء نظام أمني في جنوب آسيا وإرساء قدر أكبر من الاستقرار في آسيا بشكل عام. وبالتطرق إلى الحاجة لبناء الثقة المتبادلة في مواجهة الشكوك الماثلة بشأن دوافع الجانبين، كتبت صحيفة **تشاينا ديلي** *China Daily* في افتتاحيتها أن "مساعدة الصين، في السنوات الأخيرة، على إنشاء الموانئ في ميانمار وباكستان أثارت شكوك الهند"، مع نشر "تقارير في وسائل الإعلام تدعي أن قوة الصين العسكرية المتنامية" شكلت تهديداً لجيرانها؛ في حين أن "القوة البحرية الهندية في منطقة بحر الصين الجنوبي" أثارت قلق "الباحثين الصينيين". وأضافت الافتتاحية أن "عدم الثقة العسكرية" هذا، قد "امتد إلى قطاعات أخرى"، بما في ذلك التعاون بين رجال الأعمال الهنود والصينيين. وفي مثل هذا المناخ، يعد بناء الثقة العسكرية "ضرورة حتمية". ودعت الافتتاحية الهند والصين إلى "دفن ماضيهما البغيض"، وتابعت القول: "تشكّل المودة 99.99٪ من التبادلات الصينية-الهندية التي يبلغ عمرها 2,200 عام، أما سوء الفهم فلا يشكّل سوى 0.01٪. وقد حان الوقت لدفن الـ0.01٪" (Build Mutual Trust 2006). وافترض ليو جينتشين Liu Jingqin، نائب رئيس جمعية الشعب الصيني للسلام ونزع السلاح، في معرض حديثه إلى جمهور هندي في نيودلهي في مارس 2006 في أثناء فعاليات الاحتفاء بعام الصداقة بين الصين والهند، أن التعاون بين الصين والهند يمكن أن "يقود آسيا إلى قرن جديد من السلام، والاستقرار، والازدهار" (China-India Cooperation 2006).

وعلى الجانب الهندي أيضاً، يقرّ المسؤولون بمخاوف الهند الأمنية من قوة الصين العسكرية، ودعمها باكستان، ونشاطاتها الدؤوبة في إنشاء الطرق والسكك الحديدية على طول الحدود الصينية-الهندية. وقد حثّت هذه المبادرات الصينية الهندَ للشروع في شقّ أكثر من 70 طريقاً في مناطقها الحدودية النائية، ونقل مزيد من قوتها الجوية إلى المنطقة، والمشاركة في "مناورة بحرية ضخمة لخمس دول في مضيق ملقا". غير أن هذه التحركات ترافقت مع اعتراف واضح بقيمة التعاون بين الصين والهند، "ومع تبدّد ذكريات حرب

العام 1962، فإن انفتاحاً جديداً يتبدّى". وهذا ما عبّر عنه الفريق ساتيش نامبيار Satish Nambiar، المتقاعد في الجيش الهندي، بقوله: "لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الحين". وأضاف نامبيار أيضاً أنه ليس من مصلحة الهند الانضمام إلى جهود مبذولة من أي جهة "لاحتواء الصين" (Sappenfield and Chopra 2007). وكما قالت نيروباما راو Nirupama Rao، سفيرة الهند لدى الصين:

> هناك مناسبات يكون فيها الخطاب، وخصوصاً في وسائل إعلام كلا البلدين، حول العلاقات الهندية-الصينية حافلاً بالإشارات إلى بلدان ثالثة. ويتم الاستشهاد في هذا السياق بعلاقات الهند المتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتفاعل الصين الثنائي مع الدول المجاورة للهند. وإذ أتطلّع إلى المستقبل، أرى الهند والصين تطوّران علاقتهما وفق مقتضيات المصلحة المتبادلة، من دون أن تعوقها في الجوهر تلك العوامل المذكورة للتو. وقد نمت علاقة متعددة الأبعاد بين الهند والصين على مر السنين لتحقيق توازن واتزان ثابتين (Rao 2007).

ومع التسليم بأن الأمن في آسيا اعتمد بشكل كبير على طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى فيها، جادل شيف شانكار مينون، وكيل وزارة الشؤون الخارجية الهندية، أن المفتاح لضمان الاستقرار والأمن على المدى البعيد في آسيا يكمن في القدرة الجماعية للبلدان الآسيوية على بناء مصالح اقتصادية متبادلة بعضها لدى بعض، وإنشاء بنية أمنية إقليمية مفتوحة (Menon 2007).

السيناريو التحوّلي: من منافسين إلى شركاء ثم... إلى أصدقاء!

إذا كانت طبيعة الخطاب مفيدة فيما يتعلق بمضمون العلاقة، كما يؤكد البنائيون، فإن اللغة الرسمية التي تستخدمها نيودلهي وبكين في وصف مستوى العلاقات المتبادلة بينهما توحي بوجود مصلحة ناشئة في كلا البلدين في الابتعاد عن العداء التاريخي والاتجاه إلى شكل من أشكال الصداقة على المدى البعيد. وفي معرض الحديث عن الأمن بشكل عام والعلاقات بين الصين والهند على وجه الخصوص، تحفل لغة كبار المسؤولين الهنود

بالـدعوات إلى إنشـاء "شـبكات مـن الشـراكات التعاونيـة"؛ و"بنيـات أمنيـة إقليميـة مفتوحة"؛ والحاجة إلى النظر إلى الحـدود عـلى أنهـا "همـزات وصـل" لا خطـوط تقسـيم (Menon 2007; Kelly 2005). في غضون ذلك، نشـرت الصين مجلداً تـذكارياً احتفـالاً بزيارة الرئيس الصيني هـو جينتـاو للهنـد في نـوفمبر 2006 بعنـوان **أصـدقاء حقيقيـون، شـركاء تعـاونيون** *True Friends, Cooperative Partneers* (True Friends 2007). وفي حين يمكن إهمال العنوان المُبالغ فيه، قال مسؤولون صينيون في تصـريحات عديـدة إن العلاقات "التعاونية" بين الصين والهند شـرط لا غنى عنه من أجل "آسيا متناغمـة وعـالَمٍ متناغم" (Yang Jiechi Meets 2007). وفي لقاء مع رئيس الوزراء سـينغ، في بـرلين في 7 يونيو 2007، قال الرئيس هو جينتاو "إن تطـوير العلاقـات الصـينية-الهنديـة الآن يسـير بوتيرة سـريعة"، وأشار إلى أن تعميق الحوار السياسـي، وزيادة الثقة المتبادلة، والعلاقـات التجارية المتنامية باطراد، والتواصل والتنسيق الوثيقين بـين البلـدين في الشـؤون الدوليـة والإقليمية تعد مثالاً على تعاونهما. وأضاف أن نمو العلاقات الصينية-الهندية "سـيكون ذا تأثير كبير وعميق في المنطقة والعالم بشكل عام" (President Hu Jintao Meets).

غير أن هذا التفاؤل على المستوى الرسمي كان تطلعياً أكثر منه فعلياً؛ وعلى حد تعبـير إعلانهما المشترك في العام 2006، يمثل آمالاً بأنه

> ثمة آفاق مشـرقة لتطورهما المشترك، وهما ليستا متنافسَين أو منافسَين بـل همـا شــريكان من أجل المنفعة المتبادلة. وتتفقان [الصين والهند] على أن ثمة مسـاحة كافيـة لهـما للنمـو معاً، ولتحقيق درجة أعلى مـن التنميـة، ولعـب الأدوار الخاصـة بكـل مـنهما في المنطقـة وخارجها، مع الحفاظ على حساسيتهما لمخاوف كل منهما تجـاه الآخـر وتطلعاتـه (Joint Declaration India/China 2006).

لكن الهوة بين الآمال الرسمية والتصورات الشعبية أوسع. وكما قالت نيروبامـا راو، سفيرة الهند لدى الصين: "على الرغم من التاريخ الممتد ألفي عام من العلاقات بين بلدينا، مازالت هناك فجوة واسعة من المعلومات بين الهند والصين"، مع وجود "صـور نمطيـة"

سلبية عن الآخر في أذهان الناس. وأضـافت أن "التواصـل القـائم عـلى التبـادل المسـتمر للأفكار والتجارب" الذي يحدث "انفتاحاً في القلوب والعقول ووضوحاً في الرؤية حيال المستقبل البعيد المدى" يعد "حاسماً لما فيه خير العلاقات الهندية-الصـينية" (Rao 2007). وفي زيارة إلى بكين في يناير 2008، كرر رئيس الـوزراء الهنـدي مانموهـان سـينغ الحاجـة إلى "ردم الفجوة المعرفية" بين الهند والصـين، ودعـا إلى "حـوار شـامل يسـتند إلى قاعـدة عريضة" على مستوى "النخبة المثقفة، والإعـلام، والمختصـين غـير الحكـوميين، وعـالَمي الثقافة والفنون"، وذلك بهدف "إزالة التصـورات الخاطئـة والأحكـام المسـبقة" التـي لا تتعلق فقط بـ"الثقافة والتاريخ، بل وبالتطورات المعاصـرة أيضاً" (Singh 2008).

وتكشف بيانات المسح الاستطلاعي للرأي العـام الهنـدي والصـيني، حيـال الـدور العالمي للبلَدين المعنيين وحيال التصورات المتبادلة، التعقيداتِ التي ينطوي عليها التوفيـق بين العقليات ووجهات النظر بما ينسجم والمهمة السياسية المتمثلـة بتحويـل العلاقـة بـين الصين والهند من علاقة تنافسية إلى علاقة تعاونيـة. كـما تبـيّن دراسـة مستفيضـة، أجراهـا مجلس شيكاغو للشؤون العالمية حول الرأي العام الصيني والهندي بدور بلديهما في العـالم، رؤى مثيرة للاهتمام. فقد أكد الصينيون بثقة أن بلادهم قوة عالميـة مهمـة، وأعطـوا نفـوذ الصين العالمي تصنيفاً متوسطاً قدره 7.8 على مقياس من صـفر إلى عشـرة، لتحـلّ بـذلك خلف الولايات المتحدة الأمريكية، التي صنفوها عند 8.6. وفي غضـون عشـر سـنوات، توقعوا أن يكون تصنيفهم عند 8.3، مع تصنيف مماثل للولايات المتحدة الأمريكية، تليهـا روسيا عند 7.5، فالاتحاد الأوروبي عند 7.3. وفي حين حبّذت أغلبيات ضخمة دوراً صينياً نشيطاً في الشؤون العالمية (87٪)، وأعربت عن مشاعر إيجابية فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية لبلادها (91٪) والعسكرية (90٪)، إلا أنهم وضعوا هدف بنـاء قـوة عسـكرية متفوقـة في آسيا في المرتبة الأخيرة ضمن قائمة تتـألف مـن 11 أولويـة في السياسـة الخارجيـة، حيـث وضعوا الأمن الوظيفي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتـأمين إمـدادات الطاقـة في المراتـب الأولى، والثانية، والثالثة، على التوالي (Chicago Council 2007). وبالمثل، رأى الهنود أن بلادهم "تلعب في الأساس دوراً رئيسياً على الساحة العالمية، حيث تـأتي في المرتبـة الثانيـة

بعد الولايات المتحدة الأمريكية" (Chicago Council 2007). وكان متوسط التصنيف الهندي لمكانة بلادهم العالمية 6.3، وللولايات المتحدة الأمريكية 7.3، ولليابان 6.2، وللصين 6.0. وبخصوص مسألة ما إذا كانت البلاد تتمتع بنفوذ كبير وإيجابي في آسيا، صنفوا الهند عند 6.3، بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي صُنِّفت عند 7.1، لكنها تفوّقت على الصين التي بلغ تصنيفها 5.9. وخلافاً للجمهور الصيني الذي حبذت أعداد أكبر منه دوراً فاعلاً للبلاد في الشؤون العالمية، لم يؤيد سوى 56٪ فقط من المستطلَعين الهنود دوراً دولياً أنشط لبلدهم، على الرغم من أن 69٪ رأوا أن دور الهند إيجابي. وعبّر الهنود عن قلقهم حيال الأمن الإقليمي أكثر من الصينيين. وكانت أولوياتهم بالترتيب: مكافحة الإرهاب الدولي (60٪)، ومنع انتشار الأسلحة النووية (56٪)، يليه تعزيز النمو الاقتصادي (54٪)، وتأمين إمدادات الطاقة الكافية (52٪) (Chicago Council 2007).

وأظهر استطلاع لاتجاهات الرأي العالمية أجراه مركز بيو للبحوث Pew Research Center [وهو مؤسسة بحثية أمريكية معنية بإجراء استطلاعات للرأي العالمي]، شمل ست دول في العام 2006، أن معدل الرضا عن الصين في الهند بلغت نسبته 47٪ مقابل عدم رضا 39٪، لكن معدل الرضا عن الهند في الصين بلغ 33٪ مقابل عدم رضا أكبر قُدِّر بـ 43٪. وكانت تقديرات الرضا المقارنة بالنسبة إلى اليابان في الصين 21–70٪، أما الأرقام في الهند فكانت 60–25٪. وبلغ معدل رضا الجمهور الياباني عن الصين 28٪ مقابل عدم رضا أكبر بلغ 71٪، في حين رجحت كفة الهند في اليابان بمعدل رضا بلغ 65٪ مقابل 28٪. وحين سئل الشعب الهندي عن مخاوفه من تنامي القوة العسكرية الصينية، أجاب 63٪ منهم أنه "أمر سيئ". وكانت الأرقام السلبية أعلى من ذلك بكثير في اليابان (93٪)، وروسيا (76٪). وبخصوص المخاوف من قوة الصين الاقتصادية، رأى 50٪ من الشعب الهندي بأنها أمر سيئ مقابل 40٪ كانوا متفائلين. وكان كثير من الروس (48–39٪) واليابانيين (68–28٪) إيجابيين حيال قوة الصين الاقتصادية (China's Neighbors Worry 2006). وتبيّن هذه الإحصاءات المسحية أن دفع الناس في الهند، وبخاصة في الصين، خلف دعم كامل للشراكة الصينية–الهندية سيتطلّب أكثر من مجرد تغيير الخطاب

الرسمي الرفيع المستوى في البلدين، وخصوصاً حين يتلقى الناس رسائل مختلطة من قادتهم فيما يتعلق بمستوى التهديد الذي يشكله بلد ضد الآخر.

وكي تحدث أي مصالحة حقيقية بين الهند والصين، لابد من أن تتم تسوية مسألة الحدود بنجاح. وكما أشار خبير هندي في الشؤون الاستراتيجية الهندية:

> لم يكن النزاع الصيني-الهندي على الحدود ليُحَلَّ قط من خلال نقاش بين المزاعم القانونية والتاريخية التي قدمها الجانبان حتى الآن. لا يمكن حلّه إلا على أساس قرار سياسي حيال ما هو ممكن (Mohan 2007).

وهكذا، جادل الخبير نفسه بأن بناء إجماع وطني لصالح حل عملي "وفقاً للخطوط العريضة التي اقترحها تشو إنلاي Zhou Enlai، رئيس مجلس الدولة، في العام 1960، ومقترح الحزمة الذي طرحه دينغ شياو بينغ في العام 1980"، حيث إن كليهما "تضمّن أساساً تخلي الهند عن مطالباتها بأكساي تشين في الغرب وتخلي الصين عن مطالبتها بأروناتشال براديش" (Mohan 2007)، ستكون له عواقب واسعة النطاق. وعلى وجه التحديد، من شأن مثل هذه التسوية "تحرير الهند من مشكلة الجبهتين" مع الصين؛ وخلق ضغوط إيجابية لإيجاد حل لنزاع كشمير مع باكستان؛ و"فتح الباب أمام احتمالات هائلة للتعاون التجاري والاقتصادي بين المقاطعات المتجاورة في البلدين"، وبالتالي دفع النمو الاقتصادي في شمال شرقي الهند وجنوب غربي الصين، وإنعاش الاقتصاد في بنغلاديش وميانمار (Mohan 2007). ومن الممكن أن يكون التوصل إلى تسوية في قضية الحدود الصينية-الهندية؛ تسوية تحظى بقبول على نطاق واسع من قبل النخبة والشعبين في كلا البلدين، تأثير تحوّلي في المشهدين الاقتصادي والأمني لجنوب آسيا والقارة الآسيوية. ولكن، بين الطموح وتحقيق هذه الرؤية ثمة مسار طويل وشاق من العمل المضني لإقناع شعبَي البلدين وقادتهما بالمضي قدماً في اتجاه تعاوني.

وفي دراسة لدور الذاكرة في تحويل العلاقات بين الخصوم السابقين، تتبّعت فاليري روسو Valérie Rosoux تأويلات القادة الفرنسيين المتباينة للنزاعات الفرنسية-الألمانية في

الماضي، قائلة إن التأويل الرسمي للأحداث تغيَّر استجابة للظروف الوطنية والدولية. وأضافت أنه قبل الحرب العالمية الثانية، كثيراً ما وصف شارل ديغول Charles de Gaulle "العلاقة بين فرنسا وألمانيا بأنها تتميز بالعداء الطبيعي، وعدم التوافق الوجودي، وعدم الثقة شبه الغريزي"، وتغير هذا التأويل بعد بضع سنوات حين "شدد على العلاقة التكاملية بين البلدين والألفة العميقة التي جذبت بعضهما إلى بعض دائماً" (2005: 159).[15] وشرحت روسو هذا التغيير بالتلميح إلى أن ديغول بعد الحرب "أراد خلق تقارب قوي بين فرنسا وألمانيا، والذي لولاه لم يكن التعايش السلمي في أوروبا ليبدو ممكناً" (2005: 159). وخلصت إلى أن الماضي "لم يُغلق تماماً قط" لأنه مع أن "الأحداث قد لا تُمحى"، فإن "المعنى" المنسوب لهذه الأحداث ليس "ثابتاً بشكل نهائي وقطعي" (2005: 160).[16] وهكذا، أشارت روسو إلى أن "الموقف الذي يتبناه القادة السياسيون" مهم، وأن هذا الموقف يتم صوغه من خلال "السياق والأهداف التي تسعى إليها الأطراف" (2005: 174). وتعد هذه الرؤى مفيدة في الحالة الصينية-الهندية، لأنها تعني أن صعوبة حل النزاع على الحدود في الماضي لا يعرقل بالضرورة الحل الحالي للنزاع إذا كان الزعماء السياسيون مهتمين بتشكيل "ذاكرة" بطرق تسمح لكلا الجانبين بالتفاوض على حل براغماتي لمشكلتهما "التاريخية".

الاستنتاجات

تدل هذه النظرة العامة للشراكة الصينية-الهندية بوضوح على أنها علاقة طافحة بالتناقضات الداخلية. أما المنغصات الرئيسية في العلاقة، والتي لديها القدرة على وضع العلاقات الصينية-الهندية على طريق المواجهة، فهي: النزاع الإقليمي؛ وعلاقة الصين بباكستان وعلاقاتها الآخذة في التطور مع كل جيران الهند في جنوب آسيا؛ وعلاقة الهند بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ وجيوسياسة الطاقة والموارد المائية. وتمثل الحوافز الاقتصادية للعلاقات التعاونية سلاحاً ذا حدين؛ فمثل هذا التفاعل قد يؤدي إما إلى التقليل من أهمية الحدود مع مرور الوقت وإما زيادة الشعور بالهشاشة، وهذا يتوقف على كيفية تفسير كل جانب لتحركات الجانب الآخر في هذه العلاقة المتعددة الجوانب.

وهكذا، تمثل الشراكة الصينية-الهندية المتشكلة حديثاً علاقة مصلحة يمكن مع الوقت، حين تحين الظروف، أن تتطور إلى علاقات مستقرة وتعاونية. لكن التحديات المتوسطة والطويلة الأجل في طريق هذه الرؤية عديدة. فالتجارة المزدهرة بين البلدين، ورغبة الصين في تسخير الخبرة الهندية المتبججة في مجال تقانات البرمجيات بما يخدم مصلحتها في مجال تقانة أجهزة الحاسوب، تمثلان مجالات تعاون وتضافر يمكن أن تدفع البلدين للسعي إلى استراتيجيات مشتركة تهدف إلى تحقيق الرخاء والسلام في آسيا. على أنه يُتوقّع أن تزداد احتياجات البلدين من الطاقة أضعافاً مضاعفة في السنوات العشر المقبلة، وقد يعمل الطلب على الطاقة من جانبها، من مصادر الإمداد نفسها، على تفعيل استراتيجيات "المحصلة الصفرية" التي من شأنها تقويض التكاملات الاقتصادية. وتاريخياً، يضيف دور الصين في انتشار التقانة النووية في باكستان، وعلاقاتها في الماضي والحاضر مع ذلك البلد، إلى العداء الكامن تحت سطح هذه الشراكة. وتمثل الصين والهند أيضاً تحدياً خطيراً لجهود بعضهما إزاء بعض في التحوّل إلى قوة كبرى في آسيا والعالم. ومسألة إذا كان بوسع مصالح البلدين المشتركة التغلب على تمنيات الماضي وتطلعات المستقبل تبقى سؤالاً مفتوحاً. بيد أنه من الواضح أنه لابد من تغيير كثير قبل أن يكون أي من البلدين مستعداً للتخلي عن لعبته ذات المحصلة الصفرية أساساً والمتمثلة في طموحات التحول إلى قوة كبرى في آسيا.

وتنطوي تجربة التحول في القرن العشرين في العلاقة الفرنسية-الألمانية من التنافس إلى التعاون والتكامل على صلة جزئية فقط مع الحالة الصينية-الهندية. فباستخدام المصالحة الفرنسية-الألمانية دراسة حالة، يفيد نورين ريبسمان Norrin Ripsman أن التحول الأوروبي من "منطقة حرب" إلى "منطقة سلام" يمكن تفسيره بالاعتماد على فرضيات واقعية وليبرالية على التوالي. فالتهديد الأمني السوفيتي الشائع لفرنسا وألمانيا، مقروناً بضمانة أمنية أمريكية ضد الخطر السوفيتي واستعادة ألمانيا نشاطها، خفف من شدة المعضلة الأمنية لفرنسا وخلق مساحة آمنة للتعاون بين فرنسا وألمانيا؛ وهذه قراءة متّسقة مع التفسيرات الواقعية. وقد هيأ هذا الأمر الأجواء للمرحلة الانتقالية (الأولى) إلى

السلام. وتم تفعيل المرحلة الثانية حين أدى تأسيس النظم السياسية الديمقراطية في فرنسا وألمانيا وتدعيمها، جنباً إلى جنب مع إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف التي عززت التكامل الاقتصادي على امتداد أوروبا، إلى تحويل المواقف العامة والنخبوية تجاه الشركاء الإقليميين وأرسى الأسس لسلام دائم بين البلدين (Ripsman 2005).

وبمقارنة الحالة الفرنسية-الألمانية مع المثال الصيني-الهندي، تبرز نقاط اختلاف عديدة، تشير إلى أن العوامل المفيدة في تحقيق المصالحة في النزاع السابق ليست موجودة في الحالة الثانية. أولاً، لا الصين ولا الهند تواجه تهديداً وجودياً من دولة رئيسية أخرى، كما أن أياً منهما ليست مستعدة لتكون بمنزلة الشريك الأصغر للولايات المتحدة الأمريكية. ثانياً، النظامان السياسيان في البلدين مختلفان، وكذلك التراث الثقافي لكل منهما. ثالثاً، كلا البلدين يتطلع إلى مكانة القوة الكبرى في آسيا والعالم. من ناحية أخرى، تسهم عوامل عديدة في كبح جماح التنافس بين الصين والهند. فأولاً، تتشاطر الصين والهند مصلحة مشتركة في مكافحة انتشار الإسلام المتطرف والإرهاب الناتج عنه. وثانياً، بوصفهما بلدين مسلحين نووياً، كلاهما مدرك للاحتمال التصعيدي في أي مواجهة مسلحة. وثالثاً، كلا البلدين يرى مكاسب في الانخراط اقتصادياً مع عالَم معولَم يعمل وفق المبادئ الاقتصادية الليبرالية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. لكن، سواء أكانت المحصلة الصفرية أم التعاون الأمني والاستراتيجيات الاقتصادية هي ما يحدد النظام المقبل في آسيا، فإنها تبقى عملية تعتمد إلى حد كبير على المسار الذي تتخذه. وكي يسود المنطق الليبرالي في المنطقة، سيتعين على العلاقات الصينية-الهندية، والصينية-الأمريكية، والهندية-الأمريكية من جهة، والعلاقات الصينية-اليابانية، والهندية-اليابانية، واليابانية-الأمريكية من جهة أخرى، التحرك بالتزامن في اتجاهات تعاونية بحيث يصبّ تركيز القادة في جميع البلدان على المكاسب المطلقة المتحققة في مجالات التجارة، والطاقة، والنمو الاقتصادي، حتى وإن استوعبوا كثيراً ما هي الطموحات الإقليمية للهند والصين في آسيا ومنطقة المحيط الهندي، من دون إزاحة النفوذ الأمريكي. ومسألة إذا كانت الروابط الاقتصادية بين

البلدان تؤدي إلى التعاون والسلام، أو الهشاشة والحرب، تعتمد إلى درجة كبيرة على التوقعات المستقبلية لتلك البلدان بخصوص هذه التجارة (Copeland 1996). وتعتمد هذه التوقعات على تصورات خاصة بنقاط ضعف جيوسياسية واقتصادية، وقراءة نيات الشركاء فيما يتعلق بنقاط الضعف تلك.

وبالاعتماد على الرؤى البنائية، يستطيع المرء أن يحاجَّ أنه كي تركّز الصين والهند على مكاسب مطلقة (لا غالب فيها ولا مغلوب) بدلاً من مكاسب نسبية (رابح وخاسر)، فإنه سيتعيّن على القادة في البلدين تغيير المفاهيم الذاتية الوطنية بحيث تتداخل مع فكرة أن مسارات البلدين الفردية إلى العظمة لا يمكن تحقيقها إلا بتوازي بعضهما مع بعض، وليس بممارسة ألعاب المحصلة الصفرية، كما يجب عليهم نقل هذه العقلية إلى شعبَيهم. وفي مؤتمر صحفي خلال زيارة بكين لحضور الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي بين الصين والهند، قال شيام ساران، وكيل وزارة الشؤون الخارجية الهندية، إن "الدافع الأساسي لنهجنا [الصيني-الهندي] ينطلق من العمل على بروز كل من الهند والصين في إطار تعاوني أكثر". ورداً على أحد المراسلين الصحفيين، الذي سأل عن الطريقة التي سيتعامل بها البلدان مع "أعباء التاريخ"، تحدّث ساران عن حاجة الجانبين إلى توسيع منظورهما، وأن يكونا أكثر مرونة ليس حيال مسألة الحدود فحسب، بل وحيال طبيعة العلاقة برمتها، ذلك أن "شراكة استراتيجية" شكّلت في الواقع اعتراف البلدين بـ"البعد العالمي" و"الأثر العالمي" للعلاقات المتبادلة بينهما (Press Briefing by Foreign Secretary Press 2006). وكما سيجادل الواقعيون، فإن هذه مهمة بالغة الصعوبة في الحقيقة، وبخاصة مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور المشارِك والموازن في وقت واحد في آسيا.

وهكذا، في حين قد تعمل الصين والهند معاً في مجالات محدودة، فإن تطلعاتهما المتبادلة لبلوغ المكانة والقوة لن يتم استيعابها بالسهولة ذاتها مع استراتيجيات تعاونية، ولاسيما في المدى الطويل، إلا إذا كانتا قادرتين على العمل في مجالات نفوذ متفق عليها من الطرفين، بحيث تكون مقبولة أيضاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية وقوى كبرى أخرى، وأن

تسعيا وراء ألعاب ذات محصلة متغيرة، تركز على المزايا الاقتصادية مـن دون القلـق حيـال مكاسب نسبية. وفي ظل الظروف الحالية، فإن دعـم المثـال الليـبرالي في الاحـتمال الأخـير أصعب من دعم الموقـف الـواقعي. ومـن السـابق لأوانـه معرفـة مـا إذا كـان الاعـتراف بـ"المصائر المترابطة" في البيان الصيني-الهندي المشترك، في إبريل 2005، سـيؤدي إلى نـوع التعديلات في الهويات والمصالح التي يكتب عنها البنائيون؛ أو ما إذا كان الحديث الصيني عن صعود سلمي سيهدئ بشكل دائم مخاوف جيران الصين الآسـيويين مـن تحـدٍّ صـيني تصحيحي في المستقبل.


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

الجيوسياسة والجيواقتصاد
هل تحرف المنافسة التعاون عن مساره؟

يدلّ انتشار الشراكات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة على محاولات القادة السياسيين جعل بلدانهم تناور بمواقف جيواستراتيجية تؤدي إلى تعزيز مصالح الدولة. ويستكشف هذا الفصل كيف أن الجوانب التنافسية للسياسات الخارجية الصينية، والروسية، والهندية، تلعب دورها في المسارح الإقليمية وعلى المسرح العالمي، كما يقيّم إمكانية نشوء نوع من الهيمنة الإقليمية في منطقة آسيا/ أوراسيا والآثار المترتبة على ذلك، أولاً من خلال معاينة الفهم الواقعي والليبرالي لنظرية الاستقرار المهيمن؛ ومن ثم تقييم تأثير العولمة في دور الدولة؛ وأخيراً قياس احتمالات ظهور قوة مهيمنة في آسيا.

نظرية الاستقرار المهيمِن

تقول حجج الواقعيين المناوئة لنظرية الاستقرار المهيمِن عند تطبيقها على الاقتصاد السياسي الدولي أن نظاماً اقتصادياً دولياً مفتوحاً ومستقراً لا يمكنه أن يسود عالمياً إلا حين تبيّن قوة مهيمنة استعدادها، وتمتلك الموارد المادية (القدرات الاقتصادية والعسكرية)، لممارسة القيادة وتحمل تكاليف الحفاظ على مثل هذا النظام. وأشار مؤيدو هذه النظرية إلى القيادة المهيمنة لبريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (في الكتلة غير السوفيتية) على اعتبار أنها كانت حاسمة في الحفاظ على نظام تجاري ليبرالي. وبالعكس، جادل هؤلاء الباحثون بأن عدم الرغبة الأمريكية لتولي مثل هذا الدور بعد الحرب العالمية الأولى، زاد من أزمة الكساد العظيم (Kindleberger 1973). وفي حين أفاد النظام الليبرالي الاقتصادي بلا شك الدولة المهيمنة، فقد قبِلت الدول التابعة شرعيتها لأنها هي أيضاً جنت مكاسب اقتصادية كبيرة

من دون أي تكاليف تتناسب وإياها.[1] إلى ذلك، فإن الدول المهيمنة (ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي الستاليني)، التي فرضت أنظمة اقتصادية متعددة الأطراف فقط كي تفيد الدولة المهيمنة، لم تتكبّد تكاليف كبيرة تمثلت بالفرض القسري لمثل هذا النظام فحسب، بل وفشلت أيضاً في حمل الدول التابعة على قبول شرعية هذه الأنظمة (Ruggie 1996: 22–27). وهكذا، كان مضمون الأيديولوجيا الاقتصادية التي تبنتها الدولة المهيمنة ذا صلة بمزاعم نظرية الاستقرار المهيمِن.

وبشكل عام، ركزت التفسيرات الليبرالية لهيمنة حميدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على توفير أمريكا "المصالح العامة" في المجالين الأمني والاقتصادي للدول التابعة الحليفة.[2] وقال إيكنبيري وكوبتشان إن ربط المعايير الأمريكية بـ"مهمات إعادة الإعمار وبناء التحالفات، جعل الأمريكيين ينجحون في "تكييف" النخب الأوروبية واليابانية لتطرح جانباً "معايير الاستعمار والخيار الإمبريالي". من هذا المنظور، لقيت عملية التكييف وفق المعايير المفضلة أمريكياً عوناً كبيراً من موارد هائلة أتاحت لزعماء أمريكا تقديم حوافز مادية للمساعدة على جهود إعادة البناء بعد الحرب (1990: 314).

واستندت التحسينات التي أُدخلت على نظرية الاستقرار المهيمن إلى الأدبيات المؤسساتية الليبرالية بغية تفسير سبب استمرار استقرار النظام الاقتصادي حتى بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل سبعينيات القرن العشرين عن نظام بريتون وودز المستند إلى سعر الصرف الثابت*. وجادل كيوهين Keohane أن الدور المحقق

---

* بريتون وودز Bretton Woods: نظام نقدي وضع قواعد العلاقات التجارية المالية بين الدول الصناعية الكبرى في منتصف القرن العشرين. اشترط نظام بريتون وودز على الدول الالتزام تبني سياسة نقدية تحافظ على سعر الصرف من خلال ربط عملتها بالدولار الأمريكي، وقدرة صندوق النقد الدولي على أن يسد الخلل في ميزان المدفوعات. وفي 15 أغسطس 1971، أنهت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، لتضع بذلك نهاية لنظام بريتون وودز، ويصبح الدولار الأمريكي نقداً إلزامياً، مما أحاله إلى عملة احتياطية تستخدمها كثير من الدول. (المحرر)

للاستقرار، الذي لعبته المؤسسات التجارية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية WTO، استمر في دعم النظام الليبرالي الاقتصادي من خلال تقليص تكاليف المعاملات المرتبطة بالتعاون الدولي وزيادة الشفافية في التفاعلات بين الدول (Keohane 1984). وفي حين تسارعت وتيرة التكامل الاقتصادي العالمي مع التبني التدريجي لسياسات التحرير الاقتصادي الوطنية في الصين في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وفي الاتحاد السوفيتي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وفي الهند في أوائل تسعينيات القرن العشرين، جادل بعض الباحثين بأن الموجة العارمة من العولمة الاقتصادية لا رجعة عنها (Ohmae 1990).

العولمة

إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه تتعدى مجرد الزيادة في حجم التفاعلات الاقتصادية الدولية. لقد التقط دانييل دريزنر Daniel Drezner الأبعاد المتعددة للعولمة حين عرّفها بأنها "مجموعة الابتكارات التقانية، والاقتصادية، والسياسية التي قلّلت بشكل كبير الحواجز التي تعوق التبادل الاقتصادي، والسياسي، والثقافي" (2001: 53). وفي حين لاحظ أندرو هَرل Andrew Hurrell أن مصطلح "العولمة" أصبح شائعاً في "لغة" السياسة العالمية المعاصرة، فقد عزا "التخبّط وعدم الحسم" في المناقشات حول الموضوع إلى "أوجه الغموض" التي تكتنف المفهوم، وحدد الخطوط العريضة للطرق العديدة التي يُستخدم بها المصطلح: بوصفها نظرية سببية لتفسير النتائج؛ ورسماً وصفياً لمنظومة عالمية متغيرة؛ وأيديولوجيا أو خطاباً مرتبطاً عادة بالليبرالية الجديدة (2007: 194، 197).

وأدت التشعبات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للعولمة إلى صوغ ما أسمته نايري وودز Ngaire Woods وجهات النظر المتمحورة حول السوق، والمتمحورة حول الدولة، والمتمحورة حول الشعب (1998). وركز أنصار وجهات النظر التي محورها السوق على الحجم المتنامي للمعاملات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها في الإنتاج والتوزيع. وعلى سبيل المثال، جادل فرانسيس فوكوياما بأن المنطق الاقتصادي لليبرالية يمكن أن يتبنى في نهاية

المطاف "انهيار الحواجز الوطنية من خلال إنشاء سوق عالمية متكاملة واحدة" (1991: 275; Strange 1996). لكن كما أشارت وودز، "لا يمكن لتكامل الأسواق العالمية أن يستمر من دون أنواع أخرى من التكامل" (1998: 7). وأضافت أن السياسات، والمؤسسات، والبنية التحتية اللازمة للحفاظ على هذا التكامل، تجلب العولمة إلى المجال السياسي. أضف إلى ذلك أنه مادامت العولمة تتطلّب منفّذاً،

> تسلّط العولمة الاقتصادية الضوء على أكبر الدول وأقواها في الاقتصاد العالمي: وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية. وبالضرورة، ما إن تشرع دولة مهيمنة في صوغ المعايير وتطبيقها، حتى ينطلق رد فعل الدول الأخرى من خلال محاولة الحد من القوة المهيمنة ونفوذها على السواء (1998: 7).

أما وجهة النظر التي محورها الدولة فأعادت الدولة إلى موقع القائد، حيث تنظر إلى ردود أفعال الدولة على العولمة على أنها خيارات واعية، وإن كانت مقيدة، تسعى في وقت واحد للالتحاق بصفوف التكامل الاقتصادي العالمي ولحماية المواطنين من "اضطرابات الأسواق العالمية ونقاط ضعفها" (1998: 8). ومع العولمة تأتي عملية تخطي تحديات التدهور البيئي الحدود الوطنية، والجريمة المنظمة، والمخدرات والآفات الاجتماعية الأخرى التي "تنتج زيادة في الطلب على الوكالات الدولية والهيئات التنظيمية" بهدف صوغ مبادرات متعددة الأطراف للتصدي لهذه المشكلات العالمية (1998: 8–9). من هذا المنظور، فإنه بدلاً من تأكُّل سيادة الدولة، تحوّل العولمةُ "دورَ الدول وطبيعة قوتها" (1998: 9).

وأخيراً، تدرس وجهة النظر التي محورها الشعب تأثير العولمة في الثقافة والقيم. فعولمة نظام قيم غربي من خلال "الامتداد الانتقالي لوسائل الإعلام، والموسيقى والكتب، والأفكار والقيم الدولية" لا تولّد ثقافة عالمية، كما أمل بعض أتباع وجهة النظر هذه، ولكن تولد في كثير من الأحيان رد فعل عنيفاً ضد "الغرب" وإعادة تأكيد "للهوية الوطنية أو الدينية" (1998: 9–11). وباختصار، كل وجهات النظر الثلاث ذات صلة

بالطرق التي حاولت الصين، والهند، وروسيا، بها التقاط مكاسب العولمة، مع سعيها في الوقت نفسه إلى عزل بلدانها عن الأخطار المتعددة.

وبمظهر العولمة الاقتصادي، فقد يسرت من خلال التقدم في تقانات النقل والاتصالات، السرعة التي يمكن بها تحريك رؤوس الأموال، والسلع، والخدمات، عبر الحدود بالمعنى المادي؛ وفي حالة الخدمات، فعلياً أيضاً. بهذا المفهوم، فإن العولمة ليست ظاهرة جديدة كلياً لأن العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان يتسم بكثير من العمليات الاقتصادية المعولِمة نفسها. أما ما ميّز العولمة المعاصرة فهو التغير في تركيبة تدفقات رأس المال، مع اتخاذ مزيد من التدفقات القصيرة الأجل لرأس المال المتنقل والتدفقات الطويلة الأجل لرأس المال في الغالب شكل أصول غير ملموسة (Wolf 2001; Auguste 1998). وبصرف النظر عن العوامل الاقتصادية، ثمة بعد آخر مهم وهو مؤسساتي. ففي حين لقي التكامل الاقتصادي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الدعم بشكل عام من خيارات سياسة أحادية للدول، تمت مأسسة التكامل العالمي في القرن الحادي والعشرين من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ووفّرت المشاركة في عمليات العولمة الاقتصادية للدول الوعد الكاذب بنمو اقتصادي، يرافقه ارتقاء متعاظم في المكانة والقوة؛ وهي أهداف تسعى إليها بدأب الصين، والهند، وروسيا. لكن العولمة أثارت أيضاً السخط محلياً ودولياً. فعلى الصعيد المحلي، أدت التنمية المتباينة في شتى القطاعات الاقتصادية، والمكاسب والخسائر التفاوتية لفئات من الناس الناجمة عن صلة نشيطة بالاقتصاد العالمي، إلى حدوث اضطراب اجتماعي وسياسي، مما ولّد ضغوطاً على الدول لتنظيم أو إبطاء عمليات التحرير الاقتصادي. كما تَكشّفَ منطق مماثل على الصعيد الدولي، حيث سعت تحالفات الدول في مجموعة العشرين G-20 إلى خوض مساومات صعبة في المفاوضات التجارية بين منظمة التجارة العالمية والاقتصادات المتقدمة، التي رفضت، على سبيل المثال، فتح حدودها للمنافسة في

الصادرات الزراعية من دون الحصول على تنازلات في المقابل. ولعل فشل جولة الدوحة من محادثات التجارة لمنظمة التجارة العالمية خير مثال على ذلك في هذا الصدد.

أضف إلى ذلك أن القنوات التي فُتحت بفعل عمليات العولمة، بجعل الحدود الجغرافية مسامية، أتاحت للأطراف المعنية من غير الدول، التي تروّج للأيديولوجيات المناهضة للمؤسسات أن تشكل تحدياً لسلامة الدول. فمن ناحية، حشد الناشطون المناهضون للعولمة القوى محلياً ودولياً لوقف موجة الليبرالية الاقتصادية التي اكتسبت قوة جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991. ومن ناحية أخرى، نشأت الحركات الدينية المتطرفة، أبرزها الجماعات الأصولية الإسلامية، رداً على مخاوف من انتشار القيم العلمانية والاستقلالية الفردانية على أجنحة العولمة ذات الرعاية الأمريكية. وقد ولّدت هذه الجماعات حركات غير مؤسسية (جهادية) متفاوتة القوة موجهة ضد أهداف غربية وغير غربية. وللصين، والهند، وروسيا، حصة مهمة في نتيجة هذه الصراعات.

لقد سمحت الشراكات الاستراتيجية للصين، والهند، وروسيا، بتوسيع نطاق انخراطها الاقتصادي العالمي من خلال التركيز على الجهاز المؤسساتي لدولها، والإرادة السياسية لحكومات كل منها حيال مهمة تعزيز اقتصاداتها من خلال السندات التجارية والاستثمار. ولهذا الانخراط دوافع سياسية واقتصادية أيضاً. وما من بلد من هذه البلدان اختار الانسحاب من عملية العولمة التي حقق كل منها مكاسب اقتصادية كبيرة. وقد أتاحت الشراكات لهذه البلدان التقليل من حدة المنافسة الأمنية، والسماح في الوقت نفسه بتطوير قوة عسكرية في المناطق الهشة تحوّطاً من تهديدات مستقبلية. كما ركزت اهتمام هذه الدول على كفاحها المشترك ضد الإرهاب. وفي الواقع، شكّلت روسيا والهند، برعاية شراكتها الثنائية، مجموعات عمل مشتركة بشأن أفغانستان قبل وقت طويل من قيام هجمات 11/ 9 الإرهابية بوضع هذا البلد على الرادار الأمني الأمريكي.

وكانت العولمة، في أوج ازدهارها، حين بدأت في تسعينيات القرن العشرين واستمرت حتى بدء تكشّف الأزمة المالية العالمية في العام 2008، قد ولّدت آمالاً (في

أوساط الليبراليين الاقتصاديين)، ومخاوف (في أوساط القوميين)، لجهة عالم من دون حدود تنخرط البلدان فيه بسهولة وسلاسة في التبادل الاقتصادي لمصلحة المستهلكين في كل مكان (وفقاً لليبراليين) أو لغير مصلحة دولتهم (عند القوميين). وبدا أن هذه الآراء تحدّ من صلة الجغرافيا باعتبارها نقطة انطلاق لاستراتيجية الدولة وسياستها وللارتقاء بدور وأهمية الكيانات الاقتصادية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الوطنية. لكن كما أشار أغاروال Aggarwal وكو Koo، مع أن عملية العولمة "تقلّص المسافات"، فإنها لا تجعل الجغرافيا "غير ذات صلة".

وأكد هذان الباحثان أنه بعد "الصدمات الثلاثية" – نهاية الحرب الباردة، والأزمة المالية الآسيوية 1997–1998، وهجمات 11/ 09 – أصبحت "الظروف البنيوية العالمية أقل حسماً للنتائج الإقليمية الاقتصادية والأمنية" من ذي قبل، أما "الظروف البنيوية الإقليمية" و"وسائل الفلترة التي توفرها السياسة المحلية والمؤسسات السياسية" فاكتسبت أهمية أكبر في صوغ طبيعة ونتيجة البنى المؤسساتية الإقليمية الناشئة، وفي "تحديد التأثيرات الفعلية للعولمة ومدى تكيّف شتى البلدان جيداً مع ذلك" (2008: 2).[3] وتسارعت وتيرة هذه العملية مع الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وأظهرت أزمتا 1997 و2008 الجاذبية القوية للمقاربات التي محورها الدولة، مع استمرار حسابات المصالح القومية التنافسية في توجيه سياسات الدول الكبرى في آسيا وأوراسيا. وولّد السعي إلى تحقيق أهداف الأمن والمكانة زخماً لصوغ استراتيجيات تقوم على اعتبارات الأفضلية الجيوسياسية geopolitics، والمكاسب الجيواقتصادية geoeconomics. ويتناول هذا الفصل مسألة ما الذي تشير إليه مثل هذه المناورات من أجل الحصول على الأفضلية في الامتداد الآسيوي/ الأوراسي. ويلفت إيكنبيري وكوبتشان إلى أنه في حين صمد النظام المهيمن الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انتشار المعايير الليبرالية المتعددة الأطراف بين النخب في أوروبا الغربية واليابان في أواخر أربعينيات القرن العشرين، وسوف يستمر "تماماً إلى ما بعد نقطة الانعطاف

لانحدار الهيمنة"، إلا أن الطريقة الأمريكية "آخذة في التراجع مع ذلك"، وبالتالي يتعين علينا إعادة النظر في "طبيعة المبادئ المعيارية التي يمكن استخدامها من قبل قوة مهيمنة في المستقبل لشرعنة نظام جديد" (1990: 315).

وتتمخض الآثار المترتبة على صعود هيمنة آسيوية أو أوراسية محتملة على النظام الأمني والاقتصادي الدولي، المغربَلة عبر الرؤى الخاصة بوجهات النظر النظرية المبينة أعلاه، عن أسئلة مثيرة للاهتمام: ما هي الأيديولوجيا الاقتصادية ومنظومة القيم السياسية التي يحتمل أن تتبناها هيمنة مفترضة من هذا القبيل؟ كذلك، يسأل إيكنبيري وكوبتشان، ما هي "الجاذبية الجوهرية" الكامنة في هذه الفكرة للبلدان الأخرى؟ وما هي "المسافة أو الفجوة المفاهيمية" التي من شأنها أن تفصل مثل هذه المعايير عن تلك القائمة بين النخب في البلدان المستهدفة؟ وهل من شأن القيادة والنخب في الدولة المهيمنة أن تكون على استعداد للانخراط مع النخب في دول ثانوية في "عملية تسوية وأن تعيد معاً تشكيل مفاهيم لنظام معياري منشود؟". (1990: 293)

قوة آسيوية مهيمنة!

تعد الصين المرشح الأوفر حظاً للهيمنة الإقليمية في آسيا. غير أنه، وبما أن القارة الآسيوية واسعة، ومتنوعة، وتضم عديداً من القوى الثانوية، فإن مدى نفوذ بكين، وبخاصة فيما لو مالت تطلعاتها في اتجاه تصحيحي بشكل ملحوظ، عرضة لأن يتم تحدّيه إقليمياً من قبل الهند في جنوب آسيا، وروسيا في آسيا الوسطى، واليابان في شمال شرقي آسيا، وبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا في جنوب شرقي آسيا. ومن غير المحتمل أيضاً أن تكون إيران بيدق بكين في الشرق الأوسط. وتقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في الغرب والصين في الشرق حجر عثرة في طريق طموحات روسيا بتكرار نفوذها في أوراسيا وآسيا الوسطى. لكن بما أن الصين تعارض وجوداً غربياً دائماً في آسيا الوسطى بنفس قدر معارضة روسيا له، يتشاطر البلدان هدفاً مشتركاً يتمثل في الحد من أمد النفوذ الغربي في تلك المنطقة.

وفي أوراسيا، تفضّل الصين وجوداً روسيّاً ضعيفاً على وجود بصمة جيوسياسية غربية قوية. وتأتي محاولات الهند لبسط نفوذها خارج جنوب آسيا مقابل الوجود الآسيوي الصيني الذي يلوح في الأفق، لكنها قد تلقى العون من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في محاولة للحؤول دون ظهور آسيا متمحورة صينياً، بحيث تسعى إلى تقييد النفوذ الأمريكي والياباني أو استبعاده. وتشوب الديناميات المعقدة بين الدول، التي تسفر عنها هذه الحقائق الاستراتيجية، دوافع متناقضة – ضغوط باتجاه المنافسة بين الدول والحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف – في عالم معولَم يعجّ بتحديات الإرهاب، والجريمة، والاتجار بالمخدرات، وندرة الموارد، والتدهور البيئي.

وتتفحص الأساليب الجيوسياسية والجيواقتصادية محاولات دولة من الدول استخدام موقعها الجغرافي أداةً لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية. وبالجمع بين مفاهيم المكان والقوة، تشير الجيوسياسية والجيواقتصادية إلى استراتيجيات محورها الدولة مصمَّمة لتعزيز المكانة والأمن من خلال السعي إلى تحقيق أفضلية سياسية واقتصادية. وبدءاً من انشغال الدولة بالحفاظ على حرمة فضائها الإقليمي المحدد ذاتياً في المقام الأول ضد تهديدات خارجية، إلى تحقيق أهداف أوسع تتمثل ببسط نفوذ إقليمي وعالمي، يقتفي التركيز على الاعتبارات الجيوسياسية التي توجّه استراتيجية الدولة عن كثب افتراضات الواقعية وتوقعاتها.

لكن في عالم تمتلك معظم القوى الكبرى فيه أسلحة نووية، وحيث ترسّخت المعايير ضد استخدام العنف لتحقيق أغراض وطنية بثبات، لعبت الحسابات الجيواقتصادية – أو السعي إلى تحقيق استراتيجيات الدولة من خلال وسائل اقتصادية – دوراً كبيراً في تشكيل التفاعلات بين الدول. وهذا صحيح خصوصاً في الاقتصادات الناشئة المدفوعة صناعياً وتقانياً حيث يعد الوصول إلى موارد الطاقة، والاستئثار بأسواق التصدير الخارجية، والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، شرطاً لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية، وكذلك حيث جازف القادة السياسيون بشرعيتهم للوفاء بوعودهم بتعزيز معايير الرفاهة

الاجتماعية والاقتصادية على الدوام. ويعتمد نجاح تلك الوعود على معدلات عالية من نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستراتيجيات الجيواقتصادية التي تسخّر نفوذ الدولة لتحقيق الأفضلية التقانية والتجارية. فكيف يبدو العالم للقادة الصينيين، والروس، والهنود، فيما هم يغربلون تطلعاتهم الوطنية من خلال المنظور الجيوسياسي والجيواقتصادي؟

المنافسة الجيوسياسية

ثمة عوامل عديدة لابد من الإشارة إليها بشأن السياق الذي تتكشف ضمنه المنافسة الجيوسياسية: (1) في حين قد تكون الصين متقدمة على كثير من الدول الثانوية في القوة الإجمالية، فإن التفوق المادي الساحق للقدرات الأمريكية يعني أن عملية انتقال القوة ستكون طويلة جداً؛ (2) للصين منافسون أقوياء فعلياً في آسيا وأوراسيا؛ (3) طبيعة تطلعات الصين ومداها، على غرار تطلعات روسيا والهند، قد تتطور من خلال عملية المساومة فيما بين النخب الوطنية والتحالفات السياسية والاقتصادية المحلية. وبالتالي، ستلعب المتغيرات على المستويات العالمية، والإقليمية، والمحلية، دوراً في تشكيل النتائج المستقبلية.

لقد اتخذت المنافسة الجيوسياسية الشديدة، ولكن المستترة، شكل استراتيجيات التحوط (التوازن والانخراط) التي تتجلى في ظهور شراكات استراتيجية متعددة بين ثنائيات القوى الكبرى؛ وفيض من المناورات العسكرية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تجمع بين مجموعة متغيرة من البلدان؛ وبرامج المشتريات العسكرية الموجَّهة؛ والتحركات الصينية، والروسية، والهندية، لتوسيع نطاق تأثير كل منها في آسيا وأوراسيا؛ والتحديات الصينية غير المباشرة والمحدودة، ولكن المنسَّقة بأناة، للوجود البحري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي. وبفعل وزن بكين الاقتصادي فقد نجحت أيضاً في دفع جميع القوى الكبرى لقبول المعايير غير الليبرالية التي تقوم عليها سياسة الصين الواحدة، وسعت إلى "معاقبة" الدول التي، من وجهة نظر بكين، تتجاوز حدودها دبلوماسياً بانتهاكها سلسلة واسعة من المحظورات الصينية المفروضة من طرف واحد

والمتصلة بهذه السياسة. وكما عاينا في الفصول السابقة، تحتوي الشراكات الاستراتيجية الثنائية فيما بين الصين، وروسيا، والهند، كلها على عناصر التحوط. أضف إلى ذلك أن الصين، والهند، وروسيا، تحركت لتوسيع خياراتها الدبلوماسية عبر الانخراط الاستراتيجي مع القوى الكبرى الأخرى في محاولة لمنع الاحتواء أو التطويق. وقد سعت الصين، وروسيا، والهند، إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى الاتحاد الأوروبي الكبرى، واليابان، للتخفيف من حدة المنافسة الجيوسياسية فيما بينها، وتحديد شكله، والتأثير في اتجاهه.

وتتسم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بأنها مشحونة بالتوتر حيال المصالح والقيم، على الرغم من أن اقتصادَي البلدين مترابطان بشكل لا ينفصل. وتمثل طموحات الصين الإقليمية والعالمية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان العقبتين التوءمين في إرساء مودة دائمة في العلاقات الصينية-الأمريكية. أضف إلى ذلك أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة، تعرضت العلاقات الثنائية بانتظام لهزات بفعل أزمات استقطبت العناوين الرئيسية: تيانانمين (1989)؛ وقصف السفارة الصينية في بلغراد (1999)؛ وإسقاط طائرة استطلاع أمريكية فوق جزيرة هاينان Hainan بعد مواجهة مع طائرة مقاتلة صينية في بحر الصين الجنوبي (2001)؛ ورفض الصين السماح لحاملة الطائرات الأمريكية كيتي هوك *Kitty Hawk* بدخول ميناء هونغ كونغ (2007).

وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان الرئيس كلينتون قد سعى إلى طرح سياسة أمريكا تجاه الصين بوصفها مسألة سعت إلى شغل مكان وسط بين الاحتواء المقيَّد والأساليب المتساهلة المدفوعة بالتجارة. وفي قمة عقدت في أكتوبر 1997 بين كلينتون وجيانغ زيمين، زعيم الحزب الذي اختير حديثاً في الصين، تعهّد البلدان العمل لإقامة "شراكة استراتيجية بناءة"، في محاولة لتوجيه العلاقات الثنائية نحو تعزيز التعاون. وعمل قرار كلينتون في العام 2000 القاضي بفصل منح مكانة الدولة الأكثر تفضيلاً (أو المكانة التجارية العادية) عن سجل حقوق الإنسان الرديء في الصين، ودعم الولايات

المتحدة الأمريكية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2001، على تعزيز علاقات أفضل. وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) التي خلفت إدارة كلينتون طرحت الصين "منافساً استراتيجياً"، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحسّنت إلى حد ما بعد أحداث 11/ 9، حيث تقارب البلدان بصفة شريكين متباينين ضد تهديد إرهابي مشترك.

لكن قضية تايوان هزّت العلاقات الصينية-الأمريكية. فبعد أن استقبل الرئيس كلينتون الرئيسَ التايواني لي تينغ-هوي Lee Teng-hui في "زيارة خاصة" في العام 1995، ردت الصين بإجراء مناورات عسكرية وتجارب صاروخية في مضيق تايوان في صيف العام 1995 وربيع العام 1996، مما استفز الولايات المتحدة الأمريكية ودعاها إلى إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة (Zhao 2004: 314). ووسط تصاعد التوترات بين الصين وتايوان بشأن إعادة انتخاب تشن شوي-بيان Chen Shui-bian [الرئيس السابق لتايوان] في مارس 2004 وحول قضية سيادة تايوان، وبين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة قرار الكونغرس الذي أعاد تأكيد تعهد أمريكي بتزويد تايوان بالأسلحة، أجرت الأطراف الثلاثة جميعها (الصين، وتايوان، والولايات المتحدة الأمريكية)، كلٌّ على حدة، مناورات عسكرية في مضيق تايوان في يوليو (Tang 2004). وأكد يانغ جيه تشي، وزير الخارجية، جهود الصين الحثيثة في سبيل "دفع الدبلوماسية الأمنية للحفاظ على سيادة الصين، وسلامة أراضيها، ومصالحها الأمنية" (Tang 2004). وكان قانون مناهضة الانفصال الذي أقره مجلس الشعب الوطني في مارس 2005 رسالة لا لبس فيها للرئيس التايواني آنذاك تشن شوي-بيان والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها راعية تايوان، مفادها استحالة استقلال تايوان. وأكد قانون مناهضة الانفصال حق الحكومة في استخدام القوة إذا لزم الأمر لحماية صياغة الصين التوسعية لحدودها الإقليمية بمقتضى القانون.

وبحلول العام 2006، سعت الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن هذه الألاعيب الخطيرة، وشرعتا في وضع الأساس لمستوى معين من التفاهم المتبادل من

خلال إجراء التبادلات العسكرية. وقام غُوو بو شيونغ Guo Boxiong، نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية، بزيارة واشنطن ذلك العام للمرة الأولى منذ تعليق الاتصالات على المستوى العسكري بعد حادثة جزيرة هاينان في العام 2001. وسبق أن تم تعليق هذه العلاقات مؤقتاً بعد أحداث ساحة تيانانمين في العام 1989 وقصف السفارة الصينية في بلغراد في العام 1999. وفي محاولة لإعادة بناء الاتصالات على المستوى العسكري، وافق الجانبان في العام 2006 على الشروع في مناورات مشتركة في مجال البحث والإنقاذ البحريين وتعزيز تبادلات الضباط بين الأكاديميات العسكرية. وللمرة الأولى، دعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الصين لمراقبة المناورات العسكرية الأمريكية في جزيرة غوام Guam في شهر يونيو. وأعقبت هذه المبادرة مناورة بحث وإنقاذ من مرحلتين بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أجريت في سبتمبر ونوفمبر (China, US 2006).

وفي مسعى إضافي لتعزيز الثقة بين الجيشين، أعلن الأميرال الأمريكي كيتينغ Keating خططاً في يوليو 2008 لمناورة عسكرية برية مشتركة في المستقبل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ترتكز على محاكاة كارثة طبيعية، بعد موافقة الحكومتين. ونُقل عن كيتينغ – وهو يلفت إلى أنه حث المسؤولين الصينيين على عدم حيازة قدرات بحرية "رفيعة المستوى" مثل حاملات الطائرات – قوله إنهم إذا فعلوا ذلك فـ"من الممكن تخفيف الأثر الأمني عبر نوع الثقة التي يمكن للمناورات المشتركة أن تبنيه"، مضيفاً أن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت الحفاظ على تفوقها العسكري في منطقة المحيط الهادي، لكنها أرادت بناء شراكات مع أكبر عدد ممكن من البلدان في المنطقة، بما فيها الصين (Pessin 2008).

ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالقلق من الآثار الطويلة الأمد المترتبة على وجود هيمنة صينية في آسيا. ومثل الأميرال كيتينغ، أيّد وزير الدفاع روبرت غيتس Robert Gates استمرار العلاقة الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مضيفاً أنه في حين تُشكل الصين "منافساً" فإنها ليست "بالضرورة خصماً" (Miles 2008). وفي بيان

خطي أرسل إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، في يناير 2009، أشار وزير الدفاع غيتس، وتحت العنوان الفرعي "روسيا والصين"، إلى أنه على رغم أن التهديدات غير التقليدية تحتاج إلى اهتمام، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها تجاهل "التحديات التي تمثلها القوات العسكرية لبلدان أخرى، من القوى العدائية بشكل نشيط، إلى القوى الصاعدة على مفترق الطرق الاستراتيجية". وفيما يتصل بالعلاقة الصينية-الأمريكية، أكد أن "الاستثمارات الصينية وقدراتها المتنامية في حرب الفضاء الإلكتروني والحرب المضادة للأقمار الصناعية، والأسلحة المضادة للطائرات والمضادة للسفن، والغواصات، والصواريخ البالستية"، كلها مجالات عمل تحديثُها على تهديد "وسائل أمريكا الأساسية لبسط القوة ومساعدة الحلفاء في المحيط الهادي". وأضاف قائلاً، في هذا السياق كان "الحوار الاستراتيجي" ضرورياً ليفهم كل طرف نيّات الآخر ويتجنب الحسابات الخاطئة (Gates 2009).

وفي لقاء مائدة مستديرة إعلامي مع مراسلين صحفيين هنود، أشار غيتس إلى أن الصين عبارة عن "مركز نفوذ اقتصادي" ذات نفوذ سياسي كبير، واستخدم مثال انخراط الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة نموذجاً للعلاقات الصينية-الأمريكية، مؤكداً على أهمية الحوار حول "من يعتبرونه عدواً"، وذلك لتقييم كيف كان كل بلد ينظر إلى الآخر من "وجهة نظر استراتيجية"، وبالتالي تقليل احتمالات الحسابات الخاطئة وسوء الفهم (Media Roundtable 2009). كما برع رالف كوسا Ralph Kossa في وصف حالة العلاقة الصينية-الأمريكية بأنها "ارتباط توجسي"، مما يعكس ضبابية دور الصين المستقبلي (2000).

من الواضح أن العقبات في طريق شراكة استراتيجية رسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كبيرة. وكما كتبت كوندوليزا رايس في العام 2000:

> حتى لو كانت هناك حجة اقتصادية للتفاعل الاقتصادي مع بكين، فلاتزال الصين تشكل تهديداً محتملاً للاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي.... فالصين قوة كبرى ذات مصالح حيوية لم تُحلّ بعد، ولاسيما فيما يتعلق بتايوان وبحر الصين الجنوبي.

والصين مستاءة من دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وهذا يعني أن الصين ليست قوة بحكم "الوضع الراهن" بل قوة ترغب في أن تغيّر ميزان القوى في آسيا لصالحها. وهذا وحده يجعلها منافساً استراتيجياً، وليس "الشريك الاستراتيجي" كما وصفتها إدارة الرئيس كلينتون ذات مرة.

وشدّدت بعدها على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الهند في التوازن الإقليمي (2000: 56).

وكانت العلاقات الهندية-الأمريكية تتخذ مساراً صاعداً باستمرار منذ نهاية الحرب الباردة، تغذيها الإصلاحات الاقتصادية في الهند، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعزز مكانتها الصاعدة في آسيا. وقد تحوّل موقع الهند في العقلية الأمريكية من كونها "غير ذات أهمية استراتيجية" إلى "شريك طبيعي" (Kronstadt 2008: 1). وعانت العلاقة من نكسة وجيزة بعد تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها الهند في العام 1998، لكنها تحسنت بعد ذلك بوقت قصير. ومن المعالم المهمة في العلاقة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية: زيارة الرئيس كلينتون إلى نيودلهي في مارس 2000، حين وقع البلدان بياناً مشتركاً تعهدا بموجبه تعميق شراكتهما؛ واللقاء الذي عُقد بعد أحداث 11/ 9، في شهر نوفمبر 2001، بين رئيس الوزراء فاجبايي والرئيس بوش ووافق البلدان فيه على تعزيز التعاون بينهما وإقامة "شراكة دفاعية مستندة إلى حوار منتظم ورفيع المستوى حول السياسات"؛ والقرار المتخذ في العام 2004 بالسعي إلى إقامة شراكة **استراتيجية**؛ واجتماع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ في يوليو 2005 في واشنطن مع الرئيس بوش، والبيان المشترك الذي نتج عنه معلناً أن البلدين يتحركان إلى ما هو أكثر من شراكة ثنائية، وباتجاه شراكة عالمية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لرفع القيود المفروضة على بيع الهند تقانة نووية مدنية؛ وزيارة الرئيس بوش إلى نيودلهي في مارس 2006 حيث أكد خلالها مسؤولون في إدارة بوش أن الولايات المتحدة الأمريكية "ستساعد الهند لتصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين (Kronstadt 2008: 1, 14–15).

ويجرى الحوار الهندي-الأمريكي على طول ثلاثة أبعاد: استراتيجي (القضايا العالمية والدفاع)؛ واقتصادي (التجارة، والتمويل، والبيئة)؛ والطاقة. وبدأت العلاقات العسكرية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين. وفي العام 1995، وفقاً لمحضر علاقات الدفاع المتفق عليه، شكّلت الهند والولايات المتحدة الأمريكية "مجموعة السياسة الدفاعية" الحكومية DPG بوصفها آلية توجيه للسياسات بين وزارة الدفاع الهندية والبنتاغون بغية توسيع التعاون في مجال الدفاع والتبادلات بين القوات العسكرية. وفي العام 2005، تم تحديث المحضر المتفق عليه وتوسيعه إلى "إطار جديد لعلاقات الدفاع الهندية-الأمريكية" لمدة عشرة أعوام. ومهّدت هذه الاتفاقيات الطريق لتعاون سياسي وعسكري أعمق (Malik 2007). وألزمت اتفاقية التعاون في مجال الأمن البحري للعام 2006 البلدين بالتعاون في حماية التدفق الحر للتجارة ومعالجة التهديدات التي تواجه الأمن البحري (Kronstadt 2008: 46).

وتعدّ مناورات مالابار Malabar البحرية السنوية التي استُهلّت في العام 1992، خير مثال على الشراكة المتعززة. وتم تعليق هذه المناورات في العام 1998 في إثر تجارب الأسلحة النووية الهندية، لكنها استؤنفت في العام 2002 بعد هجمات 11/ 9 التي أدت إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة الأمريكية لدور الهند الرئيسي في الأولويات الاستراتيجية الأمريكية. ووفقاً لتقرير صادر عن مركز بحوث الكونغرس حول العلاقات الهندية-الأمريكية، كانت هذه المناورات العسكرية المشتركة عديدة وغير مسبوقة (Kronstadt 2008: 1). وقد زادت مناورات مالابار الثنائية في بحر العرب من حيث التطور والتعقيد على مر الزمن، حيث شملت مناورة العام 2007 وحدات من أستراليا، واليابان، وسنغافورة، وأجريت للمرة الأولى في خليج البنغال على مقربة من مضيق ملقا.

وبدأت سلسلة المناورات الحربية "كوب إنديا" Cope India، التي تشمل القوات الجوية في البلدين، في العام 2004 وأتاحت للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة أن تتفاعل في مناورات يتنافس فيها طيارو مقاتلات إف-15 مع طياري طائرات سوخوي-30 الهندية

الروسية الصنع وطائرات ميراج 2000 الفرنسية. ويتم أيضاً إجراء المناورات التي يشارك فيها الجيش والقوات الخاصة بشكل منتظم. فعلى سبيل المثال، أجريت في العام 2002 ست مناورات عسكرية مشتركة. وفي العام 2003، شملت المناورات الثنائية مناورة مشتركة لسلاح الجوّ في ألاسكا Alaska، ومناورة مشتركة للقوات الخاصة لمكافحة التمرد في ميزورام Mizoram، ومناورة مشتركة مع القوات الخاصة الأمريكية والقوات الخاصة [الكوماندوز] الهندية في جامو وكشمير Jammu and Kashmir، ومناورة بالمدفعية البعيدة مع مشاة البحرية [المارينز] الأمريكية. وهذه المناورات، التي تشمل كلا الجيشين، لاتزال متواصلة (Walker 2006).

وثمة نتيجة أخرى لتعزيز العلاقات الهندية-الأمريكية تتمثل في المبيعات العسكرية. ففي العام 2005، اشترت الهند السفينة الأمريكية ترينتون *Trenton* (أعيدت إلى الخدمة باسم جَلاشوا *Jalashwa* INS) بـ44 مليون دولار. وفي العام 2008، اشترت الهند ست مروحيات نقل هيركوليس Hercules من طراز C-130J بقيمة مليار دولار. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية للفوز بعقد هندي لـ126 طائرة مقاتلة متعددة الأدوار جديدة في صفقة محتملة قيمتها 10 مليارات دولار (Kronstadt 2008: 48).

وتجمع الشراكة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية بين "ديمقراطيتين متنافرتين" سابقاً (Kux 1992) في اصطفاف مشترك للاستراتيجية والغاية، وذلك لتحقيق أهداف جيوسياسية متعددة: مكافحة قوى الإرهاب في الجوار الجنوبي المضطرب في آسيا، والتعاون لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي؛ وضمان سلامة الملاحة عبر نقاط الاختناق في المحيط الهندي؛ وليس آخراً، التحوّط ضد صعود دولة صينية تصحيحية. وأكد روبرت بلاكويل Robert Blackwill، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض حديثه في كولكاتا Kolkata بالهند، أن "العلاقات الوثيقة والتعاونية" مع الهند ستستمر على المدى البعيد نظراً إلى تقارب "القيم الديمقراطية والمصالح القومية الحيوية". وأوجز ثلاثة أهداف رئيسية مشتركة: تعزيز السلام والحرية في آسيا؛ ومكافحة الإرهاب الدولي؛ والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (Blackwill 2002).

لكن المواءمة بين الأهداف لا تعني تطابق الغرض في كل المجالات. فالبلدانِ يختلفان في نهجهما تجاه العراق وإيران، وغالباً ما يجدان نفسيهما على طرفي نقيض في المفاوضات التجارية. أضف إلى ذلك أن تطلعات الهند للحصول على مكانة القوة الكبرى تعني أن نيودلهي لن ترضى أبداً بموقع الشريك الصغير لأمريكا، كما لن ترضخ الهند بالانضمام إلى أي تجمع علني مناهض للصين. ولذلك، فإن تحوّل الشراكة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحالف ليس وارداً البتة، ولن يحدث إلا في حالات الضرورة القصوى رداً على صين تصحيحية بشكل علني، خصوصاً إذا اختارت بكين تدابير علنية أو سرية لتأكيد مطالبها الإقليمية المتنازع عليها مع الهند.

وبعد انخراط وجيز ومكثَّف في العام 1992، وعلاقات جيدة خلال معظم تسعينيات القرن العشرين، أضحت العلاقات الروسية-الأمريكية مضطربة. ومع أن البلدين كانا قد وقّعا عدة اتفاقيات للحد من الأسلحة الاستراتيجية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، توقف الزخم الإيجابي في العلاقات بسبب تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيها موسكو أنها معادية لروسيا. وقد أدى توسع حلف الناتو، والتدخل العسكري في البلقان بقيادة الناتو، وبرنامج الدفاع الصاروخي، ودعم الثورات الملونة في أوراسيا، والانتقادات العلنية لتراجع الديمقراطية في روسيا، إلى تعكير العلاقات الثنائية. ولم تكن الجهود المبذولة لإدماج روسيا بالحظيرة الغربية، من خلال مجلس الناتو-روسيا الذي أنشئ في العام 2002، كافية للتغلب على تركات الحرب الباردة المتمثلة بانعدام الثقة. وبعد أحداث 11/ 9 مباشرة، انتقل البلدان نحو شراكة استراتيجية مهّدت الطريق لإدخال وجود عسكري أمريكي إلى آسيا الوسطى. لكن تلك المرحلة لم تستمر طويلاً، فبحلول الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، كانت العلاقات قد توترت بشكل كبير.

وتزامن هذا التراجع في العلاقة مع تزايد ثروات روسيا الاقتصادية بشكل كبير. ففي النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أذكى ارتفاع أسعار النفط

بشكل حاد معدلات نمو سنوية مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، مما أتاح لموسكو سداد ديونها الخارجية والاستثمار في مجال التحديث العسكري. وعلى الصعيد الأمني، بعد الحملات العسكرية الدموية في الشيشان، تم من جديد إدماج تلك الجمهورية في الحظيرة الروسية. وعلى هذه الخلفية، أعاد الرئيس بوتين تأكيد دور روسيا المتميز في أوراسيا وآسيا الوسطى، وعبّر عن اعتراضات قوية على سياسة أمريكا تجاه روسيا، والتي تركزت على انتقاد عيوب الديمقراطية والتلميح ببسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

وأشار الرئيس بوتين، في خطاب ألقاه أمام الجمعية الاتحادية الروسية في إبريل 2005، إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي "أكبر كارثة جيوسياسية" في القرن العشرين (Bhadrakumar 2006). وقد تم تصميم السياسة الخارجية لروسيا في عهد بوتين لوضع البلاد مرة أخرى على طريق قوة كبرى ذات نفوذ جيوسياسي واضح في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي وأبعد. وفي وقت لاحق، في خطاب ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في فبراير 2007 في مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين حول السياسة الأمنية، انتقد بشدة النموذج الأحادي القطبية، الذي قال عنه إنه "مَعيب" لأن عالَماً لا توجد فيه سوى سيادة واحدة هو عالم "خبيث". وقال إن روسيا "كانت تُلقَّن باستمرار دروساً في الديمقراطية" من قبل أولئك الذين تسببت "أفعالهم الأحادية واللاشرعية في كثير من الأحيان" بـ"مآسٍ إنسانية جديدة"، وخلقت "بؤر توتّر جديدة". وأضاف أن توسع الناتو مثّل "استفزازاً خطيراً" ألحق الأذى بمستوى الثقة المتبادلة، وخلق "خطوطاً وجدراناً فاصلة جديدة" (Putin 2007c).

لقد حجبت هذه الاختلافاتُ المجالاتِ العديدة التي تشاطرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مصالح مشتركة – الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومواجهة ومكافحة الإرهاب، ووقف مد الأصولية الإسلامية، وغير ذلك – وانخرطتا في مشاورات متكررة. ففي اجتماع عقد في سوتشي Sochi في

إبريل 2008، حاول الرئيسان بوش وبوتين تجاوز الحرب الكلامية بالتوقيع على إعلان إطار عمل استراتيجي يلزم كلا الجانبين بالتعاون لتعزيز الأمن في مواجهة التهديدات الجديدة والناشئة؛ ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ومكافحة الإرهاب العالمي؛ ودفع التعاون في مجال الاقتصاد والطاقة (Fried 2008). ولكن، في حين أقرّ مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية والأوراسية في شهادته في مايو 2008 أمام لجنة الأمن والتعاون في أوروبا بأن روسيا بلد "أكثر حرية بكثير" مما كان عليه الاتحاد السوفيتي، فإنه جادل بأن هذا معيار مقارنة بائس، وأعرب عن قلقه من تدهور حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية (Fried 2008).

وبعد قيام روسيا بغزو جورجيا في أغسطس 2008، رداً على العمليات العسكرية للجيش الجورجي في تسخينفالي Tskhinvali، عاصمة أوسيتيا الجنوبية، التي اعتقد الروس أنها تمت بدعم ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية، تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل حاد (Smolchenko 2008). وقدّمت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، سرداً مملاً للتصرفات الروسية قائلة إنها "تنسجم مع نمط من السلوك يزداد سوءاً"، وعدّدتها بأنها:

> ترهيب روسيا لجيرانها ذوي السيادة، واستخدامها النفط والغاز سلاحاً سياسياً، وتعليقها من جانب واحد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وتهديدها باستهداف الدول المسالمة بالأسلحة النووية، وبيعها الأسلحة إلى دول وجماعات تهدّد الأمن الدولي، واضطهادها... الصحفيين الروس، والمنشقين، وغيرهم (Secretary Rice 2008).

وفسّر وزير الدفاع غيتس غزو روسيا لجورجيا في العام 2008 بأنها محاولة من موسكو لإعادة تأكيد صدارتها في منطقة القوقاز وأوروبا الشرقية، لكنها ليست، كما كانت عليه الحال إبان الحرب الباردة، "حملة للهيمنة على العالم" (Media Roundtable 2009). وتصطدم طموحات روسيا لإعادة فرض النفوذ في أوراسيا وآسيا الوسطى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في الحفاظ على نفوذها الآخذ في التوسع في

تلك المناطق وتعزيزه. وتعرقل هذه المنافسة الجيوسياسية تطوير العلاقات الأمريكية-الروسية على نحو أعمق.

وهكذا، على الرغم من اللهجة الوعظية في البيان الأمريكي-الروسي المشترك لشهر إبريل 2009، الذي وقعه الرئيسان ميدفيديف وأوباما "لتجاوز عقليات الحرب الباردة ورسم بداية جديدة في العلاقات"، فإن الاختلافات الكامنة في المواقف الجيوسياسية للبلدين ستجعل من الصعب إنجاح العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، في غياب التسليم الأمريكي بشرعية دور روسيا المحوري في أوراسيا وآسيا الوسطى، أو الاستسلام الروسي للتعدي الأمريكي أو الصيني في هذه الأمكنة (Joint Statement Medvedev/Obama 2009). وعقب الاجتماع بين الرئيسين أوباما وميدفيديف، صرّح سيرغي لافروف Sergei Lavrov، وزير الخارجية الروسي، قائلاً: "نتمنى على الولايات المتحدة الأمريكية وأي دولة أخرى ليست من هذه المنطقة [أوراسيا] أن تسعى إلى تحقيق مصالحها، وذلك باستخدام أساليب مفهومة، وشفافة، ومشروعة. فنحن لا نريد ممارسة ألعاب جيوسياسية على هذه الأراضي" (Lavrov 2009a).

ولتعزيز المرونة الجيواستراتيجية، مدّ القادة في بكين، وموسكو، ونيودلهي، أيديهم أيضاً إلى الدول الأوروبية واليابان، في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تعريف علاقاتها مع حلفاء الحرب الباردة في أوروبا وآسيا وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، تثني وثيقة الاتحاد الأوروبي الرسمية الخاصة بالسياسة الخارجية على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمثل "الصلات الأقوى" الراسخة "في صلب علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية"، والمستندة إلى القيم المشتركة، والتجارة الضخمة وتدفقات الاستثمار عبر المحيط الأطلسي، وفي معظم الحالات، تفرضها المصالح المشتركة (EU in the World 2007).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية توسيع الناتو للمساعدة على مأسسة قيم الديمقراطية والسوق في بلدان الكتلة السوفيتية السابقة وإدماجها في التحالف الغربي.

ومع اليابان، عمّقت الولايات المتحدة الأمريكية "علاقتها الخاصة"، وضاعفت كثيراً الجهود الأمنية التعاونية المصمَّمة "لتكييف التحالف مع البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية المتغيرة"، وللحفاظ على دورها المهم من حيث هي "مرتكز للاستقرار الإقليمي" (Security Consultative Committee 2005).

وفيما يتصل بجهود الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى شركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي بشكل أعم، أعقبت أول مناورة بحرية مشتركة على الإطلاق بين الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، في أغسطس 2007، المناورات البحرية بين الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا، وسنغافورة، والهند (في إطار سلسلة مالابار المشار إليها آنفاً) في خليج البنغال في سبتمبر 2007. وسعت "المبادرة الرباعية" التي اقترحها أول مرة شينزو آبي، رئيس الوزراء الياباني، إلى الاستفادة من الجهود البحرية التعاونية، التي تم تطويرها تحت رعاية "المجموعة الرئيسية" المكوّنة من الدول الأربع، في تنسيق وإدارة جهود الإغاثة بعد كارثة تسونامي الآسيوية في ديسمبر 2004 (Armitage and Nye 2007: 24). وحظيت هذه الخطوة، التي سعت إلى الجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا، والهند، ضمن تجمّع غير رسمي لديمقراطيات في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بدعم قوي من الولايات المتحدة الأمريكية حين التقى المسؤولون من الدول الأربع بشكل غير رسمي في أثناء اجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا في يناير 2007 في مانيلا.

وفي حين صُمّمت هذه الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المتعددة في منطقة آسيا-المحيط الهادي، فإن إمكانية إقامة شراكة مستقبلية مناهضة للصين، في طور التشكيل، أثارت انتقاداً فورياً من جانب الصين (Yan 2007). لكن هذه المبادرة لم تصل إلى مرحلة التشكّل. وأدى رحيل آبي من منصبه رئيساً لوزراء اليابان؛ ومجيء كيفن رود Kevin Rudd صديق الصين، بدلاً من جون هوارد John Howard، رئيساً لوزراء أستراليا، بالإضافة إلى عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والهند، بشكل خاص، في استعداء الصين، إلى تقليص الاهتمام

بفكرة "قوس الحرية والازدهار" (Aso 2006). لكن هذه المبادرة سلطت الضوء على احتمال التقسيم المستقبلي على امتداد علاقة "القيم" بين الكيانات السياسية التعددية والاستبدادية في منطقة آسيا الأوسع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعقيد احتمالات التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية.

وعمل احتمال حدوث اصطفاف بين ديمقراطيات دول المحيط الهادي، حتى لأغراض حميدة لا يمكن للصين فيها، وفق طبيعة عمل منظومتها السياسية، المطالبة بالعضوية فيها، إلى جعل بكين تغيّر اتجاه علاقتها مع اليابان بعيداً عن الضغائن التي شابت علاقاتها المتبادلة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى منتصفه. ولهذه الغاية، شكّلت دعوة بكين رئيسَ الوزراء الياباني آبي لزيارة الصين في أكتوبر 2006 الخطوة الأولى في إصلاح العلاقات المتوترة، وأتاحت للصينيين فرصة التعبير عن رأيهم بأهمية استخدام روح "الماضي مرآةً للتقدم نحو المستقبل". وفي المقابل، عبّر رئيس الوزراء آبي عن "أسفه العميق" لأن اليابان سببت في الماضي أضراراً ومعاناة هائلة لشعوب البلدان الآسيوية. وحاول إقناع محادثيه بضرورة جعل علاقتهم السياسية تتماشى والتبادل الاقتصادي القوي بينهما، ودفع العلاقات بين الصين واليابان إلى "مستوى أعلى" (Press Conference by Prime Minister 2006).

وفي العام 2008، أصدر الرئيس هو جينتاو ورئيس الوزراء ياسو فوكودا Yasuo Fukuda بياناً مشتركاً يلزم البلدين بتعزيز "علاقة مفيدة للطرفين على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة" (Joint Statement Japan/China 2008). وبعد بضعة أشهر، ألمح تارو آسو Taro Aso، رئيس الوزراء الياباني، إلى المركزية والتعقيدات الكامنة في العلاقة الصينية-اليابانية حين أشار إلى أنه على الرغم من الرأي الإيجابي المتدنّي الذي يكنّه شعبا البلدين بعضهما لبعض، فإن بكين وطوكيو "لا غنى لإحداهما عن الأخرى"، وأضاف أن "المنافسة السليمة والتعاون النشيط" يشكّلان الأسس لـ"علاقة مفيدة" (Aso 2008). وفي يناير 2009، عقد الجانبان "حواراً استراتيجياً" تضمَّن مناقشة

"صريحة" للقضايا الثنائية والإقليمية، التي يُفترض أنها شملت مخاوف اليابان من ادعاءات الصين بتبعية جزر سينكاكو Senkaku لها، والتحديات البحرية الصينية في بحر الصين الشرقي. هذا وإن أعباء اليابان التاريخية، بالإضافة إلى النزعة القومية الموتورة للصين، والمطالبات الإقليمية والبحرية المثيرة للجدل، تجعل العلاقات الصينية-اليابانية في أحسن الأحوال تسوية مؤقتة بين المتنافسين، على الرغم من وجود علاقات اقتصادية قوية بينهما.

وبعد تجميد الاتحاد الأوروبي للعلاقات مع الصين وفرض حظر على توريد الأسلحة، رداً على القمع في حادثة تيانانمين، في يونيو 1989، بدأ العملية البطيئة لإعادة العلاقات في أكتوبر 1990. وبحلول العام 1992، تم تطبيع العلاقة، لكن الحظر المفروض على الأسلحة ظل سارياً. وقد صيغت العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، التي تحسنت بمرور الوقت، في إطار شراكة شاملة في العام 1998. ثم في أكتوبر 2003، أشار البيان الصحفي المشترك الصادر في قمة الاتحاد الأوروبي-الصين السادسة، التي عقدت في بكين للمرة الأولى، إلى طبيعة الشراكة الثنائية المتطورة **والاستراتيجية** (Joint Press Statement 2003). وفي العام 2007، بدأت بكين وبروكسل مفاوضات حول اتفاق شراكة وتعاون. ولكن، مادام أحد أهداف الاتحاد الأوروبي الرئيسية تجاه بكين لايزال يدعم "انتقال الصين إلى مجتمع مفتوح قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان"، فإن احتمال حدوث اضطراب في العلاقات لايزال قائماً (EU Relations with China 2009). فمثلاً، على الرغم من ضغوط بكين لرفع حظر الأسلحة المفروض عليها من الاتحاد الأوروبي ودعم مثل هذه الخطوة من دول الاتحاد الأوروبي الكبرى، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال تعرضت لانتكاسة خطيرة بسبب قمع الصين للمتظاهرين في التبت قبل وخلال أولمبياد بكين في العام 2008.

ويُعزى تعقيد علاقة روسيا مع اليابان إلى النزاع الإقليمي الذي لم يُحلّ والذي يدور حول سلسلة جزر كوريل الجنوبية Kurile (الأراضي الشمالية). وواصلت هذه القضية تعكير صفو العلاقات السياسية حتى مع تحسن التعاون الاقتصادي وفي مجال الطاقة. في

غضون ذلك، حوصرت علاقة موسكو مع الاتحاد الأوروبي بسبب الخلافات حول ما ينظر إليه في أوروبا على أنها سياسة روسيا الإمبريالية الخارجية الجديدة تجاه دول في أوراسيا والمخاوف الأوروبية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وتقلل هذه القضايا تأثير اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في العام 1994. ومن المفارقات أنه على رغم أن روسيا تعد نفسها قوة أوروبية وترى أن الاتحاد الأوروبي وروسيا يتشاطران عديداً من المصالح العالمية المشتركة، إلا أن محاولة الاتحاد الأوروبي حثّ موسكو للوفاء بالتزاماتها في مجالات حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية، في مجلس أوروبا Council of Europe، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، ومخاوف بروكسل من استغلال موسكو موارد طاقتها، غالباً ما تولّد توترات سياسية في العلاقة (EU Relations with Russia 2009 EU).

ووقّعت الهند والاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد في العام 2004. وتُلزم خطة العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والهند، التي وُضعت في العام 2005 وجرى تحديثها في العام 2008، الطرفين التعاون لتعزيز السلام والأمن الشامل، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتواصل الثقافي على المستوى الشعبي، والتعاون في مجال البحوث والتقانة (India-EU Strategic Partnership 2008). وجرت مأسسة حوار استراتيجي بين الاتحاد الأوروبي والهند في مايو 2006؛ وعقد الطرفان منذ ذلك الحين محادثات منتظمة حول القضايا الأمنية. ولا تنوء الشراكة بين الهند والاتحاد الأوروبي بأنواع المسؤوليات والالتزامات على امتداد بُعد "القِيَم" الذي يعوق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وبين الاتحاد الأوروبي والصين. وكما جاء في خطة العمل المشتركة، "تتشاطر الهند والاتحاد الأوروبي، بوصفهما أكبر الديمقراطيات في العالم، قيماً ومعتقدات مشتركة تجعل منهما شريكين طبيعيين، وعاملَي استقرار في النظام العالمي الحالي" (India-EU Strategic Partnership 2008).

وبالمثل، تتميز العلاقات السياسية بين الهند واليابان بأنها متينة. فابتداء بزيارة رئيس الوزراء موري Mori نيودلهي في العام 2000، أدت لقاءات القمة السنوية بين الهند واليابان

إلى توقيع شراكة استراتيجية ثنائية وعالمية في ديسمبر 2006. وفي أثناء الزيارة التي قام بها مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، إلى طوكيو في أكتوبر 2008، وافق البلدان على تعزيز هذه الشراكة أكثر وقاما بتوقيع "إعلان مشترك حول التعاون الأمني" يُلزم البلدين المشاركة في تبادل المعلومات وتنسيق السياسات حيال القضايا الإقليمية والعالمية، والتعاون في جهود مكافحة الإرهاب وضمان الأمن البحري، والدخول في حوار أمني شامل ومنتظم (Japan-India Relations 2008).

وعلى الرغم من الحِيل الجيوسياسية الثنائية المعقدة والمتقاطعة التي توقع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الثانوية في آسيا وأوراسيا في شراكها، فإن جميعها تواجه تحديات مشتركة من ثالوث التهديدات من غير الدول: الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات. لكن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة هذه التحديات غالباً ما تُقوَّض بفعل ضرورات جيوسياسية وجيواقتصادية.

التنافس الجيواقتصادي

في العام 1978، سعت الصين في عهد دينغ شياو بينغ إلى تحقيق مكانة لبكين في نظام اقتصادي دولي تشكَّل بعد الحرب العالمية الثانية بفعل أفضليات أمريكية ليبرالية، وهو نظام حصدت فيه الاقتصادات المتقدمة الغربية النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتدفقات التجارية والاستثمارية. وقد فُصِّل الإصلاح الاقتصادي بحيث يؤدي إلى خلق "اقتصاد سوق اشتراكي" ذي خصائص صينية من شأنها وضع الصين على الخريطة الاقتصادية العالمية. ويشرح صامويل كيم قائلاً: "بالنسبة إلى دينغ، تم تعريف القومية الصينية والعولمة من منطلق أخلاقي، بحيث يتمم كل منهما الآخر: ما يسمى بنهج 'الإمساك بكلتا اليدين'"، حيث تلقّفت الصين العولمة الاقتصادية لتنعم بالازدهار، وفي الوقت نفسه قمعت التأثيرات المفسدة الناجمة عن العولمة الثقافية (2006: 279). وفي أواخر العام 2009، شدد وزير الخارجية يانغ جيه تشي على أن الهدف الأسمى

للدبلوماسية الصين هو "بذل كل جهد ممكن لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مطردة وسريعة في الصين" (Foreign Minister Yang Jiechi 2009).

وعادت سياسة "الانفتاح" على الصين بمكاسب اقتصادية هائلة تمثلت بالصادرات المزدهرة والتدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى مضاعفة أرقام نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي المتوسط على مدى عشرات السنين. وهكذا، استطاع جيانغ زيمين الدفاع عن طلب الصين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على أنه "قرار سياسي استراتيجي من جانب الحكومة الصينية في ظل وضع العولمة الاقتصادية" (S. Kim 2006: 287). لكن السعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية كان جزءاً لا يجتزأ من هذه الحركة الرامية إلى الانضمام إلى قاطرة العولمة. ومارست الصين رقابة محكمة على قيمة [عملتها] الرنمينبي RMB، التي أبقيت عمداً غير قابلة للتحويل. وأتاحت قيمة الرنمينبي المنخفضة بشكل مصطنع إغراق الأسواق الأجنبية، وخصوصاً الأمريكية، بالمنتجات الاستهلاكية الصينية، وشجّعت الاستهلاك المفرط، مما أدى إلى تضخم العجز التجاري الأمريكي مقابل الصين. واستخدم طوفان احتياطي النقد الأجنبي في الصين لتمويل الدَّين الحكومي الأمريكي من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية (Samuelson 2009).

ومنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، استخدمت عضويتها في تلك المنظمة لدعم عديد من الأهداف الاقتصادية: تعزيز استراتيجية تجارية تهدف إلى إنشاء أسواق لصادراتها وتنويعها؛ وتصوير نفسها عالمياً جسراً للعالم الثالث؛ وتوسيع دورها لاعباً اقتصادياً كبيراً (Pearson 2006: 263). ووضعت الصين نفسها في موقع البطل المدافع عن مصالح الدول النامية ومن حيث هي مركز نفوذ اقتصادي وسياسي على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية المستهترة اقتصادياً واللامسؤولة مالياً. وفي كلا الموقعين، برهنت بكين بقوة على أن الصين قوة اقتصادية وسياسية رائدة جديرة بأن تشغل مكاناً مهماً على طاولة العالم، لا تسبقها إلا القوة العظمى المهيمنة، ولكنها قوة آخذة في التراجع.

ومع قيام الأزمة المالية العالمية في العام 2008 بإضعاف استراتيجية بكين الاقتصادية المصمَّمة بعناية، أشار وزير الخارجية يانغ إلى أولويتين صينيتين رئيسيتين: الأولوية الأولى، التأكد من أن ردود الأفعال على الأزمة المالية خدمت أهداف الحفاظ على النمو الاقتصادي، ورفاهة الشعب الصيني، والاستقرار في الصين؛ والأولوية الثانية، المشاركة النشيطة في المنتديات والملتقيات المتعددة الأطراف في العام 2008 للدفع من أجل إقامة نظام دولي "أكثر عدلاً وإنصافاً". وربط يانغ بشكل لا لبس فيه شرعية النظام وبقاءه (الاستقرار في الصين) بالنمو الاقتصادي القوي (رفاهة الشعب الصيني). وكان من المتعذر التمييز بين المصالح القومية وأمن النظام. وكذلك، سوف تُستخدم الدبلوماسية المتعددة الأطراف أداةً لتحقيق مصالح الصين. ورداً على سؤال من مراسل وكالة أنباء أسوشيتد برس Associated Press، الذي سأل عن القيادة الصينية إن كانت تعتقد أن سوء التخطيط والسياسات غير المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت شرارة الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وافق يانغ جيه تشي، وزير الخارجية، على أن مثل هذا الوصف "حكم منطقي"، لكن بكين كانت "مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى" و"استخدام أصول النقد الأجنبي في الصين" لضمان "الأمن، والسيولة، وزيادة القيمة". وبعبارة أخرى، ستدفع الصين بنشاط لتطبيق تدابير من شأنها حماية قيمة احتياطياتها الكبيرة من الدولار (Foreign Minister Yang Jiechi 2009).

واقترح تشو شياو تشوان Zhou Xiaochuan، محافظ البنك المركزي الصيني، استبدال الدولار من عملة العالم الدولية الكبرى إلى عملة احتياطية دولية "ذات سيادة فائقة" تكون "منفصلة عن الدول الفردية"، ومن شأنها أن تبقى مستقرة على المدى البعيد، وتكون خالية من "العيوب الكامنة والناجمة عن استخدام العملات الوطنية القائمة على الائتمان". لكن تشو أقرّ أن مثل هذه "المبادرة الجريئة" سوف تستغرق وقتاً طويلاً. وفي هذه الأثناء، اقترح بأن يتم توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة SDR من صندوق النقد الدولي، التي وُضعت في العام 1969 بهدف "التخفيف من المخاطر الكامنة في العملات

الاحتياطية ذات السيادة" (2009). بيد أنه وكما أشار الاقتصادي روبرت صامويلسون Robert Samuelson، لحلّ المشكلة، يتعين على دول مثل الصين أن "تحدّ من النمو الذي تقوده الصادرات والذي غذى اضطرابات النظام [المالي القائم على الدولار]". وقال إن الصين عمدت بدلاً من ذلك إلى زيادة التخفيضات على الصادرات، والانخراط في عمليات تبادل عملة الرنمينبي مع شركاء تجاريين بهدف "تحفيز الطلب على السلع الصينية"، حيث "أوقفت الارتفاع البطيء في سعر صرف الرنمينبي". واختتم صامويلسون قائلاً إن الصين "تبدو مرتاحة لدفع عجلة اقتصادها على حساب بلدان أخرى"، وجادل أن الاقتراح الذي طرحه تشو، لجهة البحث عن بديل للاقتصاد الدولي القائم على الدولار، بمنزلة خطوة "سياسية" لتسويغ "السلوك الافتراسي" (2009).

وجاء "التغير المنهجي"، البطيء والمتردد، للهند في العام 1991 نحو "نظام اقتصادي موجَّه إلى الخارج" على خلفية أزمة في ميزان المدفوعات (Nayar 2007: 135). فكان التحول الناتج في هوية الهند الاقتصادية عميقاً. وفي معرض التعبير عن وجهة نظر ليبرالية جازمة، أشار الباحث الهندي براتاب ميهتا Pratap Mehta إلى أن القادة الهنود خلطوا في الماضي "بين الحكم الذاتي والاكتفاء الذاتي، وبين السيادة والسلطة، وبين الاعتماد المتبادل وغياب الاستقلالية"، أما في فترة ما بعد العام 1991 فازداد "الاعتراف بحقيقة أنه كلما انخرطت الهند أكثر في الاقتصاد العالمي، نمت قوتها وأمنها". وأضاف أن "التجارة والاستثمار تشكّلان جماعات ضغط تحوّل العلاقات فيما بين الدول" (2007: 186). ووفقاً لنايار، في حين قلّل التكامل الاقتصادي معدلات الفقر بشكل ملحوظ وخفف من عدم الاستقرار الاجتماعي، فإن ثمار العولمة التي أتاحت لحزب بهاراتيا جاناتا التباهي بـ"الهند المشرقة" لم تصل إلى جميع شرائح الشعب الهندي؛ الأمر الذي لعب دوراً في هزيمة الحزب في انتخابات العام 2004 (2007). أما "الهند الأخرى" فهي هند الفقر ونقص التعليم وسط شريحة كبيرة من السكان، والتحديات البيئية، والبنية التحتية المزرية، والفساد الرسمي، وانعدام الكفاءة البيروقراطي، والمصالح الشخصية، والأحزاب اليسارية التي تعمل ككابح للعمليات الاقتصادية. والتحدي بالنسبة إلى الهند هو ما إذا

كان يمكن "للهند الدينامية" الارتقاء بـ"الهند الأخرى" بنجاح على المدى البعيد (Macdonald 2006).

وفي مقابلة مع مراسلين من صحيفة **فاينشال تايمز** *Financial Times* في مارس 2009، أكد مانموهان سينغ، رئيس الوزراء الهندي، التزام الهند بالتحرير الاقتصادي، مشيراً إلى أنه منذ العام 1991، فإن أياً من الحكومات "لم تجرؤ على قلب مسار الإصلاح الذي بدأناه [سينغ بصفته وزيراً للمالية آنذاك]". وأيّد مزايا الديمقراطيات على أنظمة الحزب الواحد في تعزيز الإصلاحات على المدى البعيد. وفي حين كرّر دعمَ التحرير الاقتصادي، أشار إلى سجل حكومته في زيادة التمويل المخصص للتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، وتحدّث عن التزام الهند باقتصاد مختلط وبخلق "رأسمالية لها وجه إنساني". كما أشار إلى أن التنظيم المالي الحذر قد أبقى النظام المصرفي في الهند سليماً و"غير ملوّث... بالأصول السامة". على أن معدل النمو في الهند، كما أضاف، سيتباطأ نتيجة الأزمة. وبالتالي، عمدت الحكومة الهندية إلى زيادة العجز المالي حافزاً للتعويض عن انخفاض الصادرات وتدفقات رأس المال الدولي. وحذّر من النزعة الحمائية Protectionism قائلاً إن للبلدان جميعاً مصلحة مشتركة في الحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح يوفّر "بيئة للأسواق الناشئة لزيادة تفاعلها مع العالم من خلال التجارة والاستثمار"، بيئة تكون مؤاتية.

وحين سئل سينغ إن كانت الهند تؤيد الموقف الصيني حيال فشل النظام النقدي العالمي والحاجة إلى أصل احتياطي جديد بدلاً من الدولار، أشار إلى أنه لما كان أي نظام جديد ينطوي على قضية سياسية وليست "تقانية" بحتة، فإنه لا يمكن التوصل إلى حلّ إلا على المدى البعيد، لأن القدرة على إصدار المال مؤشر على القوة الوطنية، التي ما من دولة يمكن أن تتخلى عنها طوعاً. ودعا في أثناء ذلك إلى زيادة تدفق الموارد من المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الاقتصادات الناشئة التي كانت أكثر عرضة لتوقّف تدفقات رأس المال وانخفاض الطلب على الصادرات. ومع أن الهند لم تكن في حاجة إلى تمويل صندوق النقد

الدولي، فإن نيودلهي كانت مستعدة، وفقاً لسينغ، للمساهمة في موارد صندوق النقد الدولي "وفقاً للمقدار المطلوب بما يعكس إعادة توازن الحصص... لصالح البلدان النامية" .(Lamont et al. 2009)

وأتاح دخول روسيا المبكر اقتصاد السوق، مسترشدة بـ"العلاج بالصدمة" والخصخصة السريعة لأصول الدولة، لحفنة قليلة من رجال الأعمال تحقيق الربح من خلال بيع موارد البلاد بثمن بخس. بيد أنه بالنسبة إلى المواطنين العاديين، فإن دخول العالم المعولَم كان شاقاً. وخلال رئاسة يلتسين، سجلت مؤشرات الاقتصاد الكلي في روسيا الحيوية انخفاضاً محفوفاً بالمخاطر. وعزّز ضعف قدرة الدولة المتسارع في المركز شعوراً بغياب القانون يحاكي إلى حد ما الحريات الديمقراطية. وعمل الفسادُ المتفشي، وعدمُ كفاية الحماية القانونية والأمنية لرأس المال الاستثماري على الحد من قدرة روسيا على جذب تدفقات رأس المال الأجنبي الوافد. وأنهى هجوم المضاربة على الروبل الروسي وانهيار العملة في العام 1998 مرحلة مبادرات التحرير الاقتصادي القوية.

وبإعادة تأكيد سلطة الدولة، واعتماد نظام سياسي أطلق عليه الرئيس بوتين "الديمقراطية السيادية"، تم تقليص كثير من الحريات الديمقراطية. وأعيد تأميم شركات النفط والغاز التي جرت خصخصتها سابقاً، إلى جانب صناعات رئيسية أخرى. واستندت الخطوة الأخيرة إلى مفهوم، يحبّذه بوتين، ألا وهو خلق "أبطال وطنيين" لحماية مصالح البلاد الاستراتيجية والسياسية. ففي عهد بوتين، تم تهميش الليبراليين الجدد، واتخذت سياسات روسيا الخارجية منعطفاً جيواقتصادياً حاداً حيث أصبحت السياسة الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف الأمن القومي. وفي الحديث عن عهد بوتين، قال الخبير الاقتصادي الروسي فلاديسلاف إينوزيمتسيف Vladislav Inozemtsev إنه "ما من دولة أخرى الحكومة ممثَّلة فيها على نطاق واسع في مجالس إدارات كبرى الشركات، وما من مكان آخر تؤدي مشاركة الدولة فيه في شركة ما إلى جعلها أقل شفافية وأقل عرضة للمحاسبة أمام المساهمين الآخرين" (2009: 43).

وشكّلت صادرات النفط والغاز 60٪ من إجمالي صادرات روسيا، لكنها لم تمثل سوى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Kotkin 2008: B11). وفي حين سخّر بوتين موارد الطاقة في روسيا لخدمة الأهداف الجيوسياسية والجيواقتصادية للبلاد، وقعت نزاعات متكررة مع بيلاروسيا وأوكرانيا حول تسعير الغاز. وأثّرت هذه الخلافات بشكل غير مباشر في أسواق "التكرير والتسويق والتوزيع" في أوروبا عبر توقّف إمدادات الغاز، مما أدى إلى احتكاكات مع الدول المجاورة والدول الغربية على السواء. وإذا ما نظرنا إليها من خلال (فلتر) ماضي روسيا الإمبراطوري، فقد عنَت الرؤية الجيوسياسية والجيواقتصادية للطاقة في أوراسيا أن مبادرات موسكو المشروعة كان يُنظر إليها غالباً بوصفها مؤشرات على طموحات توسعية. وهكذا، حين كشفت موسكو عن خطط في العام 2003 لتطوير طرق بديلة لخطوط الأنابيب (خط أنابيب الغاز الأوروبي الشمالي) إلى الأسواق في أوروبا، لم يحظَ الإعلان بترحيب جيد في عديد من العواصم الأوروبية. وبالمثل، أثار قرار موسكو وقف دعم سعر الغاز لأوكرانيا بـ3-5 مليارات دولار سنوياً اتهامات الغرب لها بأنها تمارس ليّ الذراع على نحو جائر، على الرغم من أن الزيادة إلى 220 دولاراً لكل ألف متر مكعب تبقى أقلّ من المتوسط الأوروبي البالغ 250 دولاراً (Solovyev 2008: 300).

ومن العام 2004 وحتى أواخر العام 2008، ساعد ارتفاع أسعار الطاقة على زيادة أرباح روسيا من مبيعات الطاقة وتعزيز صورة موسكو على المسرح العالمي. فبامتلاكها أكبر احتياطيات الغاز في العالم إلى جانب احتياطيات هائلة من النفط، أصبح اهتمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع أساسياً. وتعاونت شركة غازبروم Gazprom المحتكرة لقطاع الغاز في روسيا مع شركة توتال Total الفرنسية وستات أويل هيدرو StatoilHydro النرويجية لتطوير حقل شتوكمان Shtokman في مشروع بـ20 مليار دولار. كما استثمرت شركة توتال في حقلين نفطيين روسيين. أما أكبر مساهم أجنبي في شركة غازبروم فهي مجموعة إيون Eon الألمانية للطاقة. وتعاونت غازبروم وإيون مع شركة باسف BASF الكيماوية [الألمانية] لمدّ خط أنابيب بحر البلطيق بكلفته البالغة 6.6 مليارات دولار. وشاركت إيون وباسف أيضاً في استثمارات تعاونية أخرى مع شركة

غازبروم. وكما أشار هاريس Harris فإنه "على الرغم من وجود تيار قومي قوي منتشر في أوساط النخبة السياسية والفكرية الروسية، فإن الرأسماليين العابرين للحدود الوطنية، من أنصار مركزية الدولة ومن دعاة القطاع الخاص، يواصلون اندماجهم العالمي". وبالمثل، في حين يعمد الساسة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى "شجب القومية الروسية... تمضي الشركات قدماً في مجال الأعمال" (2009).

على أن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن انخراط روسيا في الاقتصاد العالمي جاء في المقام الأول بوصفها مورّداً للطاقة والموارد الطبيعية. ونتيجةً لدور روسيا المتنامي مورِّداً للطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، أدى انقطاع الإمدادات بسبب خلافات مع دول ثالثة مجاورة إلى خلق توترات. وبحدوث هذه النزاعات على خلفية الاستياء الروسي من اتساع النفوذ الأمريكي والأوروبي في أوراسيا، فقد اكتست صبغات جيوسياسية وجيواقتصادية. وكان من نتائج التوترات بين روسيا والغرب، حيال مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية، البطء الشديد في عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. فعلى الرغم من أن موسكو كانت قد تقدمت رسمياً للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية في العام 1993، فإن انضمام روسيا لم يكتمل بعد، مما ترك أحد أكبر الاقتصادات في العالم خارج هذه المنظمة المتعددة الأطراف. وفي مؤتمر صحفي عُقد في 4 إبريل 2009، عبّر الرئيس ميدفيديف عن الانزعاج لأن عملية انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية استغرقت زمناً طويلاً، مع أنه كان ينبغي الانتهاء منها منذ وقت طويل (Press Statements 2009).

وتأتي سياسات إمدادات الطاقة لتُضاف إلى سياسات الطلب على الطاقة، مما زاد من حدة المنافسة الجيواقتصادية بين مستهلكي الطاقة. وتواجه عقود الطاقة العالمية الآجلة مشكلات عديدة: فهناك الطلب المتنامي باستمرار، والتقلبات السياسية في عديد من المناطق المنتجة للطاقة، وارتفاع التكاليف الأولية المصاحبة لاكتشاف حقول النفط والغاز، والتطوير، والبنية التحتية الخاصة بالنقل (خطوط الأنابيب، ومرافئ التحميل، ومصافي

التكرير). وقدّرت وكالة الطاقة الدولية IEA أن الهند والصين، "نظراً إلى استمرار نموهما الاقتصادي القوي"، ستشكلان "ما يزيد على نصف الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة الأولية بين العامين 2006 و2030". وكان من المتوقع أن تأتي أربعة أخماس الزيادة في الطلب العالمي على النفط من الصين، والهند، والشرق الأوسط. وأظهرت تقديرات وكالة الطاقة الدولية أنه مع كون موارد النفط والغاز ضخمة بما يكفي لتلبية العرض حتى العام 2030، إلا أن هذه الموارد تركّزت في "عدد صغير من البلدان والحقول"، وأنه قد لا تكون هناك "ضمانات" بأن هذه الموارد النفطية العالمية "سيتم استغلالها بسرعة كافية لتلبية مستوى الطلب [المتوقع]".

وقُدِّرت الموارد النفطية التقليدية القابلة للاستخراج (الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من حقول نفط مكتشفة) بنحو 3.5 تريليونات برميل، مع استغلال 1.1 تريليون برميل فقط منها حتى الآن. أما ثلث النفط الباقي والقابل للاستخراج فهو من مصادر غير مكتشفة حتى الآن، مع الاعتقاد بأن الكميات الأضخم موجودة في الشرق الأوسط، وروسيا، ومنطقة بحر قزوين. وبين تريليون إلى تريليوني برميل من موارد النفط غير التقليدية غير المطوَّرة كثيراً (الرمال النفطية والنفط الثقيل جداً) موجودة في "تركيزات كبيرة" بإقليم ألبرتا Alberta في كندا وحزام أورينوكو Orinoco Belt في فنزويلا (International Energy Agency 2008: 4–5, 7–8). وأشار تقرير وكالة الطاقة الدولية للعام 2008 أيضاً إلى أن بلداناً أكثر فأكثر قرّرت أن الشركات الوطنية "خدمت مصالح الأمة بأفضل من شركات النفط الخاصة والأجنبية" (International Energy Agency 2008: 10).

وشكّلت شركات الطاقة الكبرى الثلاث المملوكة للدولة في الصين الأدوات الأساسية التي استخدمتها بكين لتحقيق هدفها المتمثل بأمن الطاقة.[4] وكانت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC قد تأسست في العام 1988 للتركيز على قضايا إنتاج النفط. وتعمل

الشركة الصينية للبتروكيماويات (ساينوبك) Sinopec في قطاع تكرير النفط، وتتعامل الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC مع شركات النفط العالمية، أما الشركة الوطنية الصينية للنفط والغاز الطبيعي (بتروتشاينا) PetroChina فهي تابعة بنسبة 88٪ لشركة البترول الوطنية الصينية. وأشارت دراسة أجريت في العام 2009 إلى أن "شركة البترول الوطنية الصينية" لها استثمارات في 22 بلداً؛ و"الشركة الصينية للبتروكيماويات" في 18 بلداً؛ و"الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري" في 9 بلدان (Harris 2009: 15). وتعد "شركة البترول الوطنية الصينية" نشيطة في الحصول على صفقات استثمار في مجالات الطاقة في بلدان الشرق الأوسط، والأرجنتين، وبنغلاديش، والبرازيل، وكندا، وكولومبيا، والإكوادور، وإندونيسيا، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، ومنغوليا، ونيجيريا، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وبيرو، وروسيا، وإيران، والسودان، وتايلاند، وتركمانستان، وفنزويلا، وخليج المكسيك (Kiesow 2005: 12).

ومع تحوّل المشهد الجيوسياسي بعد الحرب الباردة، برزت آسيا الوسطى مع احتياطياتها الضخمة من الطاقة باعتبارها منطقة حيوية للقادة الصينيين والهنود في بحثهم عن مصادر آمنة للطاقة، وهو ما يعد شرطاً لا غنى عنه لنجاح أهداف التنمية الاقتصادية. فقرب الصين والهند جغرافياً من موارد النفط والغاز في آسيا الوسطى يعزز جاذبيتها لدى البلدين للعمل على تطوير حقول النفط والغاز وخطوط أنابيب إمدادات الطاقة، التي تتجنب الطرق البحرية الطويلة والمعرضة للخطر المستخدمة لنقل النفط من الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط إلى الدول المستهلكة للطاقة. وأذكى الاستقلال غير المتوقع لدول في آسيا الوسطى يربطها طريق بري إلى الهند والصين، حمى التنافس بين بكين ونيودلهي. كما أغرت موارد الطاقة في آسيا الوسطى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ودفعت موسكو إلى استخدام الموارد السياسية للحؤول دون تقويض موقعها السابق في الصدارة في مجال الطاقة.

وقد شكّل الحصول على حصص استثمارية في تطوير حقول مع عقود توريد طويلة الأمد وثابتة السعر الطريقةَ الرئيسية التي استخدمتها الصين في إنجاز صفقات الطاقة مع دول آسيا الوسطى، وهو ما يعكس بالتالي "زواج مصلحة" بين الجيوسياسية والجيواقتصادية. ولطالما كانت الصين أنجح من الهند في إحراز صفقات الطاقة، على سبيل المثال، مع كازاخستان. كما كانت الصين نشيطة في أفريقيا (السودان، وأنغولا، والكونغو)، وأمريكا الشمالية والجنوبية (كندا، وفنزويلا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث تفتّش في العالم كله عن إمكانية وصول مضمونة إلى مصادر الإمدادات المستقبلية. وفي الشرق الأوسط، الذي يشكل ربع مساحة آسيا، وقّعت "الشركة الصينية للبتروكيماويات" صفقة غاز مع إيران في العام 2004 لتوريد 270 مليون طن من الغاز الطبيعي على مدى 30 عاماً من حقل فارس الجنوبي في الخليج العربي، بقيمة إجمالية تُقدّر بـ70 مليار دولار من العملة الصعبة. وفي جزء من الصفقة نفسها، حصلت "الشركة الصينية للبتروكيماويات" على حصة نسبتها 50٪ من النفط الذي تم التنقيب عنه في حقل النفط الإيراني يادافاران Yadavaran، الذي يُقدَّر بأنه يحتوي على ما يقارب 17 مليار برميل (Calder 2005: 7).

وحاولت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية ONGC، التي كانت متخلفة عن الصين كثيراً، استدراك ما فاتها بالاستحواذ على مناطق استكشافية في ميانمار، والسودان، والعراق، وروسيا، وفيتنام، وفنزويلا، وليبيا، وبدأت مشروع حفر في المياه العميقة في خليج البنغال. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية، سعت شركة ريلاينس إندستريز Reliance Industries، المملوكة للقطاع الخاص ومقرها الهند، إلى الحصول على حصة والاستحواذ على حقول نفط في السودان، والعراق، ومدغشقر، وليبيا، كما حصلت على حصة في موقع للتنقيب في اليمن (Calder 2005: 13–14). والهند من المشاركين في مشروع خط أنابيب غاز بـ4 مليارات دولار، يربط حقل فارس الجنوبي عبر باكستان بساحل الهند الغربي، كما أنها طرف في صفقة بقيمة 22 مليار دولار لإمدادات سنوية مقدارها 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال لمدة 25 عاماً ابتداءً بالعام 2009 (Calder 2005: 8).

وفي مجالي التجارة والطاقة، تظهر روسيا، والهند، والصين، دوافع قومية–تنافسية وعولمية–تكاملية. وقد تمخّضت العمليات المتوازية للقومية والتكامل الاقتصادي العالمي عن دوافع ثنائية متناقضة، لأن النمو الاقتصادي يتوقف على انفتاح الاقتصادات الوطنية أمام التجارة والاستثمار، في حين غالباً ما تعمل المصالح السياسية والأمنية الداخلية ضد هذا الانفتاح. ولا يمكن لمحاولات تحقيق توافق بين الضغوط الجيوسياسية والجيواقتصادية ومقتضيات العولمة إلا أن تؤثر في القيم السياسية.

علاقة القيمة

تصطدم قدرة الصين على استيعاب المطالب التعددية بعدم رغبة الحزب الشيوعي الصيني في التحرر سياسياً خشية تقويض شرعية حكمه. وقد سعى القادة الصينيون، كما فعل بطرس الأكبر في روسيا، إلى تحديث بلدهم لا "تغريبها". وكما أشار غيلبرت روزمان Gilbert Rozman، تبنى القادة الصينيون سياسات براغماتية للاستفادة من التكامل الاقتصادي العالمي القائم بشكل كبير على فكرة أن الأمن يعتمد على التنمية الاقتصادية. ودفع هذا القلق الأمني بكين إلى إغلاق البلاد في وجه تدفق محتمل للقيم السياسية الغربية على أجنحة التجارة. وقد أصر المسؤولون الصينيون على أن المصلحة الوطنية تطلبت منهم أن "يناضلوا ضد الهيمنة الأمريكية"، من خلال تعزيز "النزعة الإقليمية لمقاومة النزعة الكونية الخاضعة للهيمنة الغربية، مما يضعف وحدة تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية، ويضر بعلاقات اليابان مع قوى كبرى أخرى، ويعزز القومية الصينية باعتبارها رافعة للمنافسة العالمية" (2004: 121).[5]

ولا يمكن دعم نشر قومية حصرية تقوم على تعريف [قومية] الهان* الصينية لدعم بقاء النظام إلا من خلال جهاز دولة قسري يقمع أية تعبيرات عن الانشقاق، سواء

* الهان: مجموعة عرقية تنحدر من شرق آسيا. تعد الهان أكبر قومية في الصين، حيث تشكل نحو 92٪ من سكان البلاد، كما تشكل 98٪ من سكان تايوان، و74٪ من سكان سنغافورة، و24.5٪ من سكان ماليزيا، وحوالي 20٪ من إجمالي سكان العالم، ما يجعلها أكبر مجموعة عرقية في العالم. (المحرر)

أكانت على شكل مطالبات بالحكم الذاتي من أقليات عرقية من غير قومية الهان أم من حركات اجتماعية ودينية محظورة رسمياً مثل فالون غونغ Falun Gong. ويعمل مثل هذا النهج ضد نوع الانفتاح اللازم لدعم اقتصاد ليبرالي على المدى البعيد، كما يثير تساؤلات خطيرة حيال ما إذا كانت الهيمنة الصينية تفضل أنظمة اقتصادية وأمنية تعددية، وغير تمييزية، وقائمة على المبادئ.

وفي معرض مقارنة بين الهند والصين من هذه الزاوية، أشار مارتن ووكر Martin Walker إلى أنه في الهند "تمنح الانتخاباتُ، وحكومات الأقاليم، ووسائل الإعلام الحرة، البلادَ مرونة اجتماعية كبيرة. وعلى الأرجح أن تكون للنمو الاقتصادي المتسارع بتهوّر والاضطراب الاجتماعي في الصين عواقب وخيمة عندما تجد الطبقة الوسطى الجديدة صوتاً سياسياً" (2006: 29).

وفي حين لم تبلغ الديمقراطية في الهند درجة الكمال، وغالباً ما تتعرض لهجوم أفكار الهندوتفا Hindutva [أيديولوجيا مناهضة للعلمانية تسعى إلى تعريف الثقافة الهندية وحصرها ضمن القيم الهندوسية]، إلا أن قبول حزب بهاراتيا جاناتا بنسيج البلاد العلماني، حين ترأّس حكومة ائتلافية بين العامين 1998 و2004، برهن على الحدود التي لا يمكن حتى لحزب قومي هندوسي أن يتعداها فيما لو رغب في البقاء في السلطة في بلد يتسم بتنوع سكانه وتعدد لغاتهم، ودياناتهم، وثقافاتهم، وأعراقهم. حتى في سياق مجتمع مقسّم ومتنوع، تميزت ديمقراطية الهند بمرونتها على نحو لافت. وقد تعمل جاذبية العولمة في الهند على التخفيف من حدة القومية الهندوسية. فبحسب براتاب ميهتا، "لا يروّض الاندماجُ في الاقتصاد العالمي القوميةَ المتعصبة تلقائياً" أو دوافع "معاداة الأقليات"، لأن كليهما نتاج خيارات سياسية. لكن في الهند، مالت العولمة إلى المساهمة في الاعتدال السياسي: "بدلاً من إثارة أزمة هوية، منحت العولمةُ الهندَ الفرصة لتشعر بأنها أقل شعوراً بعدم الأمان"، وأقل قلقاً وأقل عدائية كقومية (2007: 187).

وأعادت ضغوط الاندماج في شبكة اقتصادية عالمية فتح مناقشات قديمة جرت في روسيا حول بروز النماذج السياسية الغربية. وكانت دعوة أندريه كوزيريف، وزير الخارجية [الروسي]، للانضمام إلى المجموعة الأوروبية المكونة من "دول متحضرة" في الواقع زعماً مفاده أن روسيا تنتمي إلى الغرب. وبمرور الوقت، اجتمع القادة الروس حول فكرة أن البلاد سترسم مسارها السياسي والاقتصادي وفقاً للمصلحة الوطنية، وأن هذا الاتجاه لا يستلزم اعتناقاً للغرب ولا رفضاً له. لكن كما لاحظ الأكاديمي الروسي سولوفييف Solovyev، مازالت "مكانة القيم الديمقراطية" تشكل حساسية لدى النخبة السياسية والجمهور العام على السواء (2008: 302). وجادل أنه في حين أكدت الدولة الروسية سلطة أكبر في السياسة الخارجية والتجارية، فإن "تعددية حقيقية للمصالح – الإقليمية، والاقتصادية، والشركاتية، وما شابه ذلك تواصل تطورها في روسيا". ومع أن غالبية من الروس رأوا بلادهم "مختلفة عن أوروبا وآسيا"، فإنهم عدّوا أنفسهم أوروبيين، وأيدوا اتّباع مسار تنمية اقتصادية وسياسية فريد من نوعه، مع الاستمرار في توسيع العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، مع أوروبا (2008: 302–3).

الاستنتاجات

في محاولة للحفاظ على التفوق في سياق صعود آسيا، وهبوط الدولار، وأثر العولمة الواسع النطاق، اتّبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية ذات شقين؛ تتمثل بإحياء التحالفات القديمة وإقامة شراكات جديدة للتحوط ضد كل الصعاب خلال فترة طويلة من عدم اليقين الاستراتيجي. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية مع محاوريها الجدد إلى إقامة شراكات بناءة مع دول تتشاطر على نطاق واسع قيماً أمريكية، وإلى تطوير علاقات مصالح مع بلدان أصعب مراساً في محاولة لتكييف تلك البلدان في بيئة معيارية تفضي أكثر إلى تحقيق الأفضليات الأمريكية. وكان يُنظر إلى فترة عدم اليقين الاستراتيجي لأمريكا بأنها فترة لفرصة استراتيجية في بكين، حيث سعت القيادة إلى جعل العلاقات

الصينية-الأمريكية مستقرة بغية التركيز على بناء بلد يتسم بأنه نـابض بالحيويـة اقتصـادياً، وبارع عسكرياً، وبارز عالمياً، يكون مستعداً للاضطلاع بموقع قيادي في العالم.

نظراً إلى طبيعة أفضليات بكين الاقتصادية الواضحة (التحرير والانخراط الانتقائيان والموجّهان) والسياسية (الاستبدادية)، تعتمد الآثار الناجمة عن الهيمنة الصينية على النتائج البعيدة الأمد لصفقات السيادية التـي توصـلت إليهـا الـبلاد، ويحتمـل أن تتوصـل إليهـا مستقبلاً. وبوجود دول أصغر في جنوب شـرقي آسـيا تضـم أعـداداً كبـيرة مـن الشـتات الصيني، سعت بكين إلى بسط قدر من "القوة الناعمة" من خلال القبول بعلاقات تجاريـة غير متكافئة لصالح هذه الـدول، وإلى تهدئـة المخـاوف الأمنيـة مـن خـلال الانضـمام إلى معاهدة آسيان للصداقة والتعاون. لكن هذه المبادرات لم تكن منفتحـة بالقـدر نفسـه مـن السهولة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو الهند، أو روسيا، أو اليابان. أضف إلى ذلك أن مجموعة القيم السياسية والاقتصادية التي تمثلها الصين تنطوي على جاذبيـة فعليـة محـدودة بالنسبة إلى النخب في دول آسيوية كثيرة، حتى وإن كانت الفكـرة الصـينية تحظـى بـبعض الجاذبية في بلدان مثل ماليزيا.

ومن المحتمل أن تكون الفجوة القيمية التي تفصل الصين عن الهند واليابـان بمنزلـة حاجز أكبر في وجـه محـاولات إعـادة تشـكيل نظـام معيـاري في آسـيا يتطـابق أكثـر مـع الأفضليات الصينية الحالية، وخصوصاً أن الصفقة السيادية التي تعقدها بكين تسـتبعد أي تفاوض على القيم مع الزعماء والنخب في الدول الديمقراطية في آسيا. وهكـذا، وفي حـين حلّت الصين بشكل متزايد محل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر شـريك تجـاري لكثير من البلدان الآسيوية، إلا أن الطريق إلى الهيمنة الإقليمية الآسيوية لن يكـون سـهلاً. ومن غير المحتمل أيضاً أن تكون الصين قوة مهيمنة ليبرالية في غياب إعادة تنظيم سياسـية داخلية أساسية. كذلك، من غير المحتمـل أن تقـدّم مبـادرات "القـوة الناعمـة" الصـينية المحدودة والموجهة، التي تستهدف دولاً معينة، موطئ قدم آمناً لنفوذ دائم.

من ناحية أخرى، تعد السيناريوهات الكارثية بعيدة الاحتمال بالقدر نفسه، نتيجة للقيود التي تفرضها العولمة الاقتصادية، والأسلحة النووية، والقبول المتزايد لمعايير مكافحة العنف بين الدول، وبخاصة في التفاعلات بين القوى الكبرى. وكما أشار شيف شانكار مينون، وكيل وزارة الشؤون الخارجية الهندية:

> لقد وضع الاعتماد المتبادل الذي جلبته العولمة حدوداً لا يمكن للتوترات بين القوى الكبرى أن تتجه إلى التصعيد إلى ما هو أبعد منها. وما يبدو مرجّحاً، ويحدث في الواقع، هو أن القوى الكبرى تتكاتف لتشكيل تحالفات للتعامل مع قضايا تلتقي فيها مصالحها، على الرغم من التباينات ضمن مقاربة أوسع. وبعبارة أخرى، ما نراه هو ظهور نظام عالمي يتميز بتفوق عديد من القوى الكبرى، مع تدني احتمال نشوب صراع مباشر بين هذه القوى. والنتيجة هي فصم العلاقات بعضها مع بعض، بحيث تنخرط كل قوة كبرى مع القوى الأخرى كلها، في وضع قد يمكن وصفه بأنه "عدم اصطفاف عام" (2008).

الفصل التالي يقيّم احتمال أن يؤدي مثل هذا الانخراط الاقتصادي إلى دفع العمليات التكاملية في آسيا على المدى البعيد.


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

آفاق تعددية الأطراف في آسيا/أوراسيا

تعـد الأنظمـة الإقليميـة ذات الأسـاس المؤسسـاتي في آسيا/ أوراسـيا في مراحلهـا التكوينية مع وجود بارقة أمل تلوح في الأفق بأن تتحول تدريجياً إلى أمـن تعـاوني وأنظمـة اقتصادية، وهذا أمر قد لا يحدث إلا إذا اختارت البلدان المهيمنة إقليمياً مسارات تعاونيـة لمتابعة سعيها إلى تحقيق المكانة، والأمن، والازدهار. وتتشـكل هـذه الاختيـارات بـدورها بفعل جملة من المتغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية، والمطالبات المتناقضة لمجموعة مـن القضايا المعقدة بـين الـدول والعـابرة للحـدود الوطنيـة. وفي الشـراكات الاسـتراتيجية الثنائية، سعت الصين، والهند، وروسيا، إلى إشـراك بعضـها بعضـاً اقتصـادياً وسياسـياً. ويستكشف هذا الفصـل الشـروط أو الظـروف التـي يحتمـل بموجبهـا أن تعمـل هـذه العلاقات على تعزيز أو إعاقة آفاق التعاون الإقليمي في آسيا/ أوراسيا.

يتمحور موضوع هذا الفصل حول أنه في حين غالباً مـا تخلـق الانشـغالات الأمنيـة والتطلعات لتحقيق المكانة ديناميات السياسة التنافسية بين الدول التي يتوقعها الواقعيون، وخصوصاً على المدى القريب والمتوسط، فإن الجهود المبذولة في مجـال المسـاعي الإقليميـة التعاونية، إذا ما تواصلت على المدى الطويل، تحمل في طياتها الأمل بإحـداث تقـدّم نحـو مزيد من التكامل الإقليمي الهادف. وتبدو الرؤية الأخيرة آسـرة فكرياً في عالم معولم يواجه مشكلات – طبيعية وأخرى مـن صـنع الإنسـان – بمسـتويات كارثيـة تتجـاوز الحـدود الإقليمية، وبشكل غير قابل للحل من قبـل دولـة بمفردهـا. غـير أن تحقيـق هـذه الرؤيـة الليبرالية يتوقف على تكشّف التطورات العرضـية عـلى المسـتويات المحليـة، والإقليميـة، والعالمية، التي تتطلب قيادة سياسية راسخة، وملتزمة، وتقدمية. والأخيرة تدعمها بشـكل غير متسق مسارات السياسات السائدة للبلدان في آسيا وأوراسيا. أضف إلى ذلك أنه نظراً

إلى تنوع التقاليد ووجهات النظر الآسيوية، إلى جانب عدم وجود ثقافة سياسية ديمقراطية متطورة بشكل موحَّد، فإن التحرك باتجاه رؤية تضامنية لمجتمع أمني تعددي آسيوي/ أوراسي تجمعه هوية مشتركة ومجموعة موحدة من القيم السياسية تبدو إمكانية أبعد منالاً.

وانطلاقاً من هذا الرأي، يحدد الفصل الأدبيات النظرية المتعلقة بالمنظمات الإقليمية، ويقارن السياق الذي يؤطر جذور المنظمات الأوروبية والآسيوية. وقبل استعراض المنظمات التي تلعب فيها الهند (رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، وروسيا (منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمجموعة الاقتصادية الأوراسية، ومنظمة شنغهاي للتعاون)، والصين (منظمة شنغهاي للتعاون) دوراً محورياً، يستكشف الفصل تطور "فكرة" آسيا وأسباب مركزية رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) في المقاربات الإقليمية للهند والصين. ويقيّم الجزء الختامي المسار المستقبلي للتعاون الإقليمي في آسيا وأوراسيا.

مقاربات نظرية

حققت المنظمات الإقليمية التي تربط بين مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية محددة على طول الأبعاد الأمنية و/ أو الاقتصادية تطوراً في أوروبا وشمال الأطلسي على نحو أسرع من أي قارة أخرى. ورسّخ الناتو والاتحاد الأوروبي ما عرّفه كارل دويتش، في عمله السابق حول دراسات التكامل، بأنه مجتمع أمني تعددي (Deutsch et al. 1957). في مقابل المعايير التي حققتها دول شمال الأطلسي وأوروبا في كل من مجال الأمن ومجال التكامل السياسي والاقتصادي، تعد المحاولات القائمة والمفترضة باتجاه التعاون الإقليمي في آسيا وأوراسيا في مراحلها الأولى. ونتيجة لذلك، طرحت المقارنات العلمية بين الجهود المتعددة الأطراف في آسيا/ أوراسيا وتلك الموجودة في أوروبا شكاً على الدوام في احتمال - أو حتى إمكانية - نجاح المساعي الآسيوية/ الأوراسية في اتجاه بناء مجتمع حقيقي (Martin-Jones and Smith 2006).

وتقع دراسة المنظمات الإقليمية على مفترق طرق الأدبيات العلمية التي تتناول المؤسسات الدولية والتكامل الإقليمي. وتنظر المقاربات الواقعية الجديدة إلى المؤسسات الدولية بوصفها أدوات تستخدمها القوى المهيمنة لتعزيز مصالحها. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى المؤسسات على أنه لا يوجد لها نفوذ مستقل على الساحة العالمية، وإن وجد فهو ضئيل. ويرى الليبراليون الجدد المؤسسات بأنها مواقع للمعالجة الفعالة لمعضلات العمل الجماعي ولتيسير التعاون بين الدول من خلال توفير الشفافية (من خلال الآليات المستندة إلى القواعد والقوانين)، والتقليل من تكاليف المعاملات (من خلال فرض عقوبات على الغش). أما البنائيون، الذين يمنحون الأفضلية لما هو "تفكّري" على ما هو "مادي"، فيركزون على الآثار التحويلية للمؤسسات من حيث هي عنصر أساسي يؤدي إلى (إعادة) تعريف دولة ما لهويتها وبالتالي مصالحها. وباعتبارها مؤسسات، تمكن دراسة المنظمات الإقليمية من خلال كل منظور. ويمكن تصنيف الأدبيات المتمحورة حول المنطقة في دراسات تتناول المناطقية "regionness"، والإقليمية regionalism، والأقلمة regionalization، والتكامل الإقليمي regional integration.

المناطقية دراسة الهوية الإقليمية أو مسألة ما الذي يجعل منطقة جغرافية بحتة منطقةً موحّدة. استخدمت لدراسة أساس تشكيل الهوية الإقليمية (Hettne and Soderbaum 2000). وبعبارة أخرى، تنظر المناطقية إلى الطريقة التي تتبلور فيها العلاقات التي تربط منطقة ما في الصورة الذهنية الجماعية لأعضائها. أما **الإقليمية** فغالباً ما تم استخدامها للإشارة إلى ظهور التعاون الإقليمي من خلال عملية سياسية تقودها الدولة، مقابل **الأقلمة** التي تقودها السوق (Kim 2004). وفي حين يجادل ديفيد كامرو David Camroux ضد هذه الصياغة القائمة على تقسيم الإقليمية/ الأقلمة، لأن "ثنائية الدولة/ غير الدولة تسري على كلتا الظاهرتين"، فإنه يفترض وجود علاقة بين الإقليمية (بوصفها بناء للهوية على المستوى التفكّري) والأقلمة (عمليات تكامل سياسي واقتصادي) مماثلة لتلك التي بين القومية وبناء الأمة. ويستخدم كامرو الإقليمية في هذه الحالة لتعني المناطقية (2007). وظهرت

فكـرة **الإقليميـة الجديـدة** *new regionalism* في تسـعينيات القـرن العشـرين، وقـد استخدمها الباحثون لوصف عملية متعددة الأبعاد لتكامـل إقليمـي يشـمل الجوانـب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية (Soderbaum and Shaw 2004).

ولم تميّز بواكير الكتابة عن المنظمات الإقليمية بين هـذه المصـطلحات المختلفـة. ففـي الواقع، سعت أعمال دويتش، وهاس Haas، وشميتر Schmitter، إلى وضع إطار يشـتمل على عناصـر مواقفية، واقتصادية، وسياسية، وأمنية (Deutsch et al. 1957; Deutsch et al. 1967; Haas 1958; Haas and Shmitter 1964; Shmitter 1970). وليس في ذلك ما يبعث عـلى الاسـتغراب، لأن المثـال الـذي حـرّك اهـتمام هـؤلاء البـاحثين – التكامـل الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية – كان نتيجة مبادرات سياسية موجودة عنيت بتعـاون إقليمي قائم على فكرة وجود هوية أوروبية مشتركة. وتواصلت عملية التكامـل الأوروبي على نحو متقطع وغير منتظم، وراوحت بين المبادرات التي تروم التعميق (المأسسة) والتي تروم التوسيع (التمدد). وشهد بعض العقود الزمنية تقدماً أكثر من بعضها الآخر. وخفت الاهتمام النظري وتضاءل رداً على هذه التطورات.

وفي خمسـينيات القـرن العشــرين وسـتينياته، سـعت مدرسـتان، وهمـا: التفاعليـة transactionalism، والوظيفية الجديدة neofunctionalism، إلى جعل هذه العملية تبـدو مفهومة. واقترنت النظرية "التفاعلية" من حيث هي نهج بكارل دويتش [العالم السياسـي والاجتماعي] الذي ركز على دراسة تكـوين المجتمـع. فقـد آمـن دويـتش أن المجتمعـات ظهرت حين كانت مجموعات من الناس من ذوي الخصائص المشـتركة تسـتجيب بشـكل متبادل وتتقاسم هوية مشتركة. وقال إنه في مجتمع أمني تعددي، يحمل أفراد منطقة مقسّمة إلى دول متعددة ذات سيادة آمالاً عامة بالحل السلمي للنزاعات (Deutsch et al. 1957: 5–7). وقيّم دويتش قوة المجتمع من خلال وتيرة التعاملات داخل المجموعة، والتي رأى أنها تمثل دعماً في المواقف للشعور بالهوية المشتركة (Deutsch et al. 1967).

وفي حين أكّد دويتش تكوين المجتمع، درس إرنست هاس Ernst Haas جهود التكامل الإقليمي. وباتباع تقليد ديفيد ميتراني David Mitrany (1943)، الذي كان قد افترض إمكانية تحقيق سلام **عالمي** من خلال تشعّب التعاون التكنوقراطي (الوظيفي) عبر حدود الدولة في خدمة احتياجات الرفاهة الإنسانية، ركّز هاس جهوده البحثية على التطور المؤسساتي الدولي خلال عملية التكامل السياسي **الإقليمي** (Haas 1958). وطرح هاس نظرية "الوظيفية الجديدة" بديلاً لما رآها بوصفها مركزية القوة المفرطة للفكر الواقعي والأساس الملتبس للسلام في الاعتماد الليبرالي على النظام القانوني الدولي. وأشار هاس إلى أنه ما إن يتم الشروع فيها بدعم من النخب في القطاعين الحكومي والخاص، حتى "يفيض" التعاون الوظيفي بحيث يخلق "منطقاً توسعياً" لتعزيز التكامل.

بيد أن هاس أدرك الطبيعة "السريعة الزوال" لدعم الجهود التكاملية التي لم تكن مدعومة بـ"التزام أيديولوجي أو فلسفي عميق" (1961). وأشار دونالد بوتشالا Donald Puchala إلى أنه في حين "رأى دويتش أن التماهي المتبادل للشعوب أو 'المجتمع' يسبق الاندماج المؤسساتي، ويخلق الظروف المؤاتية له"، إلا أن هاس حاجّ بأن الاندماج المؤسساتي هو الذي سبق المجتمع وأدى إليه، ذلك أن "المأسسة الفعالة" أتاحت "إعادة تركيز اهتمامات الناس السياسية وتغيير ولاءاتهم" (Puchala 1988: 204-5). ولم تُبدِ هذه الدراسات اهتماماً كبيراً بالدافع وراء إنشاء آليات تكاملية. ونظراً إلى الطبيعة المبكرة والتجريبية نسبياً للجهود المبذولة باتجاه التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في منطقة آسيا/ أوراسيا، فمن شأن دراسة جذور التكامل الإقليمي الأوروبي أن توفر مجالاً للمقارنة أكثر فائدة (Beeson 2005).

جذور المنظمات الإقليمية من منظور مقارن

يمكن للدول المهيمنة أن تدفع من أجل منظمات خاصة بكل منطقة على حدة، في محاولة لإكراه، أو إخضاع، أو استمالة، الدول الإقليمية لتدعم أهدافها. وبالعكس، يمكن للدول التابعة في منطقة ما السعي جماعياً لـ"تقييد" دولة مهيمنة من خلال العضوية في

منظمة إقليمية. وتساعد التطلعات للقوة والمكانة من جانب الدول المهيمنة، والمخاوف حيال الاستقلالية، والمساواة، والعدالة، من جانب الدول التابعة على تفسير سبب تحرّك هاتين المجموعتين من الدول في اتجاه إنشاء منظمات إقليمية. ولا يمكن فصل طبيعة هذه المنظمات وشكلها عن الأفضليات القيمية للدول التي تسعى إلى إنشائها. وكما أشار بيسون Beeson، يمكن أن تراوح هذه المنظمات من "الخبيثة" (لاحظ الجهود الألمانية واليابانية في فترة ما بين الحربين لإنشاء منظمات اقتصادية إقليمية تميل بشدة لفائدة الدولة المهيمنة) إلى "الحميدة" نسبياً (التشجيع الأمريكي للتكامل الأوروبي) (2005).

وتم تأطير تشكيل الناتو وجذور الجهود التكاملية الأوروبية ضمن سياق تاريخي محدد: تجربة الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة التي تلتها والتي اختارت فيها النخب الأوروبية السير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي، والتفضيل الأمريكي لتشجيع التعاون المتعدد الأطراف في أوروبا الغربية. وتم تقديم الإطار التفكّري بفعل تغلغل التفكير الاقتصادي على نمط "العهد الجديد" في واشنطن، مقروناً باستعداد أمريكي، متمحور حول إيمان بقيم ثقافية مشتركة يمكن اقتفاؤها إلى الجذور الأوروبية للنخبة الأمريكية، للتعامل مع الدول الأوروبية بنوع من المساواة والاحترام لا يمنح لليابان ودول آسيوية أخرى (Beeson 2005: 974, 977).

ونشأ الزخم الإقليمي لتحقيق التكامل الأوروبي من الرغبة في السلام النابع من التجربة المؤلمة لعدة قرون من الحروب الضروس في القارة، والتي بلغت ذروتها بحربين عالميتين في القرن العشرين. ووضعت الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص، أخيراً حداً للطموحات العالمية للأطراف الأوروبية الكبرى. ومن أتون هذه الأزمة تبلورت رؤية واستراتيجية وأهداف مغايرة في فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا. وتم دفع هذه العملية على طول الممرات التي شُيِّدت باللبِنات "الليبرالية" للأفضليات الأمريكية خارج المنطقة، التي تم تشكيلها لتتلاءم والآمال الأوروبية من خلال عملية وساطة، مقترنة بالملاط "الواقعي" للغرض الموحد ضد عدو أيديولوجي مشترك؛ الاتحاد السوفيتي. ويقر الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي بأن "الجذور التاريخية للاتحاد الأوروبي تكمن في الحرب

العالمية الثانية"، وفي التصميم الأوروبي "على منع حدوث مثل هذا القتل والدمار" مرة أخرى، ويفيد بأن خطة روبرت شومان Robert Schuman للإدارة المشتركة للفحم والصلب كان الغرض منها منع أي دولة من صنع أسلحة حربية وحدها، واستخدامها ضد دول أخرى (European Union 2009).

ووفّر الدعم الأمريكي المادي لأوروبا، في شكل خطة مارشال Marshall Plan والناتو، وتشجيع العمليات التكاملية في أوروبا الغربية، أساساً آمناً، تكشفت فوقه عملية التحوّل في العلاقات الفرنسية-الألمانية من العداء إلى الصداقة. علاوة على ذلك، منحت الدروس المستقاة من التجربة الأمريكية في الانتعاش الاقتصادي بعد فترة الكساد الكبير، التي صاغها تفكير "العهد الجديد"*، دوراً قوياً للدولة في عملية إعادة البناء التي تم تخطيطها لاقتصادات أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب. وأخيراً، مكّن الميل الأمريكي إلى النظر إلى الأوروبيين كأنداد واشنطن من تخفيف هيمنتها في تلك المنطقة بجعلها قابلة لتغلغل النفوذ الأوروبي، وخصوصاً البريطاني، إليها. حتى مع هذه العوامل المؤاتية، لم تكن "الدعوة" الأوروبية للإمبراطورية الأمريكية لتتحقق سريعاً لولا هشاشة الاقتصادات الأوروبية الضعيفة أمام المد المرتفع للحركات الاشتراكية والشيوعية المحلية في ظل اتحاد سوفيتي مترصِّد يستمد القوة من توسعه الإمبراطوري في أوروبا الشرقية.

أما قصة أمريكا في آسيا فتطورت بشكل مختلف جداً. ففي شرق آسيا، تم إرساء النظام الأمني بفعل تحالفين ثنائيين توءمين مع اليابان وكوريا الجنوبية، وتعزز النظام الاقتصادي الليبرالي من خلال الوصول إلى مؤسسات بريتون وودز المتعددة الأطراف،

* العهد الجديد New Deal: سلسلة من البرامج الاقتصادية المحلية التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1933 و1936، حيث شملت أوامر رئاسية تنفيذية أو قوانين مررها الكونغرس في أثناء الفترة الرئاسية الأولى لفرانكلين روزفلت. وجاءت البرامج نتيجة للكساد الكبير، الأزمة المالية العالمية الأسوأ والأوسع نطاقاً في القرن العشرين، حيث بدأت في ثلاثينيات القرن الماضي واستمرت حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وركزت برامج "العهد الجديد" على ثلاث نقاط: إغاثة الفقراء والعاطلين عن العمل، وتعافي الاقتصاد كي يصل إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع تكرار الكساد. (المحرر)

والترتيبات التجارية غير المتكافئة لصالح دول شرق وجنوب شرقي آسيا، ذات التوجّه للتصدير، والتي دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة. ولم يحقق اقتحام أمريكا منظومتي تحالفين آسيويين متعددي الأطراف – منظمة حلف جنوب شرقي آسيا ومنظمة المعاهدة المركزية – معيار الناتو للدفاع الجماعي، وكانت هاتان المنظمتان في حالة احتضار قبل حلهما رسمياً في العامين 1977 و1979 على التوالي (US Department of State 2009a, 2009c). وفي أثناء الحرب الباردة، وبعدها، لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية المبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، تحطّم اقتراح الرئيس الماليزي مهاتير محمد في أوائل تسعينيات القرن العشرين بإنشاء مجموعة اقتصادية لشرق آسيا على صخور المعارضة الأمريكية، والتردد الياباني، والدعم اللامبالي من دول شرق آسيا الأخرى.

إبان الحرب الباردة، لم تكن هناك قوة آسيوية تحتل موقعاً يمكّنها من تولي زعامة رعاية الأنظمة الأمنية والاقتصادية المتعددة الأطراف. فاليابان، المثقلة بإرث الذكريات الآسيوية السلبية المرتبطة بالتعددية التمييزية لخطة العام 1940 القاضية بإنشاء مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى، اختارت طريقاً جديدة لتحقيق النفوذ بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية؛ طريق "الدولة التجارية"، من خلال تنميةٍ تُركز على الإمكانات التجارية لاقتصادها (Rosecrance 1985). وخضعت القيادة اليابانية للوصاية السياسية الأمريكية في كتابة الدستور الياباني. وخلافاً للتجربة الأوروبية، كانت "صياغة" طوكيو للهيمنة الأمريكية من أجل أن تناسب الأفضليات الثقافية اليابانية أكثر حذقاً ومواربة. أما الصين الشيوعية، المتدثرة بشرنقة العزلة الاقتصادية التي فرضتها على نفسها، فلم تخرج من شرنقتها إلا في أواخر سبعينيات القرن العشرين. إلى ذلك، ركزت الهند، المصدومة من تقسيم شبه القارة، داخلياً على التحديات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية. أضف إلى ذلك أن قرارات قادة الهند اعتماد نموذج اقتصاد مختلط، وعزل الصناعة في البلاد عن المنافسة الاقتصادية الأجنبية، واتباع سياسة خارجية تتمثل بعدم الانحياز، فصلت البلاد بشكل فعال عن مدار أمريكا الآسيوي.

ومع أن المنظمات الإقليمية في آسيا، ولاسيما رابطة دول جنوب شرقي آسيا ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، اللتان تأسستا في العامين 1967 و1985 على التوالي، سبقت نهاية حقبة الحرب الباردة، إلا أن أياً منها لم يبدأ على غرار المنظمات المتعددة الأطراف القائمة على قواعد متينة. وجاء فجر تشكيل منظمات إقليمية جديدة وتعزيز تطوير القائمة منها في آسيا في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكما هي الحال مع جذور التكامل الأوروبي وفترته التكوينية، لابد من أن تكون العوامل الداخلية والإقليمية مشفوعة بسمات سياقية، والأخذ في الحسبان الدور الذي تلعبه القوى الآسيوية وتلك التي من خارج المنطقة في فهم جذور التجمعات الإقليمية الآسيوية، وتطورها، وأثرها. وقد ترسخت البنية الاقتصادية والأمنية، التي ظلت مرنة خلال حقبة الحرب الباردة، بفعل الفجوة الأيديولوجية الأمريكية-السوفيتية. وتضعضعت أسس هذه البنية المؤسساتية بفعل اضطرابات سياسية واقتصادية متتالية عديدة.

وشكّل انقشاع الحرب الباردة أواخر ثمانينيات القرن العشرين؛ وانهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991، ونهاية القطبية الثنائية في العام 1991؛ وحرب العام 2001 ضد الإرهاب، التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11/ 9 الإرهابية، الإطار السياسي الذي تكشّف ضمنه التعاون الإقليمي الآسيوي. وعلى الجبهة الاقتصادية، عكس تشكيل "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (نافتا) NAFTA، وتعميق الاتحاد الأوروبي وتوسيعه في تسعينيات القرن الماضي، نشاطاً غربياً تناقض بشكل صارخ مع التأثيرات المحبطة للثقة والناجمة عن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997. وفي مواجهة مناقشات مطوّلة ومماحِكة في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، تدارس زعماء آسيا التأثير الاقتصادي في آسيا الناجم عن نشوء تكتلات تجارية إقليمية. وأدت هذه التطورات إلى تضافر الجهود في آسيا لوضع آليات بديلة على الصعيدين الثنائي والإقليمي لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني.

ومع تحرك مركز الثقل الدولي من العالم الغربي باتجاه الشرق، بدأ الباحثون وصانعو السياسات في آسيا وضع تصورات لاحتمالات إقامة منطقة مسالمة ومزدهرة خالية من سيطرة العنف بين الدول، بحيث ترتبط الدول معاً بعلاقات اقتصادية وسياسية مشتركة (Kim et al. 2006). غير أن نجاح مثل هذا المشروع لا يتوقف فقط على الطريقة التي يتم فيها استيعاب الجوانب المتنافسة والمتطابقة **للرؤى** الروسية، والصينية، والهندية، من أجل المأسسة الإقليمية، ولكن أيضاً على الطريقة التي تتقاطع بها هذه الرؤى مع الأفضليات المتعددة الأطراف لليابان والدول الآسيوية الأخرى من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، كي **يتجسّد** مثل هذا التعاون، على القادة السياسيين في البلدان المهيمنة إقليمياً أولاً أن يؤمنوا أن أفضل طريقة لتحقيق أهدافهم الوطنية وتطلعاتهم إلى المكانة هي من خلال التعاون، ويتعين عليهم ثانياً أن يكونوا قادرين على حشد الدعم المحلي، والإقليمي، وخارج الإقليمي لمثل هذا المسعى.

آسيا واحدة أم أكثر؟

في ملحمة التكامل الأوروبي الطويلة، جاءت فكرة ترابط أوروبا معاً في سلام منذ قرون قبل أن يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد كتب أنتوني باغدن Anthony Pagden: "من الخطة الكبرى* التي وضعها دوق سولي في العام 1620، إلى المشروعات المتقطعة التي أخذت في الظهور بعد أربعينيات القرن التاسع عشر من أجل دول أوروبا متحدة... كان ثمة هدف مستمر لإنشاء اتحاد أوروبي من شأنه أن يضع أخيراً نهاية للحرب داخل القارة ويعزّز رفاهة جميع شعوب المنطقة" (2002: 54). وظهرت فكرة سبل إحلال السلام الدائم بين الدول الأوروبية المتحاربة في كتابات القس سان بيير Abbé St. Pierre وإيمانويل كانط في القرن الثامن عشر (Riley 1974/75; Kant 1991). وكما أشار باغدن فإن "مهندسي الفكر لأوروبا اليوم، جان مونيه Jean

* الخطة الكبرى Grand Design: مشروع طوباوي دعا إلى حشد القوى الأوروبية تحت "جمهورية مسيحية عليا" واحدة؛ أشبه باتحاد أوروبي في القرن السابع عشر. (المحرر)

Monnet، وروبرت شومان، وألتييرو سبينيلي Altiero Spinelli" ساروا على تقليد كانط (2002: 8). وتدارَس الأوروبيون فكرة أوروبا موحدة وسلمية في سياق الحرب الضروس التي دارت بين الكيانات السياسية الأوروبية.

بالمقارنة، ظهرت الفكرة الحديثة لآسيا أول مرة رداً على عمليات النهب الاستعماري. وتطوّرت رؤى آسيا هذه في سياق تمكين "الخاضع" في خطاب المستعمَر (بشكل مباشر أو غير مباشر). وهنا، أسفرت الخبرات التاريخية المتفاوتة للصين، واليابان، والهند، عن أفكار متمايزة عن "الماهيوية" [الجوهرية] الآسيوية. واستناداً إلى التفسير اللاشعاني للتقليد الكونفوشيوسي، طرح صَن يات-صِن قومية آسيوية تقوم على مبادئ الخير والفضيلة المتفوقة معنوياً وثقافياً والتي من شأنها أن تجمع الدول الآسيوية معاً في إطار روحية معادية للإمبريالية تُناقض الإمبريالية الغربية القائمة على المبادئ الرجعية للنفعية والقوة الغاشمة. ورأى صن التعاون بين الصين واليابان بوصفه العنصر المركزي في دحر الهيمنة الغربية في آسيا؛ وهي فكرة كان لابد من دفنها عندما غزت اليابان الصينَ وفرضت استعماراً آسيوياً مماثلاً في القمعية (He 2004: 109–10). وبوصول ماو Mao إلى السلطة إبان الحرب الباردة، رفض التقاليد المحلية التي، برأيه، ساعدت على استعباد الصين. وتبنى الماركسية-اللينينية وفصّلها لتتلاءم والظروف الصينية بوصفها الطريق الأكثر فعالية للتخلص من نير الإمبريالية.

وفي اليابان، واجه المستغربون [دعاة الغربية] في عهد إصلاح ميجي*، الذين دافعوا عن الهروب من آسيا والانضمام إلى أوروبا، معارضة من الآسيانيين Asianists [دعاة القومية الآسيوية]، الذين أكدوا على الروابط الثقافية بين اليابان والدول الآسيوية

* إصلاح ميجي Meiji Restoration: فترة تاريخية تشير إلى سلسلة حوادث أعادت الحكم الإمبراطوري إلى اليابان في العام 1868 تحت حكم الإمبراطور ميجي. استمرت هذه الفترة من عام 1868 وحتى 1912، وشهدت اليابان خلالها تغييرات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية، وطال التحديث مختلف جوانب الحياة، حيث أسهمت إصلاحات ميجي "الثورية" في جعل اليابان تدخل القرن العشرين بوصفها دولة صناعية وقوة عسكرية لا يُستهان بها. (المحرر)

(Camroux 2007: 554). لكن الأفكار المهيمنة لقومية آسيوية تقودها اليابان ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين، حيث استُلهمت من انتصار اليابان على روسيا القيصرية في الحرب الروسية-اليابانية في العام 1905. وكانت آسيا، وفق هذا المنظور، ستكون موحدة على أساس البسالة العسكرية لليابان. وأدت المحاولة الفاشلة لإنشاء إمبراطورية يابانية على امتداد آسيا في النصف الأول من أربعينيات القرن العشرين إلى زرع بذور الشك المقيم بشأن الطموحات اليابانية الضارية في شرق آسيا. وأجبرت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية لاحقاً، والاحتلال الأمريكي الذي تلاها، القيادةَ اليابانية على إعادة تعريف هوية الدولة (المحيط الهادي) ومصالحها (الاقتصادية)، والانضمام إلى تحالف الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي.

واستفادت القومية الآسيوية الهندية من تقاليد الهند ووضعت تصوراً لحضارة شرقية مبنية على مقاومة كَمّاشة القوة الغربية وقبضة القيم المادية من خلال الحفاظ على تراث روحي فريد وشعور بالالتزام الاجتماعي. وتبنّت شخصيات لامعة متنوعة، من أمثال رابيندرانات طاغور Rabindranath Tagore، وسوامي فيفكانادا Swami Vivekanada، ومهاتما غاندي، مفهوم اتحاد آسيوي يقوم على هذه المبادئ. وأشار كامرو إلى أن هذه الأفكار كان لها صدى فكري لدى بعض النخب في الصين واليابان كافٍ لوضع الإطار لـ"رؤية بارزة لمنطقة آسيا الصينية-الهندية في باندونغ Bandung"، وهي رؤية "تبدّت من جديد في المناقشات المعاصرة المحيطة بقمم شرق آسيا"، مع التأكيد على الترابطات الثقافية والاقتصادية (Camroux 2007: 554).

واعتماداً على هذه الأفكار، عانق جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء مستقل في الهند، آمالاً بآسيا موحدة، بقيادة الهند، بحيث تحرص على تجنب سياسات الحرب الباردة المدمرة والمثيرة للشقاق، وانتهاج مسار مستقل يركز على السعي إلى توفير التجارة والأمن المشترك. وبوصف نهرو راعياً لـ"مؤتمر العلاقات الآسيوية" الأول الذي عُقد في نيودلهي، في مارس 1947، طرح فكرته بخصوص الوحدة الآسيوية معلناً أن الوقت قد حان

لشعوب آسيا "لتجتمع معاً، وتتماسك معاً، وتتقدم معاً" (Sharma 2005: 30). ولم تتمخض أي نتائج عملية عن هذا النداء في منتصف القرن العشرين، لأن هذه الرؤية السامية بخصوص آسيا موحدة وقعت ضحية تشكيك قادة آسيويين آخرين، مقيدين جزئياً، إن لم يكن كلياً، بالانقسامات الأيديولوجية للحرب الباردة.

ومن المفارقة أن الخطاب المشترك المناهض للاستعمار والإمبريالية الكامن في المفاهيم الصينية، واليابانية، والهندية، الخاصة بآسيا، مقروناً بتعدديات آسيا الثقافية، والعرقية، والدينية، والتنوع الحضاري، أدى إلى استحكام القومية، في تلك الدول، والمتمحورة حول السيادة والدولة الوستفاليتين، في مقابل عدم وجود جاذبية حقيقية أو دائمة للفروقات الحضارية الآسيوية-الأوروبية المصطنعة والرؤى الرومانسية عن الوحدة الآسيوية.[1] وقد ركّز مؤتمر باندونغ في العام 1955، والذي شكّل علامة بارزة في هذه الفترة التاريخية وعُقد برعاية مشتركة من بورما، والهند، وإندونيسيا، وباكستان، وسيلان، كثيراً على المبادئ السياسية الخاصة بحق تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة. ولم تتناول هذه المبادئ الجهود المتعددة الأطراف في التعامل مع المسائل العاجلة والأكثر إلحاحاً الخاصة بأمن الدول التي تحررت من الاستعمار حديثاً، أو فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية، كما لم يحاول الزعماء تولي ذلك (Camroux 2007: 556).

وفي سياق ما بعد الحرب الباردة، تجدَّد اهتمام القادة الآسيويين بالسعي إلى مقاربات متعددة الأطراف في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة. وفي سياق المناقشات المعاصرة حول مجتمع آسيوي، ذكر كامرو نقطتين على صلة كبيرة بالخطاب الناشئ حول التعددية الآسيوية: (1) أن مفاهيم ما قبل الاستعمار عن آسيا، التي يمكن تتبّع جذورها إلى المفهوم اليوناني بخصوص عالَم شرقي منفصل عن أوروبا لكنه يدلل على أهمية "شعب آسيوي فريد" يجمعه "التبادل التجاري، والثقافي، والديني"، قد تمثّل مرتكزاً أكثر صلابة لتكامل آسيوي؛ تكامل يستند إلى مفهوم صيني-هندي أعم لآسيا، وليس مفهوماً لآسيا متمحورة حول الصين ضمن تعريف ضيق؛ (2) أن القضايا المحورية في آسيا

باندونغ، ذات الصلة بتكييف الصين الشيوعية لتغدو "طرفاً مسؤولاً في المجتمع الدولي" و"للتخلص من فكرة أنها تمثل تهديداً للمصالح الوطنية المتخيَّلة للدول الآسيوية المجاورة"، مازالت جلية بشكل بارز في مناقشات حقبة ما بعد الحرب الباردة حول تعددية الأطراف (2007: 553، 555).

وإذ نتجه ببصرنا الجغرافي غرباً، تصبح الصورة أكثر ضبابية ونحن نقارب مسألة أين تنتهي "فكرة" آسيا وتبدأ "فكرة" أوروبا. فإذا ما احتدم الجدل حول حدود آسيا، يَطرح مفهوم أوراسيا مسألة الخطوط الحدودية بين أوروبا وآسيا؛ وهي قضية برزت بقوة نوعاً ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وإذا كانت الجغرافيا قدَراً، فإن السياسة إذن، كما قد يجادل أحدهم، هي صانع هذا القدر وفيصله. وبإسناد تسميات إقليمية إلى مساحات جغرافية، يستبعد مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية والأوراسية، على سبيل المثال، آسيا الوسطى لكنه يُدرج مولدوفا، وروسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وأذربيجان، ضمن حدود أوراسيا. وصُنّفت آسيا الوسطى مع جنوب آسيا لدعم نهج جيوسياسي أمريكي موحَّد لهذه المناطق. ومن ناحية أخرى، مالت موسكو للنظر إلى كامل فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي على أنه يشكّل منطقة متكاملة يحق لروسيا بسط نفوذها فيها. ولهذه التوصيفات المكانية المتناقضة دلالة سياسية، وقد أثرت في تطور التعاون الإقليمي في المنطقة الحدودية الأوراسية ومواقف روسيا والصين تجاه دور القوى من خارج المنطقة في أوراسيا وآسيا الوسطى.

الصلات بين دول آسيان

تنطوي تعددية الأطراف، أو الانخراط الدينامي بين ثلاث دول أو أكثر على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، في الحد الأدنى على محاولات تعاون مستمر. لكن نظاماً إقليمياً أو عالمياً متعدد الأطراف من شأنه أيضاً أن "يجسّد قواعد السلوك التي تنطبق عادة على جميع البلدان" التي تندرج ضمن نطاق ذلك النظام، كما "يبدي درجة أكبر من عدم قابلية التقسيم فيما بين مصالح الدول". ومثل هذا النظام "من شأنه أن يزيد حافز [كل

بلد] للسعي إلى تحقيق مصالحه من خلال العمل المشترك"، ويسمح بإجراء حساب"الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات الدولية إجمالاً، عبر النسق الكامل من العلاقات والشركاء". فعلى سبيل المثال، "من شأن نظام أمني متعدد الأطراف أن يوفّر حماية متساوية تحت مظلة أمنية مشتركة"، في حين أن نظاماً اقتصادياً متعدد الأطراف من شأنه أن يحظر "التكتلات الحصرية أو المعاملة التفضيلية للشركاء التجاريين والعملات" (Ruggie 1996: 20–21).

وكما أشار لورانس هنري Laurence Henry، يميّز القانون العام الدولي بين منظمات التعاون الدولية ومنظمات التكامل الدولية. فالأولى حكومية دولية من حيث الشكل، وتعمل بصفة هيئات تنسيق، كما تعتمد على التراضي في أسلوب اتخاذ القرارات؛ أما الثانية "فلديها أجهزة مستقلة عن الدول"، وتتخذ قرارات ملزمة على أساس مبدأ الأكثرية أو بعض المبادئ المحددة بوضوح (2007: 860). وقد اتبعت تعددية الأطراف الآسيوية عموماً صيغة الحد الأدنى، على غرار الجهود الصينية، والروسية، والهندية، في تعددية الأطراف الإقليمية. ويمكن اعتبار هذين الشكلين متغيرات صلبة (قائمة على المعايير) وناعمة (حكومية دولية) لتعددية الأطراف.

ونظراً إلى اتساع آسيا الكبير وتنوعها، قسمت الدراسات البحثية القارة بشكل عام إلى شرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، ومنذ نهاية عهد الحرب الباردة، آسيا الوسطى. وفي مناقشات الأمن الإقليمي، غالباً ما تقسم منطقة شرق آسيا تقسيماً آخر إلى جنوب شرقي آسيا وشمال شرقي آسيا. وقد حاولت الصين ممارسة نفوذها في جميع هذه الأرباع الآسيوية. وواجهت رغبة بكين في الاضطلاع بدور قيادي في الرقعة الأوراسية الواسعة (باستثناء القوس الإسلامية الشرق-أوسطية) عقبات ناجمة عن عمل اليابان، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من دول جنوب شرقي آسيا تارة مع بكين وتارة أخرى ضدها. وتوضح طبيعة التفاعل بين هذه الدول في المحافل الإقليمية أن ترسيم الحدود شبه الإقليمية الآسيوية، إما لأغراض التعاون وإما التكامل الإقليمي،

مازال موضع جدال. وفي حين تعاين الدول الآسيوية، بصفة فردية وجماعية، بدائل عن نظام أمني ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ونظام عالمي اقتصادي متعدد الأطراف متمركز على مؤسسات بريتون وودز، فإن القوة الدافعة الرئيسية لإنشاء المؤسسات تركزت على جنوب شرقي آسيا.

وتأسس منتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (أبيك) APEC – وهي هيئة عبر المحيط الهادي تتألف من 21 "اقتصاداً عضواً"[2] – في العام 1989 بصفة منتدى استشاري حكومي دولي قائم على عملية صنع قرار بالتراضي يهدف إلى تشجيع تحرير التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادي (Asia-Pacific Economic Cooperation 2009). وقد أثبت أبيك أنه كيان أكبر من اللازم وغير عملي للقيام بدور الأساس لنظام اقتصادي آسيوي متعدد الأطراف. ويمكن تتبّع فكرة المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان ARF إلى اقتراح غاريث إيفانز Gareth Evans، وزير الخارجية الأسترالي آنذاك، في العام 1990، لجهة إيجاد نسخة آسيوية من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا CSCE. وقوبلت هذه المبادرة بتشكك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، حيث خشيت الأولى الآثار الناجمة عن إدراج الدول الشيوعية في حوارات أمنية متعددة الأطراف، في حين خشيت الثانية تأثير هذه التحركات في التحالفات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا (Tsunekawa 2008: 59).

وفي نهاية المطاف، خرج المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان إلى النور في العام 1994 ليضم بين أعضائه: بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والصين، وروسيا، وفيتنام، ولاوس، وبابوا غينيا الجديدة. وأدى ضم أستراليا، وبنغلاديش، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والهند، وجمهورية كوريا الديمقراطية، ومنغوليا، ونيوزيلندا، وباكستان، وسريلانكا، وتيمور الشرقية، والولايات المتحدة الأمريكية في العام 1996 إلى المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان إلى اختصار المنظمة إلى منتدى للحوار والتوافق، بدلاً من مؤسسة أمنية قوية متعددة الأطراف (ASEAN Regional Forum 2009b). وهكذا، ركز المنتدى الإقليمي لرابطة

آسيان على بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وليس على حل النزاعـات (ASEAN Regional Forum 2009a). وظهرت آسيان زائد ثلاثة APT، التي شملت أعضـاء آسـيان، والصـين، واليابان، وكوريا الجنوبية، في ظل الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، ومثلت الجهود التـي تبـذلها دول شـــرق آسـيا لتشـكيل منظمـة آسـيوية لتعزيـز التعـاون السياســي، والأمنـي، والاقتصادي الآسيوي، وإن كان مقتصـراً على رُبع آسيوي واحد (ASEAN 2009b).

وفي تسعينيات القرن العشـرين، اتّبعت بكـين اسـتراتيجية سياسـة خارجيـة مـن شقين، مبنية أولاً على تطوير شـراكات مع القوى الكبرى لتسـليط الضـوء عـلى أهميـة الصـين بوصـفها محـوراً ناشـئاً عـلى السـاحة العالميـة، ولتجنـب تعرضـها للاحتـواء والتطويق؛ وثانياً، الانخراط في مؤسسات متعـددة الأطـراف لإثبـات أن الصـين قـوة كبرى مسؤولة. وبدأ دخول بكين المبدئي مؤسسات إقليمية متعددة الأطراف في العـام 1991، مع عضويتها في منتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحـيط الهـادي. وفي العام 1994، انضمت الصين إلى المنتدى الإقليمـي لرابطـة آسـيان وفي قلبهـا شيء مـن الوجل، خشية تواطـؤ دول جنـوب شـــرقي آسـيا مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة واليابان، أو أن تتلاعب هاتان الدولتان بها لاستخدام هذا المنتدى لاحتـواء الصـين أو تدويل النزاعات الإقليمية بين الصين ودول أخرى في جنوب شـرقي آسيا بخصـوص مطالباتهـا بجـزر في بحـر الصـين الجنـوبي (Wu 2009: 56). وحـين لم تتحقـق تلـك المخاوف، بدأت القيادة الصينية تتهيأ لفكـرة دعـم تعدديـة الأطـراف حـين رأت أنهـا يمكن أن تدفع لتحقيق الأهداف الصينية.

وأدى الاستقبال الإيجابي في جنوب شـــرقي آسـيا لتقـديم الصـين قروضـاً لتايلانـد وإندونيسيا، وضبط بكين النفسَ طوعاً بعدم تخفيض قيمة الرنمينبي أكثر، في رد فعل عـلى الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997، إلى جعـل بكـين "تـرى أن التعدديـة الإقليميـة أداة مفيدة لتعزيز مصالح الصين الاقتصادية، والسياسية، والأمنية" (Wu 2009: 58). وتبعت ذلك سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية وأخرى ذات صلة بالأمن مع رابطة دول جنـوب

شرقي آسيا (آسيان): في العام 2002، الاتفاقية الإطارية حول التعاون الاقتصادي الشامل من أجل اتفاقية التجارة الحرة بين رابطة آسيان والصين بحلول العام 2010؛ وانضمام الصين إلى معاهدة الصداقة والتعاون لآسيان TAC، وإلى اتفاقية شراكة استراتيجية بين رابطة آسيان والصين في العام 2003، مع تحسين الاتفاقية الأخيرة إلى مكانة معززة في العام 2006 (ASEAN 2009a). ومنذ أغسطس 2003، كانت الصين طرفاً محورياً في المحادثات السداسية التي تحدث بشكل متقطع (مع الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، واليابان، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية) لكبح برنامج كوريا الشمالية النووي. حتى إن الباحث الصيني وو شينبو أعرب عن رأيه بأن هذه المحادثات، على المدى الطويل، "قد تتحول إلى آلية أمنية مؤسساتية لمعالجة قضايا شمال شرق آسيا" (62 :2009).

ووفقاً لجون رافنهيل John Ravenhill، حفز النمو الاقتصادي في الصين التعاون الإقليمي من خلال خلق حوافز سلبية وإيجابية. فعلى الجانب السلبي، أدى خوف دول رابطة آسيان إزاء الآثار السلبية على اقتصاداتها من الصين التي يمكن أن تستقطب نسبة كبيرة من دولارات الاستثمار الأجنبي المباشر المحدودة وتصبح منافساً قوياً لأسواق التصدير، إلى التحرك سريعاً لإنشاء منطقة تجارة حرة بين دول رابطة آسيان. وعلى الجانب الإيجابي، أدت الرغبة في إبرام صفقات للحصول على أفضلية الوصول إلى السوق الصينية إلى ازدياد اتفاقيات التجارة التفضيلية مع الصين. غير أن الدفع من أجل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ورابطة آسيان جاء من الصين في العام 2000 حين طرح تشو رونغ جي، رئيس مجلس الدولة آنذاك، الاقتراح في قمة آسيان غير الرسمية الرابعة. وبتوقيع الاتفاقية الإطارية في العام 2002 لتقديم اتفاقية تجارة حرة بين رابطة آسيان والصين بحلول العام 2010، سعت الصين إلى تهدئة المخاوف الاقتصادية والأمنية للدول الصغيرة في جنوب شرقي آسيا بتقديمها تنازلات غير متكافئة لصالح رابطة آسيان (Ravenhill 2008: 49, 51).

لكن تبني بكين التعددية الآسيوية سعى في المقام الأول إلى خدمة المصالح الوطنية الصينية. وهذا واضح من تردد الصين في تبني مفهوم شامل لآسيا من شأنه أن يجلب منافسين محتملين تحت مظلة إقليمية واحدة. وأيّدت الصين واليابان رؤيتين متنافستين بخصوص آسيا؛ حيث فضّلت الصين تركيزاً إقليمياً حصرياً يتمحور حول أعضاء رابطة آسيان، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، أما اليابان فحبذت فكرة الإقليمية المفتوحة. وقد تجلى بوضوح التنافس الاستراتيجي في هذه الرؤى البديلة للتعاون الاقتصادي الآسيوي (Nabers 2008). ومع تعزّز مكانة الصين الاقتصادية ووجودها الإقليمي في جنوب شرقي آسيا، لتحل محل نفوذ اليابان الاقتصادي المهيمن سابقاً، تعاظمت المخاوف اليابانية من دور الصين.

وتروي المناورات التي حدثت في اجتماعات مختلف المجموعات الشرق-آسيوية تحت رعاية رابطة آسيان، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، حكاية لعبة سياسية معقدة ومستمرة تكشف عن الطبيعة المتقلبة للديناميات الإقليمية الناشئة. ونتيجة للخلافات الصينية-اليابانية، فشل تقرير مجموعة الرؤية الآسيوية في العام 2001 في تحديد حدود منطقة شرق آسيا. وحدد تقرير مجموعة دراسات شرق آسيا في العام 2002 منطقة شرق آسيا بأنها تتناسب وعضوية رابطة آسيان، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. لكن عند تطبيق أحد التدابير التي أوصت بها مجموعة شرق آسيا – انعقاد قمة شرق آسيا الأولى EAS – دعت اليابان إلى مشاركة أوسع تخضع لثلاثة شروط مسبقة ينبغي على الدول المشاركة تحقيقها: (1) الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة آسيان؛ (2) أن تكون شريكاً كاملاً في حوار رابطة آسيان؛ (3) أن يكون لها علاقات متينة مع رابطة آسيان (Ravenhill 2008: 51–52; General Information 2005).

وفي صدّ واضح للصين، دفعت اليابان من أجل إدخال الهند، وأستراليا، ونيوزيلندا؛ ودعت إلى التعاون الوظيفي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وفي تدابير مكافحة الإرهاب؛ والأكثر دلالةً أنها شدّدت على أهمية احترام "قيم عالمية مثل الديمقراطية

وحقوق الإنسان". ودعت اليابان لإقرار هذا الموقف في قمة شرق آسيا الأولى في كوالالمبور في ديسمبر في العام 2005 (General Information 2005). وعكست وجهة النظر اليابانية الاهتمام ببناء مجتمع إقليمي يستند إلى القيم العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي من شأنها إيجاد صلة مشتركة في علاقة طوكيو مع الولايات المتحدة الأمريكية. من ناحية أخرى، فضلت بكين تعريفاً مقيداً لحدود شرق آسيا لتجنب خلق مكان آخر لتدخّل معياري الأساس في الشؤون الداخلية الصينية، ولمنع ظهور منافسين للنفوذ الصيني في منطقة شرق آسيا.

وبالتزامن مع الصراع بين الصين واليابان، حول تحديد الحدود في منطقة شرق آسيا، كان ثمة وعي متنام فيما بين زعماء دول جنوب شرقي آسيا لجهة ظهور الهند بوصفها مكاناً جذاباً لفرص الاستثمار والسوق. وصادف هذا الإدراك اهتمام نيودلهي المتزايد بتعددية الأطراف. فابتداء بتسعينيات القرن العشرين مع تزايد الزخم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سعت الهند إلى توسيع التعاون الاقتصادي إلى ما هو أبعد من جوارها بهدف "تشبيك الهند داخل المنطقة 'الآسيوية' الكبرى" (Ravenhill 2008: 52). و"عادت" الهند إلى آسيا بعد فترة طويلة من الغياب، الأمر الذي جاء نتيجة قرارات سياسية واعية استجابت للتطورات الإقليمية والعالمية إبان الحرب الباردة. وبعد فترة وجيزة من تأييدها قضية التعددية الآسيوية في العام 1947، أنفقت قيادة الهند المستقلة حديثاً طاقة أكبر في الترويج العالمي لعدم الانحياز على أنه مسار سياسة خارجية أفضل أخلاقياً في ساحة الحرب الباردة الأيديولوجية. أما النظير الاقتصادي لعدم الانحياز فكان قرار انتهاج مسار محلي لتحقيق التنمية على أساس نموذج اقتصاد مختلط، وتأييد السبب الداعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

وكان لخيارات السياسة هذه تأثير مزدوج تَمثل بإبعاد الدعم الغربي وإزاحة الهند جانباً إلى الهامشين السياسي والاقتصادي لقارة آسيوية تمزقها الانقسامات الشديدة للحرب الباردة. وكانت معظم الدول الآسيوية إما جزءاً من منظومة التحالف الأمريكي

(وخصوصاً باكستان، ودول جنوب شرقي آسيا، واليابان) وإما مرتبطة رسمياً بالاتحاد السوفيتي (على رأسها الصين). وفي حين حركت الدوافع الجيوسياسية نيودلهي أقرب إلى الاتحاد السوفيتي، غدت علاقات الهند مع رابطة آسيان باردة، وبقيت كذلك حتى تسعينيات القرن العشرين، حين اتخذت نيودلهي مبادرات أثبتت تبني هند ما بعد الحرب الباردة التعددية الإقليمية بعد عقود طويلة من سياسات الاكتفاء الذاتي، وإدراك نيودلهي، ولاسيما في ضوء النجاحات الاقتصادية والدبلوماسية للصين، أهمية الانخراط الإقليمي لتعزيز أهداف التنمية والأمن. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، مافتئت الهند تحاول تحديد موقعها لتقديم طلب العضوية في آسيا البحرية وغير البحرية على أساس الروابط الحضارية مع شرق آسيا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، والتي تعود إلى عصر ما قبل الاستعمار.

ومع قيام التنافس بين الهند وباكستان بعرقلة جهود التكامل في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC، تطلعت نيودلهي خارج جنوب آسيا، إلى جنوب شرقي آسيا، حيث أصبحت شريكاً في الحوار القطاعي لرابطة آسيان في العام 1992 وشريكاً كاملاً في الحوار في العام 1995. وانضمت نيودلهي إلى عملية المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان في العام 1996. وعُقدت أول قمة بين رابطة آسيان والهند في العام 2002. وفي العام 2003، أصبحت الهند من الدول الموقّعة على معاهدة الصداقة والتعاون؛ وفي السنة نفسها، في قمة رابطة آسيان في بالي، تم التوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي بين رابطة آسيان والهند. لكن التقدم نحو اتفاقية التجارة الحرة، التي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في العام 2011 للتجارة في السلع، تمت عرقلته بسبب عجز الهند عن تحرير التجارة بسرعة بفعل ضغط المصالح الاقتصادية المحلية (Mohan 2009: 136–38). وبتحفيز من نشاط الصين المتعدد الأطراف في آسيا، طرحت نيودلهي عديداً من المبادرات لربط الهند مع دول في الشرق. فطرحت مبادرة خليج البنغال للتعاون التقاني والاقتصادي المتعدد القطاعات BIMSTEC في العام 1997، حيث كانت فيها الهند، وبنغلاديش، وسريلانكا، وتايلاند، دولاً موقعة أصلية. لكن النتائج العملية لمبادرة خليج

البنغال للتعاون التقاني والاقتصادي المتعـدد القطاعـات كانـت هزيلـة، فتوقفـت عمليـة التحرك نحو اتفاقية تجارة حرة. وشمل نشاط نيودلهي الاقتصادي أيضاً توقيع عديـد مـن اتفاقيات ثنائية للتجـارة الحـرة مـع سـريلانكا (2000)، وتايلانـد (2003)، وسـنغافورة (2005) (Commerce, Ministry of (India) 2009).

وطُرح مشـروع منتدى التعاون ميكونغ-غانغـا Mekong–Ganga في العـام 2000، حيث شاركت في التوقيع عليه كمبوديا، ولاوس، وميانمار، وتايلانـد، وفيتنـام (Jaynath 2000). وكان مشـروع ميكونغ-غانغا قد تم إطلاقه استجابة لمبادرة كونمينغ مـن بكـين، بهدف ربط مقاطعة يونان الصينية مع ميانمار، وولايات الشمال الشـرقي الهنديـة وتايلانـد في شبكة اقتصادية واحدة. ولعل مبادرة كونمينغ، التي صُمّمت لإحياء المناطق المحرومـة اقتصادياً والمعزولة جغرافياً في الشمال الشـرقي الهندي ومقاطعات الجنوب الغربي الصيني من خلال ربطها بدول جنوب شـرقي آسيا المجاورة وفتح بوابات على الشمال والشـرق، جاءت على خلفية لشكوك الهند بنيّات الصين الاستراتيجية، ولاسـيما في ضـوء مطالبـات بكـين الإقليميـة المتنـازع عليهـا في المنطقـة (India-China Trade 2003). وإلى أن يـتم التوصل إلى حلّ مُرض لهذه المطالبات والتقارير الواردة من مصـادر هنديـة، والتـي تفيـد بعمليات توغل صيني غير مشـروعة في ولاية أروناتشال براديش، على الأرجح أن تسعى الهند والصين إلى مبادرات اقتصادية متعددة الأطراف موازية في المنطقـة، وسـيبقى الوعـد بالتعددية التعاونية المتمحورة حول الصين والهند غير محقَّق (Ramachandran 2008).

ويمكن عزو مصلحة بكين، وطوكيو، ونيودلهي، في استخدام جنـوب شـرقي آسـيا منطلقاً للتعددية الآسيوية، إلى دوافع متمايزة. فبالنسبة إلى الصـين، يمثّـل جنـوب شـرقي آسيا الموقع الأسلس قيادة لتحقيق طموحات بكين للهيمنة في آسيا. وكان خطاب الصـين السياسـي في العام 2003، حول "الصعود السلمي" والانخراط الاقتصادي النشيط لكـن غير المتكافئ لصالح الدول الأصغر، موجَّهاً في المقام الأول إلى دول جنوب شـرقي آسـيا

بهدف استثمار "القوة الناعمة"، وتعزيز نفوذ الصين الاقتصادي، وخلق بيئة مؤاتية للقيادة الإقليمية الصينية ومفيدة لها. وإذا كانت مصلحة بكين في إشراك دول جنوب شرقي آسيا تكمن في تبديد المخاوف حول طبيعة دور الصين **المستقبلي**، فإن مصلحة طوكيو إذاً تكمن في دفن مخاوف **الماضي**، حيث إن عبء الإرث التاريخي الذي رزحت اليابان تحته يعقّد محاولة مباشرة من طوكيو لقيادة آسيا. أما مصلحة نيودلهي في جنوب شرقي آسيا فتنبع من ثلاثة عوامل: عدم القدرة على إنشاء مجتمع جنوب آسيوي قوي، نتيجة للتوترات بين الهند وباكستان؛ والرغبة في استعادة الروابط الثقافية والاقتصادية القديمة التي قُطعت بفعل المقتضيات السياسية للحرب الباردة؛ وعدم الرغبة بالسماح للصين بإقصاء الهند من لعب دور في شرق آسيا.

وتعد جذور روسيا في رابطة آسيان سطحية، ولم تقدّم موسكو أي عروض جادة للقيادة في أي موقع في آسيان. وكانت قد بدأت علاقاتها مع آسيان في يوليو 1991، وبحلول يوليو 1996، تم ترفيع روسيا إلى مرتبة الشريك الكامل في الحوار. وأصبحت روسيا عضواً في المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان حين دُشّنت تلك الهيئة في العام 1994 (ASEAN 2009c). واتسمت العلاقات بين روسيا ورابطة آسيان بالسلاسة، نتيجة حد كبير لمعايير رابطة آسيان القاضية بعدم التدخل، وعملية اتخاذ القرار تبعاً لأسلوب التراضي. وقد لَقّب أندريه زاغورسكي Andrei Zagorski موسكو بـ"المؤيِّد الشرطي" لتعددية الأطراف (2009: 46). وكانت روسيا قد أيدت النسخة "الصلبة" من هذا المفهوم في محافل الأمم المتحدة، لكنها روّجت للنسخة "الناعمة" في المواقع الإقليمية. وركزت انخراطات روسيا الإقليمية المتعددة الأطراف إلى حد كبير على أوراسيا وآسيا الوسطى. وخارج هذه المناطق، كانت الصلة بين موسكو والمنظمات "الصلبة" المتعددة الأطراف في الغرب، مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، متقلقلة. لكن روسيا، وكذلك الصين والهند، كانت الدول المحورية التي تطورت حولها المنظمات الإقليمية في أوراسيا، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، والتي نلتفت إليها الآن.

المبادرات الإقليمية في جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوراسيا

لم تتحرك المأسسة في جنوبي آسيا وآسيا الوسطى وأوراسيا كثيراً أبعد من عبارة أنظمة أمنية ضعيفة أو قوية تتسم السياسات التنافسية فيها بأنها مقيدة بفعل تفاهمات ضمنية أو صريحة لـ"قواعد" تتخذ شكل تدابير بناء الثقة، وتعهدات بعدم البدء باستخدام [الأسلحة النووية، أو الكيماوية، أو البيولوجية]، والتبرؤ من حيث المبدأ من استخدام القوة، بالإضافة إلى البدايات الناقصة للمساعي الاقتصادية التعاونية.

رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

بالنسبة إلى منظمة إقليمية وُجدت على الساحة منذ أكثر من عقدين من الزمن، لم تُظهر رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC إلا في الآونة الأخيرة دفعات طفيفة من الدينامية. فقد تعرقلت جهود التكامل الناجح في المنطقة بفعل عوامل عديدة، أهمها العلاقة المتقلبة بين الهند وباكستان. أما العناصر المتصلة الأخرى التي تساعد على تفسير التقدم البطيء جداً الذي أحرزته الرابطة منذ إنشائها في العام 1985 فهي: (1) عدم ثقة دول جنوب آسيا الصغيرة بالهند؛ (2) شكوك الهند بأن جاراتها معنية بأجندة خفية مناهضة للهند في اقتراحها إنشاء رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ (3) عجز الهند عن القيام بدور مزوّد السلع العامة في المنطقة؛ (4) المستويات الهزيلة للتجارة داخل المنطقة؛ (5) دور الأطراف الخارجية المعرقِل تاريخياً. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، فقدت هذه العناصر كلها، باستثناء التجارة داخل المنطقة، التي مازالت بطيئة، كثيراً من تأثيرها السابق.

وحدث هذا التغيير لأسباب عديدة: فقد بدأت الدول الصغيرة في منطقة جنوب آسيا، وإن يكن بشكل متقطع، تكتسب طابعاً ديمقراطياً وتنخرط مع الهند؛ وأتاح نمو الهند الاقتصادي لنيودلهي إلى الترحيب بفكرة الانضمام إلى ترتيبات تجارية غير متكافئة مع جاراتها؛ وكان لنهاية الحرب الباردة وبروز التحدي الإرهابي تأثير مثبط للتبني السياسي

غير المشروط لباكستان، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل من الصين؛ وهما داعمان لذلك البلد منذ أمد طويل؛ وأخيراً، بدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في وقت واحد تقريباً الانخراط بجدية مع الهند. ويستند التعاون الإقليمي في جنوب آسيا إلى التعددية الناعمة. لذا، فإن استخدام مقياس التكامل الاقتصادي وحده لقياس نجاح رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مقابل المنظمات المشابهة الأقوى منها اقتصادياً – الاتحاد الأوروبي ورابطة آسيان – معناه طرح النقاش من منظور الفشل وتجاهل الدور الصياغي وربما التكييفي في نهاية المطاف، الذي يمكن أن تلعبه رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من خلال توفير منتدى آمن للحوار والنقاش بين قادة الدول الهشة اقتصادياً وسياسياً في جنوب آسيا.

وعلى المدى البعيد، إذا قُيض لنيودلهي أن تنجح في الحفاظ على ميزاتها لاقتصادية وتعزيزها، وفي أن تصبح قوة جذب اقتصادية إقليمية، فقد تنمو رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لتصبح كياناً إقليمياً أكثر حيوية. وفي كلمة ألقاها براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية الهندي، أمام مؤتمر للبرلمانيين من دول رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في حزيران/ تموز 2007، أكد أن "الهند مقتنعة بأنه بناء على أسسها الحضارية وروابطها الثقافية، تستطيع دول جنوب آسيا أن تعمل معاً للظهور بوصفها مركز قوة للإبداع الاقتصادي ومشروعاته". وأعلن موخيرجي أنه "بوصف الهند أكبر دولة في المنطقة، فإنها على استعداد لقبول مسؤوليات غير متكافئة، بما في ذلك فتح أسواقها أمام جاراتها في جنوب آسيا من دون الإصرار على المعاملة بالمثل" (2007a). وهذا الرأي بعيد كل البعد عن موقف الهند السابق تجاه رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

تأسّست رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في ديسمبر في العام 1985 حين اعتمدت سبعة بلدان في جنوب آسيا – بنغلاديش، وبوتان، والهند، والملديف، ونيبال، وباكستان، وسريلانكا – ميثاق الرابطة في دكا Dhaka ببنغلاديش. ثم أُدخلت أفغانستان عضواً في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومُنحت الصين واليابان صفة مراقب

في نـوفمبر 2005. وفي العـام 2006، أصـبحت كوريـا الجنوبيـة، والولايـات المتحـدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، أيضاً من المـراقبين (SAARC Secretariat 2004). وكـان ردّ فعل الهند الأولي على رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مشـوباً بالحـذر، حيـث كانت نيودلهي تنظر إلى الرابطة على أنها محاولة من جانب البلدان الصغيرة لإنشاء "منتـدى للعمل ضدها" (Singh 2007: 28). وفي جنـوب آسـيوي متمحـور حـول الهنـد، حيـث توجد لكل جارات الهند (باستثناء أفغانستان) حدود مشتركة مع الهند، لكن ليس بعضـها مع بعض، خشـي القادة الهنود أن تصبح رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمـي مجـرد مكان لتسوية الصـراعات، مما يؤلّب الهند ضد الأعضاء الآخرين جميعهم. ولموازنـة هـذا الاحتمال، أصـرت الهند على إدراج ضمانات إجرائية من شأنها حمايـة الـبلاد مـن الضـغط الجماعي للدول الصغرى على مصالح الأمن القومي الحساسة: من شأن رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أن تركز على التعاون الاجتماعي والاقتصادي الفعال؛ وسيتم اتخـاذ القرار على أساس الإجماع؛ ولن يتم التطرق إلى قضايا ثنائية مثيرة للجدل في أجندة الرابطة (SAARC Secretariat 2008).

وتستند عمليات صنع القرار في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمـي إلى المبـدأ الحكومي الدولي، وتبنّت الرابطة نهجَ تعاونٍ إقليمي تدريجياً وفعالاً. وشكّل غياب عنصـر تخطي الحدود القومية في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إغفالاً متعمداً وعكس شكوكاً قائمة بين البلدان، حيث مازالت مخلفات تركات ما بعد الاستعمار تفسد العلاقات بين الدول. وحدد البرنامج الإقليمـي المتكامـل للعمـل RIPA سـبعة ميـادين مسـتهدفة للتعاون: الزراعة والتنمية الريفية؛ والصـحة والنشـاطات السـكانية؛ والنسـاء والشـباب والأطفال؛ والبيئة والغابات؛ والعلوم والتقانة والأرصاد الجوية؛ وتنمية الموارد البشـرية؛ والنقل. ولتعزيز التعاون الإقليمي، أنشئت مراكز إقليمية تتعامـل مـع مجـالات مسـؤولية منفصلة في الدول الأعضاء لتكون بمنزلة مراكـز لتبـادل المعلومـات ونشـرها ولمسـاعدة الحكومات الأعضاء على صوغ السياسات، وتنسيقها، وتنفيـذها في مجـالات المسـؤوليات الوظيفية للمراكز (SAARC Secretariat 2004).

كما جرى تعزيز عمليات التواصل الثقافية والشعبية من خلال المهرجانات الثقافية والسينمائية المصممة للاحتفاء بتراث جنوب آسيا الثقافي، وبرامج المنح الدراسية للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية لتشجيع زيادة "تلاقح الأفكار من خلال تفاعل أكبر بين الطلاب، والباحثين، والأكاديميين، في المنطقة" (Singh 2007: 67–69). إلى جانب عمل المراكز الإقليمية، وُضعت هذه النشاطات ضمن هدف طويل الأمد يتمثل في إنشاء مجتمعات معرفية تضم العلماء والمواطنين الملتزمين بنهج إقليمي للتعاون وحل المشكلات من خلال إيجاد أصحاب مصلحة في عملية التكامل الإقليمي. وفي حين أنه من غير المحتمل أن تسفر هذه البرامج عن نتائج فورية، إلا أنها قادرة، على المدى الطويل، على تحويل العقليات البالية التي تناهض التعاون.

ولم تحظ رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بقبول كبير فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والتجارية إلا بعد فترة متقدمة من تسعينيات القرن العشرين. وتم توقيع اتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAPTA في إبريل 1993، حيث دخلت حيز النفاذ في ديسمبر 1995. وبموجب اتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، تم منح الأفضليات التجارية على أساس كل منتج على حدة بعد جولات متتابعة من المفاوضات. وكان الأثر الاقتصادي لاتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في حده الأدنى، مولّداً بشق الأنفس زيادات ملحوظة في التجارة داخل المنطقة. ولم يشكّل الشركاء الإقليميون سوى 5٪ من الصادرات و2.5٪ من الواردات بالنسبة إلى الهند، وباكستان، وبنغلاديش. وكانت أرقام تجارة بوتان، ونيبال، وجزر المالديف، وسريلانكا، داخل المنطقة أعلى مع 20٪ للواردات و9٪ للصادرات التي منشؤها في المنطقة. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من الالتزام بتحرير التجارة من قبل كافة الدول في جنوب آسيا من خلال التخفيض المتتالي للرسوم الجمركية، فإن الحواجز الجمركية في جنوب آسيا استمرت في أن تكون أعلى بكثير من تلك التي بين دول رابطة آسيان (Rodriguez-Delgado 2007).

لكن اتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لم يفتح الطريق أمام التفاوض على اتفاقيات أخرى تحرِّك عملية تسهيل التجارة من نهج مدفوع بقائمة إيجابية إلى نهج مدفوع بقائمة سلبية، وتتضمن التزامات غير متماثلة ذات بنود تعويضية للدول الصغيرة التي ستؤثر التخفيضات الجمركية فيها سلباً. وجاء الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا SAFTA في يناير 2004 (Opinion 2006). ودخلت منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا حيز التنفيذ في الأول من يناير 2006، وأصبحت أولى تخفيضات التعرفات الجمركية في إطار برنامج تحرير التعرفات الجمركية TLP سارية المفعول في الأول من يوليو 2006. وفي إطار أهداف منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا، كان من المتوقع أن تخفض الهند وباكستان تعرفاتها الجمركية إلى ما بين 0 و5٪ في غضون خمس سنوات، وسريلانكا في غضون ست سنوات، وما تبقى من الدول الأعضاء في غضون عشر سنوات، على أن يتم تحرير التجارة بالكامل بحلول العام 2016 (Sen 2006).

لكن منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا أصبحت هدفاً لمكائد سياسية حين أعلنت باكستان، التي لم تصدّق على منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا حتى منتصف فبراير، أن الهند ستكون خارج الاتفاقية إلى أن يتم حل القضايا الثنائية، مثل كشمير، بالكامل. وكانت الهند قد منحت باكستان مكانة تجارية طبيعية منذ 1995-1996. وعلى الرغم من أن كلا البلدين عضو في منظمة التجارة العالمية، فإن باكستان لم تعاملها بالمثل. وفي حين فكر مسؤولون هنود في إلغاء امتيازات باكستان، فإنهم أحجموا عن اتخاذ مثل هذا الإجراء بشكل متهوّر. بيد أنه في إبريل 2008، حذّر كمال ناث، وزير التجارة الهندي، من أنه إذا استمرت باكستان في مقاومة إدراج الهند في نظام الامتيازات التجارية، فستفكر نيودلهي في سحب الامتيازات الهندية لباكستان (Concessions 2008).

وربما كان تعنّت باكستان له علاقة بمخاوفها من أن تغرق المنتجات الهندية أسواقها أكثر من علاقته بخلافاتها السياسية مع الهند حول كشمير. ومع ذلك، جعلت قضية

كشمير من الصعب على أي حكومة باكستانية أن تتعاون مع الهند حتى اقتصادياً، وبخاصة أن هوية إسلام آباد الوطنية كانت تُقولَب بشكل متزايد حول روحية مناهضة للهند. إنها هذه العقلية السلبية التي لابد من تخطيها قبل أن يتم تلمّس الفوائد الكاملة للتكامل في المنطقة. وقد جادل الاقتصاديون أنه حتى الإقصاء التام للحواجز التجارية في جنوب آسيا لن يعود إلا بفوائد اقتصادية هامشية على دول جنوب آسيا (Bandara and Yu 2003)، لكن هذه الحسابات لا تعكس التأثير الاقتصادي المفيد الذي يمكن أن يسفر عنه مثل هذا التكامل الاقتصادي بشكل غير مباشر، عن طريق تحسين المناخ الأمني في جنوب آسيا وتخفيض الحوافز للنفقات العسكرية المرتفعة، وفي الوقت نفسه تعزيز المساعي التعاونية لمعالجة الأهداف المشتركة للتنمية والرفاهة البشرية.

وشكّل التنافس الهندي-الباكستاني السبب الرئيسي لعدم قدرة رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على المضي قدماً نحو مستقبل جنوب-آسيوي تعاوني. فلأن شبه القارة جزء من الهند البريطانية، كان محكوماً وكأنه وحدة اقتصادية واحدة. وبعد تقسيم الهند البريطانية إلى الهند وباكستان في العام 1947، قُطعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوقفت التجارة بينهما تقريباً نتيجة الشكوك المتبادلة والمرارة العميقة. ومع أن حصة الهند في الواردات الباكستانية مثّلت 32٪ سنوياً بعد الاستقلال، فإنها انخفضت إلى 0.13٪ بحلول 2000-2001. وخلال الفترة الزمنية نفسها، تراجعت صادرات باكستان إلى الهند من 56٪ إلى 0.42٪ (Joshi 2005: 108; Singh 2007: 32). وكان لهذه الآثار الاقتصادية السلبية ما يقابلها من وجهات نظر أمنية متباينة جداً. فبعد أن كانتا سابقاً جزءاً من استراتيجية إمبراطورية بريطانية واحدة من أجل آسيا مصممة أولاً لكبح توسع الإمبراطورية الروسية جنوباً، ومن ثم ردع اليابان عن التوغل في الهند من الشمال الشرقي، انجرفت الهند وباكستان بعد الاستقلال إلى مدارات جيوسياسية مختلفة؛ حيث برزت باكستان باعتبارها عنصراً حاسماً في استراتيجية الحرب الباردة البريطانية، ومن ثم الأمريكية، في حين تبنت الهند موقف عدم الانحياز.

وكان لتطورين حدثا في فترة ما بعد الحرب الباردة تأثير كبير في العلاقة بين الهند وباكستان. حدث التطور الأول في العام 1998، حين أصبحت الهند وباكستان، في وقت واحد تقريباً، دولتين نوويتين معلنتين. وحدث التطور الثاني في العام 2001 مع الهجمات الإرهابية التي نفذتها جماعة "القاعدة" الإسلامية المتطرفة ضد أهداف متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية. وجذب التسلح النووي في شبه القارة اهتمام القوى الغربية إلى جنوب آسيا. وفي حين أتاحت الأسلحة النووية لإسلام آباد التهرب من "انعدام أمن بنيوي" ملموس مردّه تحدٍّ وجودي لسلامة الدولة الباكستانية في شبه قارة يهيمن عليها وجود الهند الجغرافي، فإن هذا الهروب من المعضلة الأمنية البنيوية لم يؤدِّ، كما أشار فارون ساهني Varun Sahni، إلى تخفيف التوترات بين الهند وباكستان، ذلك أن جذور الصراع ضاربة في "الأيديولوجيا والهوية وليس [فقط] في عدم تكافؤ القوة" (2005: 85–86).

وجادل مؤسسو باكستان أن الهندوس والمسلمين في الهند البريطانية شكّلوا أمّتين متمايزتين، الأمر الذي تطلّب دولتين منفصلتين. وكانت النتيجة التاريخية المباشرة للإذعان البريطاني لهذا الطلب هي تقسيم شبه القارة إلى دولتين. تأسست الهند بوصفها دولة ديمقراطية علمانية، وفي حين اصطدمت العلمانية في الهند بتحديات القوميين الهندوس، إلا أن الوعي القومي في البلاد ليس مصبوغاً بالكامل بالهوية الدينية للأغلبية الهندوسية. أما باكستان من جهة أخرى، فلا يمكنها فصل هويتها الوطنية عن "إسلاميتها" بسهولة، حيث إنها تأسست من منطلق نظرية الدولتين التي سلمت بأهمية وجود دولة مستمدة من إطار ديني. وعملت الجذور المختلفة للهند وباكستان على تعقيد علاقتهما الثنائية، الأمر الذي أدى إلى عديد من النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية المتكررة في عديد من المدن الهندية من جماعات إرهابية تتخذ من باكستان مقراً لها، وهو ما أحبط الأمل بإحراز تقدم مطرد نحو تحقيق تقارب هندي–باكستاني.

واتسمت عملية تطبيع العلاقات الهندية–الباكستانية بالتقلّب منذ أن أنهت اتفاقية طشقند، بوساطة الاتحاد السوفيتي، حرب العام 1965 بين الهند وباكستان. وفي تسعينيات

القرن العشـرين، وضع آي. كيه. غوجرال، وزير الخارجية الهنـدي ورئـيس الـوزراء فـيما بعد، خمسة مبادئ تهدف إلى تحسين علاقات الهند مع جيرانهـا: (1) الاعـتراف بـأن حجـم الهند ومواردها أتاحت لنيودلهي تنسيق علاقاتها الاقتصادية مع جيرانهـا الأصـغر حجـماً، وخصوصاً بنغلاديش، وبوتان، وجزر الملديف، ونيبال، من دون المطالبة بالمعاملـة بالمثـل؛ (2) الإصـرار على أن أي بلد في جنـوب آسـيا يجـب ألا يسـمح باسـتخدام أراضـيه ضـد مصالح بلد آخر؛ (3) الاعتراف بأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة؛ (4) احترام سلامة أراضـي جميع الدول وسيادتها؛ (5) الـدعوة للتسـوية الثنائيـة السـلمية لجميع النزاعات.

ومن بين هذه المبادئ، شكّل المبدأ الأول طفرة في التفكير الهندي؛ وإذا ما وُضع حيـز التنفيذ، فسيكون قادراً على تحويل عملية التكامل الاقتصادي في جنوب آسـيا عـلى المـدى البعيد. وكان للمبادئ الأربعة الأخرى تأثير مباشـر في العلاقات الهندية-الباكستانية، التي وصلت في تسعينيات القرن العشـرين إلى الحضيض، مع رعاية باكسـتان ودعمهـا لحركـة التمرد في كشمير بوصفها استراتيجية متعمدة تهدف إلى تكبيـل القـوات والمـوارد الهنديـة بإشغالها بحملة دفاعية طويلة ومكلفة. وأجبرت بداية الحـرب الأمريكيـة عـلى الإرهـاب إسلامَ آباد على البدء بإعادة نظر بطيئة في استراتيجيتها القاضية بـدعم التمـرد الكشـميري وتأجيجه، وحتى حيازة السلاح النووي في العام 1998 لم تدفعها إلى تعديل استراتيجيتها. وفي حين أدى اجتماع بين رئيس الوزراء الباكستاني نواز شـريف ورئـيس الـوزراء الهنـدي آي. كيه. غوجرال في قمة رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمـي في العـام 1997 أدى إلى بدء المحادثات على مستوى وكيلي وزيري الخارجية، إلا أن هـذه اللقـاءات لم تكتسـب الزخم إلا بعد فترة طويلة من تولي حكومة رئيس الوزراء فاجبايي، بقيادة حـزب بهاراتيـا جاناتا، مقاليد السلطة في العام 1998.

وكما أشار سوريندر رانا Surinder Rana، دفع فاجبايي من أجـل تطبيـع العلاقـات "مسترشداً بالمنطق" القائل إن "تأخير الانخراط مـع النظـام [العسـكري] الحـالي [كـان]

عملاً يفتقر إلى الحكمة"، لأن الجيش قد يلعب "دوراً مهيمناً" في "بنية السلطة" في باكستان (2004). ومن بين الإجراءات التي اتُّخذت في إطار هذه الجهود زيادة عدد التأشيرات الممنوحة لمواطنين باكستانيين لزيارة الهند من 8,390 تأشيرة في العام 2003 إلى 1,14,937 تأشيرة في العام 2007 (*Rajya Sabha Q&As* 2008). وطرح فاجبايي أيضاً عديداً من المبادرات التطلعية، داعياً إلى "تجارة بلا حدود" وفي المحصلة عملة جنوب-آسيوية واحدة. ووفقاً لأحد المراقبين، تكمن "الميزة الأهم لمبادرات فاجبايي، ناهيك عن طابعها الأحادي الجانب، في حقيقة أن هذه الأفكار يجري تحديدها من خلال وجهة نظر عالمية للتكامل الاقتصادي الإقليمي" (Vajbayee's Peace Offensive 2003). وفي جزء من محاولة تعزيز حسن الجوار، أعيد في العام 2004 فتح الحوار مع باكستان، الذي كان قد توقف بعد الهجوم الإرهابي على البرلمان الهندي في ديسمبر 2001، وذلك ضمن مبادرة فاجبايي للسلام.

ونجم عن هذا الحوار تطوير تدابير بناء الثقة في المجال النووي، وتدشين خطوط السكك الحديدية، وتخفيف الاتصال عبر الحدود على المستوى الشعبي. وفي أثناء الجولة الرابعة من الحوار المتعدد الأطراف بين الهند وباكستان، الذي اختُتم في مايو 2008، اتفق البلدان على أن أياً منهما لن يسمح للأعمال الإرهابية بعرقلة عملية السلام (Joint Statement/Composite Dialogue 2008). وقد وُضعت هذه العملية على المحكّ بشدة بعد أن ألقت هجمات نوفمبر 2008 الإرهابية في مومباي ظلالها على استمرار المحادثات مع إسلام آباد. علاوة على ذلك، فإن قدرة الحكومة المدنية الباكستانية الهشة، بقيادة الرئيس آصف علي زرداري، على الدفع من أجل الانخراط مع الهند هي موضع تساؤل.

ولكن، في حين يتأمل الزعماء الهنود والباكستانيون مستقبلهم المشترك، ويدركون أن الجغرافيا الثابتة تفرض عليهم مصيراً مترابطاً، قد يفكرون ملياً في إطار التعاون المنصوص عليه في معاهدة نهر السند في العام 1960؛ وهي مثال وحيد على حل ناجح لنزاع، بوساطة

البنك الدولي، والذي لو لم يتم حلّه لكان قادراً على توليد مواجهات عنيفة. وأوجدت لجنة نهر السند، التي شُكلت بموجب هـذه المعاهـدة، أساسـاً متينـاً للإشـراف عـلى التقاسـم العادل لمياه نهر السند استمر أكثر من أربعة عقود، عـلى الـرغم مـن المواجهـات المتفجـرة المتكررة بين الجارتين اللدودتين (Pakistan-India 1961). وعلى صلة بالموضوع أيضاً مـا يذهب إليه ماهيندرا لاما Mahendra Lama بأن تدابير بناء الثقـة الاقتصـادية قـد تكـون مرجحة لتكوين أصحاب مصلحة إيجابيين في التكامل الإقليمي في باكستان أكثر من تدابير بناء الثقة ذات الصلة بالأمن وحده. وجادل بأن الثانية "تعتمد على – كما تحددها في أحايين كثيرة – أنظمة سياسية تفتقر كثيراً إلى الكفـاءة والاسـتقرار، وقـادة جـيش لـديهم شـعور مرضـي بانعدام الأمان، وبيروقراطيين لا يبالون إلا بمصالحهم الذاتية". وأضاف، لـذلك فإن تدابير بناء الثقة هذه موجهة في المقام الأول إلى "أولئك الذين لديهم مصلحة جديـة في إدامة الصـراع" (2005: 132). وعرض حالات كانت تدابير بناء الثقـة الاقتصـادية فيهـا فعالة في التغلب على الأزمات السياسية في جنوب آسيا. وهكذا، ضغطت صناعتا السياحة في نيبال والهند على حكومتيهما لاستئناف العلاقات الطبيعية بعدما سببت رحلة للخطـوط الجوية الهندية إلى نيـودلهي مـن كاتمانـدو، اختُطفـت إلى قنـدهار في أفغانسـتان، التـوتر في العلاقات الهندية النيبالية.

ويثير الطابع الحكومي الدولي لرابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمـي تسـاؤلات نظرية مثيرة للاهتمام حول متغيرات سابقة وسالفة: هل من المحتمل حدوث تقدم حقيقي نحو تكامل إقليمي في غياب حل مسائل (السياسة العليا) الأمنية؟ أو على المـدى البعيـد، أمن المحتمل أن يساعد الحد الأدنى من التعاون الوظيفي على خلق روحية إقليمية مشتركة فيما بين المجموعات الخاصة التي يمكن أن تدفع التكامل الإقليمي والسلام معاً؟ وتتعلّـق الإجابات عن هذه الأسئلة بالسياسات في سياق النتائج التي توصل إليها أحـد المحللـين، الذي لاحظ "غياب أي علاقة سببية بين التجارة والصـراعات في جنـوب آسـيا"، حيـث يبدو أنه لا تأثير إيجابياً للاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية في الحد من الصـراع. غـير

أن وجود "سببية عكسية"، حيث "عملت التوترات السياسية والصـراعات بين الـدول على إعاقة العلاقات التجارية، واضحة في كـل علاقـة تقريبـاً" (Hogg 2007: 10). وفي حين يعتمد الوعد الحقيقي بتحول جنوب آسيا إلى منطقة اقتصادية متكاملة ومجتمـع أمنـي سلمي بالدرجة الأولى على الحل السياسـي للنزاع بين الهند وباكستان، فإن المشكلة في هذا الاستنتاج هي أنه لا يميز بين "توقيع" الاتفاقيات التجارية و"تنفيذها". وفي الواقع، فـإن قيادة سياسية تقدمية بالاشتراك مع تأييد من الدوائر الانتخابيـة المحليـة تـدفع مـن أجـل تفاعلات اقتصـادية أقـوى في المنطقـة قـد تظهـر علاقـة سـببية معكوسـة "بـين التجـارة والصـراعات".

وبخصوص هذه المسألة، تتحول الأرضية في الهند حتماً في اتجاه إيجابي أكثر. فقـد بـدأ الزعماء الهنود يتيحون لأصحاب المصلحة في القطـاع الخـاص التـأثير في سياسـة خارجيـة إقليمية كانت خاضعة سابقاً لإشـراف الحكومة وحدها. وبحسب تعبـير أحـد المحللـين، أدى هذا إلى "نشوء قطاع خاص نشيط يعد حليفاً مهماً في بنـاء علاقـات إقليميـة... ممـا لا يشكل تحدياً للحكمة العسكرية التقليدية فحسب، بل ويغيّر الديناميات الإقليمية أيضـاً" (Hogg 2007: 13; Sangani and Schaffer 2003). وكـما أشـار مسـؤول في اتحـاد الصناعات الهندية CII:

> لقد نصحنا الحكومة الهندية بأن تسمح باستيراد أي منتج من بلد مجـاور للهنـد مـن دون أي رسوم. إننا نعتقد أن الصناعة الهندية لـديها القـدرة للتعامـل مـع هـذا الأمـر. ودول الجوار في حاجة إلى كل دعم ممكن (Hogg 2007: 14).

بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد التركيز على محركات تغيير طويل الأمد في شبه القارة في إعادة توجيه سياسات المعونة الأمريكية بعيداً عن التركيز على مبيعات الأسـلحة والـدعم العسكري لباكستان، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة إسلام آباد على خوض حـروب تقليديـة ضد الهند، ونحو تركيز أكبر على المساعدة الإنمائيـة التـي تهـدف إلى الارتقـاء الاقتصـادي والاجتماعي بالمواطنين الباكستانيين.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاقتصادية الأوراسية

انبثقت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في العام 2002 عن معاهدة أمن جماعي سابقة (معاهدة طشقند) تم توقيعها في مايو 1992، بعد وقت قصير من تفكك الاتحاد السوفيتي، حين حاولت روسيا وسائر الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي (باستثناء دول البلطيق)، التي شكلت رابطة الدول المستقلة CIS، صياغة علاقة أمنية واقتصادية مشتركة، حتى وهي تفكر في مستقبلها بوصفها دولاً مستقلة. وكانت أرمينيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، وقِرغيستان، وروسيا، وطاجكستان، وأوزبكستان، أعضاء أصليين في معاهدة طشقند في العام 1992. وأصبحت أذربيجان، ومولدوفا، وأوكرانيا، أعضاء مراقبين في العام 1993. وتحطمت آمال روسيا بأمن مؤسساتي وإعادة تكامل اقتصادي للساحة السوفيتية، من خلال استخدام رابطة الدول المستقلة أداةً لمواجهة الناتو والاتحاد الأوروبي في أوروبا الغربية، على صخرة الطموحات القومية وجاذبية الغرب.

وانعكست المواقف المتأرجحة للدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي تجاه روسيا، والتي ورثت العبء الإمبراطوري للاتحاد السوفيتي السابق، في كثير من الأحيان في تاريخ العضوية المتقلبة في معاهدة طشقند، مع دخول الدول في المنظمة وانسحابها منها استجابة لمصالح جيوسياسية متغيرة في غياب أي جذب مؤسساتي واضح. وهكذا، انسحبت أذربيجان، وجورجيا، وأوزبكستان، من المعاهدة في العام 1999، في حين أعربت أوكرانيا ومولدافيا عن عدم اهتمامهما بالتكامل العسكري. وتحسنت العلاقات بين أوزبكستان وروسيا حين وقعت الدولتان تحالفاً دفاعياً عسكرياً في نوفمبر 2005، وذلك تحت ضغط متزايد من الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء إصلاح ديمقراطي. وبعد سنوات من إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي في أكتوبر 2002، عادت أوزبكستان للانضمام إلى المنظمة في يونيو 2006، وهي خطوة لم يصدق عليها برلمان البلاد إلا في نهاية مارس 2008. ثم، وفي انقلاب آخر كامل في الموقف، انسحبت أوزبكستان من جديد في أكتوبر 2008 من منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وتتضمن أهداف السلام والأمن لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي حماية سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتنسيق النشاطات في مجال مكافحة الإرهاب، والتطرف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة. ويتعلق أهم شرط معمول به في ميثاق المعاهدة بالدفاع الجماعي؛ إذ تدعو المادة الرابعة جميع الأطراف الموقّعة إلى تقديم المساعدة العسكرية في حال تعرض أي دولة من الدول الأعضاء لعدوان. ويشير الميثاق في الوقت نفسه إلى أن أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي لا يعتبرون أي دولة "عدواً"، ويدعمون التعاون القائم على المنفعة المتبادَلة مع جميع الدول (Central Asian Gateway 2009a). ويضطلع المقر المشترك لقوة الرد السريع الجماعية CRRF في موسكو بمسؤولية القيادة العامة، مع وجود قيادات إقليمية في بيلاروسيا، وأرمينيا، وكازاخستان. وتكشف أهداف روسيا الكبرى من منظمة معاهدة الأمن الجماعي مدى طموحاتها في النفوذ في أوراسيا. وتعرّف أهداف الميثاق الطموحة منظمة معاهدة الأمن الجماعي باعتبارها عنصراً مهماً في منظومة أمنية مشتركة وشاملة في أوروبا وآسيا (Central Asian Gateway 2009a).

وعكس اهتمام روسيا بإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي رغبتها في حماية الأراضي السوفيتية السابقة من إمعان الناتو في التعدي، حيث كان قد توسع بحلول العام 1999 ليشمل الدول التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفيتي السابق، وفي العام 2004 ضم إليه دول البلطيق. وفي محاولة لإبعاد دولها عن نظام أمني ترعاه روسيا، شكّلت جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدوفا، بدعم حثيث من الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة "غوام" للتطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM؛ وهو تجمّع أمني إقليمي يستثني روسيا. وكانت أوكرانيا أيضاً من بين أوائل الدول التي شاركت في مبادرة حلف الناتو، الشراكة من أجل السلام PfP، وقد شُكّلت لجنة تضم الناتو وأوكرانيا في العام 1997. وعملت "الثورات الملونة" في العام 2003 (جورجيا)، و2004 (أوكرانيا)، و2005 (قِرغيستان)، التي هددت بسحب هذه الدول بعيداً عن المدار الروسي، على إضفاء طابع

ملحّ على جهود موسكو الرامية إلى إحياء منظومة الأمن الإقليمي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، بهدف إعادة إرساء النفوذ الروسي في المنطقة.

وشُكّلت المجموعة الاقتصادية الأوراسية EurAsEC في أكتوبر 2000، حين وقّعت الدول الأعضاء المؤسسة (بيلاروسيا، وكازاخستان، وقِرغيستان، وروسيا، وطاجكستان) المعاهدة التأسيسية في أستانة، [عاصمة] كازاخستان (Eurasian Home 2009). وفي مايو 2002، تم قبول مولدوفا وأوكرانيا بصفة مراقب في هذه المجموعة. وفي أكتوبر 2005، قررت منظمة التعاون لآسيا الوسطى CACO (تم تشكيلها في العام 2002) المؤلفة من روسيا (عضو منذ العام 2004)، وكازاخستان، وقرغيستان، وطاجكستان، وأوزبكستان الاندماج مع المجموعة الاقتصادية الأوراسية. لكن أوزبكستان انسحبت من المجموعة الاقتصادية الأوراسية في أكتوبر 2008، مشيرة إلى عدم فعالية المجموعة. وصُمّمت الأهداف المعلنة للمجموعة الاقتصادية الأوراسية، مثل إنشاء نظام للتجارة الحرة من خلال التعرفات الجمركية المشتركة، وتنسيق اللوائح غير الجمركية، وإعداد برامج مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها، وتوفير إمكانية وصول متساوية للاستثمارات الأجنبية في أسواق الدول الأعضاء؛ صُمّمت لتعزيز التكامل الاقتصادي في أوراسيا (Central Asian Gateway 2009a). ولتيسير هذه العملية، أسست روسيا وكازاخستان بنك التنمية الأوراسي EDB في العام 2006. وقد تأسس بنك التنمية الأوراسي بنية دعم استثمارات البنية التحتية في المنطقة، وبهدف توسيع العضوية لتشمل كافة الدول الموقعة على معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوراسية. وفي حين مثلت المجموعة الاقتصادية الأوراسية مبادرة روسية لحماية نفوذها الاقتصادي في الساحة السوفيتية السابقة، فإن نجاحها في إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة في منطقة أوراسيا كان محدوداً.

ومع دخول رابطة الدول المستقلة طور الاحتضار بشكل متزايد، نقلت موسكو في العام 2005 مهمة التنسيق العسكري-الأمني إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتنسيق الاقتصادي إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية. وفي إجراء ملموس لهذا التغيّر في

الأولويات تم تخفيض حصة روسيا من ميزانية عمليات الأمن الجماعي وحفظ السلام لرابطة الدول المستقلة من 1.4 مليار روبل في العام 2003 إلى 61 مليون روبل في العام 2005، مترافقة مع زيادة مقابلة في الميزانية العسكرية للإنفاق على القواعد الروسية في الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسعت موسكو إلى تعزيز صورة منظمة معاهدة الأمن الجماعي من خلال: تأمين صفة مراقب للمنظمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأمين الاعتراف بالمنظمة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون، والدعوة إلى حوار بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على أمل التقليل من أهمية عملية الشراكة من أجل السلام الثنائية مع الناتو (Kaczmarski 2006; Ivanov 2006).

ودلّت تحركات روسيا على اعترافها بالتحديات المتمثلة في وقف مد توسع الناتو والرغبة في توطيد النفوذ، على أقل تقدير، في آسيا الوسطى. ففي أغسطس 2006، وفي اجتماع غير رسمي لأعضاء المجموعة الاقتصادية الأوراسية، بحضور أرمينيا وأوكرانيا بصفة مراقبين، أشار بوتين إلى أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاقتصادية الأوراسية ستمثّلان الآليات الأساسية للتعاون الإقليمي في الساحة الأوراسية، مجادلاً أنه لا يمكن تطوير الاقتصاد من دون ضمان الأمن أولاً (Bhadrakumar 2006). وكانت جهود موسكو الساعية إلى استخدام منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاقتصادية الأوراسية لإضفاء الشرعية على مصالحها ونفوذها في أوراسيا غير فعالة، وأضحى هدف المنظمتين يركّز بشكل كبير على آسيا الوسطى.

علاوة على ذلك، حتى في آسيا الوسطى، كما أشار زاغورسكي، سعت الدول الأعضاء إلى تحقيق الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية والسياسية المحتملة من روسيا، وفي الوقت نفسه تقليص التزاماتها إلى الحد الأدنى للحفاظ على المرونة الاستراتيجية بإقامة علاقات مع مراكز قوة أخرى (2009: 55). لكن طبيعة اهتمام موسكو بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، كعامل مساعِد، يجب ألا تحجب أهمية هذه الهيئة وفائدتها في مكافحة، تحت القيادة الروسية، التحديات الأمنية المشتركة للإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير

المشروع بالمخدرات، التي تؤثر في جميع الدول الأعضاء. وحتى بصفة هيئة متعددة الأطراف، من الواضح أن روسيا هي العضو المهيمن في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وقد وضعت موسكو جدول الأعمال، وشغلت المناصب القيادية في جميع هياكل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لكن قدرتها على تحويل منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتكون الآلية الأمنية الأساسية في المنطقة تصطدم مع الدور الموازي والعضوية المتداخلة في منظمة شنغهاي للتعاون، كما تصطدم مع رغبة الدول الأعضاء في الإبقاء على خيار السعي إلى إقامة روابط اقتصادية وأمنية مع الدول الغربية.

منظمة شنغهاي للتعاون

تعود جذور منظمة شنغهاي للتعاون، التي وُلدت نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي، إلى اجتماع عقد في العام 1996 في شنغهاي بالصين، ضم قادة من خمس دول جاؤوا معاً لبحث التساؤلات المزعجة المتعلقة بالحدود الإقليمية والأمن القومي في عالم لم يَعد ثنائي القطبية. وسبقت المحادثات حول النزاع الحدودي بين الصين والاتحاد السوفيتي التشكّل الجديد لـ15 بلداً في أوراسيا من بين تلك التي مثّل ذات مرة الاتحاد السوفيتي. وحيث إن روسيا، وكازاخستان، وقِرغيستان، وطاجكستان، تتشاركان في الحدود مع الصين، وقّعت هذه الدول اتفاقيتين متتاليتين: اتفاقية شنغهاي لبناء الثقة في المجال العسكري في العام 1996، واتفاقية التخفيض المتبادل للقوات العسكرية في المناطق الحدودية في العام 1997. ووضعت الدول الموقّعة آلية للتفتيش المتبادل للتحقق من التزام جميع البلدان بالقيود العددية التي تم الاتفاق عليها بخصوص الأفراد المسلحين والعتاد (Kireev 2003). وتبع ذلك مزيد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن ترسيم الحدود، والتجارة، والتعاون، بما في ذلك اتفاقية في قمة بيشكيك Bishkek [في قِرغيستان] في العام 1999 بشأن مكافحة الإرهاب.

وفي يونيو 2001، حين أصبحت أوزبكستان عضواً، جرت مأسسة خماسي شنغهاي Shanghai Five لتصبح منظمة شنغهاي للتعاون. وفي العام 2006، تم قبول منغوليا

عضواً كامل العضوية، ومُنحت الهند، وإيران، وباكستان، صفة المراقب. وفي قمة بيشكيك في العام 2007، وقّع رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، والتي وفّرت "الإطار القانوني" لضمان استمرار التعاون بين الدول الأعضاء (Yu 2007). وأشار المسؤولون الصينيون، بشكل خاص، إلى أن الشراكة الصينية-الروسية في إبريل 1996 قدّمت النموذج لمنظمة شنغهاي للتعاون. وكانت الأهداف المعلنة لميثاق منظمة شنغهاي للتعاون، التي اعتُمدت في قمة المنظمة في العام 2002 في سانت بطرسبيرج، متعددة الأبعاد ودعت إلى التعاون السياسي، والاقتصادي، والأمني. ويشكل التعاون الأمني في المجالين التقليدي وغير التقليدي جزءاً مهماً من أجندة المنظمة. وشددت وثائق منظمة شنغهاي للتعاون مراراً على معارضة الدول الأعضاء للتهديدات الثلاثية "الإرهاب، والانفصالية، والتطرف". واللافت أنه، في إشارة ضمنية إلى تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، أكّد إعلان منظمة شنغهاي للتعاون أنه "في الوضع الدولي الراهن"، من المهم "الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين عالمياً" (Declaration/SCO 2001).

وتم إنشاء الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب RATS في العام 2004 بهدف جمع وتحليل المعلومات من الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. ولكن، في حين وفّرت القضايا الأمنية الزخم الأولي للمأسسة، إلا أن منظمة شنغهاي للتعاون سرعان ما بدأت دراسة تدابير التعاون الاقتصادي وتطبيقها. وأدت زيادة التفاعل الاقتصادي، ولاسيما في مجال الطاقة، إلى إنشاء الرابطة بين المصارف Inter-Bank Association التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون في العام 2005، ومجلس أعمال منظمة شنغهاي للتعاون في العام 2006، تلاه عرض بكين تقديم 900 مليار دولار في شكل قروض ائتمانية لحكومات آسيا الوسطى بغية تيسير النمو الاقتصادي والتنمية. وفي العام 2007، اقترح الرئيس بوتين إنشاء ناد للطاقة تابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، لكن هذه الفكرة لم تُنفَّذ بعد.

وبوصف الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون منظمة تضم الدول الاستبدادية في الغالب، فقد أيّدت بشدة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأي سبب من الأسباب، وهو ظرف أدى إلى عدم رغبة المنظمة في العام 2008 في التصديق على اعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا. وفي حين أعلن الأعضاء أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست موجهة ضد أي دولة أخرى، إلا أنهم أيّدوا التعددية القطبية في الشؤون الدولية وهاجموا بعنف أي شكل من أشكال الهيمنة في العالم. وتنطوي هذه المبادئ على توجّه قيمي غير معلن مناهض للغرب، كما تمثل محاولة لتقديم نموذج بديل عن سير العلاقات بين الدول في عالم يسيطر عليه وجود أمريكا في العالم. وكان إعلان قمة منظمة شنغهاي للتعاون في العام 2005 في [العاصمة الكازاخية] أستانة لا لبس فيه حول هذه النقطة، حين أفاد أنه "لابد من وجود نظام عالمي عادل وعقلاني يستند إلى... إقامة شراكة حقيقية من دون أي ذريعة للاحتكار والسيطرة في الشؤون الدولية" (Declaration/SCO/Astana 2005). وجاءت دعوة أوزبكستان للولايات المتحدة الأمريكية لتسحب قواتها من القواعد العسكرية في البلاد في إثر هذا الإعلان. وكان الرفض المتعمّد للولايات المتحدة الأمريكية، التي وحدها من بين الدول الغربية التي رُفض السماح لها بإرسال مراقبين لمعاينة المناورات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب لـ"بعثة السلام 2005" الصينية-الروسية وبـ"بعثة السلام 2007" التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، دليلاً على معارضة قوية للدعم الأمريكي "للثورات الملونة" الأوراسية ولدعوة واشنطن إلى تغيير الأنظمة في الدول الاستبدادية.

ومع ذلك، لم تكن المصالح الروسية والصينية في منظمة شنغهاي للتعاون متطابقة دائماً، فبكين وموسكو حاولتا على التوالي تحريك المنظمة في اتجاهات متباينة؛ حيث أعربت روسيا عن عدم رغبتها في المضي قدماً على وجه السرعة بتنفيذ الدعوة الصينية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة. وبالمثل، أظهرت الصين برودة ملحوظة تجاه المقترحات الروسية تحريك منظمة شنغهاي للتعاون باتجاه مجتمع أمني. وكما أشار يو بن Yu Bin: "إن موسكو أكثر اهتماماً بتوسيع الوظائف العسكرية والأمنية لمنظمة شنغهاي للتعاون بسبب

وجودها العسكري الأقوى" في هذه المنطقة، والذي يعد نتاج علاقاتها التاريخية مع دول آسيا الوسطى. وهكذا، ترى روسيا أن هذا البُعد يعزز نفوذها في المنطقة (2007). وعلى الجبهة الاقتصادية، كانت الصين أكثر حزماً. فنزولاً عند إصرار الصين، شكلت منظمة شنغهاي للتعاون أربع مجموعات عمل للتعامل مع قضايا التجارة الإلكترونية، والجمارك، والتفتيش على السلع، وتوحيد المقاييس، والاستثمار، في العام 2004. وفي قمة شنغهاي للعام 2006، انضمت منظمة شنغهاي للتعاون إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية في التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالي الطاقة والنقل. وأثار إنشاء الصين صندوقاً ائتمانياً بقيمة 900 مليون دولار، لمساعدة أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى، بعض الريبة في الأوساط الروسية. فوفقاً للباحث الروسي [فلاديمير] بورتياكوف Vladimir Portyakov، رأى بعض الخبراء الروس في هذا العرض "تعبيراً عن طموحات الصين الجيوسياسية، للمطالبة بالزعامة في آسيا الوسطى" (2007b: 7). ومن المحتمل أن يعزز نفوذ الصين الاقتصادي نفوذها في منظمة شنغهاي للتعاون على الرغم من أن أعضاءها في آسيا الوسطى، الحذرين من أن يصبحوا بيادق تحركها أي قوة كبرى، مدوا أيديهم بذات القدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان؛ وهي أطراف تتمتع بموارد أكثر ولديها تقانات أفضل كثيراً مما يمكن أن تقدمه روسيا أو الصين.

ويوجد في عداد أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون بلدانِ كبيران: الصين، وهي قوة صاعدة، وروسيا، وهي قوة مهتمة بإعادة بسط نفوذها في الساحة السوفيتية السابقة. وهكذا، في حين تبدي أهداف الصين وروسيا في منظمة شنغهاي للتعاون تكاملات على المدى القصير، فإن احتمال الحفاظ على شراكة على المدى البعيد يعتمد على استيعاب متبادل للتطلعات إلى المكانة. فإذا لم ترَ بكين في روسيا سوى شريك على المدى القصير لكبح النفوذ الأمريكي بهدف تيسير صعود الصين لتصبح قوة عالمية بالإضافة إلى دسّ نفوذها في مسرح آسيا الوسطى، فستكون آفاق التعددية الطويلة الأمد في آسيا الوسطى عرضة للخطر في وجه التوترات الصينية-الروسية. لكن مصالح الصين في آسيا الوسطى

تشمل أيضاً التأكد من ألا تقع المنطقة فريسة الأصولية الإسلامية، والوصول إلى موارد الطاقة الغنية في المنطقة؛ وهي أهداف تتشاطرها مع روسيا.

وتشمل أهداف موسكو في آسيا الوسطى "ربط" المنطقة بروسيا والحد من تعدي النفوذ غير الروسي، بما في ذلك الصيني. وبوصفها جزءاً لا يجتزأ من الاتحاد السوفيتي السابق، تتشاطر وروسيا ودول آسيا الوسطى إرثاً تاريخياً مشتركاً وعلاقات اقتصادية وثيقة. ومن وجهة نظر قادة دول آسيا الوسطى، الذين يرون أن هدف التنمية الاقتصادية يستحق أن يكون أولوية قصوى، يضع الوجود الصيني والروسي في منظمة شنغهاي للتعاون حدوداً لطموحات كل بلد في آسيا الوسطى، في حين يتيح للأعضاء الآخرين الاستفادة من سخاء البلدين في دعم أهدافهما الاقتصادية والأمنية من دون منع التفاعل مع القوى الكبرى الأخرى.

وفي مواجهة هذه الخلافات الضمنية بين الصين وروسيا، فإن نجاح منظمة شنغهاي للتعاون في إقامة نظام أمني للمنطقة من خلال تطوير تدابير بناء الثقة، والمناورات العسكرية المشتركة، ومنتدى مؤسساتي حكومي دولي لمناقشة القضايا الأمنية والاقتصادية يعدّ لافتاً. وبكلمات فلاديمير بورتياكوف، تمثل منظمة شنغهاي للتعاون "عاملاً جيوسياسياً قوياً" يهدف إلى "الاضطلاع بدور في تحقيق الاستقرار على المدى البعيد في آسيا الوسطى ويصبح نموذجاً أولياً لـ'قوس الاستقرار' في أوراسيا" (2007b: 1). ونظراً إلى عودة ظهور حركة طالبان في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، والحدود الطاجيكية المشتركة مع أفغانستان بالإضافة إلى تاريخها من الصراع داخل الدولة بين الجماعات الإسلامية والعلمانية الراديكالية في البلاد، وصراعات أوزبكستان مع حزب التحرير المتطرف، فإن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون عرضة لخطر امتداد التطرف والإرهاب في أراضيها. وقد دلّت أقلية الإيغور Uighur [المسلمة] المتململة في منطقة شينجيانغ والتحديات الروسية تجاه حركة التمرد الشيشانية بأن للقوى الكبرى في منظمة شنغهاي للتعاون مصلحة راسخة في كبح انتشار التشدد الإسلامي. وفي تقييم

منظمة شنغهاي للتعاون، يثمّن تشين بينغ تشـونغ Chien-peng Chung مأسسـة المنظمـة بوصفه أهم إنجازاتها:

> إن استمرار وجود منظمة شنغهاي للتعاون ليس مردّه ببساطة خوف أعضائها من إثـارة استياء الصين بالانسحاب منها، ولا حتى المعايير والمصالح المشـتركة للـدول الأعضـاء؛ بل تُعزى الاستمرارية التنظيمية لها إلى مستوى المأسسة الرفيـع الـذي قبلـت بـه الـدول الأعضاء، وهي هيكليـة تغلـف تلـك الـدول في شـبكة معقـدة مـن الانخـراط المنـتظم والقضايا المضاعفة (2006: 13).

الاستنتاجات

يسعى هذا القسم إلى استكشاف ما إذا كان التفاعل المتنـامي بـين روسـيا، والصـين، والهند، والمنطقان البنيوي والاقتصـادي اللـذان دفعـا هـذه الـدول إلى توقيـع شـــراكات استراتيجية ثنائية بعضها مع بعض والاجتماع في محافل ثلاثيـة، عـلى الـرغم مـن الجوانـب التنافسية لعلاقاتها، يمكن أن يوفّر قوة دافعة تساعد عـلى تجـاوز العقبـات التـي تعـترض التعاون الإقليمي في جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوراسـيا. وفي سـياق آسـيوي حيـث أقامت المنظمات الإقليمية روابط مع الدول غير الأعضاء من خلال منح دول مـن المنطقـة وخارجها صفة مراقب، ما هي القدرات الاستراتيجية، على سبيل المثال، التي يمكن لهـذه الدول أن تمتلكها لدفع، أو عرقلة، عملية التكامل؟

لقد ركّزت الجهود التعاونية الإقليمية التي جرى تناولها في هـذا الفصـل عـلى أربـاع جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وشـرق آسيا. وتم اختراق كل منظمة من المنظمات التي تمثّل الدول في هذه المناطق دون الإقليمية من دول من خـارج المنـاطق دون الإقليميـة، عمومـاً على الرغم من ممانعة قوى مهيمنة بحد ذاتها في منطقة دون إقليمية. وقد جعل هذا التطـور هذه المنظمات عرضة لبسط النفوذ عليها من الخارج. وأدى عـدم قـدرة الهنـد عـلى عرقلـة اقتراح باكستان منحَ الصين صفة مراقب في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمـي إلى جعل نيودلهي تدعم دخول اليابان، والاتحـاد الأوروبي، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة،

بصفة مراقبين. وبالمثل، أدت مصلحة روسيا في جلب الهند إلى منظمة شنغهاي للتعاون بصفة مراقب إلى جعل الصين تدعم دخول باكستان إلى المنظمة بالصفة عينها. وساعدت اليابان، بدعم ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية، على إدخال أستراليا، والهند، ونيوزيلندا، في عملية قمة شرق آسيا على الرغم من الاعتراضات الصينية.

وفي كل من هذه الحالات، طغت السياسات التنافسية على أفضليات الدولة المهيمنة. وللمفارقة، قد تلعب هذه الدينامية الإقليمية التنافسية دوراً في دفع آسيا نحو بنية أمنية واقتصادية متعددة الأطراف، بذات الطريقة التي عمل فيها الاهتمام بلجم القوة العالمية الأمريكية والنفوذ الإقليمي في آسيا بوصفه أحد المحفزات لصوغ الشراكات الصينية-الروسية، والهندية-الروسية، والصينية-الهندية، وآليات الحوار الثلاثي بين الصين وروسيا والهند. وقد تساعد بضعة أمثلة على توضيح الطريقة التي يمكن أن تتكشف بها دينامية تعاونية على المدى البعيد.

كان للشراكتين الصينية-الهندية والهندية-الأمريكية تأثير مثبط فيما يتعلق بالدعم الصيني المطلق لباكستان. وتدرك بكين ونيودلهي مخاطر "طَلبنة" باكستان ليس على بلديهما فحسب، بل وعلى منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى برمّتها أيضاً. وكان دعم إسلام آباد يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الصينية في جنوب آسيا إبان حقبة الحرب الباردة، والهادفة في وقت واحد إلى حصر الهند في جنوب آسيا والسماح للصين ببسط نفوذها في هذه المنطقة الآسيوية دون الإقليمية، ومنح الصين سبيلاً للوصول إلى المحيط الهندي عبر ميناء غوادار. وقد تكشف هذا النهج، الذي كان ناجحاً حين كانت باكستان تحتل موقعاً بارزاً في استراتيجية واشنطن المناهضة للاتحاد السوفيتي، في فترة ما بعد الحرب الباردة في مواجهة ديناميات إقليمية وعالمية متغيرة. ويوفر التحول في الاستراتيجية الصينية الفرص للتوفيق بين الأفضليات الصينية والأمريكية، والتطلعات الهندية من أجل خلق منطقة جنوب آسيا خالية من الحدود الاقتصادية. وفي حين لاتزال هذه النتيجة احتمالاً بعيداً، فإن

الدعامات الخارجية لتركيز باكستان المناهض للهند آخذة في الوهن، كما أن تطور الشراكات الهندية-الروسية، والهندية-الأمريكية، والصينية-الهندية، وآليات الحوار الثلاثي بين الصين وروسيا والهند، قد تساعد مع الوقت على تعزيز التعاون الإقليمي في جنوب آسيا. وكما صرح براناب موخيرجي، في يونيو 2008، ينبغي أن تكفّ الجغرافيا عن أن تكون مخفف صدمة في عالم معولَم. وأشار إلى أنه "في خضم وضع المكونات الأساسية لبنية إقليمية تعاونية آخذة في التطور"، سعت الهند إلى تكثيف "حوارها مع جميع شركائها الاستراتيجيين على مستويات متعددة" (2008).

وقد يوفر وجود الهند بصفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون إمكانية طويلة الأمد بانضمامها إلى آسيا الوسطى وجنوب آسيا في شبكة مشتركة قوامها الاقتصاد والطاقة؛ وهو تطور تفضله الولايات المتحدة الأمريكية، ومن شأنه أن يساعد أيضاً على تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية لجميع الدول المعنية. وأدى ضم باكستان وإيران بصفة مراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون إلى توسيع النطاق الجغرافي للمنظمة ليشمل غرب وجنوب آسيا، الأمر الذي قد يعمل على تعزيز التعاون الإقليمي، ذلك أن باكستان وأفغانستان تملكان مفتاح صلة الهند الجغرافية بآسيا الوسطى وغرب آسيا. وقد توفر الروابط بين منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إمكانيات جديدة لتوسيع حدود السلام والاستقرار إلى منطقة آسيا بشكل أعم. وبحسب فلاديمير بورتياكوف، فإن ضم الهند، وباكستان، وإيران، أعضاء مراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون "أظهر الإمكانية الحقيقية لمنظمة شنغهاي للتعاون في التأثير بشكل مباشر في الهيكلية المؤسساتية للوحدات المشتركة بين الدول، والعلاقات الدولية في آسيا بعامة" (2007b: 2). وفي ضوء تطور العلاقات بين الصين والهند واليابان من جهة، ورابطة آسيان، من جهة ثانية، فمن شأن إقامة صلات بين منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، أن يعمل على ربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى بشرق آسيا.

لقد جادل كانط بأن السلام الدائم "مضمون بسلطة ليست بأقل من الطبيعة نفسها بوصفها الفنان العظيم" (1991: 108).[3] وأشار كانط إلى أن الحرب كانت أداة الطبيعة لإجبار الناس على العيش في كل ركن من أركان المعمورة، ووفر سخاء الأرض الوسيلة لصنع أسلحة الحرب وأدوات التجارة على السواء. و"عاجلاً أو آجلاً، سيطرت روح التجارة على كل الناس، ولم تتمكن من التواجد جنباً إلى جنب مع الحرب". وهكذا وجدت الدول نفسها "مضطرة إلى إعلاء مكانة قضية السلام النبيلة، وإن لم يكن من منطلق دوافع أخلاقية تماماً" (1991: 110– 11، 114).[4] ولكي تشق هذه الرؤية طريقها في آسيا، سيتعيّن على الدفاع اللاإرادي عن سيادة الدولة، الذي وُلد من الجذور المناهضة للاستعمار في الفكرة الآسيوية، أن يفسح المجال للاعتراف بأهمية السلام بالنسبة إلى التجارة.

وعلى المدى البعيد، إذا ما ركزت القوى الكبرى في آسيا، في "تحول منهجي" في الفكر، على السعي إلى تحقيق أهداف تعاونية تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي، فسوف تكون الآفاق من أجل آسيا سلمية ومزدهرة أكثر احتمالاً.


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

ما الذي يخبئه المستقبل؟

تساعد السياقات العالمية (العالم الأحادي القطبية) والإقليمية (آسيا وأوراسيا المتعددة الأقطاب) في تفسير جاذبية الشراكات الاستراتيجية بوصفها أدوات للسياسة الخارجية التي تمارسها الدول الرئيسية والثانوية، لأنها توفر موقعاً جيداً للدول فيما هي تنتظر نتائج العملية الطويلة والمحتملة لانتقال القوة من الغرب إلى آسيا. وقد نشأت هذه الشراكات نتيجة محاولات القوى الثانوية (الصين، وروسيا، والهند) من جهة حماية بلدانها من الهاجسَين المتلازمين، الاحتواء المفروض خارجياً أو التطويق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل دول أخرى ثانوية، ومن جهة ثانية سعياً وراء فرص للانخراط الانتقائي مع جميع الدول الكبرى لتحقيق أهداف اقتصادية وأمنية محلية. وبالمثل، دخلت القوة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية) في شراكات استراتيجية لحماية موقع التفوق الأمريكي (من خلال الحؤول دون صعود هيمنة آسيوية منفردة)، وإذا ما تعذر ذلك، للحد من التأثير الضار المحتمل لتراجع النفوذ العالمي.

وتمثل الشراكات الاستراتيجية وسائل دبلوماسية فريدة تتيح للدول السعي إلى تحقيق أجندات قضايا ثنائية، وإقليمية، وعالمية متعددة الأبعاد، وأهداف محلية متنوعة، من دون المساس بحرية العمل. وهذه الشراكات، من خلال السماح لكلا الطرفين بالحفاظ على الأقل على خرافة المساواة الغائبة عموماً في التحالفات، تجعل الترويج لها أسهل داخل البلاد كما تساعد على حماية صورة البلاد في الخارج. وكما أشار سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي في العام 2009: "في أساس خط سياستنا الخارجية يكمن فهم واضح للمصالح الوطنية، مضافاً إليه المنطق السليم والاستعداد للتعاون **على قدم المساواة** مع الشركاء الدوليين" (2009b).[1] وتختلف هذه الشراكات بشكل ملحوظ عن التبادلات الدبلوماسية المعتادة، بسبب التفاعلات المستمرة والمنظمة التي تدعمها شبكات متعددة

من المأسسة على المستوى الحكومي الدولي التي تشملها [هذه الشراكات]. وفي حين لا تمثل الشراكات التي صيغت بين ثنائيات القوى الثانوية تحدياً فورياً ومباشراً لفاعلية قوة أمريكا ونفوذها، فإنها قد تُضعِف، على المدى البعيد، الأسس التي يقوم عليها النفوذ الأمريكي في آسيا وأوراسيا.

ويمكن استيعاب جميع التوقعات الواقعية، والليبرالية، والبنائية، للمسار المستقبلي لهذه العلاقات الثنائية تحت العنوان المفاهيمي للشراكات الاستراتيجية، وخصوصاً حين يتم إدخال متغير الزمن في المخطط التوضيحي، بصفة رئيسية لأن الشراكات تجسد عناصر تنافسية وتعاونية، وقد تبنتها الدول على وجه التحديد لأنها تتيح درجة من المرونة خلال فترة طويلة من عدم اليقين فيما يتعلق بتوزيع القوة الناشئة عالمياً وإقليمياً. وكما أشار توماس بيرغر Thomas Berger، تسمح التفاهمات البنائية بنتائج تقدمية أو غير ليبرالية، اعتماداً على الطرق التي يتم بها بناء هوية الفاعل ومصالحه (Berger 2003: 390). وقد أتاحت النوعية المتقلبة لهذه الشراكات للباحثين أن يطلقوا عليها تسميات وأوصافاً مختلفة؛ فهي تحالفات (Donaldson and Donaldson 2003)؛ وتكتلات في طور التشكل (Kerr 2005)؛ وتوازن أجوف (Wohlforth 1999)، وتوازن ناعم (Pape 2005).

وباستعراض جذور الشراكات الاستراتيجية، اقتفى شون كاي أصل فكرة هذه الشراكات إلى القادة السوفييت الذين روّجوا لفائدة هذه الأداة الدبلوماسية خلال المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في العام 1990 بشأن إدارة الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة (2000: 15). وقال كاي إن الشراكات الاستراتيجية تناسب التفسيرات الواقعية الهجومية والدفاعية لأنه يمكن "أن تُفهم على أنها أداة تستخدمها دولة، أو دول، قوية لتحقيق أقصى قدر من الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، في المنظومة الدولية"، بالإضافة إلى أنها "تعكس سلوك الدول التوازني" (2000: 16). وفي حين يعد هذا الطرح صحيحاً بلا ريب لأن الأثر القصير الأجل للجوانب التنافسية في الشراكات الاستراتيجية متسق مع التوقعات الواقعية، فإن

التأثيرات المترتبة على المدى الطويل، التي ينبغي أن تأخذ الديناميات المحلية والإقليمية المتطورة في حسابات المستقبل الآسيوي والأوراسي المحتمل، متسقة مع المستقبل المتوقع ليس فقط من قبل الواقعيين وحدهم، بل ومن الليبراليين أيضاً، وبشكل متفائل وإن أقل احتمالاً، ربما من قِبل التضامنيين.

وضمن الخطوط العريضة الأوضح للسيناريوهات الآسيوية/ الأوراسية التنافسية الناشئة، تكمن البدايات الأقل احتمالاً للأنظمة الاقتصادية والأمنية التعاونية. وتعني الطبيعة المعتمدة على المسار لهذه الأنظمة أن تبلورها أو تفككها يتوقف على تركيز مؤات أو غير مؤات للتطورات على الصعُد المحلية، والإقليمية، والعالمية. ولكن مادامت أفكار الوطنية، والمكانة، والفهم الضيق للسيادة الوطنية تشكل أساس الصور الذاتية الوطنية للدول الآسيوية والأوراسية المهيمنة، فمن غير المحتمل تشكيل أنظمة اقتصادية ليبرالية متعددة الأطراف ومجتمعات أمنية تعددية.

ألعاب متداخلة، نتائج غير متوقعة

- يعني التفاعل بين أهداف متنافسة (المكانة، والأمن، والتنمية، والسلام) في عالم معقد ومتعدد الطبقات أن الدول تلعب في وقت واحد ألعاباً متعددة، بحيث إن نتائج "الفوز" أو "الخسارة" فيها، في بيئة ما، تتمخض عن تأثيرات متتالية تؤثر في نجاح الأهداف في بيئات أخرى. وهذه الألعاب ليست من مستويين فقط، بل هي ألعاب متعددة المستويات لأنها تشمل التفاوض ليس بين مزاعم مضادة محلية-دولية فحسب، بل وفي ميادين قضايا على الصعد المحلية، والإقليمية، والعالمية كذلك (Putnam 1988). ومن شأن بعض الأمثلة أن يساعد على تفسير أثر هذه الروابط:
- حفزت أهداف التنمية الاقتصادية كلاً من الصين، والهند، وروسيا، للتحرك نحو مزيد من الانخراط مع الاقتصاد العالمي، ووفرت الزخم للتحرير الاقتصادي، الذي

بدوره شمل صفقات محلية ودولية معقدة. وكان لابد من موازنة التحالفات المحلية التي تم إنشاؤها لدعم التحرير الاقتصادي ضد جماعات الضغط المناهضة لليبرالية التي تعمل لكبح زخم - إن لم يكن اتجاه - سياسات التحرير الاقتصادي. ويؤثر هذا الصراع في المواقف التي تتبناها هذه الدول (الهند، على وجه الخصوص) في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يعقد تحقيق الأهداف في ميادين القضايا غير الاقتصادية.

- أدى النجاح في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (لاحظ الفترة الطويلة التي حققت الصين فيها زيادات مضاعفة في الناتج المحلي والنمو المستدام في ناتج الهند المحلي الإجمالي) إلى ضغوط بيئية طويلة الأمد، مما خلف لغزاً سياسياً للزعماء الذين تعيّن عليهم تحقيق التوازن بين احتياجات الأعداد السكانية الهائلة ومطالبها من جهة، وعمليات النقص المتوقعة في موارد المياه والطاقة، مما يؤدي إلى معضلات في التنمية المستدامة.
- دفعت حاجة بكين إلى تحقيق أمن الطاقة الصين كي تسعى على نحو حثيث إلى توقيع اتفاقيات استثمارية في مجال النفط والغاز وتطوير البنية التحتية، مثل مد خطوط الأنابيب في البلدان الموردة. وفي بعض الحالات، أدت المنافسة من جانب نيودلهي على الأصول ذاتها إلى الخوض في حروب على عروض الأسعار [العطاءات]، التي نجم عنها قيام الصين بدفع أسعار شراء متضخمة. ولذلك قرر البلدان اتباع استراتيجية تقديم عروض أسعار مشتركة لبعض المشروعات، حتى مع استمرار مسيرة بحثهما التنافسي عن الطاقة.
- أثارت علاقات بكين في مجالات الطاقة و/ أو ذات الصلة بالأمن مع أنظمة قمعية (ميانمار، وإيران، والسودان) احتكاكات في العلاقات الصينية-الأمريكية من ناحية، ومن ناحية أخرى دفعت الهند إلى السعي لاعتماد تدبير مؤقت (ولاسيما مع ميانمار وإيران) بغية تجنب "التطويق"، حتى عندما تكون هناك توترات معيارية واضحة وكامنة في مثل هذه التحركات.

- يقـوّض اسـتخدام موسـكو مـوارد طاقتهـا لأسـباب اسـتراتيجية أهـداف روسـيا الاقتصادية، وحتى السياسية، من خلال إحياء شـبح الإمبرياليـة الروسـية في المنطقـة الأوراسية، وخلق تـوترات في العلاقـات مـع الاتحـاد الأوروبي والولايـات المتحـدة الأمريكية، وهما الطرفان اللذان تحتاج روسيا إلى دعمهما في المجالات الأخرى.
- بشكل غير مباشـر، عززت استراتيجية بكين الطويلة الأمد، المتمثلـة في دعمهـا إسـلام آباد بوصفها حصناً في وجه صعود الهند، نمو التشدد الديني. وكان لابد من تخفيف هذه الاستراتيجية في مواجهة مـدّ الأصـولية الإسـلامية المتصـاعد التـي زعزعـت اسـتقرار باكستان وأفغانستان، وأثارت شبح عدم الاستقرار الناجم عن الإرهـاب الـذي يمكـن أن يصيب ليس كشمير وحدها، بل ومنطقة شينجيانغ الصينية وآسيا الوسطى المسلمة.
- عمل عجز نيودلهي عن حل النزاع الهندي-الباكستاني على تأجيج التمـرد في كشـمير، وأحبط نجاح المبادرات الإقليمية لجنوب آسيا، وكبّل موارد البلدين البشـرية والماديـة في تنافس غير منتِج.
- يرتبط نجاح الصين في إحباط التطلعات الهندية إلى مزيد مـن النفـوذ في آسـيا ارتباطـاً عكسياً بمحاولات نيودلهي السعي إلى شـراكات مع بلدان ومنظمات في آسيا الكـبرى وأمكنة أخرى أيضاً، وتطوير مشـروعات إقليمية منافسة تهدف إلى دعـم قـدرة الهنـد على الخروج من حدود جنوب آسيا.

وفي كل حالة مـن هـذه الحـالات، لا ينبغـي عـلى "صـنّاع القـرارات المركزيـة بـذل جهودهم للتوفيق بين الضـرورات المحليـة والدوليـة في آن واحـد" فحسـب، مما يخلـق "فرصاً استراتيجية مميزة ومعضلات استراتيجية"، بل ويتعين علـيهم أيضـاً التوفيـق بـين المطالب المتنافسة لقضايا مختلفة، والأخذ في الاعتبار عواقب خيارات السياسات في ميادين متعددة (Putnam 1988: 460).

وفي سياق عالم أحادي القطبية وآسيا وأوراسيا المتعـددتي القطبيـة، اعتمـد القـادة في بكين، وموسكو، ونيودلهي، استراتيجيات معقدة تحـاول التوفيـق بـين الأهـداف المحليـة

والتطلعات إلى المكانة الخارجية. ويتم صوغ السياسات المحلية والخارجية الآخذة في التطور لكل بلد في ظل ظروف دينامية يتمخض عنها كثير من العوالم المحتملة قيد التشكل، أو بعبارات رياضية، هندسيات متغيرة. ويتم توليد هذه الهندسيات المتغيرة من تفاعل ألعاب متداخلة ناتجة عن علاقات تكافلية بين التطورات السياسية المحلية وضغوط الطلب على الموارد؛ والتفاعلات بين الدول على الصعُد الثنائية، والإقليمية، والعالمية؛ والتحديات العابرة للحدود الوطنية من جهات فاعلة غير حكومية، والبيئة المحيطة المتغيرة. وتحفز هذه الألعاب ديناميات من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل، بحيث تؤثر في مجرى المسارات الآسيوية والأوراسية المستقبلية.

وقد أثمرت منظومة الصين السياسية الاستبدادية القائمة على الأفكار الماوية، مقرونة باستراتيجية اقتصادية في مرحلة ما بعد الماوية لرأسمالية توجهها الدولة (أو رأسمالية ذات "خصائص صينية") خليطاً متناقضاً من الحزم والدفاعية في السياسة الخارجية. وانخرطت بكين بشكل انتقائي مع مؤسسات اقتصادية وأمنية متعددة الأطراف، عالمية وإقليمية، لتعزيز أهداف محلية وخارجية، لكنها قاومت بشدة أي تدخل قيمي على أساس حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، ووطّدت بشراسة سياسة الصين الواحدة التي استندت بلا خجل إلى استخدام القوة إذا لزم الأمر لمعاقبة المنشقين السياسيين، وإبقاء الأقليات السكانية في الأطراف داخل حدود الدولة الإمبراطورية الصينية. وقد والفت مجموعة القيم الخاصة بالصين بين المبادئ الماوية والالتزام الحرفي بالكونفوشيوسية، مما أسفر عن مزيج سريع الاشتعال من الاستبدادية الدولانية والقومية الحازمة.

ومن المحتمل جداً أن يؤدي تغيير القيادة إلى إدخال تحولات دينامية في السياسة الخارجية للأنظمة الاستبدادية. وأدى الانتقال إلى جيل ما بعد ماو إلى تبني مبادرات محلية للتحرير الاقتصادي، وإعادة الانخراط مع الاقتصاد العالمي وخصوصاً اقتصادات شرق آسيا. وقد تعزز الاتجاه الأخير حين سببت أحداث تيانانمين انقطاعاً مؤقتاً في علاقات الصين مع الغرب، في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات السوفيتية مع

الدول الغربية تحسناً مع نهاية الحرب الباردة. وإذ كانت بكين تواجه عزلة وشيكة، فقد شنت حملة دبلوماسية ناجحة للانخراط مع دول في جنوب شرقي آسيا. ففي المجال الاقتصادي، أشار ديريك سِـيزَرز Derek Scissors إلى أن بكين تحت قيادة هو جينتاو/ وين جياباو أجرت إصلاح السوق بشكل فعال "لأن السياسة لا ضابط لها". وقد حل محل التحرير الذي تقوده الدولة والموجه نحو السوق، والذي كانت السمة المميزة لإصلاحات عهد دينغ، "تدخُّل الدولة المتجدد" من خلال "الرقابة على الأسعار، وإلغاء الخصخصة، والتراجع عن التدابير التي تشجع المنافسة، والحواجز الجديدة أمام الاستثمار". وأضاف سيزرز أن هذه التدابير سبقت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في العام 2008 (Scissors 2009: 24; Economy and Segal 2009).

وتجسدت الضغوط الخارجية التي انعكست في الداخل، والتي أثرت في مواقف السياسة الخارجية الصينية، في نهاية حقبة الحرب الباردة التي، من جهة، جعلت الشراكة بين الصين والاتحاد السوفيتي ممكنة، ومن جهة أخرى، أنهت نفوذ بكين الاستراتيجي في حقبة الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان قائماً في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، إبان فترة السياسات الثلاثية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين؛ والأزمة المالية الآسيوية في العام 1997، التي دفعت الصين إلى تعميق الانخراط مع الآليات الاقتصادية الإقليمية والأمنية في جنوب شرقي آسيا ومع اليابان وكوريا الجنوبية؛ وتنازلات بكين بتخفيض التعرفات الجمركية شرطاً من شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية في العام 2001؛[2] والشراكة مع الهند في العام 2005 التي حفزها كل من قرار الولايات المتحدة الأمريكية إشراك الهند ونجاح دبلوماسية نيودلهي النشيطة "التطلع شرقاً"، التي جعلت الهند طرفاً فاعلاً خارج سياق جنوب آسيا.

وكان للمعارك السياسية الداخلية في روسيا تأثير كبير في سياسة موسكو الخارجية المبكرة الموالية للغرب، حيث سعى الرئيس يلتسين، لتحقيق أفضلية انتخابية، إلى إبراز

الفجوة بين مؤيديه الديمقراطيين الذين كانوا موالين للغرب والعقائديين الشيوعيين الذين كانوا مناهضين للغرب لاإرادياً. وكان عجز يلتسين عن التفاوض لتسوية نزاع روسيا الحدودي مع اليابان نابعاً من معارضة قومية وشعبية لأي حل وسط في هذه القضية. وكي يُلحق يلتسين الهزيمة نوعاً ما بخصومه السياسيين القوميين في أواخر العام 1992، غيّر ميل موسكو الغربي العلني في البداية، وبدأ محاولة جادة لإشراك الصين والهند. وأسهم تجدد الانخراط مع الهند والسعي إلى بناء علاقات أقوى مع الصين أيضاً في التعامل مع الضغوط الداخلية لإبقاء صناعة الدفاع الواهنة واقفة على قدميها من خلال مبيعات الأسلحة إلى الصين والهند. وفي ما يتعلق بالاقتصاد، أشرفت حكومة مركزية ضعيفة وغير فعالة في عهد الرئيس يلتسين على إدخال إصلاحات للسوق تقودها عملية خصخصة خضعت لسوء إدارة على نحو صارخ، مكّنت مجموعة صغيرة من "الأوليغاركيين" ممن أدّت سلطتهم ونفوذهم المفرطانِ إلى "رأسمالية المحاباة"* واعتماد سياسات اقتصادية انتهت إلى الأزمة المالية في العام 1998.

وفي عهد الرئيس بوتين، أتاحت إعادة ترسيخ سلطة الدولة لروسيا انتهاج سياسة خارجية أكثر براغماتية جمعت بين الأهداف القومية وموارد الدولة. وتخلّت موسكو عن السياسات التصادمية إزاء الغرب، مواصلةً سعيها إلى إقامة علاقات مع دول كبرى في الشرق. بيد أنه في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبعدما غدت موسكو أكثر ثراء جراء ارتفاع أسعار النفط والغاز، انخرطت في "سياسات خطوط الأنابيب" ذات الصلة بالطاقة مع أوكرانيا في 2005–2006 و2008 بهدف إعادة تأكيد النفوذ الروسي في أوراسيا.[3] كما أصبح بوتين أكثر استعداداً لتحدي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر، وخصوصاً أن موسكو رأت في التشجيع الغربي

* رأسمالية المحاباة crony capitalism: مصطلح يصف الاقتصاد الذي يعتمد النجاح فيه على العلاقات الوثيقة بين المعنيين في قطاعات الأعمال وبين المسؤولين الحكوميين. وتتجلى المحاباة من خلال تيسير منح التراخيص والأذونات القانونية، وتقديم هبات وتسهيلات حكومية، وتخفيضات ضريبية خاصة، وغيرها من الامتيازات. ويطلق على المصطلح أيضاً "رأسمالية المحسوبية". (المحرر)

لـ"الثـورات الملونـة" الأوراسـية (الثـورة الورديـة في جورجيـا في العـام 2003، والثـورة البرتقالية في أوكرانيا في العام 2004، وثورة التوليب في قِرغيستان في العـام 2005) محاولـة متعمدة للتدخل في مجال النفوذ الروسـي.

ومن الخارج إلى الداخل، أدت هجمات 9/ 11 إلى انقلاب مؤقت في موقـف موسـكو مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ حيـث عـرض بـوتين عـلى الفـور تقـديم المسـاعدة الاستخباراتية والقبول بوجود عسكري أمريكي في آسيا الوسطى، وذلك على الـرغم مـن معارضة المؤسسة العسكرية الروسية ووكالات الاستخبارات. لكن هذا الدعم تلاشـى، في غياب أي مقابل، كمنح موسكو صوتاً أشـد تـأثيراً في منظمـة النـاتو مـثلاً أو تسـريع عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية. وبدلاً من ذلك، واجهت روسيا في العـام 2004 جولة ثانية من توسع الناتو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتعرضت لانتقادات لتراجـع الديمقراطية في البلاد. وتجلى تأثير هذه الضغوط مـن الخـارج في بلـورة معارضـة انتقائيـة لسياسات واجهت اعتراضات شديدة من وجهة النظر الروسية: التدخل الغربي في فضـاء ما بعد الاتحاد السوفيتي والحرب الأمريكية في العراق.

وتناقض صورة الهند الاقتصادية والسياسـية العالميـة المشـرقة التحـدياتِ الداخليـة الصعبة الناجمة عن تفشـي الفقر، وقصور البنية التحتية، وانتشار الأميـة الواسـع النطـاق، وحركات التمرد المحلية، والالتزام الملتبَس بتحرير الاقتصاد، والنظام السياسـي المشحون بالمماحكات. وأتاحت الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وجماعـات الضـغط المحلية المتنافسة التي أفرزتها هذه الانقسامات، للحكومات الائتلافية المنتخبـة ديمقراطيـاً متابعـة تعـديلات تدريجيـة فقـط في السياسـات الخاصـة بالقضـايا الثنائيـة، والإقليميـة، والعالمية، المهمة. وكان من الاستثناءات الرئيسية قرار الهند أن تصبح دولة مالكة للسـلاح النووي بشكل معلن وذلك في العام 1998؛ وهي خطوة تزعمتها الحكومة المنتخبة حـديثاً بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا، التي انتهجت استراتيجية سياسة خارجيـة حازمـة، سـاعدها على ذلك دعم شعبي عارم للخطوة.

وفي كثير من الأحيان، خلقت مخاوف نيودلهي الأمنية من المتمردين المحليين في كشمير والشمال الشرقي وصِلات أولئك، على وجه الخصوص، مع المليشيات العابرة للحدود في باكستان، التي ترعى وتنفذ هجمات إرهابية في الهند، غالباً بدعم من إسلام آباد، توترات مستعصية في علاقات الهند مع باكستان. وقد تأثرت العلاقات الصينية-الهندية سلباً نتيجة المخاوف [الهندية] من مساعدة بكين السرية لبرنامج باكستان النووي، ودعمها جهود إسلام آباد الرامية إلى تقييد الموارد العسكرية الهندية في كشمير من خلال دعم التمرد في تلك الولاية. وفي هذا السياق، فاقمت مشروعات البنية التحتية في الصين، من طرق وسكك حديدية، التي تحاذي في كثير من الأحيان الأراضي الهندية، أو تنتهكها، شكوك نيودلهي حيال أهداف بكين على المدى البعيد.

على الصعيد الاقتصادي، تستمد معارضة بعض جماعات الضغط في مشروعات القطاع الخاص للمنافسة الاقتصادية الأجنبية، ومعارضة الجماعات الاشتراكية والشعبوية للعولمة، التأييد من شرائح المواطنين الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية الذين لم يجنوا أي مكاسب من تحرير الاقتصاد. وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الفكرة العلمانية التي تميز هوية الهند القومية محاصرة بأفكار الهندوتفا، التي تقلل من مرونة نيودلهي في المفاوضات مع إسلام آباد. وقد تجلى أثر السياسات الداخلية بوضوح شديد في الجدل المحتدم حول اتفاقية التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند. وللمضي قدماً في هذه الصفقة غير المسبوقة، التي ترتبت عليها تأثيرات هائلة في مستقبل الطاقة والأمن في الهند، تعيّن على حكومة مانموهان سينغ، رئيس الوزراء [الهندي]، استمالة جماعات الضغط المحلية وليّ ذراع البرلمانيين لكسب تأييد الأغلبية في لوك سابها [مجلس النواب في البرلمان الهندي] في "التصويت على الثقة" في يوليو 2008 لحكومته بعد أن هددت جبهة اليسار، التي يقودها الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)، بالانسحاب من الائتلاف الحاكم بخصوص هذه المسألة.

وفي البعد الخارجي الداخلي، سلكت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا في الهند منعطفاً حاداً بعيداً تماماً عن جادة عدم الانحياز، مقدِّمةً دعماً واسعاً للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى القواعد العسكرية. إنه "قرار لا رجعة فيه"، كانت العبارة التي وصف بها محلل هندي بارز "موقف الهند الدبلوماسي الواثق... عند منعطف القرن"، حيث لم ينطوِ على إعادة توجيه موقف نيودلهي تجاه واشنطن فقط، ولكن مع القوى الكبرى الأخرى (Mohan 2003: xiii). وكان محفز هذا التغيير تزامن نهاية الحرب الباردة تقريباً مع أزمة ميزان المدفوعات التي أظهرت عدم وجود علاقة، بشكل متزايد، بين وقف الهند المتمثل بعدم الانحياز في الخارج ونموذج لاقتصاد مختلط في الداخل.

وبالنظر إلى خليط المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية، فإن الاعتماد فقط على العوامل البنيوية العالمية للتنبؤ بالمستقبل الممكن لكل من آسيا وأوراسيا، يعمل على فصل استراتيجيات الدولة عن أي ارتباط لها بأي اعتبار للديناميات الداخلية، والثنائية، والإقليمية البينية، ويؤدي إلى تقييمات تركز إلى حد كبير على تأثير القوة والنفوذ الأمريكيين في استراتيجيات القوى الثانوية. وتدعم الأدلة المعروضة في هذه الدراسة الاستنتاج الذي مفاده أنه في حين لا يمكن تجاهل أفضليات الولايات المتحدة الأمريكية في أي اعتبار لطبيعة المستقبل الناشئ، فإن التركيز فقط على هذا المتغير لا يحدد النتائج. وتستجيب خيارات الدول الثانوية بدرجة كبيرة أيضاً لأفضليات الأطراف الإقليمية المهيمنة، التي تُستمدّ بدورها من تدفق من المعلومات (المحلية، والإقليمية، والعالمية) من جهات على المستوى دون الوطني، ومن دول وجهات من غير الدول عابرة للحدود الوطنية ومن تحديات عالمية غير شخصية.

المسارات المستقبلية

سيشكّل صعود الصين، الذي لا يقبل الجدل، إلى مكانة القوة العالمية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في اتجاه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت

ذاته، من شأن تصاعد التحديات العالمية في المنظومة بين الدول وفي رفاهية كوكب الأرض أن تؤثر وتتأثر بالطريقة التي تتعامل الدول بها مع مشكلة النظام (الأنظمة) العالمي و/ أو الإقليمي. ويحدث انتقال القوة المقبل على خلفية معقدة من الدول والجهات من غير الدول، والشعوب والمنظمات التي تتصارع على القوة وتسعى إلى السلام.

وبمقاييس القوة الاقتصادية الكلية، تتفوق الصين الآن على القوة العظمى سابقاً؛ روسيا، وتسبق الهند بفارق كبير. ومادامت استراتيجية بكين الوطنية تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، على الأرجح أن تحافظ الصين بصفة أساسية على التوجه الراهن إزاء العالم. ففي العام 1989، أوجز دينغ شياو بينغ استراتيجية الصين المتوسطة الأجل بنصائح قصيرة أسداها إلى مؤسسة السياسة الخارجية: "راقبوا التطورات باتزان، وحافظوا على موقعنا، وواجهوا التحديات بهدوء، وأخفوا قدراتنا، وتحيّنوا فرصتنا، وتخلّوا عن الطموح، ولا تطالبوا بالقيادة أبداً". وفي العام 1993، تحدث جيانغ زيمين عن" تعزيز الثقة، والحد من المصاعب، وتوسيع التعاون، وتجنب المواجهة". وشكّلت فكرة تطوير "الثقة المتبادلة وعلاقات الاهتمام المشترك" عنصراً مهماً في "مفهوم الأمن الجديد" للصين، وجاءت مع بدء تفضيل بكين الشراكات الاستراتيجية على التحالفات الشقاقية ذات النمط الغربي (Foot 2006: 84–85).

وفي العامين 2003–2004، تحدث القادة الصينيون عن استراتيجية "النهضة السلمية" الصينية؛ وهي صياغة تم إيقافها استجابة لانتقادات محلية.[4] ومنذ ذلك الحين، أصبحت العبارة المفضلة هي "التنمية السلمية". وفي النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ الزعماء والأكاديميون الصينيون تدريجياً يؤكّدون على موقع الصين بوصفها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية (Kahn 2006). وفي المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، في أكتوبر 2007، أيّد الرئيس هو جينتاو فكرة السعي إلى تحقيق "عالم متناغم". وشملت هذه الفكرة الأساسيات الصينية القائلة بـ"التنوع والمساواة" في العلاقات الدولية، ومبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية (Military Power 2008: 8).

ومع أنه يتعيّن على الصين أن تقطع طريقاً طويلة قبل أن تتمكن من البروز بصفة منافس مهم لتفوّق أمريكا العالمي، فإن بكين هي بالأصل في وضع يمكنها من تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا. وإذا ما تسنّى لتحركات الصين في آسيا أن تعكس بعداً تصحيحياً مهماً في المستقبل، فسوف تتشكل إعادة اصطفاف دبلوماسية رئيسية، مما يطلق العنان لدينامية تنافسية. لكن مادامت التوقعات والرؤى الإقليمية والعالمية لاتزال متقلبة، وبالتالي تنطوي على احتمال أن تتكشف عن كلا السيناريوهين التنافسي والتعاوني في المستقبل، فسوف تبقى الشراكات الاستراتيجية هي الأداة الدبلوماسية الرئيسية، لأن خصائصها المطواعة تتيح المرونة الاستراتيجية والاستقلالية الاستراتيجية اللتين تسعى إليهما كل قوة كبرى وطامحة في الوقت الراهن.

ويعتمد تحديد السيناريو (الحرب، أو المزاحمة، أو المنافسة، أو التعاون) الذي سوف يتحقق اعتماداً جزئياً فقط على الاستراتيجية والسياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن غير المحتمل أن تحقق القوة الأمريكية المسيطرة، في حد ذاتها، نتائج تواكب الأفضليات الأمريكية. وتعد الدبلوماسية والاستراتيجية من العناصر الأساسية في أي مخطط كبير وناجح، وخصوصاً أن إجمالي القوة الأمريكية فعال على نحو متفاوت في المسارح الإقليمية المتنوعة. والمتغير الثاني الأهم هو ما تقترح الصين القيام به على المدى البعيد. وهذا أيضاً ليس حتمياً، وهو حتى الآن عملية تعتمد على المسار إلى حد كبير. وفكرة أن الصين تسعى للاضطلاع بدور مهيمن في آسيا وبأثر أكبر فكرة جلية لا لبس فيها. أما الطريقة التي تختارها لتحقيقها فغير واضحة. وكما أشار أفيري غولدشتاين:

> تجعل القدرات الوطنية للصين والقيود الدولية التي تواجهها الآن من المهم بالنسبة إليها أن تحافظ على بيئة سلمية ضرورية للنمو من شأنها أن تمكنها من الارتقاء إلى موقع القوة الكبرى الحقيقية. أما المسار الذي ستتبعه الصين في حال نجاح الاستراتيجية فغير واضح (2005: 38–39).

وحتى الآن، اعتمدت القيادة الصينية نهجاً يتسم بالحذر والصبر، كما أظهرت فهماً محنكاً على نحو لافت لدور القوة الناعمة، وحاولت تعزيز نفوذها من خلال التقليل من

شأن قوتها العسكرية المتزايدة. لكن فيما لو أصبحت بكين عدوانية علناً وبشكل مفرط في دفع مزاياها المادية ومطالباتها الإقليمية والبحرية المتنازع عليها، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والعسكرية، فسوف تعمل التهديدات الأمنية الناتجة، والتراجع القيمي في الصين، وغياب الجاذبية المعيارية، على المدى البعيد، على إطلاق تحركات دبلوماسية مضادة من شأنها أن تغيّر المسار السلمي للنظام الأمني في آسيا، وتضعه على الطريق إلى صراع لا ينتهي، مع احتمال اندلاع العنف. ومن ناحية أخرى، إذا ترافق تعزيز قوة الصين مع تحرير سياسي في البلاد لا يؤدي إلى عدم الاستقرار والعنف في البلاد، حينها تكون إمكانية نشوء قرن آسيوي سلمي تقوده صين هي الأولى بين أكفاء في آسيا أمراً محتملاً. لكن مثل هذا التحرير لا تدعمه حكومة الحزب الواحد الصينية الحالية.

ومن بين الشراكات الاستراتيجية الثلاث التي تتناولها هذه الدراسة، تعد الشراكة الصينية-الهندية الأكثر هشاشة. والمسؤول الرئيسي عن هذه الشراكة هو المشروع الوطني غير المكتمل في كلا البلدين، حيث يعد النزاع الحدودي رمزاً ملموساً لهذا الأمر. وكما يشير تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، فإنه في الصين "يصوغ بقاء النظام واستمرار حكم الحزب الشيوعي النظرة الاستشرافية الاستراتيجية لقادة الصين كما يشكل الدافع وراء عديد من خياراتهم". وفي مواجهة أيديولوجيا لم تعد تشكل عقيدة وطنية موحِّدة، اعتمد النظام الشيوعي بشكل متزايد على "الأداء الاقتصادي والقومية أساساً لشرعية النظام". وتتمثل الأخطار الكامنة في استراتيجية "ألهبت المشاعر القومية للتلاعب بالرأي العام، أو لتشتيت الانتقادات المحلية، أو لدعم الدبلوماسية" في أن مثل هذه المشاعر "قد تصعب السيطرة عليها" ما إن يُطلق لها العنان (Military Power 2008: 9).

وبالمثل، في الهند، نظراً إلى تاريخ هزيمة البلاد المهينة في الحرب الحدودية مع الصين في العام 1962، فإنه سوف يُنظر إلى أي تنازل عن الأراضي من قبل الغالبية العظمى من السكان بأنه "استسلام"، وفي مثل هذه الظروف، يصعب التوصل إلى حلول وسط سياسية، وخصوصاً عندما تدخل متغيرات أخرى، مثل الموارد الطبيعية والمصالح

الوطنية، في المعادلة. علاوة على ذلك، يتبدى عامل الصين كبيراً في حسابات الهند لدور باكستان في الشؤون شبه القارية. فصداقة بكين الطويلة الأمد مع إسلام آباد تعقّد العلاقات الصينية-الهندية، مع أن تأييد الصين غدا أبهت في ضوء تصاعد موجة التشدد الإسلامي في باكستان. ولا تعد التجارة المتنامية بين الهند والصين عميقة بما فيه الكفاية ولا كبيرة الحجم لمواجهة العقبات الوشيكة في مسار الشراكة التعاونية على المدى القريب. غير أنه إذا قُدّر لهذه الانخراطات أن تستمر على المدى المتوسط والبعيد وأن تنشئ قطاعات محلية قوية في كل بلد لتعميق العلاقات الاقتصادية أكثر، فسوف تكون الشراكة الناتجة حينئذ قائمة على حوافز إيجابية وليست سلبية. ومن شأن هذا التحول أن ينطوي على إمكانات عظيمة لتحويل مسار السياسات الجنوب-آسيوية في اتجاهات أكثر سلميةً وازدهاراً، وخلق روابط ناجحة متعددة الأطراف عبر الصين بين منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا ومنطقتي جنوب آسيا وآسيا الوسطى. بيد أنه يتعين أن يحدث التحرر السياسي في الصين قبل أن يصبح هذا السيناريو مرجحاً.

ومن المحتمل أن تكون الشراكة بين الصين وروسيا مستقرة نسبياً في المدى القريب إلى المتوسط. وكان أهم إنجاز لهذه الشراكة هو الاتفاق على الحدود الذي تم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين البلدين؛ وهي عملية بدأت جدياً في العام 1986 وبلغت ذروتها في العام 2008 مع ترسيم حدود آخر مجموعة من الجزر المتنازع عليها. وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الحدود الصينية-الروسية الطويلة قد تمت تسويتها في معظمها، كما وافقت بكين أيضاً على خطوط ترسيم الحدود مع كازاخستان، وقِرغيستان، وطاجكستان؛ وهو أمر اكتسب صفة الحاجة الماسة نوعاً ما بالنسبة إلى الصين في ضوء الحدود المشتركة لهذه الدول مع منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم، وهي منطقة تضم الإيغور المسلمين المقاومين للحكم الصيني. وقد رافقت هذه الاتفاقيات سلسلة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجالات تدابير بناء الثقة، والتخفيضات المتبادلة في قوات الحدود، والقيود العددية وغيرها من القيود على المناورات العسكرية؛ وهو ما أدى إلى صوغ نظام أمني متعدد الأطراف في المنطقة وإنشاء منظمة شنغهاي

للتعاون، وهي منظمة إقليمية متعددة الأطراف بدأت بالتركيز على التعاون الأمني، لكنها تطورت لتشمل مبادرات اقتصادية إقليمية.

ونتيجة لذلك، كان الأثر الإقليمي للشراكة الصينية-الروسية، أوضح في آسيا الوسطى، حيث توجد لبكين وموسكو مصلحة مشتركة مباشرة ليس في الحد من تعدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل وفي تعزيز قدرة جميع دول المنطقة أيضاً ضد ثالوث "الشر" المتمثل في "التطرف، والإرهاب، والنزعة الانفصالية". وسعت الصين، على وجه الخصوص، إلى استخدام قيادتها منظمة شنغهاي للتعاون في إقامة جدار واقٍ بين أقليات الإيغور في دول آسيا الوسطى وأولئك الموجودين في شينجيانغ. وبمرور الوقت، أُضيفت إلى مصلحة بكين في الاستفادة من إمدادات الطاقة الوفيرة في آسيا الوسطى مصلحةٌ في تحقيق انخراط اقتصادي أقوى. وقد رحّب قادة بلدان آسيا الوسطى المطوّقة بالبر من كل جانب بفرصة تنويع علاقات بلدانهم الاقتصادية خارج روسيا والدول الغربية. ويتشاطر هؤلاء القادة أيضاً إجماعاً معيارياً مع الصين يحبّذ الاستبدادية السياسية والرأسمالية الدولانية.

غير أن أهداف الصين البعيدة المدى، والرامية إلى تعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، تنطوي على إمكانية توليد صراع مع روسيا. وتواجه موسكو خطراً متزايداً في أن تصبح "شريكاً صغيراً" في الشراكة الصينية-الروسية، وهو وضع من غير المحتمل أن يحظى بدعم النخبة الأمنية في روسيا. وفي الحقيقة، ربما تعكس الملاحظة التي أبداها الفريق إيه. كليمينكو A. Klimenko أدناه مخاوف عديدين في المؤسسة العسكرية الروسية:

> يعتقد المنظّرون الصينيون أن الحدود الاستراتيجية لمجال القوى الكبرى الحيوي تمتد أبعد كثيراً من أنظمة دولها، في حين أن "المجال الحيوي" لكثير من الدول "الضعيفة" له في بعض الأحيان حدود استراتيجية لا توازي "قوتها الإجمالية"؛ وهذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان الأراضي (Dwivedi 2006).

وفي حين فضّلت القيادة السياسية في روسيا الشـراكة على المدى القصير، فإن موسكو عبّرت عن قلقها من تزويد الهند بأسـلحة أكثـر تطـوراً ممـا قدمتـه للصـين. ففـي منظمـة شنغهاي للتعاون، تجلى التنافس الصيني-الروسـي على النفوذ في غياب الـدعم الروســي لمبادرات التكامل الاقتصادي الصينية وانعدام الدعم الصيني للمبادرات الروسية الراميـة إلى الدفع من أجل تعزيز التعاون العسكري في منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمـة معاهـدة الأمن الجماعي. وما صـرح به مسؤول في وزارة الخارجيـة الروسـية، بخصـوص الغـرب ينطبق بالقدر نفسه على الصين: "لن تقبل روسيا أبـداً بـدور علاقـة ضـعيفة.... لـن تمـلّ روسيا أبداً من التأكيد على الحق في لعب دور رائد على السـاحة العالميـة" (Orlov 2004: 31). وقد يولّد تنامي روابط التجارة والطاقة بين الصـين وروسـيا الـزخم الـلازم لإقامـة شـراكة دائمة إذا تم استيعاب أهداف المكانة في كلا البلدين بشكل متبادل في إطار منظمـة شنغهاي للتعاون، أو إذا تخلّت روسيا عن هذه الأهداف.

وحيث إن ممارسة روسيا نفوذها في ساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي يعد عمومـاً أكثـر أماناً في آسيا الوسطى منه في أوراسـيا، فلـن تتنـازل موسـكو بسـهولة عـن هـذه السـاحة للصين. وهكذا، في حين أنه قد تعمل موسكو وبكين معاً للحد مـن النفـوذ الغـربي، فـإن مسار مطالباتهما التي تتنافس على النفوذ في هذه المنطقة غير مؤكد. ففي أوراسـيا، حاولـت روسيا إعادة تأكيد نفوذها في مواجهة تعدٍّ غربي متزايد. ومن المزايا التي تتمتع بهـا روسـيا قربها الجغرافي، وأواصـرها الثقافيـة، ومـوارد الطاقـة لـديها التـي تعتمـد عليهـا البلـدان الأوراسية، وقوتها العسكرية الكبيرة. ولا يمكن نشـر قدرات روسيا المادية إلا عـلى نحـو قسـري، على غرار ما أظهرت موسكو في حروب أسعار الغاز مع أوكرانيا (2005-2006، و2008)، والهجوم البري على جورجيا (2008) بخصوص مطالبات متنافِسـة في أوسـيتيا الجنوبيـة وأبخازيـا. وفي المنطقـة الأوراسـية، يتعـارض اسـتخدام موسـكو الدبلوماسـية القسـرية مع الجاذبية المعيارية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي والمزايا الأمنية لعضوية الناتو. وهذه المنظومة من الحوافز الإيجابية مقابـل السـلبية ليسـت في صـالح روسـيا عـلى المـدى البعيد. ونتيجة لذلك، بدأت موسكو في العام 2005 تحويـل مواردهـا مـن رابطـة الـدول

المستقلة إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاقتصادية الأوراسية، مما يقلص نطاق طموحات روسيا للنفوذ لتقتصر على آسيا الوسطى إلى حد كبير.

وما يدفع الشراكة الهندية-الروسية في المقام الأول هو تجارة الأسلحة. وتعد العلاقات الاقتصادية ضعيفة، لكن العلاقة السياسية قائمة منذ أمد طويل. ولا تمثل الهند وروسيا تهديداً أمنياً مباشراً إحداهما للأخرى، كما لا توجد لهما طموحات جدية لبسط النفوذ في مناطق تعد مهمة للبلد الآخر، آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وكان دور موسكو فعالاً في المساعدة على الشروع في محادثات ثلاثية بين الهند، والصين، وروسيا. وقد أصبحت هذه المحادثات، التي أُجريت أول مرة في العام 2002 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزراء الخارجية، منتظمة (Briefing 2007). كما يلتقي القادة الروس، والصينيون، والهنود، على المستوى الثلاثي في اجتماعات القمة. وعملت هذه اللقاءات كآليات تنسيق فقط من دون دلالة جوهرية. وتخدم شراكة روسيا مع الهند، كما شراكة الهند مع روسيا، أهدافاً قصيرة الأمد، ومتوسطة الأمد، وطويلة الأمد. ويكمن الضعف الأساسي في هذه الشراكة في غياب أي عمق اقتصادي للإبقاء على اهتمام الكيانات غير الحكومية في الشراكة وحثّها على الانخراط فيها. غير أنه في سياق صعود الصين من حيث هي قوة عالمية، فسوف ترى الهند وروسيا منافع في شراكتهما لأسباب استراتيجية.

سيناريوهات تنافسية

مادامت الروحية السائدة التي تُلهم عملية صنع القرار الوطني في بكين، وموسكو، ونيودلهي، تتوافق عموماً والافتراضات الجوهرية للواقعية، من المحتمل أن تتكشف السيناريوهات المستقبلية على المدى القريب ضمن طيف المنافسة.

وعلى المستوى بين الدول، ستوفر العلاقات الصينية-الهندية أفضل مقياس لاختبار نيّات القيادة الصينية على المدى المتوسط والبعيد، مما يمنع حدوث أيّ اضطرابات سياسية داخلية كبرى في الصين. وهذا يعود لأن التطلعات الهندية إلى لعب دور أكبر في آسيا تمثل

تحدياً هائلاً لتطلعات الصين إلى فرض هيمنتها على قارة يتقاسمها البلدان. فمن غير المحتمل أن تتبوأ نيودلهي طوعاً مكانة شريك أصغر في آسيا. وفي ظل هذه الظروف، يتوقف نجاح بكين في تأكيد هيمنتها آسيوياً على التغلب على عقبة التحدي الهندي المفترض. وللتعامل مع هذه العقبة، انتهجت الصين استراتيجية التجزئة، من خلال صوغ سياسات منفصلة في أرباع آسيا المختلفة.

وفي آسيا الوسطى، حيث قلّل انهيار الاتحاد السوفيتي مكانة روسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، صاغت بكين شراكة مع موسكو تهدف إلى تمهيد طريق سلسة من خلال تقليص معارضة روسيا لدخول النفوذ الصيني آسيا الوسطى والتركيز على التهديدات المشتركة (من جهات من غير الدول) والمخاوف المشتركة من التعدي الغربي في المنطقة. ومن خلال منظمة شنغهاي للتعاون، تمكنت روسيا والصين من إنشاء نظام أمني متعدد الأطراف مستقر نسبياً في آسيا الوسطى؛ حيث، بالإضافة إلى ذلك، حظي نموذج بكين للاقتصاد الدولاني والسياسة الاستبدادية بترحيب، تماماً كالترحيب الذي ناله الاعتماد الروسي والصيني الصريح لمبدأ السيادة على أنها الحق في رفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدولة. ومازالت أهداف الصين في الغرب البعيد (الشرق الأوسط) فعالة أكثر، وقد اتخذت صيغة السعي إلى اتفاقيات مؤاتية في مجال الطاقة مع جميع الأطراف الراغبة، بما في ذلك إيران، إضافةً إلى العمل على نحو غير مباشر للاستفادة من التورط الأمريكي الإشكالي في المنطقة.

وفي جنوب شرقي آسيا، ركّز قيام بكين بإشراك دول رابطة آسيان، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على إبراز صورة الصين بوصفها قوة غير مهدِّدة، وتوظيف القوة الناعمة من خلال التفاوض على اتفاقيات اقتصادية وتجارية غير متكافئة لصالح شركائها، وكذلك عبر الانخراط مع آليات أمنية متعددة الأطراف مثل معاهدة الصداقة والتعاون. وباستخدام الصين رابطة آسيان قاعدةً لها، سعت أيضاً إلى توسيع رقعة هيمنتها في جميع أنحاء شرق آسيا من خلال فعالية آلية رابطة آسيان، والصين، واليابان، وكوريا

الجنوبية. واستناداً إلى عدم إمكانية الاستغناء عن مشاركة بكين في المحادثات السداسية بشأن برنامج كوريا الشمالية النووي، حسّنت أوراق اعتمادها بوصفها القوة المهيمنة في شرق آسيا مقابل واشنطن وموسكو. وبالتالي، فإن العقبة الوحيدة في طريق تحقيق الأهداف الصينية في شرق آسيا تتمثل في هجوم الهند الدبلوماسي الناجح نوعاً ما لإثبات وجودها في المنطقة.

وتنظر بكين إلى نيودلهي باعتبارها التحدي الأقوى لأحقيتها، بلا منازع، بالهيمنة في آسيا، لولاها؛ وذلك لأن الهند تسيطر على الربع الجنوب آسيوي.[5] وكان الهدف من شراكة الصين الاستراتيجية مع الهند في العام 2005 التقليل من تبعات انخراط الهند الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحجيم صورة الهند الآسيوية الصاعدة. وقد سعت الصين إلى إشراك الهند اقتصادياً، وفي الوقت نفسه تصدّت للمطالبات الإقليمية الهندية، بالدبلوماسية تارة وبالترهيب تارة أخرى. وتتطلع بكين، التي دأبت على تجنّب وصف الهند قوةً كبرى، إلى الفوز في حرب الإرادة والكلمة بخصوص قضية الحدود الخلافية. واقترن تأكيد الصين الخطابي على الحوار السلمي، من خلال فعالية مجموعات العمل المعنية بقضايا الحدود، بالإصرار في قنوات أخرى على صوابية مجمل مطالبات الصين الحدودية.[6] وهذه التأكيدات، التي سجّلت زيادة كبيرة منذ العام 2007[7]، استندت إلى الحجج التاريخية، والكنسية، والثقافية، دعماً للمطالبات الصينية؛ وهي حجج يرى واضعو السياسات والخبراء الهنود أنها موضع شك.[8]

إن الوضع السائد هو صراع في جنوب آسيا، ونظام أمني صيني-هندي غير مستقر، وأنظمة أمنية مستقرة في آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا. وعلى الأرجح أن تراوح السيناريوهات التنافسية المستقبلية من حروب حدودية سريعة، وخصوصاً على طول الحدود المتنازع عليها بين الصين والهند وبين الهند وباكستان، إلى توغلات برية، وحتى إنشاء أنظمة أمنية مستقرة. ومن الممكن للدوافع التي تجعل القيادة الصينية تفرض سيطرة مفرطة على الأقليات العرقية المحلية، وتجعلها فائقة الحساسية في العلاقات بين الدول،

ولاسيما تجاه الهند واليابان، أن تخلق نبوءات محققة لذاتها تشمل عدم الاستقرار السياسي في الداخل وسياسات أمنية تنافسية في الخارج. وقد تتمثل مؤشرات الاتجاهات المزعزعة للاستقرار بتوغلات بكين البرية إلى داخل المناطق الحدودية الهندية، يليها إنشاء بنية تحتية للنقل والمواصلات، ومخافر عسكرية في الأراضي المتنازع عليها، ومنع الهند من الدفاع عن مطالبها بقوة السلاح؛ أو اتخاذ قرار بالسيطرة بالقوة على سلسلتي جزر باراسيل وسبراتلي Paracel and Spratly؛ أو تأكيد سلطتها على منغوليا على أساس الأحقية التاريخية بالسيطرة الصينية الإمبراطورية على هذه المنطقة. أما السيناريو الأكثر احتمالاً، بما أن ميزان القوى الإقليمية مضطرب، فيتمثل بوجود عنف خاضع للسيطرة، لكن تتواجد عناصر تعاونية وتنافسية معاً في نظام أمني إما مستقر وإما غير مستقر.

رؤى تعاونية

تتجلى النتائج الممكنة لسيناريوهات التعاون على المدى البعيد في ظهور مجموعة من الآليات الأمنية والاقتصادية المتعددة الأطراف، متمحورة حول جوهر رابطة آسيان التي تشمل بشكل فضفاض دول جنوب آسيا وشمال شرقي آسيا ونواة آسيا الوسطى بحيث يدور إما في فلك منظمة شنغهاي للتعاون وإما حول محور جنوب آسيا-آسيا الوسطى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يوفر التأثير المتزايد للتحديات العالمية، والحاجة إلى الانخراط الاقتصادي الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية على مر الزمن، قوةً دافعة لتحركات تمضي في هذا الاتجاه. لكن الصين الاستبدادية التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني على الأرجح أن تقاوم أي سيناريو تعاوني لا يتيح لبكين الاضطلاع بالدور المهيمن. ومن ناحية أخرى، فإن نظاماً آسيوياً متعدد الأطراف محوره الصين، سواء في شرق آسيا أو جنوب شرقي آسيا، لن يكون مدعوماً من اليابان ولا من الهند،[9] تماماً كما لن يحظى نظام أوراسي محوره روسيا بقبول دول المنطقة ولا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ولكي تتكشف أنظمة غير تمييزية متعددة الأطراف، لابد من أن تترسخ الأفكار الليبرالية (العلمانية، والحقوق الفردية، وسيادة القانون؛ وبعبارة أخرى، ديمقراطية

ليبرالية) داخل المجتمعات الوطنية. ويتعيّن على جماعات المصالح (مثل جماعات الضغط التجارية الخاصة والجماعات الحقوقية المدنية)، التي تفضل المجتمعات المنفتحة، أن تكون أقوى من تلك التي لها مصلحة في عسكرة الدولة، وفي سرية الحكومة، وفي عدم مساءلة القادة السياسيين.

وتحتوي آليات الحوار والانخراطات الاقتصادية، التي دُشِّنت تحت رعاية الشراكات الاستراتيجية بين ثنائيات القوة المهيمنة، بذور التعاون المستقبلي، والتي يمكن أن تنبت إذا حُلّت العقبة المركزية – المشروع الوطني غير المكتمل في هذه الدول – من خلال المساومات السلمية المحلية والدولية. ولو قُدّر للقيادة الصينية أن تتمكن من تنسيق دمقرطة تدريجية أولاً للإدارة المحلية (كما فعلت بدرجة محدودة)، يليها تحرير سياسي على جميع المستويات يماثل نجاحها في التحرير الاقتصادي، فقد يتحقق سيناريو تعاوني يتعاظم فيه الزخم ويتسع نطاق تأثيره، بحيث يبدأ في الداخل [المحلي] من خلال تمكين الأقليات الوطنية سياسياً.[10]

وفي ظل ظروف أكثر ليبرالية تمنحها حكماً ذاتياً محلياً، قد تكون مجموعات الأقليات أكثر استعداداً للانجرار إلى مساومات تستند إلى "أمثلية باريتو" pareto-optimal التي تسمح لبكين بالوصول إلى الموارد الطبيعية مقابل الاستثمارات الصينية في التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية في هذه المناطق.[11] ويمكن لمثل هذه البيئة أن تساعد أيضاً على تكرار أُطر أو ترتيبات متعددة الأطراف لا غالب فيها ولا مغلوب، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية عبر الحدود.[12] ومن شأن المشروعات الاقتصادية المشتركة التي ربطت المناطق الفقيرة في أقصى شرق روسيا بشمال شرقي الصين، وشمال شرقي الهند بشمال غربي الصين، أن تكون قادرة على فتح بوابات للتعاون الذي يربط جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وجنوب شرقي آسيا، وشمال شرقي آسيا، مما يخلق ديناميكية تقدمية يمكن أن تسهم في خلق آليات اقتصادية تكاملية وفي إنشاء أنظمة أمنية تعاونية بين الدول. لكن لابد من سيادة عقليات ما بعد القومية لكي تصبح النتيجة الثانية [إنشاء أنظمة أمنية تعاونية بين الدول] حقيقة واقعة؛ وهو وضع تدحضه المسارات السائدة.

ونظراً إلى تغلغل الصين في الاقتصاد العالمي الدولي من جهة والواقع التجريبي لعالَمٍ يمتلك معظم القوى الكبرى فيه أسلحة نووية، فإن احتمال انتقال القوة من خلال حرب مهيمنة أمر غير وارد. أما جاذبية قيام تحالف علني مناهض للصين بالنسبة إلى القوى الكبرى الواقعة على حدود الصين (روسيا والهند)، أو التي تعتبر من جيران الصين بحراً (اليابان)، فتعد محدودةً. ومثل هذا التحالف، كما بيّن بول شرويدر (2003) في حالة الرد الأوروبي على فظاعات هتلر، لن يتبلور إلا إذا تصرفت الصين بعدوانية بناء على مطالبات إقليمية تصحيحية بطريقة تدريجية، أو تحولت علناً وبحزم إلى تحدي التطلعات الأمنية والاقتصادية لجيرانها من خلال وكلاء مثل باكستان في جنوب آسيا، أو منظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى، أو كوريا الشمالية في شرق آسيا.

وعلى الأرجح أن تسعى بكين إلى إزاحة النفوذ الأمريكي في آسيا وأوراسيا من خلال تحييد ظهور أي تحالفات مناهضة للصين، وفي الوقت نفسه جعل الوجود الصيني في المنطقة لا غنى عنه، بصفة أساسية من خلال ثقل القوة الاقتصادية المدعومة بقوة عسكرية وشيكة. وهذا ما سوف يجعل جاذبية نظام القيم الصيني في منافسة مع نظام قيم أمريكي (غربي بشكل عام) تقوم عليه المبادئ الأساسية للنظام الدولي ويطرح تساؤلاً مفاده: أي نظام قيمي يمكن أن يستقطب نوعاً من الجاذبية العالمية التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة نظام عالمي تضامني؟ لقد دأبت بكين على رفض المبادئ التي يستند إليها النظام الدولي الأمني، والاقتصادي، والسياسي، الغربي الأساس، مقدمة بدلاً منه وجهة نظر تتفق إلى حد كبير مع المصالح الصينية.

ووجهة النظر هذه: (1) تؤيد التعددية القطبية (التي هي في الواقع كلمة سر لآسيا أحادية القطبية تقودها الصين مقترنة بعالم متعدد الأقطاب ليست أمريكا محوره)؛ (2) تصر على حق كل بلد في تحديد طريقه إلى التنمية الاجتماعية والسياسية (مفهوم وستفالي للسيادة يتيح للقوى الكبرى تعزيز مصالح الدولة المحددة من قبل الزعيم لما فيه الإهمال التام لحقوق الأقليات ويرفض مفهوم السيادة على أنه المسؤولية عن الحماية)؛ (3) تُدرج

الدعوات إلى الاستقلالية السياسية ضمن إطار ثالوث الشر: الإرهاب، أو التطرف، أو النزعة الانفصالية؛ (4) تعزّز نظاماً اقتصادياً دولياً يكون أكثر انسجاماً مع المصالح الصينية. بيد أنه في ضوء الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دول العالم، قد تمثّل الاستراتيجيات الاستيعابية التدريجية والمتزايدة للدولة، المستقرة بالحد الأدنى من الإجماع حول عناصر نظام دولي تعددي مختلف، الأملَ الأفضل لإدارة الصراع والحد من حوافز العنف.

لقد أدت الأهداف الاقتصادية التي تتطلب التعامل مع العالم الخارجي إلى تبني تعددية الأطراف من قبل القوى الثانوية. واتسم قبول الصين بمبدأ تعددية الأطراف بالبطء، لكن تم صوغه ليكون منسجماً مع المصالح الصينية. وحتى الآن، كان "تعلُّم" الصين استراتيجياً وليس معرفياً. فهل من الممكن أن تتحول الصين من اعتماد تعددية الأطراف الاسمية إلى تبني تعددية الأطراف المتضمَّنة الأصيلة؟ في النهاية، ستلعب جغرافيات الخيال، ولاسيما في الهند، والصين، وروسيا، دوراً مهماً في تحديد ما إذا كان القرن الآسيوي سيكون سلمياً أو ستمزقه الصراعات.

مستقبل تضامني!

جادل أندرو هرَل بأن عالم القرن الحادي والعشرين يتسم بتعقيد تحديات الحكم التي تنتج شكوكاً متعددة وحالات عدم استقرار ناتجة من عمليات العولمة، وتكثيف سياسات الهوية والنضالات لنيل الاعتراف الثقافي، ومعضلة القوة المسيطِرة، وعدم المساواة العالمي، وما ينجم عن ذلك من مطالبات بالعدالة (2007: 292–98). وفي عالَم كهذا، أدت العولمة والتفاعلات في جميع أنحاء المجتمع العالمي إلى "تقويض القابلية العملية والقبول الأخلاقي لتعددية تقليدية قائمة على الدولة"، مما لا يفسح المجال لـ "ملجأ قابل للحياة للتعددية ولعالم يمكن لكل مجموعة أن تجلس فيه من دون إزعاج تحت شجرة التين الخاصة بها.... وبدلاً من ذلك، ترى أنه محكوم علينا بأن نتفاوض على شروط أشكال مكثفة ومستمرة إلى الأبد من المشاركة والتعاون النشيط" (2007: 297،

299). وأشار إلى أن هذا التفاوض ليس "ممارسة سياسية بشكل جوهري" فقط، بل و"معياري بشكل متأصل" أيضاً، لأن "النقاش الأخلاقي يشكل جزءاً من الكيفية التي ستتكشف بها الممارسة السياسية" (2007: 299). غير أنه في النهاية، لا مفر من أهمية "الوكالة السياسية للدول التي تعمل على الصعيد الدولي... لتحقيق التبادلية والمعاملة بالمثل التي قطعاً يجب أن تكون محورية في خطة مشتركة للتعاون الاجتماعي العالمي ولمجتمع عدالة عالمي ذي معنى" (2007: 319).

إذن، تعد وجهات نظر القوى المهيمنة حيال مثل هذا المشروع مهمة بالتأكيد. فآسيا وأوراسيا تفتقران إلى هوية مشتركة وهياكل مؤسساتية مشتركة. فلا الصين ولا روسيا، القوتان المهيمنتان بشكل محتمل كلّ في منطقتها، لديهما الجاذبية المعيارية التي يمكن أن يجتمع حولها نظام تضامني إقليمي أو عالمي. وفي غياب هذه العوامل، فإن مجتمعاً تضامنياً لا يمكن بناؤه إلا على معايير وقيم مشتركة يظل واهياً. وكان روبرت كاغان Robert Kagan قد كتب في العام 2008 متسائلاً، ما إذا من الممكن لـ"حكومة استبدادية عاقدة العزم" كالصين أن "تنضم حقاً إلى نظام دولي ليبرالي". ومضى يسأل: "أيمكن لدولة تعيش بروح القرن التاسع عشر دخول منظومة القرن الحادي والعشرين؟". وبطرح كاغان هذا السؤال، خالفت شكوكه أمل الباحثين من أمثال إيكنبيري الذين رأوا وعداً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يرمي إلى إدماج الصين في النظام الليبرالي الدولي.[13]

والأسئلة المهمة هنا هي ما إذا كانت الحدود الثقافية للصين تتسم بالنفاذية، وما إذا كانت الصين قد تحتاج إلى تشرّب القيم الليبرالية قبل تحقيق الوعد بآسيا سلمية وعالم تضامني. وثمة فكرة بديلة تطرح الحجة القائلة إن "العلاقات الدولية الآسيوية لطالما كانت هرمية تاريخياً، وأكثر سلمية، وأكثر استقراراً من تلك الخاصة بالغرب"، وأن البلدان الآسيوية، بما فيها اليابان، سوف "تتكيف" مع وضع الصين المحوري في آسيا (Kang 2003: 164). لكن الأدلة الواردة في هذا الكتاب لا تدعم الحجة الأخيرة. واستقراء قابلية تطبيق النموذج الهرمي في آسيا على الحياة في القرن الحادي والعشرين، من

خلال الأدلة على الإذعان الطوعي للشعوب التابعة للإمبريالية الصينية القائم في الماضي على نظام الجزية [أو الأتاوة]، يعني التغاضي عن المعنى الحديث لأفكار السيادة والقومية التي هي ثمرة التجربة الأوروبية والمستزرَعة في آسيا. أضف إلى ذلك أن حدود كانغ الآسيوية تستبعد الهند؛ وهو إغفال يقوّض حجة استقرار آسيا مُرتّبةً ترتيباً هرمياً، خاضعة لهيمنة صينية، وغير متمحورة حول أمريكا.

أخيراً، ونظراً إلى أهمية السرد الدولاني في التفكير الاستراتيجي الصيني والروسي، من غير المحتمل أن تطرح بكين وموسكو أفكارهما بطرق تستهوي معيارياً دولاً أخرى في آسيا/ أوراسيا أو العالم.

الاستنتاجات: عوالم قيد التشكّل

ثمة عوامل ثلاثة تحول دون قيام حرب مهيمنة تشنّها قوة كبرى بوصفها آلية لموازنة القوة في القرن الحادي والعشرين. العامل الأول، أن القوة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية) والقوى الثانوية (الصين، وروسيا، والهند) تمتلك أسلحة نووية. العامل الثاني، على الأرجح أن تُحتَرم بشكل خاص الأعراف المضادة للعنف في صراعات القوى الكبرى. والعامل الثالث، ترتبط القوة الاقتصادية، التي تعد مصاحباً مهماً للقوة العسكرية، بالتنمية الاقتصادية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الانخراط بين الدول والاندماج في الشبكة الاقتصادية العالمية؛ الاكتفاء الذاتي ليس مساراً له أبطاله في أي من هذه الدول. إن أفضل ما يمكن أن يتمخض عن الوضع في سيناريوهات المنافسة هو الحفاظ المستمر على الاستقرار الاستراتيجي في آسيا وأوراسيا من خلال استراتيجيات التحوط التي يتم فحصها وتقويمها باستمرار من قبل القوى الرئيسية والثانوية. وستتأتى النتيجة الأكثر زعزعة للاستقرار من صعود قوة مهيمنة إقليمية آسيوية.

وإلى أن تعمل تطلعات الصين، والهند، وروسيا على الوصول إلى هذه المكانة بشكل كامل، فإن احتمالات التكامل الإقليمي، على غرار النموذج الأوروبي تعد ضئيلة. وفي هذا

الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الخبرات التاريخية من قرون من الحروب الطاحنة التي خاضتها الدول الأوروبية الرئيسية والجراح الدامية لتحقيق مكانة القوة الكبرى تعين عليها أن تأخذ مجراها قبل أن تجد العمليات التكاملية تربة خصبة. فحتى بعد حربين عالميتين، ما كان للتكامل الأوروبي أن يمضي قدماً لولا التهديد السوفيتي والدعم الأمريكي للمشروع الإقليمي. وفي آسيا، خلّفت تركة الاستعمار نزعة قومية قوية مقترنة بطموحات دولانية إلى المكانة والنفوذ. وبالتالي، على الأرجح أن يبدأ التعاون الاقتصادي الإقليمي بشكل مبدئي، وقد يتكتّل حول نواة رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) نتيجة لطموحات متنافسة من أطراف آسيويين رئيسيين. وعلى المدى البعيد، إذا لم تنقطع العلاقات التجارية بين الهند والصين، والصين واليابان، والصين وروسيا، بسبب دينامية أمنية تنافسية ومُنحت، بدلاً من ذلك، وقتاً لتكوين مصالح راسخة تفضل التفاعلات الاقتصادية القوية، من الممكن أن تفتح الطريق لربط ساحة جنوب آسيا مع منطقة آسيا الوسطى في الشمال ورابطة آسيان، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية في الشرق؛ مما يسمح بظهور الشبكات الاقتصادية الطبيعية العابرة للحدود التي سوف تنتج سيناريوهات "لا غالب فيها ولا مغلوب". أما خليط الدول الديمقراطية والاستبدادية فيجعل آفاق قيام مجتمع تضامني آسيوي صعبة التصور في غياب تحول ليبرالي في الصين وروسيا.



@Ahmedyassin90

الهوامش

الفصل الأول

1. مع ذلك، لا يمكن القول تلقائياً إن نظام القطبية الأحادية يعني أن القوة العظمى الوحيدة يمكنها فرض خياراتها من جانب واحد في جميع المسارح الإقليمية. تُلطّف الديناميات الإقليمية في الغالب تأثير الضرورات العالمية. وللاطلاع على وجهتَي نظر في هذا الصدد، انظر: Kerr 2005: 411–37 و Buzan 2003: 143–73.

2. لابد من أن نلاحظ أن تعريف بول لكلمة صدارة primacy ليس شائع الاستخدام. فمصطلح "الصدارة" في أدبيات العلاقات الدولية يستخدم بشكل أكثر شيوعاً مرادفاً لكلمة تفوُّق preeminence بمعنى القوة power.

3. يميّز إيكنبيري بين الأنظمة المهيمنة التي يجمعها حد أدنى من التطابق في المصالح (النوع المهيمن الثاني) ونظام "تمت مأسسته بشكل أشمل ومتسم بالتراضي وعمليات التفاعل السياسي المتبادلة" (2002b: 9–10).

4. على مستوى السياسة العالمية، يدرك الليبراليون، حالهم حال الواقعيين، الدور الرئيسي للدول بوصفها مؤسسات سياسية أقدر على مساعدة الأفراد في تفعيل طاقاتهم البشرية.

5. التوكيد مأخوذ كما هو في النص الأصلي.

6. بالنسبة إلى بريجنسكي، ألمانيا وليس أوروبا ككل.

7. ثمة تحذير هنا. كما أشار جوناثان بولاك Jonathan Pollack، القارة الآسيوية ممتدة على مساحة كبيرة ومتنوعة جداً إلى درجة أن التوقعات بنظام أمني آسيوي واحد، ناهيك عن نظام محوره الصين، قد تكون بعيدة التحقق (2005: 331–32).

8. في مقال أحدث، أشارت روزماري فوت Rosemary Foot إلى أن الاستخدام الصيني لـ"الهيمنة" و"الإمبريالية" "يشير إلى فرق تحليلي طفيف بين المصطلحين" (2006: 78).

9. كذلك دأب المسؤولون الروس بشكل روتيني على شجب سياسات الهيمنة الأمريكية؛ ومن جانب آخر، كان المسؤولون الهنود أقل مباشرة في التعبير عن تفضيلهم لعالم متعدد الأقطاب.

الفصل الثاني

1. وفقاً لهاري هاردينغ Harry Harding، فإن مفهوم المثلث الاستراتيجي "يشير إلى حالة تكون فيها ثلاث قوى رئيسية مهمةً بما فيه الكفاية بعضها لبعض إلى درجة أن أي تغيّر في العلاقة بين أي اثنتين منها يؤثر كثيراً في مصالح القوة الثالثة" (2004: 321).

2. للاطلاع بشكل مسهب على جوانب عقيدة بوش هذه، انظر: Jervis 2005: 79–101. يستخدم جيرفيس الصدارة هنا مرادفاً للتفوق.

3. لكن مينون لا يعني أن الحاجة إلى الانخراط الأمريكي في شرق آسيا يُحتمل أن يكون موضع تساؤل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أو كوريا الجنوبية، أو اليابان.

4. لمناقشة الآراء الخاصة بالحد الأدنى والآراء التضامنية حول النظام، انظر: Hurrell 2003: 24-48.

5. التوكيد مأخوذ كما هو في النص الأصلي. يعود الاقتباس داخل الاقتباس إلى Buchanan 2000.

6. لا يعني هذا أن الصينيين لم يستخدموا القوة قطّ. كما يقول رانا ميتر Rana Mitter: "لقد كانت حقيقة سياسة أسرة تشينغ Qing الخارجية هي شن حرب وحشية حيثما شعروا أن حكمهم مهدَّد". لكن "كان هناك صمام أمان في وجهة النظر العالمية التي كانت الصين في عهد تشينغ تعمل بموجبها، والتي منعت الممارسة الصرفة للقوة بوصفها متطلَّباً رئيسياً للنظام" (2003: 210).

7. هناك بعض الجدل حول تاريخ تقليد آرثاشاسترا *The Arthashastra* ومؤلّفه، لكن العمل يعود إلى العصور القديمة، وقد وضع قبل 1,850 و2,300 سنة (Kautilya 1992: 21).

8. يوجانا *yojana* مقياس للمسافات [كان مستخدماً في الهند القديمة]. ويراوح مقياس يوجانا بين 5–9 أميال.

9. كان نظاما فارنا *varna* وأشراما *ashrama* يشكلان أساس النظام الاجتماعي. فنظام فارنا كان بنية مفصّلة للقواعد التي تنظم أمور الزواج، والميراث، والمكانة المستندة إلى أربعة تصنيفات "آريا arya" للبراهمة Brahmins (العلماء والكهنة)، والـ"كشاتريا" kshatriyas (النبلاء والمحاربون)، والـ"فيشيا" vaishyas (التجار)، والـ"شودرا" shudras (الحرفيون وأصحاب المهن). وقد نظّم نظام **أشراما** المراحل الأربع لحياة الإنسان: براهماشاريا brahmacharya (مرحلة الطالب)؛ وغريهاستا grihasta (مرحلة ربّ البيت)؛ وفانابراستا vanaprastha (مرحلة النسك)؛ وأخيراً سانياسا sanyasa (مرحلة نكران الذات). ويركّز كوتيليا Kautilya على الأشرامات الثلاث الأولى

على أنها الأوثق صلة بالحفاظ على النظام الاجتماعي. وجاءت كل **أشراما** مع مجموعة مصاحبة من قواعد المعيشة الصحيحة أو الدارما *dharma* (Kautilya 1992: 48-49).

10. يشير فيفيلد Fiefield إلى أنه في رسالة كتبها نهرو إليه، أعاد نهرو أصول هذه المبادئ إلى خمسة أسس بوذية قديمة متعلقة بالسلوك الشخصي. وكتب أيضاً أن بانتشاشيل Panchasheel، التي تُكتب أيضاً بانتش شيلا Panch Shila أو بانتشاشيلا Panchashila، كانت التهجئة التي يفضلها نهرو للمصطلح. وتم العثور على هذه المبادئ أول مرة في نص معاهدة بين الهند وجمهورية الصين الشعبية وُقّعت في 29 إبريل 1954.

11. يحاجج تسيغانكوف وتسيغانكوف بأن كثيراً من الليبراليين الروس متأثرون على نحو غير ملائم بالتصنيفات المفاهيمية الغربية.

12. ما يدعوه شرويدر "تجاوزاً" تمت الإشارة إليه أيضاً على أنه "ملزم" أو "ملزم للطرفين" cobinding من قبل باحثين من أمثال إيكنبيري و والت. انظر: Walt 2005. وقد تم تحديد استراتيجيتين أخريين، لكنهما شكلان مختلفان من التوازن: عرّف توماس كريستنسن Thomas Christensen وجاك سنايدر Jack Snyder "إلقاء المسؤولية على الآخرين buck-passing" بديلاً عن "تلازم المصير Chain-ganging" أو تحقيق التوازن المُحكَم في نظام متعدد الأقطاب. لكن "إلقاء المسؤولية على الآخرين" أو الاعتماد على الدول الأخرى لتحقيق التوازن ما هو إلا شكل آخر من أشكال تحقيق التوازن. انظر: Christensen and Snyder 1990.

13. تقييم بوزان لدينامية الأمن في شمال شرقي آسيا يتناقض مع تقدير كير لمحفل شمال شرقي آسيا.

14. تظهر صياغة مماثلة في الكتاب الأبيض للعام 2006 بخصوص الدفاع الوطني الصيني، الذي أُصدر بتاريخ 29 ديسمبر: "تتنافس القوات الدولية الكبرى بعضها مع بعض ويبقي بعضها بعضاً تحت المراقبة. لكنها تحافظ أيضاً على التنسيق والتعاون العملي في علاقاتها المتبادلة، ويعتمد بعضها على نقاط قوة بعض" (China White Paper 2004: 2).

الفصل الثالث

1. استمر هذا التقسيم بحكم الأمر الواقع بين القوميين التايوانيين وشيوعيي البرّ الرئيسي على الرغم من إصرار بكين على سياسة الصين الواحدة بحكم القانون.

2. أدى ضعف الصين إلى جعل ماو يعلن ضرورة "الميل إلى جانب واحد" للحصول على الدعم. ففي خمسينيات القرن العشرين، كان التحالف الصيني–السوفيتي قوياً. وضعفت هذه العلاقة في ستينيات

القرن ذاته. أما في السبعينيات منه، فتحركت الصين لرأب الصدع مع الولايات المتحدة الأمريكية وتميّز العقد بعلاقة استراتيجية ثلاثية شملت الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد السوفيتي. وفي تلك الفترة، وفي حين كال قادة الصين النقد لكل من الإمبريالية الأمريكية والسوفيتية، فقد اعتبروا الثانية أكثر خطورة. وابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، دخلت الصين في مرحلة ما بعد ماو معترك السياسة العالمية بصورة ذاتية أقوى، وهي تدشّن "سياسة خارجية مستقلة".

3. ذكر جيان يانغ Jian Yang (2002) أن يلتسين، وهو في طريقه إلى بكين، اقترح إعادة النظر في عبارة "شراكة بناءة" في إعلان العام 1996 المشترك، الذي كان قد أُعد فعلياً، لتصبح "شراكة استراتيجية"؛ وهي صياغة رحّب بها الصينيون. وإذا كان هذا صحيحاً في واقع الأمر، فإن مصطلح "شراكة استراتيجية" المستخدم لوصف النموذج الجديد لعلاقات القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين ليس فكرة صينية بالكامل. بخصوص هذه النقطة، انظر: Kay 2000.

4. التوكيد من وضع المؤلّفة. شكّل العرض الروسي للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدفاع الصاروخي الميداني مشكلة للصينيين، لأنهم رأوا أن هذا الجانب من الدفاع الصاروخي يهدف إلى التعامل مع الحالات الطارئة في مضيق تايوان. وتزايدت مخاوفهم حين استهدفت الإشارات الأمريكية إلى المصالحة الروسَ فقط، وليس الصينيين، وذلك عقب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية.

5. التوكيد من وضع المؤلّفة.

6. عسكرة بكين للتبت، قبل الذكرى الخمسين لهروب الدالاي لاما من التبت إلى الهند، وتدابيرها القمعية ضد المتظاهرين السلميين، وقمعها العنيف للثقافة التبتية، جميعها تظهر المدى الذي يمكن أن تذهب إليه القيادة الصينية للإبقاء على سيطرتها المطلقة على التبت.

7. أدى الحظر المفروض على الأسلحة إلى انخفاض شديد في الصادرات العسكرية الغربية إلى الصين، لكن بعض الصادرات المتصلة بالمعدات العسكرية استمرت، جزئياً من خلال تنفيذ طلبيات شراء تعود إلى ما قبل العام 1989، وجزئياً نتيجة لقرار الاتحاد الأوروبي السماح للدول الأعضاء منفردة بتفسير قيود الحظر في سياق قوانينها الوطنية. وهكذا، استمرّت فرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، بتصدير المكونات العسكرية الصلة مثل محركات الديزل، والمدافع البحرية، ورادارات الطائرات (Trade Registers 2009).

8. للاطلاع على قائمة مفصّلة بجميع منظومات الأسلحة الروسية التي تم تسليمها إلى الصين، راجع قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة SIPRI Arms Transfer Databse.

9. لأسباب بيئية، تم نقل نقطة انطلاق خط الأنابيب إلى تايشيت Taishet مع خط الأنابيب الذي يتبع مسار تايشيت-كازاتشينسكوي-سكوفورودينو-بريفوزنايا-كوزمينو Taishet-Kazachinskoe-Skovorodino-Prevoznaya-Kozmino (*ITAR-TASS* 2009).

10. مسح استطلاعي عمّ البلاد وشمل 100 مسكن في 44 منطقة، وإقليماً، وجمهورية، حيث بلغ حجم عينة الاستطلاع 1,500 شخص.

11. تستند بيانات استطلاع الرأي إلى مقابلات مع 1,500 شخص مستطلَع في 10 مدن صينية، تم إجراؤه في شهري إبريل ومايو 2008.

الفصل الرابع

1. أيّد جواهر لال نهرو، الذي كان أول رئيس للوزراء في الهند بعد الاستقلال، بحماسة حركة عدم الانحياز، وسعى إلى الحفاظ على الهند بمنأى عن التنافس بين الدول العظمى إبان الحرب الباردة. وأكد التزام الهند بسياسة خارجية تقوم على "المبادئ"، وتحاشي القوة العسكرية. للاطلاع على اتجاه حزب بهاراتيا جاناتا في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية، انظر: Vajpayee 1988.

2. بعد التجربة النووية الصينية في العام 1964، حصل هومي جيهانغير بهابها Homi Jehangir Bhabha، وهو عالم نووي هندي شهير كان نهرو قد اختاره من قبل لتطوير برنامج سلمي للطاقة النووية، على إذن من شاستري لاستكشاف الخيار النووي للهند.

3. يقول وارياوالا Wariawalla: "تَراجع السيد راو عن اختبار الأسلحة النووية المقرّر في شتاء العام 1995 لأن الأمريكيين علموا بذلك وأجهضوا خططه".

4. "ردّت باكستان على التجارب النووية الهندية بإجراء سلسلة خاصة بها من هذه التجارب. وأشار بعض صانعي السياسات الهنود إلى ردة الفعل السريعة هذه باعتبارها دليلاً على أنه لدى باكستان، كما زعمت الهند، برنامج أسلحة نووية سري تلقّى "ضربة قوية" من رفض الهند الصريح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فالصين، وفقاً للمزاعم الهندية، كانت تساعد سراً في برامج باكستان النووية.

5. جاءت الاعتراضات على الوضع الخاص بأسلحة الهند النووية من مصدرين. ففي الفئة الأولى، كانت هناك البُلدان التي سعت إلى كبح تطلعات الهند إلى تبوّء مكانة القوة الكبرى، مثل الصين، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية. وضمت الفئة الثانية البلدان المعنية بتمييع نظام منع انتشار الأسلحة النووية، مثل اليابان وألمانيا.

6. ظهرت باكستان كقناة دبلوماسية رئيسية في عملية التقارب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

7. في نوفمبر 1991، فوجئت الحكومة الهندية تماماً بالدعم السوفيتي، في أيامه الأخيرة، لقرار من الأمم المتحدة برعاية باكستان والداعي إلى جعل منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية.

8. للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: *Current Digest* 1971: 5.

9. للاطلاع على قائمة مفصّلة بالاجتماعات بين المسؤولين الهنود والروس على مستوى القمة وما دون، انظر: India-Russia Relations 2008؛ وRussian-Indian Relations 2008.

10. هذه الاتفاقية لا تمنع القيادة الهندية من توقيع اتفاقيات لتوفير التقانات النووية المدنية مع دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية.

11. شغل السيد موخيرجي في أوقات متباينة منصبَي وزير الدفاع ووزير الشؤون الخارجية في حكومة مانموهان سينغ.

12. التوكيد من وضع المؤلِّفة.

13. السيد غروفر Grover هو وكيل سابق في وزارة الشؤون الخارجية الهندية.

14. البيانات في العام 2005 هي بمليارات الدولارات الأمريكية ووفق سعر صرف ثابت للدولار. وقد تم تقريب الأرقام إلى أقرب نقطتين عشريتين. وتشمل الأرقام الإنفاق على القوات شبه العسكرية في قوة أمن الحدود، وقوة الشرطة الاحتياطية المركزية، وقوة بنادق أسّام Assam Rifles، وشرطة الحدود الهندية-التبتية، لكنها لا تشمل الإنفاق على النشاطات النووية العسكرية. والبيانات الخاصة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفق أسعار صرف ثابتة للعام 1990) مأخوذة من الأمم المتحدة في العام 2008.

15. يستشهد كوليناندر Koliandre بقول رسلان بوخوف Ruslan Pukhov، رئيس مركز الدراسات التحليلية الاستراتيجية والتكنولوجية الروسي، إن مبيعات الأسلحة الروسية إلى الهند والصين "لن تستمر إلى 'فترة طويلة'، لأن إعادة تسليح البلدين على وشك الاكتمال".

16. يشير شوكلا Shukla إلى أنه على مدى الفترة من فترة 2007 إلى 2012، سينفق برنامج تسليح الدولة في روسيا 50 مليون دولار على أعمال البحث والتطوير العسكريين، وإلى أنه فيما تضع المؤسسة العسكرية الروسية طلبيات للحصول على أسلحة طال تأجيلها، سيكون من الصعب على مؤسسات ومَرافق البلاد الدفاعية، التي تناقص عددها، تلبية طلبات العقود الخارجية.

17. في العام 2006، اشترت الجزائر أسلحة من روسيا أكثر مما اشترته الصين، حيث وقّعت عقداً لشـراء أسـلحة بقيمـة 7.5 مليـارات دولار؛ وأنفقـت فنـزويلا 3 مليـارات دولار؛ واشـترت ماليزيـا، وإندونيسيا، وفيتنام، أسلحة روسية بقيمة مليار دولار.

18. للاطلاع على النقاش حول أنه إذا ما اضطرت روسيا للاختيـار بـين مبيعـات الأسـلحة إلى الهنـد أو الصين، فسوف تختار الهند، انظر: Zarzecki 1999.

الفصل الخامس

1. يستند السـرد التالي لتاريخ النزاع على الحدود إلى المصادر التاليـة: Garver 2001; Ganguly 2004; and Lynn 2006.

2. بسط الصين سيادة مُحكمة على التبت وشينجيانغ، مقروناً بسياسة ملء هـاتين المنطقتـين بالهـان Han الصينيين، بعيد كل البعد عن "النظام الرافد" الذي اسـتخدمته الصـين الإمبراطوريـة للإبقـاء عـلى إمبراطوريتها موحَّدة، مع السماح في الوقت نفسه بازدهار الثقافة والعادات المحلية.

3. منذ العام 2007، تراجعت بكين عن هذا الالتزام.

4. أُخذت المراجع أدناه كلها من البيان الهندي/ الصـيني المشـترك في العـام 2005، الأجـزاء: الثالـث–الرابع، والسادس–الثاني عشـر، والخامس عشـر–السابع عشـر، والتاسع عشـر.

5. أُخذت المراجع أدنـاه مـن الإعـلان الهنـدي/ الصـيني المشـترك في العـام 2006، الأجـزاء: الأول–الخامس، والثامن، والتاسع–العاشـر. التوكيد من وضع المؤلفة.

6. التوكيد من وضع المؤلّفة.

7. التوكيد من وضع المؤلّفة.

8. الزعماء السياسيون في أستراليا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ليسوا على استعداد أيضاً، في ضوء علاقاتهم الاقتصادية المتنامية مع الصين، للتفكير في تجمّع [اصطفاف] يقوم على تركيز مناهض للصين تحديداً.

9. يتم التعبير عن جميع أرقام العام 2005 على أساس ثبات الأسعار وأسعار الصـرف.

10. في المتوسط، كانت مثل هذه الأسئلة تُطرَح حوالي 10–12 مرّة سنوياً منذ العام 2005.

11. التوكيد من وضع المؤلّفة.

12. من المثير للاهتمام أن وصْف رئيس الوزراء سينغ الهند والصين باعتبارهما أكبر دولتين ناميتين في آسيا عكس بشكل وثيق صورة الوصف الوارد في الإعلان المشترك بين الصين والهند في نوفمبر 2006، والذي نصّ على أن الشراكة الاستراتيجية اتّسقت مع دور الصين والهند بوصفهما "بلدين ناميين كبيرين" (Joint Declaration India/China 2006).

13. التوكيد من وضع المؤلّفة.

14. التوكيد من وضع المؤلّفة.

15. التوكيد كما جاء في النص الأصلي.

16. التوكيد كما جاء في النص الأصلي.

الفصل السادس

1. تستند الأفكار الأساسية التي تقوم عليها نظرية الاستقرار المهيمن إلى أعمال أولسون Olson 1965، وكندلبيرغر Kindleberger 1976، وكيوهين Keohane 1980. ومن بين نقاد هذه النظرية: غوا Gowa 1989، وغرونبيرغ Grunberg 1990.

2. للاطلاع على تفسيرات أشدّ انتقاداً لمشروع الهيمنة الأمريكية، انظر: Wallerstein 2003؛ وJohnson 2000, 2004, 2006.

3. التوكيد كما جاء في النص الأصلي.

4. إن المدى الذي ستبقى فيه بكين قادرة على استخدام هذه الشركات فقط لتعزيز مصالحها الوطنية على المدى البعيد موضع خلاف. وجادلت إحدى الدراسات بأنه "حتى الآن، شركات النفط الصينية... تعطي الأولوية للأرباح على الاعتبارات السياسية"، وأنه "حين يتعارض السعي إلى الربح مع التوجيه السياسي من بكين، تسعى شركات النفط إلى التأثير في عملية صنع القرار لمصلحتها" (Rosen and House 2007: 33, 21).

5. التوكيد من وضع المؤلّفة.

الفصل السابع

1. أضف إلى ذلك أن تحرّك الهند لنيل الاستقلال كان تحت قيادة أفراد من أمثال نهرو وغاندي اللذين كانا مشبعَين بالقيم الليبرالية الغربية.

2. تمّ صوغ "اقتصادات الأعضاء" وليس "الدول"، بوصفها أعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي بهدف السماح بعضوية تايوان في المنتدى.

3. التوكيد كما جاء في النص الأصلي.

4. التوكيد كما جاء في النص الأصلي.

الفصل الثامن

1. التوكيد من وضع المؤلّفة.

2. يشير Scissors 2009: 26 إلى أن هذه التنازلات قد تم تنفيذها إلى حد كبير بحلول العام 2005، وبعدها، السياسات الدولانية "فرضت تراجع السوق على نحو فعال".

3. في حين كانت تستطيع روسيا، كما ورد في الفصل السادس، المطالبة بشكل مشروع بأسعار السوق للغاز المبيع لأوكرانيا، فإن توقيت "حروب الغاز" يشير إلى أن موسكو كانت تحاول تصفية حسابات سياسية مع أوكرانيا والغرب وإعادة تأكيد سلطتها في الساحة الأوراسية.

4. في هذا الصدد، انظر: Goldstein 2005: 38.

5. في حين من غير المحتمل أن ترضخ اليابان لدور مهيمن تمارسه الصين، فإنه على الأرجح أن تنضم طوكيو إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهند لإحباط الطموحات الصينية في هذا الصدد.

6. في هذا السياق، تعد المطالبة الاستباقية الصينية بأراض تضم جزءاً كبيراً من كوريا الشمالية استناداً إلى صلات تاريخية تشكّ فيها كوريا الجنوبية، مثيرة للاهتمام (Seo 2004).

7. قد تكون هذه الزيادة حفزتها الاتفاقية النووية المدنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند والمبادرة الرباعية التي جمعت أستراليا، والهند، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية في مناورات بحرية مشتركة. ومنذ ذلك الحين، وقّعت الهند واليابان اتفاقية أمنية في أكتوبر 2008 (Iyer 2008).

8. للاطلاع على نقاش يتناول المطالبات الصينية والتشكّك الهندي، انظر: M. Malik 2007 وRamachandran 2008.

9. للاطلاع على الحجة القائلة بأن شرق آسيا سيقبل بدور صيني مهيمن، انظر: Kang 2003.

10. لمطالعة الاستبداد السياسي واللاتحررية اللتين تتّسم بهما الدولة الصينية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني فيها، انظر: Holz 2007 وKagan 2008.

11. يشير توزيع باريتو الأمثل إلى ترتيب اقتصادي يعدّ فعالاً إن لم يكن هناك ترتيب آخر يمكن أن يجعل أحداً ما أفضل حالاً من دون أن يجعل موقف الآخرين أسوأ.

12. قد تجد الصين في الهند شريكاً اقتصادياً أكثر استعداداً فيما لو توقفت عن المطالبة الشرسة بأراض متنازع عليها.

13. اقتبس كاغان كلامَ إيكنبيري (2008).

المراجع

Adler, E. (1992) "The Emergence of Cooperation: National Epistemic Communities and the International Evolution of the Idea of Nuclear Arms Control," International Organization, 46: 367–90.

Aggarwal, V.K. and Koo, M.G. (2008) "Asia's New Institutional Architecture," in V.K. Aggarwal and M.G. Koo (eds) Asia's New Institutional Architecture: Evolving Structures for Managing Trade, Financial, and Security Relations, Berlin: Springer-Verlag.

Agnew, J. (2003) "American Hegemony into American Empire? Lessons from the Invasion of Iraq," Antipode, 35: 871–85.

Agreement on Boundary Question (2005) "Agreement between the Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China on the Political Parameters and Guiding Principles for the Settlement of the India-China Boundary Question." Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/treatiesagreement/2005/11ta1104200501.htm (accessed 10 December 2007).

Ali, M. (2007) "New 'Strategic Partnership' Against China," BBC News, 3 September. Online. Available HTTP: http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/south_asia/6968412.stm (accessed 15 December 2008).

Annual Report 2003–04 (2004) Ministry of Defence, India. Online. Available HTTP: http://mod.nic.in/reports/welcome.html (accessed 26 December 2008).

Annual Report 2005–06 (2006) Ministry of Defence, India. Online. Available HTTP: http://mod.nic.in/reports/welcome.html (accessed 26 December 2008).

Annual Report 2006–07 (2007) Ministry of Defence, India. Online. Available HTTP: http://mod.nic.in/reports/welcome.html (accessed 27 December 2008).

Arbatov, A.G. (1998) "Military Reform in Russia: Dilemmas, Obstacles, and Prospects," International Security, 22: 83–134.

Armitage, R.L. and Nye, J.S. (2007) The US-Japan Alliance: Getting Asia Right through 2020, Washington, DC: CSIS. Online. Available HTTP: www.csis.org/ media/csis/pubs/070216_asia2020.pdf (accessed 12 April 2009).

Arsyukhin, Y. (2007) "AFK Sistema Aims to Become Pan-Indian Operator," Russia Beyond the Headlines, 29 December. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2007/12/29/afk_sistema.html (accessed 8 December 2008).

ASEAN (2009a) "ASEAN-People's Republic of China." Online. Available HTTP: www.aseansec.org/4979.htm (accessed 22 April 2009).

--(2009b) "ASEAN Plus Three Mechanism." Online. Available HTTP: www.aseansec.org/16580.htm (accessed 31 January 2009).

--(2009c) "ASEAN-Russia Relations." Online. Available HTTP: www.aseansec.org/5922.htm (accessed 24 April 2009).

ASEAN Regional Forum (2009a) "ARF Objectives." Online. Available HTTP: www.aseanregionalforum.org/AboutUs/ARFObjecties/tabid/129/Default.aspx (accessed 24 January 2009).

--(2009b) "ARF Participants." Online. Available HTTP: www.aseanregionalforum.org/AboutUs/ARFParticipants/tabid/131/Default.aspx (accessed 31 January 2009).

Asia-Pacific Economic Cooperation (2009) "How Asia Operates." Online. Available HTTP: www.apec.org/apec/about_apec/how_apec_operates.html (accessed 22 April 2009).

Aso, T. (2006) "Arc of Freedom and Prosperity: Japan's Expanding Diplomatic Horizons," 30 November. Online. Available HTTP: www.mofa/go.jp/announce/fm/aso/speech0611.html (accessed 12 April 2009).

--(2008) "My Personal Convictions regarding China-Japan Relations," 24 October. Online. Available HTTP: www.mofa.go.jp/region/asia-paci/China/address0810.html (accessed 12 April 2009).

Auguste, B. (1998) "What's So New about Globalization?" New Perspectives Quarterly, 15: 16–21.

Babich, D. (2009) "An Intimidating Budget," Russia Profile, 18 March, in Johnson's Russia List (JRL)-2009-55. Online. Available HTTP: www.cdi.org/russia/johnson/2009-55-27.cfm (accessed 22 March 2009).

Bajpai, K. (2003) "Indian Conceptions of Order and Justice," in R. Foot, J.L. Gaddis, and A. Hurrell (eds) Order and Justice in International Relations, Oxford: Oxford University Press.

Bakshi, J. (1998) "Russia's Post-Pokhran Dilemma," Strategic Analysis, 22: 721–36.

--(2001) "Russia-China Boundary Agreement: Relevance for India," Strategic Analysis, 24: 1833–59.

Bandara, J.S. and Yu, W. (2003) "How Desirable is the South Asian Free Trade Area? A Quantitative Assessment," World Economy, 26: 1293–1323.

Bangladesh War Secrets (2003) "Bangladesh War Secrets Revealed," BBC News World Edition, 1 January. Online. Available HTTP: http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/2619317.stm (accessed 29 September 2008).

Baruah, A. (2003) "Russia, China Should Team Up with Trilateral Forum," The Hindu Online, 5 November. Online. Available HTTP: http://hinduonnet.com/thehindu/2003/11/05/stories/2003110506111100.htm (accessed 30 March 2009).

Beeson, M. (2005) "Rethinking Regionalism: Europe and East Asia in Comparative Historical Perspective," Journal of European Public Policy, 12: 969–85.

Beginning of Meeting (2005) "Beginning of Meeting with Indian Defence Minister Pranab Mukherjee," Moscow, 16 November. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/speeches/2005/11/16/1930_type82914_97263.shtml (accessed 26 October 2008).

Beijing Declaration (2000) "Beijing Declaration by the People's Republic of China and the Russian Federation." Online. Available HTTP: www.discerningtoday.org/members/beijing_declaration.htm (accessed 12 March 2009).

Bendersky, Y. (2004) "Russia-China Relationship Favors Beijing," Asia Times Online, 12 August. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/Central_Asia/FH12Ag01. html (accessed 30 March 2009).

Berger, T. (2003) "Power and Purpose in Pacific East Asia: A Constructivist Interpretation," in G.J. Ikenberry and M. Mastanduno (eds) International Relations Theory and the Asia-Pacific, New York: Columbia University Press.

Bhadrakumar, M.K. (2006) "Moscow Making Central Asia Its Own," Asia Times Online, 25 August. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/Central_Asia/HH25Ag01.htm (accessed 6 April 2009).

Bhandari, B. (2005) "Russian Firms May Use Rupee Debt for JVs [Joint Ventures]," Business Standard, 6 December. Online. Available on factiva.com (accessed 4 February 2007).

Bharatiya Janata Party (2007) Online. Available HTTP: www.bjp.org/history/hindu.htm (accessed 12 November 2007).

Bilateral Relations (2003) "Bilateral Relations between India and the Russian Federation." Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/foreign/newrussia.htm (accessed 7 April 2003).

Blackwill, R.D. (2002) "The Quality and Durability of the US-India Relationship," 27 November. Online. Available HTTP: www.rupe-india.org/34/app1.html (accessed 9 April 2009).

Blagov, S. (2007) "Thorns in the Rosy China-Russia Relationship," Asia Times Online, 15 August. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/Central_Asia/IH15Ag01. html (accessed 30 March 2009).

Blank, S. (2003) "Taking the 'Russia' out of Asia," Asia Times Online, 9 December. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/Central_Asia/EL09Ag01.html (accessed 30 March 2009).

Boniface, P. (2002) "The Specter of Unilateralism," in A.T.J. Lennon (ed.) What Does the World Want From America? International Perspectives on U.S. Foreign Policy, Cambridge, MA: MIT Press.

Boulding, E. (1989) "Preface," in L. Kreisberg, T.A. Northrup, and S.J. Thorson (eds) Intractable Conflicts and their Transformation, New York: Syracuse University Press.

Brezhnev, L. (1969) For a Greater Unity of Communists, For a Fresh Upsurge of the Anti-Imperialist Struggle, Moscow: Novosti. Cited in R.H. Donaldson (1979) The Soviet-Indian Alignment: Quest for Influence, Monograph Series in World Affairs, vol. 16, Denver, CO.

Briefing (2007) ‘‘Briefing of O□cial Spokesperson on the visit of the Chinese Foreign Minister and the Trilateral Meeting between the Foreign Ministers of India, Russia, and China,’’ February 2. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/pressbriefing/2007/02/13pb01.htm (accessed 5 March 2008).

Brooks, S.G. and Wohlforth, W.C. (2005) ‘‘Hard Times for Soft Balancing,’’ International Security, 30: 72–108.

Brzezinski, Z. (1997) The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, New York: Basic Books.

Buchanan, A. (2000) ‘‘Rawls’s Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World,’’ Ethics, 110: 697–721.

Build Mutual Trust (2006) ‘‘Build Mutual Trust in Sino-Indian Relations,’’ China Daily, 30 May. Online. Available HTTP: www.chinaorg.cn/english/international/1698222.htm (accessed 29 December 2007).

Bull, H. (1977) The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, 2nd edn, New York: Columbia University Press.

Bush, G.H. (2001) ‘‘President Bush Speech on Missile Defense.’’ Online. Available HTTP: www.nuclearfiles.org/menu/key-issues/missile-defense/history/bush_speech-missile-defense.htm (accessed 12 March 2009).

Buzan, B. (2003) ‘‘Security Architecture in Asia: The Interplay of Regional and Global Levels,’’ The Pacific Review, 16: 143–73.

Calder, K. (2005) ‘‘East Asia and the Middle East: A Fateful Embrace,’’ The China and Eurasia Forum Quarterly, 3: 5–10.

Camroux, D. (2007) ‘‘Asia … whose Asia? A ‘Return to the Future’ of a Sino-Indic Asian Community,’’ The Pacific Review, 20: 551–75.

Central Asian Gateway (2009a) CSTO Treaty Charter. Online. Available HTTP: www.cagateway.org/en/topics/23/84/ (accessed 12 January 2009).

--(2009b) EurAsEC Goals. Online. Available HTTP: www.cagateway.org/en/topics/23/85/ (accessed 9 January 2009).

Cha, V.D. (2007) ‘‘Winning Asia,’’ Foreign Affairs, 86: 98–113.

Chakravarti, S. and Dasgupta, S. (1994) ‘‘Looking Ahead, Finally,’’ India Today, 11 July.

Chan, S. (1999) ‘‘Chinese Perspectives on World Order,’’ in T.V. Paul and J.A. Hall (eds) International Order and the Future of World Politics, Cambridge: Cambridge University Press.

Chandrasekar, V.S. (2007) ‘‘We Will ‘Directly Help’ India Build N-Reactors: Putin,’’ Press Trust of India, Ltd., 23 January. Online. Available HTTP: www.rediff.com/news/2007/jan/23putin.htm (accessed 26 October 2008).

Checkel, J.T. (1997) Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War, New Haven, CT: Yale University Press.

Chellaney, B. (2007) ''China-India Clash Over Chinese Claims to Tibetan Water,'' Japan Times, 26 June. Online. Available HTTP: http://search.japantimes.co.jp/print/eo20070626bc.html (accessed 28 December 2007).

Chernyak, I. (2008) ''Aircraft are the Best Seller,'' Rossiskaya Gazeta, 29 July. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/07/29/Aircraft_best_seller.html (accessed 8 December 2008).

Chicago Council (2007) ''Chicago Council Releases Major Study of Opinion on the Rise of China and India.'' Online. Available HTTP: www.worldpublicopinion.org/incl/printable_version.php?pnt=254 (accessed 31 December 2007).

China-India Cooperation (2006) ''China-India Cooperation Benefits Asia,'' Xinhua News Agency, 10 March. Online. Available HTTP: www.china.org.cn/english/2006/Mar/161048.htm (accessed 29 December 2007).

China, India Fight (2004) ''China, India Fight for African Oil,'' Taipei Times, 16 October: 12. Online. Available HTTP: www.taipeitimes.com/News?worldbiz/archives/2004/10/16/2003207148 (accessed 28 December 2007).

China, India Sign (2006) ''China, India Sign Energy Agreement,'' China Daily On-Line, 13 January. Online. Available HTTP: www.chinadaily.com.cn/english/doc/2006–01/13/content_511871.htm (accessed 6 December 2007).

China, Russia Pledge (2008) ''China, Russia Pledge to Work for Balanced Economic Globalization.'' Online. Available HTTP: http://news.xinhuanet.com/english/2008-05/23/content_8238288.htm (accessed 15 March 2009).

China, Russia Solve (2005) ''China, Russia Solve All Disputes Along Shared Border,'' Xinhua News Agency. Online. Available HTTP: www.peopledaily.com.cn/200506/03/20050603_188218.html (accessed 9 March 2009).

China-Russia Trade (2009) ''China-Russia Trade Battered by Global Economic Downturn,'' Xinhua, 23 March. Online. Available HTTP: http://news.xinhuanet.com/english/2009/13/19/content_11035553.htm (accessed 24 March 2009).

China's Neighbors Worry (2006) China's Neighbors Worry about Its Growing Military Strength, Six-Nation Pew Global Attitudes Survey, 21 September. Online. Available HTTP: www.pewglobal.org (accessed 30 December 2007).

China, US (2006) ''China, US Enjoy Active Military Exchanges in 2006,'' Xinhua, 28 December. Online. Available HTTP: http://english.peopledaily.com.cn /200612/28/eng20061228_336342.html (accessed 9 April 2009).

China White Paper (1998) China's National Defense. Online. Available HTTP: www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/cnd9807/index.html (accessed 19 November 2007).

--(2004) China's National Defense. Online. Available HTTP: www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/natdef2004.html (Accessed 19 November 2007).

--(2006) China's National Defense. Online. Available HTTP: www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/wp2006.html (accessed 19 November 2007).

Chiodo, A. and Owyang, M.T. (2002) "A Case Study of a Currency Crisis: The Russian Default of 1998," Report of the Federal Reserve Bank of St. Louis. Online. Available HTTP: http://research.stlouisfed.org/publications/review/02/11/Chiodo Owyand.pdf (accessed 11 March 2009).

Choong, W. (2008) "India's Tajik Airbase Held Up at Final Stage," The Straits Times, 24 January. Online. Available on factiva.com (accessed 26 December 2008).

Christensen, T. and Snyder, J. (1990) "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization, 44: 137–68.

Chung, C. (2006) "China and the Institutionalization of the Shanghai Cooperation Organization," Problems of Post Communism, 53: 3–14.

Commerce, Ministry of (India) (2009) "BIMSTEC." Online. Available HTTP: http://commerce.nic.in/india_rta.htm (accessed 24 April 2009).

Concessions (2008) "Concessions to Pak under SAFTA May be Withdrawn: Nath," The Press Trust of India, 12 April. Online. Available on factiva.com (accessed 7 June 2008).

Copeland, D.C. (1996) "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," International Security, 20: 5–41.

Cossa, R. (2000) "Foreword," Comparative Connections, Special Annual Edition. Online. Available HTTP: http://0-www.ciaonet.org (accessed 10 April 2009).

Current Digest (1971) Current Digest of the Soviet Press, 27: 5.

Curtis, L. and Tkacik, J.J., Jr. (2007) "China and India: Thawing Relations Unlikely to Lead to Strategic Partnership," The Heritage Foundation Web Memo #1272. Online. Available HTTP: www.heritage.org/Research/AsiaandthePacific/wm1272.cfm (accessed 1 June 2007).

Declaration (2000) "Declaration of Strategic Partnership between the Republic of India and the Russian Federation," 3 October. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/speeches/declaration-3oct2000.htm (accessed 7 April 2003).

Declaration/SCO (2001) "Declaration on the Establishment of the SCO," 15 June. Online. Available HTTP: www.sectsco.org/html/00088.html (accessed 12 January 2009).

Declaration/SCO/Astana (2005) "Declaration of the SCO Summit at Astana." Online. Available HTTP: www.sectsco.org/html/00500.html (accessed 12 January 2009).

Delhi Declaration (2002) "Delhi Declaration," 4 December. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/speeches/4decdelhi-declarationrussia.htm (accessed 6 December 2002).

Deng, Y. (1998) "The Chinese Conception of National Interests in International Relations," The China Quarterly, 154: 308–29.

Dessler, D. (1989) "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?" International Organization, 43: 441–73.

Deutsch, K., Burell, K.S., and Kann, R. (1957) Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in Light of Historical Experience, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Deutsch, K., Eddinger, L.J., MacRidis, R.C., and Merritt, R.L. (1967) France, Germany, and the Western Alliance: A Study of Elite Attitudes on European Integration and World Politics, New York: Charles Scribner & Sons.

Documents Signed (2002) "Documents Signed on 4th December 2002 During the Visit of the President of the Russian Federation from 3–5 December 2002." Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/speeches/4decdelhi-docsingd.htm (accessed 7 April 2003).

Donaldson, R. and Donaldson, J. (2003) "The Arms Trade in Russian-Chinese Relations: Identity, Domestic Politics, and Geopolitical Positioning," International Studies Quarterly, 47: 709–32.

Donnelly, T. (2005) "The Big Four Alliance: The New Bush Strategy," National Security Outlook, American Enterprise Institute for Public Policy Research, December. Online. Available HTTP: www.aei.org (accessed 6 December 2007).

Doyle, M. (1983) "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2," Philosophy and Public Affairs, 12: 323–53.

Drezner, D.W. (2001) "Globalization and Policy Convergence," International Studies Review, 3: 53–78.

Du, G. (2008) "China, India Wrap Up Anti-Terror Military Training," Xinhua, 25 December. Online. Available HTTP: www.gov.cn/misc/2007-12/25/content_842758.htm (accessed 19 January 2009).

Dwivedi, R. (2006) "China's Central Asia Policy in Recent Times," The China and Eurasia Forum Quarterly 4: 139–59. Online. Available HTTP: www.silkroadstudies.org/new/docs/CEF/Quarterly/November_2006/Dwivedi.pdf (accessed 20 April 2009).

Economic Times, The (2007) "A Few Lessons from China," 11 May 2007.

Economist, The (1999) "America's World," 15; cited in J.S. Nye (2002) The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone, Oxford: Oxford University Press.

--(2007) "The Long March to be a Superpower," 2 August 2007.

Economy, E. and Segal, A. (2009) "The G-2 Mirage: Why the United States and China Are Not Ready to Upgrade Ties," Foreign Affairs 88: 14–23.

Election Commission of India (2009) Online. Available HTTP: www.eci.gov.in

Energy Intelligence Administration (2009a) "China: Country Analysis Brief," US Department of Energy. Online. Available HTTP: www.eia.doe.gov/cabs/China/pdf.pdf (accessed 25 March 2009).

--(2009b) "Russia: Country Analysis Brief," US Department of Energy. Online. Available HTTP: www.eia.doe.gov/cabs/Russia/Background.htm (accessed 25 March 2009).

Eurasian Home (2009) Eurasian Economic Community Constitutive Treaty. Online. Available HTTP: http://eurasianhome.org/xml/t/databases.xml?lang=eng&nic=databases&intorg=3&pid=25 (accessed 12 January 2009).

European Union (2009) "Background." Online. Available HTTP: http://europa.eu/abc/history/1945-59/index_en.htm (accessed 22 February 2009).

EU in the World (2007) "The EU in the World: The Foreign Policy of the European Union," June. Online. Available HTTP: http://ec.europa.eu/publications/booklets/move/67/index_en.htm (accessed 12 April 2009).

EU Relations with China (2009) "EU Relations with China." Online. Available HTTP: http://ec.europa.eu/external_relations/china/index_en.htm (accessed 12 April 2009).

EU Relations with Russia (2009) "EU Relations with Russia." Online. Available HTTP: http://ec/europa/eu/external_relations/russia/index_en.htm (accessed 12 April 2009).

Feng, G. (2006) "Perspectives on EU-India Relations," CEPS (Center for European Policy Studies), Working Doc. no. 253. Online. Available HTTP: www.ceps.be (accessed 22 February 2007).

FICCI (2007) "FICCI Against FTA with China," The Statesman (India), 21 October. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

Fifield, R.H. (1958) "The Five Principles of Peaceful Coexistence," The American Journal of International Law, 52: 504–10.

Foot, R. (1996) "The Study of China's International Behaviour: International Relations Approaches," in N. Woods (ed.) Explaining International Relations since 1945, Oxford: Oxford University Press.

--(2006) "Chinese Strategies in a U.S.-Hegemonic Global Order: Accommodating and Hedging," International Affairs 82: 77–94.

Foreign Minister Li Zhaoxing (2007) "Foreign Minister Li Zhaoxing Holds Talks with His Indian Counterpart on the Development of Bilateral Ties." Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx/t297913.htm (accessed 24 May 2007).

Foreign Minister Yang Jiechi (2009) "Foreign Minister Yang Jiechi Meets Press," States News Service, 7 March. Online. Available on factiva.com (accessed 10 April 2009).

Foreign Policy Concept (2000) "Foreign Policy Concept of the Russian Federation." Online. Available HTTP: www.unm.edu/~russian/Concept.htm (accessed 6 May 2003).

Frederking, B. (2003) "Constructing Post-Cold War Collective Security," American Political Science Review, 97: 363–78.

Fried, D. (2008) ‘‘Testimony before the Commission on Security and Cooperation in Europe,’’ 8 May. Online. Available HTTP: http://20012099.state.gov/p/eur/rls/rm/1044996.htm (accessed 10 April 2009).

Friedberg, A. (1993/94) ‘‘Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia,’’ International Security, 18: 5–33.

Fukuyama, F. (1991) The End of History and the Last Man, New York: Free Press.

Ganapathy, N. (2007) ‘‘India-China Talks to Focus on Strategic Partnership,’’ The Economic Times (India), 18 December. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

Ganguly, S. (2004) ‘‘Border Issues, Domestic Integration, and International Security,’’ in F.R. Frankel and H. Harding (eds) The India-China Relationship: What the United States Needs to Know, New York: Columbia University Press.

Garver, J.W. (2001) Protracted Contest: Sino-Indian Rivalry in the Twentieth Century, Seattle, WA: University of Washington Press.

Gates, R. (2009) Statement to Senate Armed Services Committee, 27 January. Online. Available HTTP: www.defenselink.mil/speeches/speech.aspx?speechid=1337 (accessed 9 April 2009).

Ge, R. (2002) ‘‘U.S. Challenges Russian Dominance Over Indian Arms Market,’’ Beijing Review, 45: 12–13.

Gee, M. (2007) ‘‘Strange Bedfellows for Sure, but China and India Would be Awesome Together,’’ The Globe and Mail, 5 December. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

General Information (2005) ‘‘General Information on East Asia Summit.’’ Online. Available HTTP: www.mofa.go.jp/region/asia-paci/eas/outline.html (accessed 31 January 2009).

Gill, B. (2005) ‘‘China’s Evolving Regional Security Strategy,’’ in D. Shambaugh (ed.) Power Shift: China and Asia’s New Dynamics, Berkeley: University of California Press.

Glaser, C. (1994/95) ‘‘Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help,’’ International Security, 19: 50–90.

Goldstein, A. (2001) ‘‘The Diplomatic Face of China’s Grand Strategy: A Rising Power’s Emerging Choice,’’ The China Quarterly, 168: 835–64.

--(2005) Rising to the Challenge: China’s Grand Strategy and International Security, Stanford, CA: Stanford University Press.

Gorbachev, M. (1995) Memoirs, New York: Doubleday.

Gowa, J. (1989) ‘‘Rational Hegemons, Excludable Goods, and Small Groups: An Epitaph for Hegemonic Stability Theory?’’ World Politics, 41: 307–24.

Grammaticas, D. (2007) ‘‘Russia and India’s Complex Friendship,’’ BBC News, 26 January. Online. Available HTTP: http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/south_asia/6297451.stm (accessed 6 October 2008).

Gref, G. (2007) "Gref: Outlook for Indo-Russian Trade and Economic Cooperation," RIA Novosti, 12 February. Online. Available on factiva.com (accessed 5 December 2008).

Grover, V.K. (2002) "The Strategic Triangle," India Quarterly: A Journal of International Affairs, 58: 21–27.

Grunberg, I. (1990) "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability," International Organization, 44: 431–77.

Haas, E.B. (1958) The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces 1950–1957, Stanford, CA: Stanford University Press.

--(1961) "International Integration: The European and the Universal Process," International Organization, 15: 366–92.

Haas, E.B. and Schmitter, P. (1964) "Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America," International Organization, 18: 705–37.

Harding, H. (2004) "The Evolution of the Strategic Triangle: China, India, and the United States," in F. Frankel and H. Harding (eds) The India China Relationship: What the United States Needs to Know, New York: Columbia University Press.

Harris, J. (2009) "Statist Globalization in China, Russia, and the Gulf States," Science and Society, 73: 24–26.

Hause, E.M. (1960) "India: Noncommitted and Nonaligned," The Western Political Quarterly, 13: 70–82.

He, B. (2004) "East Asian Ideas of Regionalism: A Normative Critique," Australian Journal of International Affairs, 58: 105–25.

Heilongjiang (2009) "Heilongjiang," in "An Introduction to China's Provinces, Municipalities, and Autonomous Regions." Online. Available HTTP: www.china.org.cn/english/features/ProvinceView/170623.htm; www.china.org.cn/english/features/50424.htm (accessed 30 March 2009).

Henry, L. (2007) "The ASEAN Way and Community Integration: Two Different Models of Regionalism," European Law Journal, 13: 857–79.

Hettne, B. and Soderbaum, F. (2000) "Theorising the Rise of Regionness," New Political Economy, 5: 457–73.

Hoagland, J. (2002) "India Looks with Favor on a 'Natural Ally'," The International Herald Tribune, 22 January. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/opn/2002jan/22iht.htm (accessed 19 March 2002).

Hoffmann, S. (1990) India and the China Crisis, Berkeley: University of California Press.

Hogg, C.L. (2007) India and Its Neighbors: Do Economic Interests have the Potential to Build Peace? London: Chatham House and International Alert.

Holmes, J.R. and Yoshihara, T. (2005) "The Influence of Mahan upon China's Maritime Strategy," Comparative Strategy, 24: 23–51.

Holz, C. (2007) "Have China Scholars All Been Bought?" Far Eastern Economic Review, April. Online. Available HTTP: www.feer.com/articles1/2007/0704/free/p036. html (accessed 2 May 2009).

Huang, J. (2005) "China Rethinks India," in E. Friedman and B. Gilley (eds) Asia's Giants: Comparing China and India, New York: Palgrave Macmillan.

Hu Jintao Holds Talks (2006). "Hu Jintao Holds Talks with Indian Prime Minister Manmohan Singh," 22 November. Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/ zxxx/t281563.htm (accessed 24 May 2007).

Hurrell, A. (2003) "Order and Justice in International Relations: What is at Stake?" in R. Foot, J.L. Gaddis, and A. Hurrell (eds) Order and Justice in International Relations, Oxford: Oxford University Press.

--(2007) On Global Order: Power, Values, and the Constitution of International Society, Oxford: Oxford University Press.

IDRW Team (2008) "India: HAL, Russia Ink Pact on 5th Generation Fighter Air-craft," 24 December. Online. Available HTTP: www.idrw.org/index.php (accessed 26 December 2008).

Ikenberry, G.J. (2002a) "Democracy, Institutions and American Restraint," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

--(2002b) "Introduction," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

--(2003a) "Introduction," in G.J. Ikenberry and M. Mastanduno (eds) International Relations Theory and the Asia-Pacific, New York: Columbia University Press.

--(2003b) "Strategic Reactions to American Preeminence: Great Power Politics in the Age of Unipolarity," National Intelligence Council Working Paper. Online. Available on website of Columbia International Affairs, www.ciaonet.org.

--(2005) "Rethinking the Origins of American Hegemony," in G.J. Ikenberry (ed.) American Foreign Policy: Theoretical Essays, 5th edn, New York: Pearson Longman.

--(2007) "Introduction," in G.J. Ikenberry and T. Inoguchi, The Uses of Institutions: The U.S., Japan, and Governance in East Asia, New York: Palgrave Macmillan.

Ikenberry, G.J. and Kupchan, C.A. (1990) "Socialization and Hegemonic Power," International Organization, 44: 283–315.

India-China Bilateral Trade Statistics (2007) "India-China Bilateral Trade Statistics," Directorate General of Foreign Trade, Government of India. Online. Available HTTP: www.indiachina.org/trade_statistics.htm (accessed 30 December 2007).

India-China Trade (2003) "India-China Trade Relations," Asia Source, 13 November. Online. Available HTTP: www.asiasource.org/trade/fifteen.cfm (accessed 24 April 2009).

India-China Trade (2007a) "India-China Trade to touch $70 Billion by 2010," Indo-Asian News Service, 12 December. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

India-China Trade (2007b) "India-China Trade will Hit $40b Soon," The Hindu (Business Line), 17 December.

India-EU Strategic Partnership (2008) "The India-EU Strategic Partnership Joint Action Plan." Online. Available HTTP: http://ec/europa.eu/external_relations/india/docs/joint_action_plan_060905_en.pdf (accessed 12 April 2009).

India: Gujral (1997) "India: Gujral on Foreign Policy: 'Priority' to Neighbors," Deccan Herald, 21 April, in FBIS-NES-97-111, Daily Report, 22 April.

India Likely to Push (2007) "India Likely to Push Economic Agenda in Russia," Financial Express, 11 November. Online. Available on factiva.com (accessed 5 December 2008).

India, Russia Ink Customs Agreement (2008) "India, Russia Ink Customs Agreement to Boost Faster Trade," The Press Trust of India, 24 October. Online. Available on factiva.com (accessed 5 December 2008).

India-Russia Relations (2008) "India-Russia Relations: An Overview." Online. Available HTTP: http://indianembassy.ru/cms/index.php?option=com_content&task=view&id+551&Itemid=449 (accessed 17 September 2008).

India-Russia Ties (2007) "India-Russia Ties Based on Long-Term Interests, says PM as He Leaves for Moscow," Asian News International, 11 November. Online. Available at factiva.com (accessed 26 October 2008).

India, Russia to Sign (1998) "India, Russia to Sign Partnership Treaty in '99," The Statesman, New Delhi, 22 December. Online. Available on factiva.com (accessed 26 October 2008).

Indian Council (2008) Information regarding Indian Council for Cultural Relations. Online. Available HTTP: http://indianembassy.ru/cms/index.php?option=com_content & task=view&id=535UItemid=600 (accessed 8 December 2008).

Indian Navy Report (2005) Online. Available HTTP: http://indiannavy.nic.in/press%202005/pres92.htm (accessed 26 December 2008).

Indo-Russian Ties (2007) "Indo-Russian Ties Back in Focus," Indian Express, 15 January. Online. Available on factiva.com (accessed 5 December 2008).

Indo-US Joint Statement (2005) "Indo-U.S. Joint Statement," The Hindu Online. Available HTTP: www.thehindujobs.com/thehindu/nic/indousjoint.htm (accessed 1 June 2007).

Inozemtsev, V. (2009) "The Nature and Prospects of the Putin Regime," Russian Social Science Review, 50: 40–60.

International Energy Agency (2008) World Energy Outlook 2008, Executive Summary. Online. Available HTTP: www.worldenergyoutlook.org/docs/weo2008/WEO2008_es_english.pdf (accessed 6 April 2009).

International Institute of Strategic Studies (2007) The Military Balance, 107: 306, 309.

Interview by Charlie Rose (2007) "Interview by Charlie Rose of PBS with Indian External Affairs Minister Pranab Mukherjee," 2 October. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in (accessed 31 December 2007).

ITAR-TASS (2009) "Kozmino Oil Terminal in Russia Far East to be Completed 2010-Levitin," 16 January. Online. Available HTTP: www.lexisnexis.com (accessed 25 March 2009).

Ivanov, I. (2002) The New Russian Diplomacy, Washington, DC: Brookings Institution Press.

Ivanov, S. (2006) "Speech at the 42nd Munich Conference on Security Policy," 5 February. Online. Available HTTP: www.securityconference.de/konferenzen/rede.php?id=171&sprache=en& (accessed 22 January 2009).

Ivanova, V. (2001) "Geoproject: India," The Public Opinion Foundation. Online. Available HTTP: http://bd.english.fom.ru/report/cat/frontier/countries/India/ed014130 (accessed 17 September 2008).

Iyer, P. (2008) "Eye on China, India and Japan Ink Security Pact," Indian Express, October 23. Online. Available HTTP: www.indianexpress.com/news/Eye-on-China-India-and-Japan-ink-security-pact/376748 (accessed 13 April 2009).

Jakobson, L. (2005) "China's Foreign Policy in Transition: Taiwan's Unresolved Status Will Continue to Affect China's International Role," Finnish Institute of International Affairs, FIAA Report, November 2005: 45–63.

Japan-India Relations (2008) "Japan-India Relations," Ministry of Foreign Affairs, Japan. Online. Available HTTP: www.mofa.go.jp/region/asia-paci/india/index.html (accessed 12 April 2009).

Jaynath, V. (2000) "The Mekong-Ganga Initiative," The Hindu Online, 28 November. Online. Available HTTP: www.hinduonnet.com/2000/11/28/stories/05282523.htm (accessed 24 April 2009).

Jervis, R. (1982) "Security Regimes," International Organization, 36: 357–78.

--(2005) American Foreign Policy in a New Era, New York: Routledge.

Johnson, C. (2000) Blowback: The Costs and Consequences of American Empire, and the End of the Republic, New York: Metropolitan Books.

--(2004) Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic, New York: Metropolitan Books.

--(2006) Nemesis: The Last Days of the American Republic, New York: Metropolitan Books.

Joint Declaration (1996) "Joint Declaration by the People's Republic of China and the Russian Federation," Beijing. Online. Available HTTP: www.un.org/documents/ga/docs/51/plenary/a51-127.htm (accessed 11 March 2009).

Joint Declaration (2003) "Joint Declaration of the Republic of India and the Russian Federation on Global Challenges and Threats to World Security and Stability," December. Online. Available HTTP: www.meaindia.nic.in/declarestatement/ 2003/11/13 jd01.htm (accessed 13 February 2004).

Joint Declaration (2004) "Joint Declaration by the Russian Federation and the Republic of India." Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/events/articles/2004/12/80594/164685.shtml (accessed 26 October 2008).

Joint Declaration India/China (2006) "Joint Declaration by the Republic of India and the People's Republic of China," 21 November. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/declarestatement/2006/11/21jd01.htm (accessed 24 May 2007).

Joint Document (2008) "A Shared Vision for the 21st Century of the Republic of India and the People's Republic of China," 14 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in (accessed 19 January 2008).

Joint Press Interaction (2008) "Joint Press Interaction by Prime Minister of India and President of Russia," 5 December. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/ (accessed 15 December 2008).

Joint Press Statement (2003) "Joint Press Statement, Sixth China-EU Summit," 30 October. Online. Available HTTP: www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/er/77802.pdf (accessed 12 April 2009).

Joint Statement (1997) "Sino-Russian Joint Statement of 23 April 1997." Online. Available HTTP: http://cns.miis.edu/cns/projects/eanp/training/ttt/sread/less14/sinr97. pdf (accessed 14 March 2009).

Joint Statement (2001) "Joint Statement of India and the Russian Federation," 6 November. Online. Available HTTP: http://meainida.nic.in/event/2001/11/06event01. htm (accessed 8 July 2005).

Joint Statement (2005) "Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation Regarding the International Order of the 21st Century," Xinhua News Agency. Online. Available HTTP: www.politicalaffairs.net/article/articlereview/1455/1/108.htm (accessed 14 March 2009).

Joint Statement (2006) "China, Russia Sign Joint Statement," Xinhua News Agency. Online. Available HTTP: www.china.org.cn/english/2006/Mar/162832.htm (accessed 15 March 2009).

Joint Statement (2007) "Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation," Xinhua News Agency. Online. Available HTTP: www.coscos.org.cn/200703294.htm (accessed 15 March 2009).

Joint Statement (2008) "Sino-Russian Joint Statement: International Security Inalienable," Xinhua News Agency. Online. Available HTTP: http://english.peopledaily.com.cn/90001/90776/90883/6417396.html (accessed 15 March 2009).

Joint Statement by the Prime Minister (2007) "Joint Statement by the Prime Minister of the Republic of India and the President of the Russian Federation on Cooperation in the Field of Peaceful Uses of Nuclear Energy," 25 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/declarestatement/2007/01/25js02.htm (accessed 22 February 2007).

Joint Statement China/Russia (2000) "Joint Statement by the Presidents of the People's Republic of China and the Russian Federation on Anti-Missile Defense." Online. Available HTTP: www.nuclearfiles.org/menu/key-issues/missile-defense/history/joint-statement-china-russia.htm (accessed 12 March 2009).

Joint Statement/Composite Dialogue (2008) "Joint Statement issued after Foreign Minister Level Review of the Fourth Round of Composite Dialogue," 21 May. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in (accessed 6 June 2008).

Joint Statement India/China (2005) "Joint Statement of the Republic of India and the People's Republic of China." Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2005/04/11js01.htm (accessed 19 July 2005).

Joint Statement Japan/China (2008) "Joint Statement between the Government of Japan and the People's Republic of China on Comprehensive Promotion of a 'Mutually Beneficial Relationship Based on Common Strategic Interests'," 7 May. Online. Available HTTP: www.mofa.go.jp/region/asia-paci/China/joint0805.html (accessed 12 April 2009).

Joint Statement Medvedev/Obama (2009) "Joint Statement by President Dmitriy Medvedev of the Russian Federation and President Barack Obama of the United States of America," 1 April. Online. Available HTTP: www.state.gov/p/eur/rls/wh/121291.htm (accessed 10 April 2009).

Joint Statement on Strategic Issues (2001) "Joint Statement on Strategic Issues," 6 November. Online. Available HTTP: http://meainida.nic.in/event/2001/11/06event01.htm (accessed 8 July 2005).

Joint Statement on the Outcome (2005) "Joint Statement on the Outcome of the O□cial Visit of the Prime Minister of India Dr. Manmohan Singh," 6 December. Online. Available HTTP: http://indianembassy.ru/cms/index.php?option=com_content&task= view&id=177&itemid=450 (accessed 17 September 2008).

Joint Statement on the Outcome (2007) "Joint Statement on the Outcome of the O□cial Visit of H.E. Mr. Vladimir Putin, President of the Russian Federation to the Republic of India," 25 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/declarestatement/2007/01/25js01.htm (accessed 22 February 2007).

Joseph, A.K. (2007a) "India Must Make Substantial Adjustments to Settle Border Row," Press Trust of India, 31 October.

--(2007b) "Sino-India Nuke Energy Cooperation Possible Under IAEA: Experts," Organisation of Asia-Pacific News Agencies, 5 September. Online. Available HTTP:www.uofaweb.ualberta.ca/chinainstitute/nav03.cfm?nav03=648 (accessed 6 December 2007).

Joshi, M. (2005) ''India and the Future of Asia: Arranging a Soft-Landing for Pakistan,'' in R.R. Sharma (ed.) India and Emerging Asia, New Delhi: Sage.

Joshi, S. (2008) ''India, Russia Sustain Business Ties,'' The Hindu, 6 December. Kaczmarski, M. (2006) ''Russia Creates a New Security System to Replace the C.I.S.,''

Eurasia Insight, 11 January. Online. Available HTTP: www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp011106.shtml (accessed 19 January 2009).

Kagan, R. (2008) ''Behind the 'Modern' China,'' The Washington Post, 23 March. Carnegie Endowment for International Peace. Online. Available HTTP: www.carnegie endowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20003&prog=zch&zoom_ highlight=russia+and+china (accessed 20 April 2009).

Kahn, J. (2006) ''China, Shy Giant, Shows Signs of Shedding Its False Modesty,'' The New York Times, 9 December. Online. Available HTTP: www.nytimes.com/2006/12/09/world/asia/09china.html?_r=1&scp=1&sq=china%20shy%20giant&st=cs e (accessed 13 April 2009).

Kang, D. (2003) ''Hierarchy and Stability in Asian International Relations,'' in G.J. Ikenberry and M. Mastanduno (eds) International Relations Theory and the Asia-Pacific, New York: Columbia University Press.

Kant, I. (1991) ''Perpetual Peace: A Philosophical Sketch,'' in H. Reiss (ed.) Kant: Political Writings, Cambridge: Cambridge University Press.

Katyal, K.K. (2001) ''Sino-Indian Dialogue, a Step Forward in Strengthening Rela- tions,'' The Hindu, 15 February. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/opn/2001feb/15hin.htm (accessed 6 October 2008).

Kautilya (1992) The Arthashastra, ed., rearranged, trans., introd. by L.N. Rangarajan, New Delhi: Penguin Books India.

Kay, S. (2000) ''What is a Strategic Partnership?'' Problems of Post-Communism, 47: 15–24.

Kelley, P. (2005) ''Bush's India Gambit,'' The Australian, 21 May. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/bestoftheweb/2005/05/21bw01.htm (accessed 19 July 2005). Keohane, R. (1980) ''The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes,'' in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds) Change in the International System, Boulder, CO: Westview Press.

--(1984) After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Kerr, D. (2005) ''The Sino-Russian Partnership and U.S. Policy toward North Korea: From Hegemony to Concert in Northeast Asia,'' International Studies Quarterly, 49: 411–37.

Kiesow, I. (2005) ''Quest for Oil and Geostrategic Thinking,'' The China and Eurasia Forum Quarterly, 3: 11–18.

Kim, D-J., Mohamed, M., Nakasone, Y., Qian Qiachen, Primakov, E., and Berger, S. (2006) ''The Lure of a United Asia: Dreams, Visions, and Realities,'' Global Asia, 1: 8–27.

Kim, S.S. (1994) ''China's International Organizational Behaviour,'' in T.W. Robinson and D. Shambaugh (eds) Chinese Foreign Policy: Theory and Practice, Oxford: Oxford University Press.

--(2004) ''Regionalization and Regionalism in East Asia,'' Journal of East Asian Studies, 4: 39–67.

--(2006) ''Chinese Foreign Policy Faces Globalization Challenges,'' in A.I. Johnston and R.S. Ross (eds) New Directions in the Study of China's Foreign Policy, Stanford, CA: Stanford University Press.

Kindleberger, C. (1973) The World in Depression, 1929–1939, Berkeley: University of California Press.

--(1976) ''Systems of International Economic Organization,'' in D. Calleo (ed.) Money and the Coming World Order, New York: New York University Press. Kireev, G. (2003) ''The Serpentine Path to the Shanghai G-5,'' International Affairs, 49: 85–92.

Kissinger, H. (1994) Diplomacy, New York: Simon & Schuster.

--(2002) ''NATO's Uncertain Future in a Troubled Alliance,'' The San Diego Union-Tribune, G1.

Koliandre, A. (2003) ''Russia's Race to Export Arms,'' BBC Russian Service, 28 March. Online. Available HTTP: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/2888003.stm (accessed 26 October 2008).

Kommersant (2007) ''China Lays down Russian Arms,'' 7 May. Online. Available HTTP: www.kommersant.com/p763776/r_529/military-technical_cooperation_China/ (accessed 20 March 2009).

Komsomolskaya Pravda (2002) ''Interview with Defense Minister Sergei Ivanov,'' 5 June.

Kotkin, S. (2008) ''Market Authoritarianism,'' in a forum on ''The Russians Are Coming,'' Chronicle of Higher Education, 55: B11.

Kotov, L. (1999a) ''Russia, India Ready for Strategic Partnership Declaration,'' ITAR-TASS News Wire. Online. Available HTTP: http://ptg.djnr.com/ccroot/asp/publib/story.asp (accessed 22 February 2002).

--(1999b) ''Russia, India Seek to Further Strengthen Cooperation,'' ITAR-TASS News Wire. Online. Available HTTP: http://ptg.djnr.com/ccroot/asp/publib/story.asp (accessed 25 February 2002).

Kramer, M. (1996) ''The Soviet Union and Eastern Europe: Spheres of Influence,'' in N. Woods (ed.) Explaining International Relations Since 1945, Oxford: Oxford University Press.

Kratochwil, F. and Koslowski, R. (1994) "Understanding Change and International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System," International Organization, 48: 215–47.

Kremlin website (2008) "Interview for Chinese Media," 22 May. Online. Available HTTP: http://kremlin.ru/eng/speeches/2008/05/22/0718_type82916_201206.shtml (accessed 25 March 2009).

Kronstadt, K.A. (2008) "India-US Relations," Congressional Research Service Report for Congress. Online. Available HTTP: http://fpc.state.gov/documents/organization/109486.pdf (accessed 10 April 2009).

Kumar, A. (2006) "Myanmar-Petrochina Agreement: A Setback to India's Quest for Energy Security," South Asia Analysis Group Paper no. 1681, 19 January. Online. Available HTTP: www.saag.org/papers17/paper1681.htm (accessed 17 March 2006).

Kupchan, C.A. (2002a) "Life After Pax Americana," in G. Rose (ed.) America and the World: Debating the New Shape of International Politics, New York: W.W. Norton.

--(2002b) The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century, New York: A. Knopf.

Kupchinsky, R. (2006) "The Recurring Fear of Russian Gas Dependency," Radio Free Europe/Radio Liberty. Online. Available HTTP: www.rferl.org/content/Article/1068318.html (accessed 24 December 2008).

Kux, D. (1992) India and the United States: Estranged Democracies, 1941–1991, Washington, DC: National Defense University.

Lague, D. (2008) "Russia and China Rethink Arms Deals," International Herald Tri-bune, 2 March. Online. Available HTTP: www.iht.com/articles/2008/03/02/asia/arms. php (accessed 20 March 2009).

Lama, M. (2005) "Role of India in SAARC," in R.R. Sharma (ed.) India and Emerging Asia, New Delhi: Sage.

Lamont, J, Russell, A., and Kazmin, A. (2009) "Transcript: FT Interview with Manmohan Singh," Financial Times, 31 March. Online. Available HTTP: www.ft.com/cms/s/0/7f6fea0e-1bcc-11de-978e-00144feabdc0.html (accessed 15 April 2009).

Lavoy, P.R. (1993) "Nuclear Myths and Causes of Nuclear Proliferation," Security Studies, 2: 192–212.

Lavrov, S. (2009a) "Russia Open for Cooperation with US on CIS Territory," ITAR-TASS, 13 April, Johnson's Russia List, no. 68.

–(2009b) "Transcript of Remarks and Response to Questions," Russia Beyond the Headlines, January 19. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2009/01/19/190109_lavrov.html (accessed 13 April 2009).

Layne, C. (1993) "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," International Security, 17: 5–51.

Leifer, M. (1996) The ASEAN Regional Forum, Adelphi Paper no. 302, London: International Institute of Strategic Studies.

Lenin, V.I. (1947) Collected Works, vol. 26, Moscow: Progress Publishers.

Li, D. (2009) "China's Energy Challenged by the Pipeline Routes Dispute." Online. Available HTTP: www.uscc.gov/hearings/2003hearings/written_testimonies/031030bios/chinasenergychalle. htm (accessed 25 March 2009).

Li, Q. and Wei, W. (1997) "Chinese Army Paper on 'New Security Concept'," Jiefangjun Bao, trans. in FBIS_CHI-98-015, 15 January 1998.

Li, X. (2008a) "China-Russia Sign Border Agreement," China Daily Online. Online. Available HTTP: www.chinadaily.com.cn/china/2008-07/22/content_6865847.htm (accessed 9 March 2009).

--(2008b) "Russia Viewed as a Friendly Neighbor," China Daily Online. Online. Available HTTP: www.chinadaily.com.cn/cndy/2008–05/23/content_6706191.htm (accessed 15 March 2009).

Li, Xiaokun and Li, Xiang (2008) "Strategic Partners to Maintain Status Quo: Senior Diplomat," China Daily Online. Online. Available HTTP: www.chinadaily.com.cn/china/2008-05/23/content_6707006.htm (accessed 15 March 2009).

Lieven, D. (1999) "Russia as Empire: A Comparative Perspective," in G. Hosking and R. Service (eds) Reinterpreting Russia, London: Arnold.

Light, M. (1996) "Foreign Policy Thinking," in N. Malcolm, A. Pravda, R. Allison, and M. Light (eds) Internal Factors in Russian Foreign Policy, Oxford: Oxford University Press.

Lin, L. (2008) "Premier Wen: Sino-Indian Relations Face 'Strategic Chances'," Xinhua, 14 January. Online. Available HTTP: www.gov.cn/english/2008-01/14/content_857816. htm (accessed 19 January 2008).

List of Agreements (2007) Press Release, "List of Agreements Signed Between India and Russia During Prime Minister's Visit," 12 November. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/ (accessed 15 December 2008).

Lundestad, G. (1986) "Empire by Invitation? The United States and Western Europe, 1945–52," Journal of Peace Research, 23: 263–77.

Lynn, G.G.H. (2006) "China and India: Towards Greater Cooperation and Exchange," China: An International Journal, 4: 263–84.

Macdonald, S.B. (2006) "A Tale of Two Indias," Society, 45: 72–77.

Mahapatra, A. (2008) "A New Nuclear International Order?" Strategic Culture Foundation, Mumbai, 6 October. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/10/06/061008_nuclear.html (accessed 8 December 2008).

Mahmood, A. (2004) "India-U.S. Strategic Ties," Dawn, 5 February. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/bestoftheweb/2004/02/05bw01.htm (accessed 14 May 2004).

Malik, M. (2007) "India-China Competition Revealed in Ongoing Border Dispute," Power and Interest News Report, October 9. Online. Available HTTP: www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=695&language_id=1 (accessed 20 December 2008).

Malik, V.P. (2007) "Indo-US Ties are Inevitable," Rediff India Abroad, 18 September. Online. Available HTTP: www.rediff.com/news/2007/sep/18malik.htm (accessed 9 April 2009).

Manor, J. (2005) "India's Reform Strengths," in E. Friedman and B. Gilley (eds) Asia's Giants: Comparing India and China, New York: Palgrave Macmillan.

Mansfield, E.D. and Snyder, J. (1995) "Democratization and War," International Security, 20: 5–38.

Martin-Jones, D. and Smith, M.L.R. (2006) ASEAN and East Asian International Relations: Regional Delusion, Cheltenham: Edward Elgar.

Mastanduno, M. (2002) "Incomplete Hegemony and Security Order in the Asia-Pacific," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Mearsheimer, J.J. (1990) "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," International Security, 15: 5–56.

--(2001) The Tragedy of Great Power Politics, New York: W.W. Norton.

Medeiros, E.S. (2005/06) "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability," The Washington Quarterly, 29: 145–67.

Medetsky, A. (2008) "Putin, Wen Sign Off on Oil Pipeline," The Moscow Times, 29 October. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/10/29/291008_putin.html (accessed 25 March 2009).

Media Roundtable (2009) "Media Roundtable with Secretary of Defense Robert Gates from India." Online. Available HTTP: www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=4161 (accessed 10 April 2009).

Medvedev, A. (2008) "Putin, Wen Sign Off on Oil Pipeline," The Moscow Times, 29 October. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/10/29/291008_putin.html (accessed 25 March 2009).

Medvedev Signs (2008) "Medvedev Signs Nuclear Energy, Space Deals," Radio France Internationale, 5 December. Online. Available HTTP: www.rfi.fr/actuen/articles/108/article_2339.asp (accessed 12 December 2008).

Mehta, P.B. (2007) "Globalization and India's Sense of Itself," Current History, 106: 186–87.

Memorandum from Acting Secretary of State (1971) "Memorandum from Acting Secretary of State Irwin to President Nixon," Washington, DC, 9 August. National Archives, RG 59, Central Files 1970–73, POL 21, India-USSR.

Meng, Y. (2004) ''China, Russia Sign on Borders,'' China Daily. Online. Available HTTP: www.chinadaily.cn/english/doc/2004-10/15/content_382509.htm (accessed 14 March 2009).

Menon, R. (2003) ''The End of Alliances,'' World Policy Journal, 20: 1–20.

Menon, S. (2007) ''India and International Security,'' Speech given at the International Institute of Strategic Studies, London, 3 May. Online. Available HTTP: www.indianembassy.org/newsite/press_release/2007/May/7.asp (accessed 1 June 2007).

--(2008) ''India's Opportunities and Challenges,'' Speech given at the IISS-Citi India Global Forum, 19 April. Online. Available HTTP: www.meaindia.nic.in/ speech/ 2008/04/19ss01.htm (accessed 4 June 2008).

Miles, D. (2008) ''Gates Pushes for Stronger International, Interagency Relationships,'' 16 October. Online. Available HTTP: www.defenselink.mi./newsarticle/aspx?id= 51525 (accessed 9 April 2009).

Military Power (2008) Military Power of the People's Republic of China 2008, Annual Report to Congress, Offce of the (US) Secretary of Defense. Online. Available HTTP: www.defenselink.mil/pubs/pdfs/China_Military_Report_08.pdf (accessed 23 March 2009).

Miller, T. (2005) ''Reviving Northeast China,'' Asia Times Online. 14 September. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/China/GI14Ad03.html (accessed 30 March 2009).

Mitrany, D. (1943) A Working Peace System, London: Royal Institute of International Affairs.

Mitter, R. (2003) ''Chinese Ideas of Order and Justice,'' in R. Foot, J.L. Gaddis, and A. Hurrell (eds) Order and Justice in International Relations, Oxford: Oxford University Press.

Mohan, C.R. (2003) Crossing the Rubicon: The Shaping of India's New Foreign Policy, New York: Palgrave.

--(2007) ''Settling the China Border,'' The Hindu, 3 July. Online. Available HTTP: www.thehindu.com/2003/07/03/stories/2003070300881000.htm (accessed 31 December 2007).

--(2009) ''India and the Asian Security Architecture,'' in M.J. Green and B. Gill (eds) Asia's New Multilateralism: Cooperation, Competition, and the Search for Community, New York: Columbia University Press.

Morgenthau, H. (1978) Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th edn revised, New York: Knopf.

Moscow Declaration (2001) ''Moscow Declaration between India and the Russian Federation on International Terrorism,'' 6 November. Online. Available HTTP: http://meainida.nic.in//event/2001/11/06event01.htm (accessed 8 July 2005).

Moscow Views Relations (1999) "Moscow Views Relations with China as a Key Element of World Order," Interfax, Moscow. Online. Available HTTP: http://ptg.djnr.com/ccroot/asp/publib/story.asp (accessed 25 February 2002).

Mukherjee, P. (2007a) "Evolving South Asia Fraternity," Address to the Conference of Parliamentarians from the SAARC Region. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in (accessed 6 June 2008).

--(2007b) "India's Foreign Policy Priorities," Distinguished Public Lecture at the S. Rajaratnam School of International Studies. Online. Available on website of Indian Ministry of External Afffairs: http://meaindia.nic.in/ (accessed 19 November 2007).

--(2007c) "Indian Foreign Policy: A Road Map for the Decade Ahead," Speech at the Forty-Sixth National Defence College Course, 15 November. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2006/11/15ss02.htm (accessed 22 February 2008).

--(2007d) "International Relations and Maritime Affairs-Strategic Imperatives," The Admiral A.K. Chatterjee Memorial Lecture. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2007/06/29ss01.htm (accessed 27 December 2007).

--(2008) "Globalization, Growth, and People," Keynote Address at the 87th Annual Conference of ASSOCHAM. Online. Available HTTP: www.meaindia.nic. in/speech/2008/06/03ss01.htm (accessed 4 June 2008).

Nabers, D. (2008) China, Japan, and the Quest for Leadership in East Asia, Hamburg: GIGA (German Institute of Global and Area Studies) Working Paper no. 67.

Nadkarni, V. (1995) "India and Russia: The End of a Special Relationship?" Naval War College Review, 48: 19–33.

Naumov, I. (2008) "New Delhi is Exchanging Russia for the United States and Europe," Nezavisimaya Gazeta, 14 February. Available on BBC Worldwide Monitoring, 18 February 2008.

Nayar, B.R. (1999) "India as a Limited Challenger," in T.V. Paul and J.A. Hall (eds) International Order and the Future of World Politics, Cambridge: Cambridge University Press.

--(2007 "Social Stability in India under Globalization and Liberalization," India Review, 6: 133–64.

Nayar, B.R. and Paul, T.V. (2003) India in the World Order: Searching for Major Power Status, Cambridge: Cambridge University Press.

Neihsial, N. (2008) "The Gorshkov Deal: Beyond Economic Considerations," in IDSA Strategic Comments, New Delhi: Institute for Defense Studies and Analyses. Online. Available HTTP: www.idsa.in/publications/stratcomments/NNeihsial1211108. htm (accessed 10 December 2008).

Nemets, A. (2006) "Russia and China: The Mechanics of an Anti-American Alliance," The Journal of International Security Affairs, 11: 83–88.

No Chill (2007) "No Chill, but Russia Concerned about India's 'U.S. drift'," Indo-Asian News Service, 14 November. Online. Available on factiva.com (accessed 6 October 2008).

No Discussion (2007) "No Discussion on More Nuclear Reactors During Putin Visit: Indian Envoy," Rediff India Abroad, 24 January. Online. Available HTTP: www.rediff.com/news/2007/jan/24inter.htm (accessed 31 December 2008).

Nye, J.S. (2002) The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone, Oxford: Oxford University Press.

Offce of Director of Research and Intelligence (1969) "Communist China: Peking Inflates Soviet War Threat," US State Department. Online. Available HTTP: www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB49/sino.sov.4.pdf (accessed 16 March 2009).

Ohmae, K. (1990) The Borderless World, London: Collins.

Olson, M. (1965) The Logic of Collective Action, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Opinion (2006) "SAFTA is On," The Hindu Business Line, 3 January. Online. Available on factiva.com (accessed 7 June 2008).

Orlov, A. (2004) "Russia Will Never Accept the Role of a Poor Relation," International Affairs (Moscow) 50: 27–32.

Pagden, A. (2002) "Europe: Conceptualizing a Continent," in A. Pagden (ed.) The Idea of Europe: From Antiquity to the European Union, Cambridge: Cambridge University Press.

Pakistan-India (1961) "Pakistan-India: Indus Waters Treaty," The American Journal of International Law, 55: 797–822.

Pan, Z. (2005) "Change of International Security Order and China's Period of Important Strategic Opportunities," in Shanghai Institute for International Studies (ed.) China and Asia's Security, Singapore: Michael Cavendish Academic.

Panagariya, A. (2005) "An India-China Free Trade Area?" Economic Times, 20 April. Online. Available HTTP: www.columbia.edu (accessed 30 December 2007).

Pandit, R. (2008) "Outpost in Tajikistan Still on India's Radar," The Times of India, 21 January. Online. Available on factiva.com (accessed 26 December 2008).

Pape, R. (2005) "Soft Balancing Against the United States," International Security, 30: 7–45.

Pattnaik, S. (1997) "Cautiously into Moscow," The Pioneer, 22 March, in FBIS-NES-97-056, Daily Report, 22 March 1997.

Paul, T.V. (2005) "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy," International Security, 30: 46–71.

Paul, T.V. and Hall, J. (1999) "Introduction," in T.V. Paul and J. Hall (eds) International Order and the Future of World Politics, Cambridge: Cambridge University Press.

Pearson, M.M. (2006) "China in Geneva: Lessons from China's Early Years in the World Trade Organization," in A.I. Johnston and R.S. Ross (eds) New Directions in the Study of China's Foreign Policy, Stanford, CA: Stanford University Press.

People's Daily (2001) Article from 24 December. Online. Available HTTP: www.china.org.cn/english/FR/24174.htm (accessed 14 March 2009).

Perkovič, J. (2006) "From Disengagement to Active Economic Competition: Russia's Return to the South Caucasus and Central Asia," Demokratizatsiya, 13: 61–85.

Pessin, A. (2008) "US, China Agree to Joint Military Exercises," Voice of America, 16 July. Online. Available HTTP: www.voanews.com/english/archive/2008-07-16voa64.cfm?CFID=161529329UCFTOKEN=94103769Ujsessionid=0030b5f4f44cc4032cfe407f7cff6621434e (accessed 9 April 2009).

Petrova, A. (2001) "On Russia's External Enemies," The Public Opinion Foundation. Online. Available HTTP: http://bd.english.fom.ru/report/cat/frontier/countries/china/eof014202 (accessed 17 September 2008).

Pirchner, H. (2005) "The State of Sino-Russian Relations," Statement before the US-China Economic and Security Review Commission Hearing on "China's Growing Global Influence: Objectives and Strategies," 22 July 2005.

Pollack, J.D. (2005) "Transformation of the Asian Security Order: Assessing China's Impact," in D. Shambaugh (ed.) Power Shift: China and Asia's New Dynamics, Berkeley: University of California Press.

Portyakov, V. (2007a) "Certain Aspects of Improving Russian-Chinese Strategic Partnership," Far Eastern Affairs, 35 (Issue 3): 1–15.

--(2007b) "The Shanghai Cooperation Organization: Achievements, Problems, Prospects," Far Eastern Affairs, 35 (Issue 4): 1–9.

PRC Foreign Ministry (2000) "China and Russia: Partnership of Strategic Coordination," Beijing. Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/ziliao/3602/3604/t18028.htm (accessed 11 March 2009).

President Hu Jintao Meets (2007) "President Hu Jintao Meets with Indian Prime Minister Manmohan Singh in German Capital of Berlin," 8 June. Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/gjlb/2711/2713/t329437.htm (accessed 31 December 2007).

Press Briefing by Foreign Secretary (2006) Press Briefing by the Foreign Secretary Mr. Shyam Saran during his visit to Beijing, China for the Second Round of Strategic Dialogue, 10 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/pressbriefing/2006/01/10pb01.htm (accessed 10 December 2007).

Press Conference by Prime Minister (2006) "Press Conference by Prime Minister Shinzo Abe following his Visit to China," 8 October. Online. Available HTTP: www.kantei.go.jp/foreign/abespeech/2006/10/08chinapress_e.html (accessed 12 April 2009).

Press Statements (2009) "Press Statements and Answers to Journalists' Questions after Russian-Chilean Talks," 4 April. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/speeches/2009/04/04/2301_type82914type82915_214914.shtml (accessed 13 April 2009).

Prime Minister's Statement (2008) "Prime Minister's Statement to the Press During His Visit to China," 14 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/ speech/2008/01/14ss02.htm (accessed 19 January 2008).

Pronina, L. (2002) "State OKs $2.5Bln Arms Budget," The Moscow Times (English), 18 January. Online. Available on factiva.com (accessed 14 November 2008).

--(2004) "$1.5Bln Gorshkov Contract is Sealed," The Moscow Times, 21 January. Online. Available on LexisNexis Academic (accessed 14 April 2004).

Protocol for Confidence Building Measures (2005) "Protocol between the Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China on Modalities for the Implementation of Confidence Building Measures in the Military Field Along the Line of Actual Control in the India-China Border Areas." Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/treatiesagreement/2005/11ta1104200502.htm (accessed 10 December 2007).

Public Opinion Foundation (Russia) (2008) Online. Available HTTP: http://bd.english.fom.ru/report/cat/frontier/countries/china/etb012208; http://bd.english.fom.ru/report/cat/frontier/countries/china/ed044309; http://bd.english.fom.ru/report/cat/frontier/countries/china/ed070723 (accessed 17 September 2008).

Puchala, D. (1988) "The Integration Theorists and the Study of International Relations," in C.W. Kegley Jr. and E.R. Wittkopf (eds) The Global Agenda: Issues and Perspectives, 2nd edn, New York: McGraw-Hill.

Putin, V. (2000) "Statement of President Putin on Strategic Reductions and Preservation of the ABM Treaty." Online. Available HTTP: www.nuclearfiles.org/menu/key-issues/missile-defense/history/putin_statement-strategic-reductions-abm-treaty.htm (accessed 12 March 2009).

--(2004) "Speech at a Conference in the Jawaharlal Nehru Memorial Foundation," New Delhi. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/speeches/2004/12/03/1233_type82914type84779_80622.shtml (accessed 26 October 2008).

--(2005) "Statements for the Press after the Russian-Indian Talks," 25 May. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/speeches/2005/05/24/2101_type82914type82915.shtml (accessed 2 October 2008).

--(2007a) "Congratulatory Telegram to the Indian Leadership," 13 April. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/eng/text/news/2007/04/123224.shtml (accessed 26 October 2008).

--(2007b) "Interview for Indian Television Channel Doordarshan and Press Trust of India News Agency," 18 January. Online. Available HTTP: www.kremlin.ru/ eng/speeches/2007/01/18/0726_type82916_117121.shtml (accessed 26 October 2008).

--(2007c) ''Speech at the 43rd Munich Conference on Security Policy,'' 2 October. Online. Available HTTP: www.securityconference.de/konferenzen/rede.php?sprache=en&id=179 (accessed 13 April 2009).

Putin-Hu Joint Statement (2003) 27 March. Online. Available HTTP: www.nti.org/db/China/engdocs/putinhu_03.htm (accessed 14 March 2009).

Putin-Hu Resolve Border (2004) ''Putin-Hu Resolve Border Disputes,'' International Herald Tribune. Online. Available HTTP: www.iht.com/articles/2004/10/14/news/putin.php (accessed 9 March 2009).

Putin's Visit (2007) ''Putin's Visit to Redefine Indo-Russian Trade Ties,'' Financial Times, 23 January. Online. Available on factiva.com (accessed 5 December 2008).

Putnam, R. (1988) ''Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-level Games,'' International Organization, 42: 427–60.

Qin, J. and Wang, Y. (2002) ''Sino-Russian Energy Links to Expand,'' China Daily, 4 November. Online. Available HTTP: www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-11/04/content_490959_2.htm (accessed 27 March 2009).

Radyuhin, V. (2008) ''An Opportunity to Promote a Global Strategy Against Terrorism,'' The Hindu, 4 December. Online. Available HTTP: www.thehindu.com/2008/12/04/stories/2008120455180900.htm (accessed 7 December 2008).

Rai, S. (2003) ''Arms Makers See Great Potential in India Market,'' The New York Times, 12 February: W1.

Rajan, D.S. (2006) ''China: Latest Assessments of Strategic Experts on Sino-Indian Ties,'' South Asia Analysis Group Paper no. 2039, 27 November. Online. Available HTTP: www.saag.org (accessed 1 June 2007).

Rajya Sabha Q&As (2008) Data provided by External Affairs Minister Pranab Mukherjee in response to question no. 2798. Online. Available HTTP: http://meaindia. nic.in (accessed 6 June 2008).

Ramachandran, S. (2008) ''China Toys with India's Border,'' Asia Times Online, 27 June. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/south_asia/jf27df01.html (accessed 24 April 2009).

Rana, S. (2004) ''Winds of Peace in South Asia: Are They Real?'' Strategic Insights, Monterey, CA: Center for Contemporary Conflict at the Naval Postgraduate School (monthly electronic journal).

Rao, N. (2007) Speech by Indian Ambassador to China, Nirupama Rao, at the Asia Society of Hong Kong, 8 May. Online. Available HTTP: www.indiaembassy.org.cn/press/070518_1.htm (accessed 1 June 2007).

Rapota, M. (2008) ''Russia and India: At Crossroads in Development,'' Russia Beyond the Headlines, 16 September. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/09/16/160908_crossroads.html (accessed 8 December 2008).

Ravenhill, J. (2008) "Asia's New Economic Institutions," in V.K. Aggarwal and M.G. Koo (eds) Asia's New Institutional Architecture: Evolving Structures for Managing Trade, Financial, and Security Relations, Berlin: Springer-Verlag.

Report of the Offcials (1962) Report of the O□cials of the Governments of India and the People's Republic of China on the Boundary Question, New Delhi: Ministry of External Affairs.

Rice, C. (2000) "Promoting the National Interest," Foreign Affairs, 79: 45–62.

Riley, P. (1974/75) "The Abbé de St. Pierre and Voltaire on Perpetual Peace in Europe," World Affairs, 137: 186–94.

Ripsman, N.M. (2005) "Two Stages of Transition from a Region of War to a Region of Peace: Realist Transition and Liberal Endurance," International Studies Quarterly, 49: 669–93.

Risse, T. (2002) "U.S. Power in a Liberal Security Community," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Roberts, A. (1996) "The UN and Collective Security," in N. Woods (ed.) Explaining International Relations Since 1945, Oxford: Oxford University Press.

Rodriguez-Delgado, J.D. (2007) "SAFTA: Living in a World of Regional Trade Agreements," IMF Working Paper WP/07/23. Online. Available HTTP: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0723.pdf (accessed 23 January 2009).

Rosecrance, R.N. (1985) The Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World, New York: Basic Books.

Rosen, D. and House, T. (2007) China Energy: A Guide for the Perplexed, Washington, DC: CSIS and the Peterson Institute of International Economics.

Rosoux, V. (2005) "Memory and International Negotiation: The Franco-German Case," in I.W. Zartman and V. Kremenyuk (eds) Peace versus Justice: Negotiating Forward- and Backward-Looking Outcomes, Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Rozman, G. (2004) "China's Quest for Great Power Identity," in G. Li (ed.) Chinese Foreign Policy in Transition, New York: Aldine de Gruyter.

Rubinstein, A.Z. (1999) "Alliances and Strategy: Rethinking Security," World Affairs. Online. Available HTTP: http://110-www.ciaonet.org (accessed 23 April 2009).

Ruggie, J.G. (1996) Winning the Peace: America and the World Order in the New Era, New York: Columbia University Press.

Russia, China Sign (2009) "Russia, China Sign $25 Bln Loans-for-Crude Deal," China Energy Newswire, 18 February. Online. Available on LexisNexis (accessed 25 March 2009).

Russia for Economic Ties (2008) "Russia for Economic Ties with China, India," The Times of India, 29 October. Online. Available HTTP: http://timesofindia.indiatimes.com/

World/Russia_for_economic_ties_with_China_India/rssarticleshow/3651567.cms (accessed 23 December 2008).

Russia: Foreign Ministry Spokesman (1997) "Russia: Foreign Ministry Spokesman on Relations with China, India," Interfax, Moscow, in FBIS-SOV-97-086, Daily Report, 27 March 1997.

Russia, India to Ink (2008) "Russia, India to Ink Deals on Arms, Space, Nuclear Power," RIA Novosti, 5 December. Online. Available HTTP: http://en.rian.ru/russia/20081205/118700813.html (accessed 12 December 2008).

Russia: Primakov Says (1997) "Russia: Primakov Says Russia Does Have Eastern Policy," Interfax, Moscow, 25 May, in FBIS-SOV-97-145, Daily Report, 28 May. Russia Sends India (1998) "Russia Sends India Upper Stage of Booster Rocket,"

Reuters News, 22 September. Online. Available on factiva.com (accessed 30 March 2004).

Russia to Sign (2008) "Russia to Sign Energy Cooperation Memorandum with China-Deputy PM," Russia and CIS General Newswire, 27 October. Online. Available on LexisNexis (accessed 25 March 2008).

Russia's Far East Population (2007) "Russia's Far East Population Continues to Dwindle," Vladivostok News, 15 March. Online. Available HTTP: http://vn.vladnews.ru/issue560/Special_reports/Russias_Far_East_population_continues_to_dwindle (accessed 30 March 2009).

Russian Culture and Lifestyle (2005) "Russian Culture and Lifestyle Closest to the Western Countries-Survey," Russia-America.net, 20 December. Online. Available HTTP: www.america-russia.net/eng/news/105594436?page=31&user_session=28f812229d3b2cfd7a5bacd6c67bf493 (accessed 31 December 2008).

Russian-Indian Relations (2008) "Russian-Indian Relations." Online. Available HTTP: www.india.mid.ru/51e.html (accessed 17 September 2008).

SAARC Secretariat (2004) SAARC-A Profile, Kathmandu, Nepal. Online. Available HTTP: www.saarc-sec.org/main.php?t=3.2 (accessed 7 June 2008).

--(2008) SAARC Charter. Online. Available HTTP: www.saarc-sec.org/main.php?id=10&t=4 (accessed 7 June 2008).

Sahni, V. (2005) "Future Asian Security Architectures," in R.R. Sharma (ed.) India and Emerging Asia, New Delhi: Sage.

Samuelson, R.J. (2009) "A Global Free-for-All?" Newsweek, 13 April: 25.

Sangani, K. and Schaffer, T. (2003) "Indo-Pakistan Trade: Creating Constituencies for Peace," The South Asia Monitor, 3 March.

Sappenfield, M. and Chopra, A. (2007) "Sino-Indian Army Exercises Bring Two Asian Powers Closer," The Christian Science Monitor, 26 December. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

Saran, S. (2006a) "Does India Have a Neighborhood Policy?" Talk by Foreign Secretary at ICWA (Indian Council of World Affairs), 9 September. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2006/09/09ss01.htm (accessed 22 February 2007).

--(2006b) "Present Dimensions of the Indian Foreign Policy," Address at Shanghai Institute of International Studies, 1 November. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2006/01/11ss01.htm (accessed 22 February 2007).

Schmitter, P. (1970) "Central American Integration: Spillover, Spill-Around, or Encapsulation?" Journal of Common Market Studies, 1: 1–48.

Schroeder, P.W. (1994) "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory," International Security, 19: 108–48.

--(2003) "Why Realism Does Not Work Well for International History," in J.A. Vasquez and C. Elman (eds) Realism and the Balance of Power: A New Debate, Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Scissors, D. (2009) "Deng Undone: The Costs of Halting Market Reform in China," Foreign Affairs, 88: 24–39.

Secretary Rice (2008) "Secretary Rice Addresses US-Russian Relations at the German Marshall Fund," 18 September. Online. Available HTTP: http://2001-9.state.gov/secretary/rm/2008/09/109954.htm (accessed 10 April 2009).

Security Consultative Committee (2005) "US-Japan Alliance: Transformation and Realignment for the Future," 29 October. Online. Available HTTP: www.state.gov/ documents/organization/55886.pdf (accessed 12 April 2009).

Sen, A. (2006) "SAFTA to Increase Trade to $15bn," The Economic Times, 1 July. Online. Available on factiva.com (accessed 7 June 2008).

Sen, R. (1997) "Interview for Indian Television Channel Doordarshan and Press Trust of India News Agency," Rossiskiye Vesti, in FBIS-SOV-97-058, Daily Report, 25 March.

Sengupta, S. (2007) "Putin in India: Visit is Sign of Durability of Ties," The New York Times, 25 January. Online. Available HTTP: www.nytimes.com/2007/01/25/world/asia/25india.html (accessed 26 October 2008.

Senior Official (2009) "Senior Offcial Says Russia Capable of Becoming China's Biggest Energy Supplier," Xinhua, 27 March. Online. Available HTTP: http://news.xinhuanet.com/englich/2009-03/27/content_11085280.htm (accessed 27 March 2009).

Seo, H. (2004) "China-Korea Truce in Ancient Kingdom Feud," Asia Times Online, 24 August. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/Korea/FH25Dg01.html (accessed 13 April 2009).

Sergounin, A.A. and Subbotin, S.V. (1998) "Sino-Russian Military-Technical Coopera-tion: A Russian View," in I. Anthony, Russia and the Arms Trade, Oxford: Oxford University Press.

Shambaugh, D. (2005) ''Return to the Middle Kingdom? China and Asia in the Early Twenty-First Century,'' in D. Shambaugh (ed.) Power Shift: China and Asia's New Dynamics, Berkeley: University of California Press.

Shaplen, J.T. and Laney, J. (2007) ''Washington's Eastern Sunset,'' Foreign Affairs, 86: 82–97.

Sharma, R.R. (2005) ''Asia's Quest for Identity and Security,'' in R.R. Sharma (ed.) India and Emerging Asia, New Delhi: Sage Publications.

Shirk, S.L. (2004) ''One-Sided Rivalry: China's Perceptions and Policies toward India,'' in F.R. Frankel and H. Harding (eds) The India-China Relationship: What the United States Needs to Know, New York: Columbia University Press.

Shukla, A. (2007) ''India-Russia Relationship Hits a Rough Patch,'' Business Standard, 14 December. Online. Available on factiva. com (accessed 8 December 2008).

Shukla, P.P. (2008) ''Russia and India: Partners in Growth,'' Rossiskaya Gazeta, 6 October. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/10/06/061008_partners.html (accessed 8 December 2008).

Shukla, V. (2007) ''Why Putin's New Delhi Visit is Important,'' Press Trust of India, 22 January. Online. Available HTTP: www.rediff.com/news/2007/jan/22putin.htm (accessed 26 October 2008).

Sidorov, Y. (2002) ''Russia-India: New Areas of Cooperation,'' 26 November, ITAR-TASS in FBIS-NES-2003-0116, Daily Report.

Sidorov, Y. and Shvarev, V. (2004) ''Russia Hopes to Sign Smerch Contract with India in 2004,'' ITAR-TASS, 4 February. Online. Available LexisNexis Academic (accessed 14 April 2004).

Singh, M. (2008) ''PM's Address at the India-China Economic, Trade, and Investment Summit,'' 14 January. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2008/01/14ss01.htm (accessed 19 January 2008).

Singh, N. (2005) ''India: The Next Decade,'' Keynote Address at Chatham House, London. Online. Available HTTP: www.indianembassy.ru/docs-htm/en/en_16_07_t022. htm (accessed 9 March 2006).

Singh, S. (2007) ''India and Regionalism,'' in Regionalism in South Asian Diplomacy, SIPRI Policy Paper no. 15, Stockholm: International Peace Research Institute.

Sinha, Y. (2003a) ''Diplomacy in the 21st Century,'' Inaugural Distinguished Persons Lecture organized by the Foreign Service Institute. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/speeches/diplm-21st-cent.htm (accessed 7 April 2003).

--(2003b) ''India's Foreign Policy Today,'' Speech at the Diplomatic Academy, Moscow. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2003/02/20spc01. htm (accessed 8 October 2003).

--(2004) ''Geopolitics: What it Takes to be a World Power,'' India Today. Online. Available HTTP: http://meaindia.nic.in/speech/2004/03/12ss01.htm (accessed 14 May 2004).

Sino-Russian Joint Statement (1999) Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/ wjb/dozys/gjlb/3220/3221/t16727.htm (accessed 17 September 2008).

SIPRI Military (2008) Military Expenditure Database. Online. Available HTTP: http://milexdata.sipir.org/ (accessed 18 March 2009).

SIPRI Yearbook (2008) Armaments, Disarmament, and International Security (Summary). Online. Available HTTP: http://yearbook2008.sipri.org/files/SIPRIYB08summary.pdf (accessed 18 March 2009).

Smith, S. (1999) "Is the Truth Out There? Eight Questions about International Order," in T.V. Paul and J.A. Hall (eds) International Order and the Future of World Politics, Cambridge: Cambridge University Press.

Smith, V. (1958) The Oxford History of India, Oxford: Oxford University Press. Smolchenko, A. (2008) "Putin Casts Doubt on Russia's WTO Access," Moscow Times, 25 August. Online. Available HTTP: www.iht.com/articles/2008/08/25/business/ wto. php (accessed 21 December 2008).

Soderbaum, F. and Shaw, T. (eds) (2004) Theories of New Regionalism: A Palgrave Reader, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Solovyev, E. (2008) "Russian Geopolitics in the Context of Globalization," in D.W. Blum (ed.) Russia and Globalization, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

South Asia Monitor (2003) "The Role of Hindutva in Indian Politics," cited in B. Vaughn, "Indian Geopolitics, the United States, and Evolving Correlates of Power in Asia," Geopolitics, 9: 440–59.

Srivastava, S. (2006) "India, China Work Out New Energy Synergies," Asia Times Online, 26 September. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/South_Asia/ HI26Df/1.html (accessed 30 December 2007).

State, US Department of (2009a) CENTO Information. Online. Available HTTP: www.state.gov/r/pa/ho/time/lw/98683.htm (accessed 25 February 2009).

--(2009b) Data. Online. Available HTTP: http://shenyang.usembassy-china.org.cn/ hlj.html (accessed 30 March 2009).

--(2009c) SEATO Information. Online. Available HTTP: www.state.gov/r/pa/ho/time/lw/ 88315.htm (accessed 25 February 2009).

Strange, S. (1996) The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy, New York: Cambridge University Press.

Straus, I. (1997) "NATO, Go East," National Review, 49: 39–41.

Subramaniya, K. (1997a) "India: Gowda Rules Out Possible 'Military Bloc' with PRC, Russia," Deccan Herald News Service, 28 March, in FBIS-NES-97-087, Daily Report, 31 March.

--(1997b) "India: Gowda-Yeltsin Talks Agree to 'Elevate Bilateral Relations'," Deccan Herald News Service, 26 March, in FBIS-NES-97-085, Daily Report, 27 March.

Subramaniyam, K. (2007) "The Lessons from Putin's Visit," 29 January. Online. Available HTTP: http://rediff.com/news/2007/jan/29ks.htm (accessed 14 December 2008).

Sukharev, A. (2008) Interview, Russia Beyond the Headlines, 19 November. Online. Available HTTP: http://rbth.ru/articles/2008/11/19/191108_booming.html (accessed 8 December 2008).

Sutter, R. and Huang, C-H. (2007) "China-Southeast Asia Relations: China's Activism Faces Persistent Challenges," Comparative Connections: A Quarterly E-Journal on East Asian Bilateral Relations, 9: 79–91.

Swaine, M.D. (2005) "China's Regional Military Posture," in D. Shambaugh (ed.) Power Shift: China and Asia's New Dynamics, Berkeley: University of California Press. Taliaferro, J.W. (2000/01) "Security Seeking under Anarchy," International Security, 25: 128–61.

Tang, L. (2004) "US, Taiwan Military Exercises Ominous Signals," Asia Times Online, 29 July. Online. Available HTTP: www.atimes.com/atimes/China/FG29Ad04.html (accessed 9 April 2009).

Tang, S. (2007) From Offensive Realism to Defensive Realism: A Social Evolutionary Interpretation of China's Security Strategy, Paper no. 3, State of Security and International Series, Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies.

Thakur, R. (1991) "India and the Soviet Union: Conjunctions and Disjunctions of Interest," Asian Survey, 31: 826–46.

The Hindu (2001) Editorial, 9 November. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/opn/2001nov/0hin.htm (accessed 6 December 2006).

Thomas, R.G.C. (1986) Indian Security Policy, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Tkacheva, A. (1997) "Radiation Background of the Summit: India Will Still Have to Learn the Price of Russian Reactors," Obshchaya Gazeta, 9:4, FBIS-SOV-97-071, Daily Report, 12 March.

Trade Imbalance with China (2007) "Trade Imbalance with China Must Be Rectified," Financial Times, 18 December. Online. Available on factiva.com (accessed 30 December 2007).

Trade Registers (2009) "Trade Registers," SIPRI Arms Transfers Database. Online. Available HTTP: www.sipri.org/contents/armstrad/at_db.html (accessed 18 March 2009).

Treaty of Good Neighborliness (2001) "Treaty of Good Neighborliness and Friendly Cooperation between the People's Republic of China and the Russian Federation." Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/dozys/gjlb/3220/3221/ t16730.htm (accessed 17 September 2008).

Trenin, D. (2004) "Putin's Neo-imperial Ambitions," Taipei Times. Online. Available HTTP: www.taipeitimes.com/News/edit/archives/204/02/24/2003099967 (accessed 24 May 2007).

True Friends (2007) True Friends, Cooperative Partners: A Commemorative Volume of President Hu Jintao's Visit, 18 May 2007. Online. Available HTTP: www.chinaembassy.org.in/eng/zygx/ChinaandIndia/P020070518583480313848.pdf (accessed 31 December 2007).

Tsai, M-Y. (2003) From Adversaries to Partners? Chinese and Russian Military Cooperation after the Cold War, London: Praeger.

Tsunekawa, K. (2008) "Building Asian Security Institutions under the Triple Shocks: Competitive, Complementary or Juxtaposed?" in V.K. Aggarwal and M.G. Koo (eds) Asia's New Institutional Architecture: Evolving Structures for Managing Trade, Financial, and Security Relations, Berlin: Springer-Verlag.

Tsygankov, A.P. and Tsygankov, P.A. (2007) "A Sociology of Dependence in International Relations Theory: A Case of Russian Liberal IR," International Political Sociology, 1: 307–24.

United Nations (2008) Statistics Division-National Accounts (India). Online. Available HTTP: http://unstats.unorg/unsd/snaama/SelectionCountry.asp (accessed 1 December 2008).

Vajpayee, A.B. (1998) "Address to the Nation," Indian Ministry of External Affairs, New Delhi. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/speeches/pm-speech.htm (accessed 7 April 2003).

--(2003) "Interview," Rossiskaya Gazeta, 12 November. Online. Available HTTP: http://indianembassy.ru/cms/index.php?Itemid=623&id=373&option=com_conent & task=view (accessed 6 October 2008).

Vajpayee's Peace Offensive (2003) "Vajpayee's Peace Offensive," The Financial Express, 17 December. Online. Available HTTP: www.financialexpress.com/news/vajpayees-peace-offensive/36609 (accessed 7 January 2009).

Van Evera, S. (1990/91) "Primed for Peace: Europe after the Cold War," International Security, 18: 7–57.

--(1998) "Offense, Defense, and the Causes of War," International Security, 22: 5–43.

Vaughn, B. (2004) "Indian Geopolitics, the United States, and Evolving Correlates of Power in Asia," Geopolitics, 9: 440–59.

Visit of Mr. Sergei Ivanov (2000) "Visit of Mr. Sergei Ivanov, Secretary of the Russian Security Council," 28 April. Online. Available HTTP: www.meadev.nic.in/news/20000428.htm (accessed 7 April 2003).

Walker, M. (2006) "India's Path to Greatness," Wilson Quarterly, 30: 22–30.

Wallerstein, I. (2003) The Collapse of American Power, New York: Basic Books.

Walt, S.M. (1987) The Origins of Alliances, Ithaca, NY: Cornell University Press.

--(1998) "International Relations: One World, Many Theories," Foreign Policy, 110: 29–46.

--(2002) "Keeping the World 'Off' Balance': Self-Restraint and American Foreign Policy," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

--(2005) Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy, New York: W.W. Norton.

Waltz, K. (1979) Theory of International Politics, Reading, MA: Addison-Wesley.

--(2000) "Structural Realism after the Cold War," International Security, 25: 5–41.

Wang, J. (2004) "China's Changing Role in Asia," in K. Ryosei and J. Wang (eds) China's Changing Role in Asia, Tokyo: Japan Center for International Exchange.

Wang, W. (2006) "Water Resources and the Sino-Indian Strategic Partnership," China Rights Forum. Online. Available HTTP: www.observechina.net/info/artshow.asp?ID=37736&ad=1/10/2006 (accessed 27 December 2007).

Wang, Y. (2004) "Beijing Hands Moscow a Long Rope," Asia Times Online, 20 October. Online. Available HTTP: http://atimes.com/atimes/china/fj20ad03.htm (accessed 27 March 2009).

Wariawalla, B. (2000) "Vajpayee Government's Foreign Policy: The Visible Clarity of Direction," The Tribune, 18 December.

Weir, F. (2003) "Budding Allies: Russia and China," Christian Science Monitor, 95: 6.

Wendt, A. (1992) "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," International Organization, 46: 391–425.

Whitmore, B. (2008) "Central Asia: Behind the Hype, Russia and China Vie for Region's Energy Resources," RadioFreeEurope/RadioLiberty (RFE/RL), 22 March.

Wohlforth, W.C. (1999) "The Stability of a Unipolar World," International Security, 24: 5–41.

--(2002) "U.S. Strategy in a Unipolar World," in G.J. Ikenberry (ed.) America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Wolf, M. (2001) "Will the Nation-State Survive Globalization?" Foreign Affairs, 80: 178–91.

Woods, N. (1998) "Editorial Introduction," Oxford Development Studies, 26: 5–14.

Worden, R.L. (1987a) "The Hundred Schools of Thought," in R.L. Worden, A.M. Savada, and R.E. Dolan (eds) China: A Country Study, Washington, DC: GPO for the Library of Congress. Online. Available HTTP: http://countrystudies.us/china/ (accessed 10 March 2009).

--, Savada, A.M. and Dolan, R.E. (eds) (1987b) China: A Country Study, Washington, DC: GPO for the Library of Congress. Online. Available HTTP: http://countrystudies.us/china/ (accessed 10 March 2009).

Wright, Q. (1942) A Study of War, Chicago: The University of Chicago Press.

Wu, X. (2002) "To Be an Enlightened Superpower," in A.T.J. Lennon (ed.) What Does the World Want From America? International Perspectives on U.S. Foreign Policy, Cambridge, MA: MIT Press.

--(2009) "Chinese Perspectives on Building East Asian Community," in M.J. Green and B. Gill (eds) Asia's New Multilateralism: Cooperation, Competition, and the Search for Community, New York: Columbia University Press.

Yan, W. (2007) "A Broader Asia without China?" Beijing Review, 30 September. Online. Available HTTP: www.bjreview.com.cn/world/txt/2007-9/14/content_76288_2.htm (accessed 12 April 2009).

Yang, J. (2002) "The Love Affair between the Rising Dragon and the Wounded Bear," New Zealand International Review, 27: 21–24.

Yang Jiechi Meets (2007) "Yang Jiechi Meets with Indian Foreign Minister Mukherjee." Online. Available HTTP: www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzig/yzs/gjlb/2711/2713/t383500.htm (accessed 31 December 2007).

Yeltsin and India's Vajpayee (1998) "Yeltsin and India's Vajpayee Open Phone Hotline," Reuters News, 13 April. Online. Available on factiva.com (accessed 30 March 2004).

Yomiuri Shimbun (2006) Prime Minister Manmohan Singh's Interview, 6 December.

Yu, B. (2003) "Putin's Partners in Beijing: Old and Young," Comparative Connections. Online. Available HTTP: www.csis.org/media/csis/pubs/0204qchina_russia.pdf (accessed 13 March 2009).

--(2004) "End of History? What's Next?" Comparative Connections. Online. Available HTTP: www.csis.org/media/csis/pubs/0204qchina_russia.pdf (accessed 13 March 2009).

--(2007) "China-Russia Relations: Russia Says 'No' to the West, and 'Sort of' to China," Comparative Connections. Online. Available HTTP: www.csis.org/media/csis/pubs/0204qchina_russia.pdf (accessed 13 March 2009).

Yu, M., Gao, F., and Ren, R. (2009) "Ambassador: Language Theme Years to Promote China-Russia Cooperation," Xinhua, 25 March. Online. Available HTTP: http://newsxinhuanet.com/english/2009-03/25/content_11073055.htm (accessed 27 March 2009).

Zagorski, A. (2009) "Multilateralism in Russian Foreign Policy Approaches," in E.W. Rowe and S. Torjesen (eds) The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy, London: Routledge.

Zarzecki, T.W. (1999) "Arming China or Arming India: Future Russian Dilemmas," Comparative Strategy, 18: 261–82.

Zhang, Y. and Tang, S. (2005) "China's Regional Strategy," in D. Shambaugh (ed.) Power Shift: China and Asia's New Dynamics, Berkeley: University of California Press.

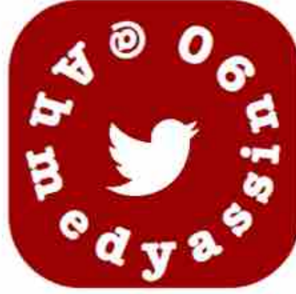
Zhao, Q. (2004) "Chinese Foreign Policy in the Post-Cold War Era," in G. Liu (ed.) Chinese Foreign Policy in Transition, New York: Aldine de Gruyter.

Zhou, X. (2009) "Reform the International Monetary System," People's Bank of China. Online. Available HTTP: www.pbc.gov.cn/english/detail.asp?col=6500&id=178 (accessed 8 April 2009).



نبذة عن المؤلف

فيديا نادكارني Vidya Nadkarni؛ هي أستاذة العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة في جامعة سان دييجو بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهـي تركّـز في اهتماماتهـا البحثيـة عـلى السياسات الخارجية للهند، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية.




@Ahmedyassin90



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الشراكات الاستراتيجية في آسيا

توازنات بلا تحالفات



فيديا ناداكارني

ترجمة

أحمد يانيس